الضياء الشارق

في رد شبهات الماذق المارق

تأليف

الشيخ سليمان بن سحمان

رحمه الله تعالى

١٢٦٦ - ١٣٤٩هـ

تحقيق

عبد السلام بن برجس بن ناصر آل عبد الكريم

طبع على نفقة [illegible]

[illegible]

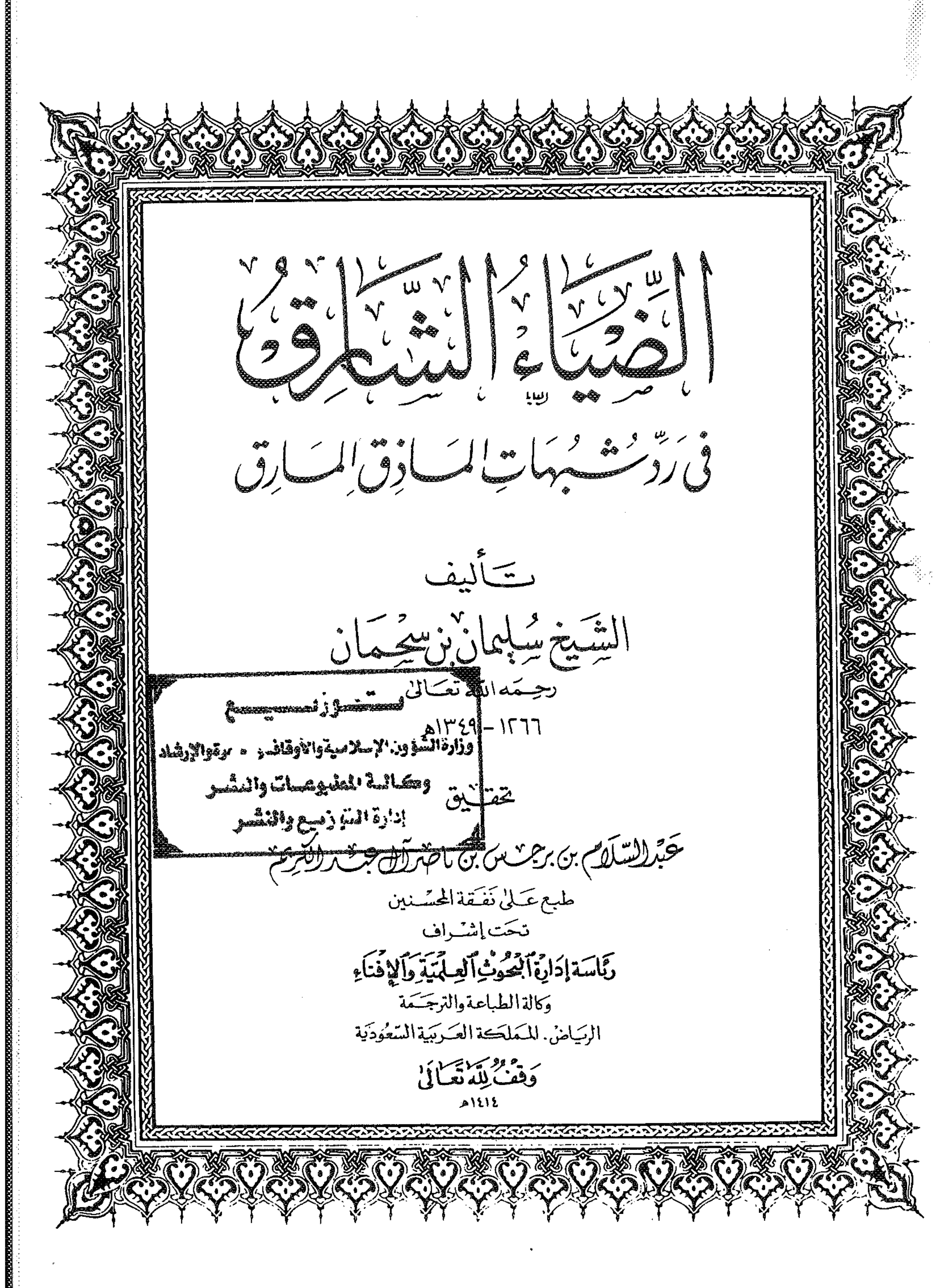
[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]



الضياء الشارق

في رد شبهات الماذق المارق

تأليف

الشيخ سليمان بن سحمان

رحمه الله تعالى

١٢٦٦ - ١٣٤٩هـ

تحقيق

عبد السلام بن برجس بن ناصر آل عبد الكريم

طبع على نفقة المحسنين
تحت إشراف
رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء
وكالة الطباعة والترجمة
الرياض. المملكة العربية السعودية
وقف لله تعالى
١٤١٤هـ

النشـــرة الخامســـة
١٤١٤ هـ - ١٩٩٢ م

٢١٠٫٤ر
س.س.ض

ابن سحمان ، سليمان بن سحمان النجدي ١٢٦٦ - ١٣٤٩ هـ
الضيـــاء الشـــارق في رد شـبـهـات الماذق المارق
تأليف سليمان بن سحمان ، تحقيق عبدالسلام بن برجس بن ناصر
آل عبدالكريم - ط ٥ - الرياض : رئاسة إدارة البحوث العلمية
والإفتاء ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م
٦٩٩ ص

١ - الإسلام - دفع مطاعن أ - آل عبـــدالكريم ،
عبدالسلام بن برجس بن ناصر أ - العنوان .

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة موجزة للمؤلف

١ ـ نسبه، ومولده، ونشأته، وطلبه العلم:

هو الإمام العالم العلاّمة، المحقق المدقق الفهامة، مفيد الطالبين، ومحامي حوزة الدين، السيف المسلول، والصارم المشهور، على أهل الكفر والضلال والفجور، طنت بذكره الأعصار، وضنت بمثله الأمصار، صاحب التصانيف المشهورة، والفضائل والمحاسن المأثورة، سليمان بن سحمان بن مصلح بن حمدان بن مسفر بن محمد بن مالك بن عامر الخثعمي العسيري النجدي الحنبلي.

سأله رجل من أسرة الشيخ محمد بن عبد الوهاب عن نسبه فقال:

سليمانُ سحمان وسحمان مصلحٍ ومصلحُ حمدانٍ وحمدانُ مسفرُ
أولئك آبائي سلالة عامرٍ إلى خثعم يعزى وبالخير يذكرُ

ولد هذا العالم النبيل في قرية (السقا): من قرى أبها سنة ستٍ وستين ومائتين وألف «١٢٦٦» من الهجرة النبوية.

ونشأ في بيئة صالحة ترفل في ثياب العلم والتقى، وتُعْرف برفع راية التوحيد والهدى، فبدأ بقراءة كتاب الله جل وعلا، ثم حفظه عن ظهر قلب لم يُشرب بحب الميل إلى اللهو والهوى، فلما امتن عليه المولى بهذه المكرمة العظمى، شرع في طلب العلم بهمة عالية، ورغبة صادقة، فقرأ على علماء بلده في أصول الدين وفروعه، وحفظ مبادىء العلوم حتى تمكن

من فنونه، ولازم أباه في طلب العلم ليلاً ونهاراً، ورحل في الطلب يميناً وشمالاً، وخاض جميع العلوم الشرعية بحاراً وأنهاراً، حتى أدرك بغيته توفيقاً من الله وإكراماً، وحاكى الأكابر من العلماء حفظاً وإتقاناً.

٢ ـ مشايخه وتلامذته:

لازم كثيراً من العلماء المبرزين الذين لهم قدم راسخ في علوم الدين، ومن أهم هؤلاء الشيخ العلاّمة عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، وابنه الشيخ الإمام عبد اللطيف بن عبد الرحمن، والشيخ حمد بن عتيق، وكفى بالشيخ ـ المترجم له ـ فخراً أن يكون تلميذاً لهؤلاء الأجلاء العظام.

وقد وقف الشيخ حياته للعلم وأهله فانتفع به خلق لا يحصون، من أبرزهم الشيخ سليمان بن عبد الرحمن بن حمدان ـ صاحب الردود المشهورة، والشيخ عبد الله بن عبد العزيز العنقري، وعمر بن حسن، وعبد اللطيف بن إبراهيم رحمهم الله تعالى، وعبد العزيز بن صالح المرشد حفظه الله تعالى.

٣ ـ مؤلفاته:

شموسٌ من التحقيقِ في طالِعِ السَّعْدِ: تجلّت فأجلت ظلمة الهَزْلِ والجدِّ
قواطعُ من آي الكتابِ كأنها : بأعناقِ أهلِ الزيغ مرهفة الحدِّ

إن الناظر في مؤلفات هذا العالم الجليل يلاحظ أن أغلبها في الردود على أهل الإنحراف العقدي. وإن الاعتناء بهذا الباب من أبواب العلم واجبٌ على نخبة من علماء السنة في كل عصر لما فيه من الحفاظ على العقيدة السلفية الصحيحة، وكشف الشبهات النتنة القبيحة، التي يروج سوقها أهل الطرق والمقاصد الرذيلة، وقد قال أهل الأصول «ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب».

قال ابن بسام في ترجمة الشيخ من كتابه «علماء نجد» ١/ ٢٨٠ : فجرد قلمه للرد على هؤلاء المغرضين، ولسانه برائع الشعر على المارقين، فصار يكيل لهم الصاع صاعين بقوة الكلام وسطوع الحجة وصحة البرهان فيدحض أقوالهم، ويرد شبههم، ويوهن حجتهم، كما يرميهم بشهب من قصائده الطنانة، وأشعاره الرنانة، وقوافيه المحكمة، وأبياته الرصينة، وبهذا فهو ذو القلمين، وصاحب الصناعتين، وقلما اجتمع النثر والشعر لواحد إلا لنوابغ الكتاب، وأصحاب الأقلام، فصار لسان هذه الدعوة، ومحامي هذه الملة. اهـ. كلامه. ومن هذه الردود الصارمة والمؤلفات الساطعة:

١ ـ تأييد مذهب السلف وكشف شبهات من حاد وانحرف.

٢ ـ البيان المبدي لشناعة القول المجدي.

٣ ـ منهاج أهل الحق والإتباع في مخالفة أهل الجهل والإبتداع.

٤ ـ الجواب المنكي على الكنكي.

٥ ـ كشف الإلتباس عن تشبيه بعض الناس.

٦ ـ الأسنة الحداد على علوي حداد.

٧ ـ الصواعق المرسلة الوهابية على الشبه الداحضة الشامية.

٨ ـ الجيوش الربانية في كشف الشبه العمروية.

٩ ـ الجواب الفاصل في الساعة بين من قال إنها سحر ومن قال إنها صناعة.

١٠ ـ إقامة الحجة والدليل وإيضاح المحجة والسبيل.

١١ ـ تنبيه ذوي الألباب السليمة عن الوقوع في الألفاظ المبتدعة الوخيمة.

١٢ ـ مشروعية الجهر بالذكر بعد السلام «تحقيق الكلام»

٤ ـ وفاته:

وافاه الأجل المحتوم مأسوفاً على فقده في العاشر من شهر صفر سنة تسع وأربعين وثلاثمائة وألف (١٣٤٩) هـ، وصلى عليه في الجامع الكبير بالرياض وخرج في جنازته أهل البلد ودفن في مقبرة «العود»، وصُلي عليه في جوامع نجد صلاة الغائب، رحمه الله تعالى ورضي عنه(*).

(*) مصادر الترجمة:

١ ـ الدرر السنية لابن قاسم جـ ١٢.

٢ ـ علماء نجد خلال ستة قرون لابن بسام.

٣ ـ روضة الناظرين للقاضي.

مقدمة المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد فهذا كتاب «الضياء الشارق في ردّ شبهات الماذق المارق» تأليف الشيخ العلامة: سليمان بن سحمان ـ رحمه الله تعالى ـ ألفه ردّاً على أحد طغاةِ العراق، الذين ما فتئوا في تضليل الخلق، وتلبيس الحق، وتشويه دعوة الإصلاح بكل وسيلة.

وقد جاءَ هذا الردُّ حاوياً لبحوث قيمة، وعلومٍ متفرقةٍ، كالتاريخ والعقيدة، والسياسة، مما أعلى مقامَهُ، ورفع شأنه، في أعين العلماء وطلبة العلم. حتى أنه طبع ثلاث طبعات:

الطبعة الأولى: في المطبعة المصطفوية ببمبي الهند. مع كتاب المؤلف «الأسنة الحداد في ردّ شبهات علوي حداد» وكان الساعي في طبع هذا الكتاب: عبدالمحسن بن محمد بن مرشد ـ رحمه الله تعالى ـ وليس عليها تاريخ الطبع. وهي طبعةٌ حجريّة.

الطبعة الثانية: في مطبعة الشيخ الإمام محمد رشيد رضا «المنار» عام ١٣٤٤ هـ. على نفقة جلالة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود ـ رحمه الله تعالى ـ وقد أبدلت في عنوان هذه الطبعة كلمة «الماذق» بـ «المازق» ومعنى الماذق ـ بالذال ـ غير مخلصٍ. وبالزاء: مُمَزَّق. فهو اسم فاعل بمعنى المفعول.

الطبعة الثالثة: في مطبعة الرياض، عام ١٣٧٦ هـ على نفقة جلالة الملك سعود بن عبدالعزيز ـ رحمه الله تعالى ـ وفي هذه الطبعة كتب على الغلاف الخارجي في العنوان كلمة: «ماذق» بالذال. وفي الداخل كتب «المازق» بالزاء!!

ونظراً لنفاد جميع هذه النسخ، وقلّةِ وجودها في أيدي طلبة العلم، قمنا بمقابلة هذه النسخ، مثبتين بعضَ الفروق بينها، مع جعل النسخة الهندية أصلاً. وخَرَّجتُ بعض الأحاديث الواردة في الكتاب. سائلين الله سبحانه أن يبارك في هذه الطبعة، وأن ينفع بها طلاب العلم، إنه سميع الدعاء.

وفي الختام أتوجه بالشكر الجزيل للإخوة الأفاضل، الذين شاركوا في مقابلة النسخ، وصححوا تجاربَ هذا الكتاب ـ وغيره من هذه السلسلة ـ نسأل الله سبحانه أن

يثيب الجميع، وأن يصلح لنا ولهم العمل والنية. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله، وصحبه أجمعين.

كتبه

عبدالسلام بن برجس بن ناصر آل عبدالكريم

الرياض ١٤١١/٢/٢ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وبه الثقة والعصمة

الحمد لله ربّ العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين، وأشهد أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، إله الأوّلين والآخرين، وقيوم السموات والأرضين.

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله سيد المرسلين، وإمام المتقين، وقائد الغرّ المحجّلين، صلى الله عليه، وعلى آله، وأصحابه، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمـا بعـد

فإني قد وقفت على رسالة مطبوعة مؤلفها[1] رجل من العراق، يقال له: جميل أفندي صدقي الزهاوي، جمع فيها من الأكاذيب والتُرَّهات، والأضاليل المنكرات، مع ما اشتمل عليه كلامه من الفجور، وقولِ الزور، والتجانفِ للإثم والعدوان، وصريح الإفك والبهتان، ما يمج سماعه أولوا العقول السليمة، والألباب الزاكية المستقيمة، وسلك فيها

(١) في الأصل: «على أوراق كتبها رجل».

مسلك أهل الغيّ والضلال، واعتمد فيما يحكيه على ما هو من أمحل المحال، وأوخم[1] الانتحال، واتبع فيها أهواء قوم قد ضلّوا من قبل وأضلوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل، حيث لم يتمسكوا من الكتاب والسنّة بأوضح برهان وأقوم دليل، ولم يردوا من كوثر[2] حوضهما السلسبيل، بل عدلوا إلى آسِنِ قَلُّوْطِ[3] أهلِ الفلسفة والتجهيل والتبديل، وحادوا فيها عن منهج أهل الحق والصدق والعدل والإنصاف، وساروا على طريقة أهل الغي والكذب والانحراف.

وقد قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء ـ ١١٥].

فإن الله تعالى قد بيّن الحق بياناً كافياً شافياً، وأرسل رسوله محمداً ﷺ إلى الخلق بالحق[4] مبشراً ونذيراً وداعياً،

(١) في الأصل: «وخم».

(٢) سقطت: «كوثر» من ط: المنار. والرياض.

(٣) القَلّوط: بفتح القاف، وتشديد اللام، وبالطاء المهملة، هو: نهر بدمشق الشام، يحمل أقذار البلد، وأوساخه، وأنتانه، ويسمى في هذا الوقت قليطاً بالتصغير والله أعلم ـ قاله العلاّمة الشيخ أحمد بن إبراهيم بن عيسى في شرح النونية ٢/٨٦ على قول ابن القيم:

يا وارد القلّوط ويحك لو ترى ... ماذا على شفتيك والأسنان

يا وارد القلوط طهّر فاك من ... خبثٍ به واغسله من أنتان

(٤) سقطت من الأصل.

ونصب الأدلة، وأوضح المحجة، فلم يبق للناس على الله بعد الرسل من حجة، فمن أجاب داعي الله فقد نجا، ومن تولى[1] عن الحق معرضاً أفضى به عوجاً.

فلما نكب هذا الرجل عن طريقة أهل الحق والتحقيق، ولجأ فيما ينتحله ويحكيه إلى ركن غير وثيق، استعنت الله على رد أباطيله، وتهجين أضاليله وأساطيله، على سبيل الاختصار والاقتصار، وتركت من كلامه ما لا طائل في الجواب عنه، والله المسؤول المرجو الإجابة، أن يمدنا بالإصابة، وأن يجزل لنا الأجر والإثابة، وأن يجعله لوجهه خالصاً، وأن ينفع به من قرأه ونظر فيه، وأن يقمع به صاحب الباطل[2] ومبتغيه.

---

(١) في الأصل قول.

(٢) في الأصل بالباطل.

فصـــل

قال العراقي[1]:

(الوهابية فرقة منسوبة إلى محمد بن عبدالوهاب، وابتداء ظهور محمد بن عبدالوهاب كان سنة ١١٤٣[2]، وإنما اشتهر أمره بعد الخمسين، فأظهر عقيدته الزائغة في نجد، وساعده على إظهارها محمد بن سعود أمير الدرعية بلاد مسيلمة الكذاب، فجبر[3] أهلها على متابعة ابن عبدالوهاب هذا، فتابعوه، وما زال ينخدع له في هذا الأمر حي بعد حي من أحياء العرب حتى عمت فتنته، وكبرت شهرته، واستفحل أمره، فخافه البادية، وكان يقول للناس: ما أدعوكم إلا إلى التوحيد، وترك الشرك بالله تعالى في عبادته، وكانوا يمشون خلفه حيثما مشى، حتى اتسع له الملك).

فالجواب[4] ـ ومن الله أستمد الصواب ـ أن نقول:

---

(١) في ط: المنار والرياض: «الوهابية ومنشؤها».

(٢) في الأصل بعد كتابة السنة رقماً: «ألف ومائة وثلاث وأربعين».

(٣) في الأصل: «مجبراً». (٤) في الأصل: «الجواب».

أما منشأ دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله وظهورها في نجد، فمن المعلوم عند الخاص والعام أنه قد نشأ في أناس قد اندرست فيهم معالم الدين، ووقع فيهم من الشرك والبدع ما عم وطم في كثير من البلاد، إلاّ بقايا متمسكين بالدين يعلمهم الله تعالى، وأما الأكثرون فعاد المعروف بينهم منكراً، والمنكر معروفاً، والسنّة بدعة، والبدعة سنّة، نشأ على هذا الصغير، وهرم عليه الكبير.

ففتح الله بصيرة شيخ الإسلام بتوحيد الله الذي بعث الله به رسله وأنبياءه[1]، فَعَرَّف الناس ما في كتاب ربهم من أدلة توحيده الذي خلقهم له، وما حَرَّمَ الله عليهم من الشرك الذي لا يغفره الله إلاّ بالتوبة منه، فقال لهم كما قاله المرسلون لأممهم: ﴿ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ﴾ [المؤمنون ـ ٣٢] فحجب كثيراً منهم عن قبول هذه الدعوة ما اعتادوه، ونشأوا عليه من الشرك والبدع، فنصبوا العداوة لمن دعاهم إلى[2] توحيد ربهم وطاعته، ولمن استجاب له وَقبلَ دعوته، وأصغى إلى حجج الله وبيّناته، كحال من خلا من أعداء الرسل، كما قال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ ۗ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا ﴾ [الفرقان ـ ٣١] وقال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ

(١) في النسخ: «أنبيائه». (٢) في الأصل: «في».

﴿يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًاۚ﴾ [الأنعام - ١١٢].

فإذا تمهد هذا فلنذكر ههنا شيئاً يسيراً من حال نشأةِ الشيخ محمد بن عبدالوهاب التميمي رحمه الله، وظهوره ودعوته إلى الله، ليعلم الطالب، ويتحقق الراغب، حقيقة ما دعا إليه هذا الإمام، وما كان عليه من الاعتقاد والفهم التام، ويتبين للناظر فيها ما بهت به الأعداءُ من الأكاذيب والافتراء، التي يَرومُون[1] بها تنفيرَ الناسِ عن المحجة والسبيل، وكتمان البرهان والدليل، وقد كثر أعداؤه ومنازعوه، وفشا البهت منهم فيما قالوه ونقلوه، فربَّما اشتبه على طالب الإنصاف والتحقيق، والتبس عليه واضح المنهج والطريق، بما موَّهُوا به من تلك الأكاذيب الشنيعة، والألقاب الداحضة الوضيعة، فإن[2] من استصحب الأصول الشرعية، وجرى على القوانين المَرْضية، عرف أن لكل نعمة حاسداً، ولكل حق جاحداً، ولا يُقبل في نقل الأقوال والأحكام، إلّا العدولُ الثقات الضابطون من الأنام، ومن استصحب هذا استراح عن[3] البحث فيما ينقل إليه ويسمع، ولم يتلفت إلى أكثر ما يَخْتَلِفُ ويُصْنع، وكان من أمره على منهاج واضح ومَشْرَع.

---

(١) في الأصل: «يرمون».

(٢) في طبعة المنار، والرياض: و«أن».

(٣) في الأصل: «استراج».

فصـــل

كان مولده رحمه الله سنة ١١١٥ خمسة عشرة بعد المائة والألف من الهجرة النبوية، في بلد العُيينة من أرض نجد، ونشأ بها، وقرأ القرآن بها حتى حفظه وأتقنه قبل بلوغه العشر، وكان حادَّ الفهم، سريع الإدراك والحفظ، يتعجب أهله من فطنته وذكائه، وبعد حفظ القرآن اشتغل وجَدَّ في الطلب، وأدرك بعض الأرب، قبل رحلته لطلب العلم، وكان سريعَ الكتابة ربما كتب الكراسة في مجلس.

قال أخوه سليمان: كان والده يتعجب من فهمه، ويعترف بالاستفادة منه مع صغر سنه ـ ووالده هو مفتي تلك البلاد، وجدُّه مفتي البلاد النجدية، وآثاره وتصانيفه وفتاويه تدل على علمه وفقهه، وكان جده إليه المرجع في الفقه والفتوى، وكان معاصراً للشيخ[1] منصور البُهُوتي الحنبلي خادمِ المذهب، اجتمع به بمكة ـ وبعد بلوغ الشيخ سن الاحتلام قَدَّمه والده في الصلاة، ورآه أهلاً للائتمام، ثم

---

(١) في ط: المنار، والرياض: «معاصر الشيخ» وفي الأصل: «معاصر للشيخ».

طلب الحج إلى بيت الله الحرام، فأجابه والده إلى ذلك المقصد والمرام[1]، وبادر إلى قضاء حجة الإسلام، وأداءِ المناسك على التمام، ثم قصد المدينةَ المنورةَ على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، وأقام بها قريباً من شهرين.

ثم رجع إلى وطنه قريرَ العينِ، واشتغل بالقراءة في الفقه على مذهب الإمام أحمد رحمه الله.

ثم بعد ذلك رحل[2] يطلب العلم، وذاق حلاوةَ التحصيلِ والفهم، وزاحم العلماء والكبار، ورحل إلى البصرة والحجاز مراراً، واجتمع بمن فيها من العلماء والمشايخ الأخيار، وأتى إلى الأحساء ـ وهي إذ ذاك آهلة بالمشايخ والعلماء، فسمع وناظر، وبحث واستفاد، وساعدته الأقدار الربانية بالتوفيق والإمداد.

وروى عن جماعة منهم الشيخ عبدالله بن إبراهيم النجدي، ثم المدني وأجازه من طريقين: وأول ما سمع منه الحديث المسلسل بالأولية، وكتب السماع بالسند المتصل إلى عبدالله بن عَمْرو بن العاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في

---

(١) في ط المنار، والرياض: «المراد».

(٢) في الأصل: «رخل».

الأرض يرحمكم من في السماء»[1].

(١) أخرجه الحميدي في مسنده ٢/٢٦٩، والإمام أحمد في مسنده ٢/١٦٠، والبخاري في تاريخه الكبير ٩/٦٤، وأبو داود في سننه ـ كتاب الأدب ـ ٥/٢٣١، والترمذي في سننه ـ كتاب البر والصلة ـ ٤/٣٢٣ ـ ٣٢٤، والدارمي في الرد على الجهمية ص ٢٧٢ ـ من عقائد السلف ـ والحاكم في مستدركه ٤/١٥٩، والخطيب البغدادي في تاريخه ٣/٢٦٠، كلهم من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي قابوس عن عبدالله بن عمرو قال قال رسول الله ﷺ. . . . فذكره.

وإسناده ضعيف: أبو قابوس مولى عبدالله بن عمرو قال الذهبي في الميزان (٤/٥٦٣): لا يعرف، وذكره في الضعفاء له (٢/٨٠٣)، وقال الحافظ في التقريب «مقبول» يعني حيث يتابع وإلا فليّن كما نص على هذا في المقدمة.

قلت وللحديث من الشواهد ما يرفعه إلى درجة الصحة، لذلك صححه الترمذي والحاكم وأقره الذهبي ـ قال السخاوي في المقاصد من ٤٨: وكأنَّ تصحيحهم له باعتبار ما له من الشواهد والمتابعات وإلا فأبو قابوس لم يرو عنه سوى ابن دينار ولم يوثقه سوى ابن حبان على قاعدته في توثيق من لم يجرح اهـ.

ومن شواهده ما أخرجه البخاري في صحيحه ـ كتاب الأدب ـ (١٠/٤٢٦)، ومسلم في صحيحه ـ كتاب الفضائل ـ (٤/١٨٠٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ من لا يرحم لا يرحم.

ومنها ما رواه البخاري في صحيحه (١٣/٣٥٨)، ومسلم في صحيحه (٤/١٨٠٩) عن جرير بن عبدالله قال قال رسول الله: «من لا يرحم الناس لا يرحمه الله عز وجل».

ومنها ما رواه البخاري في صحيحه ٣/١٥١ و ١٠/١١٨ و ١٣/٣٥٨ ـ ٤٣٤، ومسلم في صحيحه ٢/٦٣٥ ـ ٦٣٦ عن أسامة بن زيد في قصة =

موت ابن بنت رسول الله ﷺ وفيه «إنما يرحم الله من عباده الرحماء».
ومنها ما رواه الإمام أحمد في مسنده ٢/١٦٥ و٢١٩، والبخاري في الأدب المفرد ١/٤٧٠ بإسناد جيد عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ «ارحموا ترحموا...» الحديث.
ومنها ما رواه الطبراني في الكبير ١٠/١٨٣، والصغير ١/١٠١، والأوسط، وأبو يعلى في مسنده ـ كما في المجمع ٨/١٨٧، والدارمي في الرد على الجهمية ص ٢٧٣ ـ من عقائد السلف ـ والبغوي في شرح السنة ١٣/٣٨ جميعهم من طريق أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبدالله بن مسعود قال قال رسول الله ﷺ «ارحم من في الأرض يرحمك من في السماء». قال الحافظ ابن حجر في الفتح ١٠/٤٤٠: رواته ثقات. وقال الهيثمي: رجال أبي يعلى رجال الصحيح إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه فهو مرسل اهـ.
ومنها ما رواه الطبراني في الأوسط كما في المجمع ٨/١٨٧ عن ابن مسعود قال قال رسول الله ﷺ «من لم يرحم الناس لم يرحمه الله» قال الهيثمي: إسناده حسن.
وللحديث شواهد عن عدة من الصحابة غير ما ذكرنا، وقد أفرد السخاوي هذه الأحاديث بجزء أشار إليه في المقاصد الحسنة ص ٤٩.
فائدة: هذا الحديث من الأحاديث المسلسلة بالأولية كما أشار إليه المؤلف والحافظ ابن حجر في الفتح ١٠/٤٤٠ والعراقي في ألفيته ٢/٢٨٩ والعجلوني في كشف الخفاء ١/١٢٠.
وحقيقة المسلسل عند المحدثين: ما توارد رجال إسناده على حالة واحدة أو صفة واحدة للرواة أو الرواية. وصور المسلسلات كثيرة منها (الأولية) وهي: أن يكون أول سماع التلميذ من شيخه لحديث معين وهذا الشيخ أول سماعه من شيخه لهذا الحديث وهكذا.
تنبيه: قال العراقي في التبصرة ٢/٢٨٩: ومن المسلسل ما هو ناقص التسلسل بقطع السلسلة في وسطه أو أوله أو آخره كحديث عبدالله بن =

وسمع منه مسلسلَ الحنابلةِ بسنده إلى أنس بن مالك رضي الله عنه[1] قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أراد الله بعبده خيراً استعمله»، قالوا: كيف يستعمله؟ قال: «يوفقه لعملٍ صالح قبل موته»[2]، وهذا[3] الحديث من ثلاثيات أحمد رحمه الله.

عمرو المسلسل بالأولية فإنه إنما يصح التسلسل فيه إلى سفيان بن عيينة وانقطع التسلسل بالأولية في سماع سفيان بن عيينة من عمرو وفي سماع عمرو من أبي قابوس وفي سماع أبي قابوس من عبدالله بن عمرو وفي سماع عبدالله من النبي ﷺ وقد وقع لنا بإسناد متصل التسلسل إلى آخره ولا يصح ذلك والله أعلم اهـ.

(١) سقطت «الله» من ط: الرياض.

(٢) أخرجه ابن المبارك في الزهد ص ٣٤٥، والإمام أحمد في مسنده ١٠٦/٣ و١٢٠، والترمذي في سننه ـ كتاب القدر ـ ٤٥٠/٤، وابن أبي عاصم في السنة ١٧٥/١، وابن حبان في صحيحه ـ الموارد ـ ص ٤٥١، والحاكم في المستدرك ٣٣٩/١ و٣٤٠، والبيهقي في الزهد ص ٣٢٦ والبغوي في شرح السنة ٢٩٠/١٤ جميعهم من طرق، عن حميد الطويل عن أنس بن مالك... به وإسناده صحيح.
قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، وأقره الذهبي.
فائدة: هذا الحديث من ثلاثيات الإمام أحمد كما أشار إلى ذلك المؤلف فقد رواه أحمد عن محمد بن أبي عدي ـ ثقة ـ ثنا حميد الطويل عن أنس.. به.
وللحديث شواهد، منها ما رواه الإمام أحمد ٢٢٤/٥، والطحاوي في مشكل الآثار ٢٦١/٣، وابن حبان في صحيحه ـ موارد ـ ص ٤٥١، =

وطالت إقامة الشيخ ورحلته بالبصرة، وقرأ بها كثيراً من الحديث والفقه والعربية، وكَتَبَ من الفقه والحديث واللغة ما شاء الله في تلك الأوقات.

وكان يدعو[1] إلى التوحيد ويظهره لكثير ممن يخالطه ويجالسه، ويستدِلُّ عليه، ويُظْهِرُ ما عنده من العلم، وما لديه، وكان يقول: إن الدعوة كلَّها لله، لا يجوز صرف شيء منها إلى سواه، وربما ذكروا بمجلسه إشارة[2] الطواغيت، أو

= والحاكم في المستدرك ١/٣٤٠، والبيهقي في الزهد ص ٣٢٧ جميعهم من طريق زيد بن الحباب ثنا معاوية بن صالح حدثني عبدالرحمٰن بن جبير بن نفير عن أبيه عن عمرو بن الحَمِق الخزاعي أنه سمع النبي ﷺ يقول: «إذا أراد الله بعبدٍ خيراً استعمله» قيل: وما استعمله؟ قال: «يفتح له عمل صالح بين يدي موته حتى يرضى عنه من حوله». هذا لفظ أحمد، ولفظ الباقين «عسله» قيل: وما عسله... الحديث إسناده حسن. وصححه الحاكم وأقره الذهبي وأخرجه أبو يعلى في مسنده ٦/٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٤٠ - ٤٥٢.

ورواه الإمام أحمد ٤/١٣٥ من طريق خالد بن معدان ثنا جبير أن عَمْراً حدثه.. به.

ورواه الطحاوي في مشكل الآثار ٣/٢٦١، والخطيب في تاريخه ١١/٤٣٤ من طريق عبدالله بن يحيى بن أبي كثير عن أبيه عن جبير عن عمرو بن الحَمِق.. به.

ورواه القضاعي في مسند الشهاب ٢/٢٩٤ من طريق قتادة عن الحسن عن عمرو.. به.

(٣) سقطت «و» من الأصل.

(١) في الأصل: «يدعوا». (٢) في الأصل: «إشارات».

شيئاً من كرامات الصالحين الذين كانوا يدعونهم، ويستغيثون بهم، ويلجئون إليهم في المهمات، فكان ينهى عن ذلك ويزجر، ويورد الأدلة من الكتاب والسنّة ويُحَذِّر، ويخبر أن محبة الأولياء والصالحين إنما هي متابعتهم فيما كانوا عليه من الهدى والدين، وتكثير أجورهم بمتابعتهم على ما جاء به سيد المرسلين، وأما دعوى المحبة والمودة والمخالفة في السنّة والطريقة فهي دعوى مردودة غير مسلَّمة عند أهل النظر والحقيقة.

ولم يزل على ذلك رحمه الله، ثم رجع إلى وطنه، فوجد والده قد انتقل إلى بلدة حريملاء[1]، فاستقر فيها يدعو[2] إلى السنّة المحمديّة، ويبديها ويناصح من خرج عنها ويفشيها، حتى رفع الله شأنه، ورفع ذكره، ووضع له القبول، وشهد له بالفضل ذووه من المعقول والمنقول، وصنف كتابه المشهور في التوحيد، وأعلن بالدعوة إلى الله العزيز الحميد، وقرىء عليه هذا الكتاب المفيد، وسمعه كثير ممن لديه من طالب ومستفيد، وشاعت نُسَخُه في البلاد، وطار ذكره في الغور[3] والأنجاد، وفازَ بصحبته واستفادَ مَنْ جَرَّدَ القصدَ

---

(١) في النسخ: «حريملاً» والمثبت هو الأشهر. ينظر «معجم اليمامة» ٣١٧/١.

(٢) في الأصل: «يدعوا».

(٣) غور كلِّ شيء: قعره. يقال: فلانٌ بعيد الغور. ولعل المراد هنا: =

وسَلِمَ من الأَشر[1] والبغي والفساد، وكثر بحمد الله محبوه وجندُه، وصار معه عصابة من فحول الرجال، وأهل السمت الحَسَن والكمال، يسلكون معه الطريقَ، ويجاهدون كلَّ فاسقٍ وزنديق.

= غور تهامة: وهي ما بين ذاتِ عرق والبحر، وقيل: تهامة وما يلي اليمن. أو المراد بالغور ما انخفض من الأرض. قال الأعشى:

نبيٌّ يرى ما لا ترون وذكره　　　أغار لعمري في البلاد وأنجدا

(ينظر اللسان ٥/٣٣١٢ ط المعارف بمصر). يعني في كل محل.

(١) في ط المنار، والرياض: «الأسر»، والأَشَر: الكِبْر عن قبول الحق.

فصل

كان أهل عصره ومصره في تلك الأزمان قد اشتدت غربة الإسلام بينهم، وعفت آثار الدين لديهم، وانهدمت قواعد الملة الحنيفية، وغلب على الأكثرين ما كان عليه أهل الجاهلية، وانطمست أعلام الشريعة في ذلك الزمان، وغلب الجهل والتقليد والإعراض عن السنّة والقرآن، وشبّ الصغير وهو لا يعرف من الدين إلا ما كان عليه أهل تلك البلدان، وهرم الكبير على ما تلقاه عن الآباء والأجداد، وأعلامُ الشريعة مطموسة، ونصوص التنزيل وأصول السنّة فيما بينهم مَدْرُوسة، وطريقة الآباء والأسلاف مرفوعة الأعلام، وأحاديث الكُهَّان والطواغيت مقبولة غير مردودة ولا مدفوعة، قد خلعوا رِبْقة التوحيد والدين، وجدّوا واجتهدوا في الاستغاثة والتعلق على غير الله من الأولياء والصالحين، والأوثان والأصنام والشياطين، وعلماؤهم ورؤساؤهم على ذلك مقبلون، ومن البحر[1] الأُجَاج شاربون، وبه[2] راضون، وإليه مدى الزمان

(١) في الأصل: «بحر الإجاج». (٢) سقطت: «و» من الأصل.

داعون، قد أعشتهم العوائد والمألوفات، وحبستهم الشهوات والإرادات، عن الارتفاع إلى طلب الهدى من النصوص المحكمات، والآيات البيّنات، يحتجون بما رووه[1] من الآثار الموضوعات، والحكايات المختلقة والمنامات، كما يفعله أهل الجاهلية وغبر الفترات. وكثير منهم يعتقد النفع في الأحجار والجمادات، ويتبركون بالآثار والقبور في جميع الأوقات ﴿نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَأَنسَىٰهُمْ أَنفُسَهُمْ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ﴾ [الحشر - ١٩]، ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَـٰتِ وَٱلنُّورَ ۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ الأنعام - ١]، ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَـٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف - ٣٢ - ٣٣].

فأما بلاد نجد.

فإنه قد بالغ الشيطان في كيدهم وَجَدَّ، وكانوا ينتابون قبر زيد بن الخطاب، ويدعونه رغباً ورهباً بفصيح الخطاب، ويزعمون أنه يقضي لهم الحوائج، ويرونه من أكبر الوسائل والولائج.

وكذلك عند قبرٍ يزعمون أنه قبر ضرار بن الأزور وذلك كذب ظاهر وبهتان مُزَوَّر.

---

(١) في الأصل: «روده».

وكذلك عندهم نَخْل فُحَّال[1] ينتابه النساء والرجال، ويفعلون عنده أقبح الفعال، والمرأة إذا تأخر عنها الزواج، ولم ترغب فيها الأزواج، تذهب إليه وتضمه[2] بيديها، وتدعوه برجاء وابتهال، وتقول: يا فحل الفحول، أريد زوجاً قبل الحول.

وشجرة عندهم تسمى الطريفية[3] أغراهم الشيطان بها، وأوحى إليهم التعلق عليها، وأنها تُرجى منها البركة، ويعلقون عليها الخرق لعل الولد يسلم من السوء.

وفي أسفل بلدة الدرعية مغارة في الجبل يزعمون أنها انفلقت[4] من الجبل لامرأة تسمى بنت الأمير، أراد بعض الناس أن يظلمها ويضير، فانفلق[5] الغار ولم يكن له

(١) هو ذَكرُ النخل الذي يُلْقَحُ به حوائل النخل. يقال له: الفَحْل. والفُحَّال. ولا يقال لغير الذّكر من النخل فحّال. قاله ابن سِيْدة. وأنشد:

يُطفْنَ بِفُحّالٍ كأن ضبابَه بُطُونُ المَوَالي يَوْمَ عِيْدٍ تَغَدَّتِ

ينظر اللسان لابن منظور ٥/٣٣٥٨.

(٢) في الأصل: «فتضمه».

(٣) في الأصل: «الطريقة». وذكر الشيخ حسين بن غنام في تاريخه (١/٧ ط الحَجَريّة) أنها: شجرة الطَّرْفِيَّة.

(٤) في الأصل: «انفتقت».

(٥) في ط المنار: «فانفلقت» وفي ط الرياض: «فانفلجت».

عليها اقتدار، وكانوا يرسلون إلى هذا المكان من اللحم والخبز ما يقتات به جند الشيطان.

وفي بلدتهم رجل يَدَّعِي الوَلَايَة، يسمى «تاج» يتبركون به، ويرجون منه العون والإفراج، وكانوا يأتون إليه، ويرغبون فيما عنده من المدد بزعمهم ولديه، فتخافه الحكام والظلمة، ويزعمون أن له تصرفاً وفتكاً بمن[1] عصاه وملحمة، مع أنهم يحكون عنه الحكايات الشنيعة، التي تدل على انحلاله عن أحكام الملة والشريعة.

وهكذا سائر بلاد نجد، على ما وصفنا من الإعراض عن دين الله والجحد لأحكام الشريعة والرد.

ومن العجب أن هذه الاعتقادات الباطلة، والمذاهب الضالة، والعوائد الجائرة، والطرائق الخاسرة، قد فشت وظهرت، وعَمَّت وطَمَّت، حتى بلاد الحرمين الشريفين:

فمن ذلك ما يفعل عند قبر محجوب وقبة أبي طالب، فيأتون قبره بالسماعات والعلامات للاستغاثة عند نزول المصائب، وحلول النواكب، وكانوا له في غاية التعظيم، ولا ما يجب عند البيت الكريم، فلو دخل سارق، أو غاصب، أو ظالم قبرَ أحدِهما لم يتعرض له أحد لما يرون له من وجوب التعظيم؛ والاحترام والمكارم.

---

(١) في ط المنار، والرياض: «لمن».

ومن ذلك ما يفعل عند قبر ميمونة أم المؤمنين رضي الله عنها في سَرِف. وكذلك عند قبر خديجة رضي الله عنها، يفعل عند قبرها ما لا يسوغ السكوت عنه من مسلم يرجو الله والدار الآخرة، فضلاً عن كونه من المكاسب الدينية الفاخرة، وفيه من اختلاط النساء بالرجال، وفعل الفواحش والمنكرات، وسوء الأفعال، ما لا يُقِرُّه أهل الإيمان والكمال، وكذلك سائر القبور المعظمة المُشرَّفة في بلد الله الحرام مكةَ المشرفة.

وفي الطائف قبر ابن عباس رضي الله عنه يُفعل عنده من الأمور الشركية التي تشمئز منها نفوس الموحدين، وتنكرها قلوب عباد الله المخلصين، وتردها الآيات القرآنية وما ثبت من النصوص عن سيد المرسلين، منها:

وقوف السائل عند القبر متضرعاً مستكيناً.

وإبداء الفاقة إلى معبودهم مستعيناً.

وصرف خالص المحبة التي هي محبة العبودية.

والنذر والذبح لمن تحت ذاك المشهد والبَنِيَّة.

وأكثر سَوَقَتِهم وعامتهم يلهجون بالأسواق اليومَ: على الله وعليك يا ابن عباس، فيستمدون منه الرزق والغوث، وكشف الضر والبأس.

وذكر محمد بن حسين النعيمي الزبيدي رحمه الله: أن رجلاً رأى ما يفعل في الطائف من الشعب الشركية

والوظائف، فقال: أهل الطائف لا يعرفون الله إنما يعرفون ابن عباس، فقال له بعض من يترشح بالعلم: معرفتهم لابن عباس كافية، لأنه يعرف الله. فانظر إلى هذا الشرك الوخيم، والغلو الذميم، المجانب للصراط المستقيم، ووازن بينه وبين قوله: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة - ١٨٦] الآية. وقوله جل ذكره: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن - ١٨]، وقد لعن رسول الله ﷺ اليهود والنصارى باتخاذهم قبور أنبيائهم مساجد(١) يُعْبَدُ الله فيها، فكيف بمن عبد الصالحين ودعاهم مع الله؟! والنصوص في ذلك لا تخفى على أهل العلم.

وكذلك ما يفعل بالمدينة المشرفة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام هو من هذا القبيل، بالبعد عن منهاج الشريعة والسبيل.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب الصلاة - ١/٥٣٢ وفي الجنائز ٣/٢٠٠ وفي الأنبياء ٦/٤٩٤ وفي المغازي ٨/١٤٠ وفي اللباس ١٠/٢٧٧ ومسلم في صحيحه - كتاب المساجد ومواضع الصلاة - ١/٣٧٦ - ٣٧٧ عن عائشة وعبدالله بن عباس رضي الله عنهم قالا: لما نزل برسول الله ﷺ طفق يطرح خميصة له على وجهه فإذا اغتم كشفها عن وجهه فقال وهو كذلك: «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» يحذِّر ما صنعوا.

وفي بندر جدة ما قد بلغ من الضلال حَدَّه، وهو القبر الذي يزعمون أنه قبر حواء، وصفه لهم بعض الشياطين، وأكثروا في شأنه الإفك المبين، وجعلوا له السدنة والخدم، وبالغوا في مخالفة ما جاء به محمد عليه أفضل الصلاة والسلام من النهي عن تعظيم القبور، والفتنة بمن فيها من الصالحين.

وكذلك مشهد العلوي بالغوا في تعظيمه، وتوقيره، وخوفه، ورجائه.

وقد جرى لبعض التجار أنه انكسر بمال عظيم لأهل الهند وغيرهم، وذلك في سنة «عشر ومائتين وألف» فهرب إلى مشهد العلوي مستجيراً، ولائذاً به مستغيثاً، فتركه أرباب الأموال، ولم[1] يتجاسر أحد من الرؤساء والحكام على هتك ذلك المشهد والمقام، واجتمع طائفة من المعروفين واتفقوا على تنجيمه[2] في مدة سنين، فنعوذ بالله من تلاعب الفجرة والشياطين.

---

(١) سقطت: «لم» من ط: المنار، والرياض.

(٢) قال أحمد بن محمد المقري في «المصباح المنير» ٢/١١٣: وكانوا يسمون الوقت الذي يحصل فيه الأداء نجماً تجوّزاً، لأن الأداء لا يعرف إلا بالنجم، ثم توسعوا حتى سمّوا الوظيفة نجماً، لوقوعها في الأصل في الوقت الذي يطلع فيه النجم، واشتقوا منه فقالوا: نجّمت الدين ـ بالتثقيل ـ إذا جعلته نجوماً. اهـ.

وأما بلاد مصر وصعيدها وأعمالها فقد[1] جمعت من الأمور الشركية، والعبادات الوثنية، والدعاوى الفرعونية ما لا يتسع له كتاب، ولا يدنو له خطاب، لا سيما عند مشهد أحمد البدوي، وأمثالهم من المُعْتَقَدِينَ والمعبودين، فقد جاوزوا بهم ما ادّعته الجاهلية لآلهتهم، وجمهورهم يرى له من تدبير الربوبية، والتصريف في الكون بالمشيئة والقدرة العامة، ما لم يُنقل مثله عن أحد بعد الفراعنة والنماردة. وبعضهم يقول: يتصرف في الكون سبعة. وبعضهم يقول: أربعة. وبعضهم يقول: القطب يرجعون إليه. وكثير منهم يرى أن الأمور شورى بين عدد ينتسبون إليه، فتعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾ [الكهف - ٥]، وقد استباحوا عند تلك المشاهد من المنكرات والفواحش والمفاسد ما لا يمكن حصره، ولا يستطاع وصفه، واعتمدوا في ذلك من الحكايات والخرافات والجهالات ما لا يصدر عن مَنْ له أدنى مسكة وحظ من المعقولات، فضلاً عن النصوص والشرعيات.

وكذلك ما يفعل في بلدان اليمن، جارٍ على تلك الطريق والسَّنَن.

---

(١) في ط: المنار، والرياض: «قد».

ففي صنعاء وبرع[1] والمخا وغيرها من تلك البلاد ما يتنزه العاقل عن ذكره ووصفه، ولا يمكن الوقوف على غاياته[2] وكشفه، وناهيك بقوم استخفهم الشيطان، وعدلوا عن عبادة الرحمن إلى عبادة القبور والشياطين، فسبحان من لا يعجل بالعقوبة على الجرائم، ولا يهمل الحقوق والمظالم، وفي حضرموت، والشِحْر[3]، وعدن، ويافع، ما تستك عن ذكره المسامع، يقول قائلهم: شيء لله عيدروس. شيء لله يا محيي النفوس.

وفي أرض نجران من تلاعب الشيطان، وخلع ربقة الإيمان، ما لا يخفى على أهل العلم بهذا الشأن، من ذلك رئيسهم المسمى بالسيد، لقد أتوا من طاعته وتعظيمه، وتقديمه، وتصديره، والغلو فيه بما أفضى بهم إلى مفارقة الملة والإسلام، والانحياز إلى عبادة الأوثان والأصنام ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا لَّآ

(١) بُرَع جبل بناحية زبيد باليمن، وبَرْع حصن من حصون ذمار باليمن (معجم البلدان ١/٣٨٤).

(٢) في الأصل: «غايته».

(٣) في الأصل: «الشجر». والشِّحْر بكسر أوله، وإسكان الحاء المهملة، هو شحر عمان، وهو ساحل اليمن، وهو ممتد بينها وبين عمان. وأرض الشحر متصلة بأرض حضرموت. وتطلق على أماكن أخرى. (ينظر: الروض المعطار للحميري ص ٣٣٨، ٣٣٩، ومعجم البلدان للحموي ٣/٣٢٧ ط دار بيروت).

إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [التوبة ـ ٣١].

وكذلك حلب، ودمشق، وسائر بلاد الشام فيها من تلك المشاهد والنصب والأعلام؛ ما لا يجامع عليه أهل الإيمان والإسلام من أتباع سيِّد الأنام، وهي تقارب ما ذكرنا في الكفريات المصرية، والتلطف[1] بتلك الأحوال الوثنية الشركية.

وكذلك الموصل وبلاد الأكراد، ظهر فيها من أصناف الشرك والفجور والفساد.

وفي العراق من ذلك بحره المحيط بسائر الخلجان، وعندهم المشهد الحسيني قد اتخذه الرافضة وثناً؛ بل رباً مدبراً، وخالقاً ميسراً، وأعادوا به المجوسية، وأحيوا به معاهد اللات والعزى، وما كان عليه أهل الجاهلية.

وكذلك مشهد العباس، ومشهد علي، ومشهد أبي حنيفة، ومعروف الكرخي، والشيخ عبدالقادر، فإنهم قد افتتنوا بهذه المشاهد رافضتهم وسنيهم[2]، وعدلوا عن أسنى المطالب والمقاصد، ولم يعرفوا ما وجب عليهم من حق الله الفرد الصمد الواحد.

---

(١) في الأصل: «التلفظ».

(٢) أطلق المؤلف عليهم لقبَ «السنة» لمقارنتهم بالرافضة. فهم بالنسبة للرافضة أهل سنةٍ. وذلك لاستقامة معتقدهم في الصحابة رضي الله عنهم، وإلا فليسوا بأهل سنةٍ مع عبادتهم القبور!

وبالجملة فهم شرُّ تلك الأمصار، وأعظمهم نفوراً عن الحق واستكباراً، والرافضة يُصَلُّون لتلك المشاهد، ويركعون ويسجدون لمن في تلك المعاهد، وقد صرفوا من الأموال والنذور، لسكان تلك الأجداث والقبور، ما لا يحصل عُشر مِعْشاره للملك العلي الغفور، ويزعمون أن زيارتهم لعليٍّ وأمثالِهِ أفضلُ من سبعين حجةً، تعالى الله وتقدس في مجده وجلاله. ولآلهتهم من التعظيم والتوقير والخشية والإحترام ما ليس معه من تعظيم الله وتوقيره وخشيته وخوفه شيء للإله الحق والملك العلّام، ولم يبق مما عليه النصارى سوى دعوى الولدية، غير أن بعضهم يرى الحلول لأشخاصِ بعضِ البريَّة، سبحان ربك رب العّزة عما يصفون.

وكذلك جميع قرى الشَّطِّ[1] والمجرة[2] على غاية من الجهل.

---

(١) الشطوط كثيرة، قال في «معجم البلدان» ٣/٣٤٤: شَطّ: بفتح أوله، وتشديد ثانيه جانب النهر: قرية في حجر اليمامة قِبْلَتُها بين «الوُتر» و «العِرض» قد اكتنفها حجر اليمامة. قال الحفصي: شط «فيروز» فيه نخل ومحارث لبني العنبر من اليمامة. وشط الوتر: باليمامة أيضاً... الخ. اهـ.

وقد ذكر الأعشى «الشط» في شعره حيث يقول:

شاقتك من قيلة أوطانها ... فالشط فالوتر إلى حاجر
فركنُ مهراسٍ إلى مارد ... فقاع مَنْفُوحَةَ فالحائِر =

والمعروف في القطيف والبحرين من البدع الرافضية، والأحداث المجوسية، والمقامات الوثنية، ما يضاد ويصادم أصول الملة الحنيفية.

فمن اطلع على هذه الأفاعيل وهو عارف بالإيمان والإسلام وما فيهما من التفريع والتأصيل، تيقن أن القوم قد ضلوا عن سواء السبيل، وخرجوا من مقتضى القرآن والدليل، وتمسكوا بزخارف الشيطان[1]، وأحوال الكُهَّان، وما شابه هذا القبيل، وازداد بصيرة في دينه، وَقَوِيَ بمشاهدته إيمانه ويقينه، وجدَّ في طاعة مولاه وشكره، واجتهد في الإنابة إليه وإدامة ذكره، وبادر إلى القيام بوظائف أمره، وخاف أشد الخوف على إيمانه من طغيان الشيطان وكفره. فليس العجب ممن هلك كيف هلك، إنما العجب ممن نجا كيف نجا.

فلما تفاقم هذا الخَطْب وعظم، وتلاطم موج الكفر والشرك في هذه الأمة وجَسُم، واندرست الرسالة المحمدية، وانمحت منها المعالم في جميع البرية، وطمست الآثار السلفية، وأقيمت البدع الرفضية، والأمور الشركية.

= (ينظر صحيح الأخبار ١/٢٥١، ومعجم اليمامة ٢/٥٠).

(٢) ذكر في «معجم البلدان» ٥/٥٨: المجرَّة وقال: إنه موضع.

(١) حصل في الأصل هنا تقدم صفحة على أخرى.

تَجَرَّدَ الشيخُ للدعوة إلى الله، ورد هذا الناس إلى ما كان عليه سلفهم الصالح في باب العلم والإيمان، وباب العمل الصالح والإحسان، وترك التعلق على غير الله من الأنبياء والصالحين وعبادتهم، والاعتقاد في الأحجار والأشجار، والعيون والمغار، وتجريد المتابعة لرسول الله ﷺ في الأقوال والأفعال، وهجر ما أحدثه الخلوف والأغيار[1].

فجادل في الله وقرر حججه وبيناته، وبذل نفسه لله، وأنكر على أصناف بني آدم، الخارجين عَمّا جاءت به الرسل، المعرضين عنه، التاركين له.

وصنف في الرد على من عاند وجادل، ومَاحَلَ[2] حتى ظهر الإسلام في الأرض، وانتشر في البلاد والعباد، وعلت كلمة الله، وظهر دينه، وانقمع أهل الشرك والفساد، واستبان لذوي الألباب والعلوم من دين الإسلام ما هو مقرر معلوم.

---

(١) أي الذين بدّلوا وغيَّروا ما كان عليه السلف. والأَغْيار جمعُ للدِّيةِ مفرده: الغِيَرُ. وأصلها المغايرة وهي المبادلة لأنها بدلٌ من القتل. قال أبو عبيدة إنما سَمَّى الدِّيَة غيراً فيما أرى: لأنه كان يجب القود فغُيِّر القَوَدُ دِيَةً. فسميت الدية غيراً، وأصله من التغيير.
(ينظر اللسان لابن منظور ٥/٣٣٢٥ - ٣٣٢٦).

(٢) أي جادل وخاصم. (ينظر القاموس ٤/٢١٠ ـ الترتيب).

فهذه حقيقة حال الشيخ ونشأته، وظهور دعوته. وهذه حال أهل الأمصار في تلك الأوقات والأعصار، كما تقدم بيانه لذوي العقول والأبصار.

فمن شرح الله صدره للإسلام تبيّن له صحة ما دعا إليه هذا الإمام، ومن عمي عن طريق رشده وهداه، واتبع فيما ينتحله ما يهواه[1]، وتمرَّد على الله واستكبر وعتا[2] وتجبر، فإنما الهداية بيد الله ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [المائدة ـ ٤١] ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور ـ ٤٠].

وبما ذكرناه يعرف كيفية الجواب عما تقدم من فاتحة كتاب هذا العراقي إلى مبدأ نشأة الشيخ وظهور دعوته، وإنما تركنا الجواب لعدم المصلحة الراجحة في ذلك.

---

(١) في الأصل: «فهواه».

(٢) في الأصل: «وعني».

فصـــل

قال الملحد:

(فأظهر عقيدته الزائغة في نجد).

الجواب أن يقال: قد عُـرِف واشتهـر واستفاض من تقارير الشيخ ومراسلاته ومصنفاته المسموعة المقروءة، وما ثبت بخطه، وعرف واشتهـر من أمره ودعـوته، ومـا عليه الفضلاء النبلاء من أصحابه وتلامذته: أنه كان على ما كان عليه السلف الصالح، وأئمة الدين أهل الفقه والفتوى في باب معرفة الله، وإثبات صفـاتِ كمالـه، ونعوت جـلاله، التي نطق بها الكتاب العزيز، وصحت بها الأخبار النبوية، وتلقتها أصحاب رسول الله ﷺ بالقبول والتسليم، يثبتونهـا ويؤمنون بها، ويمرونها كمـا جاءت من غيـر تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، وقد دَرَج على هذا من بعدهم من التابعين، وتابعيهم من أهل العلم والإيمـان، وسلف الأمة وأئمتها.

وكان رحمه الله يدعو الناس إلى الصلوات الخمس والمحافظة عليها حيث ينادى لها، وهذا من سنن الهدى ومعالم الدين، كما دلّ على ذلك الكتاب والسنّة، ويأمر بالزكاة والصيام والحج، ويأمر بالمعروف ويأتيه، ويأمر الناس أن يأتوه، ويأمروا به، وينهى عن المنكر ويتركه، ويأمر الناس بتركه، والنهيِّ عنه، فمن زعم أن عقيدته وطريقته زائغة، أو عن الحق رائغة، فلعدم معرفته بالعقائد السلفية، والآثار النبوية.

بل تنادي عقيدته البيضاء بعقيدة السلف، ولا ينكر صحتها وأفضليتها من خلف منا ومن سلف، بل قد تتبع العلماء مصنفاته رحمه الله من أهل زمانه وغيرهم فأعجزهم أن يجدوا فيها ما يعاب.

وأقواله في أصول الدين مما أجمع عليه أهل السنّة والجماعة، ولم يَعِبْ عليه إلّا من خرج عن طريقة أهل السنّة والجماعة، لإلفهم بما كانوا عليه من الشرك والضلال من عبادة غير الله تعالى، بالالتجاء إلى الصالحين ودعائهم، والاستغاثة بهم، لأنهم لا يعرفون إلا ما نشأوا عليه من هذا الشرك العظيم، والمرتع الوبيِّ الوخيم، الذي وجدوا عليه الآباء والجدود الراتعين في رياض المحرمات والحدود. والأكثر منهم يتدين بالبدع والأهواء؛ ويرفض ما درج عليه السلف الصالح من الدين القديم الأولى،

وينتحل ما كان عليه الفلاسفة المتقدمون؛ وورثتهم من المتكلمين الذين يحرّفون الكلم عن مواضعه، ويتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة، وابتغاء تأويله. وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وأما قوله: (وساعده على إظهارها محمد بن سعود أمير الدرعية بلاد مسيلمة الكذاب).

فأقول: نعم قد استجاب لهذه الدعوة المحمدية والملة الإبراهيمية من أهل الإسلام عصابة، حصل بهم من العز والمنعة ما هو عنوان التوفيق والإصابة، فكانوا لطريقته المثلى متبعين، وبأقواله وأفعال مقتدين، لا يزالون معه في إخلاص الدعوة مشمرين، وفي إدحاض الباطل وأهله مجتهدين، وبإيضاح مناهج الشرك معلنين، ولها منكرين، وعنها محذرين، وفيما يرضي الله مسرعين، ولأهل الدين والحق مكرمين، ولأهل الضلال موهنين، وللضلال والفساق مهينين، ولقبح عقائدهم مبينين، قائمين في ذلك لرب العالمين، ولوجهه الكريم محتسبين، وللنجاة مرتجين ﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾ .[العنكبوت ـ ٦٩].

وقد قال الإمام أحمد بن محمد الحفظي اليمني في

أرجوزة له ذكر فيها ظهورَ هذه الدعوةِ المحمدية، والطريقة السلفية، قال فيها:

أحــمــده مــهــلِّلاً مُـسَـبْـحِـلاً
مُـحَـوْقِـلاً مُحَيْعِـلاً مُـحَـسْـبِـلا

مصليــاً على الــرســول الشــارعِ
وآلــه وصــحــبــه والــتــابــعِ

في البــدءِ والـختـمِ وأمــا بـعــدُ
فــهــذه مــنــظــومــةٌ تُـعَـدُّ

حَــرَّكَنِي لنــظمهــا الخَيــرُ الــذي
قـد جاءَنـا في آخرِ العصـر القَذِي

لمــا دعــا الــداعي من المشــارقِ
بــأمــر ربِّ الـعــالمين الـخــالقِ

وبــعــث الــلَّهُ لــنــا مــجــددا
من أرضِ نجـدٍ عـالمــاً مجتهـدا

شيــخ الهـدى محمـد المحمدي
الـحـنـبـلي الأثـري الأحــمــدي

فقــام والشركُ الصـريحُ قـد سـرى
بين الــورى وقــد طغى واعــتــرى

لا يــعــرفــون الــدينَ والـتهـليـلا
وطــرق الإســلام والــســبــيــلا

إلا أسـاميهـا وبـاقي الـرَّسْمِ
والأرض لا تخلو من أهـل العلم

وكـل حـزب فـلهـم ولـيـجـةْ
يـدعـونـه في الضيق للتَّفْـرِيْجَـةْ

ومـلَّةُ الإسـلامِ والأَحـكـامُ
فـي غـربـةٍ وأهـلهـا أيـتـامُ

دعـا إلـى اللَّهِ وبـالـتـهـليـلةِ
يـصـرخ بـين أظـهـر الـقـبـيلةِ

مسْتَضْعَفـاً ومـا لـه منـاصـرُ
ولا لـه مـعـاونٌ مـوازرُ

فـي ذِلَّـةٍ وقـلَّةٍ وفـي يـده
مَـهَـفَّـةٌ تغـنـيـه عـن مُـهَـنَّـدِهِ

كـأنهـا ريـحُ الصبا في الـرُّعْبِ
والـحـقُّ يـعلو بـجـنـود الـربِّ

قـد أذكـرتـنـي درّةً لـعـمـر
وضـرب مـوسى بـالعصـا للحجـر

ولم يـزل يـدعـو إلى دين النَّبِيّ
ليس إلى نفسٍ دعـا أو مـذهبِ

يُـعَـلِّم الـنـاسَ مـعـاني أشـهـدُ
أن لا إلـه غـيـرُ فـردٍ يُـعْـبَـدُ

محمدٌ نبيّه وعبدُه
رسولُه إليكمو وقَصْدُه
أن تعبدوه وحده لا تشركوا
شيئاً به والابتداعُ فاتركوا
ومن دعا دون الإلٰه أحدا
أشرك باللّه ولو محمدا
إن قلتموا نعبدهم للقربةْ
أو للشفاعات فتلك الكذبةْ
وربنا يقول في كتابهْ
هذا هو الشرك بلا تشابهْ
هذي معاني دعوةِ الشيخِ لمنْ
عاصره واستكبروا عن السننْ
فانقسم الناس فمنهم شاردُ
مخاصمٌ محاربٌ معاندُ
ما بين خُفَّاشٍ وبين جُعَلْ
شاهت وجوه أهل هذا المَثَل
وبعدما اسْتُجِيب للّه فمن
جادل في اللّه تردَّى وافتتن
ومن أجاب داعي اللّه ملك
ومن تولى معرضاً فقد هلك

* * *

والسابقون الأولون السادة
آلُ سعودٍ الكبارُ القادة

هم الغيوث والليوث والشنف
ونصرة الإسلام والشم الأنف

فأقبلوا والناس عنه أدبروا
وعَرَّفوا من حقه ما أنكروا

حَفُّوا به كأُسْدِ العرائنِ
وكم وكم للّه من ضنائن

وابن سعودٍ كأبي أيوب
محمد الرئبيل واليعسوب

قال اذهبوا فأنتموا سيوم
وجند ربي قبله حيزوم

وقام فاروقُ الزمان المؤتمن
عبد العزيز مَنْ وَمَنْ وَمَنْ

فسار في الناس كسيرة الأشج
وَدَوَّخَ البر وخاض للثبج

يسوس بالآثار والقرآن
على طريق العدل والإحسان

يدعو إلى اللَّه بحزب غالبْ
مجاهد بالأربع المراتبْ

ونفسه للّه والنفيس
والصدق للقلوب مغناطيس
وبعده قام الإمام البارع
بأمر ربِّ العالمين الوازع
وهو الهِزَبْرُ الضيغم العدل الولي
سعود مخ الرأس قلب الهيكلِ
كم زع بالقرآن والسلطان
من فارس والروم والزنجان
وفي العراقَيْن له رعود
ومصر من صولته مرعود
واليمن الميمون كالحجاز
دَوَّخها بالقهر والمغازي
والحرمين وهي المطهرةْ
قد أصبحت بعدله معطرةْ
بالرفق يدعوهم[1] وبالتعطفِ
ومن أبى[2] يَطُرُّه بالمشرفي
ولم يكن في نزعه من ضعفِ
وشاهدُ الواقعِ فيه يكفي

(١) في ط المنار، والرياض: «يدعوه».
(٢) في ط المنار، والرياض: «أبي».

فلم أرَ من عبقري يفري

فريه من أمراء العصر

وهكذا من يبتدي بنفسه

مجاهداً في يومه وأمسه

فإنه يطاع لا محالة

في خارج بيعاً بلا إقالة

ونغماتُ أمره مترجمة

ليظهر الحق وتعلو الكلمة

وهو الغيور الشهم ليس يرضى

ببيضة الإسلام أن ترضًّا

لا يطلب الدنيا ولا الفسادا

في الأرض والعلوَّ والعنادا

أو مذهباً أو ذهباً يريدُ

وإنما مطلوبه التوحيدُ

فصـــل

وأما تعييره أهلَ الإسلام بـأن بلادهم بـلاد مسيلمة الكذاب.

فالجواب أن نقول: سبحان الله، مـا أعظم شـأنه، وأعز سلطانه، فإنه لا يُعَيِّرُ بهذا الكلام إلا أشباه الأنعام، فإن سكنى الدار لا تؤثر، فإن الصحابة سكنوا مصر وبلادَ الفرس وفضلهم لا يزال في مـزيد، وإيمـانهم قهر أهـل الشرك والتنديد، وَعَادَتْ تلك البقاع والأماكن من أفضـل مساكن أهل التوحيد.

وقـد روى الـطبـراني من حـديث عبـدالله بن عُمـر رضي الله عنـه أن النبي ﷺ قـال: «دخـل إبليس العـراق فقضى فيها حاجته، ثم دخل الشام فطردوه، ثم دخل مصر فباض فيها وفرخ وبسط عليها عبقريه»[1]، ولا يقول مسلم بذم علماء العراق لما ورد فيها.

---

(١) أخرجه أبو الفتح الأزدي ـ كما في تنزيه الشريعة ـ ٢/ ٥٠، ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات ٢/ ٥٨ عن أحمـد بن عبدالـرحمٰن ابن =

وقال شيخنا الشيخ عبداللطيف رحمه الله تعالى: وقد قال لي بعض الأزهريين: مسيلمة الكذاب من خير نجدكم. فقلت: وفرعون اللعين رئيس مصركم. فبهت، وأين كفر فرعون من كفر مسيلمة لو كانوا يعلمون.

وقال الشيخ ملا عمران بن علي بن رضوان نزيل لنجة، في ردِّه على من عارض الشيخ محمد، وعَيَّره بأن بلاده بلاد مسيلمة الكذاب. قال بعد كلام سبق:

أخي ابن وهب قال حدثنا عمي عبدالله قال أخبرني يحيى بن أيوب وابن لهيعة عن عقيلٍ عن ابن شهاب عن يعقوب بن عتبة بن الأخنس عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال... فذكر الحديث.

وأحمد بن عبدالرحمٰن فيه ضعف بل قد تعقب الذهبيُّ الحاكمَ عندما صحح حديثاً من طريقه فقال: أحمد منكر الحديث وهو ممن نقم على مسلم إخراجه في الصحيح (المستدرك ٣/٩٧) اهـ.

قلت: وقد تابعه حرملة بن يحيى عن ابن وهب ـ كما عند الطبراني في الكبير ـ ١٢/٣٤٠ وابن عساكر ـ كما في تنزيه الشريعة لابن عراق ـ ٢/٥١ وحرملة صدوق من أعلم الناس بابن وهب كما قال الدوري وابن يونس والعقيلي (انظر التهذيب ٢/٢٣٠).

ويحيى بن أيوب هو الغافقي قال الحافظ ابن حجر في التقريب: صدوق ربما أخطأ اهـ. وهذا أعدل الأقوال فيه وأما قرينه ابن لهيعة فالكلام فيه مشهور ورواية ابن وهب عنه أجود من غيرها، لا سيما وقد توبع.

قــد عيّروه بــأنــه قــد كــان في
وادي حنيفــةَ دار من لــم يَسْـعَـدِ
قلنــا لهم مــا ضَــرَّ مصر بــأنهــا
كــانت لفــرعــونَ الشَّقِيِّ الأطْـرَدِ
إن الـنمــاردةَ الـفــراعـنــة الأولــى
كــانـوا بــأرض اللَّـه أهـلَ تمــرُّدِ
ذاقــال أنــا ربٌّ وذا مــتــنــبــىءُ
هــم في بــلاد الـلّـه أهــل تــردُّدِ
يمنــاً وشــامــاً والعـراق ومصــرهــا
من كـل طـاغ في البــرية مُفْسِــدِ
فبمــوتهم طـابت وطــار غبــارهــا
وزهت بتــوحيــد الإلٰــه المُـفْــرَدِ
إن المــواطن لا تشــرف ســاكنــاً
فيهــا ولا تــهــديــه إن لم يَـهْتَـدِ
من كــان للّـه الـكــريم مــوحــداً
لو مات في جـوف الكنيفِ المطردِ
وبعكســه من كــان يشــرك فهـو لم
يفلح ولـو قد مـات وسطَ المسجدِ
خــرج النبي المصـطفى من مكــة
وبقى أبــو جهـل الــذي لم يهتـدِ
إن الأمــاكـن لا تـقــدس أهـلهــا
إن لم يكـونوا قـائمين على الهَدِي

وأما كونه أجبر أهلها - يعني أهل الدرعية، فمن الكذب والبهتان، بل دخلوا في دين الله أفواجاً، واستجابوا لمن دعاهم إلى الله، وأدخلوا سائر أهل نجد ممن لم يقبل دين الله ورسوله في دين الله قهراً وقسراً، وجاهدوهم حتى تبين لهم صحة هذا الدين، وذاقوا حلاوته واطمأنوا به، وجاهدوا مع الأمير «محمد بن سعود» من لم يدخل فيه، حتى استوسقت له جزيرة العرب ودانت، ثم إن الذين أنكروا هذه الدعوة من الدول الكبار والشيوخ وأتباعهم من أهل القرى والأمصار أجلبوا على عداوة أهل الإسلام، وهم إذ ذاك في عدد قليل، وفي حالِ تخلُّفِ الأسباب عنهم وفقرهم، فرموهم عن قوس العداوة: -

فمن أهل نجد دهام بن دواس، وابن زامل، وآل بجاد أهلُ الخرج، ومحمد بن راشد راعي الحوطة، وتركي الهزاني وزيد ومن وَالاَهم من الأعراب والبوادي، كذلك العنقري في الوشم ومن تبعه، وشيوخ قرى سدير والقصيم، وبوادي نجد، وابن حميد ملك الأحساء ومن تبعه من حاضر وبادي، وكلهم تجمعوا لحرب المسلمين مراراً عديدة مع عريعر وأولاده، منها نزولهم على الدرعية وهي شعاب لا يمكن تحصنها بالأبواب والبنا، وقد أشار إلى ذلك العلامة حسين بن غنام رحمه الله تعالى بقوله:

وجـاءوا بأسبـابٍ من الكيد مـزعجٍ
مَـدَافِعُهم يـزجِي الـوحـوش رنينهـا

فنزلوا البلاد، واجتمع من اجتمع من أهل نجد حتى قال من يدّعي أنه من العلماء ـ وهـو من أمثل علمـائهم وعقلائهم ـ لما سئـل: كيف أشكل عليكم أمـر عريعـر، وفساده، وظلمه، وأنتم تعينونه، وتقاتلون معه؟ فقال: لو أن الـذي حاربكم إبليس كنا معه.

والمقصـود أن الله تعـالى ردّهم بغيـظهم لم ينـالـوا خيراً، وحمى الله تلك القرية فلم يشربوا من آبارها.

وأما وزير العراق فمشى مراراً عديدة بما يقدر عليه من الجنود والكيد الشديد، وأجـرى الله تعالى عليهم من الذُّلِّ ما لا يخطر ببال، قبل أن يقع بهم ما وقع، من ذلك أن ثويني في مرة من المرار مشى بجنوده إلى الأحساء، بعدما دخل أهلها في الإسلام في حال حداثتهم بالشـرك والضلال، فلما قرب من تلك البلاد أتاه رجل مسكين لا يعـرف ـ مِنْ غَيْـرِ ممـالاتِ أحـدٍ من المسلمين ـ فقتله فمات، فنصر الله هذا الدين برجل لا يعرف، وذلك مما به يعتبر، فانقلبت تلك الجنود، وتركوا ما معهم من المواشي والأموال خوفاً من المسلمين، ورعباً، فغنمها من حضر، وقد قال الشيخ حسين بن غنام في ذلك:

تقاسمتم الأحساءَ قبل منالها
فللروم شطر والبوادي لهم شطر

في أبيات كثيرة.

ثم جددوا أسباباً لحرب المسلمين وساروا بدول عظيمة يتبع بعضها بعضاً وكيد عظيم، فنزلوا الأحساء، وقائدهم علي كيخيا، فتحصن من ثَبَت على دينه في الكوت وثغر صاهود، فنزل بهم، وصار يضربهم بالمدافع والقنابل، وحفر اللغوب، فأعجزه الله ومن معه ممن ارتد عن الإسلام، فولَّى مدبراً بجنوده، فاجتمع بسعود بن عبدالعزيز في «ثاج» وغزوه الذين معه رحمه الله، والذين معه من المسلمين أقل من المنتفق أو آل ظفير الذين مع الكيخيا، فألقى الله الرعب في قلوبهم على كثرتهم وقوتهم، فصارت عبرة عظيمة، فطلبوا الصلح على أن يدعهم سعود يرجعون إلى بلادهم، فأعطاهم أماناً على الرجوع، فذهبوا في ذلّ عظيم، فلما قدم كل منهم مكانه مات سليمان باشا، وذلك من نصرِ اللّهِ لهذا الدين، فأهلك الله من أنشأ هذه الدول، ثم قام علي كيخيا فصار هو الباشا، فأخذ يجدّد آلة الحرب، فجمع من الكيد والأسباب أعظم مما كان معه في تلك الكرة، فلما كملت أسبابه، وجمع الجموع، فلم يبق إلا خروجه لحرب المسلمين لينتقم من أهل هذا الدين، سَلّط الله صَبِيَّيْنِ

مملوكين عنده يبيتون معه، فقتلوه آخر الليل، فخمدت تلك النيران، وتفرقت تلك الأعوان، فما قام لهم قائمة، فيا لها عبرة[1] ما أظهرها لمن له أدنى بصيرة، فاعتبروا يا أولي الأبصار، أين ذهب عقل من أنكر هذا الدين، وجادل وكابر في دفع الأدلة على التوحيد ومَاحَل.

وكذلك ما جرى في حرب أشراف مكة لهذه الدعوة الإسلامية، والطريقة المحمدية، وذلك أنهم من أول من بدأ المسلمين بالعداوة، فحبسوا حاجَّهم فمات في الحبس منهم عدد كثير، ومنعوا المسلمين من الحج أكثر من ستين سنة، وفي أثناء هذه المدة سار إليهم الشريف غالب بعسكر كثيف، وكيد عنيف، وقدَّم أخاه عبدالعزيز قبله في الخروج، فنزل قصر بسّام، فأقام مدة يضرب بالمدافع والقنابل، وجرّ[2] عليه الزحّافات، فأبطل الله كيده على هذا القصر الضعيف بناؤه، القليل رجاله، فرحل منه، ووافى غالباً ومعه أكثر الجنود، ومعه من الكيد مثل ما كان مع أخيه أو يزيد، فنزلوا جميعاً «الشعراء» فجد في حربهم بكل كيد، فأعجزه الله تعالى عن ذلك البناء الضعيف الذي لم يتأهّب أهله لحرب بالبناء والسلاح، فأبطل الله كيده،

---

(١) في الأصل: «عبراً».

(٢) في الأصل: «وجز».

ورده عنهم بعد الإياس، فسلّط الله المسلمين على من كان معه من الأعراب خصوصاً مطير فأوقع الله بهم في العداوة، ومعهم «مطلق الجربا» فهزمهم الله تعالى، وَغَنِمَ المسلمون جميعَ ما كان معهم من الإبل والخيل وسائر المواشي، فصار ما ذكرناه من نصر الله وتأييده لأهل هذا الدين عبرة عظيمة، وفي جملة قتلاهم «حصان إبليس».

وبعدما ذكرناه جَدَّ غالب في الحرب واجتهد، لكن صار حربه للأعراب، ولم يتعد النّير، فيغزو على من استضعفه ويُغِيْر، فأعطى الله أعراب المسلمين الظفر عليه في عدة وقعات، من أعظمها وقعة «الخرمة» على يد «رُبَيِّع» وغزوه من أهل الوادي وبعض قحطان فهزمه الله تعالى، واشتد القتل في عسكره فأخذوا جميع ما كان معه من المواشي وغيرها، فصاربعد ذلك في ذلّ وهوان، ففتح الله الطائف للمسلمين، وصار أميره «عثمان بن عبدالرحمن» فاجتمع فيه دولة للمسلمين، وساروا لحرب الشريف ومعهم «عبدالوهاب أبو نقطة» أمير عسير، و«سالم بن شكبان» أمير أهل بيشة، فنزلوا دون الحرم، فخرج إليهم عسكر من مكة فَقتلوه، فطلب الشريف المذكور منهم الأمان فلم يقبلوا منه إلا الدخول في الإسلام، والبيعة للإمام «سعود» فأعطاهم البيعة على يد رجال بعثوهم إليه، هذا بعد وقعات تركنا ذكرها كراهة

الإطالة، لأن القصد بهذا الوضع الاعتبار بما جرى لأهل هذه الدعوة من النصر والتأييد، والظهور على قلَّة أسبابهم، وكثرة عدوهم وقوته، وذلك من آيات الله وبيّناته.

على أن ما قام به هذا الشيخ في حال فساد الزمان والدين الذي بعث الله به المرسلين، وتبيّن أن هذه الطائفة في هذه الأزمنة هي الطائفة المذكورة في قوله ﷺ: «ولا تزال طائفة من أمتي على الحق منصورة لا يضرهم من خذلهم، ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك»[1].

وقد كانت هذه الطائفة قبل ظهور الشيخ فيما تقدم موجودة في الشام، والعراق، ومصر، وغيرها بوجود أهل

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ـ كتاب العلم ـ ١/١٦٤ وفي الخمس ٦/٢١٧ وفي المناقب ٦/٦٣٢ وفي الاعتصام ١٣/٢٩٣ وفي التوحيد ١٣/٤٤٢، ومسلم في صحيحه ـ كتاب الإمارة ـ ٣/١٥٢٤ عن معاوية رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «... ولا تزال عصابة من المسلمين يقاتلون على الحق ظاهرين على من ناوأهم إلى يوم القيامة».
وفي لفظ لهما: «لا تزال طائفة من أُمتي قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون على الناس».
وأخرجاه من حديث المغيرة بن شعبة: «لن يزال قوم من أُمتي ظاهرين على الناس حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون».
وأخرجه مسلم من حديث ثوبان وجابر بن سمرة وجابر بن عبدالله وعقبة بن عامر وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنهم.

السنّة، وأهل الحديث في القرون المفضّلة وبعدها، فلما اشتدت غربة الإسلام، وقَلَّ أهل السنّة، واشتدّ النكير عليهم، وسعى أهل البدع في إيصال المكر إليهم، مَنَّ الله بهذه الدعوة، فقامت بها الحجة، واستبانت المحجة.

والمقصود أن كل من ذكرنا ممن عاداهم من أهل نجد والأحساء وغيرهم من البوادي أهلكهم الله، ولحقتهم العقوبة حتى في الذراري والأموال، فصارت أموالهم فيئاً لأهل الإسلام، وانتشر ملكهم، وصار كل من بقي في أماكنهم سامعاً مطيعاً لإمام المسلمين القائم بهذا الدين، فانتشر ملك أهل الإسلام حتى وصل إلى حدود الشام، مع الحجاز، وتهامة، وعمان، فصاروا بحمد الله في أمن وأمان، يخافهم كل مبطل وشيطان، ففي هذا معتبر لأهل الاعتبار، مع ما وقع بمن حاربهم من الخراب والدمار، واستيلاء المسلمين على ما كان لهم من العقار والديار، فلا يرتاب في هذا الدين بعد هذا البيان إلاّ من عميت بصيرته، وفسدت علانيته وسريرته، انتهى من المقامات التي ألّفها الشيخ الإمام عبدالرحمن بن حسن مفتي الديار النجدية رحمه الله تعالى.

وأما قوله: (أما ولادته فقد كانت سنة ألف ومائة وإحدى عشرة سنة).

فقد قدمنا أنه ولد رحمه الله سنة ١١١٥[١] خمس عشرة بعد المائة والألف من الهجرة النبوية. هذا هو الصحيح[٢].

وأما قوله: (وكان في ابتداء أمره من طلبة العلم، يتردد إلى مكة والمدينة لأخذه عن علمائها، وممن أخذ عنه في المدينة الشيخ محمد بن سليمان الكردي، والشيخ محمد حياة السندي).

فأقول:

قد تقدم بيان رحلته وطلبه للعلم، وعمَّن أخذ عنه من العلماء في المدينة المنورة، ومكة المشرفة، والبصرة، والأحساء، وعن علماء نجد بما أغنى عن إعادته.

وأما قوله: (وكان الشيخان المذكوران وغيرهما من المشايخ الذين أخذ عنهم يتفرسون فيه الغواية والإلحاد، ويقولون: سيضل الله تعالى هذا، ويضل به من أشقاه) إلى آخر ما اخترعه هذا العراقي الملحد وافتراه.

---

(١) كتابة العدد رقماً ليس في الأصل.

(٢) في ط الرياض: (الصيح).

فالجواب: أن هـذا النقل كـذب وافتراء، من غير شك ولا امتراء، ثم لو فرضنا صحة هـذا النقل لم يكن هذا القول عمن لا ينطق عن الهوى، بل لا يعجز الخصم الـذي لا يخاف الله ولا يتقيه عن أكثر من هـذا القول وأوخم، وأفحش منه وأعظم، وقد قدمنا من حال الشيخ ودعوته إلى الله، وحسن سيرته ما يعتبر به من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

فيا لك من آياتِ حَقٍّ لو اقتدى
بِهِنَّ مريدُ الحقِّ كُنَّ هواديا
ولكنْ على تلك القلوب غشاوةٌ
فليست وإن أصغت تجيب المناديا

وأما قوله: (وكذلك كان أبوه عبدالوهاب وهو من العلماء الصالحين يتفرس فيه الإلحاد، ويحذر الناس منه) إلخ.

فالجواب أن نقول: وهذا أيضاً من الكذب والبهتان، والزور والعدوان، بل كان والده يعظمه، ويعترف بالاستفادة منه، ولم يَنْقل عن والده هذا النقلَ من يُعْتَدُّ بنقله، وإنما يرميه بمثل هذا البهت، وينسبه إليه من جعل زوره وقدحه في أهل العلم والإيمان جسراً يتوصل منه، ويَعْبُرُ إلى ما

انطوى عليه، وزيَّنه له الشيطان من عبادة الصالحين والتوسل بهم، وعدم الدخول تحت أمر أولي العلم، وترك القبول منهم، والاستغناء بما نشأ عليه أهل الضلال واعتادوه من العقائد الضالة، والمذاهب الجائرة.

وأما نسبة ذلك إلى أخيه سليمان، فلا مانع من ذلك لولا وجوب رَدِّ خبر هذا الفاسق وعدم قبوله إلا بعد التبين، ثم لو فرضت صحته فمن سليمان وما سليمان؟ وهذه دلائل السنّة والقرآن تدفع في صدره، وتدرأ في نحره، وقد اشتهر ضلاله ومخالفته لأخيه مع جهله، وعدم إدراكه لشيء من فنون العلم.

قال شيخنا الشيخ عبداللطيف رحمه الله: وقد رأيت له رسالةً يعترض على الشيخ، وتأملتها فإذا هي رسالة جاهل بالعلم والصناعة، مزجى التحصيل والبضاعة، لا يدري ما طحاها، ولا يحسن الاستدلال بذلك على من فطرها وسوّاها.

هذا، وقد مَنَّ الله وقت تسويد هذا بالوقوف على رسالة لسليمان، فيها البشارة برجوعه عن مذهبه الأول، وأنه قد استبان له التوحيد والإيمان، وندم على ما فرط من الضلال والطغيان، وهذا نصها:

بسم الله الرحمٰن الرحيم

من سليمان بن عبدالوهاب إلى الإخوان أحمد[1] بن محمد التويجري، وأحمد ومحمد ابنا عثمان بن شبانة، سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد: فأحمد إليكم الله الذي لا إله إلاّ هو، وأذكركم ما مَنّ الله به علينا وعليكم من معرفة دينه، ومعرفة ما جاء به رسول الله ﷺ من عنده، وبصرنا به من العمى، وأنقذنا به من الضلالة.

وأذكركم بعد أن جئتونا في الدرعية من معرفتكم الحق على وجهه، وابتهاجكم به، وثنائكم على الله الذي أنقذكم، وهذا دأبكم في سائر مجالسكم عندنا، وكل مَنْ جاءنا بحمد الله يثني عليكم، والحمد لله على ذلك.

وكتبت لكم بعد ذلك كتابين غير هذا أذكركم وأعظكم، ولكن يا إخواني معلومكم ما جرى مِنّا من مخالفة الحقّ، واتباعنا سبيل الشيطان، ومجاهدتنا في الصد عن اتباع سبل الهدى، والآن معلومكم لم يبق من أعمارنا إلا اليسير، والأيام معدودة، والأنفاس محسوبة، والمأمول بنا أن نقوم لله، ونفعل مع الهدى أكثر مما فعلنا مع الضلال، وأن يكون ذلك لله وحده لا شريك له، لا لما سواه، لعل الله يمحو عنّا سيئات ما مضى، وسيئات ما بقى.

(١) وقع في كتاب «مصباح الظلام» للشيخ عبداللطيف: «حمد» وهو خطأ.

ومعلومكم عظم الجهاد في سبيل الله، وما يكفِّر من الذنوب، وأن الجهاد باليد، واللسان، والقلب، والمال، وتفهمون أجر من هدى الله به رجلاً واحداً، والمطلوب منكم أكثر مما تفعلون الآن، وأن تقوموا لله قيام صدق، وأن تبيّنوا للناس الحق على وجهه، وأن تصرحوا لهم تصريحاً بيّناً بما أنتم عليه أولاً من الغي والضلال، فيا إخواني: اللَّهَ اللَّهَ فالأمر أعظم من ذلك، فلو خرجنا نجأر إلى الله في الفلوات، وعدَّنا الناس من السفهاء والمجانين في ذلك، لما كان ذلك بكثير منا، وأنتم رؤساء الدين والدنيا في مكانكم أعز من الشيوخ، والعوام كلُّهم تبع لكم، فاحمدوا الله على ذلك، ولا تَعَلَّثوا[1] بشيء من الموانع.

وتفهمون أن الآمِرَ بالمعروف، والناهي عن المنكر لا بدّ أن يرى ما يكره، ولكن أرشدكم في ذلك إلى الصبر، كما حُكي عن العبد الصالح في وصيته لابنه[2]، فلا أحق من أن تحبوا لله، وتبغضوا لله، وتوالوا لله، وتعادوا لله، وَتَرى يعرض في هذا أمور شيطانية، وهي أن من الناس من ينتسب لهذا الدين، وربما يلقي الشيطان لكم أن هذا ما هو بصادق، وأن له ملحظ دنيوي، وهذا أمر ما يطَّلع عليه

(١) وقع في كتاب «مصباح الظلام»: «تعتلوا».

(٢) يعني وصية لقمان لابنه وهو يعظه قال فيها: ﴿وأْمر بالمعروف وانه عن المنكر واصبر على ما أصابك إن ذلك من عزم الأمور﴾ [لقمان ـ ١٧].

إلّا الله، فإذا أظهر أحد الخير فاقبلوا منه ووالوه، فإذا ظهر من أحدٍ شر وإدبار عن الدين فعادوه واكرهوه ولو أحبَّ حبيب.

وجامع الأمر في هذا أن الله خلقنا لعبادته وحده لا شريك له، ومن رحمته بعث لنا رسولاً يأمرنا بما خلقنا له، ويبيّن لنا طريقه، وأعظم ما نهانا عنه الشرك بالله، وعداوة أهله وبغضهم، وَتَبْيِينُ الحق، وتبيين الباطل، فمن التزم ما جاء به الرسول فهو أخوك ولو أبغض بغيض، ومن نكب عن الصراط المستقيم فهو عدوك ولو هو ولدك أو أخوك، وهذا شيء أذكركموه مع أني بحمد الله (أعلم أنكم)[1] تعلمون ما ذكرت لكم، ومع هذا فلا عذر لكم عن التبيين الكامل الذي لم يبق معه لبس، وأن تذاكروا دائماً في مجالسكم ما جرى منا ومنكم أولاً، وأن تقوموا مع الحق أكثر من قيامكم مع الباطل، فلا أحق من ذلك، ولا لكم عذر، لأن اليوم الدين والدنيا ولله الحمد مجتمعة في ذلك فتذاكروا ما أنتم فيه أولاً من أمور الدنيا من الخوف والأذى، واعتلاء الظلمة والفسقة عليكم، ثم رفع الله ذلك كله بالدين، وجعلكم السادة والقادة، ثم أيضاً ما مَنَّ الله

---

(١) ما بين قوسين سقط من الأصل وط الرياض والمنار. والمثبت من «مصباح الظلام» ص ١٠٧ ط دار الهداية.

به عليكم من الدين، انظروا إلى مسألة واحدة: فمما نحن فيه من الجهالة كون البدوي تجري عليه أحكام الإسلام مع معرفتنا أن الصحابة قاتلوا أهل الردّة وأكثرهم متكلمين بالإسلام، ومنهم من أتى بأركانه، ومع معرفتنا أنه من كذَّب بحرف من القرآن كفر ولو كان عابداً، وأن من استهزأ بالدين أو بشيء منه فهو كافر، وأن من جحد حكماً مجمعاً عليه فهو كافر إلى غير ذلك من الأحكام المكفرات، وهذا كله مجتمع في البدوي وأَزْيَد، ونجري عليه أحكام الإسلام اتباعاً لتقليد من قبلنا بلا برهان. فيا إخواني تأملوا وتذكروا في هذا الأصل يدلكم على ما هو أكبر من ذلك، وأنا أكثرت عليكم الكلام، لوثوقي بكم أنكم ما تشكّون في شيء فيما تحاذرون، ونصيحتي لكم ولنفسي، والعمدة في هذا أن يصير دأبكم في الليل والنهار أن تجأروا إلى الله تعالى أن يعيذكم من شرور أنفسكم، وسيئات أعمالكم، وأن يهديكم إلى الصراط المستقيم الذي عليه رسله وأنبياؤه، وعباده الصالحون، وأن يعيذكم من مضلّات الفتن، والحق واضح وأبلولج، وماذا بعد الحق إلا الضلال، فالله الله ترى الناس الْلي[1] في جهاتكم تبع لكم في الخير والشر، فإن فعلتوا ما ذكرت

(١) في «مصباح الظلام»: «الذين». وهذه الرسالة كتبت باللهجة العامية الدارجة في بلاد نجد.

لكم ما قدر أحد من الناس يرميكم بشر، وصرتوا[1] كالأعلام هداية للحيران، فإن الله سبحانه وتعالى هو المسؤول أن يهدينا وإياكم سبل السلام، والشيخ وعياله وعيالنا طيبين ولله الحمد، ويسلمون عليكم، وسلموا لنا على من يعز عليكم والسلام. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه، اللهم اغفر لكاتبها ولوالديه، ولذريته، ولمن نظر فيه ودعا له بالمغفرة والمسلمين والمسلمات أجمعين. اهـ.

وأما تأليفه الرد على أخيه فنعم وذلك في حال ضلالته، ونفوره عن دين الإسلام، فلما هداه الله وتبين له صحة ما دعا إليه الشيخ من توحيد الله وإفراده بالعبادة، وترك عبادة ما سواه تبين له سوء عمله وزيغه وضلاله، فرجع عما كان يعتقده من الضلال والعمى، إلى طريقة أهل الحق والهدى، كما صرح به في رسالته المتقدم ذكرها، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

---

(١) في «مصباح الظلام»: «وصرتم».

فصــل

وأما قوله: (وكان محمد هذا باديء بدأته كما ذكره بعض المؤلفين مولعاً بمطالعة أخبار من ادّعى النبوة كاذباً، كمسيلمة الكذاب، وسجاح، والأسود العنسي، وطليحة الأسدي، وأضرابهم، فكان يضمر في نفسه دعوة النبوة، إلا أنه لم يتمكن من إظهارها).

فالجواب أن نقول: ﴿مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور ـ ١٦]، ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف ـ ٥] فإن هذا معلوم كذبه بالاضطرار، لا يمتري فيه من له أدنى معرفة بمقادير الأئمة الأخيار، ومن طالع كتب الشيخ ومصنّفاته ورسائله، وتأمّل حال نشأته، ودعوته إلى الله تبين له أن هذا من الكذب والافتراء، وأنه من وضع أعداء الله ورسوله، الذين يصدون عن سبيل الله ويبغونها عوجاً، ويسعون في الأرض فساداً، والله لا يحب الفساد ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [الصف ـ ٨].

وهذا العراقي الملحد لما لم يكن له حيلة في دفع ما مَنَّ الله به من ظهور الإسلام أخذ في رد ما جاء به من البينات والهدى بالكذب والافتراء، وقبله أناس أتوا بأعظم الأسباب، وزجّوا الخلق في لجة الضلال والارتياب، وضجوا على دعوة الحق بالتكذيب والإكذاب، وعجّوا مطبقين على الشيخ بأنه ساحر أو مفتر أو كذاب، وحكموا بكفره، واستحلال دمه وماله وجميع من له من الأصحاب، ﴿وَجَٰدَلُواْ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [غافر - ٥] وصنفوا في رد هذا الدين مصنفات، ولفقوا من الأكاذيب على الشيخ وأكثروا من التُرَّهات، ولم يكن لهم قصد ولا مرام، إلا تنفير الخواص والعوام، فأتوا بهذه المُجُونات والخرافات، التي لا تروج إلّا على من أعمى الله بصيرة قلبه من أهل تلك القلوب المقفلات ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ﴾ [فاطر - ٨]، وسيقف هو وإياهم بين يدي عدل لا يظلم ولا يجور، فيجازي كلًا بعمله يوم النشور، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

قال العراقي الملحد: (وكان يسمي جماعته من أهل بلده الأنصار، ويسمى متابعيه من الخارج المهاجرين، وكان يأمر من حج حجة الإسلام قبل اتباعه أن يحج ثانية

قائلاً: إن حجتك الأولى غير مقبولة، لأنك حججتها وأنت مشرك، ويقول لمن أراد أن يدخل في دينه: اشهد على نفسك أنك كنت كافراً، واشهد على والديك أنهما ماتا كافرين، واشهد على فلان وفلان ويسمى له جماعة من أكابر العلماء الماضين أنهم كانوا كفاراً، فإن شهد بذلك قبله، وإلّا أمر بقتله، وكان يصرح بتكفير الأُمة منذ ستمائة سنة، ويكفر كل من لا يتبعه وإن كان من أتقى المسلمين، ويسميهم مشركين، ويستحل دماءهم وأموالهم، ويُثْبِتُ الإيمان لمن اتبعه وإن كان من أفسق الناس، وكان - عليه ما يستحقه من الله - يتنقص النبي ﷺ كثيراً بعبارات مختلفة، منها قوله: إنه طارش، وهو في لغة العامة بمعنى الشخص الذي يرسله أحد إلى غيره، والعوام لا يستعملون هذه الكلمة فيمن له حرمة عندهم، ومنها قوله: إني نظرت في قصة الحديبية فوجدت فيها كذا وكذا من الكذب، إلى غير ذلك من الألفاظ الاستخفافية، حتى إن بعض أتباعه يقول بحضرته: إن عصاي هذه خير من محمد، لأني أنتفع[1] بها، ومحمد قد مات فلم يبق فيه نفع، وهو يرضى بكلامه، وهذا كما تَعْلم كفر في المذاهب الأربعة).

---

(١) في ط المنار، والرياض: «أُنفع».

فالجواب عن هذه المطاعن كلها أن نقول: ﴿ سُبۡحَٰنَكَ هَٰذَا بُهۡتَٰنٌ عَظِيمٌ ﴾، [النور ـ ١٦] بل هذا من إفك الوضاعين، الذين شرقوا بهذا الدين، وأنكرته قلوبهم، فموَّهوا بهذه الأوضاع على الجهال والطغام، وصادفت قلوباً قد ملئت بالشرك وعداوة أهل الإسلام، فكانوا لما بيديه هؤلاء يصدقون ﴿ وَلِتَصۡغَىٰٓ إِلَيۡهِ أَفۡـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ وَلِيَرۡضَوۡهُ وَلِيَقۡتَرِفُواْ مَا هُم مُّقۡتَرِفُونَ ﴾ [الأنعام ـ ١١٣].

وأما قوله: (ومنها أنه كان يكره الصلاة على النبي ﷺ، وينهى عن ذكرها ليلة الجمعة، وعن الجهر بها على المنابر، ويعاقب من يفعل ذلك عقاباً شديداً، حتى إنه قتل رجلاً أعمى مؤذناً لم ينته عما أمره بتركه من ذكر الصلاة على النبي ﷺ بعد الأذان، ويلبس على أتباعه قائلاً: إن ذلك محافظة على التوحيد).

فالجواب أن نقول: أما النهي عن الصلاة على النبي ﷺ بأي لفظ كان فلم ينه عنه، بل هو من الكذب والبهتان.

وأما الجهر بالصلاة على النبي ﷺ بعد الأذان، وعلى المنابر يوم الجمعة غير الإمام الذي يخطب فهو بدعة محدثة، وإزالةُ المنكر والبدعة وتغييرها واجب بدلائل

الأحاديث الصحيحة، فإن ذلك لم يكن على عهد الصحابة رضي الله عنهم، ولا التابعين، وقد قال ﷺ في الحديث الصحيح: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»، وفي لفظ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»[1].

وأما قوله: (وكان قد أحرق كثيراً من كتب الصلاة على النبي ﷺ، كدلائل الخيرات وغيرها).

فالجواب أن نقول: أما مسألة منع الناس من قراءة دلائل الخيرات فقد أجاب عنها الشيخ محمد بن عبدالوهاب في رسالته التي كتبها إلى عبدالرحمن بن عبدالله حيث قال: وأما دلائل الخيرات فله سبب، وذلك أني أشرت على من قَبِل نصيحتي من إخواني أن لا يصير في قلبه أجل من كتاب الله، ويظن أن القراءة فيه أجل من قراءة القرآن، وأما إحراقه والنهي عن الصلاة على النبي ﷺ بأي لفظ كان فهذا من البهتان. اهـ.

---

(١) أخرجه (البخاري في صحيحه ـ كتاب الصلح ـ ٣٠١/٥، ومسلم في صحيحه ـ كتاب الأقضية ـ ١٣٤٣/٣ عن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ: . . . الحديث.
واللفظ الآخر تفرد به مسلم وهو قوله: (من عمل عملاً ليس عليه. . .).

وأما قوله: (وكذلك أحرق كثيراً من كتب الفقه، والتفسير، والحديث، مما هو مخالف لأباطيله، وكان يأذن لكل من اتبعه أن يفسر القرآن بحسب فهمه).

فأقول: وهذا كله من الكذب والبهتان، والزور والعدوان، وقد قال الشيخ ملا عمران نزيل لنجة في ردّ مفتريات بعض هؤلاء الوضاعين فيما افتروه على الشيخ من الأكاذيب، فأحببت أن أذكرها لاشتمالها على بعض ما ذكره هذا العراقي، قال رحمه الله تعالى:

جاءت قصيدتُهم تَرُوْحُ وتغتدي
في سَبِّ دِيْنِ الهاشميِّ محمدِ
قد زَخْرَفُوها للعوام بقولهم
إن الكتابَ هو الهدى فبه اقتدِ
لو أن ناظِمَها تمسَّك بالذي
قد قال فيها أولاً إذ يبتدي
لَهُدِي[1] ووفِّقَ ثم حازَ سعادةً
لا شَكَّ فيها عند كلِّ موحِّدِ
لكنه قد زاغ عَمَّا قاله
متأولاً فيه بتأويلٍ رَدِي[2]

(١) في ط المنار، والرياض: «بهدي».
(٢) في النسخ (ردِ).

فـأتت كَشُهْــدٍ فيــه سُــمٌّ نــاقِــعُ
مَنْ ذاقَ منـه ففي الهـلاكِ المُبْعَــدِ
إذ شَبَّــه الشيـخَ الإمــامَ المهتـدي
بــأخي مسيلمـة الكفــورِ المعتـدي
فهـو الـذي إن مـات معتقـداً بــذا
يـا ويلـه مــاذا يــلاقـي فــي غــدِ
مــاذا يجيب ومـا يقــول ومن لــه
يـومَ القيامــةِ وهـو خصمُ محمــدِ
قـد شَبَّـه التـوحيـدَ بـالكفـر الـذي
شَهِــدَ الكتـابُ بــه وسنـةُ أحمــدِ
الشيـخ شاهـدَ بعضَ أهلِ جهـالـةٍ
يـدعـون أصحــابَ القبـورِ الهُمَّــدِ
تــاجـاً وشمســانَ ومن ضـاهــاهمـا
مـن قُـبَّــةٍ أو تُــرْبَــةٍ أو مَـشْــهَــدِ
يــرجـون منهم قــربــةً وشفــاعــةً
ويـؤمِّـلون كـذاك أخــذاً بــالـيــدِ
ورأوا لـعُـبَّــادِ الـقـبــورِ تــقــربــاً
بـالنـذر والـذبـح الشنيــع المُفْسِـدِ
مــا أنكــر القــراءُ والأشيــاخُ مــا
شهـدوا من الفعل الـذي لم يُحْمَدِ

بـل جَـوَّزُوه وشـاركـوا في أكلِهِ

من كـان يـذبـح للقبـور ويفتـدي

فأتاهم الشيخُ المشارُ إليه بالنُّصْحِ المبينِ وبالكلام الجَيِّدِ

يـدعـوهـمـو لله أن لا تـعـبـدوا

إلا المهيمنَ ذا الجـلال السَّرْمَـدِ

لا تشـركـوا مَلَكـاً ولا من مـرسَلٍ

كـلا ولا مـن صـالـح أو سَيِّـدِ

فتنـافـروا عنـه وقـالـوا: ليس ذا

إلا عـجيبٌ عنـدنـا لـم يُـعْـهَـدِ

مـا قـالـه آبـاؤنـا أيـضـاً ولا

أجـدادنـا أهـلُ الحِجى والسُّؤْدَدِ

إنـا وجـدنـا جـملةَ الآبـا عـلى

هـذا فنحن بمـا وجـدنـا نقتـدي

فـالشيخُ لمَّـا أن رأى ذا الشأن من

أهـل الـزمـان اشتـدّ غيـر مقلِّدِ

نـاداهمـو يـا قـوم كيف جعلتمـوا

لـلّـه أنـداداً بـغـيـر تـعـدُّدِ

قـالـوا لـه: بـل إن قلبـك مظلـمٌ

لم تعتقـد فـي صـالـحٍ مُتـعَبِّـدِ

قـد عيَّـروه بـأنـه قـد كـان في

وادي حنيفـة دار من لـم يسعـدِ

قلنـــا لهـم مـا ضـــر مصر بـــأنهـــا
كـــانت لفـــرعـــون الشقي الأطـــردِ
إن الـنمـــاردة الـفـــراعـنـــة الأُلـــى
كـــانـــوا بـــأرض الله أهـــل تمـــردِ
ذا قـــال: أنـــا ربٌّ وذا متـنـــبىءُ
هـــم فـــي بـــلاد الله أهـــل تـــرددِ
يمنـــاً وشـــامـــاً والعـــراق ومصـــرهـــا
من كـل طـاغٍ في البـــريـة مفســدِ
فبمـــوتهم طـــابت وطـــار غبـــارهـــا
وزهت بتـــوحيـــد الإلٰـــه المفـــردِ
إن المـــواطن لم تشرِّفْ ســـاكنـــاً
فيهـــا ولا تـــهـــديـــه إن لم يـــهتـــدِ
مـــن كـــان لله الكـــريـــم مـــوحـــداً
لو مات في جـوف الكنيف المطردِ
وبعكســـه من كـــان يشـــرك فهـــو لم
يفلح ولـــو قد مـــات وسط المسجدِ
خـــرج النبيُّ المصـــطفى من مكـــةٍ
وبقي أبـــو جهـــلِ الـــذي لم يهتـدِ
إن الأمـــاكـــن لا تـــقـــدس أهلـهـــا
إن لم يكونوا قائمين على الهدِي[1]

(١) في النسخ (الهدِ).

لـو أنصفـوا لـرأوا لـه فضـلاً على
إظهـار مـا قـد ضيَّعُـوه من اليَـدِ
ودعـوا لـه بـالخير بعـد مماتـه
ليكـافئـوه على وفـاق المـرشـدِ
لـكنهم قـد عـانـدوا وتـكبـروا
ومشـوا على منهـاج قـومٍ حُسَّـدِ
ورمـوه بـالبهتـان والإفك الـذي
هـم يعـملون بـه ومنهم يبتدِي[1]
كمقـالهم هـو للمتـابـع قـاطـع
بـدخـول جنـات وحـور خُـرَّدِ
حـاشـا وكـلا ليس هـذا شـأنـه
بـل إنـه يـرجـو بهـا لمُـوَحِّـدِ
قـالوا لـه: أشقى الورى مـع كونـه
ينـهى عـن الأنـداد للمتـفـرد
قـالوا لـه: يا سـالكاً طـرق الـردى
لِمَ لا تسيـر على الـطريق الأرشـد
وهمـوا يـرون الشمس ظـاهـرة لهم
لَكنَّ أعـمى الـقلب لـيس بمهتدِي[1]
قـالـوا لـه: يـا كـافـراً يـا فـاجـراً
مـا ضـرّه قـول العـداة الحُسَّـدِ

---

(١) في النسخ بدون ياء.

قـالت قـريش قبلهم للمصـطفى
ذا سـاحـر ذا كـاهـن ذا معتـدِي[1]

قـد أتهمـوه بـأنـه يـغتـال في
تـأذينـه ليجىء أهـل الـمسـجـدِ

فـإذا أتـوا قتلوا بـغيـر جنـايـة
تـالله هـذا إِفْـكُ أَفَّـاكٍ رَدِي[1]

قـالـوا: يعم المسلمين جميعـهم
بـالكفـر. قلنـا: ليس ذا بمؤكـدِ

بـل كل من جعـل العـديـل لـربـه
ونُهِي فـصـدَّ فـذاك كـالمتهـودِ

قـالـوا لـه: غشـاش أمـة أحمـدٍ
وهـو النصيح بكـل وجـه يبتـدي

هـل قـال إلا وحِّـدوا رب السمـا
وذروا عبـادةَ مـا سـوى المتفـرِّدِ

وتمسكـوا بـالسنـة البيضـا ولا
تـتـنـطعـوا بـزيـادة وتـردُّدِ

هـذا الـذي جعلوه غشـاً وهـو قـد
نطقت به الرسل الكرام لمن هُدِي

مـن عهـد آدم ثـم نـوح هكـذا
تتـرى إلى عـهـد النبيِّ محمـدِ

---

(١) في النسخ بدون ياء.

وكـذلـك الخلفـاء بـعـد نبيهـم
والتـابعـون وكـل حـبـر مهتـدِي[1]
منهـاجهم هـذا عليـه تمسكـوا
مـن كـان مُسْتَنّـاً بـهم فليقتـدِ[2]
عجبـاً لمن يتلوا الكتـاب ويـدّعي
علم الحـديث مسلسلاً في المسنـدِ
ويقـول للتـوحيـد غشـاً إن ذا
خـطر على من قـال فليَتَشَهَّـدِ[3]
ويجدد الإسلام والإيمـان معتقداً بـأن الشيخ خيـرُ مجددِ
مـا ذنبـه فـي النـاس إلا أنـه
هَـدَّ القبـابَ وتلك سيـرةُ أحمـدِ
مـا صح عهـد ثقيف لمـا عـاهـدوا
إلا بهـدم الـلاّت لـو لم يعبـدِ
مـا اللاّت إلا كـان عبداً صـالحـاً
لَـتَّ السـويقَ لـطائفٍ متـعـبِّـدِ
لمـا تـوفي عـظمـوا لضـريحـه
كـصنيـع عبـاد القبـور النُكَّـدِ
إذ كـان حيـاً قـادرا قـامـوا بـإطعـامٍ لـه وبكسـوة وتفقُّـدِ
وإذا تـوارى عنهـمـوا في قبـره
جـعلوه نـداً لـلإلـه الـسّيـدِ

---

(١) في النسخ بدون ياء.

(٢) في ط الرياض: «فليقد». (٣) في ط المنار، والرياض: «فلتشهد».

ولقد رأى الفاروق يوماً قبة
نُصِبَتْ على قبرٍ تُشَدُّ بِأَعْمُدِ
فأشار: نحُّوها دعوه يُظِلُّه
عَمَلٌ له إن لم يكن عَمَلٌ رَدِي
وحديث أبي الهياج فيه كفاية
لذوي البصائر والعقول النُّقَّدِ
في طمس تمثال وقبر مشرفٍ
جاء الحديث به الصحيح لمسندِ[1]
لما نفى الإطراء منهم والغلو
قالوا أتيت بذا الجفاء المبعدِ
لو كان حبك للنبي محققاً
لفعلت فعلتنا لعلك تهتدي
أما «الدلائل»[2] فهو لم ينكر بها
صلوات أزكى العالمين الأمجدِ
إلا التظاهر بالغلو وجعلها
درساً يُكَرَّرُ في كتابٍ مفردِ
فترى لهم حرصاً على تجويدها
خطاً وتزويقاً وحسنَ مجلَّدِ

---

(١) في الأصل: «المسند»، والحديث في صحيح مسلم (٩٦٩) من طريق أبي الهياج قال: قال لي علي رضي الله عنه: ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ: ألا تدع تمثالاً إلا طمسته ولا قبراً مشرفاً إلا سوّيته.
(٢) يعني كتاب «دلائل الخيرات».

لا يعتنــون بمصحف لهمــو كمــا
هــم يعــتنــون بــراتــبٍ وبمــوْلِــدِ
فلو اعتنى رب «الـدلائـل» بــالـذي
يــأتي عَقِيْبَ تَـشَهُّــدِ الـمتـشهِّــدِ
لـكـفــاه كــل مــؤونــة وتكــلفٍ
ومشى على النهج القـويم الأرشـدِ
سـأل النبيَّ من الصحـابة سـائـلٌ
كيف الصـلاة عليـك كـالمستـرشـدِ
فـأجاب يـرشـده بمـا قـد جـاء في
قــول المصلي دُبْــرَ كــلِّ تَشَـهُّــدِ
لـوَّحتُ فيـه ولم أصــرح حيث لم
يـدخل على وزن القـريض المُنْشَدِ
هذا الكلام على «الدلائل» ليس ما
قـد قالـه من شَـذَّ عن ذا المقصـدِ
وكـذاك في «روض الرياحين» الذي
فـيهــا الـغلو بـصــالــح وبسـيِّــدِ
والـلّهُ قــد ذمَّ الغـلو فـقــال: يــا
أهــل الـكـتــاب بـغـلظة وتـهــدِدِ
إذ قــال: لا تغـلوا بــنـهـي لازم
في دينـكم فــالـحكـم لم يتــردِدِ
وكــذا الـرســول نهى وأخبـر أنــه
فـيــه الهــلاك لــراهـبٍ مـتـعـبـدِ

عجباً لهم لو كان فيهم منصف
لرأى المحب محمداً لمحمدِ
من حيث أن الإتباع مقارن
للحب في نصّ الكتاب الأمجدِ[1]
قالوا: صبأتم نحوه، قلنا لهم:
الحق شمس للبصير المهتدي
ما بيننا نسب نميل به ولا
حسب يقربنا له بتوددِ
أيضاً ولا هو جارنا الأدنى الذي
نمتار نعمته ولم نسترفدِ
لكنها شمس الظهيرة قد بدت
لذوي البصائر فاهتدى من يهتدي
فالعالمون العاملون المنصفو
ن له أقرّوا بالفضائل واليدِ
لكن قليل منهمو في عصرنا
كالشعرة البيضا بجلدٍ أسودِ
واللّهُ قد ذمّ الكثير وقال في
حق القليل مقالة لم تُجْحَدِ

(١) يعني قول الله تعالى: ﴿قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله﴾ [آل عمران ـ ٣١].

بـ «سبـا» و «صّ»[1] فاتلها متـدبـراً
تلقَ الصحيـح بهـا فَخُـذْه تهتـدِ

فـإن اعتراكم في الـذي قـد قالـه
شـك وريـب واختـلاف يـبتـدي

فـزنـوا بميـزان الشـريعـة قولَـه
تجـدوه حقاً ظـاهـراً للمقتـدي

ولئن وجـدتم فـاسقـاً أو جـافيـاً
أو جـاهـلاً في العلم كـالمتـردّدِ

قـد زلّ يـومـاً أو هفـا لا تنسبـوا
هفـواتـه لجنـاب ذاك المـرشـدِ

فـالآل والأصحـاب مـاذا ضـرهم
من بعـدهم تكديـر صـافي المـوردِ

من بعد ذاك الإجتماع على الهدى
ظهـروا ذوي فِـرقٍ وأهـلِ تبـدُّدِ

مـاذا يضر السحب نبح الكلب أم
مـاذا يضـر الصحب سبُّ الملحـدِ

ثم الصـلاة عـلى النبي مـحمـد
أزكى الـورى أصـلاً وأطيب مَحتـدِ

والآل والأصحـاب جمعـاً كلمـا
قـد ذب عن ذا الدين كـل موحـدِ

---

(١) آية سبأ ﴿وقليل من عبادي الشكـور﴾ [١٣]، وآية صّ ﴿إلا الـذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم﴾ [٢٤].

فصــل

قال العراقي:

(تمسـك ابن عبدالـوهاب في تكفيـر الناس بـآيات نزلت في المشركين، فحملها على الموحدين).

الجواب أن يقال: هـذا كذب بحت، فـإنه لا يكفِّـر ـ رحمه الله ـ أهل التـوحيد، ولا يحمـل الآيات النـازلة في المشركين على الموحدين، وإنما يكفِّر مَنْ أشرك بالله في عبادته، واتخذ معبوداً سواه.

مع أن هذا المعترض لم يذكر الآيات التي زعم أن الشيخ رحمه الله تمسك بها في تكفير الناس حتى ننظر هل كان محقاً في ذلك القول أو مبطلاً ضالاً؟.

ويقال أيضاً: إن من[1] منـع تنزيلَ القرآن، وما دلّ عليه من الأحكام على الأشخاص والحوادث التي تدخل تحت العموم اللفظي فهو من أضل الخلق وأجهلهم بمـا

---

(١) سقطت: «من» من ط الرياض.

عليه أهل الإسلام وعلماؤهم قرناً بعد قرن، وجيلاً بعد جيل، ومن أعظم الناس تعطيلاً للقرآن، وهجراً له، وعزلاً له عن الاستدلال به في موارد النزاع، وقد قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء - ٥٩] الآية. والردّ إلى الله[1] هو الردّ إلى كتابه، والردّ إلى الرسول ردّ إلى سنته، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾ [الشورى - ١٠]، وقد قال تعالى: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَۚ﴾ [الأنعام - ١٩]، فنصوصه وأحكامه عامة لا خاصة بخصوص السبب، وما المانع من تكفير من فعل كما فعلت اليهود من الصدّ عن سبيل الله والكفر به، مع معرفته، وهذا العراقي لا يبدي قولةً في اعتراضه وتلبيسه إلا هي أكبر من أختها في الجهالة والضلالة، ولو كان يعرف الكتاب العزيز، وما دلّ عليه من الأحكام والاعتبار لأحجم عن هذه العبارات التي لا يقولها إلّا أفلسُ الخلقِ من العلم والإيمان.

وأما قوله: (وروى البخاري في صحيحه عن عبدالله بن عُمر رضي الله عنه في وصف الخوارج: أنهم انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فجعلوها في المؤمنين، وفي رواية أُخرى عن ابن عمر أنه ﷺ قال: «أخوف ما أخاف

---

(١) سقطت: «الله» من ط الرياض.

على أمتي رجل متأول للقرآن يضعه في غير موضعه»، فهذا وما قبله صادق على ابن عبدالوهاب وأتباعه).

فالجواب أن يقال: هذا الوصف هو المنطبق عليك، وعلى من نحا نحوك من أهل الضلال، حيث زعمت أن لكتاب الله وسنّة رسوله ظواهر ظنية لا تعارض اليقينيات فَتُأَوَّلُ إما إجمالاً ويفوض أمرها إلى الله، وإما تفصيلاً كما هو رأي الكثيرين، فالذي يتأوّل القرآن، ويضعه في غير موضعه، ويصرفه عن القول الراجح إلى القول المرجوح بالتحكم والهوى ـ لأن كتاب الله وسنّة رسوله عندكم أدلتهما ظنية، لا تعارض نتائج عقول الفلاسفة وورثة المجوس والصابئة وطواغيت اليونان ومن أخذ بأقوالهم من المتكلمين، بل قد صرحت أن العقل يقدم على النقل ـ فمن قَدّم معقول هؤلاء على كتاب الله وسنّة رسوله فقد خرج من الدين، وفارق جماعة المسلمين.

وأما ابن عبدالوهاب فهو وأتباعه لا يتأوّلون القرآن، ولا يضعونه في غير موضعه، بل يعملون بمحكمه، ويؤمنون بمتشابهه، ولا يتأولون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، كما تفعلون أنتم في تأويل آيات الصفات وأحاديثها.

وحاصل مقصود هذا العراقي ونقله: تشبيه أهل

الإسلام والتوحيد بالخوارج في تكفيرهم من عبد الأنبياء والأولياء والصالحين ودعاهم مع الله ـ لأن عُبَّاد القبور عنده هم أهل التوحيد وأهل الإسلام ـ من جنس الخوارج الذين يكفّرون أهل القبلة، هذا حاصل كلامه، ومضمون خطابه، وهذا داء قديم في أهل الشرك والتعطيل، مَنْ كَفَّرهم بعبادة غير الله، وتعطيل أوصافه، وحقائق أسمائه، قالوا له: أنت مثل الخوارج، يكفرون بالذنوب، ويأخذون بظواهر الآيات.

ومعلوم أن الذنوب تتفاوت وتختلف بحسب منافاتها لأصل الحكمة المقصودة بإيجاد العالم، وخلق الجن والإنس، وبحسب ما يترتب عليها من هضم حقوق الربوبية، وتنقص رتبة الإلهية، وقد كفر الله ورسوله ﷺ بكثير من جنس الذنوب: كالشرك وعبادة الصالحين، وأخبر أنه أكبر الكبائر، كما في الصحيحين من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله! أي الذنوب أعظم؟ قال: «أن تجعل لله نداً وهو خلقك»، قال: قلت: ثم أيّ؟، قال: «أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك»، قال: قلت: ثم أيّ؟، قال: «أن تزاني حليلة جارك»، فأنزل الله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقۡتُلُونَ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَلَا يَزۡنُونَ ﴾ [الفرقان ـ ٦٨] الآية[1].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ـ كتاب التفسير ـ ٨/٤٩٢ وفي الأدب =

فمن أنكر التكفير جملة فهو محجوج بالكتاب والسنّة، ومن فَرَّق بين ما فرّق الله ورسوله من الذنوب، ودان بحكم الكتاب والسنّة، وإجماع الأمة في الفرق بين الذنوب والكفر فقد أنصف، ووافق أهلَ السنةِ والجماعة.

ونحن لم نكفّر أحداً بذنب دون الشرك الأكبر الذي أجمعت الأمة على كفر فاعله، إذا قامت عليه الحجة، وقد حكى الإجماع على ذلك غيرُ واحدٍ كما حكاه في «الإعلام» لابن حجر الشافعي.

وأما قوله: (ويظهر من أقواله وأفعاله أنه كان يدّعي أن ما أتى به دين جديد).

فالجواب أن نقول: بل الذي يظهر من أفعاله وأقواله خلاف ما يزعمه هؤلاء الضلال، فإنه كان رحمه الله على الدين العتيق الذي كان عليه السلف الصالح والصدر الأول، مِن الدعوة إلى دين الله، كما قال رحمه الله في رسالته إلى عبدالله بن محمد بن عبداللطيف الأحسائي قال:

= ١٠/٤٣٣ وفي الحدود ١٢/١١٤ وفي التوحيد ١٣/٤٩١، ومسلم في صحيحه ـ كتاب الإيمان ـ ١/٩٠ ـ ٩١.

وأما ما ذكرتم عني فإني لم آته بجهالة، بل أقول ولله الحمد والمنّة وبه القوة: إنني هداني ربي إلى صراط مستقيم ديناً قيماً ملة إبراهيم حنيفاً وما كان من المشركين، ولست ولله الحمد أدعو إلى مذهبِ صوفيٍ، أو فقيهٍ، أو متكلمٍ، أو إمامٍ من الأئمة الذين أعظمهم مثل: ابن القيم، والذهبي، أو ابن كثير، أو غيرهم، بل أدعو إلى الله وحده لا شريك له، وأدعو إلى[1] سنّة رسول الله ﷺ التي وصّى بها أول أمته وآخرهم، وأرجو أني لا أردّ الحق إذا أتاني، بل أُشْهد الله وملائكته وجميع خلقه إن أتاني منكم كلمة من الحق لأقبلَنَّها على الرأس والعين، ولأضربنّ الجدار بكل ما خالفها من أقوال أئمتي حاشا رسول الله ﷺ، فإنه لا يقول إلاّ الحق. اهـ.

فهذا نصّ كلامه رحمه الله كما ترى لم يقل فيه ولا في غيره من كلامه: إن ما أدعوكم إليه دين جديد، بل كان رحمه الله يجدد ما اندرس من معالم الدين العتيق، ويوطّد أساس الملّة المحمدية التي انطمست أعلامها، وأقوت رسومها، كما قال الأمير محمد بن إسماعيل الصنعاني رحمه الله في أبيات له، قال فيها:

قفي واسألي عن عالمٍ حَلَّ سُوْحَها
به يَهْتَدِي من ضَلَّ عن مَنْهَجِ الرُّشْدِ

---

(١) في ط الرياض: «إلى الله» وهو خطأ.

محمد الهادي لسنّة أحمد

فيا حبذا الهادي ويا حبذا المهدي

لقد أنكرتْ كلُّ الطوائفِ قولَه

بلا صَدَر في الحق منهم ولا وردِ

وما كل قول بالقبول مقابل

ولا كل قول واجب الرَّدِّ والطَّرْدِ

سوى ما أتى عن ربِّنا ورسوله

فذلك قولٌ جلَّ يا ذا عن الرَّدِّ

وأما أقاويل الرِّجالِ فإنها

تدور على قدر الأدلة في النقدِ

وقد جاءت الأخبار عنه بأنه

يعيد لنا الشرعَ الشريفَ بما يبدي

وينشر جهراً ما طوى كلُّ جاهلٍ

ومبتدعٍ منه فوافَقَ ما عندي

ويعمرُ أركانَ الشَّريعةِ هادماً

مشاهدَ ضلَّ الناسُ فيها عن الرُّشْدِ

أعادوا بها معنى سواع ومثله

يغوث ودٍّ بئس ذلك من وُدِّ

وقد هتفوا عند الشدائد باسمها

كما يهتف المضطر بالصَّمَدِ الفَرْدِ

وكم عقـروا في سوحهـا من عَقِيْرَةٍ
أُهِلَّت لغيـر اللَّهِ جهـراً على عمـدِ
وكم طـائفٍ حـولَ القبـورِ مقبـلٍ
ومستـلمِ الأركـانِ منهـنَّ بـاليـدِ

وقال الشيخ الإمام عالم الأحساء أبو بكر حسين بن غنام رحمه الله تعالى في أبيات له:

لقـد رفع المـولى بـه رتبـةَ الهـدى
بِـوَقْتٍ بـه يعلو[1] الضـلالُ ويـرفـعُ
سقـاه نَمِيـرَ الفهـمِ مـولاه فـارتـوى
وعــاد[2] بـتيـار الـمعــارفِ يـقــطع
فـأحيا بـه التـوحيـدَ بعـد انـدراسـه
وأوهى بـه من مطلع الشـرك مَهْيَـع
سما ذروة المجد التي ما ارتقى لها
سـواه ولا حـاذى فِنـاهـا سَمَيْـدَع
وشمَّـر في منهـاج سنّـة أحمـدٍ
يُشيِّـد ويحيي مـا تعفَّى ويـرفـع
يُنَـاظِـرُ بـالآيـات والسنَّـةِ التـي
أُمـرنـا إليهـا في التنـازع نـرجـع

---

(١) في ط المنار، والرياض: «يعلى».
(٢) في الأصل: «وعامّ».

فأَضحت به السمحاءُ يبسم ثغرها
وأمسى محيّاها يضيء ويلمع
وعاد به نهجُ الغوايةِ طامساً
وقد كان مسلوكاً به الناس تربع[1]
وجَرَّتْ به نجدُ ذيول افتخارها
وحق لها بالألمعيّ ترفع
فآثاره فيها سوام سوافر
وأنواره فيها تضيء وتسطع[2]

وبهذا يظهر لكل ذي عقل سليم، ودين مستقيم، أنه لم يكن يدعو إلى دين جديد كما يزعمه هؤلاء المارقون عن دين الإسلام.

وأما قوله: (ولذلك لم يقبل من دين النبي ﷺ إلا القرآن، وقبوله إياه إنما كان ظاهراً).

فالجواب أن نقول: وهذا أيضاً من نمط ما قبله من المفتريات، ورعونات الخزعبلات والخرافات.

وأما قوله: (والدليل على ذلك أنه هو وأتباعه كانوا

(١) في الأصل تأخير هذا البيت.
(٢) في ط المنار: (وتستطع)!

يـأَوِّلـون القـرآن بحسب أهـوائهم، لا بحسب مـا فسّـره النبي ﷺ وأصحابه، والسلف الصالح، وأئمة التفسير، وما كان يقول بأحاديث النبي ﷺ، وأقاويل الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين، ولا بمـا استنبطه الأئمـة من الكتاب والسنّة، ولا يأخذ بالإجماع، ولا القياس الصحيح، وكان يدّعي الانتساب إلى مذهب الإمام أحمد كذباً وتستراً، وقد ردّ عليه أضاليله كثير من علماء الحنابلة، وألَّفوا في ذلك رسائل عديدة، حتى أخـوه سليمان بن عبـدالوهـاب أَلَّفَ رسالةً في الـردّ عليه كمـا ذكرنـاه، وكان يقـول لعمّالـه: اجتهدوا بحسب نظركم، واحكموا بما ترونه مناسباً للدين، ولا تلتفتوا لهذه الكتب المتداولة، فإن فيها الحق والباطل، وقتل كثيراً من العلماء والصالحين لأنهم لم يوافقوه على ما ابتدعه).

فالجواب أن نقول: قد أجـاب عن هذه الأكـاذيب والمفتريات الشيخ عبدالله ابن الشيخ محمد بن عبدالوهاب فقال رحمه الله:

[وأما ما يكذب علينا ستراً للحق، وتلبيساً على الخلق بأنا نفسر القرآن برأينا، ونأخذ من الحديث ما وافق فهمنا من دون مراجعة شرح، ولا نعول على شيخ، وأنا نضع من رتبة نبيّنا محمد ﷺ بقولنا: النبي رُمَّة في قبره، وعصا

أحدنا أنفع منه، وليس له شفاعة، وأن زيارته غيرُ مندوبة، وأنه كان لا يعرف معنى لا إله إلّا الله حتى أُنزل عليه: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد ـ ١٩]، مع كون الآية مدنية، وأنّا لا نعتمد أقواله، ونتلف مؤلفات أهل المذاهب لكون فيها الحق والباطل، وأنّا مجسمة، وأنّا نكفر الناس على الإطلاق من بعد الستمائة إلّا من هو على ما نحن عليه. ومن فروع ذلك أنّا لا نقبل بيعة أحد حتى نقرر عليه بأنه كان مشركاً، وأن أبويه ماتا على الإشراك بالله، وأنّا ننهى عن الصلاة على النبي ﷺ، ونحرّم زيارة القبور المشروعة مطلقاً، وأنّا لا نرى حقاً لأهل البيت، وأنّا نجبرهم على تزويج غير الكفء لهم، وأنّا نجبر بعضَ الشيوخ على فراق زوجته الشابة لتنكح شاباً إذا ترافعوا إلينا، ولا وجه لذلك، فجميع هذه الخرافات وأشباهها لما استفهمنا عنها من ذكرنا جوابنا عليه في كل مسألة سبحانك هذا بهتان عظيم.

فمن روى عنا شيئاً من ذلك، ونسبه إلينا، فقد كذب علينا وافترى، ومن شاهد حالنا، وحضر مجلسنا، وتحقق ما عندنا، علم قطعاً أن جميع ذلك وضعه علينا وافتراه أعداء الدين وإخوان الشياطين، تنفيراً للناس عن الإذعان لإخلاص التوحيد لله تعالى بالعبادة، وترك أنواع الشرك الذي نصّ الله على أنه لا يغفره ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء].

فهذا وأشباهه مما تقدم ذكره عن هذا العراقي وأمثاله من الكذب على شيخ الإسلام، وعلم الهداة الأعـلام لا يَعْتَمِد عليه ويصدِّقه في ذلك إلّا ضال مضلّ.

فصل

قال العراقي: (قال العلامة السيد العلوي الحداد: إن المحقق عندنا من أقواله وأفعاله ما يوجب خروجه عن القواعد الإسلامية، لما أنه استحل أموراً مجمعاً على تحريمها معلومة من الدين بالضرورة بلا تأويل سائغ، وهو مع ذلك ينتقص الأنبياء والمرسلين، والأولياء والصالحين، وانتقاصهم عَمْداً كفر بالإجماع عند الأئمة الأربعة).

والجواب أن يقال: هذا كله كذب وافتراء. وهذا الرجل المسمى بالحداد ليس هو من العلماء المشهورين بالعلم والدين والصلاح، بل كان من الغالين في الأنبياء والمرسلين، والأولياء والصالحين، لأنه زعم أن من أمر بتوحيد الله بالعبادة وإخلاصها لله وحده دون من سواه، فقد تنقص الأنبياء[1] والأولياء والصالحين.

وقد كان من المعلوم بالضرورة من دين الإسلام أن من

---

(١) في الأصل: «بالأنبياء».

صرف لغير الله شيئاً منها كان مشركاً سواء كان ذلك الغير من الأنبياء أو الصالحين، فلو كان هذا عالماً، أو كان يعرف قواعد الإسلام ومبانيه العظام مافاه بمثل هذه الورطات، وبهرج بهذه الخرافات، بل هذا يدل على جهله وعدم معرفته وعلمه. ومن كان هذا حاله، وهذه أقواله، فلا يعوَّل عليه، ولا يلتفت إليه، ولا يَعْتَمِد على قوله ونقله إلا أشباه الأنعام السائمة، فلو ذكر عدو الله شيئاً مما نسبه إلى الشيخ مما يوجب خروجه عن القواعد الإسلامية لبيَّنا بطلان قوله، ولكنه عدل إلى هذه المخرقة السامجة.

فصـــل

قال العراقي: (ثم إنه صنَّف لابن سعـود رسالةً سماها كشف الشبهات عن خالق الأرض والسمٰوات كَفَّر فيها جميع المسلمين، وزعم أن الناس كفار منذ ستمائة سنة، وحمل الآيات التي نزلت في الكفار من قريش على أتقياء الأمة، واتخذ ابن سعـود ما يقوله وسيلة لاتساع الملك، وانقياد الأعراب له، فصار ابن عبدالوهاب يدعو الناس إلى الدين، ويُثْبت في قلوبهم أن جميع من هو تحت السماء مشرك بلا مراء، ومن قَتَل مشركاً فقد وجبت له الجنة.

وكان ابن سعـود يمتثل كل ما يأمـر به! فإذا أمره بقتل إنسان، أو أخذ ماله، سارع إلى ذلك، وكَأَنَّ ابن عبدالوهاب في قومه كالنبيِّ في أُمَّتِه لا يتركون شيئاً مما يقوله، ولا يفعلون شيئاً إلا بأمره، ويعظمونه غاية التعظيم، ويبجلونه غاية التبجيل، وما زالت أحياء العرب وقبائلها تطيعه حتى اتسع بذلك ملك ابن سعـود وملك أولاده بعده، وحارب الشريف غالباً رحمه الله خمس عشرة سنة حتى عجز عن حربه، ولم يبق أحد إلا صار من حزبه، ودخل مكة بالصلح سنة ألف

ومائتين وعشرين، واستمر فيها سبع سنين، إلى أن جهزت الدولة العلية عساكرها المنصورة عليه، ووجهت الأمر إلى وزيرها المفخم «محمد علي باشا» صاحب مصر، فأتاه بجيوش باسلة، وطهر الأرض منه ومن أتباعه، ثم جهز ابنه «إبراهيم باشا» فوصل بجيوشه إلى الدرعية سنة ألف ومائتين وثلاث وثلاثين، فأفنى وأباد من بقي منهم).

والجواب أن نقول: نعم صنف الشيخ رحمه الله تعالى كشف الشبهات، وذكر الأدلة من الكتاب والسنة على بطلان ما أورده أعداء الله ورسوله من الشبهات، فأدحض حججهم، وبَيَّن تهافتهم، وكان كتاباً عظيم النفع على صغر حجمه، جليلَ القدرِ، انقمع به أعداء الله وانتفع به أولياء الله، فصار علماً يقتدي به الموحدون، وسلسبيلاً يَرِدُه المهتدون، ومن كوثره يشربون، وبه على أعداء الله يصولون، فللَّهِ ما أنفعه من كتاب، وما أوضح حججه من خطاب، لكن لمن كان ذا قلب سليم، وعقل راجح مستقيم.

وأما قوله: (عن خالق الأرض والسمٰوات).

فأقول: لم أسمع بهذه الكلمة إلا عن هذا العراقي.

وأما قوله: (كَفَّر فيها جميع المسلمين).

فأقول: حاشا وكلا ما كفَّر فيها مسلماً، وإنما كفر من أشرك بالله. وعدل به أحداً سواه.

وأما قوله: (وزعم أن الناس كفار منذ ستمائة سنة).

فأقول: هذا كذب لم يثبت عنه هذا اللفظ في هذه الرسالة ولا في غيرها، بل قد أجاب عن هذه المسألة وغيرها في رسالته لعدو الله عبدالله بن سحيم حيث قال: فالمسائل التي شَنَّع بها، منها ما هو من البهتان الظاهر، وهي قوله: إني مبطل كتبَ المذاهب، وقوله: إني أقول إن الناس من ستمائة سنة ليسوا على شيء، وقوله: إني أقول إن اختلاف العلماء نقمة، وقوله: إني أكفر من توسل بالصالحين، وقوله: إني أكفر البوصيري لقوله: «يا أكرم الخلق» الخ، وقوله: إني أقول لو أَقْدِر على هدم حجرة الرسول لهدمتها، ولو أقدر على الكعبة لأخذت ميزابها وجعلت لها ميزاباً من خشب، وقوله: إني أنكر زيارة قبر النبي ﷺ، وقوله: إني أنكر زيارة قبر الوالدين وغيرهم، وإني أكفر من يحلف بغير الله، فهذه اثنتا عشرة[1] مسألة، جوابي فيها أن أقول: ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ ولكن قبله من بهت محمداً ﷺ أنه يسب عيسى ابن مريم، ويسب الصالحين، تشابهت قلوبهم، وبهتوه بأنه يزعم أن الملائكة

(١) في الأصل: «عشر».

وعيسى وعُزَيْراً في النار، فأنزل الله في ذلك ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾ [الأنبياء - ١٠١].

وأما قوله: (وحمل الآيات التي نزلت في الكفار من قريش على أتقياء الأمة) فقد تقدم الجواب على هذه الدعوى الباطلة فيما تقدم.

وأما قوله: (وبث في قلوبهم أن جميع من هو تحت السماء مشرك بلا مراء، ومن قتل مشركاً فقد وجبت له الجنة).

فأقول: هذا كذب وافتراء كما تقدم بيانه.

فصـــل

ثم ذكر العراقي محاربة آل سعود الشريفَ غالباً، وعجزه عن مناوأتهم، ودخولهم مكة بالصلح إلى قوله: (ثم جهزت الدولة العلية) إلى آخره.

فأقول: قد ذكرنا فيما تقـدم[1] ما أوقـع الله بمن عادى المسلمين من العقوبات، وأن آخر أمرهم صار إلى تباب كما ذكره شيخنا رحمه الله في المقامات، ثم قال شيخنا رحمه الله تعالى:

«وأما الدولة التركية المصرية فابتلى الله بهم جميع المسلمين لَمّا رَدُّوا حاجَّ الشاميِّ عن الحج بسبب أمور كانوا يفعلونها في المشاعر، فطلبوا منهم أن يتركوها، وأن يقيموا الصلاة جماعة، فما حصل منهم ذلك، فردهم سعود رحمه الله تديناً، فغضبت تلك الدولة التركية، وجرى عندهم أمور يطول عدّها، ولا فائدةً في ذكرها، فأمروا محمد علي صاحب مصر أن يسير إليهم بعسكره، وبكل ما يقدر عليه من القوة والكيد، فبلغ سعود ذلك، فأمر ابنه عبدالله أن يسير

(1) ص (٤٧ - ٥٤) هاهنا.

لقتالهم، وأمره أن ينزل دون المدينة، فاجتمعت عساكر الحجاز على عثمان بن عبدالرحمٰن المضايفي وأهل بيشة[1] وقحطان وجميع العربان، فنزلوا بالجديدة، فاختار عبدالله بن سعود القدوم عليهم، والاجتماع بهم، وذلك أن العسكر المصري في ينبع، فاجتمع المسلمون في بلد حرب، وحفروا في مضيق الوادي خندقاً، وعبئوا الجموع، وصار في الخندق من المسلمين أهل نجد، وصار عثمان ومن معه من أهل الحجاز في الجبل فوق الخندق، فحين نزل العسكر ارتدت خيولهم، وعلموا أنه لا طريق لها إلى المسلمين، فأخذوا يضربون بالقبوس فدفع الله شر تلك القبوس الهائلة عن المسلمين إن رفعوها مرَّت ولا ضرَّت، وإنْ خفضوها اندفنت في التراب، فهذه عبرة، وذلك أن أعظم ما معهم من الكيد أبطله الله في الحال، ثم مشوا على عثمان ومن معه في الجبل، فتركهم حتى قربوا منه، فرموهم بما احتسبوهم به وما أعدوه لهم حين أقبلوا عليهم فما أخطأ لهم بندق، فقتلوا العسكر قتلاً ذريعاً، وهذه أيضاً من العبر، لأن العسكر الذي جاءهم أكثر منهم بأضعاف، ومع كل واحد من الفرود والمزندات، فما أصابوا رجلا من المسلمين، وصار القتل فيهم، وهذه أيضاً عبرة عظيمة، هذا كله وأنا أشاهده، ثم مالوا إلى الجانب الأيمن

---

(١) من ط المنار والرياض: «بيته».

من الجبال بجميع عسكرهم من الرجال، وأما الخيل فليس لها فيه مجال، فانهزم كل من على الجبل من أهل بيشة وقحطان وسائر العربان إلا ما كان من حرب فلم يحضروا، واشتدوا على المسلمين لما صاروا في أعلى الجبل، فصاروا يرامون المسلمين من فوقهم، فحمي الوطيس آخر ذلك اليوم، ثم من الغد، فاستنصر أهل الإسلام ربهم الناصر لمن ينصره، فلما قرب الزوال من اليوم الثاني نظرت فإذا برجلين قد أتيا فصعدا طرف ذلك الجبل، فما سمعنا لهم بندقاً ثارت، إلا أن الله كسر ذلك البيرق ونحن ننظر، فتتابعت الهزيمة على جميع العسكر فولوا مدبرين، وجنبوا الخيل والمطرح، وقصدوا طريقهم الـذي جاءوا معه، فتبعهم المسلمون يقتلون ويسلبون، هذا ونحن ننظر إلى تلك الخيول قد حارت وخارت، وظهر عليهم عسكر من الفرسان من جانب الخندق ومعهم بعض الرجال فولت تلك الخيول مدبرة، فتبعتهم خيول المسلمين في أَثَرهم، وليس معهم زاد ولا مزاد، فانظر إلى هذا النصر العظيم من الإله الحق رب العباد، لأن الله هزم تلك العساكر العظيمة برجلين، فهذه ثلاث عبر لكن أين من يعتبر، فأخذوا بعد ذلك مدة من السنين.

ثم بعد ذلك سار «طوسون» كبير ذلك العسكر الذي هزمه الله فقصد المدينة فوراً، وأمر سعود على عبدالله ومن معه من

المسلمين أن ينهضوا لقتالهم، فوجدوهم قد هجموا على المدينة، ودخلوها، وأخرجوا من كان بها من أهل نجد وعسير، فحج المسلمون تلك السنة، فأقبل ذلك العسكر ونزل رابغ، ونزل المسلمون وادي فاطمة، فخان لهم شريف مكة، وضمهم إليه، وجاءوا مع الخبيث على غفلة من المسلمين، فعلم المسلمون أنه لا مقام لهم مع ما جرى من الخيانة، فرجعوا إلى أوطانهم، فخاف عثمان وهو بالطائف أن يكون الحرب منهم ومن الشريف عليه لما يعلم من شدة عداوتهم فخرج بأهله وترك لهم الطائف أيضاً مخافة أن يجتمعوا على حربه وليس معه إلا القليل من عشيرته، ولا يأمن أهل الطائف أيضاً، فنزل المسلمون بتربة بعد ذلك نحواً من شهر، ثم رجعوا حين أكلوا ما معهم من الزاد، فجرى بعد ذلك وقعات بينهم وبين المسلمين، ولا فائدة في الإطالة بذكرها، والمقصود أن استيلاءهم على المدينة ومكة والطائف كان بأسبابٍ قدَّرَها الملك الغلاب.

فيريك عزته ويبدي لطفه
والعبد في الغفلات عن ذا الشان

وفيها من العبر أن الله أبطل كيد العدو، وحمى الحوزة، وعافى المسلمين من شرهم، وصار المسلمون يغزونهم فيما قرب من المدينة ومكة في نحو من ثلاث سنين أو أربع

فتوفى الله سعود رحمه الله وهم غزاة على من كان مُعِيْناً لهذا العسكر من البوادي، فأخذوا وغنموا، فبقي لهم من الولاية ما كانوا عليه أولاً، إلا ما كان من مكة والطائف وبعض الحجاز، وبعد وفاة سعود رحمه الله تجهزوا للجهاد على اختلاف كان من أولئك الأولاد، فصار المسلمون جانبين جانباً مع عبدالله وجانباً مع فيصل أخيه، فنزل الحناكية عبدالله، ونزل فيصل تربة باختيار وأمر من أخيه له، فوافق أن محمد علي حج تلك السنة فواجه فيصل هناك فطلب منه أن يصالحه على الحرمين، فأبى فيصل، وأغلظ له الجواب، وفيما قال:

لا أصلح اللّـه منا من يصـالحكم
حتى يصـالـح ذئب المعـز راعيهـا

فأخذت محمد علي العزة والأَنفة فصار إلى بِسْل، والظاهر أنه كان حريصاً على الصلح فاستعجل فيصل بمن معه فساروا إليه في بسل وقد استعد لحربهم خوفاً مما جرى منهم، فأقبلوا وهم في منازلهم فصارت عليهم العساكر والخيـول فولـوا مدبرين، لكن الله أعزّ المسلمين فحبس عنهم تلك الدول والخيول، حتى وقفوا على التلول، فسلم أكثر المسلمين من شرهم، واستشهد منهم القليل، ولا بد في القتال من أن ينال المسلم أو يُنال منه قال الله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [آل عمران ـ ١٤٠] الآيات وقال تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾

إلى قوله: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾ [آل عمران ـ ١٤٦] الآيات.

وقد قال هرقل لأبي سفيان فما الحرب بينكم وبينه؟ قال: سجال، ينال منا، وننال منه. فهذه سُنَّة الله في العباد زيادةً للمؤمنين في الثواب، وتغليظاً على الكافرين في العقاب.

وأما عبدالله فرجع بمن معه فلم يلق كيداً دون المدينة. فَتَفَكَّرْ في حماية الله لهذه الطائفة مع كثرة من عاداهم وناوأهم، ومع كثرة من أعان عليهم ممن ارتاب في هذا الدين وكرهه، وقبل الباطل وأحبه، فما أكثر هؤلاء، لكن الله قهرهم بالإسلام، ففي هذا المقام عبرة، وهو أن الله أعزهم وحفظهم من شر من عاداهم، فللَّهِ الحمد والمنة.

وبعد ذلك رجع محمد علي إلى مصر وبعث الشريف غالب إلى إسطنبول، وأمر ابنه طوسون أن ينزل الحناكية دون المدينة، وأمر العطاس أن يسعى بالصلح بينهم وبين عبدالله بن سعود ويركب له من مكة، وأراد الله أن أهل الرَّس يخافون، لأنهم صاروا في طرف العسكر، فاستلحقوا لهم جماعة[1] من المغاربة، وطوسون على الحناكية، وصار في أولاد سعود نوع من العجلة في الأمور فأمروا على الرعايا بالمسير

(١) في الأصل: «ربيع» وهي كلمة عامية.

إلى الرس، فنزلوا الرويضة، فتحصن أهل الرس بمن عندهم، فأوجبت تلك العجلة أن استفزعوا أهل الرس أهل الحناكية، فلما جاء الخبر بإقبالهم نصرة لأهل الرس ارتحل المسلمون يلتمسون من أعانهم من حرب ما بينهم وبين المدينة فصادفوا خزنة العسكر فقتلوهم، وأخذوا ما معهم، فهذا مما يَسَّره الله من النصر من غير قصد ولا دراية، فرجع المسلمون إلى عنيزة، والعسكر نزلوا الشبيبية قريباً منهم، ويسر الله للمسلمين سبباً آخر، وذلك من توفيق الله ونصره، وجهزوا جيشاً وخيلاً فأغاروا على جانب العسكر فخرجوا عليهم، فهزمهم الله، وقتل المسلمون فيهم قتلاً كثيراً، فألقى الله الرعب في قلوبهم على كثرة من أعانهم، وقوة أسبابهم، وذلك من نصر الله لهذا الدين، فرجعوا إلى الرس خوفاً من هجوم المسلمين عليهم، فتبعهم المسلمون، ونزلوا الحجناوي، فقدم العطاس على الأمر الذي عَمّده عليه محمد علي فوجد الحال قد تغيّر [فقصَدَهُمُ] ابتداءً، فمنعوه مما جاء له، ثم إنهم سعوا في الصلح والمسلمون على الحجناوي، وكل يوم يجري بين الخيل طراد فملَّ أكثر المسلمين من الإقامة، فلم يبق منهم إلا شرذمة قليلة، فجاء منهم أناس يطلبون الصلح، فأصلحهم عبدالله رحمه الله تعالى وطلبوا منه أن يبعث معهم رجلاً من أهل بيته خوفاً أن يعرض لهم أحد من المسلمين في طريقهم،

فمشى معهم محمد بن حسن بن مشاري إلى المدينة.

والمقصود أن الله سبحانه أذلَّهم، وألقى الرعب في قلوبهم، وحفظ المسلمين من شرهم، بل غنمهم مما بأيديهم من حيث بذلهم المال بشرائهم «الهِجْن»، فاشتروا من المسلمين «الذُلُول» بضعفي ثمنها - إلى أن قال رحمه الله:

فلو ساعد القدر وتم هذا الصلح لكان الحال غير الحال، لكن ما أراده الله تعالى وَقَع على كل حال، لكن جرى من عبدالله بن سعود رحمه الله تعالى ما أوجب نقض ذلك الصلح، وهو أنه بعث عبدالله بن كثير لغامد وزهران بخطوط مضمونها أن يكونوا في طرفه، وفي أمره، فبعثوا بها إلى محمد علي فلم يرضَ بذلك، وقال: إنهم من جملة من وقع عليهم الصلح، فهذا هو سبب النقض، وأنشأ عسكراً مع إبراهيم باشا، ونزل الحناكية، ثم ذكر وقعة الماوية، ثم قدومه إلى الدرعية، وأخذ في حصارها قدر ثمانية أشهر، وهو يضربهم بالقنابر والقبوس، ثم انتهى الأمر إلى الصلح فأعطاهم العهد والميثاق على ما في البلد من رجل أو مال حتى الثمرة التي على النخل، لكن لم يفِ لهم بما صالحهم عليه، وغدر بأناس منهم «سليمان بن عبدالله» وبعد هذا تشتت أهل البلد عنها، وقطع النخيل،

وهدم المساكن إلا القليل، وبعث بعبد الله بن سعود لمصر، وأتْبَعه عياله وإخوانه وكبار آل الشيخ، وبعد ذلك حج فسلط الله على عسكره الفناء، ولم يصل إلى مصر إلا القليل، فلما وصل مصر حل بهم عقوبات أهل الإسلام، فمشى على السودان ولا أظفره الله فرجع مريضاً، ثم إن محمد علي بعث ابنه إسماعيل، وتمكن منهم بصلح، فلما رأوا منه الخيانة بأخذ عبيد وجوارٍ، أحرقوه بالنار في بيته ومن معه من العسكر، ثم بعد ذلك بعث لهم دفتردار ولا حصل منهم شيئاً.

فأما عسكر الحجاز التي وصلت مصر قبل إبراهيم باشا حسين بك[1] الذي صار في مكة وعابدين بك[1] الذي صار في اليمن فسيَّرَهم محمد علي قَبْل هذا الحرب إلى «مورة» «وجريد» لما خرجوا على السلطان، فاستمده السلطان على حربهم، فأمده بهذين العسكرين، فهلكوا عن آخرهم، ولم يفلت منهم عين تطرف، وذلك أن «مورة» «وجريد» في الأصل ولاية للسلطان، فخرجوا عليه، فهلك من عسكر السلطان والعساكر المصرية في حربهم ما لا يحصى، وهذه عقوبة أجراها الله عليهم بسبب ما جرى منهم على أهل الإسلام، حتى «العرناووط» في جبلهم عصوا على السلطان قبل حادثة «مورة» «وجريد».

---

(١) في الأصل: «بيه».

وبعد هذا الأمر اشتد الأمـر على السلطان، وبعث يستنصر محمد علي، فبعث عسكراً كبيرُهم «قاريء علي» فهلكـوا في البحر قبـل أن يصلوا، ثم إن السلطان بعث «نجيب أفندي» لمحمد علي يطلب منه أن يسير بنفسه، فبعث إليه يعتذر بالمرض، وأن إبراهيم باشا يقوم مقامه، وقبل ذلك بعث «حسين بـك»[1] الذي سبـا أهل نجـد، وقتل منهم البعض في ثرمدا، وفَزَع للسلطان قبـل مسير إبـراهيم باشـا بعسكره الـذي كان معـه في نجد، وتبعـه إبراهيم باشا يمده، ونزلوا «مورة» لحرب أهلها، فأذلهم الله لهم، فقتلوا فيهم قتلاً عظيماً.

فأما عسكر «حسين بك»[1] فلم يقدم مصر منـه إلا صبي.

وأما إبراهيم باشا فاشترى نفسه منهم بالأموال، فانظر إلى هذه العقوبـات العاجلة التي أوقعهـا الله على الآمـر والمأمور، وأكثر الناس لا يدري بهذه الأمور.

وهذا الذي ذكرناه فيه عبرة عظيمة، وشـاهد لأهـل هذا الدين أن الله لما سلط عليهم عدوهم، ونال منهم ما نال، صارت العاقبة السلامة والعافية لمن ثبت على دينه، واستقام على دين الإسلام.

---

(١) في الأصل: «بيه».

ثم إن الله تعالى أوقع بعدوهم ما ذكرنا وأعظم، لكن ذكرنا الواقع على سبيل الاختصار لقصد الاعتبار ﴿ فَٱعۡتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَٰرِ ﴾ [الحشر - ٢].

ثم إن الله أجرى على من أعانهم من أهل نجد ممن شك منهم في هذا الدين، وأكثر الطعن على المسلمين، أن الله تعالى أفناهم، وهذه أيضاً من العبر لم يبق أحد ممن أظهر شره وإنكاره وعداوته للمسلمين إلا وعوجل[1] بالهلاك والذهاب» اهـ.

ثم ذكر رحمه الله ظهور خالد وإسماعيل وذلك بعد أن رد الله الكَرَّة للمسلمين، وجمعهم الله على تركي بن عبدالله، ثم على ابنه فيصل، وذكر رحمه الله ما جرى من تسلط العساكر المصرية على أهل هذه الدعوة المحمدية، وما جرى من الملاحم العظيمة مما يطول عدّه، وتمكنهم من فيصل، وأخذهم له، وإرساله لمصر، ثم صار في هذه العساكر من الذهاب والعذاب والفساد لما أوقع الله الحرب بين السلطان ومحمد علي، وذلك من العقوبات، ثم رد الله الكرَّة لأهل نجد وجمعهم الله بالإمام فيصل فرجعوا كما كانوا أولاً على ما كانوا عليه قبل حرب هؤلاء الدول.

والمقصود بما ذكرنا الاعتبار بأن الله حفظ هذا

---

(١) في ط المنار، وط الرياض: «إلا وهو جل».

الدين، ومن تمسك بـه، وأيدهم بـالنصر على ضعفهم وقلتهم، وأوقع بأسه بهذه الدولة على قوتهم وكثرتهم، وأسباب كيدهم، ثم إن الله تعالى أهلك تلك الدول بما أجرى عليهم من حرب النصارى في بلاد الروم، فكل دولة مشت على نجد والحجاز لم يبق منهم اليوم عين تطرف، وكانوا لا يحصي عددهم إلا الله، فهلكوا في حرب النصارى، فصارت العاقبة العافية والظهور لمن جاهدهم في الله من الموحدين، فجمع الله لهم بعد تلك الحوادث العظيمة من النعم والعز والنصر ما لا يخطر بالبال، ولا يدور في الخيال.

ومن عجيب ما اتفق لأهل الدعوة أن محمد بن سعود عَفا الله عنه لما وفقه الله لقبول هذا الدين ابتدأ بعد تخلف الأسباب، وعدم الناصر شَمَّر في نصرته ولم يبال بمن خالفه من قريب أو بعيد، حتى إن بعض أناس ممن له قرابة به عذله عن هذا المقام الذي شمر إليه، فلم يلتفت إلى عذل عاذل، ولا لوم لائم، ولا رَأْي مرتاب، بل جدَّ في نصرة هذا الدين، فملّكه الله تعالى في حياته كل من استولى عليه من القرى، ثم بعد وفاته صار الأمر في ذريته يسوسون الناس بهذا الدين ويجاهدون فيه كما جاهدوا في الابتداء، فزادت دولتهم وعظمت صولتهم على الناس بهذا الدين الذي لا شك فيه ولا التباس، فصار

الأمر في ذريته لا ينازعهم فيه منازع، ولا يدافعهم عنه مدافع، وأعطاهم الله القبول والمهابة، وجمع الله عليهم من أهل نجد وغيرهم ممن لا يمكن اجتماعهم على إمام واحد إلا بهذا الدين، وظهرت آثار الإسلام في كثير من الأقاليم النجدية وغيرها مما تقدم ذكره، وأصلح الله بهم ما أفسدت تلك الدول التي حاربتهم، ودافعتهم عن هذا الدين ليطفئوه، فأبى الله ذلك، وجعل لهم العز والظهور ـ انتهى ما ذكره الشيخ.

والمقصود أن هذا العراقي ذكر أن الدولة المصرية أفنت المسلمين وأبادتهم، ولم يبق منهم أحد، وقد أبقى الله ـ وله الحمد والمنة ـ من آل سعود من أقام هذا الدين، وجاهد فيه، وأحيا ما اندرس من معالمه، بعد تلك الدول، ونسأل الله أن يديم ذلك، وأن يجعلهم أئمة هدى، وأن يوفقهم لما وفق له الخلفاء الراشدين الذين لهم التقدم في نصرة هذا الدين، والحمد لله رب العالمين.

فصل

قال العراقي: (ومن قبائح ابن عبدالوهاب الشنيعة أنه منع الناس من زيارة قبر النبي ﷺ فبعد منعه خرج أناس من الأحساء وزاروه ﷺ، فلما رجعوا مروا على ابن عبدالوهاب في الدرعية فأمر بحلق لحاهم، وأركبهم مقلوبين إلى الأحساء).

والجواب أن هذا كذب وافتراء، فإن الشيخ قال في جواب اثنتي عشرة مسألة منها إنكاره زيارة قبر النبي ﷺ ما نصه:

فهذه اثنتا عشرة مسألة جوابي فيها أن أقول ﴿ سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ ﴾ وقد تقدم ذكرها.

وأما كونه حلق لحى أناس من أهل الأحساء فهو من تصرف هذا العراقي، فإنه لم يذكرها إمام ضلالتهم «أحمد بن زيني دحلان» في مفترياته، وهم إنما يمشون على ما اقترحه لهم وافتراه ﴿ فَبُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [المؤمنون ـ ٤١].

وأما قوله: (قد أخبر النبي ﷺ عن هؤلاء الخوارج في أحاديث كثيرة فكانت من أعلام نبوته عليه الصلاة والسلام، لأن فيها إخباراً بالغيب، فمنها قوله عليه الصلاة والسلام «الفتنة من ههنا» وأشار إلى المشرق. وقوله ﷺ: «يخرج أناس من قبل المشرق يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية لا يعودون فيه حتى يعود السهم إلى فوقه ـ يعني موضع الوتر ـ سيماهم التحليق» وفي رواية زيادة على ذلك «هم شر الخليقة، طوبى لمن قتلهم أو قتلوه، يدعون إلى كتاب الله وليسوا منه في شيء» وقوله ﷺ: «اللهم بارك لنا في شامنا، اللهم بارك لنا في يمننا» قالوا: يا رسول الله وفي نجدنا؟ قال: «هناك الزلازل والفتن، وبها يطلع قرن الشيطان». وقوله ﷺ: «يخرج ناس من المشرق يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، كلما قطع قرن نشأ قرن، حتى يكون آخرهم مع المسيح الدجال، سيماهم التحليق» وفي قوله ﷺ: «سيماهم التحليق» تنصيص عن هؤلاء القوم الخارجين من المشرق التابعين لمحمد بن عبدالوهاب فيما ابتدعه).

فالجواب أن يقال: لقد ـ والله ـ أمكن الرامي من سواء الثغرة، وعلى نفسها تجني براقش. فإن قوله ﷺ:

«الفتنة ههنا الفتنة ههنا» وأشار إلى المشرق مراده مشرق المدينة، وهو العراق كما يأتي ذلك في الأحاديث، وفي كلام أهل العلم.

فأما قوله: (فمنها قوله ﷺ: «الفتنة من ههنا، الفتنة من ههنا» وأشار إلى المشرق).

أقول: روى البخاري في كتاب الفتن من حديث ابن عمر ولفظه هكذا: عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ أنه قام إلى حنب المنبر فقال: «الفتنة ههنا، الفتنة ههنا من حيث يطلع قرن الشيطان ـ أو قال ـ قرن الشمس» وفي رواية عنه أنه سمع رسول الله ﷺ وهو مستقبل المشرق يقول: «ألا إن الفتنة ها هنا من حيث يطلع قرن الشيطان» وفي رواية عنه قال ذكر النبي ﷺ: «اللهم بارك لنا في شامنا، اللهم بارك لنا في يمننا» قالوا وفي نجدنا قال: «اللهم بارك لنا في شامنا، اللهم بارك لنا في يمننا» قالوا وفي نجدنا، فأظنه قال في الثالثة: «هناك الزلازل، والفتن، وبها يطلع قرن الشيطان».

ولمسلم من رواية عكرمة بن عمار عن سالم سمعت ابن عمر يقول سمعت رسول الله ﷺ يشير بيده نحو

المشرق ويقول: «ها إن الفتنة ها هنا ـ ثلاثاً ـ حيث يطلع قرن الشيطان».

وله من طريق حنظلة عن سالم مثله قال: «إن الفتنة ها هنا ثلاثاً».

وله من طريق فُضَيْل بن غَزْوان سمعت سالم بن عبدالله بن عمر يقول: «يا أهل العراق ما أسألكم عن الصغيرة، وأركبكم للكبيرة، سمعت أبي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الفتنة تجيء من ههنا، وأومى بيده نحو المشرق، من حيث يطلع قرنا الشيطان»[1] كذا فيه بالتثنية.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ـ كتاب الاستسقاء ـ باب ما قيل في الزلازل والآيات، ٢/٥٢١، من طريق حسين بن الحسن قال: حدثنا ابن عون عن نافع عن ابن عمر قال: «اللهم بارك لنا في شامنا، وفي يمننا». قال: قالوا: وفي نجدنا. قال: «هناك الزلازل والفتن، وبها يطلع قرن الشيطان».
قال الحافظ ابن حجر: هكذا وقع في هذه الروايات التي اتصلت لنا بصورة الموقوف عن ابن عمر... قال القابسي: سقط ذكر النبي ﷺ من النسخة، ولابد منه، لأن مثله لا يقال بالرأي. انتهى.
قال الحافظ: ورواه أزهر السمان عن ابن عون مصرحاً فيه بذكر النبي ﷺ، كما سيأتي في كتاب الفتن. اهـ. كلام الحافظ.
قال البخاري ـ رحمه الله ـ في كتاب الفتن من صحيحه: باب قول النبي ﷺ: «الفتنة من قبل المشرق» ثم ساق بسنده عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ أنه قام إلى جنب المنبر فقال: =

«الفتنة ها هنا، الفتنة ها هنا، من حيث يطلع قرن الشيطان». أو قال: «قرن الشمس».

ثم ساق بسنده عن ليث عن نافع عن ابن عمر أنه سمع رسول الله ﷺ وهو مستقبل المشرق يقول: «ألا إن الفتنة ها هنا، من حيث يطلع قرن الشيطان».

ثم ساق بسنده ـ أيضاً ـ عن أزهر بن سعد عن ابن عون عن نافع عن ابن عمر قال: ذكر النبي ﷺ: «اللهم بارك لنا في شامنا، اللهم بارك لنا في يمننا» قالوا يا رسول الله: وفي نجدنا. قال: اللهم بارك لنا في شامنا، اللهم بارك لنا في يمننا قالوا: يا رسول الله وفي نجدنا فأظنه قال في الثالثة: «هناك الزلازل والفتن، وبها يطلع قرن الشيطان.

وأخرج البخاري أيضاً في كتاب فرض الخمس باب ما جاء في بيوت أخراج النبي ﷺ من صحيحه ٢١٠/٦، وفي كتاب بدء الخلق باب صفة إبليس وجنوده، ٣٣٦/٦، وفي كتاب المناقب ٥٤٠/٦، وفي كتاب الطلاق ـ باب الإشارة في الطلاق والأمور، ٤٣٦/٩.

وأخرج الحديث مسلمٌ في صحيحه ـ كتاب الفتن وأشراط الساعة ـ ٢٢٢٨/٤، ٢٢٢٩ من طرق عن ابن عمر. منها: عن يونس عن ابن شهاب عن سالم بن عبدالله عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال ـ وهو مستقبل المشرق ـ: «ها إن الفتنة ها هنا. ها إن الفتنة ها هنا. ها إن الفتنة ها هنا. من حيث يطلع قرن الشيطان».

وأخرج من طريق وكيع عن عكرمة بن عمار عن سالم عن أبيه عن ابن عمر قال: خرج رسول الله ﷺ من بيت عائشة فقال: «رأس الكفر من ها هنا، من حيث يطلع قرن الشيطان» يعني المشرق.

وأخرجه من طريق ابن فضيل عن أبيه. قال: سمعت سالم بن عبدالله بن عمر يقول: يا أهل العراق ما أسألكم عن الصغير، وأركبكم للكبير. سمعت أبي عبدالله بن عمر يقول: سمعت رسول الله ﷺ =

فتبين من هذا الحديث الصحيح أن المراد بالمشرق العراق، ولا بِدْع فهو منبع كل فساد، ومنشأ كل إلحاد.

قال الخطابي: نجد من جهة المشرق، ومن كان بالمدينة كان نجده بادية العراق ونواحيها، فهي مشرق أهل المدينة، وأصل نجد ما ارتفع من الأرض، وهو خلاف الغور، فإنه ما انخفض منها.

وقال الحافظ في الفتح: وقال غيره «كان أهل المشرق يومئذ أهل كفر، فأخبر ﷺ أن الفتنة تكون من تلك الناحية، فكان كما أخبر، وأول الفتن كان من قبل المشرق، فكان ذلك سبباً للفرقة بين المسلمين، وذلك مما يحبه الشيطان ويفرح به، وكذلك البدع نشأت من تلك الجهة» انتهى.

وقال القسطلاني: إنما أشار عليه الصلاة والسلام إلى المشرق لأن أهله يومئذ أهل كفر، فأخبر أن الفتنة تكون من تلك الناحية، وكذا وقعت، فكانت وقعة الجمل، ووقعة صفين، ثم ظهور الخوارج في أرض نجد والعراق وما وراءها من المشرق، وكان أصل ذلك وسببه قتل عثمان بن عفان رضي الله عنه، وهذا من أعلام نبوته ﷺ. انتهى.

= يقول: «إن الفتنة تجيء من ها هنا» وأومأ بيده نحو المشرق. «من حيث يطلع قرنا الشيطان» وأنتم يضرب بعضكم رقاب بعض... الخ.

فتبين مما ذكره الشُرّاح أن المراد من قوله: «من قِبَلِ المشرق» أنه العراق ونواحيه، لأن به كانت وقعة الجمل، ووقعة صفين، وهي لم تكن إلا في ناحية العراق، وخروج الخوارج إنما كان من البصرة والكوفة، فأين هذه الأماكن من اليمامة لو كانوا يعلمون، ولكن الأمر كما قيل:

رمتني بدائها وانْسَلَّتْ

وقال الداوودي: إن نجداً من ناحية العراق. ذكر هذا الحافظ ابن حجر، ويشهد له ما في مسلم عن ابن غزوان سمعت سالم بن عبدالله سمعت ابن عمر يقول: يا أهل العراق ما أَسْأَلَكُمْ عن الصغيرة، وأركبكم للكبيرة، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الفتنة تجيء من ههنا»، وأومى بيده إلى المشرق، فظهر أن هذا الحديث خاص لأهل العراق، لأن النبي ﷺ فسر المراد بالإشارة الحسية، وقد جاء صريحاً في الكبير للطبراني النص على أنها العراق، وقول ابن عمر، وأهل اللغة، وشهادة الحال كل هذا يعيِّن المراد، ومن المعلوم بالضرورة أن وقعة الجمل وصفين لم تكن بأرض اليمامة، ولا كان خروج الخوارج على عليٍّ رضي الله عنه إلا بحروراء[1] من جهة العراق ونواحيها.

---

(١) في ط الرياض: «بجروراء».

وأما قوله: (في الحديث الآخر يخرج ناس من قِبَلِ المشرق يقرؤون القرآن) الخ.

فأقول: الحديث أخرجه البخاري في كتاب التوحيد عن معبد بن سيرين عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «يخرج ناس من قبل المشرق، ويقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرَّمية لا يعودون فيه حتى يعود السهم إلى فوقه، قيل ما سيماهم؟ قال: «التحليق ـ أو قال ـ التسبية»[1].

وقد وقع مصداق ما أخبر به ﷺ من خروج هؤلاء المارقين، على هذه الصفة التي أخبر بها رسول الله ﷺ، وكان خروجهم من جهة العراق كما ذكره الشراح.

قال الحافظ في الفتح في آخر كتاب التوحيد تحت قوله ﷺ: «يخرج ناس من قبل المشرق»: تقدم في كتاب الفتن أنهم الخوارج، وبيان مبدأ أمرهم، وما ورد فيهم، وكان ابتداء خروجهم في العراق، وهي من جهة المشرق بالنسبة إلى مكة المشرفة انتهى.

---

(١) تقدم الكلام على أحاديث الخوارج في الرسالة الأولى في هذه السلسلة ص ٤٧.

«يخرجون على حين فرقة من الناس» قال أبو سعيد شهدت لسمعته من النبي ﷺ. وأشهد أن علياً قتلهم وأنا معه حين جيءَ بالرجل على النعت الذي نعته النبي ﷺ. وفي رواية لمسلم عن أبي سعيد «تمرق مارقة عند فرقة من المسلمين يقتلها أولى الطائفتين بالحق».

وكذلك الحديث الذي أورده العراقي (الزهاوي)[1] من قوله ﷺ: «يخرج ناس من المشرق يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، كلما قطع قرن نشأ قرن، حتى يكون آخرهم مع المسيح الدجال».

قال بعض المحققين من أهل العلم في رده شُبَه دحلان: لم أقف على هذا اللفظ، ولكن أخرج معناه النسائي من حديث أبي برزة وأخرج ابن ماجه معناه من حديث ابن عمر. ولفظه أن رسول الله ﷺ قال: «ينشأ نشء يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، كلما خرج قرن قطع» قال ابن عمر: حتى يخرج في عراضهم الدجال وفي مجمع الزوائد عن عبدالله بن عَمْرو قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يخرج ناس من قِبَل المشرق يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، كلما قطع قرن نشأ قرن حتى

---

(١) ليس في الأصل.

«يخرجون على حين فرقة من الناس» قال أبو سعيد شهدت لسمعته من النبي ﷺ. وأشهد أن علياً قتلهم وأنا معه حين جيءَ بالرجل على النعت الذي نعته النبي ﷺ. وفي رواية لمسلم عن أبي سعيد «تمرق مارقة عند فرقة من المسلمين يقتلها أولى الطائفتين بالحق».

وكذلك الحديث الذي أورده العراقي (الزهاوي)[1] من قوله ﷺ: «يخرج ناس من المشرق يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، كلما قطع قرن نشأ قرن، حتى يكون آخرهم مع المسيح الدجال».

قال بعض المحققين من أهل العلم في رده شُبَه دحلان: لم أقف على هذا اللفظ، ولكن أخرج معناه النسائي من حديث أبي برزة وأخرج ابن ماجه معناه من حديث ابن عمر. ولفظه أن رسول الله ﷺ قال: «ينشأ نشء يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، كلما خرج قرن قطع» قال ابن عمر: حتى يخرج في عراضهم الدجال وفي مجمع الزوائد عن عبدالله بن عَمْرو قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يخرج ناس من قِبَل المشرق يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، كلما قطع قرن نشأ قرن حتى

(١) ليس في الأصل.

يكون مع بقيتهم الدجال» رواه الطبراني وإسناده حسن. انتهى.

وأما قوله: (وفي قوله ﷺ: «سيماهم التحليق» تنصيص على هؤلاء القوم الخارجين من المشرق، التابعين لمحمد بن عبدالوهاب فيما ابتدعه، لأنهم كانوا يأمرون من اتبعهم أن يحلق رأسه، ولا يتركونه إذا تبعهم حتى يحلقوا رأسه، ولم يقع مثل ذلك من إحدى الفرق الضالة التي مضت قبلهم، وكان ابن عبدالوهاب يأمر بحلق رؤوس النساء أيضاً ممن اتبعه، وفي مرة أمر امرأة دخلت في دينه أن تحلق رأسها. فقالت له: لو أمرت بحلق اللحى للرجال لساغ أن تأمر بحلق رؤوس النساء، فإن شعر الرأس للنساء بمنزلة اللحية للرجل. فلم يجد لها جواباً).

فالجواب أن نقول: قد تقدم أن التحليق من صفة الخوارج الذين يخرجون من العراق كما هو معروف مشهور في الأحاديث وكلام العلماء.

وأما قوله: (إن الشيخ وأتباعه يأمرون من اتبعهم أن يحلق رأسه).

فهذا من الكذب والبهتان، والظلم والعدوان.

وأما حكايته عن المرأة التي زعم أن الشيخ أمرها بحلق رأسها فمن الخرافات والمجونات التي لا يستجيز صبيان المكاتب حكايتها، ولا يحكيها إلا هؤلاء الذين سلب الله عقولهم، وأنطقهم بما يضحك منه المجاذيب الذين لا يعقلون.

وأما قوله: (ولم يقع مثل ذلك من إحدى الفرق الضالة التي مضت قبلهم).

فأقول: هذا مما يبين شدة غباوة هذا العراقي وجهله، وعدم إدراكه ومعرفته وشدة كَلَبِ عداوته لأهل الإسلام، فإن التحليق من صفة الخوارج كما مر في الأحاديث، وهم خرجوا على عليٍّ رضي الله عنه، وهم من أكبر الفرق الضالة في القرن الأول، وظهور دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب إلى دين الله في القرن الحادي عشر، أفلا يستحي هذا العراقي ممن وقف على كلامه، من سوء قصده ومرامه، حيث قال: ولم يقع مثل ذلك من إحدى الفرق الضالة. وهو قد وقع للخوارج، ومن شدة غباوته أنه يكتب هذا في صفة الخوارج ثم يقول: ولم يقع مثل هذا. اللهم إلا أن يكون توهم أن الذين خرجوا على عليٍّ، وقاتلهم في النهروان ليسوا بخوارج، وإنما الخوارج عنده

من أخلصوا العبادة لله بجميع أنواعها، ودعوا النـاس إلى ذلـك، ونهـوا عن الاعتقـاد في الأنبيـاء، والأوليـاء، والصالحين، والأحجار، والأشجار، وترك التعلق عليهم، والالتجاء إليهم في الرغبات والطلبات، وأنه لا يستغـاث بهم في كشف الكـربات والملمـات، إلى غير ذلـك من الفواحش والمنكرات.

وأما قوله: (وكان ابن عبدالوهاب يأمر بحلق رؤوس النساء إلى آخره).

فأقول: هذا من الكذب الواضح الذي لا يمتري فيه عاقل، بل هو تزوير الذين يصدون عن سبيل الله ويبغونها عوجاً، وقد خاب من افترى، وشاهدُ الحالِ يكفي في رد هذه الخرافات.

وأما قوله: (ومن الأحاديث قـوله ﷺ: «يخـرج في آخر الزمان في بلد مسيلمة رجل يغير دين الإسلام»).

فأقول: هذه رواية بلا سند، فلا اعتداد بها، بل هذا من موضوعات هؤلاء الغلاة، ولو كان لها أصل لعزاها إلى كتاب من الكتب المعتمدة، وقـد قال إمـام ضلالة هؤلاء

الغلاة دحلان في شبهاته ومفترياته ما نصه: وفي بعض التواريخ بعد ذكر قتال بني حنيفة قال: ويخرج في آخر الزمان في بلد مسيلمة رجل يغير دين الإسلام، فنسبها إلى بعض التواريخ غير مسندة إلى تاريخ معلوم، ولا إلى رسول الله ﷺ بسند يعتمد عليه، وهذا الجاهل أسند هذه المقالة إلى رسول الله ﷺ بغير سند لعظم غباوته وجراءته، وقد قال ﷺ: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».

فصــل

فإذا وضح لك ما تقدم ذِكْره، فاعلم أنه لا يكون من الخوارج وعلى مذهبهم إلا من يستن بسنـة هؤلاء الذين خرجوا على عليٍّ رضي الله عنه، وسلك مسلكهم مِنْ قتل أهل الإسلام، وترك أهل الأوثـان، وتكفير من لا يعتقـد معتقدهـم، وإباحة دمه، وماله، وأهله، وأن عثمـان وعلياً وأصحاب الجمل وصفين وكل من رضي بالتحكيم: كفار، وأن من أتى كبيرة فهو كافر مخلد في النار أبداً، وأن من لم يخـرج ويحـارب المسلمين فهـو كـافـر ولـو اعتقـد معتقدهم، وإبطال رجم المحصن، وقطع يد السارق من الإبط، وإيجاب الصلاة على الحائض في حال حيضها، وكفر من ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إن كان قادراً، وإن لم يكن قادراً فقد ارتكب كبيرة، وحكم مرتكب الكبيرة عندهم حكم الكافر، وسائر معتقداتهم الفاسـدة، وأعمالهم الزائغة.

فـإذا تبين لك هـذا فالشيـخ رحمه الله وأتبـاعـه لا يعتقــدون شيئـاً من عقــائــدهـم، ولا يعملون بشيء من

أعمالهم، بل مذهبهم في أصول الدين مذهب أهل السنة والجماعة، وطريقتهم طريقة السلف التي هي الطريق الأسلم، بل والأعلم والأحكم، وهم في الفروع على مذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، ومن روى عنهم من تلك الخرافات والأوضاع، أو نسبه إليهم فقد كذب عليهم وافترى، وهذا ظاهر لمن طالع كتابه المسمى كتاب «التوحيد» وسائر الرسائل المؤلفة للشيخ.

فصـــل

قال العراقي: (ومن قبائح ابن عبدالوهـاب إحراقـه كثيـراً من كتب العلم، وقتله كثيراً من العلمـاء وخـواص الناس وعوامهم، واستباحة دمائهم وأموالهم، ونبشه لقبور الأوليـاء، وقد أمـر في الأحساء أن تجعـل بعض قبورهم محـلاً لقضاء الحـاجـة، ومنـع النـاس من قـراءة دلائـل الخيـرات، ومن الرواتب[1] والأذكـار، ومن قراءة المـولد الشـريف، ومن الصلاة على النبي ﷺ في المنـابـر بعـد الأذان، وقتل من فعل ذلك، ومنع الدعاء بعـد الصلاة، وكان يصرح بكفر المتوسل بالأنبياء، والملائكة، والأولياء، ويزعم أن من قال لأحد: مولانا وسيدنا فهو كافر).

فالجواب أن نقـول: قـد تقـدم الجواب عن هـذه المفتريات، وبَيَّنا أنها كذب وزور، وتعنت وفجور، إلا أنا لم نجب عن دعـواه نبش قبور الأوليـاء، وجعلهـا محـلاً

---

(١) في ط المنار، والرياض: «الراتب».

لقضاء الحاجة، ومنع الناس من الرواتب والأذكار، وأن الشيخ يقول لمن قال لأحد: مولانا وسيدنا فهو كافر.

فأما دعواه أن الشيخ نبش قبور الأولياء. فهذا كذب، والذي جرى من الشيخ رحمه الله وأتباعه هدم البناء الذي على القبور، والمسجدِ المجعول في المقبرة على القبر الذي يزعمون أنه قبر زيد بن الخطاب رضي الله عنه، وذلك كذب ظاهر فإن قبر زيد رضي الله عنه ومن معه من الشهداء لا يعرف أين موضعه، بل المعروف أن الشهداء من أصحاب رسول الله ﷺ قتلوا في أيام مسيلمة في هذا الوادي، ولا يعرف أين موضع قبورهم من قبور غيرهم، ولا يعرف قبر زيد من قبر غيره، وإنما كذب ذلك بعض الشياطين، وقال للناس: هذا قبر زيد فافتتنوا به، وصاروا يأتون إليه من جميع البلاد بالزيارة، ويجتمع عنده جمع كثير، ويسألونه قضاء الحاجات، وتفريج الكربات، فلأجل ذلك هدم الشيخ ذلك البناء الذي على قبره، وذلك المسجد الذي على المقبرة، اتباعاً لما أمر الله به ورسوله من تسوية القبور في النهي والتغليظ في بناء المساجد عليها كما يعرف ذلك من له أدنى مسكة من المعرفة والعلم.

وأما كونه نبش القبر. فكل هذا كذب وزور، وتشنيع على الشيخ عند الناس بالباطل والفجور.

وكذلك قوله: وقد أمر في الأحساء أن تجعل بعض قبورهم محلاً لقضاء الحاجة. كذب وافتراء.

وأما قراءة مولد النبي ﷺ بوقت محدود، وطريقة معلومة، وكتب مخصوصة لها فلا شك في كونها بدعة محدثة، فأي محذور في المنع منها؟.

وأما الدعاء بعد الصلاة فإن كان بالألفاظ الواردة في الأحاديث الصحيحة من الأذكار من غير رفع اليدين كما ورد في الصحيحين وغيرهما من الكتب فالشيخ لا يمنع عنه، ولا أحد من أتباعه، بل ولا أحد من أهل الحديث، وإن كان الدعاء بغير الألفاظ المأثورة، وكما يفعله الناس اليوم، فقال شيخ الإسلام لما سئل عن ذلك: الجواب: الحمد لله، لم يكن النبي ﷺ يدعو هو ولا المأمومون عقيب الصلوات الخمس كما يفعله الناس عقيب الفجر والعصر، ولا نُقِل ذلك عن أحد، ولا استحب ذلك أحد من الأئمة.

ومن نقل عن الشافعي أنه استحب ذلك فقد غلط عليه، ولفظه الموجود في كتبه ينافي ذلك، لكن طائفة من أصحاب أحمد وأبي حنيفة وغيرهما استحبوا الدعاء بعد الفجر والعصر، قالوا: لأن هاتين الصلاتين لا صلاة بعدهما، فتعوض بالدعاء بعد الصلاة.

واستحب طائفة من أصحاب الشافعي وغيره الدعاء عقيب الصلوات الخمس، وكلهم متفقون على أن من ترك الدعاء لم ينكَر عليه، ومن أنكر عليه فهو مخطىء باتفاق العلماء، فإن هذا ليس مأموراً به لا أمر إيجاب ولا أمر استحباب في هذا الموطن، بل الفاعل أحق بالإنكار.

فإن المداومة على ما لم يكن النبي ﷺ يداوم عليه في الصلوات الخمس ليس مشروعاً، بل مكروه كما لو داوم على الدعاء عقيب الدخول في الصلاة، أو داوم على القنوت في الركعة الأولى في الصلوات الخمس، أو داوم على الجهر بالاستفتاح في كل صلاة، ونحو ذلك فإنه مكروه.

وإذا كان القنوت في الصلوات الخمس قد فعله النبي ﷺ أحياناً، وكان عمر يجهر بالاستفتاح أحياناً، وجهر رجل خلف النبي ﷺ بنحو ذلك فأقره عليه، فليس كل ما شرع فعله أحياناً تشرع المداومة عليه، ولو دعا الإمام والمأموم أحياناً عقيب الصلاة لأمر عارض لم يعدّ هذا مخالفة للسنّة كالذي يداوم على ذلك.

والأحاديث الصحيحة تدل على أن النبي ﷺ كان يدعو دبر الصلوات قبل السلام، ويأمر بذلك، كما قد بسطنا الكلام على ذلك، وذكرنا ما في ذلك من

الأحاديث، وما يظن أن فيه حجة للمنازع في غير هذا الموضع، وذلك لأن الداعي يناجي ربه، فإذا انصرف مسلّماً انصرف عن مناجاته، ومعلوم أن سؤال السائل لربه حال مناجاته هو الذي يناسب دون سؤاله بعد انصرافه، كما أن من يخاطب ملكاً أو غيره، فإن سؤاله له وهو مقبل على مخاطبته أولى من سؤاله بعد انصرافه عنه. انتهى[1].

وأما مسألة قول القائل: مولانا وسيدنا. فالشيخ لا يمنع من قال ذلك على الوجه الذي يعرفه الناس من لفظ السيد الشريف، والفاضل والكريم، والحليم ومتحمل أذى قومه، والزوج، والرئيس، والمقدم، وكذلك لفظ: المولى بالمنعم، والمعتق، والناصر، والمحب، والتابع، والخال، وابن العم، والحليف، إلى غير ذلك، وإنما نهى ومنع عن إطلاق لفظ السيد والمولى فيمن يعتقدون فيه نوعاً من الربوبية أو الألوهية كمن يقول: يا سيدي أو يا مولاي فلان أغثني، أو أدركني، أو ارزقني، أو أنا في حسبك، ونحو هذا، فمن قال هذا بهذا المعنى فهو كافر يستتاب فإن تاب وإلا قُتِل، فإن الله سبحانه إنما أرسل الرسل، وأنزل الكتب ليُعْبَد، ولا يُدْعى معه إله آخر.

---

(١) هو في مجموع فتاويه رحمه الله تعالى (٢٢/٥١٢ ـ ٥١٤) وقوله: (في غير هذ الموضع) وقع البسط (٢٢/٤٩٢ ـ ٥٠٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في الرسالة السنية: فإذا كان على عهد رسول الله ﷺ ممن انتسب إلى الإسلام من مرق منه مع عبادته العظيمة، فليعلم أن المنتسب إلى الإسلام والسنة في هذه الأزمان قد يمرق أيضاً من الإسلام لأسباب منها الغلو في بعض المشايخ، بل الغلو في عليّ بن أبي طالب، بل الغلو في المسيح عليه السلام، فكل من غلا في نبي أو رجل صالح، وجعل فيه نوعاً من الإلهية مثل أن يقول: يا سيدي فلان انصرني، أو أغثني أو ارزقني، أو أنا في حسبك، ونحو هذه الأقوال فكل هذا شرك وضلال، يستتاب صاحبه، فإن تاب وإلا قُتِلَ - إلى آخر كلامه رحمه الله.

فصـــل

قال العراقي الزهاوي البغدادي:

(الوهَّابية وحديث بغيها: إن زعيم الوهابية اليوم هو: عبدالرحمنٰ بن فيصل من أولاد محمد بن سعود الباغي، الذي حاد عن طاعة الخلافة العظمى الإسلامية سنة ١٢٠٥، واستمرت له وقائع مع الشريف غالب إلى ١٢٢٠، حتى عجز الشريف عن حربه جهزت الدولة العثمانية[١] عليه عساكرها، وناطت الأمر بوزيرها المرحوم محمد علي باشا صاحب مصر، وولده المرحوم إبراهيم باشا، فأبادهم سنة ١٢٣٣ كما ألمعنا إليه في مقالتنا السابقة، مما هو مسطور في كتب التاريخ، وعبدالرحمٰن هذا كان قبل ثلاثين سنة تقريباً أميراً على الرياض، فلما استولى عليها المرحوم[٢] أمير الجبل[٣] محمد بن رشيد

---

(١) في ط المنار، والرياض: «الدولة العلية».

(٢) سقطت: «المرحوم» من الأصل.

(٣) في ط المنار، والرياض: «نجد» وفي الأصل: «الأمير الجبل».

هرب عبدالرحمٰن بن سعود إلى بعض السواحل البحرية، وأخيراً التجأ إلى الكويت، وبقي هناك يعيش في فقر مدقع لا يرحمه أحد، إلى أن عطفت عليه الدولة العثمانية[1]، وأجرت له جراية أزالت ما كان فيه من الفقر، وصار يعيش في أرغد عيش على نفقتها في تلك الديار).

والجواب أن يقال: نعم قد كان زعيم الوهابية اليوم الإمام المعظم، والرئيس المفخم، عبدالرحمٰن بن فيصل، وابنه عبدالعزيز بن عبدالرحمٰن هو قائد الجيوش الإسلامية، وكان عبدالرحمٰن من أولاد محمد بن سعود الذي رفع الله به أعلام الشريعة المحمدية، والملة الإبراهيمية، بعد أفول شموسها، وانطماس معالمها ودُرُوسِها، فبغت عليه الدولة المصرية لما استوثقت له البلاد العربية، وأظهر دين الله الذي بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه.

وكان قد جرى من أولاد سعود رحمه الله بعض التقصير في الأوامر الدينية، فتسلط عليهم بسبب ما اقترفوه من الذنوب هؤلاء الباغون المعتدون كما تقدم بيانه مما لا فائدة في إعادته، ثم رد الله الكرَّة للمسلمين وجمعهم الله بالإمام فيصل بن تركي بعد ما بغت عليه العساكر المصرية، ونقلوه إلى مصر بعد محاربات عديدة، وأمور

(١) في ط المنار، والرياض: «الدولة العلية».

هائلة شديدة، ثم توفي رحمه الله سنة ١٢٨٢ هـ.

وأما قوله: (وعبدالرحمٰن هذا كان قبل ثلاثين سنة تقريباً أميراً على الرياض).

فأقول: ليس الأمر كذلك، وما آفة الأخبار إلا رواتها، بل كان الأمير على أهل نجد بعد وفاة الإمام فيصل ابنه الأكبر عبدالله بن فيصل، واستمرت له الولاية مدة سنين، ثم كان بينه وبين أخيه سعود محاربات ومنافسات على المملكة يطول عدّها.

وكان محمد بن رشيد من أمراء آل سعود على جهة الجبل وما يليه من القرى والبوادي، فلما ضعفت الممالك النجدية، وتضعضع أمرها باختلاف آل سعود بينهم، وغلب أولاد سعود على عمهم عبدالله بن فيصل، استنجد عبدالله بمحمد بن رشيد على أولاد أخيه سعود، فسار إلى الرياض وحصرها أياماً قلائل، ثم وقعت المصالحة بينه وبين أهل الرياض، وبينه وبين أولاد سعود على «الخرج» من أعمال الرياض، وارتحل ابن رشيد راجعاً إلى الجبل بعبد الله بن فيصل، ثم بعد ذلك غدر بأولاد سعود وقتلهم وصار الأمر في يده بالبغي والعدوان على أهل تلك الأماكن والبلدان.

وكان الإمام عبدالرحمٰن بن فيصل حال ولاية ابن

رشيد على الرياض ساكناً فيها، والأمير عليها من جهة محمد بن رشيد أخوه محمد بن فيصل، والمتصرف فيها بأوامر محمد بن رشيد أحد أمرائه المسمى «سالم بن سبهان» وكان رجلاً فاجراً لا يخاف الله ولا يتقيه، فأراد الخديعة والمكر بعبدالرحمٰن بن فيصل، والغدر به كما غدر بأولاد سعود، فلما تحقق الإمام عبدالرحمٰن خبره هجم عليه، وأخذه قسراً وقهراً، وحبسه، ثم بعد ذلك قدم ابن رشيد وحاصر الرياض نحواً من شهر، ثم رجع خائباً حسيراً لم يدرك مقصوده، فلما لم يحصل على طائل بالمحاربة أخذ يخادع أهل الرياض ويعدهم ويمنيهم[1]، حتى انخدع له بعض الأشرار لما يحصل لهم بعد ذلك منه بسبب غدرهم من الانتقام والدمار، فلما تحقق الإمام عبدالرحمٰن ذلك الخبر، وتقرر عنده واشتهر، خرج بأولاده وأهله إلى «قطر» ثم ارتحل إلى الكويت فسكن بها واستقر، **هذا ملخص الأمر لا كما يزعمه هذا العراقي**، ثم توفي محمد بن رشيد سنة ١٣١٥ ألف وثلاثمائة وخمس عشرة وتولى بعده ابن أخيه عبدالعزيز بن متعب، وجرى بينه وبين مبارك بن صباح ما جرى من المحاربة، وكانت الدائرة لابن رشيد على ابن صباح غير أنه لم يقتل من

---

(١) في الأصل: «يمنهم ويعدهم».

قومه هذا العدد المذكور، بل كان القتلى قريباً من ثلاثمائة رجل أو أقل.

وأما قوله: (وبقي هناك يعيش في فقر مدقع لا يرحمه أحد، إلى أن عطفت عليه الدولة، وأجرت له جراية أزالت ما كان فيه من الفقر) إلى آخر كلامه.

فأقول: لما كان لهذا العراقي الحظ الوافر من الكذب على الأموات ولم يكتف بذلك أخذ يكذب على الأحياء بما هو معلوم كذبه بالاضطرار، فإن الإمام عبدالرحمٰن كان في بلد الكويت في أرغد عيش وأنعم بال، وكان جميع من يصل إلى تلك البلاد من أهل نجد في مضيفه، حتى يرحلوا بالجوائز والصلات الجزيلة من الإمام، وإنما أخذ معاش الدولة ليسكن[1] بذلك، لكونه إذ ذاك في طرفهم، والولاية لهم فيه ظاهراً، ولأن الكويت قريباً من بلاد نجد والأخبار تصل إليه بسرعة، وأيضاً كان فيه آمناً من تسلط الأعداء، فليس لأحد عليه فيه اتصال بما يكره، لا من جهة الدولة، ولا من جهة ابن رشيد، فلذلك استحب سكنى الكويت على غيره من الأماكن.

---

(١) في الأصل: «ليستكن».

وقد كان قائد الجيوش الإسلامية الهمام، المقدم القمقام، المفخم والهِزَبْرُ الغَشَمْشَم عبدالعزيز بن عبدالرحمٰن إذ ذاك حديث السن، لكنه مع ذلك يروم من الأمور معاليها، وينبو بهمته إلى هاماتها وأعاليها، وطلب من أبيه عبدالرحمٰن بن فيصل أن يأذن له في الإغارة على البوادي من أهل نجد ممن كان في ولاية ابن رشيد، ليتقوى بما يأخذه منهم على محاربة ذلك العدو المريد، والفاجر العنيد، عبدالعزيز بن متعب بن رشيد، فأذن له في الخروج والغزو، وأعانه ابن صباح بسلاح، فأخذ يغير على البوادي النجدية حتى أثخنهم قسراً، وأخذهم قهراً، ولم يكن ابن رشيد إذ ذاك كما يزعمه العراقي مشغولاً ببعض الغزوات، لكنه قد بُهِت مما فعل هذا الرئيس الهمام، والفارس المقدام، فأعمل الفكرة والحيلة في حفظ القرى والأمصار، بأن جعل فيها بأمر الدولة العثمانية، من يمنع عشائر ابن سعود من الميرة منها والقدوم إليها فإنه كان إذا قفل من غزوته نزل قريباً من الأحساء ليمتار منها ويتزود، فمنعته الدولة من القدوم إليها للميرة، وامتنع بعض قواد الأعراب عن مساعدته لأجل ذلك، فلما تحقق عبدالعزيز ما أعمله من الحيلة، وتعذر الوصول إلى بعض تلك الأقطار للأمتيار، اقتضى رأيه أن يسير إلى الرياض، فهجم عليها ليلاً بشرذمة قليلة نحواً من ثلاثين رجلاً، فقتل أمير

ابن رشيد وذويه بعد أن ألقى بنفسه ومن معه على ثغر الرياض من باب صغير في عرض باب القصر، ووقاه الله شر رماة من فيه من الرجال، فلما فرغ من أمر ذلك القصر أحكم سور البلد في مدة يسيرة، وحفظه بالرجال، وأخذ يغير على البوادي من كل معاند له ومعادي، وكف الله أكف الظالمين، ولم ينتهزوا الفرصة بالمبادرة إلى الرياض قبل استحكام الأمر، ثم جمع ابن رشيد جموعه من الحاضرة[1] والبادية، وأقبل بتلك الجنود العاتية، حتى نزل بقرية من قرى «الوشم» فَمَكَث بها قريباً من أربعين يوماً، يخادع أهل الرياض ويعدهم ويمنيهم بالأوعاد، وهيهات دون ذلك خرط القتاد، ثم ارتحل ونزل بماء يقال «الحسي» فمكث به قريباً من شهر، وفي تلك الأيام والإمام عبدالعزيز في الرياض، ثم اقتضى رأيه الميمون أن يسير إلى الحوطة من ديار بني تميم لكي يستنجح أمر ابن رشيد وإلى ما يصير إليه أمره بعد ارتحاله عن أرض الرياض، فارتحل ابن رشيد من الحسي وعمد إلى الخرج لأجل حصارها، فامتنعوا منه، ثم مشى عبدالعزيز حفظه الله بأهل الحوطة وما يليها من القرى ومن معه من أهل الرياض حتى وصل إلى بلد الخرج، فدخلها ليلاً، ثم لما كان من الغد برز له، وجرت بينه وبين ابن رشيد مقاتلة في

---

(١) في ط المنار: (المحاظرة).

مدة ثلاثة أيام، فهزم الله ابن رشيد وجنوده، وقَتَلَ منهم عبدالعزيز خلقاً كثيراً، ورجع ابن رشيد خاسئاً حسيراً.

وأما قول العراقي: (إنه حاصر الرياض سنة).

فمن الكذب الواضح، فإنه لم يقدم إليها، فضلاً عن أن يحاصرها، لكنه بعد ذلك بمدة نحواً من خمسة أشهر قصد الرياض، وكان عبدالعزيز بن عبدالرحمٰن قد سار بجنوده إلى الكويت لإظهار أهله منها، وَجَدَّ ابن رشيد في السير حتى وصل إلى الرياض ليلاً ولم يشعر به أحد حتى كان وقت السحر وهو قد أحدق بالبلاد وحفظ أطرافها بالخيل والجنود، وأمر على بعض قومه أن يقتحموا في البلد، فيسَّر الله أن رجلاً من أهل البادية أقبل قاصداً إلى الرياض فرآه وهو قد قرب منها، فدخلها ليلاً، وصاح بأهل البلد، فنهض أهل البلد، وقصدوا السور وأشعلوا النيران في البروج، وهم قد أحدقوا بها، لكن قذف الله في قلوبهم الرعب، فأحجموا عن الاقتحام والزحام، فلما علم أن أهل البلد قد شعروا به، أرسل إلى قومه أن يكفوا وأن يرجعوا إلى معسكرهم، وأمر البادية ومن معهم من الحاضرة المحدقين بالبلاد أن يأخذوا ما وجدوا في النخيل من الأدباش، وقتلوا في النخيل عشرة أنفار، فلما كان من الغد بعد ارتفاع الشمس أقبل بجنوده ونزل على الرياض،

فظهر عليه بعض الأبطال من الرجال، وصار بينهم قتال، ثم لما كان من اليوم الثاني قذف الله في قلبه الرعب فارتحل[1] من الرياض لم يحصل على طائل، وقد قُتِل من قومه نحوٌ[2] من خمسين رجلاً، ثم سار إلى «شقراء» فحاصرها مدة نحواً من نصف شهر، فلما علم أن عبدالعزيز بن عبدالرحمٰن قد وصل إلى الرياض راجعاً من الكويت ارتحل من «الوشم» ونزل القصيم، ولما رأى ابن رشيد أن أمور ابن سعود قد استصعبت عليه، وعشائر نجد التجأت إليه، لم يجد مندوحة عن الالتجاء إلى الدولة العثمانية، والاستنصار بها، فلما عزم على ذلك الأمر جعل في القصيم جنوداً من قومه، وأمَّر عليهم «ماجد بن حمود» وحفظ الحصن الذي في «بريدة» بالرجال والأزواد، وحفها بالأجناد، وبعث سرية من قومه، وأمَّر عليهم «حسين بن جراد» إلى بادية حرب، وأمره أن يسير بهم إلى قرى الوشم، وينزل بها هناك، حتى يقدم إليهم بالعساكر العثمانية، وأرسل رسله إلى باشات بغداد بعد أن قرب من تلك البلاد، فاستجاشها وأثارها بالبخاشيش، فأمدوه بالأجناد، فعند ذلك انتهز الفرصة الإمام عبدالرحمٰن فأمر ابنه عبدالعزيز فأغار بالجيوش الإسلامية والجنود الحنيفية

(١) في ط المنار: (فارتجل).
(٢) في ط المنار: (نحواً)، وما أثبته هو الصواب لغةً.

على «حسين بن جراد» ومن معه من تلك الأجناد من حرب، ومن اجتمع عليها من الأمداد، فأخذهم الله، وقتل منهم مقتلة عظيمة، ثم رجع بتلك المغانم الجسيمة، هذا وماجد بن حمود الرشيدي مع جنوده قريباً من عنيزة، فلجأ إليها، ونزل قريباً منها لأجل حماية أهلها، فسار إليهم عبدالعزيز فدخل عنيزة عنوة ليلاً وقتل أمير ابن رشيد الذي كان فيها، ثم سار بجنوده آخر الليل فهجم على ماجد بن حمود ومن معه من الجنود، فأخذهم الله تعالى، وهرب ماجد بمن نجا معه إلى الجبل، وسار عبدالعزيز إلى بريدة فدخلها عنوة، وحاصر الحصن الذي فيها نحواً من شهر ثم فتحه الله صلحاً. هذا ملخص ما جرى في تلك الوقعات.

فصـــل

قال العراقي: (ولما رأت الدولة العثمانيـة[1] اعتداء عبدالرحمٰن هذا وبغيه، وتطاوله على صـادقها ومخلصهـا الأمير ابن رشيد، ونزع عبدالرحمٰن إلى الأجانب، أرسلت كتيبة من عساكرها المنصورة صحبة الأمير ابن رشيد لقطع دابر أولئك المارقين، وقمع بغيهم واعتدائهم، وإطفاء شرر فتنتهم المستطير، فصـادمت العساكـر المنصورة الجمـاعة البـاغية حـزب ابن سعود قـرب بلدة البكيـريـة من بـلاد القصيم. فوقعت بين الجمعين ملحمة كبـرى، انجلت عن هزيمة الفئة الباغية جماعة ابن سعود، وامتـلاك العساكـر أحد عشر راية من راياتهم. وقد كان ـ والحق يقال ـ لحضـرة الأمير ابن رشيد وجيشه في هذه الملحمة خدمة في قمع الأعـداء تشكر، وبسـالـة يخلّد ذكـرهـا ولا تنكـر، وأمـا المنهـزمـون فهم اليــوم متحصنـون ببعض تلك البــلاد، والعساكر المنصورة مع جيش الأميـر ابن رشيد محـدقون

---

(١) في ط المنار، الرياض: «العلية».

بهم، ومجدون في تنكيلهم وكبح جماحهم. وفقهم الله تعالى لذلك).

والجواب أن يقال: ليس الأمر كما زعم هذا العراقي، بل حقيقة الحالة أنه لما رأت الدولة العثمانية أنه قد وقع بين العرب حروب عديدة، وملاحم شديدة، طمعت في بلاد العرب بواسطة الانتصار لابن رشيد، كما أخذت الأحساء والقطيف بغياً وعدواناً بواسطة الانتصار لعبدالله بن فيصل على أخيه سعود.

وقد كان من المعلوم أنها لا تمشي مع أحد لحظ نفسه، وإنما تمشي لحظ نفسها، ولكن لا يشعر تائه بمصابه، لأنه ما دخل الأمر من بابه:

فجاءوا بأسباب من الكيدِ مزعجٍ
مدافِعهُمْ يُزجي الوحوشَ رنينُها

وظنوا أنهم لمن عاداهم من الناس سيقهرون، وأنهم لمن حاربهم سيغلبون، ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف ـ ٢١] فأقبل بتلك العساكر والعربان، يقودهم البغي والعدوان، والأشر والبطر والطغيان ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [التوبة ـ ٣٢] حتى نزل بأدنى قرى القصيم، وأنزل الله عليهم بها من رجزه عقاصاً عظيماً، ووباء وخيماً، فقتل بعض أولئك

الطغام، وبقي منهم خلق كثير، وجمع غفير، ولم يعتبروا بما حل بهم ودها، وما نزل بهم من النوى.

فنهض إليهم الإمام عبدالعزيز بمن معه من المسلمين، وهم لا يبلغون معشار أولئك المعتدين، ونزل «البصر»، فارتحل ابن رشيد ونزل بالشيحيات، وسار عبدالعزيز بالمسلمين فنزل البكيرية، فلما كان من الغد وانتصف النهار، ولم يلق كيداً من أولئك الأشرار، وظن المسلمون أنه لا يكون في ذلك الوقت مقاتلة من الأغيار، فتفرقوا في النخيل والأشجار، فانتهز ابن رشيد هذه الفرصة، وعبأ عساكره وجنوده، ونشر راياته وبنوده، وجاؤوا كما قال الله تعالى: ﴿بَطَرًا وَرِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الأنفال ـ ٤٧]، فوقعت بين الطائفتين وقعة عظيمة، وملحمة كبيرة جسمية، وكان المسلمون قد نهضوا إليهم على غير تعبئة، وكانت العساكر والجنود الطاغية قد نهضوا بأجمعهم في نحر أهل الرياض ومن معهم من أهل النواحي غير أهل القصيم، فانكشف المسلمون بعد أن جاءتهم الخيل من خلفهم ﴿وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَمْحَقَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران ـ ١٤١]، قال الله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران ـ ١٤٠] الآية. ولم يُقْتل من المسلمين على التحقيق إلا نحواً[1] من ثمانين رجلاً، وقد قُتِل من

(١) كذا، والصواب لغةً (نَحْوٌ).

العسكر وجند ابن رشيد خلق كثير، ولما كان في آخر النهار قبل غروب الشمس ظهرت جموع أهل القصيم، وهم لا يعلمون بانكشاف أهل العارض لأنهم في خبٍّ منخفض، فحملوا على العساكر العثمانية والجنود الرشيدية، وقد اجتمع بأهل القصيم من أهل الرياض عصابة في ذلك اليوم فهزموهم شر هزيمة، وقتلوا في ذلك اليوم منهم مقتلة عظيمة، وأخذوا كثيراً من مطارحهم وخيامهم ومدافعهم، وقد قُتِل من العسكر ومن أهل الجبل نحواً[1] من خمسمائة مقاتل.

فلما علم أهل القصيم بانكشاف المسلمين تركوا ما أخذوه مما لا يطيقون حمله، ورجعوا إلى أوطانهم وأماكنهم، ولم يتراجع الفريقان إلا بعد أيام، فرجع ابن رشيد وعسكره إلى معسكرهم في «الشيحيات» واستولى على البكيرية.

واجتمع المسلمون في عنيزة، ثم نهض إليهم عبدالعزيز بالمسلمين، وقدم جمعاً إلى البكيرية، فهجموا عليها ليلاً، وهرب من فيها من جند ابن رشيد، وملكوا سورها وقصورها، فلما كان آخر الليل التقى الجمعان قريباً من البكيرية، فهزمهم المسلمون هزيمة

---

(١) كذا، والأظهر لغة: (نحوٌ).

عظيمة، ونزل المسلمون البكيرية، فرجف الله بابن رشيد وعساكره فارتحلوا منهزمين، وركبتهم خيول المسلمين يأخذون ويقتلون، حتى نزل بالشنانة من أعالي قرى القصيم، ونزل عبدالعزيز الرس، ولم يكن بينهم مزاحفة، إنما هو بالخيل مناوشة ومراوحة، ثم لما طال المقام، وخاف ابن رشيد تفرق قومه لطول المقام، ولأن المسلمين لا يدعونهم ينتشرون لرعي إبلهم وجيوشهم، وأكلوا ما في الشنانة حتى النخيل، فارتحل من الشنانة ونزل بماء يقال له «المقوعي» فنهض المسلمون إلى قصر هناك قريباً منهم يقال له قصر ابن عقيل، فالتقى الجمعان، وتصادم الفريقان، وكانت الدائرة للمسلمين على ابن رشيد وذويه، وهزموهم شر هزيمة، وأخذوا من الأموال والمتاع والإبل والغنم ما لا يحصى، ولا يُعَدُّ ولا يُستقصى، وأخذوا نحواً من عشرة أيام يغدون ويروحون إلى المعركة يأخذون من الأموال والمتاع ما لا يخطر بالبال، ولا يدور في الخيال، فلله الحمد، وله الشكر، وله الثناء الحسن الجميل، لا نحصي ثناء عليه، بل هو كما أثنى على نفسه، وفوق ما يثني عليه أحد من خلقه.

وأما زعمه أن عبدالرحمٰن بن فيصل تطاول على مخلص الدولة وصادقها ابن رشيد فنعم هو مخلصها وصادقها، ونحن إن شاء الله مخلصون لله في عبادته،

الصادقون في جهاد أعدائه، فإنه هو وعمه الذين بغوا علينا، فأبادهم الله تعالى بأيدينا، فللّه الحمد لا نحصي ثناء عليه.

وأما دعوى هذا العراقي نزوع الإمام عبدالرحمٰن إلى الأجانب، ويعني بالأجانب طائفة النصارى الإنكليز فمعاذ الله من ذلك، ويأبى الله والمؤمنون إلا منابذتهم، ومعاداتهم، ومحاربتهم، وكيف يكون ذلك وقد قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَٱلْكُفَّارَ أَوْلِيَآءَ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٥٧﴾ وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ٱتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا ۚ﴾ [المائدة - ٥٧ - ٥٨] الآية. وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ﴾ [المائدة - ٥١] الآية. وقال تعالى: ﴿ تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ۚ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِى ٱلْعَذَابِ هُمْ خَٰلِدُونَ ﴾ [المائدة - ٨٠] الآية.

وإنما ينزع إليهم ويتخذهم أولياء من حَكّم قوانينهم، والتزمها على نفسه، ونفذها في رعيته، وجعل وزراءه ووكلاءه منهم، وجعل لهم قناصلَ في أماكنه ودياره؛ فنعوذ بالله من رَيْن الذنوب، وانتكاس القلوب.

وإذا تحقق المنصف ما ذكرناه، واتضح له ما بيَّناه، مما كان وجرى، وما حصل من الأمور بعد تلك الوقعات،

والدواهي المعضلات، بقدوم المشير «أحمد فيضي باشا» بجنوده وعساكره وعسكر المدينة إلى القصيم، مما لو ذكره العراقي لأوضحناه على جَلِيَّتِهِ: عرف أن البسالة كل البسالة التي يجب أن تشكر وتذكر، وأن ينشر ذكرها في الخافقين ولا ينكر، مقامات الرئيس المفخم، والمقدام المعظم، والهزبر الغشمشم، عبدالعزيز بن الإمام المكرم، عبدالرحمٰن بن فيصل، لا من نعتوه بها ممن ليس لها بأهل.

لقد مَنّ مولانا وأفضلَ وارتضى
لنا ملكاً مِنّا سَمِيَّ المناقبِ
فَشَام المعالي وارتضاها وأَمَّها
بهمتِهِ العُليا وجردٍ شوازبِ
وبيضٍ قواض يختلي الهامَ حدُّها
وقود الهجان اليعملات النجائب
فتى همه العَلْيا وشأو مرامها
فأم إلى هاماتها والغواربِ
فتى ليس يثني همه ومرامه
طوالُ العوالي أو طوال السباسبِ
يخوض عُبَاب الموت ـ والموتُ ناقع
إذا استعرت نار الوغى في الكتائب
ويركب هَوْل الخَطْب ـ والخطبُ مُعْضِل
وقد هابه شُوسُ الملوك المصاعب

يــرد لهـام الجيش وهــو عـرمــرمٌ

ويحـطمـه بــالمـرهفــات الســوالب

لقـد فـات أبنــاءَ الـزمــان وفـاقهم

بنيـل المعالي السـاميـات المـراتب

وجـودٍ وإقـدام إذا احتنــك الفضـا

وضـاق بحال الصـافنات السـلاهب

وأحجم أهلوهــا بيــومٍ عصبصـبٍ

بـه النقع يسمـو كارتكـام السحائب

هنالك لا تـلقــاه إلا كـضـيــغـمٍ

هِـزَبْـرٍ أبي شبلين حُجنِ المخـالب

تـرى جثث الأبطال صـرعى بغـابـه

تـراوحها الأشبـال من كـل ســاغب

كـذا الملك الشهم الهمـام فـإنمـا

كمـاة العِدى جـزراً له بـالقـواضب

تـرى عافيـات الطيـر يعصبن فـوقـه

لتحـظى بـأشـلاء العـدو المشـاغب

وتتبعــه غــرثى الـسبــاع لـعلهــا

تـروح بـطانـاً من لحـوم المحـارب

وقـد وثقت أن لا تعـود خــوامصـاً

وأنَّ لهــا جــزراً كمــاة الكتــائـب

فنلنا المنى من بعد أن كادت العدى

تحيط بنــا من كـل قــطر وجـانب

بعبد العزيز بن الإمام ابن فيصل
حليف العُلى نسل الكرام الأطايب
فلله من ندبٍ همامٍ مهذب
أغاظ العدى من عُجْمها والأعارب
ومِنْ أَلْمَعِيٍّ أحوذيٍّ ومصقعٍ
بليغ بما قد شاءه في المقانب
يقود أُسوداً في الحروب ضياغماً
تغير على الأعدا كأُسْدٍ سواغب
حنيفيَّةٌ في دينها حنفية
وليس لهم إلا العُلى من مآرب
سما بِهِمُو نحو المعالي سَمَيْدَعٌ
أَبِيٌّ وَفِيٌّ فاضل ذو مناقب
إذا هو أعطى ذمة لم يَخِسْ بها
وما كان ذا غدرٍ وليس بكاذب
فإن رُمْتَ أخباراً له ووقائعاً
فسل شَمَّراً عنها بصدق المضارب
وحرباً، وسل عنها مطيراً وغيرَهم
من العُجْم والأعراب من كل ناكب
فمزَّقهم أيدي سبا فتفرقوا
فما بَيْنَ مقتولٍ وما بين هارب
وما بين منكوب وقد خال أنه
بقوَّته قد حاز كل المآرب

فما نال إلا الخِـزْي والعار والـردى
وآب حسيـراً خـاسئـاً غيـر راغب

بلطفٍ من المـولى لـه وإعـانـة
على كثـرة الأعـدا لـه والمحـارب

وعـزٍ وإسعـافٍ على كـل من بغى
عليـه وتسـديـدٍ لـدى كـل نـائب

ونصـرٍ له بـالـرعب في كـل مـأزق
من المَلِك العـلام مولى المـواهب

إذا أمَّ أمـراً واعـتلى مـتسـامـيـاً
تمـزقت الأعـداء من كـل جـانب

ومـا ذاك إلا أنـه لا تَـرُدُّه
طـوال العوالي أو طـوال السبـاسب

ولا غـرو من هـذا ولا بِـدْعَ إنمـا
حواها من الشُوسِ الكرام الأطـايب

ومن والـدٍ سامي الـذري ذي مآثـرٍ
حسـانٍ وأخـلاق يفـاع المـراتب

لـه فتكـات بـالأعـادي شـهيـرة
يقصِّـر عـن تعـدادهـا كـل كـاتب

أدام لـنـا ربي بـهم كـل بـهجـة
على السنن الحاوي لكل المـطالب

وسنـة خيـر الـعـالمين مـحمـد
نبي الهدى السامي لأعلى المنـاقب

عـليــه صــلاة الـلّه ثـم ســلامــه
بعـدّ وميض البـرق جنـح الغيـاهب
وأصحــابــه والآل مــا حَنَّ راعــدٌ
وما انْهَلَّ وَبْل من خلال السحـائب

فصــل

قال العراقي:

(عقيدة الوهابية: لما رأى ابن عبدالوهاب أن قاطني بـلاد نجد بعيـدون عن عالم الحضـارة، لم يزالـوا على البساطة والسذاجة في الفطرة، قد ساد عليهم الجهل حتى لم يبق للعلوم العقلية عندهم مكانة ولا رواج، وجد هنالك من قلوبهم ما هو صالح لأن يزرع فيه بذور الفساد، مما كانت نفسه تنزع إليه، وتمنيه به من قديم الزمـان، وهو الحصول على رياسة عظيمة ينالها باسم الـدين إذ كانَ ـ لحاه الله ـ يعتقد أن النبوات لم تكن إلا رياسة وصل إليها دهاة البشر، حتى ساعدتهم الظروف عليها بين ظهراني قوم جاهلين ليس لهم من العلم نصيب، وحيث إن الله تعالى قد ارتج باب النبوة بعد خاتم الأنبياء سيدنا محمد ﷺ لم يجد للوصول إلى أمنيته طريقاً بين أولئك الأنعام، إلا أن يدعي أنه مجدد في الدين، مجتهد في أحكامه، فحمله هـذا الأمـر أن كفَّـرَ جميـع طـوائف المسلمين، وجعلهم

مشركين، بل أسوأ حالاً، وأشد كفراً وضلالاً، فعمد إلى الآيات القرآنية النازلة في المشركين فجعلها عامة شاملة لجميع المسلمين الذين يزورون قبر نبيهم ﷺ، ويستشفعون به إلى ربهم، نابذاً وراء ظهره كل ما خالف أمانيه الباطلة، وسوَّلته له نفسه بالسوء من أحاديث سيد المرسلين، وأقوال أئمة الدين والمجتهدين، حتى إنه لما رأى الإجماع مصادماً لما ابتدعه أنكره من أصله، وقال: لا أرى للناس بعد كتاب الله الذي جمع فأوعى كل رطب ويابس. وتغافل عما جاء به كتاب الله من قوله تعالى: ﴿ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء - ١١٥]).

والجواب أن يقال: ما أعظم جراءة هذا العراقي على الكذب وتعمد الفجور، وقول الزور، وهذه حال كل متمرد كفور، وقد قدمنا من حال نشأة الشيخ ودعوته إلى الله ما بين إفك هذا العراقي وتمرده وفجوره، وأنه إنما أخذ هذه المجونات والمخرقة والأكاذيب والزندقة من كتب قوم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل، وأُشْرِبت قلوبهم عداوة هذا الدين، وأهله، ومن دعا إليه، وكراهته، وكراهة من دان به، فأخذوا يضعون هذه الأوضاع ليصدوا عن سبيل الله من آمن به ويبغونها عوجاً.

ومن أعظم مفتريات هؤلاء الكفرة أعداء الله ورسوله حيث انبعث أشقاها، وتفوَّه ـ بما لَفَّقوه ـ أغواها، حيث زعم أن الشيخ يزرع في قلوب أهل نجد بذور الفساد، مما كانت نفسه تنزع إليه وتمنيه به من قديم الزمان، وهو الحصول على رياسة عظيمة ينالها باسم الدين، إذ كان يعتقد أن النبوات لم تكن إلا رياسة وصل إليها دهاة البشر حين ساعدتهم الظروف عليها بين ظهراني قوم جاهلين.

وهذا القول لا يقوله ويحكيه عن الشيخ من يؤمن بالله واليوم الآخر، ويعلم أنه موقوف بين يدي الله تعالى.

وقد كان من المعلوم أن هذا الاعتقاد من عقائد الملاحدة الذين يقولون: إن الكتب المنزلة فيض فاض من العقل الفعال على النفس المستورة الفاضلة الزكية، فتصورت تلك المعاني، وتشكلت في النفس، بحيث يتوهمها أصواتاً تخاطبه، وربما قوي ذلك ببعض الحاضرين[1] فيرونها ويسمعون خطابها، ولا حقيقة لشيء من ذلك في الخارج، وهذا يكون عندهم بتجرد النفوس عن العلائق، واتصالها بالمفارقات من العقول والنفوس المجردة، وهذه الخصائص تحصل عندهم بالاكتساب، ولهذا طلب النبوة من تصوف على مذهب هؤلاء.

(١) في ط المنار: (والخاضرين).

وهؤلاء عندنا وعند الشيخ رحمه الله أكفر من اليهود والنصارى، وأبعد عن الإسلام من غيرهم من طوائف الكفر.

ولما توهم هذا الملحد أن الشيخ ينتحل هذا المذهب الملعون قال: وحيث إن الله قد أرتج باب النبوة بعد خاتم الأنبياء سيدنا محمد ﷺ لم يجد للحصول على أمنيته طريقاً بين أولئك الأنعام، إلا أن يدعي أنه مجدد في الدين مجتهد في أحكامه.

فيقال لهذا الملحد: قد كان من المعلوم بالضرورة من دين الإسلام، وبما ورد في الكتاب والسنة أن النبي ﷺ خاتم النبيين لا نبي بعده، فمن توهم حصولها لأحد بعده فهو كافر، ولكن قد أخبر ﷺ: «أن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل قرن من يجدد لها أمر دينها»[1]،

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه ـ كتاب الملاحم ـ ٤/٤٨٠، والحاكم في مستدركه ٤/٥٢٢ من طريق سعيد بن أبي أيوب عن شراحيل بن يزيد المعافري عن أبي علقمة عن أبي هريرة فيما أعلم عن رسول الله ﷺ قال... فذكره...

قال أبو الطيب في «عون المعبود» ١١/٣٩٦: قال السيوطي في «مرقاة الصعود»: اتفق الحفاظ على تصحيحه، منهم الحاكم في المستدرك والبيهقي في المدخل. وممن نص على صحته من المتأخرين: الحافظ ابن حجر. اهـ.

وقال العلقمي في «شرح الجامع الصغير»: قال شيخنا: اتفق الحفاظ على

وفي الحديث: «ما جعل الله من نبوة إلا كانت بعدها فترة».

وهذا معلوم معروف عند أهل العلم كما قال الإمام أحمد في خطبته: «الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل، بقايا من أهل العلم، يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، ويبصرون بنور الله أهل العمى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، ومن ضال تائه قد هدوه، فما أحسن

= أنه حديث صحيح، وممن نص على صحته من المتأخرين: أبو الفضل العراقي، وابن حجر، ومن المتقدمين: الحاكم في المستدرك، والبيهقي في المدخل. اهـ.

وفي فتح القدير للمناوي ٢/٢٨٢: قال الزين العراقي وغيره: سنده صحيح. اهـ.

وقال السخاوي في «المقاصد»: وسنده صحيح، ورجال كلهم ثقات. اهـ. وقال الشيخ سليمان بن عبدالله في «التيسير» ص ٢٤ وإسناده صحيح. اهـ.

قوله في السند: «فيما أعلم» قال في عون المعبود: الظاهر أن قائله أبو علقمة. يقول في علمي أن أبا هريرة حدثني هذا الحديث مرفوعاً لا موقوفاً عليه. اهـ.

قال المنذري: الراوي لم يجزم برفعه. قال في «العون»: قلت: نعم، لكن مثل ذلك لا يقال من قبل الرأي، إنما هو من شأن النبوة، فتعين كونه مرفوعاً إلى النبي ﷺ والله أعلم. اهـ.

أثرهم على الناس، وما أقبح أثر الناس عليهم[1]»، إلى آخر كلامه.

وقد شهد أهل العلم والفضل من أهل عصره أنه أظهر توحيد الله، وجدد دينه، ودعا إليه كما تقدم ذكره عن الإمام حسين بن غنام، ومحمد بن إسماعيل الصنعاني، ومحمد بن أحمد الحفظي[2]، وغيرهم من علماء أهل الأمصار.

وقد كان من المعلوم عند كل عاقل خَبَر النَاسَ، وعرف أحوالهم، وسمع شيئاً من أخبارهم وتواريخهم: أن أهل نجد وغيرهم ممن تبع دعوة الشيخ واستجاب لدعوته من سكان جزيرة العرب كانوا على غاية من الجهالة والضلالة، والفقر والعالة، لا يستريب في ذلك عاقل، ولا يجادل فيه عارف، كانوا من أمر دينهم في جاهلية، يدعون الصالحين، ويعتقدون في الأشجار والأحجار، والغيران[3]، يطوفون بقبور الأولياء، ويرتجون الخير والنصر من جهتها،

---

(١) ذكرها الإمام أحمد في مقدمة ردِّه على الزنادقة والجهمية (ص ٤ من الشذرات)، قال شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في كتاب «درء تعارض العقل والنقل» ١/١٩: ويروي نحو هذه الخطبة عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله تعالى عنه ـ كما ذكر ذلك محمد بن وضّاح في كتاب «الحوادث والبدع». اهـ. وانظر كتاب ابن وضاح (ص ٣).

(٢) ص (٣٦ و ٨١ و ٨٣).

(٣) جمع غار، وسبق حالهم (ص ٢١) وما بعدها.

وفيهم مِنْ كفر الاتحادية والحلولية، وجهالة الصوفية ما يرون أنه من الشعب الإيمانية، والطريقة المحمدية، وفيهم من إضاعة الصلوات، ومنع الزكاة، وشرب المسكرات ما هو معروف مشهور.

فمحا الله بدعوة الشيخ شعار الشرك ومشاهده، وهدم بيوت الكفر والشرك ومعابده، وكبت الطواغيت والملحدين، وألزم من ظهر عليه من البوادي وسكان القرى، بما جاء به محمد ﷺ من التوحيد والهدى، وكَفّر من أنكر البعث واستراب فيه من أهل الجهالة والجفا، وأمر بإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وترك المنكرات، ونهى عن الابتداع في مسائل الدين، وأمر بمتابعة السلف الماضين في الأصول والفروع من مسائل الدين، حتى ظهر دين الله واستعلن، واستبان بدعوته منهاج الشريعة والسنن، وقام قائم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحُدَّتِ الحدود الشرعية، وعزرت التعازير الدينية، وانتصب علم الجهاد، وقاتل لإعلاء كلمة الله أهلَ الشرك والفساد، حتى سارت دعوته، وثبت نصحه لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم، وجمع الله به القلوب بعد شتاتها، وتألفت بعد عداوتها، وصاروا بنعمة الله إخواناً، فأعطاهم الله بذلك من النصر والعز والظهور ما لا يُعرف مثله لسكان تلك الفيافي والصخور، وقهروا سائر العرب من عُمان إلى عقبة مصر، ومن اليمن إلى

العراق والشام، ودانت لهم عربها، فأصبحت نجد تُضرب إليها أكباد الإبل في طلب الدنيا والدين، وتفتخر بما نالها من العز والنصر والإقبال.

وبالجملة فلا يقول مثل هذا في الشيخ رحمه الله إلا رجل مكابر، لا يتحاشى من البهت والافتراء، وإلى الله تُرْجَع الأمور، وعنده تنكشف السرائر.

ولما كان هذا العراقي الملحد من جملة من نشأ على عقائد الملاحدة أعداء الله ورسوله ومن نحا نحوهم من المتكلمين، الذين يزعمون أن العقل مقدم على النقل، وأن لنصوص الكتاب والسنة ظواهر ظنية، وأن معقولاتهم التي هي نحاتة الأفكار، وزبالة الأذهان، ووريح[1] المقاعد هي البراهين اليقينية، اعتقد أن من لم يكن على هذا المذهب الملعون أنه قد خرج عن عالم الحضارة، ولم يزل على البساطة والسذاجة في الفطرة.

وقد كان من المعلوم أن جفاة العرب أسلم فطرة وأصح عقولاً من هؤلاء الملاحدة، ولذلك لما دخلوا في دين الله، وعرفوا هذا الدين كانوا على طريقة السلف في باب معرفة الله وأسمائه وصفاته، وفي باب العمل والعبادة، وتقديم كتاب الله وسنة رسوله على قول كل أحد كائناً من

(١) في ط المنار: (ووريج).

كـان، وجمـع الله لمن طلب الـعلم مـنهـم من الـعلوم والمعارف ما لا يعرفه هؤلاء من سائر العلوم والفنون، مع أن كثيراً من علوم هؤلاء الخارجين عن طريقة أهل الإسلام من العلوم التي لا يُنْتفع بها في معرفة ما جاءت به الرسل، وأنزلت به الكتب، إنما هي أوضاع اليـونان والفـلاسفة، والمجوس والصابئين، ولذلك كان الغالب على من دخل في هذه العلوم الحيرة والشك، نعوذ بالله من الخروج عن الصراط المستقيم.

وأما قوله: (فحمله هذا الأمر أن كَفَّر جميع طوائف المسلمين وجعلهم مشركين، بل أسوأ حـالاً، وأشـد كفراً وضـلالاً).

يعني: أن الشيـخ ادعى أنـه مجـدد لـدين الله، مجتهد في أحكامـه، فحمله عل أن كَفّـر جميع طـوائف المسلمين .

فأقول: أما كونه مجدداً لـدين الله فهو من المعلوم بالضرورة، ولا ينكره إلا مكابر في الحسيات، مباهت في الضروريات.

وأمـا كونـه كَفَّر جميـع طـوائف المسلمين فجعلهم مشركين، فهذه العبارة تدل على تهور في الكذب، ووقاحة تامة، وفي الحديث: «إن مما أدرك الناس من كلام النبوة

الأولى إذا لم تستح فاصنع ما شئت»[1].

وصريح هذه العبارة أن الشيخ كفر جميع هذه الأمة من المبعث النبوي إلى قيام الساعة، وهل يتصور هذا عاقل قد عرف حال الشيخ، وما جاء به، ودعا إليه.

بل كان من المعلوم أن هذا العراقي كان لا يعرف ما جاء به الرسول ﷺ من دين الإسلام، ولو كان يعرف دين الإسلام لما تجازف بهذه المجازفة، ومَخْرق بهذه المخرقة المارجة.

والشيخ رحمه الله لا يُعْرَفُ له قول انفرد به عن سائر الأمة، بل ولا عن أهل السنة والجماعة منهم، وجميع أقواله في هذا الباب ـ أعني ما دعا إليه من توحيد الأسماء والصفات، وتوحيد العمل والعبادات ـ مجمع عليه عند المسلمين، لا يخالف فيه إلا من خرج عن سبيلهم، وعدل عن منهاجهم كالجهمية والمعتزلة، وغلاة عُبَّاد القبور.

بل قوله مما أجمعت عليه الرسل، واتفقت عليه

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ـ كتاب الأدب ـ باب إذا لم تستح فاصنع ما شئت. وفي كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، عن ابن مسعود البدري.. به (١٠/٥٢٣ ـ فتح).
وأخرجه أبو داود (٥/١٤٨) وابن ماجه (٢/١٤٠٠).

الكتب، كما يَعْلم ذلك بالضرورة من عرف ما جاؤوا به وتصوره.

ولا يُكَفِّر إلا على هذا الأصل بعد قيام الحجة المعتبرة[1]، فهو في ذلك على صراط مستقيم، متبع لا مبتدع.

وهذا كتاب الله، وسنة رسوله، وكلام أصحاب رسول الله ﷺ، ومن بعدهم من أهل العلم والفتوى معروف مشهور مقرر في محله في حكم مَنْ عدل بالله، وأشرك به، وتقسيمهم الشرك إلى أكبر وأصغر، والحُكْمُ على المشرك الشرك الأكبر بالكفر مشهور عند الأمة، لا يكابر فيه إلا جاهل لا يدري ما الناس فيه من أمر دينهم، وما جاءت به الرسل.

وقد أفرد هذه المسألة بالتصنيف غير واحد من أهل العلم، وحكى الإجماع عليها، وأنها من ضروريات الإسلام، كما ذكره تقي الدين ابن تيمية، وابن قيم الجوزية، وابن عقيل، وصاحب الفتاوي البزازية، وصنع الله الحلبي، والمقريزي الشافعي، ومحمد بن حسين النعيمي الزبيدي، ومحمد بن إسماعيل الصنعاني، ومحمد بن علي الشوكاني، وغيرهم من أهل العلم.

---

(١) في ط الرياض: «والمعتبرة».

والشيخ رحمه الله لم يكفر طوائف المسلمين، وإنما كفر طوائف المشركين والخارجين المارقين من دين الإسلام، فإن الأحداث لا تزال موجودة في الأمة تقل وتكثر من عهد الصحابة إلى أن تقوم الساعة.

فقد كَفّر الصحابة رضي الله عنهم من كفروه من أهل الردة على اختلافهم، وكفر عليٌّ الغلاةَ. وكَفَّر مَنْ بعدهم مِنَ العلماءِ القدريةَ ونحوهم كتكفيرهم للجهمية، وقتلهم لجعد بن درهم، وجهم بن صفوان، ومن على رأيهم، وقتلهم للزنادقة، وهكذا في كل قرن وعصر من أهل العلم والفقه والحديث طائفة قائمة تُكَفِّر من كفره الله ورسوله، وقام الدليل على كفره، لا يتحاشون عن ذلك، بل يرونه من واجبات الدين، وقواعد الإسلام، وفي الحديث «من بدل دينه فاقتلوه»[1].

وبعض العلماء يرى أن هذا والجهاد عليه ركن لا يتم الإسلام بدونه، وقد سلك سبيلهم الأئمة الأربعة المقلَّدون

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ـ كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم ـ باب حكم المرتد والمرتدّة واستتابتهم عن عكرمة قال: «أُتي علي رضي الله عنه بزنادقة فأحرقهم، فبلغ ذلك ابن عباس. فقال: لو كنت أنا لم أحرِّقهم لنهي النبي ﷺ «لا تعذِّبوا بعذاب الله» ولقتلتهم لقول رسول الله ﷺ: «من بدّل دينه فاقتلوه» (١٢/٢٦٧ ـ فتح).
وأخرجه أبو داود (٤/٥٢٠ ـ ٥٢١) والترمذي (٤/٥٩) والنسائي (٧/١٠٤ ـ ١٠٥) وابن ماجه (٢/٨٤٨).

وأتباعهم في كل عصر ومصر، وكَفَّروا طوائف أهل الإحداث كالقرامطة والباطنية، وكفروا العبيديين ملوك مصر، وقاتلوهم وهم يبنون المساجد، ويصلون، ويؤذنون، ويدَّعون نَصْر أهل البيت.

وصنف ابن الجوزي كتاباً سماه «النصر على مصر» ذكر فيه وجوب قتالهم وردتهم، وأن دارهم دار حرب.

وقد عقد الفقهاء في كل كتاب من كتب الفقه المصنفة على مذاهبهم باباً مستقلاً في حكم أهل الإحداث التي توجب الردة، وسماه أكثرهم «باب الردة» وعرّفوا المرتد بأنه: الذي يكفر بعد إسلامه، وذكروا أشياء دون ما نحن فيه من المكفرات، حكموا فيه بكفر فاعلها، وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم، فما المانع من[1] تكفير من أشرك بالله، وعدل به سواه، واتخذ معه الآلهة والأنداد، وإنما يهمل هذا من لم يؤمن بالله ورسوله، ولم يعظم أمره، ومن لم يسلك صراطه، ولم يقدر الله ورسوله حق قدره، بل ولا قدر علماء الأمة وأئمتها حق قدرهم.

وأما قوله: (فعمد إلى الآيات القرآنية النازلة في المشركين فجعلها عامة شاملة لجميع المسلمين الذين

---

(١) سقطت: «من» من ط الرياض.

يزورون قبر نبيهم ﷺ، ويستشفعون به إلى ربهم، نابذاً وراء ظهره كل ما خالف أمانيَّه الباطلة، وسوَّلت له نفسه الأمارة بالسوء من أحاديث سيد المرسلين، وأقوال أئمة الدين والمجتهدين).

فالجواب أن يقال: هذا كذب على الشيخ، فإنه ما عمد إلى الآيات القرآنية النازلة في المشركين فجعلها عامة شاملة لجميع المسلمين، وإنما استدل بالآيات القرآنية النازلة في المشركين وجعلها عامة شاملة لمن أشرك بالله، وعدل به سواه، وبدل دينه، وفعل كما فعل المشركون من صرف خالص حق الله لمن أشركوا به، واتخذوهم شفعاء من دونه. وسيأتي الكلام على هذا في محله إن شاء الله تعالى.

وقوله: (نابذاً وراء ظهره. . . إلى آخره).

أقول: إنما نَبَذَ وراءَ ظهرِه كلَّ ما خالف كتاب الله وسنة رسوله، وخالف أقوال أئمة الدين المجتهدين، وهو ـ ولله الحمد ـ متبع لا مبتدع، وإنما أمانيه القيام بأوامر الله وشرعِه، ودينه، ودعوة الناس إلى ذلك، والجهاد على ذلك، ولم تسول له نفسه ما يخالف الكتاب والسنة، وإنما

قام أشدّ القيام في اتباع الكتاب والسنة، ورد ما خالفهما، وترك ما أَلَّفَهُ أعداء الله ورسوله الزنادقة من الأحاديث المكذوبة الموضوعة، وإذا لم يجد في كتاب الله وسنة رسوله شيئاً اعتمد على أقوال أئمة الدين والعلماء المجتهدين، وذلك معروف في رسائله ومصنفاته، ولا ينكره إلا مكابر.

وأما قوله: (حتى إنه لما رأى الإجماع مصادماً لما ابتدعه أنكره من أصله).

فأقول: ما أنكر الشيخ إلا إجماع أهل الكفر بالله، والإشراك به: على عبادة غير الله، وجعلهم معه آلهة وأنداداً يستغيثون بهم، ويلجئون إليهم في الرغبات والرهبات والطلبات، ويطلبون منهم تفريج الكربات، وإغاثة اللهفات، ويصرفون لهم خالص حق الله من الدعاء، والحب، والتعظيم، والخوف، والرجاء، والتوكل، والإنابة، والاستغاثة، والذبح، والنذر، والالتجاء، وسائر أنواع العبادة التي صرفها المشركون لغير الله.

وخَرْقُ هذا الإجماع واجب على كل مسلم، وليس هذا هو الإجماع الذي يشير إليه العلماء، الذي من خالفه فقد ضل، وإنما هذا هو إجماع من ضل عن الصراط المستقيم، وهم

الأكثرون، كما قال الله تعالى: ﴿ وَمَآ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوۡ حَرَصۡتَ بِمُؤۡمِنِينَ ﴾ [يوسف - ١٠٣]، وقال تعالى: ﴿ وَإِن تُطِعۡ أَكۡثَرَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ ﴾ [الأنعام - ١١٦]، وقال تعالى: ﴿ وَمَا وَجَدۡنَا لِأَكۡثَرِهِم مِّنۡ عَهۡدٖۖ وَإِن وَجَدۡنَآ أَكۡثَرَهُمۡ لَفَٰسِقِينَ ﴾ [الأعراف - ١٠٢]، وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ صَدَّقَ عَلَيۡهِمۡ إِبۡلِيسُ ظَنَّهُۥ فَٱتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [سبأ - ٢٠].

وأما قوله: (ولا أرى للناس بعد كتاب الله الذي جمع فأوعى كل رطب ويابس، وتغافل عما جاء به كتاب الله من قوله تعالى: ﴿ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾ [النساء - ١١٥]).

فأقول: هذا الكلام بهذا اللفظ لا يثبت عن الشيخ، ولم نره في شيء من كتبه، ولا في كلامه، ولا في رسائله، بل الذي في كتبه ومصنفاته الأمر بالاعتصام بالكتاب والسنة.

قال رحمه الله تعالى في مصنفه «أصول الإيمان»: باب الوصية بكتاب الله عز وجل. وقول الله تعالى: ﴿ ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأعراف - ٣] عن زيد بن أرقم رضي الله تعالى عنه: أن رسول الله ﷺ خطب فحمد الله وأثنى، ثم قال: «أما بعد

أيها الناس إنما أنا بشر يوشك أن يأتيني رسول ربي فأجيب، وإني تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله، فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله، وتمسكوا به»، فحث على كتاب الله، ورغب فيه، ثم قال: «وأهل بيتي»، وفي لفظ: «كتاب الله هو حبل الله من اتبعه كان على الهدى ومن تركه كان على الضلالة» رواه مسلم[1].

وله في حديث جابر الطويل أنه ﷺ قال في خطبته يوم عرفة: «وقد تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا إن اعتصمتم به كتاب الله، وأنتم تُسْأَلون عني فما أنتم قائلون؟» قالوا نشهد أنك قد بلغت، وأديت، ونصحت. قال بأصبعه السبابة يرفعه إلى السماء وينكبها إلى الأرض «اللهم اشهد» ثلاث مرات[2].

وعن عليٍّ رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنها ستكون فتنة» فقلنا: ما المخرج منها يا رسول الله؟ قال: «كتاب الله، فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، هو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى من غيره أضله الله، هو حبل الله المتين، وهوالذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، هو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا

---

(١) في كتاب فضائل الصحابة من صحيحه ٤٢/١٨٧٣.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الحج من صحيحه ٢/٨٩٠.

تلتبس به الألسنة، ولا تشبع منه العلماء، ولا يَخْلَق على كثرة الرد، ولا تنقضي عجائبه، من قال به صدق، ومن عمل به أُجِر، ومن حكم به عَدَل، ومن دعا إليه هُدِي إلى صراط مستقيم» رواه الترمذي وقال: غريب[1].

وعن أبي الدرداء مرفوعاً قال: «ما أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عافية، فاقبلوا من الله عافيته، فإن الله لم يكن ينسى شيئاً «وما كان

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه ـ كتاب فضائل القرآن ـ ١٧٢/٥ ـ ١٧٣ من طريق حمزة الزّيات عن أبي المختار الطائي عن ابن أخي الحارث الأعور عن الحارث عن علي.. به مرفوعاً.
قال الترمذي: هذا حديث [غريب] لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسناده مجهول، وفي الحارثِ مقال. اهـ.
وتعقبه ابن كثير حيث قال في فضائل القرآن ص٧: قلت: لم ينفرد بروايته حمزة بن حبيب الزيات، بل رواه محمد بن إسحاق عن محمد بن كعب القرظي عن الحارث الأعور: فبرىء حمزة من عهدته.
على أنه وإن كان ضعيف الحديث فإنه إمام في القرآءة.
والحديث مشهور من رواية الحارث الأعور، وقد تكلموا فيه، بل قد كذّبه بعضهم من جهة رأيه واعتقاده، أما أنه تعمد الكذب في الحديث فلا. والله أعلم.
وقصارى هذا الحديث أن يكون من كلام أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، وقد وهّم بعضهم رفعه. وهو كلام حسن صحيح.
على أنه قد روي له شاهد عن عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ... اهـ.

ربك نسياً» رواه البزار وابن أبي حاتم والطبراني[1] إلى آخر الباب، ثم قال:

باب تحريضه ﷺ على لزوم السنة، والترغيب في ذلك، وترك البدع، والتفرق، والاختلاف، والتحذير من ذلك.

عن العرباض بن سارية رضي الله عنه قال: وعظنا رسول الله ﷺ موعظة فقال رجل: يا رسول الله كأنها موعظة مودع فأوصنا، قال: «أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة، وإن كان عبداً حبشياً، فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة» صححه الترمذي[2].

---

(١) قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٧١/١: إسناده حسن، ورجاله موثقون. اهـ.

(٢) أخرجه أحمد ١٢٦/٤ - ١٢٧ وأبو داود ١٣/٥ - ١٤ - ١٥، والترمذي ٤٤/٥ - ٤٥، وابن ماجه ١٥/١ - ١٦ - ١٧.
قال الترمذي: حديث حسن صحيح. وقال الحاكم في المستدرك ٩٥/١: هذا حديث صحيح ليس له علة. وأقرّه الذهبي على هذا. وصححه ابن قدامة في «الحث على السنن واجتناب البدع» وقال الحافظ ابن كثير في تخريج أحاديث مختصر ابن الحاجب ص ١٦٣: صححه الحافظ أبو نعيم الأصفهاني، والدُغولي، وقال شيخ الإسلام =

ولمسلم عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة».

وللبخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه رفعه: «كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى» قيل: ومن يأبى؟ قال: «من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى» إلى آخر الباب.

وله مصنفات ورسائل مملوءة بكلام الأئمة المهتدين، والعلماء المجتهدين، وله مختصر «الشرح الكبير» و «الإنصاف» على مذهب أحمد، ولكن الهوى يعمي ويصم.

وأما قوله: (وتغافل عما جاء به كتاب الله من قوله: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى﴾ الآية).

فالجواب أن نقول: إن اتباع سبيل المؤمنين لا يخالف كتاب الله وسنة رسوله، والإجماع لا يخالف ما أمر الله به ورسوله، فمن خرج عن كتاب الله وسنة رسوله لم يكن من المؤمنين، واتباع سبيل المؤمنين، هو تقديم كتاب الله وسنة رسوله على قول كل أحد كائناً من كان.

= الأنصاري: هو أجود حديث في أهل الشام وأحسنه. اهـ.
وصححه شيخ الإسلام ابن تيمية في الاقتضاء ٢/٥٧٩.

قال الإمام الشافعي رحمه الله: «أجمع الناس على أن من استبانت له سنة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد كائناً من كان».

وقد اتبع رحمه الله سبيل المؤمنين، فكان على ما كان عليه السلف الصالح، والأئمة المهتدون في باب معرفة الله، وأسمائه، وصفاته، وباب العمل والعبادة، لا يخالفهم في كل ذلك، لكن من خرج عن سبيلهم، وعدل عن منهاجهم، كالجهمية، والمعتزلة، وغلاة عبادة القبور. وكان في الفروع على مذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله كما هو مشهور في الرسالة التي اختصرت لأهل مكة، قال:

ولا نُنْكِرُ[1] على من قَلَّد أحد الأئمة الأربعة دون غيرهم، لعدم ضبط مذاهب الغير، كالرافضة، والزيدية، والإمامية، ونحوهم، ولا نقرهم على شيء من مذاهبهم الفاسدة، بل نجبرهم على تقليد أحد الأئمة الأربعة، ولا نستحق مرتبة الاجتهاد المطلق، ولا أحد لدينا يدعيها، إلا أننا في بعض المسائل إذا صح لنا نص جلي من كتاب أو سنة غير منسوخ، ولا مخصص، ولا معارض بأقوى منه،

(١) في ط الرياض: «ولا تنكر».

وقال به أحد الأئمة الأربعة أخذنا به، وتركنا المذهب كإرث الجد والإخوة، فإنا نقدم الجد، وإن خالف مذهب الحنابلة، ولا نفتش على أحد في مذهبه، ولا نعترض إلا إذا اطلعنا[1] على نص جلي كذلك مخالف لمذهب بعض الأئمة وكانت المسألة مما يحصل بها[2] شعار ظاهر كإمام الصلاة، فنأمر الحنفي والمالكي مثلاً بالمحافظة على نحو الطمأنينة في الاعتدال، والجلوس بين السجدتين، لوضوح دليل ذلك، بخلاف جهر الإمام الشافعي بالبسملة، وشتان بين المسألتين، فإذا قوي الدليل أمرناهم للنص، وإن خالف المذهب، وذلك إنما يكون نادراً جداً، ولا مانع من الاجتهاد في بعض المسائل دون بعض، فلا مناقضة لعدم دعوى الاجتهاد المطلق، وقد سبق جمع من أئمة المذاهب الأربعة إلى اختيارات لهم في المسائل مخالفين للمذهب ملتزمين تقليدَ صاحبه» انتهى.

وأما قوله: (على أنه لم يأخذ من كتاب الله إلا ما نزل في المشركين من الآيات فأَوَّلَها ظلماً منه، وتجاسراً على الله، تأويلاً يُسَهِّلُ له الحصول على أمنيته، وذلك بأن

---

(١) في ط الرياض: «طلعنا».

(٢) في ط المنار: «به».

حملها على المسلمين فكفرهم منذ ستمائة عام، وهدر دماءهم، وأباح أموالهم، وجعل بلادهم بلاد حرب).

والجواب أن نقول: قد تقدم الجواب عن هذا فلا فائدة في الجواب عنه.

وما نعلم أنه له أمنيةً في دعوته الخلق إلى الله يتمنى حصولها إلا أن يعبدوا الله، ولا يشركوا به شيئاً، وأن يخلعوا الأنداد التي اتخذها المشركون أولياء من دونه ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ﴾ [الأعراف - ١٦٢]، ﴿بَلِ ٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَهْوَآءَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الروم - ٢٩]، ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [القصص - ٥٠] والله يهدي إلى صراط مستقيم.

وأما قوله: (وقد قال النبي ﷺ في حديث جبريل كما في الصحيحين: «الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله» الحديث. وفي الصحيحين من حديث ابن عمر[1]: «بني الإسلام على خمس، شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله» الحديث[2]،

---

(١) سقطت: «ابن» من ط الرياض.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب الإيمان - باب دعاؤكم إيمانكم، ٤٩/١. ومسلم في صحيحه - كتاب الايمان - ٤٥/١. وفي لفظ =

وقوله ﷺ لوفد عبد القيس: «آمركم بالإيمان بالله وحده أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟ شهادة أن لا إلٰه إلا الله، وأن محمداً رسول الله» الحديث كما في الصحيحين[1]. وقوله ﷺ: «أُمِرْتُ أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إلٰه إلا الله» الحديث. وقوله ﷺ: «كفوا عن أهل لا إلٰه إلا الله»[2]) انتهى.

مراده بإيراد هذه الأحاديث: أن من أتى بناقض من نواقض لا إلٰه إلا الله كدعاء الغائبين والأموات والنذر لهم والذبح أنه لا يكفر ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم ـ ٥٩] وسيأتي الكلام عليها في محلها فيما بعد إن شاء الله تعالى.

= لمسلم: «على أن يوحد الله» وفي لفظ له أيضاً: «على أن يعبد الله ويكفر بما دونه».

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ـ كتاب الإيمان ـ (١/١٢٩) وفي العلم (١/١٨٥) عن ابن عباس قال: إن وفد عبدالقيس أتوا النبي ﷺ فقال: «من الوفد ـ أو من القوم؟» ـ . . . الحديثَ.
وأخرجه مسلم في صحيحه ـ كتاب الإيمان ـ ١/٤٦ ـ ٤٧ ـ ٤٨ ـ ٤٩ ـ ٥٠ عن ابن عباس وأبي سعيد ـ رضي الله عنهما ـ.

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير عن ابن عمر مرفوعاً. قال الهيثمي في المجمع ١/١٠٦ وفيه الضحاك بن حمزة عن علي بن زيد. وقد اختلف في الاحتجاج بهما. اهـ.
ورمز السيوطي إلى ضعف الحديث في «الجامع».

فصـــل

قال العراقي الملحـد: (ومن عجيب أمره أنـه يموِّه على الناس بدعوى توحيد الله وتنزيهه قائلاً: إن التوسـل بغير الله شرك. مع أنه يفصح عن استواء الله تعالى على العرش بمثل الجلوس عليـه، ويثبت له اليـد، والوجـه، والجهة، ويقول بصحة الإشارة إليه في السماء، ويدعي أن نزوله إلى السماء الدنيـا حقيقة فيجسمـه تَعـالى الله عمـا يقولون علواً كبيراً فأين تنزيه الله تعالى بعد جعله جسمـاً يشترك معه حتى أخس الجمادات، وفي ذلك من التنقص والإزراء بألوهيته ـ سبحانه ـ ما هو منزّه عنه).

فـالجواب أن يقـال لهذا الجهمي المشـرك بالله في عبادته، النافي لصفاته ونعوت جلاله:

قد بيّنا فيما تقدم أن الشيخ لا يكفر بمجرد التوسل الذي يعرفـه أهل العلم من لفظ التـوسل. وأمـا التوسـل باصطلاح هؤلاء الغلاة فسيأتي الكلام عليه في محله إن شاء الله تعالى.

وأما قوله: (يُفْصِحُ عن استواء الله تعالى على العرش بمثل الجلوس عليه).

فالجواب أن نقول: قد جاء الخبر بذلك عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ الذي ضرب الله الحق على لسانه، كما رواه الإمام عبدالله بن الإمام أحمد بن حنبل في كتاب «السنة» له في[1] الرد على الجهمية قال: حدثني أبي وعبدالأعلى بن حماد النرسي[2] قالا حدثنا عبدالرحمٰن بن مهدي، حدثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن خليفة، عن عمر قال: «إذا جلس تبارك وتعالى على الكرسي سُمِعَ له أطيط كأطيط الرحل الجديد».

وهذا الحديث حدث به أبو إسحاق السَّبيعي مقرراً له كغيره من أحاديث الصفات، وحدث به كذلك سفيان الثوري، وحدث به أبو أحمد الزبيري ومحمد[3] بن أبي

---

(١) سقطت: «في» من ط الرياض.

(٢) في المطبوعة من «السنة» لعبدالله بن أحمد: حدثني أبي حدثنا عبدالرحمٰن ـ ابن مهدي ـ عن سفيان... الخ. (ص ٧٠، ط السلفية بمكة) (٣٠١/١ ط الدكتور القحطاني) وسيكرر المؤلف رحمه الله تعالى هذا النقل ص ٣١٤.

(٣) في ط المنار: (وكمشد)!

بكر ووكيع عن إسرائيل، ورواه أبو عبدالرحمٰن عبدالله بن حنبل أيضاً عن أبيه، حدثنا وكيع بحديث إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن خليفة، عن عمر رضي الله عنه: إذا جلس الرب على الكرسي. فاقشعر رجل سماه أبي عند وكيع، فغضب وكيع وقال: أدركنا الأعمش وسفيان يحدثون بهذا الحديث ولا ينكرونه.

قلت: وهذا الحديث صحيح عند جماعة من المحدثين، أخرجه الحافظ ضياء الدين المقدسي.

وإذا كان هؤلاء الأئمة أبو إسحاق السبيعي، والثوري، والأعمش، وإسرائيل، وعبدالرحمٰن بن مهدي، وأبو أحمد الزبيري، ووكيع، وأحمد بن حنبل، وغيرهم ممن يطول ذكرهم وعددهم، الذين هم سرج الهدى، ومصابيح الدجى، قد تلقوا هذا الحديث بالقبول، وحدثوا به، ولم ينكروه، ولم يطعنوا في إسناده، فَمَنْ نحن حتى ننكره، ونتحذلق عليهم، بل نؤمن به.

قال الإمام أحمد: لا نُزِيْلُ عن ربنا صفة من صفاته بشناعة شنعت وإن نَبَتْ عنه الأسماع.

فانظر إلى وكيع بن الجراح الذي خَلَفَ سفيان الثوري في علمه وفضله، وكان يُشَبَّه به في سَمْته وهَدْيه، كيف أنكر على ذلك الرجل، وغضب لما رآه قد تلون لهذا الحديث.

وقال ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ في «الكافية الشافية»:

واذكرْ كلامَ مجاهدٍ في قولهِ
أَقِمِ الصَّلَاَةَ وتلك في سُبْحَانِ
في ذِكرِ تَفْسِيْرِ المَقَامِ لأحمدٍ
ما قيل ذا بالرأي والحُسْبَانِ
إن كان تجسيماً فإن مجاهداً
هو شيخُهُمْ بل شَيْخُه الفَوْقَاني
ولقد أتى ذِكْرُ الجُلُوسِ بهِ وفي
أثرٍ رواه جعفرُ الرَّبَاني
أعني ابنَ عَمِّ نبيِّنَا وبغيرهِ
أيضاً أتى والحقُّ ذو تبيان
والدارقطنيُّ الإمامُ يُثَبِّتُ الـ
آثارَ في ذا الباب غير جبان
وله قصيدٌ ضُمِّنَتْ هذا وفيـ
ـها لستُ للمروي ذا نكرانِ
وَجَرَت لذلك فتنةٌ في وقتِهِ
من فرقةِ التَّعْطِيل والعُدْوانِ
واللَّهُ ناصرُ دينهِ وكتابه
ذا حُكْمه مُذْ كانتِ الفئتانِ

وهذا نص الأبيات التي أشار إليها ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ من كلام الدارقطني رحمه الله تعالى:

حـديثُ الشفـاعـةِ في أحمـدٍ
إلى أحمـدَ المصطفى نُسْنِدُه
وأَمّـا حـديـثٌ بـإقـعـادِهِ
على العرشِ أيضاً فـلا نَجْحَدُه
فـلا تُـنْكِـرُوا أنـه قـاعـدٌ
ولا تـنـكـروا أنـه يُـقْـعِـدُه
أَمِـرُّوا الـحـديثَ عـلى وجهـه
ولا تـدخلوا فيـه مـا يُفْسِـدُه

فإذا ثبت هذا عن أئمة أهل الإسلام، فلا عبرة بمن خالفهم من الطغام أشباه الأنعام.

وأما قوله: (ويُثْبِتُ له اليد، والوجه، والجهة، ويقول بصحة الإشارة إليه في السماء).

فالجواب أن نقول: نعم قد كان الشيخ محمد ـ رحمه الله ـ وأتباعه يثبتون اليد والوجه لله تعالى، وَيَصِفُون الله بما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله، وما وصفه به السابقون الأولون، لا يتجاوزون القرآن والحديث، كما قال الإمام أحمد رضي الله عنه: لا يوصف الله إلا بما وصف الله به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ، لا تتجاوز القرآن والحديث.

ومذهب السلف أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، ونعلم أن ما وصف الله به نفسه من ذلك فهو حق ليس فيه لغز ولا أحاجي، بل معناه يعرف من حيث يعرف مقصود المتكلم بكلامه، لا سيما إذا كان المتكلم أعلم الخلق بما يقول، وأفصحَ الخلق في بيان العلم، وأنصحَ الخلقِ في البيان والتعريف والدلالة والإرشاد، وهو سبحانه مع ذلك ليس كمثله شيء لا في نفسه المذكورة بأسمائه وصفاته، ولا في أفعاله، فكما نتيقن أن الله سبحانه له ذات حقيقة، وله أفعال حقيقة، فكذلك له صفات حقيقة، وهو ليس كمثله شيء لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فكل ما أوجب نقصاً، أو حدوثاً، فإن الله منزه عنه حقيقة، فالله سبحانه مستحق للكمال الذي لا غاية فوقه، ويمتنع عليه الحدوث لامتناع العدم عليه، واستلزام الحدوث سابقة العدم، ولافتقار المحدث إلى محدِث، ولوجوب وجوده بنفسه سبحانه وتعالى.

ومذهب السلف بين التعطيل وبين التمثيل، فلا يمثلون صفات الله بصفات خلقه، كما لا يمثلون ذاته بذات خلقه، ولا ينفون ما وصف به نفسه، ووصفه به

رسوله فيعطلون أسماءه وصفاته العليا، ويحرفون الكلم عن مواضعه، ويلحدون في أسماء الله وآياته.

فإذا عرفت هذا فإنا نثبت لله اليد كما أثبتها لنفسه، كما قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة - ٦٤] وقال تعالى: ﴿يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص - ٧٥]، وقال تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح - ١٠]، وقال تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر - ٦٧]، إلى غير ذلك من الآيات.

ونثبت أن لله وجهاً كما قال تعالى: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص - ٨٨]، وقوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمٰن - ٢٧]، وقوله: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾[1] [البقرة - ١١٥] إلى غير ذلك من الآيات.

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية، في المناظرة عن الواسطية: «... قلت هذه الآية ليست من آيات الصفات أصلاً ولا تندرج في عموم قول من يقول: لا تؤول آيات الصفات. قال - أي أحد المناظرين -: أليس فيها ذكر الوجه؟ فلما قلت: المراد بها قبلة الله. قال - أي المناظر -: أليست هذه من آيات الصفات؟ قلتُ: لا، ليست من موارد النزاع، فإني إنما أسلم أن المراد بالوجه هنا القبلة، فإن الوجه هو الجهة في لغة العرب، يقال: قصدت هذا الوجه وسافرت إلى هذا الوجه أي: إلى هذه الجهة.
وهذا كثير مشهور، فالوجه هو الجهة. وهو الوجه كما في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ أي متوليها. فقوله تعالى: ﴿وِجْهَةٌ =

وقال ﷺ في الحديث المتفق عليه: «أنت موسى الذي اصفاك الله بكلامه، وخط لك الألواح بيده» وفي لفظ «وكتب لك التوراة بيده»[1]، وقال ﷺ كما في صحيح مسلم: «وغرس كرامة أوليائه في جنة عدن بيده»[2]،

= ﴿هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ كقوله: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ كلا الآيتين في اللفظ والمعنى متقاربتان، وكلاهما في شأن القبلة، والوجه والجهة هو الذي ذكر في الآيتين: أنا نوليه: نستقبله... ثم قرر شيخ الإسلام هذا بكلام حسن، فانظره في الفتاوى جـ٦/١٥، ١٦، ١٧. وجـ٢/٤٢٨، ٤٢٩.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب القدر باب تحاج آدم وموسى عند الله: عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «احتج آدم وموسى، فقال له موسى: يا آدم أنت أبونا، خيبتنا، وأخرجتنا من الجنة. قال له آدم: يا موسى اصطفاك الله بكلامه، وخطّ لك بيده، أتلومني...» الحديث (١١/٥٠٥، من الفتح).
وأخرجه مسلم - في كتاب القدر من صحيحه - (٤/٢٠٤٣) قال: حدثني محمد بن حاتم وإبراهيم بن دينار وابن أبي عمر المكي وأحمد بن عبدة الضبي. جميعاً عن ابن عيينة (واللفظ لابن حاتم وابن دينار) قالا حدثنا سفيان... الخ فذكره بلفظ البخاري سواء. ثم قال: وفي حديث ابن أبي عمر وابن عبدة. قال أحدهما: خطّ. وقال الآخر: كتب لك التوراة بيده. وله عندهما ألفاظ أخرى. انظر الفتح (جـ٨/٤٣٤ - ٤٣٥، وجـ٦/٤٤١، وجـ١١/٥٠٥، وجـ١٣/٤٧٧).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه - كتاب الإيمان - من حديث المغيرة بن شعبة.. وفيه «أولئك الذين أردتُ، غرستُ كرامتهم بيدي» ١/١٢١ ط دار الطباعة العامرة.

وقوله ﷺ: «تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة يتكفؤها الجبار بيده كما يتكفى أحدكم خبزته في سفره نزلاً لأهل الجنة»[1]، ومثل أحاديث أخر «بيده الأمر»[2] «والخير في يديك»[3] «والذي نفس محمد بيده»[4] «وإن الله يبسط يده

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ـ كتاب الرقاق ـ باب يقبض الله الأرض يوم القيامة (١١/٣٧١ ـ ٣٧٢) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة يتكفؤها الجبار بيده كما يكفأ أحدكم خبزته في السفر، نزلاً لأهل الجنة»، فأتى رجل من اليهود فقال: بارك الرحمٰن عليك يا أبا القاسم ألا أخبرك بنزل أهل الجنة يوم القيامة؟ قال: «بلى». قال: تكون الأرض خبزة واحدة، كما قال النبي ﷺ، فنظر النبي ﷺ إلينا، ثم ضحك حتى بدت نواجذه... الحديث.
وأخرجه مسلم أيضاً في كتاب المنافقين وأحكامهم من صحيحه (٤/٢١٥١).

(٢)

(٣) أخرجه ابن خزيمة في التوحيد ص ١٤ عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ أمره أن يتعاهد أهله كلَّ صباح: «لبيك اللهم لبيك وسعديك والخير في يديك...» الحديث.

(٤) وردت أحاديث كثيرة بصيغة هذا القسم، منها حديث: «والذي نفسي بيده لقد هممت أن آمر بحطب فيحطب...» أخرجه البخاري عن أبي هريرة (٢/١٢٥ ـ ١٤١، ٥/٧٤، ١٣/٢١٥ ـ فتح) وحديث: «لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب على ظهره...» في صحيح البخاري أيضاً (٣/٣٣٥ ـ ٣٤١، ٤/٣٠٤، ٥/٣٦ ـ فتح) وانظر دليل القاري إلى مواضع الحديث في صحيح البخاري للشيخ عبدالله بن غنيمان =

بالليل ليتوب مسيء النهار، ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل»[1] وقوله: «المقسطون عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمٰن ـ وكلتا يديه يمين ـ»[2] وقوله: «يطوي الله السمٰوات يوم القيامة، ثم يأخذهن بيده اليمنى، ثم يقول: أنا الملك: أين الجبارون، أين المتكبرون، ثم يطوي الأرضين بشماله، ثم يقول: أنا الملك أين الجبارون أين المتكبرون»[3] وقوله: «يمين الله ملأى لا يغيضها نفقة، سحاء الليل والنهار، أرأيتم ما أنفق منذ خلق السمٰوات والأرض فإنه لم يغض ما في يمينه، وعرشه على الماء، وبيده الأخرى القسط يخفض ويرفع»[4] وكل هذه الأحاديث في الصحاح.

ص ٥٠٨ ـ ٥٠٩. وفهرست صحيح مسلم محمد فؤاد عبدالباقي ص ٤٤٧.

(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ـ كتاب التوبة ـ ٤/٢١١٣ عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إن الله عز وجل يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار...» الحديث.

(٢) أخرجه الإمام مسلم من حديث عبدالله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمٰن عز وجل وكلتا يديه يمين...» الحديث. ذكره في كتاب الإمارة ٣/١٤٥٨.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ـ كتاب صفات المنافقين وأحكامهم ـ ٤/٢١٤٨ عن عبدالله بن عمر... به.

(٤) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه ـ كتاب التفسير ـ باب (وكان =

وفي صحيح مسلم عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قام فينا رسول الله ﷺ بخمس كلمات فقال: «إن الله لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يرفع إليه عمل الليل قبل النهار، وعمل النهار قبل الليل، حجابه النور، لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه»[1].

وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال

= عرشه على الماء) عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: قال الله عز وجل: «أنفق أنفق عليك. وقال: يد الله ملأى لا يغيضها نفقة سحاء الليل والنهار. وقال: أرأيتم ما أنفق منذ خلق السمٰوات والأرض؟ فإنه لم يغض ما في يده، وكان عرشه على الماء وبيده الميزان يرفع ويخفض» (٨/٣٥٢).

وأخرجه في كتاب التوحيد ـ باب قول الله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «يد الله ملأى...» الحديث. (١٣/٣٩٣).

وأخرجه أيضاً في التوحيد ـ باب (وكان عرشه على الماء) كذلك ١٣/٤٠٣.

وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه ـ كتاب الزكاة ـ ٢/٦٩٠ ـ ٦٩١ عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «قال الله تبارك وتعالى: يا ابن آدم أنفق أُنفق عليك. وقال يمين الله ملآى، سحاء لا يغيضها شيء الليل والنهار»، وأخرجه أيضاً بلفظ «إن الله قال لي: أنفق أُنفق عليك...» الحديث بتمامه.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ـ كتاب الإيمان ـ ١/١٦١.

رسول الله ﷺ: «جنتان من ذهب آنيتهما وما فيهما، وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن»[1]. رواه البخاري، والأحاديث في هذا المعنى كثيرة.

وقال الإمام عثمان بن سعيد الدارمي في «الرد على الجهمية»: لما فرغ المريسي من إنكار اليدين ونفيهما عن الله عز وجل أقبل قِبَلَ وجه الله ذي الجلال والإكرام ينفيه عنه ـ إلى أن قال ـ: واستمر الجحود به حتى ادعى أن وجه الله الذي وصفه بأنه ذو الجلال والإكرام مخلوقٌ، لأنه ادعى أنه أعمال مخلوقة يتوجه بها إليه، وثواب وإنعام مخلوق يثيب به العامل، وزعم أنه قبلة الله وقبلةُ الله لا شك مخلوقة ـ ثم ساق الكلام في الرد عليه وأن القول بأن لفظ الوجه مجاز باطل ـ انتهى[2].

وأما الجهة فقال شيخ الإسلام في «المنهاج»: فإن مسمى لفظ الجهة يراد به أمر وجودي كالفلك الأعلى، ويراد به أمر عدمي كما وراء العالم، فإن أريد الثاني أن يقال كل جسم في جهة، وإذا أريد الأول امتنع أن يكون

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ـ كتاب التفسير ـ باب (ومن دونهما جنتان) «٨/٦٢٣ ـ ٦٢٤»، وفي التوحيد باب قوله تعالى: ﴿وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾ «١٣/٤٢٣»، ومسلم في كتاب الإيمان من صحيحه (١/١١٢ ط العامرة).

(٢) هو في كتابه ـ رحمه‌الله ـ في الرد على المريسي (ص ١٥٧وما بعدها).

كل جسم في جسم آخر، فمن قال: الباري في جهة، وأراد بالجهة أمراً موجوداً فكل ما سواه مخلوق له في جهة بهذا التفسير فهو مخطىء.

وإن أراد بالجهة أمراً عدمياً وهو ما فوق العالم، وقال: إن الله فوق العالم، فقد أصاب، وليس فوق العالم موجود غيره، فلا يكون سبحانه في شيء من الموجودات.

وأما إذا فسرت الجهة بالأمر العدمي، فالعدم لا شيء.

وهذا ونحوه من الاستفسار وبيان ما يراد به اللفظ من معنى صحيح وباطل يزيل عامة الشبه.

فإذا قال نافي الرؤية: لو رؤي لكان في جهة وهذا ممتنع، فالرؤية ممتنعة.

قيل له: إن أردتَ بالجهة أمراً وجودياً فالمقدمة الأولى ممنوعة، وإن أردت بالجهة أمراً عدمياً فالثانية ممنوعة، فيلزم بطلان أحد المقدمتين على كل تقدير، فتكون الحجة باطلة، وذلك أنه إن أراد بالجهة أمراً وجودياً لم يلزم أن كل مرئيٍّ في جهة وجودية، فإن سطح العالم الذي هو أعلاه ليس في جهة وجودية، ومع هذا تجوز رؤيته، فإنه جسم من الأجسام، فبطل قولهم: كل مرئيٍّ لا بد أن يكون في جهة إن أراد بالجهة أمراً

وجودياً، وإن أراد بالجهة أمراً عدمياً منع المقدمة الثانيـة، فإنه إذا قال الباري ليس في جهة عدميـة، وقد علم أن العدم ليس بشيء، كان حقيقة قوله أن الباري لا يكـون موجوداً قائماً بنفسه حيث لا موجود إلا هو، وهذا باطل، وإن قـال أحد: يستلزم أن يكـون جسماً أو متحيـزاً عاد الكلام معه في مسمى الجسم المتحيـز، فإن قـال: هذا يستلزم أن يكون مركباً من الجواهر المنفردة، أو من المادة والصورة وغير ذلك من المعاني الممتنعـة على الرب لم يسلم له هذا التلازم، وإن قال يستلزم أن يكون الرب يشار إليه برفع الأيدي في الدعاء، وتعرج الملائكة والروح إليه، ويعرج محمد ﷺ إليه، وتنزل الملائكة من عنده، وينزل منه القرآن ونحو ذلك من اللوازم التي نطق بهم الكتاب والسنة وما كان في معناها، قيل له: لا نسلم انتفاء هـذه اللوازم، فإن قال: ما استلزم هذه اللوازم فهو جسم قيل: إن أردت أنه يمسى جسماً في اللغة والشرع فهذا باطل، وإن أردت أن يكون جسماً مركباً من المادة والصورة، أو من الجواهر المركبة، فهذا أيضاً ممنوع في العقل، فإنما هو جسم بإتفاق العقلاء كالأجسام، لا نسلم أنه مركب بهذا الاعتبار، كما قد بسط في موضعه.

وتمام ذلك بمعرفة البحث العقلي في تركيب الجسم الاصـطلاحي من هـذا وهـذا، وقـد بسط في غيـر هـذا

الموضع، وتبين به أن قول هؤلاء وهؤلاء باطل مخالف للأدلة العقلية القطعية. انتهى[1].

وقال في كتابه «موافقة العقل الصحيح للنقل الصريح»: وكذلك إذا قالوا: إن الله منزه عن الحدود والأحياز والجهات أَوْهموا الناس بأن مقصودهم بذلك أنه لا تحصره المخلوقات، ولا تحوزه المصنوعات، وهذا المعنى صحيح، ومقصودهم أنه ليس مبايناً[2] للخلق، ولا منفصلاً عنه، وأنه ليس فوق السموات رب، ولا على العرش إله، وأن محمداً لم يعرج به إليه، ولم يُنَزِّل شيئاً، ولا يصعد إليه شيء، ولا يتقرب إليه بشيء، ولا ترفع[3] الأيدي إليه في الدعاء، ولا غيره، وغير ذلك من معاني الجهة.

وإذا قالوا: إنه ليس بجسم أوهموا الناس أنه ليس من جنس المخلوقات، ولا مثل أبدان الخلق، وهذا المعنى صحيح، ولكن مقصودهم بذلك أنه لا يرى، ولا يتكلم بنفسه، ولا تقوم به صفة، ولا هو مباين للخلق، وأمثال ذلك. انتهى.

فإذا تبين لك هذا وتحققته فهذه الألفاظ لم يَرِدْ بها

---

(١) هو في مِنهاج أهل السنة (٢/٥٥٨) وما بعدها ط جامعة الإمام.
(٢) في الأصل: «مباين».
(٣) سقطت: «ترفع» من ط: الرياض.

نص عن رسول الله ﷺ ولا عن أصحابه، ولا عن السلف الصالح، ولا الأئمة الأربعة، ولا غيرهم من أئمة الحديث.

فإذا اتضح لك هذا فلفظ الجهة لا تثبته مطلقاً، ولا تنفيه مطلقاً، لأنه محتمل لمعنيين: باطل وصحيح، فمن أطلقه نفياً أو إثباتاً سئل عما أراد به، فإن قال أردت بالجهة أنه منزه عن جهة وجودية تحيط به وتحويه إحاطة الظرف بالمظروف، قيل له: نعم هو أعظم من ذلك، وأكبر وأعلى، ولكن لا يلزم من كونه على عرشه هذا المعنى.

وإن أراد بالجهة أمراً يوجب مباينة الخالق للمخلوق، وعلوه على خلقه، واستواءه على عرشه، فنفيه بهذا المعنى باطل، وتسميته جهةً اصطلاحي منه توصل به إلى نفي ما دل عليه العقل والنقل، فسمى ما فوق العالم جهة، وقال: منزه عن الجهة. اهـ.

وبهذا يندفع عنا ما ألزمنا به من لم يعرف حقيقة ما عندنا، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وأما قوله: (ويقول بصحة الإشارة إليه في السماء).

فالجواب أن نقول: نعم نقول به، ونعتقده، وندين الله به، ونشهد الله وملائكته وجميع خلقه على اعتقاد ذلك، عليه نحي، وعليه نموت، وعليه نبعث، إن شاء الله تعالى، لأنه ليس في كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ،

ولا عن أحـد من سلف الأمة لا من الصحـابة، ولا من التابعين لهم بإحسان، ولا عن الأئمة الـذين أدركوا زمن الأهواء والاختلاف حرفٌ واحد يخالف ذلك، لا نصاً، ولا ظاهراً، ولم يقل أحد منهم قط: إن الله ليس في السماء، ولا أنه ليس على العرش، ولا أنه بذاته في كل مكان، ولا أن جميع الأمكنة بـالنسبة إليـه سواء، ولا أنـه لا داخل العالم، ولا خارجه، ولا منفصل عنه، ولا متصل، ولا أنه لا تجوز الإشارة إليه بالأصابع ونحوها، بـل قد ثبت في الصحيح عن جابر بن عبدالله أن رسول الله ﷺ لما خطب خـطبته العـظيمة يـوم عرفـات في أعظم مجمـع حضـره الرسول ﷺ جعل يقول: «ألا هل بلغت؟» فيقولون: نعم، فيـرفع أصبعـه إلى السماء وينكبهـا إليهم ويقول: «اللهم اشهد»[1] غير مرة.

قال ابن القيم رحمه الله تعالى في «أعلام الموقعين» في بيـان رد الجهمية للنصـوص المحكمة: الثـالث عشر الإشارة إليه حسّاً إلى العلو، كما أشار إليه من هو أعلم بـه، وما يجب لـه، ويمتنع عليـه من أفـراخ الجهميـة، والمعتزلة، والفلاسفة، في أعظم مجمع على وجه الأرض برفعه أصبعه إلى السماء، ويقول: «اللهم اشهد» ليشهـد

---

(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ـ كتاب الحج ـ وهو جزء من حديث جابر الطويل في صفة الحج ٢/ ٨٩٠.

الجمع أن الرب الذي أرسله، ودعا إليه، واستشهده هو الذي فرق سمٰواته على عرشه. انتهى.

فتبين من هذا أن هذا المذهب الملعون ـ أعني إنكار الإشارة إليه بالأصبع إلى السماء ـ مذهب أفراخ الجهمية، والمعتزلة، والفلاسفة.

وقد استدل الملحد بكلام شيخ الإسلام وابن القيم على عدم تكفير أهل الأهواء، ورأى أنهما من العلماء المجتهدين الذين يعمل بأقوالهم، فإذا لم يكن ما قالاه هنا حقاً انتقض عليه الاستدلال بكلامهما هنالك.

وقوله: (ويدعي أن نزوله إلى السماء الدنيا حقيقة، فيجسمه ـ تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً ـ فأين تنزيه الله تعالى بعد جعله جسماً يشترك فيه معه أخس الجمادات، وفي ذلك من النقص والإزراء بألوهيته سبحانه ما هو منزه عنه).

فالجواب أن نقول: نعم قد ثبت ذلك بالكتاب والسنة وأجمع على ذلك أهل السنة والجماعة، وقد ذكر ابن القيم رحمه الله تعالى أحاديث النزول في «الصواعق المرسلة»، وذكر من كلام الأئمة، ومن الأجوبة العقلية والنقلية ما يكفي، وذكر في «حادي الأرواح» الأحاديث الواردة في ذلك، فمن أراد الوقوف عليها فليراجعها،

ونذكر هنا شيئاً يسيراً من كلام الأئمة ليتبين لهذا الجاهل أنه قد اتبع سبيل أفراخ الجهيمة، والفلاسفة، والمعتزلة، وأنه قد حاد عن سبيل المؤمنين.

قال شيخ الإسلام: قال أبو عبدالله محمد بن عبدالله الدميني[1] الإمام المشهور من أئمة المالكية في كتابه الذي صنفه في أصول السنة في باب الإيمان بالنزول قال:

ومن قول أهل السنة أن الله ينزل إلى سماء الدنيا، ويؤمنون بذلك من غير أن يحدوا فيه حداً، وذكر الحديث من طريق مالك وغيره ـ إلى أن قال ـ: وأخبرني وهب عن ابن وضاح عن الزهري عن ابن[2] عباد قال: وممن أدركت من المشايخ مالك، وسفيان، وفضيل بن عياض، وعيسى بن المبارك[3]، ووكيع كانوا يقولون: إن النزول حق.

قال ابن وضاح: وسألت يوسف بن عدي[4] عن النزول قال: نعم أُوْمِنُ به ولا أَحُدُّ فيه حداً. وسألت عنه ابن معين فقال: نعم أؤمن به ولا أَحُدُّ فيه حداً. اهـ

---

(١) كذا في النسخ (الدميني) والصواب (ابن أبي زمنين) وكتابه مشهور ومنه نسخة خطية مصورة في المدينة.

(٢) سقط: «ابن» من ط: الرياض.

(٣) علّق الشيخ محمد رشيد رضا على هذا الموضوع فقال: كذا في الأصلين، وفي هامش أحدهما: «أظنه عبد الله». اهـ.
وفي الأصل الهندي هكذا رسمت: «عيسى أظنه عبد الله بن المبارك».
وما ظنه هو الصواب.

(٤) في ط الرياض: «عدين».

وقال أبو عثمان الصابوني: فلما صح خبر النزول عن رسول الله ﷺ أقر بـه أهل السنـة، وقبلوا الخبر، وأثبتـوا النزول على ما قاله رسول الله ﷺ، ولم يعتقدوا تشبيهاً له بنزول خلقه، وعلموا وعرفوا وتحققوا واعتقدوا أن صفات الرب تبارك وتعالى لا تشبه صفات الخلق، كما أن ذاته لا تشبه ذوات الخلق تعالى الله عما يقولون المشبهة والمعطلة علواً كبيراً، ولعنهم الله لعناً كثيراً[1].

وقال الإمام العارف معمر بن أحمد الأصبهاني شيخ الصوفية في حدود المائة الرابعـة قال: أحببت أن أوصي أصحابي بوصية من السنة، وموعظة من الحكمة، وأجمع ما كان عليه أهل الحديث والأثر بلا كذب، وأهل المعرفة والتصـوف من المتقدمين والمتـأخرين قـال فيها: وأن الله استوى على عرشه بلا كيف ولا تشبيه ولا تأويل، والاستواء معقـول[2]، والكيف فيه مجهـول، وأنه عـز وجل البـائن عن خلقه، والخلق منه بـائنون بـلا حلول ولا ممازجـة، ولا اختلاط ولا ملاصقة، لأنه الفرد بائن من الخلق، الواحد الغني عن الخلق، وأن الله عـز وجل سميـع بصير، عليم خبيـر، يتكلم ويـرضى، ويسخط، ويضحـك، ويعجب، ويتجلى لعباده يوم القيامة ضاحكاً وينزل كل ليلة إلى سماء

(١) هو في كتابه (الرسالة في اعتقاد أهل السنة) ص (٤٨ ـ ٤٩) ط الدار السلفية بالكويت.

(٢) في ط الرياض: «معقولي».

الدنيا كيف شاء فيقول هل من داع فأستجيب له؟ هل من مستغفر فأغفرَ له؟ هل من تائب فأتوب عليه؟ حتى يطلع الفجر، ونزول الرب إلى السماء بلا كيف، ولا تشبيه، ولا تأويل، فمن أنكر النزول، أو تأول فهو مبتدع ضال، وسائر الصفوة على هذا. اهـ[1].

وقال الشيخ الإمام أبو بكر أحمد بن هارون الخلال في كتاب «السنة» حدثنا أبو بكر الأثرم حدثنا إبراهيم بن الحارث ـ يعني العبادي ـ حدثنا الليث بن يحيى قال سمعت إبراهيم بن الأشعث قال أبو بكر ـ هو صاحب الفضيل ـ قال: سمعت الفضيل بن عياض يقول: ليس لنا أن نتوهم في الله كيف هو، لأن الله تعالى وصف نفسه فأبلغ فقال: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص ـ ١ ـ ٢ ـ ٣] فلا صفة أبلغ مما وصف به نفسه، وكل هذا النزول والضحك، وهذه المباهاة، وهذا الاطلاع كما يشاء أن ينزل، وكما يشاء أن يباهي، وكما يشاء أن يضحك، وكما يشاء أن يطلع، فليس لنا أن نتوهم كيف وكيف، فإذا قال الجهمي: أنا أكفر برب يزول عن مكانه فقل: بل أؤمن

(١) روى هذا وزيادة: إسماعيل التيمي ـ رحمه الله ـ في كتابه (الحجة ١/٢٣١ ـ ٢٤٤) وقوله (على هذا) يعني على إثبات النزول وتضليل من ينكره.

برب يفعل ما يشاء ونَقَلَ هذا عن الفضيل جماعة منهم البخاري في كتاب خلق أفعال العباد. انتهى[1].

وقال الإمام أبو عبدالله محمد بن خفيف في كتابه الذي سماه «اعتقاد التوحيد في إثبات الأسماء والصفات» قال: ومما نعتقده أن الله ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا في ثلث الليل الآخر، فيبسط يده، فيقول: هل من سائل» الحديث.

وقال أبو الحسن الأشعري في كتابه الذين سماه «الإبانة في أصول الديانة» وقد ذكر أصحابه أنه آخر كتاب صنفه وعليه يعتمدون في الذب عنه عند من يطعن عليه، فقال[2]:

فصل في إبانة قول أهل الحق والسنة، فإن قال قائل قد أنكرتم قول المعتزلة، والقدرية، والجهمية، والحرورية، والرافضة، والمرجئة، **فَعَرِّفونا قولكم الذي به** تقولون، وديانتكم التي بها تدينون؟ قيل له:

قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكلام ربنا، وسنة نبينا[3]، وما روي عن الصحابة

---

(١) ورواه اللالكائي (ص ٤٥٢) وغيره، وعلقه البخاري في خلق أفعال العباد (رقم ٦١).

(٢) هو في كتاب الإبانة ط الجامعة الإسلامية (ص ٥٢) وما بعدها.

(٣) في الإبانة: (صلى الله عليه وآله وسلم).

والتابعين، وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبدالله أحمد بن حنبل ـ نَضَّر الله وجهه، ورفع درجته، وأجزل مثوبته ـ قائلون، وما خالف قوله مخالفون، لأنه الإمام الفاضل، والرئيس الكامل، الذي أبان الله به الحق، ورفع به الضلالة، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدعة المبتدعين، وزيغ الزائغين، وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمام مقدَّم، وجليل معظم، وكبير مفهم[1]، إلى أن قال: وأنه مستوٍ على عرشه كما قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه ـ ٥]، وأن له وجهاً كما قال: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾ [الرحمٰن ـ ٢٧]، وأن له يدين بلا كيف كما قال: ﴿خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص ـ ٧٥]، وقال: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ﴾ [المائدة ـ ٦٤]

إلى أن قال:

ونصدق بجميع الروايات التي أثبتها أهل النقل من النزول إلى السماء الدنيا، وأن الرب عز وجل يقول: هل من سائل، هل من مستغفر، وسائر ما نقلوه وأثبتوه، خلافاً لما قال أهل الزيغ والتضليل. انتهى.

وقال عثمان بن سعيد الدارمي في كتابه المعروف «بنقض عثمان بن سعيد علي المريسي الجهمي العنيد فيما

---

(١) في الإبانة: (مفخَّم)، وهو الصواب.

افترى على الله في التوحيد، قال[1]: وادعى المعارض أيضاً أن قول النبي ﷺ: «إن الله ينزل إلى السماء الدنيا حتى يمضي ثلث الليل فيقول: هل من مستغفر؟ هل من تائب؟ هل من داعٍ؟»، قال: فادعى أن الله لا ينزل بنفسه إنما ينزل أمره ورحمته وهو على العرش، وبكل مكان من غير زوال، لأنه الحي القيوم، والقيوم بزعمه من لا يزول، قال: فيقال[2] لهذا المعارض: وهذا أيضاً من حجج النساء والصبيان، ومن ليس عنده بيان، ولا لمذهبه برهان، لأن أمر الله ورحمته ينزل في كل ساعة ووقت وأوان، فما بال النبي ﷺ يحد لنزوله الليل دون النهار، ويوقت من الليل شطره أو الأسحار، فأمره ورحمته يدعوان العباد إلى الاستغفار، أو بقدر الأمر والرحمة أن يتكلما دونه فيقولا: هل من داع فأجيبه؟ هل من مستغفر فأغفر له؟ هل من سائل فأعطيه؟ فإن قررت مذهبك لزمك أن تدعي أن الرحمة والأمر هما اللذان يدعوان إلى الإجابة والاستغفار بكلامه دون الله، وهذا محال عند السفهاء، فكيف عند الفقهاء؟! قد علمتم ذلك ولكن تكابرون، وما بال رحمته وأمره ينزلان من عنده شطر الليل، ثم يمكثان إلى طلوع الفجر، ثم يرفعان، لأن

(١) هو في كتاب النقض (ص ١٩) وما بعدها.

(٢) في النسخ: (فقال).

رفاعة ـ راويه ـ يقول في حديثه: «حتى ينفجر الفجر» قد علمتم إن شاء الله أن هذا التأويل باطل ولا يقبله إلا جاهل.

وأما دعواك أن تفسير القيوم الذي لا يزول عن مكانه ولا يتحرك، فلا يقبل منك هذا التفسير إلا بأثر صحيح مأثور عن رسول الله ﷺ، أو عن بعض أصحابه، أو التابعين، لأن الحي القيوم يفعل ما يشاء، ويتحرك إذا شاء، ويهبط، ويرتفع إذا شاء، ويقبض، ويبسط، ويقوم، ويجلس إذا شاء، لأن أمارة ما بين الحي والميت: التحرك[1]، كل حي متحرك لا محالة، وكل ميت غير متحرك لا محالة، ومن يلتفت إلى تفسيرك وتفسير صاحبك مع تفسير نبيّ الرحمة ورسول رب العزة، إذ فسر نزوله مشروعاً منصوصاً، ووقت لنزوله وقتاً مخصوصاً لم يدع لك ولا لأصحابك فيه لَبْساً[2] ولا عويصاً انتهى.

ولو ذهبنا ننقل أقوال العلماء أهل السنة والجماعة المتفق على إمامتهم ودرايتهم لطال الكلام، وبما ذكرناه يندفع الخصام، وينجلي تلبيس هؤلاء الجهلة الطغام، فنقتصر على ما ذكر من كلام أئمة الإسلام.

وأما قوله: (فيجسمه تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً).

---

(١) في ط الرياض: «والمتحرك».

(٢) من النقض، وفي النسخ (لعباً).

فيقال في جوابه إنك أيهاالضال المضل لا تفهم من كون الله على العرش إلا ما يثبت لأيّ جسم كان على أي جسم كان، وهذا الكلام اللازم بعينه تابع لهذا المفهوم، وأما استواء يليق بجلال الله، ونزولٌ، وهبوط، وارتفاع يليق بجلال الله ويختص به، فلا يلزمه شيء من اللوازم الباطلة التي يجب نفيها، كما يلزم سائر الأجسام، وصار هذا مثل قولِ الممثل: إذا كان للعالم صانع، فإما أن يكون جوهراً أو عرضاً، وكلاهما محال إذ لا يُعْقَلُ موجودٌ إلا هذان.

وقوله: إذا كان مستوياً على العرش فهو مماثل لاستواء الإنسان على السرير، والفُلْك، إذ لا يعلم الاستواء إلا هكذا، فإنَ كليهما[1] مثَّل، وكلاهما عطل حقيقة ما وصف الله به نفسه، وامتاز الأول بتعطيل كل اسم لا استواء الحقيقة، وامتاز الثاني بإثبات استواء هو من خصائص المخلوقين، والقول الفاصل هو ما عليه الأمة الوسط من أن الله مستو على عرشه استواء يليق بجلاله ويختص به، ونزول وارتفاع يليق به ويختص به، فكما أنه موصوف بأنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه سميع بصير، ونحو ذلك ـ ولا يجوز أن يثبت للعلم والقدرة خصائص الأعراض التي كعلم المخلوقين

---

(١) في الأصل: «كلاهما».

وقدرتهم ـ فكذلك هو سبحانه فوق العرش، وينزل منه كل آخر ليلة إلى سماء الدنيا، ولا يثبت لفوقيّتِهِ، ونزولِهِ، وصعودِهِ خصائص فوقية المخلوق على المخلوق، ونزوله، وصعوده، وملزوماتها.

وأما زعمه أنا نجسمه إذا أثبتنا ما أثبته الله لنفسه. فهذا ليس بِبِدْعٍ من ألقاب أهل الضلال.

ثم اعلم أنه ليس أحد منا يقول: إن الله جسم، فإن هذا اللفظ عندنا[1] مبتدع محدث في الإسلام لم يقل به أحد من السلف الصالح والصدر الأول.

وأول ما ظهر إطلاق لفظ الجسم من متكلمة الشيعة كهشام بن الحكم، كذا نقل ابن حزم وغيره.

قال أبو الحسن الأشعري في كتاب «مقالات الإسلاميين، واختلاف المصلين»[2]: اختلف الروافض أصحاب الإمامية في التجسيم وهم ست فرق:

فالفرقة الأولى: الهشامية أصحاب هشام بن الحكم الرافضي، يزعمون أن معبودهم جسم، وله نهاية، وحدّ طويل عريض عميق، طوله مثل عرضه، وعرضه مثل عمقه، لا يوفي بعضه عن بعض، وزعموا أنه نور ساطع،

---

(١) «عندنا» ليست في الأصل.

(٢) هو في الكتاب ط ڤيسبادن (ص ٣١ ـ ٣٥).

له قَدْر من الأقدار في مكان دون مكان، كالسبيكة الصافية يتلألأ كاللؤلؤة المستديرة من جميع جوانبها، ذو لون، وطعم، ورائحة، ومجسة وذكر كلاماً طويلاً.

والفرقة الثانية: من الرافضة يزعمون أن ربهم ليس بصورة، ولا كالأجسام، وإنما يذهبون في قولهم: إنه جسم. إلى أنه موجود، ولا يثبتون الباري ذا أجزاء مؤتلفة، وأبعاض متلاصقة، ويزعمون أن الله على العرش مستوٍ بلا مماسة ولا كيف.

والفرقة الثالثة: من الروافض يزعمون أن ربهم على صوة الإنسان، ويمنعون أن يكون جسماً.

والفرقة الرابعة: من الرافضة الهشامية أصحاب هشام بن سالم الجواليقي يزعمون أن ربهم على صورة الإنسان، وينكرون أن يكون لحماً ودماً، ويقولون إنه نور ساطع يتلألأ بياضاً، وإنه ذو حواس كحواس الإنسان، له يد، ورجل، وأنف، وأذن، وفم، وعين، وأنه يسمع بغير ما به يبصر، وكذلك سائر حواسه متغايرة عندهم قال: وحكى أبو عيسى الوراق أن هشام بن سالم كان يزعم أن لربه وفرةً متغايرة سوداء، وأن ذلك نور أسود.

والفرقة الخامسة: يزعمون أن لرب العالمين ضياء خالصاً، ونوراً بحتاً، وهو كالمصباح الذي من حيث ما جئته يلقاك بنور، وليس بذي صورة، ولا أعضاء، ولا

اختلافٍ في الأجزاء، وأنكروا أن يكون على صورة الإنسان، أو على صورة شيء من الحيوان. قال:

والفرقة السادسة: من الرافضة يزعمون أن ربهم ليس بجسم، ولا بصورة، ولا يشبه الأشياء، ولا يتحرك، ولا يسكن، ولا يماس. وقالوا في التوحيد بقول المعتزلة والخوارج.

قال أبو الحسن الأشعري: وهؤلاء قوم من متأخريهم، فأما أوائلهم فإنهم كانوا يقولون بما حكينا عنهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية[1]: وهذا الذي ذكره أبو الحسن الأشعري عن قدماء الشيعة من القول بالتجسيم قد اتفق على نقله عنهم أرباب المقالات حتى نفس الشيعة كابن النوبختي ذكر ذلك عن هؤلاء الشيعة، ثم ذكر من قال بالتجسيم من المتكلمين وغيرهم ممن يزعم أنه من أهل السنة ـ إلى أن قال ـ:

وأئمة النفاة ـ يعني نفاة التجسيم ـ هم الجهمية من المعتزلة ونحوهم، يجعلون من أثبت الصفات مجسماً بناء عندهم على أن الصفات عندهم لا تقوم إلا بجسم، ويقولون: إن الجسم مركب من الجواهر المنفردة، ومن

---

(١) نقل ـ رحمه الله ـ كلام الأشعري السابق كله، ثم أعقبه بما تراه وذلك في كتابه (منهاج السنة ٢/٢١٧ و ٢٢١).

المادة والصورة[1]. فقال لهم أهل الإثبات: قولكم منقوض بإثبات الأسماء الحسنى، فإن الله تعالى حي عليم قدير، وإن أمكن إثبات حي عليم قدير وليس بجسم، أمكن أن يكون له حياة وعلم وقدرة وليس بجسم وإن لم يمكن ذلك، فما كان جوابكم عن إثبات الأسماء؟ كان جوابنا عن إثبات الصفات ـ انتهى المقصود منه.

فإذا تبين لك أن هذا المذهب ـ أعني القول بالتجسيم ـ هو مذهب هؤلاء المبتدعة الضُلَّال، ومن وافقهم من أتباع الأئمة.

فمذهب الوهابية هو مذهب أهل السنة المحضة كالإمام أحمد وذويه، فلا يطلقون لفظ التجسيم لا نفياً ولا إثباتاً لوجهين:

أحدهما أنه ليس مأثوراً لا في كتاب، ولا سنة، ولا أثر عن أحد الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا غيرهم من أئمة المسلمين، فصار من البدع المذمومة.

الثاني أن معناه يدخل فيه حق وباطل. انتهى من المنهاج لشيخ الإسلام رحمه الله[2]، وتمام الكلام فيه، فمن أراد الوقوف عليه فليراجعه.

---

(١) من الإبانة، وفي النسخ: (والصور).

(٢) هو في (٢/٢٢٤ ـ ٢٢٥).

فصـــل

قال العراقي: (ومن عظيم سفهه أنه لما رأى العقل مخالفاً لجميع ما يَدَّعيه خلع الحياء فعطل العقل، ولم يحكِّمه في شيء، وتصدى إلى جعل الناس كالبهائم) إلى آخر ما هذى به.

والجواب أن نقول: لما رأى الشيخ ـ رحمه الله ـ أن هؤلاء الذين هم أفراخ المتفلسفة، وأتباع الهند واليونان، وورثة المجوس والمشركين، وضُلَّال اليهود والنصارى والصابئين، وأشكالهم، وأشباههم فيما يعتقدونه أنهم في معرفة ذلك اعتمدوا على مجرد عقولهم، ودفعوا بما اقتضى قياس عقولهم ما دل عليه الكتاب والسنة نصاً أو ظاهراً، ولم يحكموا كتاب الله وسنة رسوله، ولم يلتفتوا إلى أقوال الصحابة ومن بعدهم من التابعين لهم بإحسان، ولم يسلكوا طريق الأئمة في باب معرفة الله وأسمائه وصفاته وأفعاله، وفي باب العمل والعبادة، وأنهم خالفوا صحيح العقل الموافق لصريح النقل مما أجمع عليه سلف الأمة

وأئمتها: عَطَّلَ عقول هؤلاء، ولم يَحكِّمْها في شيء، فإن البهائم التي لا تعقل شيئاً أهدى سبيلاً من عقول هؤلاء كما قال تعالى: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان - ٤٤] لأنها قد تهتدي إلى بعض منافعها.

وقد كان من المعلوم بالضرورة أن أصح الناس عقولاً، وأكملهم آراءً أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين لهم بإحسان، ومن بعدهم من السلف الصالح والصدر الأول، وأئمة الدين والحديث، ومن على طريقهم، فمن خالفهم فعقله فاسد ورأيه كاسد.

ومن المعلوم أيضاً أن الشيخ رحمه الله لم ينف معقول هؤلاء الأئمة، بل حَكَّم ما وافق المنقول من معقولهم، واعتمده في رد أباطيل هؤلاء الملاحدة وأشباههم، وكذلك ما أصَّلوه من الأصول، وبنوا عليه من الفروع الموافق لقواعد الشريعة المطهرة يعمل به، ويَحْكُم به، فمن نسب إليه غير ذلك فقد أخطأ، وظلم نفسه، وافترى عليه، وقد خاب من افترى.

فصــل

قال العراقي: (قد آن لنا أن نذكر ههنا خلاصة ما تمذهبت به الفرقة المارقة الـوهابيـة[1] من الأباطيـل، ثم نتكلم عليهـا في المباحث الآتيـة بمـا يـردهـا ويـدحض حجتها. فنقول:

قد اشتملت عقيدتهم الباطلة على أمور:

الأول: إثبات الوجه، واليد والجهة للبارىء سبحانه، وجعله جسماً ينزل ويصعد.

الثاني: تقـديم النقـل على العقـل، وعـدم جـواز الرجوع إليه في الأمر الدينية.

الثالث: نفي الإجماع وإنكاره.

الرابع: نفي القياس.

الخامس: عدم جـواز التقليد للمجتهـدين من أئمة الدين، وتكفير من قلدهم.

---

(١) في ط الرياض: «والوهابية».

السادس: تكفيرهم لكل من خالفهم من المسلمين.

السابع: النهي عن التوسل إلى الله تعالى بالرسول أو بغيره من الأولياء والصالحين.

الثامن: تحريم زيارة قبور الأنبياء والصالحين.

التاسع: تكفير من حلف بغير الله، وعَدِّهِ مشركاً.

العاشر: تكفير من نذر لغير الله، أو ذبح عند مراقد الأنبياء والصالحين).

فالجواب أن نقول: نعم قد اشتملت عقيدة الوهابية على إثبات الوجه، واليد، كما ثبت ذلك في الكتاب، والسنة، وأقوال أئمة السلف، كما هو معروف مشهور في عقائدهم، وفيما صنفوه من الرد على الجهمية وغيرهم من أهل البدع، وذكرنا من ذلك طرفاً فيما تقدم.

وأما لفظ الجهة، وجعله سبحانه وتعالى جسماً **فهذا من الكذب على الوهابية** وقد تقدم الكلام على ذلك قريباً، وفيه بحث وتفصيل.

وأما كونه تعالى ينزل ويصعد فهو ثابت بالأحاديث الصحيحة أحاديث النزول، وقد تقدم الكلام على ذلك، وهو مما نعتقده وندين الله به على ما يليق بجلاله وعظمته، ولو كره الكافرون.

وأما قوله الثاني: تقدم النقل على العقل.

فأقول: وهذا أيضاً مما ندين الله به، ونعتقده، ومن لم يقدم النقل على العقل فما آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، ومع ذلك نقول: إن العقل الصحيح لا يخالف النقل الصريح، فإن اختلفا فالعقل إما فاسد، أو النقل غير صحيح ولا صريح.

وأما عدم جواز الرجوع إليه في الأمور الدينية فما ذاك إلا لمخالفة النقل الصحيح الصريح، وأما إذا وافق النقل فلا مانع من جوازه عندنا، بل نعتقد ذلك ونعتمده.

وقوله: الثالث نفي الإجماع وإنكاره.

فأقول: هذا كذب فإنا نعتقد أنه الأصل الثالث، وأن الأمة لا تجمع على ضلالة، لكن ننكر إجماع عباد القبور، وأفراخ المتفلسفة، وأنباط الفرس والروم، ومن نحا نحوهم، وحذا حذوهم[1]، وأيضاً ننكر دعوى الإجماع على أن الاجتهاد قد انقطع، وأن التقليد واجب.

وقوله: الرابع نفي القياس.

---

(1) سبق التفصيل في ذلك هاهنا (ص ١٦٦) وما بعدها.

فأقول: أما نفي القياس مطلقاً من الكذب، فإنه فيه ما هو صحيح، وفيه ما هو باطل.

وقوله: الخامس عدم جواز التقليد للمجتهدين من أئمة الدين، وتكفير من قلدهم.

فأقول: وهذا أيضاً من الكذب على الوهابية، فإنهم كانوا على مذهب أحمد بن حنبل[1]، ولكن ربما يوجد ذلك في كتب بعض من ينسبونه هؤلاء إليهم، لاعتقاده أنهم على الحق، وأنهم مخالفون لعباد القبور، ولأهل الأهواء من أهل البدع، كما قد يوجد ذلك في كتب صِدِّيق الهندي وغيره.

وقوله: السادس تكفيرهم كل من خالفهم من المسلمين.

فأقول: وهذا أيضاً كذب على الوهابية، فإنهم لا يكفرون المسلمين، وإنما يكفرون من كَفَّر اللَّهُ ورسوله، وأهلُ العلم من غلاة عباد القبور، وغلاة الجهمية، وغلاة القدرية والمجبرة، وغلاة الروافض، وغلاة المعتزلة، وغيرهم، ممن كَفَّره السلف الصالح بعد قيام الحجة.

---

(١) سبق تفصيل ذلك هاهنا (ص ١٧٢) وبيان أن المحرَّم هو التقليد الذي فيه مخالفة سُنَّة رسول الله ﷺ.

وقوله: السابع النهي عن التوسل إلى الله تعالى بالرسول، وبغيره من الأولياء والصالحين.

فأقول: نعم، كانوا ينهون عن التوسل بالرسول، وبغيره من الأولياء والصالحين بعد مماتهم، وفي حال غيبتهم، إذا كان التوسل على ما يعرف في لغة الصحابة والتابعين والأئمة المهتدين. وأما في حال حياتهم بهذا العرف فلا ينهون عنه ولا ينكرونه. وأما على عرف غلاة عباد القبور وإصطلاحهم الحادث فهم ينهون عنه ويكفرون من دعا أهل القبور، واستغاث بهم، والتجأ إليهم بعد قيام الحجة عليهم.

وقوله: الثامن تحريم زيارة قبور الأنبياء والصالحين.

فأقول: وهذا أيضاً من الكذب على الوهابين، فإنه يجوز عندهم زيارة القبور على الوجه الشرعي. وأما شد الرحال إليها فيمنعون من ذلك، وينكرونه لقوله ﷺ: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد»[1] الحديث.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ـ كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة ـ ٦٣/٣، ومسلم في كتاب الحج من صحيحه ١٠١٤/٢ ـ ١٠١٥ كلاهما من طريق الزهري عن سعيد عن أبي هريرة مرفوعاً. . =

وقوله: التاسع تكفير من حلف بغير الله، وعدِّه مشركاً.

فأقول: هذا كذب على الوهابية، فإنهم لا يكفِّرون بمجرد الحلف بغير الله، وفيه بحث.

وقوله: العاشر تكفير من نذر لغير الله، أو ذبح عند مراقد الأنبياء والصالحين.

فأقول: نعم يكفرون من نذر لغير الله، وذبح لغيره، فإن النذر والذبح من خصائص الإلهية، فمن أشرك بالله أحداً من المخلوقين في خصائص الخالق فلا مانع من تكفيره بعد قيام الحجة عليه، وسيأتي الكلام على كلامه[1] عليها إن شاء الله تعالى.

= به. وفي لفظ لمسلم: «تشد الرحال إلى ثلاثة مساجد».
وأخرجه مسلم أيضاً من طريق عبدالحميد بن جعفر أن عمران بن أبي أنس حدّثه أن سلمان الأغرّ حدثه أنه سمع أبا هريرة يخبر أن رسول الله ﷺ قال: «إنما يسافر إلى ثلاثة مساجد».

(١) «على كلامه» سقطت من الأصل.

فصــل

قال العراقي: (تجسيم الوهابية:

إن الوهابيـة التي كَفَّرت من زار قبـر رسول الله ﷺ متوسلاً إلى الله تعالى، وعدَّت ذلك شركـاً في أُلوهيَّتـهِ، وقالت بوجوب تنزيهـه تعالى قـد خبطت كـل الخبط في تنزيه الله تعالى، حيث أبت إلا جعل استوائه سبحانه ثبوتاً على عـرشه، واستقـراراً وعلواً فوقـه، وأثبتت له الـوجـه واليدين، وبعَّضَته سبحانه فجعلته ماسكاً بالسمٰـوات على إصبـع، والأرضين على إصبـع، والشجــر على إصبـع، والملك على إصبع، ثم أثبتت له الجهة، فقالت: هو فوق السمٰوات ثابت على العرش، يشار إليه بالأصابع إلى فوق إشـارة حسية، وينـزل إلى السماء الـدنيا، ويصعـد، قال بعضهم:

لئن كـان تجسيمـاً ثبـوت استـوائـه
عـلى عــرشــه إني إذاً لـمجـسـم
وإن كـان تشبيهـاً ثبــوت صفـاتــه
فـعن ذلــك الـتشـبيــه لا أتـلعثـم

وإن كان تنزيهاً جحود استوائه
وأوصافه أو كونه يتكلم
فمن ذلك التنزيه نزهت ربنا
بتوفيقه والله أعلى وأعظم)

والجواب أن نقول: بل الذي خبط كل الخبط، وهام في مهامه الخرط والهمط، وكشف جلباب الحياء، وسلك مسالك أهل الغي والردى، هذا العراقي الملحد، حيث جعل إثبات صفات الله ذي الجلال والإكرام تجسيماً وتشبيهاً، ومن وصفه بها فقد بَعَّضه، وصرح بعدم علوه على عرشه وارتفاعه عليه عناداً وجحوداً، وتمرداً وتكبراً وسموداً، فتعالى الله عما يقول هذا الجاحد علواً كبيراً.

فأما كون الوهابية أبت إلا جعل استوائه سبحانه ثبوتاً على عرشه، واستقراراً وعلواً فوقه: فنعم، وبذلك أنزل الله كتبه، وأرسل رسله، وأجمع على ذلك سلف الأمة وأئمتها.

فالوهابية يصفون الله تعالى بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ، من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تشبيه، ولا تمثيل، فيثبتون لله ما أثبته لنفسه من استوائه على عرشه، وعلوه عليه، وأنه بائن من خلقه، ويثبتون ما أثبته لنفسه من الأسماء والصفات، وينفون عنه النقائص

والعيوب، ومشابهة المخلوقات، إثباتاً بلا تمثيل، وتنزيهاً بلا تعطيل «فمن شَبَّه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف اللَّهُ به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله تشبيهاً».

إذا تبين لك هذا وتحققته فنذكر من كلام الأئمة ما يبين غلط هذا الملحد، وخروجه عن الصراط المستقيم، وسلوكه طريق أصحاب الجحيم، ممن نكب عن الدين القويم، واتبع غير سبيل المؤمنين من الصحابة والتابعين والأئمة المهتدين.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: ونحن نذكر من ألفاظ السلف بأعيانها، وألفاظِ من نقل مذهبهم إلى غير ذلك من الوجوه بحسب ما يحتمله هذا الموضع ما يُعْلَمُ به مذهبهم:

روى أبو بكر البيهقي في «الأسماء والصفات» بإسناد صحيح عن الأوزاعي قال: «كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله تعالى ذِكْره فوقَ عرشِهِ، ونؤمن بما وردت فيه السنة من الصفات».

قال الشيخ: في كتاب الفقه الأكبر المشهور عند أصحاب أبي حنيفة الذي رووه بالإسناد عن أبي مطيع بن

عبـدالله[1] البلخي: سألت أبـا حنيفة عن الفقـه الأكبـر؟ فقال: لا تكفِّـرَنَّ أحداً بذنب، ولا تنفِ[2] أحـداً به من الإيمان، وتأمر بالمعروف، وتنهى عن المنكر، وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك. إلى أن قال:

قال أبو حنيفة عَمَّن قال: «لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض» فقد كفر، لأن الله يقول: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه - ٥] وعرشـه فوق سبـع سموات. قلت: فإن قال: إنه على العرش استوى، ولكنه يقول: لا أدري العرش في السماء أم في الأرض؟ قال: هو كافر، لأنـه أنكر أن يكـون في السماء، لأنـه تعـالى في أعلى عليين، وأنه يدعي من أعلى لا من أسفل.

وفي لفظ: سألت أبا حنيفة عَمَّن يقول: «لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض» قال: قد كفر قال: لأن الله يقـول: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طـه - ٥]، [وعرشه فوق سبع سمٰوات. قال: فإنه يقول: على العرش استـوى][3]. لكن لا يـدري العـرش في الأرض أم في

---

(١) في الأصل: «ابن عبد»

(٢) في النسخ: «لا تنفي والمثبت من الحموية للشيخ ابن تيمية - مجموع الفتاوي ٥/٤٦.

(٣) ما بين معقوفين من الحموية للشيخ ابن تيمية رحمه الله تعالى.

السماء؟ قال: إذاً أنكر أنه في السماء فقد كفر.

ففي هذا الكلام المشهور عن أبي حنيفة عند أصحابه أنه كَفَّر الواقف الذي يقول: لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض. فكيف يكون النافي الجاحد الذي يقول: ليس في السماء ولا في الأرض، واحتج على كفره بقوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه ـ ٥]، قال: وعرشه على سبع سمٰوات، وبيَّن بهذا أن قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه ـ ٥] دالٌ على أن الله نفسه فوق العرش، ثم إنه أردف ذلك بتكفير من قال: إنه على العرش استوى، ولكن توقف في كون العرش في السماء أم في الأرض. قال: لأنه أنكر أنه في السماء، لأن الله في أعلى عليين، وأنه يدعي من أعلى لا من أسفل.

وهذا تصريح من أبي حنيفة بتكفير من أنكر أن يكون الله في السماء، واحتج على ذلك بأن الله في أعلى عليين، وأنه يدعي من أعلى لا من أسفل، وكل من هاتين الحجتين فطرية عقلية، فإن القلوب مفطورة على الإقرار بأن الله في العلو، وعلى أنه يُدْعَى من أعلى لا من أسفل، وقد جاء اللفظ الآخر صريحاً عنه بذلك، فقال: إذا أنكر أنه في السماء فقد كفر.

وروى هذا اللفظ بالإسناد عنه شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري الهروي في كتاب «الفاروق».

وروي أيضاً ابن أبي حاتم أن هشام بن عبدالله الرازي صاحب محمد بن الحسن قاضي الري الذي حَبَس رجلاً في التجهم فتاب، فجيء به إلى هشام ليطلقه فقال: الحمد لله على التوبة، فامتحنه هشام فقال: أتشهد أن الله على عرشه بائن من خلقه، فقال: أشهد أنه على عرشه، ولا أدري ما بائن من خلقه، فقال: ردوه إلى الحبس فإنه لم يتب.

وروى أيضاً عن يحيى بن معاذ الرازي أنه قال: إن الله على العرش بائن من الخلق، وقد أحاط بكل شيء علماً، وأحصى كل شيء عدداً، لا يشك في هذه المقالة إلا جهمي رديء ضلّيل، وهالك مرتاب، يمزج اللَّهَ تعالى بخلقه، ويخلط منه الذات بالأقذار والأنتان.

وروى أيضاً عن ابن المديني لما سئل: ما قول أهل الجماعة؟ قال: يؤمنون بالرؤية والكلام، وأن الله فوق السمٰوات على العرش استوى، فسئل عن قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة ـ ٧] فقال: اقرأ ما قبلها ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [المجادلة ـ ٧].

وروى أيضاً عن أبي عيسى الترمذي قال: هو على العرش كما وَصَفَ في كتابه، وعلمه وقدرته وسلطانه في كل مكان.

وروى عن أبي زرعة الرازي أنه لما سئل عن تفسير قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه ـ ٥] فقال: تفسيره كما تقرأ، هو على العرش، وعلمه في كل مكان، ومن قال غير هذا فعليه لعنة الله ـ إلى أن قال ـ:

وروى عبدالله بن أحمد وغيره بإسناد صحيح عن ابن المبارك أنه قيل له: بماذا نعرف ربنا؟ فقال: بأنه فوق السمٰوات على عرشه، بائن من خلقه، ولا نقول كما تقول الجهمية: إنه هاهنا في الأرض.

وهكذا قال الإمام أحمد وغيره.

وروى بإسناد صحيح عن سليمان بن حرب الإمام: سمعت حماد بن زيد، وذكر هؤلاء الجهمية، فقال: إنما يحاولون أن يقولوا: ليس في السماء شيء.

وروى ابن أبي حاتم في كتاب «الرد على الجهمية» عن سعيد بن عامر الضبعي ـ إمام أهل البصرة علماً وديناً من شيوخ الإمام أحمد ـ أنه ذُكر عنده الجهميةُ فقال: هم أشَرُّ[1] قولاً من اليهود والنصارى، وقد اجتمع اليهود

(١) في ط الرياض، والمنار: «شر».

والنصارى وأهل الأديان مع المسلمين على أن الله على العرش، وقالوا هم: ليس على شيء.

وقال محمد بن إسحاق بن خزيمة إمام الأئمة: من لم يقر أن الله فوق سمواته على عرشه، بائن من خلقه، وجب أن يستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه، ثم أُلْقي على مزبلة لئلا يتأذى بريحه أهل القبلة ولا أهل الذمة. ذكره عنه الحاكم بإسناد صحيح.

وذكر كلاماً طويلاً ثم قال:

وقال الحافظ أبو نعيم في كتاب «محجة الواثقين ومدرجة الوامقين»[1] تأليفه: وأجمعوا أن الله فوق سمواته، عالٍ على عرشه، مستوٍ عليه، لا مستولٍ عليه كما تقول[2] الجهمية: إنه بكل مكان.

ثم ذكر الشيخ كلاماً إلى أن ذكر عن الشيخ الإمام أبي محمد عبدالقادر بن أبي صالح الجيلاني قال في كتاب «الغنية»: أما معرفة الصانع بالآيات والدلالات على وجه الاختصار فهو أن يعرف ويتيقن أن الله واحد أحد. إلى أن قال:

وهو بجهة العلو مستوٍ على العرش، محتو على

---

(١) معنى الوامقين: المحبون ومنه قول الشاعر.

وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا سوى أن يقولوا: إنني لك وَامِقُ

(٢) في ط الرياض: «تقوله».

المُلْك، محيطٌ علمه بالأشياء ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ﴾ [فاطر ـ ١٠] ﴿ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴾ [السجدة ـ ٥]، ولا يجوز وصفه بأنه في كل مكان، بل يقال: إنه في السماء على العرش استوى كما قال: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه ـ ٥] وذكر آيات وأحاديث إلى أن قال:

وينبغي إطلاق الاستواء من غير تأويل، وأنه استواء الذات على العرش. قال: وكونه على العرش مذكور في كل كتاب أُنزله على كل نبي أرسل[1] بلا كيف ـ وذكر كلاماً طويلاً لا يحتمله هذا الموضع.

وقال أبو الحسن الأشعري في الإبانة[2]:

باب ذكر الاستواء على العرش:

فإن قال قائل ما تقولون في الاستواء؟ قيل له نقول: إن الله مستوٍ على عرشه، كما قال: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه ـ ٥] وذكر آيات ثم قال: فالسمٰوات فوقها العرش، فلما كان العرش فوق السمٰوات قال: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الملك ـ ١٦] لأنه مستوٍ على العرش الذي هو فوق السمٰوات، وكل ما علا فوقه فهو سماء، فالعرش أعلى السموات. إلى أن قال:

---

(١) في النسخ: «أنزله» والمثبت من الحموية.

(٢) (ص ١١٩ ـ ١٢٧) من ط الجامعة الإسلامية.

فصـــل:

وقد قال قائلون من المعتزلة والجهمية والحرورية بأن معنى قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه ـ ٥] أنه استولى، وقهر، وملك، وأن الله عز وجل في كل مكان، وجحدوا أن يكون الله على عرشه، كما قال أهل الحق، وذهبوا في الاستواء إلى أنه القدرة، فلو كان كما ذكـروه كان لا فرق بين العـرش والأرض السابعـة، لأن الله قادر على كـــل شيء، والأرض فـــالله قـــادر عليهـــا، وعـلى الحشوش، وعلى كل ما في العالم، فلو كان الله مستوياً على العرش بمعنى الاستيلاء، وهو عز وجل مستولٍ على الأشياء كلها، لكان مستوياً على العرش، وعلى الأرض، وعلى السماء، وعلى الحشوش والأقذار، لأنه قـادر على الأشياء كلها، ولم يَجُزْ عند أحد من المسلمين أن يقال: إن الله مستوٍ على الحشوش والأخلية، ولم يجز أن يكون الإستواء على العرش: الاستيلاء الذي هو عام في الأشياء كلها، ووجب أن يكون معنى الاستواء يختص بالعرش دون الأشيـــاء كلها ـ وذكـــر دلالات من القـرآن والأحـــاديث والإجماع والعقل، انتهى.

وقال شيخ الإسلام أيضاً في الكتاب المسمى «بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول»:

قال إسحٰق بن راهويه: حدثنا بشر بن عمر سمعت غير واحد من المفسرين يقول: «الرحمٰن على العرش استوى أي ارتفع».

وقال البخاري في صحيحه: قال أبو العالية: «استوى إلى السماء»: ارتفع. قال: وقال مجاهد: «استوى على العرش».

وقال الحسين بن مسعود البغوي في تفسيره المشهور: قال ابن عباس وأكثر مفسري السلف: «استوى إلى السماء: ارتفع إلى السماء» وكذلك قال الخليل بن أحمد.

وروى البيهقي في كتاب «الصفات» قال الفَرَّاء: ثم استوى أي صعد، قاله ابن عباس. وهو كقولك للرجل كان قاعداً فاستوى قائماً.

وروى الشافعي في مسنده عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال عن يوم الجمعة: «وهو اليوم الذي استوى فيه ربكم على العرش»[1].

---

(١) أخرجه الشافعي في مسنده من طريق شيخه إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى. وهو متهم. وقد روى الدارقطني الحديث في كتاب «الرؤية» من طريق شيخه أبي صالح عبدالرحمٰن بن سعيد ومحمد بن جعفر ومحمد بن علي قال: حدثنا عبدالله بن روح المدائني حدثنا سلام بن =

والتفاسير المأثورة عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين مثل تفسير محمد بن جرير الطبري، وتفسير عبدالرحمٰن بن إبراهيم المعروف بدحيم، وتفسير عبدالرحمٰن بن أبي حاتم، وتفسير ابن المنذر، وتفسير أبي بكر عبدالعزيز، وتفسير أبي الشيخ الأصبهاني، وتفسير أبي بكر بن مردويه، وما قبل هؤلاء من التفاسير، مثل تفسير أحمد بن حنبل، وإسحٰق بن إبراهيم، وبقي بن مخلد، وغيرهم، ومن قبلهم، مثل تفسير عبد بن حميد، وتفسير عبدالرزاق، ووكيع بن الجراح فيها من هذا الباب الموافق لقول المثبتين

= سليمان حدثنا ورقاء وإسرائيل وشعبة وجرير بن عبدالحميد كلهم قالوا: حدثنا ليث بن عثمان بن أبي حميد عن أنس بن مالك قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أتاني جبريل وفي كفه كالمرآة البيضاء يحملها، فيها كالنكتة السوداء، فقلت: ما هذه التي في يدك يا جبريل؟ فقال: هذه الجمعة، قلت: وما الجمعة، قال لكم فيها خير كثير، قلت: وما يكون لنا فيها؟...» الحديث وليس فيه ذكر الاستواء. وقد ساقه ابن القيم بطوله في كتابيه «زاد المعاد» و«حادي الأرواح»، وقال عقبه في الكتاب الثاني:

هذا حديث كبير عظيم الشأن، رواه أئمة السنة وتلقوه بالقبول، وجَمَّلَ به الشافعي مسنده (١٢٨/١ من الترتيب) فرواه عن إبراهيم بن محمد قال حدثني موسى بن عبيدة قال حدثني أبو الأزهر عبدالله بن عبد بن عمير أنه سمع أنس بن مالك... فذكره بنحوه. وقد تقدم لفظه.

ثم قال الشافعي: أنبأنا إبراهيم قال حدثني أبو عمران إبراهيم بن الجعد عن أنس. شبيهاً به، وزاد فيه أشياء. اهـ.

ما لا يكاد يحصى، وكذلك الكتب المصنفة في السنة التي فيها آثار النبي ﷺ والصحابة والتابعين.

وقال أبو محمد حرب بن إسمٰعيل الكِرْماني في مسائله المعروفة التي نقلها عن أحمد وإسحٰق وغيرهما وذكر معها من الآثار عن النبي ﷺ والصحابة وغيرهم ما ذكر، وهو كتابٌ كبير صَنَّفه على طريقة الموطأ ونحوه من المصنفات، قال في آخره في الجامع:

باب القول في المذهب:

هذا مذهب أئمة العلم، وأصحاب الأثر، وأهل السنة المعروفين المقتدى بهم فيها، وأدركتُ من أدركتُ من علماء أهل العراق والحجاز والشام وغيرهم عليها، فمن خالف شيئاً من هذه المذاهب، أو طعن فيها، أو عاب قائلها: فهو مبتدع، خارج عن الجماعة، زائل عن منهج السنة وسبيل الحق، وهو مذهب أحمد، وإسحاق بن إبراهيم، وبقي بن مخلد، وعبدالله بن الزبير الحميدي، وسعيد بن منصور، وغيرهم ممن جالسنا، وأخذنا منهم العلم. وذكر الكلام في الإيمان، والقدر، والوعيد، والإمامة، وما أخبر به الرسول من أشراط الساعة، وأمر البرزخ والقيامة، وغير ذلك إلى أن قال:

وهو سبحانه بائن من خلقه، لا يخلو من علمه

مكان، ولله عرش، وللعرش حَمَلَةٌ يحملونه، ولـه حَدٌّ الله أعلم بحده، والله على عرشه عَزَّ[1] ذِكْره وتعالى جَدُّه ولا إله غيره، والله تعالى سميع لا يشـك، بصير لا يـرتاب، عليم لا يجهل، جواد لا يبخل، حليم لا يعجل، حفيظ لا ينسى، يقظان لا يسهو، رقيب لا يغفل، يتكلم، ويتحرك، ويسمع ويبصرَ، وينظر ويقبض، ويبسط، ويفرح، ويحب، ويكره، ويبغض، ويرضى، ويسخط، ويغضب، ويرحم، ويغفر، ويعفو، ويعطي، ويمنع، وينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا كيف شاء وكما شاء، ليس كمثله شيء وهو السميع البصيـر، ولم يـزل الله متكلماً عـالمـاً فتبـارك الله أحسن الخالقين، انتهى.

ولو ذهبنا نذكر أقوال أهل العلم من الأئمة لاحتمل مجلداً ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَـٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ۚ﴾ [الأنعام - ١٢٥]، ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور - ٤].

وأما تفسير الاستواء بالاستقرار فهو من تفاسير أهل السنة والجماعة. قال ابن القيم رحمه الله في «الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية»:

---

(١) في ط الرياض: «عن».

فصــل:

هذا وسادسُ عشرِها إجماعُ أهلِ العلمِ أعني حجةَ الأزمانِ

مِنْ كُلِّ صاحبِ سُنَّةٍ شهدتْ له
أهـلُ الحـديثِ وعسكـرُ القـرآنِ

لا عبـرةً بمخـالفٍ لـهمـو ولـو
كـانـوا عـديـدَ الشَّـاءِ والبِعْـرَانِ

أن الـذي فـوقَ السمـواتِ العلى
والعـرشِ وهـو مبـائـنُ الأكـوانِ

هـو رَبُّنـا سبحـانـه وبحمـدهِ
حقاً علىٰ العرشِ اِسْتوا الرحمٰنِ

ثم ذكر أقوال الأئمة إلى أن قال:

ولـهـمُ عـبـاراتٌ عليـهـا أربـعٌ
قـد حُصِّلَتْ للفـارسِ الـطَّعَـانِ

وهي استقـر وقد عـلا وكـذلـك ار
تفـعَ الـذي مـا فيـه من نكـرانِ

وكـذاك قد صعـدَ الذي هـو رابعٌ
وأبـو عبيـدةَ صـاحبُ الشبيـانـي

يختـارُ هـذا القـولَ في تفسيـرِهِ
أدرى مـن الـجـهـميِّ بـالـقـرآن

وأما قوله: (وأثبت له الوجه واليدين).

فأقول: قد تقدم الكلام على ذلك، وبه الكفاية.

وأما قوله: (وبعَّضَه سبحانه، فجعله ماسكاً بالسمٰوات على أصبع، والأرضين على أصبع، والشجر على أصبعَ، والملك على أصبعَ) الخ.

فالجواب أن يقال لمن وقف على هذا الجواب عليك أولاً أن تعلم أن هذا الكلام، أعني قوله: وبَعَّضه سبحانه، ليس هو من كلام أهل السنة المحضة، الذين لم يشوبوا عقائدهم بدم التشبيه، وعَذِرَةِ التحريف، ونجاسة التعطيل، بل هو من مقدرات الأفكار، ونتائج قياسات عقول أفراخ المتفلسفة، وأتباع الهند واليونان، وورثة المجوس والمشركين، وضلال اليهود والنصارى والصابئين وأشكالهم وأشباههم، الذين يزعمون أنهم ينزهون الله تعالى عن الأبعاض، والحدود، والجهات، فيسمع الغِرُّ المخدوع هذه الألفاظ فيتوهم[1] منها أنهم ينزهون الله عما يفهم من معانيها عند الإطلاق من العيوب والنقائص والحاجة، فلا يشك أنهم يمجدونه ويعظمونه، ويكشف الناقد البصير ما تحت هذه الألفاظ فيرى تحتها الإلحاد،

(١) في ط الرياض: «يتوهم».

وتكذيب الرسل، وتعطيل الرب تعالى عما يستحقه من كماله.

فأما الأبعاض: فمرادهم بتنزيهه[1] عنها: أنه ليس له وجه، ولا يدان، ولا يمسك السموات على أصبع، والأرض على إصبع، والشجر على أصبع، والماء على أصبع، فإن ذلك كله أبعاض، والله منزه عن الأبعاض، كما ذكره ابن القيم رحمه الله عنهم في «الصواعق المرسلة» فإذا عرفت هذا من قيلهم، وعقائد قلوبهم، وأنهم إنما نَزَّهوه عما يليق بجلاله، وعظمته، وكبريائه، وإحاطته بجميع مخلوقاته، وأنهم ما عرفوا الله حق معرفته، ولا قَدَروه حق قدره، ولا عَظَّموه حق عظمته، فخرجوا عن المعقول، ونبذوا المنقول وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون، فجاء هؤلاء الضُلاَّل الغلاة، والملاحدة الجهال، فتوهموا أن هذا من قول الوهابية، وأنهم خرجوا بهذا القول عن جماعة أهل السنة المحضة، وما علم هؤلاء الجهلة أن هذا صريح الكتاب والسنة قال الله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر - ٦٧].

قال العماد ابن كثير رحمه الله[2]: يقول الله تعالى: ما

---

(١) في الأصل: «تنزيههم» وفي المطبوعتين «تنزيهه»؟.

(٢) في تفسيره ط الشعب (١٠٣/٧ - ١٠٦).

قدر المشركون الله حقَّ قدره حتى عبدوا معه غيره، وهو العظيم الذي لا أعظم منه، القادر على كل شيء، المالك لكل شيء، وكلُّ شيءٍ تحت قهره وقدرته. قال السدي: ما عظَّموه حقَّ عَظَمَتِهِ، وقال محمد بن كعب لو قدروه حق قدره ما كَذَّبوه، وقال عليّ بن أبي طلحة عن ابن عباس: هم الكفار الذين لم يؤمنوا بقدرة الله عليهم، فمن آمن أن الله على كل شيء قدير فقد قَدَر الله حقَّ قَدْره، ومن لم يؤمن به فلم يقدر الله حق قدره.

وقد وردت أحاديث كثيرة متعلقة بهذه الآية، **الطريق فيها وفي أمثالها مذهب السلف**، وهو إمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تحريف. وذكر حديث ابن مسعود الذي رواه مسلم في «صحيحه» عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: جاء حبر من الأحبار إلى رسول الله ﷺ فقال: يا محمد إنا نجد أن الله يجعل السمٰوات على إصبع، والأرضين على إصبع، والشجر على إصبع، والماء على إصبع، والثرى على أصبع، وسائر الخلق على إصبع، فيقول: أنا الملك. فضحك النبي ﷺ حتى بدت نواجذه لقول الحبر. قرأ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ الآية.

وفي رواية لمسلم: «والجبال والشجر على إصبع، ثم يهزهن فيقول: أنا الملك أنا الله».

وفي رواية البخاري: «يجعل السمٰوات على إصبع، والماء والثرى على إصبع، وسائر الخلق على إصبع»[1].

---

(١) أخرجه البخاري، تفسير من صحيحه ـ في تفسير سورة الزمر ـ باب ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ حدثنا آدم حدثنا شيبان عن منصور عن إبراهيم عن عبيدة عن عبدالله ـ رضي الله عنه ـ قال: «جاء حبر من الأحبار إلى رسول الله ﷺ فقال: يا محمد، إنا نجد أن الله يجعل السمٰوات على إصبع، والأضين على إصبع، والشجر على إصبع، والماء على إصبع، وسائر الخلق على إصبع، فيقول: أنا الملك». فضحك النبي ﷺ حتى بدت نواجذه تصديقاً لقول الحبر، ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ...﴾ الآية.

وأخرجه البخاري أيضاً في صحيحه ـ كتاب التوحيد ـ باب قول الله ﴿لما خلقت بيدي﴾ حدثنا مسدد سمع يحيى بن سعيد عن سفيان حدثني منصور وسليمان عن إبراهيم عن عبيدة عن عبدالله... به، وفيه: (إن الله يمسك...) (والجبال على إصبع...) (والخلائق على إصبع). قال البخاري عقبه: قا يحيى بن سعيد: وزاد فيه فضيل بن عياض عن منصور عن إبراهيم عن عبيدة عن عبدالله: فضحك رسول الله ﷺ تعجباً وتصديقاً له.

ثم أخرجه في هذا الباب حدثنا عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش سمعت إبراهيم قال سمعت علقمة يقول: قال عبدالله... به وفيه (والشجر والثرى على إصبع) (ثم يقول: أنا الملك، أنا الملك...).

وأخرجه في كتاب التوحيد من صحيحه ـ أيضاً ـ باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾ حدثنا موسى حدثنا أبو عوانة عن الأعمش عن إبرهيم عن علقمة عن عبدالله... به وفيه (إن الله يضع السماء...) (والشجر والأنهار على إصبع). =

قال ابن كثير رحمه الله: ورواه البخاري في «صحيحه» في غير موضع، ومسلم، والإمام أحمد، والترمذي، والنسائي كلهم من حديث سليمان بن مهران - وهو الأعمش - عن إبراهيم بن عبيدة، عن ابن مسعود بنحوه قال: جاء رجل من أهل الكتاب إلى النبي ﷺ فقال: يا أبا القاسم أبلغك أن الله تعالى يحمل الخلائق على إصبع، والسمٰوات على إصبع، والأرضين على إصبع، والشجر على إصبع، والثرى على إصبع فضحك ﷺ حتى بدت نواجذه. قال: وأنزل الله: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ الآية.

وهكذا رواه البخاري، ومسلم، والنسائي من طرق[1] عن الأعمش به.

= وأخرجه - أيضاً - في باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم من حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم عن عبيدة عن عبدالله... به وفيه (إذا كان يوم القيامة جعل الله...) (ثم يهزهن).

وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه - كتاب صفات المنافقين وأحكامهم - ٤/٢١٤٧ - ٢١٤٨ (رقم ٢٧٨٦) من طريق منصور عن إبراهيم عن عبيدة السلماني عن عبدالله بن مسعود. ومن طريق الأعمش قال: سمعت إبراهيم يقول: سمعت علقمة يقول: قال عبدالله... فذكره.

(١) في النسخ: «من طريق».

وقال الإمام أحمد حدثنا الحسين بن حسن الأشقر، حدثنا أبو كدينة، عن عطاء، عن أبي الضحى عن ابن عباس قال: مر يهودي برسول الله ﷺ وهو جالس فقال: كيف تقول يا أبا القاسم يوم يجعل الله السمٰوات على ذِه ـ وأشار بالسبابة ـ والأرض على ذِه، والجبال على ذه، وسائر الخلق على ذه، كل ذلك يشير بأصبعه. فأنزل الله: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾.

وكذا رواه الترمذي في التفسير بسنده عن أبي الضحى مسلم بن صبيح به. وقال: حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه[1].

ثم قال: قال البخاري: حدثنا سعيد بن عفير، حدثنا

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٤/٦٩، رقم ٢٢٦٧) والترمذي في سننه ـ كتاب التفسير ـ (٨/٣٦٨ ط استانبول) قال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على السند: إسناده ـ أي إسناد أحمد ـ ضعيف، لضعف حسين بن حسن الأشقر، أبو كُدينة بضم الكاف: اسمه يحيى بن المهلب البجلي، وهو ثقة، وثقه ابن معين وأبو داود والنسائي وغيرهم، وترجمه البخاري في الكبير ٤/٢/٣٠٥. ولكن الحديث صحيح، لأنه ثابت من غير رواية حسين الأشقر. فرواه الترمذي عن الدارمي عن محمد بن الصلت عن أبي كدينة. وقال الترمذي: «حديث حسن غريب صحيح، لا نعرفه إلا من هذا الوجه وأبو كدينة اسمه يحيى بن المهلب. ورأيت محمد بن إسماعيل روى هذا الحديث عن الحسن بن شجاع عن محمد بن الصلت» اهـ. كلام الشيخ أحمد شاكر.

الليث، حدثني عبدالرحمٰن بن خالد بن مسافر، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبدالرحمٰن، أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يقبض الله الأرض، ويطوى السماء بيمينه فيقول: أنا الملك، أين ملوك الأرض؟» تفرد به من هذا الوجه. ورواه مسلم من وجه آخر[1].

وقال البخاري في موضع آخر: حدثنا مقدم بن

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير من صحيحه، ٥٥١/٨، باب ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ بالسند والمتن الذي ذكره المؤلف.

وأخرجه أيضاً في كتاب الرقاق ٣٧٢/١١ باب يقبض الله الأرض يوم القيامة عن محمد بن مقاتل أخبرنا عبدالله أخبرنا يونس عن أبي سلمة حدثني سعيد بن المسيب عن أبي هريرة... به.

وأخرجه أيضاً في كتاب التوحيد ٣٦٧/١٣، باب قول الله تعالى: ﴿ملك الناس﴾ عن أحمد بن صالح حدثنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن سعيد ـ وهو ابن المسيب ـ عن أبي هريرة... به.

قال البخاري عقبه: وقال شعيب والزُّبيدي وابن مسافر وإسحاق بن يحيى عن الزهري عن أبي سلمة. اهـ.

وأخرجه أيضاً في كتاب التوحيد ٣٩٣/١٣، باب قول الله تعالى: ﴿لما خلقت بيدي﴾ من جهة الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يقبض الله الأرض».

وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه ـ كتاب صفات المنافقين وأحكامهم ٢٤١٨/٤ رقم (٢٧٨٧) من جهة يونس عن ابن شهاب حدثني ابن المسيب أن أبا هريرة كان يقول: ... فذكره وفيه «يطوي السماء».

محمد، حدثني عمي القاسم بن يحيى، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: إن رسول الله ﷺ قال: «إن الله تعالى يقبض يوم القيامة الأرضين، وتكون السماء بيمينه ثم يقول: أنا الملك» تفرد به أيضاً من هذا الوجه. ورواه مسلم من وجه آخر[1].

وقد رواه الإمام أحمد من طريق آخر، بلفظ أبسط من هذا السياق وأطول، فقال: حدثنا عفان، حدثنا حماد بن سلمة، حدثنا إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، عن عبيد الله بن مقسم، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قرأ هذه الآية ذات يوم على المنبر ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد من صحيحه، ١٣/٣٩٣ باب قول الله تعالى: ﴿لما خلقت بيدي﴾ عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إن الله يقبض يوم القيامة الأرض، وتكون السمٰوات بيمينه...» الحديث.
قال البخاري عقبه: رواه سعيد عن مالك. وقال عمر بن حمزة: سمعت سالماً سمعت ابن عمر عن النبي ﷺ بهذا. اهـ.
وأخرجه مسلم في صحيحه ـ كتاب صفات المنافقين وأحكامهم ـ ٢١٤٨/٤ من طريق عمر بن حمزة عن سالم بن عبدالله أخبرني عبدالله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «يطوي الله عز وجل السمٰوات يوم القيامة، ثم يأخذهن بيده اليمنى. ثم يقول: أنا الملك. أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟ ثم يطوي الأرضين بشماله. ثم يقول: أنا الملك أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟».

﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر-٦٧] ورسول الله ﷺ يقول هكذا بيده يحركها، ويقبل بها ويدبر، يمجد الرب تعالى نفسه: «أنا الجبار، أنا المتكبر، أنا الملك، أنا العزيز، أنا الكريم» فرجف برسول الله ﷺ المنبرُ حتى قلنا: ليخِرَّنَّ به[1] انتهى.

وهذه الأحاديث تدل على عظمته سبحانه وتعالى، وتبيِّن أن الله تعالى على عرشه، ولم يقل النبي ﷺ في شيء منها: إن ظاهرها غيرُ مراد، وإنها تدل على تشبيه صفات الله بصفات خلقه، ولو كان هذا حقاً لبلَّغه أمته، فإن الله أكمل به الدين، وأتم به النعمة، فبلغ البلاغ المبين، وصلوات الله وسلامه عليه، وعلى آله، وصحبه، ومن يتبعهم إلى يوم الدين، وتلقى الصحابة رضي الله عنهم عن نبيهم ﷺ ما وصف به ربه من صفات كماله، ونعوت جلاله، فآمنوا به، وآمنوا بكتاب الله، وما تضمنه من صفات ربهم جَلّ وعلا.

وهذا الملحد الجاهل جعل ما تضمن كتاب الله، وسنة رسوله، أبعاضاً، وسمى إثبات علو الله على عرشه،

---

(١) مسند الإمام أحمد ٧/٢٤٧ - ٢٤٨ - ط شاكر - قال الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله تعالى - في تعليقه على المسند: إسناده صحيح... اهـ.

وفوقيته، ونزوله، وصعوده: تجسيماً. ومن تمسك بكتاب الله، وسنة رسوله، وكلام الأئمة: مجسماً.

وأما قوله: حتى قال بعضهم:

لئن كان تجسيماً ثبوت استوائه
على عرشه إني إذاً لمجسم
وإن كان تشبيهاً ثبوت صفاته
فعن ذلك التشبيه لا أتلعثم
وإن كان تنزيهاً جحود استوائه
وأوصافه أو كونه يتكلم
فمن ذلك التنزيه نزهت ربنا
بتوفيقه واللّه أعلى وأعلم

فالجواب: أنّا نعتقد هذا، وندين الله به، وأزيد ذلك تقريراً له بقولي:

أقول نعم هذا هو الحق والهدى
وعن وصفه بالحق لا أتلعثم
ومن حاد عن هذا وقال سفاهةً
طريقة جهمٍ والمريسيِّ أَسْلَمُ
فقد حاد عن نهجِ الشريعة واعتدى
وضَلَّ عن الحق الذي هو أحكم

وأشـــهـــد أن الله جـــل ثـــنـــاؤه
على عـــرشـــه والله أعلى وأعـــظم

وأشـــهـــد أن الله لـــيس كـــمـــثـــله
شـــبيـــهُ ولا مِثْـــلٌ ولا كُفْـــوَ يُعْـلَمُ

فـمن جـحـــدَ الأوصـــافَ لله ربِّنـــا
وَنـــزَّهَـــهُ عـــن كـــونـــه يَـتَـــكَـلَّمُ

وعن كونه فـوقَ السمٰوات قـد علا
على عـرشـه فهـو الكفـور المـذمم

فليس بتجسيـمٍ ثبـــوتُ استـــوائـــه
على عـــرشـه لكنّمـــا الفـوق يُفْهَمُ

ويُـعْلَمُ مـن نصِّ الكـتـــاب وسنـــةٍ
لأفضـــل خلقِ اللَّهِ من هـــو أعـلمُ

أليس على هـــذا صحـابـــةُ أحمـدٍ
وأهلُ الحِجَا لـو كنت ويحك تَفْهَم

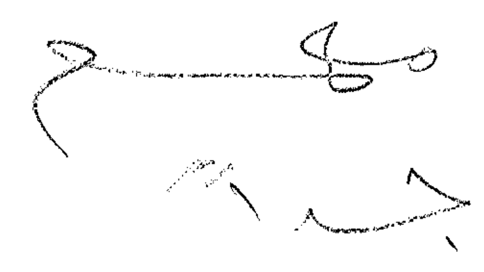
وإن لم يكن ما بلَّغُوه هـو الهـــدى
فمن ذا الـــذي منـه الهـــدى يُتَعَلَّمُ

أولئـك هم أهـدى سبيـــلاً ومنهجـاً
وإن لم يكـونوا المهتـدين فَمَنْ هُمُ

أجهم بن صفـوان اللعين وحـزبـــه
وأتـبـــاعُـــه من هـــم أضـــلُّ وأظلم

أمِ الحقُّ ما قــال الفلاسفــة الأُلــى
ومــن صـــار فيمـــا أصَّلوا يـتكـلـم
أولئـك في بحر الضـلالَةِ قـد هَوَوْا
وَهُمْ في مـرامي الغيِّ والبغي هُـوَّمُ
فسـار على منهـاجهم في ضـلالهم
زنـــادقـةٌ مِنْ بعـــدِهم حين أوهَمـوا
بتنـــزيهـه فيمـــا يـرون، وقصـــدُهم
هو الكفرُ والتعطيل والقوم قَدْ عَمُـوا
بـإلزام أهـل الحقِّ بـالبغي والهـوى
لـــوازم لا تُـرْضَى ولا هـــي تـــلزم
وإلـــزامـهم مـــا ألـــزمـــوه تـعـنـتٌ
وبـغـيٌ وإلـــحـــاد وإفــك ومـــأثـم
ومـــا ذاك إلا أنـــه لـيس عنـــدهـم
إلـــه بهـذا الـــوصف حقـــاً يعـــظم
ومـــا هـذه الأوصـــاف إلا لمن لـه
صفـــات وجسمٌ وهـــو عنهـــا يفخَّمُ
فـإن كـان تجسيمـاً ثبـوت صفـاتـه
لـــديكم فـإني اليـــومَ عَبْدٌ مجسِّم
فسبحـــانـــه عن إفكهم وضـــلالهـم
وطـغيـــانـهم فـــالله أعـلى وأعـــظم

فللَّهِ وجه بل يدان حقيقة
ويغضب بل يرضى ويعطي ويرحم
ويضحك ربي من قنوطِ عبادهِ
لمن شاء منهم قائلاً ويُكَلِّمُ
سميع بصير ذو اقتدار ورفعة
ويعلم ما نبدي جهاراً ونكتم
وينزل شطرَ الليلِ نحوَ سمائه
ويصعد والرحمٰن أعلى وأعظم
كما شاءه سبحانه وبحمده
وسوف يجي يومَ القيامة يَحْكُم
ويفصل بين الخلقِ يومَ معادِهم
بيومٍ به تبدو عياناً جَهَنَّمُ
ونؤمن أن الله جل ثناؤه
يَرى ويُرى يومَ المزيدِ ويُنْعِمُ
إلى غير ذا من كلِّ أوصافِهِ التي
بها نطقَ القرآنُ والكلُّ مُحْكَمُ
وصحَّتْ بها الأخبار من سيِّدِ الورى
نقول بها جهراً ولا نَتَلَعْثَمُ



فصـــل

قال العراقي: (نحن ننقل لك ههنا بعض عباراتهم التي وردت في هذا الشأن، مسطورة في كتاب «الـدين الخـالص» قال صـاحبه: إن أردتم بـالجسم المركب من المادة والصورة، أو المـركب من الجواهـر الفردة، فهـذا منفيّ عن الله تعالى قطعاً، والصواب نفيه عن الممكنات أيضاً، فليس الجسم المخلوق مركباً من هذه ولا هذه.

قال العراقي فأقول: فانظر إلى ما في هذه العبارة من الخبط، فإنه أنكر فيها وجود جسم بالمعنى الذي ذكره، سواء كان واجباً أو ممكناً، والظاهر أن غـرضه من هـذا الإنكـار هو التـوصل إلى نفس الجسميـة، التي تلزم من معتقده في الله تعالى، فلئلا يقال: إنه شبه الخالق بمخلوقه نفى الجسمية بالمعنى المذكور عن مخلوقه أيضاً، وأنت تعرف أن الجسم إن لم يكن مركباً من المادة والصورة فلا محيص أن يكون مركباً من الجواهر الفردة).

والجواب أن يقال: هذا الكلام ليس هو من كلام صاحب «الدين الخالص» بل هو كلام شمس الدين ابن قيم الجوزية رحمه الله تعالى نقله صِدّيق من «الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة» وهو في الصواعق أبسط من هذا، بأدلته العقلية والنقلية، فنسبة هذا الكلام إلى الوهابية وإن كانوا يعتقدون صحته جهلٌ عريض، وعدم معرفة بالرجال ومقالاتهم، فإن ابن القيم رحمه الله تعالى في القرن السابع، وشيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب في القرن الثاني عشر، فصار من المعلوم عند هؤلاء أن من تكلم بالحق، وبما نطق به الكتاب والسنّة، وكان عليه سلف الأمة وأئمتها وإن كان ممن تقدم زمانه فهو وهابي، فصار هذا الاسم علماً على أهل الحق في كل زمان ومكان ﴿فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَنِعۡمَةٗۚ﴾، ﴿وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ﴾.

وأما قوله: (فإنه أنكر فيها وجود جسم بالمعنى الذي ذكره) إلى آخره.

فنقول: نعم. ما ذكره من لفظ الجسم، وما يتبع ذلك، لم ينطق به في صفات الله لا كتاب ولا سنّة، لا نفياً ولا إثباتاً، ولا تكلم به أحد من الصحابة، والتابعين، وتابعيهم.

وقوله: (والظاهر أن غرضه من هذا الإنكار هو التوصل إلى نفي الجسمية التي تلزم من معتقده في الله تعالى) إلى آخره.

فأقول: نعم، ولا يلزم من إثبات الصفات التي أثبتها الله ورسوله هذه اللوازم التي سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان، وإنما هي نحاتة أفكار، وزبالة أذهان، لا حقيقة لها في التحقيق، ولا تَثْبُتُ على قدم الحقِّ والتصديق.

فهذه اللوازم منفية عن الله قطعاً، وعن الممكنات أيضاً، كما يأتي بيانه وتفصيله.

ثم إنه من المعلوم أن أصل الكلام في المادة والصورة والهيولي والجواهر الفردة وغيرها من التراكيب المحدثة في الإسلام ليس هو من كلام أهل السنّة العامة، فضلاً عن أن يكون من كلام محققي أهل السنّة المحضة، وإنما أصله من كلام الفلاسفة واليونان الخارجين عن شريعة الإسلام، فالاحتجاج به، والاستدلال به، ممن يدّعي أنه من أهل السنّة على أهل السنّة المحضة خروج من الدين والعقل، وإنما تكلم فيه أئمة الإسلام لَمّا دخل فيه بعض أهل السنّة العامة، وبعض أهل السنّة المحضة، واعتمدوا عليه في العقليات، فاحتاج أئمة الإسلام إلى

الكلام فيه لردّ معقولاتهم الفاسدة بالنقل والعقل، وإذ كان أصله ومادته كذلك فبطلانه معلوم بالاضطرار من دين الإسلام عقلاً ونقلاً.

قال شيخ الإسلام رحمه الله في تفسير سورة الإخلاص[1] ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ بعد كلام له سبق: وكان الذين امتحنوا أحمد ـ رحمه الله ـ وغيره من هؤلاء الجاهلين، فابتدعوا كلاماً متشابهاً نفوا به الحق، فأجابهم أحمد لما ناظروه في المحنة وذكروا الجسم[1] ونحو ذلك، فأجابهم بأني أقول كما قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص ـ ١ ـ ٢].

وأما لفظ الجسم فلفظ مبتدع محدث، ليس على أحد أن يتكلم به البتة، والمعنى الذي يراد به مجمل ولم تبينوا مرادكم حتى نوافقكم على المعنى الصحيح، فقال: ما أدرى ما تقولون لكن أقول: ﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌ﴾، يقول: ما أدري ما تعنون بلفظ الجسم، فأنّا لا أوافقكم على إثبات لفظ ونفيه إذا لم يرد الكتاب والسنّة بإثباته ولا نفيه إن لم

(١) لفظ العبارة في النسخ الثلاث «.. في المحنة ونحو ذلك وذكروا الجسم فأجابهم» والتصحيح من كتاب شيخ الإسلام «تفسير سورة الإخلاص» ص ٦٨.

يدر معناه المتكلم به، فإن عنى في النفي أو[1] الإثبات ما يوافق الكتاب والسنّة [وافقناه، وإن عنى ما يخالف الكتاب والسنة][2] في النفي والإثبات لم نوافقه ولفظ الجسم والجواهر لم يأت في كتاب ولا سنّة، ولا كلام أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وسائر أئمة الدين التكلُّمَ بها في حق الله تعالى لا بنفي ولا بإثبات.

ولهذا قال أحمد في رسالته إلى المتوكل: لا أحب التكلم في شيء من ذلك إلا ما كان في كتاب الله، أو في حديث عن رسول الله ﷺ، أو عن الصحابة والتابعين.

وأما غير ذلك فإن الكلام فيه غير محمود.

وذكر أيضاً فيما حكاه عن الجهمية أنهم يقولون ليس فيه كذا وكذا وهو كما قال، فإن للفظ[3] الجسم في اللغة التي نزل بها القرآن معنى كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ﴾ [المنافقون ـ ٤]. وقال تعالى: ﴿وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِي ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ﴾ [البقرة: ٢٤٧]. قال ابن عباس: كان طالوت أعلم بني إسرائيل بالحرب، وكان يفوق الناس بمنكبيه[4] وعنقه

(١) في النسخ: «و» والمثبت من كتاب ابن تيمية.
(٢) ما بين المعقوفين سقط من النسخ.
(٣) في النسخ: «لفظ» والثبت من المصدر السابق.
(٤) في النسخ: «منكبه» والمثبت من المصدر السابق.

ورأسه. والبسطة: السعة. قال ابن قتيبة: هو من قولك: بسطت الشيء إذا كان مجموعاً ففتحته ووسعته. قال بعضهم: والمراد بتعظيم الجسم فضل القوة إذ العادة أن من كان أعظم جسماً كان أكثر قوة. فهذا لفظ الجسم في لغة العرب التي نزل بها القرآن.

قال الجوهري: قال أبو زيد الأنصاري: الجسم الجسد، وكذلك الجسمان والجثمان.

وقال الأصمعي: الجسم والجسمان والجسد والجثمان واحد[1]. قال جماعة: جسم الإنسان يقال له الجسمان، وقد جَسَّم الشيء أي عظم فهو جسيم وجسام والجِسام بالكسر جمع جسم.

قال أبو عبيدة: تجسمت فلاناً من بين القوم أي اخترته كأنك قصدت جسمه، كما تقول تأتيه أي قصدت أتيه[2] وشخصه، وأنشد أبو عبيدة:

تجسمته من بينهن بمرهف

وتجسمت الأرض إذا أخذت نحوها تريدها وتجسم من الجسم. وقال ابن السكيت: تجسمت الأمر أي ركبت أجسمه، وجسيمه أي معظمه. قال: وكذلك تجسمت

---

(١) سقطت: «واحد» من النسخ، والمثبت من المصدر السابق ص ٦٩.

(٢) في ط المنار، والرياض: «نائيته أي قصدت أنيه».

الرمل والجبل أي ركبت أعظمه، والأجسم الأضخم. قال عامر بن الطفيل:

لقد علم الحيُّ من عامرٍ
بأن لنا الذروةَ والأجسما

فهذا الجسم في لغة العرب، وعلى هذا فلا يقال للهواء جسم، ولا للنَّفَس الخارج من الإنسان جسم، ولا لروحِه المنفوخة جسم، ومعلوم أن الله سبحانه لا يماثل شيئاً من ذلك لا بدن الإنسان ولا غيره، فلا يوصف الله بشيء من خصائص المخلوقين، ولا يطلق عليه من الأسماء ما يختص بصفات المخلوقين، فلا يجوز أن يقال: هو جسم ولا جسد، انتهى.

وإذا كان هذا الجسم في لغة العرب كان منتفياً عن الله بهذا المعنى، لأن الله أحد صمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، فلا يماثله شيء من مخلوقاته، ولا يطلق عليه من الأسماء ما يختص بصفات المخلوقين، فإن من شَبَّه الله بخلقه فقد كفر، لأنه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير.

وأما قوله: (وأنت تعرف أن الجسم إن لم يكن مركباً من المادة والصورة فلا محيص أن يكون مركباً من الجواهر الفردة).

فالجواب أن نقول: هذا على اصطلاح أهل الكلام، وقد عرفت ما في كلامهم من الاختلاف والنزاع بينهم، والواجب على كل مسلم أن ينظر في هذا الباب فما أثبته الله ورسوله أثبته، وما نفاه الله ورسوله نفاه، والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي، فتثبت ما أثبتته النصوص من الألفاظ والمعاني، وتنفي ما نفته النصوص من الألفاظ والمعاني.

وأما هذه الألفاظ الذي تنازع فيها من ابتدعها فقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: وأما أهل الكلام فالجسم عندهم أعمُّ من هذا، وهم مختلفون في معناه اختلافاً كثيراً عقلياً، واختلافاً لفظياً اصطلاحياً، فهم يقولون: كل ما يشار إليه إشارة حسية فهو جسم، ثم اختلفوا بعد هذا. فقال كثير منهم: كل ما كان كذلك فهو مركب من الجواهر المنفردة، ثم منهم من قال: الجسم أقلّ ما يكون جوهراً بشرط أن ينضم إليه غيره. وقيل: بل هو الجوهران والجواهر فصاعداً. وقيل: بل أربعة فصاعداً. وقيل: بل ستة. وقيل: بل ثمانية. وقيل: بل ستة عشر. وقيل: بل اثنان وثلاثون. وهذا قول من يقول: إن الأجسام كلها مركبة من الجواهر التي لا تنقسم. وقال آخرون من أهل الفلسفة: كل الأجسام مركبة من الهيولي والصورة، لا من الجواهر المنفردة. وقال كثير من أهل الكلام وغير أهل

الكلام: ليست مركبة لا من هذا ولا من هذا. وهذا قول الهشامية، والكلابية، والضرارية، وغيرهم من الطوائف الكبار، لا يقولون بالجواهر الفردية، ولا بالمادة والصورة. وآخرون يدَّعون إجماع المسلمين على إثبات الجوهر الفرد، كما قال أبو المعالي وغيره: اتفق المسلمون على أن الأجسام تتناهى في تجزئتها وانقسامها حتى تصير أفراداً، ومع هذا فقد شكّ فيه، وكذلك شَكَّ فيه أبو الحسين البصري، وأبو عبدالله الرازي.

ومعلوم أن هذا القول لم يقله أحد من أئمة المسلمين، لا من الصحابة، ولا التابعين لهم بإحسان، ولا أحد من أئمة العلم المشهورين بين المسلمين، وأول من قال ذلك في الإسلام طائفة من الجهمية والمعتزلة، وهذا من الكلام الذي ذَمَّه السلف وعابوه، ولكن حاكي هذا الإجماع لَمَّا لم يعرف أصول الدين إلا ما في كتب الكلام، ولم يجد إلا من يقول بذلك: اعتقد هذا إجماع المسلمين.

والقول بالجوهر الفرد باطل. والقول بالهيولي والصورة باطل. وقد بسط الكلام على هذه المقالات في مواضع أخر.

وقال آخرون: الجسم هو القائم بنفسه، وكل قائم بنفسه جسم، وكل جسم فهو قائم بنفسه، وهو مشار إليه.

واختلفوا في الأجسام هل هي متماثلة أم لا على قـولين مشهورين. وإذا عرف ذلك فمن قال: إنه جسم وأراد أنه مركب من الأجزاء فهذا قوله باطل، وكذلـك إن أراد أنه يماثل غيره من المخلوقات فقد علم بالشرع والعقل أن الله ليس كمثله شيء في شيء من صفاته، فمن أثبت لله مثلاً في شيء من صفاته فهو مبطل، ومن قال: إنه جسم بهذا المعنى فهو مبطل، ومن قال: ليس بجسم بمعنى أنه لا يرى في الآخرة، ولا يتكلم بالقرآن، وغيره من الكلام، ولا يقوم به العلم والقدرة وغيرهما من الصفات، ولا ترفع الأيدي إليه في الدعاء، ولا عُرِجَ بالرسول إليه: فهذا قول باطل، وكذلك من نفي ما أثبت الله ورسولـه، وقال: إن هذا تجسيم فنفيه باطل، وتسميته ذلك تجسيماً تلبيس منه، فإن أراد أن هذا يقتضي أن يكون جسماً مركباً من الجواهر الفـردة، أو من المادة والصـورة، أو أن هـذا يقتضي أن يكـون جسماً والأجسـامُ متماثلة، قيـل له: أكثـر العقلاء يخالفونك في تماثل الأجسام المخلوقة، وفي أنها مركبة، فلا يقولون: إن الهواء[1] مثـل الماء، وأبـدان الحيوان مثـل الحديد والجبال، فكيف يوافقـونك على أن الـرب تعالى يكون مماثلاً لخلقه إذا أثبتوا له ما أثبته الكتاب والسنّة، والله تعالى قد نفى المماثلة في بعض المخلوقات وكلاهما

(١) في النسخ: (الهوى).

جسم كقوله: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا أَمْثَٰلَكُم﴾ [محمد ـ ٣٨] مع أن كليهما بشر، فكيف يجوز أن يقال: إذا كان لرب السموات علم وقدرة أنه يكون مماثلاً لخلقه، والله تعالى ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله.

ونكتة الأمر أن الجسم في اعتقاد هذا النافي يستلزم مماثلة سائر الأجسام، ويستلزم أن يكون مركباً من الجواهر الفردة، أو من المادة والصورة، قلت: وهذا هو نتيجة قول هذا العراقي ومرامه، حيث قال: وأنت تعرف أن الجسم إن لم يكن مركباً من المادة والصورة فلا محيص أن يكون مركباً من الجواهر الفردة.

ثم قال شيخ الإسلام: وأكثر العقلاء يخالفونه، فالتلازم منتف باتفاق الفريقين، وهو المطلوب، فإذا اتفقوا على انتفاء النقص المنفي عن الله شرعاً وعقلاً، بقي بحثهم في الجسم الاصطلاحي هل هو مستلزم لهذا المحذور، وهو بحث عقلي كبحث الناس في الأعراض هل تبقى أو لا تبقى، وهذا البحث العقلي لم يرتبط به دين المسلمين، بل لم ينطق كتاب ولا سنّة ولا أثر عن السلف بلفظ الجسم في حق الله تعالى لا نفياً ولا إثباتاً، فليس لأحد أن يبتدع اسماً مجملاً يحتمل معاني مختلفة لم ينطق بها الشرع، ويعلق به دين المسلمين، ولو كان قد

نطق باللغة العربية، فكيف إذا أحدث اللفظ معنى آخر، والمعنى الذي يقصده إذا كان حقاً عبّر عنه بالعبارة التي لا لبس فيها، فإذا كان معتقده أن الأجسام متماثلة فإن الله ليس كمثله شيء، وهو سبحانه لا سَمِيَّ له، ولا كُفْؤَ له، ولا ند له، فهذا عبارة القرآن تؤدي هذا المعنى بلا تلبيس ولا نزاع، وإن كان معتقده أن الأجسام غير متماثلة وإن كان يرى ما يقوم به من الصفات فهو جسم فإن عليه أن يثبت ما أثبته الله ورسوله من علمه وقدرته وسائر صفاته كقوله: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ﴾ [البقرة - ٢٥٥]، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾ [الذاريات - ٥٨]، وقوله في حديث الاستخارة: «اللهم إني أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك على الخلق»[1]، ويقول كما قال رسول الله ﷺ: «إنكم ترون ربكم يوم القيامة عياناً كما

(١) أخرج البخاري في صحيحه - كتاب التهجد - باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى ٣/٤٨. وفي كتاب الدعوات، باب الدعاء عند الاستخارة ١١/١٨٣، وفي كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿قل هو القادر﴾ من طريق عبدالرحمٰن بن أبي الموالي قال: سمعت محمد المنكدر يحدث عبدالله بن الحسن يقول: أخبرني جابر بن عبدالله السلمي قال: كان رسول الله ﷺ يعلم أصحابه الاستخارة في الأمور كلها - كما يعلم السورة من القرآن، يقول: «إذا همَّ أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل: اللهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك، فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم، وأنت علام الغيوب. . .» الحديث.

ترون الشمس والقمر لا تضامون في رؤيته»[1]، فشبه الرؤية بالرؤية، وإن لم يكن المرئي كالمرئي، فهذه عبارات

(١) أخرج البخاري في صحيحه ـ كتاب المواقيت الصلاة ـ باب فضل صلاة العصر، ٢/٣٣ وباب فضل صلاة الفجر، ٢/٥٢. وفي كتاب التفسير ـ باب ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾ [ق ـ ٣٩] ٨/٥٩٧. وفي كتاب التوحيد ـ باب قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ ١٣/٤١٩ عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبدالله قال كنا جلوساً عند النبي ﷺ إذ نظر إلى القمر ليلة البدر فقال: «إنكم سترون ربكم [عياناً] كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته. . .» الحديث.
وأخرجه مسلم في صحيحه ـ كتاب المساجد ومواضع الصلاة ـ ١/٤٣٩ ـ ٤٤٠.
وأخرج البخاري في صحيحه ـ كتاب الأذان ـ باب فضل السجود، ٢/٢٩٢ ـ ٢٩٣. وكتاب الرقاق، باب الصراط جسر جهنّم، ١١/٤٤٤ ـ ٤٤٥. وفي التوحيد ـ باب قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ ١٣/٤١٩ حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرني سعيد بن المسين وعطاء بن يزيد الليثي عن أبي هريرة أن الناس قالوا يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله ﷺ: «هل تضارون في القمر ليلة البدر؟» قالوا: لا يا رسول الله. قال: «فهل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب؟» قالوا: لا يا رسول الله. قال: «فإنكم ترونه كذلك. . .» الحديث بطوله.
وأخرجه البخاري عن محمود حدثنا عبدالرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي هريرة.. به (كتاب الرقاق).
وأخرجه عن عبد العزيز بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن سعد عن ابن =

الكتاب والسنّة عن هذا المعنى الصحيح بلا تلبيس ولا نزاع بين أهل السنّة المتبعين للكتاب والسنّة وأقوال الصحابة، ثم بعد هذا من كان تبين له معنى من جهة العقل أنه لازم للحق لم يدفعه عن عقله فلازم الحق حق، لكن ذلك المعنى لا بد أن يدل الشرع عليه، فيشبه بالألفاظ الشرعية، وإن قُدِّر أن الشرع لم يدل عليه لم يكن مما يجب على الناس اعتقاده، وحينئذ فليس لأحد أن

شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي هريرة.. به (كتاب التوحيد).
وأخرجه مسلم في صحيحه ـ كتاب الإيمان ـ ١/١٦٣ ـ ١٦٤ من طريق الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي أن أبا هريرة أخبره... الحديث.
وعندهما: قال عطاء بن يزيد ـ راوي الحديث عن أبي هريرة ـ: وأبو سعيد الخدري مع أبي هريرة لا يرد عليه من حديثه شيئاً، حتى إذا حدّث أبو هريرة أن الله تبارك وتعالى قال: ذلك لك ومثله معه. قال أبو سعيد الخدري: وعشرة أمثاله معه يا أبا هريرة... الخ.
وأخرج البخاري في صحيحه ـ كتاب التوحيد ـ باب قول الله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ ١٣/٤٢٠، ومسلم في صحيحه ـ كتاب الإيمان ـ ١/١٦٧، كلاهما عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري، أنا أناساً في زمن النبي ﷺ قالوا: يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟ قال رسول الله ﷺ: «نعم». قال: «هل تضارون في رؤية الشمس بالظهيرة صحواً ليس معها سحاب؟ وهل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر صحواً ليس فيها سحاب؟». قالوا: لا. قال: «ما تضارون في رؤيته تبارك وتعالى يوم القيامة إلا كما تضرون في رؤية أحدهما...» الحديث بطوله. هذا لفظ مسلم.

يدعو الناس إليه، وإن قُدِّر أنه في نفسه حق.

ومسألة تماثل الأجسام وتركيبها من الجواهر المنفردة قد اضطرب فيها جماهير أهل الكلام، وكثير منهم يقول بهذا تارة، وبهذا تارة، وأكثر ذلك لأجل الألفاظ المجملة، والمعاني المتشابهة، وقد بسط[1] الكلام عليه في غير هذا الموضع، لكن المقصود هنا أنه لو قدر أن الإنسان تبين له أن الأجسام ليست متماثلة ولا مركبة، لا من هذا ولا من هذا، لم يكن له أن يبتدع في دين الإسلام قوله: إن الله جسم، ويناظر على المعنى الصحيح الذي دلّ عليه الكتاب والسنّة، بل يكفيه إثبات ذلك المعنى بالعبارات الشرعية، ولو قدر أنه تبين له أن الأجسام متماثلة، وأن الجسم مركب، لم يكن له أن يبتدع النفي بهذا الاسم، ويناظر على معناه الذي اعتقده بعقله، بل ذلك المعلوم بالشرع والعقل يمكن إظهاره بعبارة لا إجماع فيها، ولا تلبيس، والذين يقولون: الجسم مركب من الجواهر. يدَّعي كثير منهم أنه كذلك في لغة العرب، لأن العرب يقولون: هذا أجسم من هذا. يريدون به أنه أكثر أجزاء منه، ويقولون: هذا جسيم، أي كثير الأجزاء. قال: والتفضيل بصيغة أفعل إنما يكون لما يدل عليه الاسم،

(١) في ط الرياض: «أبسط».

فإذا قيل: هذا أعلم أو أسلم، كان ذلك دالاً على الفضيلة فيما دلّ عليه لفظ العلم والحلم، فلما قالوا: أجسم لما كان أكثر أجزاء، دلّ على أن لفظ الجسم عندهم المراد به المركب، فمن قال: جسم وليس مركب، فقد خرج من لغة العرب. قالوا: وهذه تخطئة في اللفظ، وإن كنا لا نكفره إذا لم يثبت خصائص الجسم من التركيب والتأليف، وقد نازعهم بعضهم في قولهم: هذا أجسم من هذا. وقالوا: ليس هذا اللفظ من لغة العرب كما يحكى عن ابن زيد. فيقال له: لا ريب أن العرب تقول هذا جسيم، أي عظيم الجثة، وهذا الجسم من هذا، أي أعظم جثة، لكن كون العرب تعتقد أن ذلك لكثرة الأجزاء التي هي الجواهر المفردة، إنما يكون إذا كان أهل اللغة قاطبة يعتقدون أن الجسم مركب من الجواهر المنفردة، والجوهر الفرد هو شيء قد بلغ من الصغر والحقارة إلى أنه لا يتميز يمينه من يساره، ومعلوم أن أكثر العقلاء من بني آدم لا يتصور الجوهر الفرد، والذين يتصورونه أكثرهم لا يثبتونه، والذين أثبتوه إنما أثبتوه بطريقة خفية، طويلة بعيدة، فيمتنع أن يكون اللفظ[1] الشائع في اللغة التي ينطق بها خواصها وعوامها أرادوا به هذا.

---

(١) في ط الرياض: «لفظ».

وقد علم بالاضطرار أن أحداً من الصحابة والتابعين لهم بإحسان لم ينطق بإثبات الجوهر الفرد، ولا بما يدل على ثبوته عنده، بل ولا العرب قبلهم، ولا سائر الأمم الباقين على الفطرة[1]، ولا اتباع الرسل، فكيف يُدَّعى عليهم أنهم لم يقولوا لفظ الجسم إلا لما كان مركباً مؤلفاً، ولو قلت لمن شئت من العرب: الشمس والقمر والسماء مركّب عندك من أجزاء صغار، كل منها لا يقبل التجزي، أو الجبال، أو الهواء[2]، أو الحيوان، والنبات. لم يتصور هذا المعنى إلا بكلفة، ثم إذا تصور قد يكذِّب بفطرته، ويقول: كيف يمكن أن يكون شيء لا يتميز منه جانب عن جانب.

وأكثر العقلاء من طوائف المسلمين وغيرهم ينكرون الجوهر الفرد، والفقهاء قاطبة تنكره، وكذلك أهل الحديث والتصوف. ثم ذكر كلاماً في استحالة بعض الأجسام إلى بعض، ثم ذكر بعد ذلك ما يراد بالجسم في لغة العرب، وأنهم إنما يريدون بقولهم هذا أجسم من هذا، أي أغلظ وأعظم منه، وَنَفى أن يكون ذلك لزيادة الأجزاء، ثم قال:

فقد تبين أن من قال: الجسم هو المؤلف والمركب، واعتقد أن الأجسام مركبة من الجواهر المنفردة فقد ادّعى

---

(١) في ط الرياض: «العطرة».

(٢) في النسخ: (الهوى).

معنى عقلياً ينازعه فيه أكثر العقلاء من بني آدم، ولم ينقل عن أحد من السلف أنه وافقه عليه، وأنه جعل لفظ الجسم في اصطلاحه يدل على معنى لا يدل عليه اللفظ في اللغة، فقد غَيّر معنى اللفظ في اللغة، وادّعى معنى عقلياً فيه نزاع طويل، وليس معه من الشرع ما يوافق ما ادَّعاه من معنى اللفظ، ولا ما ادَّعاه من المعنى العقلي، فاللغة ما تدل على ما قال، والشرع لا يدل على ما قال، والعقل لم يدل على مسميات الألفاظ، وإنما يدل على المعنى المجرد، وذلك فيه نزاع طويل، ونحن نعلم بالاضطرار أن ذلك المعنى الذي وجب نفيه عن الله لا يحتاج نفيه إلى ما أحدثه هذا من دلالة اللفظ، ولا ما ادّعاه من المعنى العقلي، بل الذي جعلوه عمدتهم في تنزيه الرب على نفي مسمى الجسم، لا يمكنهم أن ينزهوه عن شيء من النقائص البتة، فإنهم إذا قالوا هذا من صفات الأجسام، فكل ما يثبتونه هو أيضاً من صفات الأجسام، مثل كونه حياً، عليماً، قادراً، بل كونه موجوداً قائماً بنفسه، فإنهم لا يعرفون هذا في الشاهد إلا جسماً، فإذا قال المنازع: أنا أقول فيما نفيتموه نظير قولكم فيما أثبتموه انقطعوا، انتهى.

والمقصود أن الأجسام المحدثة المخلوقة ليست مركبة لا من المادة والصورة، ولا من الجواهر المنفردة، فلو كان فوق العرش جسم مخلوق ومحدث لم يلزم أن

يكون مركباً بهذا الاعتبار، فكيف ذلك في حق خالق الفرد والمركب الذي يجمع المتفرق، ويفرق المجتمع، ويؤلف بين الأشياء فيركبها كما يشاء؟.

والعقل إنما دلّ على إثبات إله واحد، ورب واحد لا شريك له، ولا شبيه له، لم يلد ولم يولد، ولم يدل على أن ذلك الرب الواحد لا اسم له، ولا صفة، ولا وجه، ولا يدين، ولا هو فوق خلقه، ولا يصعد إليه شيء، ولا ينزل منه شيء، فدعوى ذلك على العقل كذب صريح عليه، كما هي كذب صريح على الوحي.

فصــل

قال العراقي: (ثم قال ـ يعني صاحب الدين الخالص ـ: وإن أردتم بالجسم ما يوصف بالصفات، ويرى بالأبصار، ويَتَكلَّم ويُكَلِّم، ويسمع ويبصر، ويرضى ويغضب، فهذه المعاني ثابتة للرب تعالى، وهو موصوف بها، فلا ننفيها عنه بتسميتكم الموصوف بها جسماً ـ إلى آخر ما قال. قال: فأقول: لم نعرف أحداً عرَّف الجسم بأنه المتكلم المكلم، السميع البصير، الذي يرضى ويغضب، وإنما هذه صفات تقوم بالحي العاقل. نعم إن الجسم يرى بالأبصار كما قال، ولكن إثبات الجسم له تعالى بهذه المعنى تنزيل له سبحانه منزلة مخلوقاته مما ينافي ألوهيته[1]، فإن كون الله تعالى جسماً بهذا المعنى نقص يجب تنزيهه عنه).

والجواب أن يقال: ومن أنت يا ابن لكع حتى يلتفت إلى قولك وتعريفك، ونفيك وإثباتك، وتأصيلك

(١) في ط: المنار والرياض: «الألوهية».

وتفصيلك، لأنك إنما أخذت هذه المباحث الملعونة عن قوم قد ضلوا من قبل، وأضلوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل، فإن أحداً من أئمة الإسلام ومن على طريقهم ومناهجهم لا يقول: إن الله جسم، بل لا يطلقون هذا اللفظ نفياً ولا إثباتاً حتى يستفصلوه عما أراد به، ومن أعظم الناس شمس الدين ابن القيم الذي تصديت لرد كلامه نفياً لهذه الأشياء، وله بحوث في هذا المقام يطول ذكرها، وقد ذكرها في الصواعق وفي غيرها من كتبه، كالكافية الشافية وغيرها.

وأما قوله: (وإنما هذه صفات تقوم بالحي العاقل..) إلى آخره.

فأقول: قولك هذا منقوض بإثبات الأسماء والصفات، فإن الله حي عليم قدير، وإن أمكن إثبات حي عليم قدير وليس بجسم أمكن أن يكون له حياة وعلم وقدرة وليس بجسم، وإن لم يمكن ذلك فما كان جوابكم عن إثبات الأسماء كان جوابنا عن إثبات الصفات.

ويقال أيضاً: ليس في هذا النفي ما يدل على صحة مذهب أحد من نفاة الصفات أو الأسماء، بل ولا يدل ذلك على تنزيهه سبحانه عن شيء من النقائص، فإن من نفى

شيئاً من الصفات لكون إثباته تجسيماً وتشبيهاً يقول له المثبت: قولي فيما أثبته من الأسماء والصفات كقولك فيما أثبته من ذلك، فإن تنازعا في الصفات الخبرية أو العلو أو الرؤية ونحو ذلك، وقال له: هذا يستلزم التجسيم والتشبيه، لأنه لا يعقل ما هو كذلك إلا الجسم، قال له المثبت: لا يعقل ماله حياة وعلم وقدرة وسمع وبصر وكلام وإرادة إلا ما هو جسم، فإذا جاز لك أن تثبت هذه الصفات، وتقول الموصوف بها ليس بجسم جاز لي مثل ما جاز لك من إثبات تلك الصفات، مع أن الموصوف بها ليس بجسم فإذن جاز أن يثبت مسمى بهذه الأسماء ليس بجسم.

فإن قال له: هذه معان وتلك أبعاض. قال له: الرضا والغضب والحب والبغض معان، واليد والوجه وإن كان بعضاً فالسمع والبصر أعراض لا تقوم إلا بجسم[1] فإن جاز لك إثباتها مع أنها ليست أعراضاً ومحلها ليس بجسم جاز لي إثبات هذه مع أنها ليست أبعاضاً.

فإن قال نافي الصفات: أنا لا أثبت شيئاً منها. قال له: أنت أبهمت الأسماء، فأنت تقول: هو حي عليم، ولا يُعْقَل حي عليم قدير إلا جسماً. وتقول: إنه هو ليس

---

(١) في الأصل: «بالجسم».

بجسم، فإذا جاز أن تثبت مسمى هذه الأسماء ليس بجسم مع أن هذا ليس معقولاً[1] لك[2] جاز لي أن أثبت موصوفاً بهذه الصفات وإن كان هذا غير معقول لي.

فإن قال الملحد: أنا أنفي الأسماء والصفات، قيل له: إما أن تقِرَّ بأن هذا العالم المشهود مفعول مصنوع له صانع فاعله، أو تقول: إنه قديم أزلي واجب الوجود بنفسه عن الصانع، فإن قلت بالأول فصانعه إن قلت هو جسم وقعت فيما نفيته، وإن قلت ليس بجسم فقد أثبت فاعلاً صانعاً للعالم ليس بجسم، وهذا لا يعقل في الشاهد، فإن أثبت خالقاً فاعلاً ليس بجسم وأنت لا تعرف فاعلاً إلا جسماً كان لمنازعك أن يقول هو حي عليم ليس بجسم وإن كان لا يعرف حياً عالماً إلا جسماً، بل لزمك أن تثبت له من الأسماء والصفات ما يناسبه.

وإن قال الملحد: بل هذا المشهود قديم واجب بنفسه غني عن الصانع فقد أثبت واجباً بنفسه، قديماً أزلياً، هو جسم حامل الأعراض، متحيّز في الجهات، تقوم به الأكوان، وتحله الحوادث والحركات، وله أبعاض وأجزاء، فكان ما فَرَّ منه من إثبات جسم قديم قد لزمه مثله

---

(١) في الأصل: «معقول».

(٢) سقطت: «لك» من الأصل.

وما هو أبعد منه، ولم يستفد بذلك الإنكار إلا جحد الخالق، وتكذيب رسله، ومخالفة صريح المعقول[1]، والضلال المبين، الذي هو منتهى ضلال الضالين، وكفر الكافرين.

فقد تبين أن قول من نفى الصفات أو شيئاً منها لأن إثباتها تجسيم قول لا يمكن أحد أن يستدل به، بل ولا يستدل أحد على تنزيه الرب عن شيء من النقائص بأن ذلك يستلزم التجسيم، لأنه لا بد أن يثبت شيئاً يلزمه فيما أثبته نظير ما ألزمه غيره فيما نفاه.

وإذا كان اللازم في الموضعين واحداً وما أجاب هو به أمكن المنازع أن يجيب مثله لم يكن أن يثبت شيئاً، وينفي شيئاً على هذا التقدير، وإذا انتهى إلى التعطيل المحض كان ما لزمه من تجسيم الواجب بنفسه القديم أعظم من كل تجسيم نفاه، فعُلم أن مثل الاستدلال على النفي بما[2] يستلزم التجسيم لا يسمن ولا يغني من جوع. انتهى من كلام شيخ الإسلام رحمه الله تعالى.

وأما قوله: (نعم إن الجسم يرى بالأبصار كما قال،

---

(١) في ط الرياض: «المعقولين».

(٢) في ط المنار والرياض: «لما».

ولكن إثبات الجسم له تعالى بهذا المعنى تنزيل له سبحانه منزلة مخلوقاته مما ينافي ألوهيته).

فيقال: قد تقدم أنّا لا نثبت الجسمية بهذا المعنى، لأن إثبات الصفات لا تستلزم الجسمية، لأن الموصوف بها ليس بجسم، وقد تقدم بيان ذلك وأن إثباتها ليس بنقص يجب تنزيه الله عنه بالعقل والنقل، مع أنّا لا نسلم أن الجسم بهذه الأوضاع الاصطلاحية الحادثة مجمع على صحته عند العقلاء، بل قد تنازعوا في ذلك مع مخالفته لصريح اللغة، فإن الجسم معناه في لغة العرب هو: البدن الكثيف الذي لا يسمى في اللغة جسم سواه. فلا يقال للهواء[1] جسم لغة، ولا للنار، ولا للماء، فهذه اللغة وكتبها بين أظهرنا.

وأما قوله: (أما عقلاً فلأن الرؤية كما تحقق في علم البصر إنما تتم بوقوع أشعة النور على سطح المرئي وانعكاسها عنه إلى البصر، فيلزم منه كون المرئي ذا سطح، وذلك يستدعي تركيبه من أجزاء..) إلى آخره.

فالجواب أن يقال: هذا العقل فاسد بالعقل والنقل. أما فساده بالعقل: فلأنه ليس في المعقول أن كل مرئي لا

---

(١) في النسخ: (الهوى).

يكــون إلا مركبــاً من المادة والصــورة، أو من الجــواهــر الفــردة، لأن أكثر العقــلاء ينكرون هــذا ولا يثبتــونــه في الممكنات، فكيف بفاطر الأرض والسموات؟ وإذا كان في اعتقاد هذا النافي أن الجسم يستلزم مماثلة سائر الأجسام، ويستلزم أن يكون مركباً من الجواهر الفردة، أو من المادة والصورة، وأكثر العقلاء يخالفونه، فـالتلازم منتفٍ بـاتفاق الفـريقين وهو المـطلوب. فإذا اتفقـوا على انتفاء النقص المنفي عن الله شـــرعـــاً وعقـــلاً بقي بحثهم في الجسم الإصطلاحي هل هــو مستلزم لهذا المحـذور، وهو بحث عقلي كبحث الناس في الأعراض هل تبقى أو لا تبقى، وهذا البحث العقلي لم يرتبط به دين المسلمين، بل لم ينطق كتاب ولا سنّة ولا أثر عن السلف بلفظ الجسم في حق الله تعالى لا نفياً ولا إثباتاً، فليس لأحد أن يبتدع اسماً مجملاً يحتمل معاني مختلفة لم ينطق به الشرع ويعلق به دين المسلمين. وقد تقدم بيان هذا.

ويقــال أيضاً: وكــل ما يستــدعي تركيبــه من أجزاء متفرقة ـ كما يقوله الفلاسفة والمتكلمون ـ أو من الجواهر الفردة ـ كما يقوله كثير من أهل الكلام ـ ممنوع لأن جمهور العقلاء عندهم: أن الأجسام المحدثة ليست مركبة لا من هــذا ولا من هذا، فلو كــان فوق العــرش جسم مخلوق ومحدث لم يلزم أن يكون مركباً بهذا الاعتبار، فكيف ذلك

في حق خالق الفرد المركب، الذي يجمع المتفرق ويفرق المجتمع، ويؤلف بين الأشياء فيركبها كما يشاء؟.

والعقل إنما دلّ على إثبات إلٰه واحد ورب واحد لا شريك له ولا شبيه له ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص - ٣]، ولم يدل على أن ذلك الرب الواحد لا اسم له، ولا صفة له، ولا وجه له، ولا يدين ولا هو فوق خلقه، ولا يصعد إليه شيء، ولا ينزل منه شيء، فدعوى ذلك على العقل كذب صريح عليه كما هي كذب على الوحي. قاله ابن القيم رحمه الله فهذا ما نفاه العقل.

وأما النقل ففي الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن أناساً قالوا لرسول الله ﷺ: يا رسول الله: هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله ﷺ: «هل تضارُّون في رؤية القمر ليلة البدر؟»، قالوا: لا يا رسول الله، قال: «هل تضارون في رؤية الشمس ليس دونها سحاب؟»، قالوا: لا، قال: «فإنكم ترونه كذلك» الحديث بطوله.

وهذا تشبيه للرؤية بالرؤية، لا للمرئي بالمرئي، وفي لفظ في الصحيح: «إنما ترون ربكم عياناً» فأخبر أنّا نراه عياناً بأبصارنا.

وأما قوله: (وأما نقلاً فلقوله تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ﴾) [الأنعام - ١٠٣].

فالجواب أن يقال: لست ممن يعرف أدلة النقل المأثورة عن السلف الصالح، ولا تعرف ما ذكره المفسرون على هذه الآية، كما أنك لا تعرف من الأدلة العقلية إلا ما يذكره الفلاسفة والمتكلمون الخارجون عن سبيل المؤمنين، وأما ما يذكره أهل السنّة والجماعة من المعقولات والمنقولات فلست منه في شيء.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى بعد ذكره أقوال الفرق المخالفة، قال: وأما الصحابة والتابعون وأئمة الإسلام المعروفون بالإمامة في الدين، كمالك والثوري والأوزاعي والليث بن سعد وأحمد وإسحاق وأبي حنيفة وأبي يوسف وأمثال هؤلاء وسائر أهل السنّة والحديث، والطوائف المنتسبين إلى السنّة والجماعة، كالكلابية، والكرامية، والأشعرية، والسالمية وغيرهم، فهؤلاء كلهم متفقون على إثبات الرؤية لله تعالى، والأحاديث متواترة عن النبي ﷺ عند أهل العلم بحديثه، وأما احتجاج النفاة بقوله تعالى ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ﴾ [الأنعام - ١٠٣] فالآية حجة عليهم لا لهم، لأن الإدراك إما أن يراد

به مطلق الـرؤية، أو الـرؤية المقيـدة بالإحـاطة، والأول باطل، لأنه ليس كل من رأى شيئاً يقال: إنه أدركه، كما يقال أحاط به، كما سئل ابن عباس رضي الله عنهما عن ذلك فقال: ألست ترى السماء؟ قال: بلى، قال: أَكُلَّها ترى؟ قال: لا. ومن رأى جوانب الجيش، أو الجبل، أو البستان، أو المدينة، لا يقال: إنـه أدركها، وإنمـايقال: أدركها إذا أحاط بها رؤية.

ونحن في هذا المقام ليس علينا بيان ذلك، وإنما ذكرنا هذا بياناً لسند المنع، بل المستدل بالآيـة عليه أن يبين أن الإدراك في لغة العرب مرادف للرؤية وأن كل من رأى شيئاً يقال في لغتهم: إنه أدركه، وهذا لا سبيل إليه، كيف وبين لفظ الرؤية ولفظ الإدراك عموم وخصوص، فقد تقع رؤية بلا إدراك، وقد يقع إدراك بلا رؤية، أو اشتراك لفـظي، وأن الإدراك يستعمـل في إدراك العلم، وإدراك القدرة، فقد يدرك الشيء بالقدرة وإن لـم يشاهد كالأعمى الذي يطلب رجلاً هارباً فأدركه ولم يره، وقد قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلۡجَمۡعَانِ قَالَ أَصۡحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدۡرَكُونَ ۝٦١ قَالَ كَلَّآۖ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهۡدِينِ ﴾ [الشعـراء - ٦١ - ٦٢]، فنفي موسى الإدراك مع إثبات الترائي. فعلم أنه قـد يكون رؤيـة بلا إدراك، والإدراك هنا هو إدراك القدرة، أي ملحقون محـاط بنا، وإذا انتفى هذا الإدراك فقد تنتفي إحاطة البصر أيضاً.

ومما يبين ذلك أن الله تعالى ذكر هذه الآية يمدح بها نفسه سبحانه وتعالى، ومعلوم أن كون الشيء لا يُرى ليس صفة مدح، لأن النفي المحض لا يكون مدحاً إن لم يتضمن أمراً ثبوتياً، لأن المعدوم أيضاً لا يرى، والمعدوم لا يُمدح، فعُلِم أن مجرد نفي الرؤية لا مدح فيه، وإن كان المنفي هو الإدراك فهو سبحانه لا يحاط به رؤية، كما لا يحاط به علماً، ولا يلزم من نفي إحاطة العلم والرؤية نفي الرؤية، بل يكون ذلك دليلاً على أنه يرى ولا يحاط به، فإن تخصيص الإحاطة يقتضي أن مطلق الرؤية ليس بمنفي، وهذا الجواب قول أكثر العلماء من السلف وغيرهم، وقد روي معناه عن ابن عباس رضي الله عنهما وغيره، فلا تحتاج الآية إلى تخصيص، ولا خروج عن ظاهر المعنى، فلا نحتاج أن نقول: لا نراه في الدنيا، أو نقول لا تدركه الأبصار، بل المبصرون، أو لا يدركه كلها بل بعضها، ونحو ذلك من الأقوال التي فيها تكلف.

وأما قوله: ولا تعارض هذه الآية بقوله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة ـ ٢٣] لأن كيفية رؤيته تعالى يوم القيامة مجهولة، كما هو معتقد أهل الحق.

فالجواب أن يقال: هذه الآية لا تعارض الآية المتقدمة، فإن كلام الله لا يتعارض، بل يصدق بعضه

بعضاً. قال البغوي رحمه الله في تفسيره على هذه الآية: قال ابن عباس وأكثر الناس: تنظر إلى ربها عياناً بلا حجاب. وقال الحسن: تنظر إلى الخالق وحُقَّ لها أن تنضر[1] وهي تنظر إلى الخالق.

أخبرنا أبو بكر بن أبي الهيثم الترابي، أنا عبدالله بن أحمد الحموي، أخبرنا إبراهيم بن خزيم الشاشي، أخبرنا عبد بن حميد[2]، حدثنا شبابة، عن إسرائيل، عن ثوير قال: سمعت ابن عمر يقول: قال رسول الله ﷺ: «إن أدنى أهل الجنة منزلة من ينظر إلى جنانه، وأزواجه، ونعيمه، وخدمه، وسرره، مسيرة ألف سنة، وأكرمهم على الله من ينظر إلى وجهه غدوة وعشية»، ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[3].

---

(١) في ط الرياض: «تنظر» والتصويب من تفسير البغوي جـ٩/٦٣ ط المنار، حاشية ابن كثير.

(٢) رواه البغوي من طريق عَبْد بن حميد في مسنده (٨١٩/ المنتخب مَن المسند).

(٣) أخرج الحديث ـ غير البغوي ـ الترمذي في سننه ـ أبواب صفة الجنة ـ باب أقل رجل في الجنة له مسيرة ألف سنة من الجنات، ٧/٢٣١ ط استانبول: حدثنا عبد بن حميد أخبرني شبابة عن إسماعيل عن ثوير قال: سمعت ابن عمر يقول... فذكره بلفظ البغوي.
قال الترمذي: وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن إسرائيل عن ثوير عن ابن عمر مرفوع. ورواه عبدالملك بن أبجر عن ثوير عن ابن =

= عمر موقوف وروى عبيدالله الأشجعي عن سفيان عن ثوير عن مجاهد عن ابن عمر قوله، ولم يرفعه. حدثنا بذلك أبو كريب محمد بن العلاء حدثنا عبيدالله الأشجعي عن سفيان عن ثوير عن مجاهد عن ابن عمر نحوه، ولم يرفعه. اهـ. كلام الترمذي.

وقد أخرج الحديث الإمام أحمد من طريقين: أحدهما عن حسين بن محمد حدثنا إسرائيل عن ثوير عن ابن عمر، رفعه إلى النبي ﷺ... فذكره الحديث بلفظ الترمذي.

الطريق الثاني: عن أبي معاوية حدثنا عبدالملك بن أبجر عن ثوير بن أبي فاختة عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ: «إن أدنى أهل الجنة منزلة لينظر في مُلكِ ألفي سنة، يرى أقصاه كما يرى أدناه، ينظر في أزواجه وخدمه، وإن أفضلهم منزلة لينظر في وجه الله تعالى كل يوم مرتين».

وأخرجه الحاكم في المستدرك ٢/٥٠٩ـ ٥١٠ من هذا الطريق بلفظ أحمد. ثم قال: تابعه إسرائيل بن يونس عن ثوير عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ: «إن أدنى أهل الجنة منزلة لمن يرى في ملكه ألفي سنة. وإن أفضلهم منزلة لمن ينظر في وجه الله تعالى كل يوم مرتين». ثم تلا ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ قال: البياض والصفاء. ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ قال: «ينظر كل يوم في وجه الله عز وجل».

هـذا حديث مفسر في الرد على المبتدعة. وثوير بن أبي فاختة وإن لم يخرجاه، فلم ينقم عليه غير التشيع. اهـ كلام الحاكم.

وتعقبه الذهبي في «التلخيص» بقوله: قلت: بل هو ـ أي ثوير ـ واهي الحديث. اهـ.

قال الهيثمي في «المجمع» على هذا الحديث ١٠/٤٠١: رواه أحمد

وهذا الحديث يبطل تأويل من تأول من الجهمية والمعتزلة وأشباههم، ويبطل أيضاً قول هذا الملحد في قوله: ويدل على ذلك قوله: ﴿وُجُوهٌ﴾ ولم يقل عيون.

وأما قوله: كما هو معتقد أهل الحق، فيمكن أن تكون الرؤية يومئذ بنوع من الانكشاف والتجلي من غير حاجة للباصرة، ولا محاذاة لها، ويدل على ذلك قوله

= وأبو يعلى والطبراني. وفي أسانيدهم: ثوير بن أبي فاختة، وهو مجمع على ضعفه. اهـ.

وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على الطريق الأولى عند الإمام أحمد ٢٠٢/٧: «إسناده ضعيف جداً، لضعف ثوير بن أبي فاختة» ثم قال تعليقاً على تعقّب الذهبي للحاكم ـ المتقدم ـ: والحق ما قاله الذهبي، وما كان الرد علي المبتدعة مما يحتاج إلى مثل هذا الإسناد الواهي. اهـ.

وقال في تعليقه على الطريق الثانية عند أحمد ٢٨٤/٦: إسناده ضعيف جداً لضعف ثوير بن أبي فاختة. اهـ.

وقد نَسَبَ السيوطي الحديث في «الدُّر» ٣٥٠/٨ إلى: ابن أبي شيبة، وعبد بن حميد، والترمذي، وابن جرير، وابن المنذر، والآجري في الشريعة، والدارقطني في الرؤية، والحاكم، وابن مردوية، واللالكائي في السنة، والبيهقي.

وقد نبه الشيخ أحمد شاكر على أن السيوطي فاته نسبة الحديث. إلى أحمد.

قلت: وكذا للطبراني وأبي يعلى. وينظر «حادي الأوراح» ص ٣٦٣.

وجوه، ولم يقل عيون، وفي قوله: ﴿ نَاضِرَةٌ ﴾ ما يفصح عن حصول السرور التام لها بذلك الانكشاف.

فالجواب أن نقول: إن أهل الحق عند هذا الملحد غلاة الجهمية كالمريسي وأشباهه، وكالمعتزلة، والرافضة، وهم عند أهل السنّة والجماعة من أكفر أهل الأرض، بل هم أهل الباطل المحض، وهؤلاء الملاحدة يؤولون الآيات والأحاديث الواردة في ذلك كقولهم هي زيادة علم وانكشاف بحيث نعلم ضرورة ما كان يعلم نظراً، وهذا الملحد نحا نحو هؤلاء الملاحدة بهذه التأويلات الباطلة الخارجة عن أقوال سلف الأمة وأئمتها.

وإذا تبين ذلك فإضافة النظر إلى الوجه الذي هو محله في هذه الآية، وتعديته بأداة إلى الصريحة في نظر العين، وإخلاء الكلام من قرينة تدل على خلاف حقيقة موضوعة في أن الله أراد بذلك نظر العين التي في الوجه إلى الرب جلّ جلاله، فإن النظر له عدة استعمالات بحسب صلاته وتعديته بنفسه، فإن عدي بنفسه فمعناه التوقف والانتظار، كقوله: ﴿ ٱنظُرُونَا نَقۡتَبِسۡ مِن نُّورِكُمۡ ﴾ [الحديد ـ ١٣]، وإن عدي بـ (في) فمعناه التفكر والاعتبار، كقوله: ﴿ أَوَلَمۡ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ [الأعراف ـ ١٨٥]، وإن عدي بإلى فمعناه المعاينة

بالأبصار، كقوله تعالى: ﴿ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ﴾ [الأنعام ـ ٩٩]، فكيف إذا أضيف إلى الوجه الذي هو محل البصر؟.

ويؤيد ذلك الحديث الذي في الصحيح قوله: «إنكم ترون ربكم عياناً»، فأخبر أنّا نراه عياناً بأبصارنا. وقد أخبرنا الله أنه قد استوى على العرش، فهذه النصوص يصدق بعضها بعضاً، والعقل أيضاً يوافقها، ويدل على أنه سبحانه مباين لمخلوقاته فوق سمواته، وأن وجود موجود لا مباين للعالم ولا مجانس له محال في بديهة العقل فإذا كانت الرؤية مستلزمة لهذه المعاني فهذا حق، وإذا سميتم أنتم هذا قولاً بالجهة وقولاً بالتجسيم لم يكن هذا القول نافياً لما علم بالشرع والعقل، إذ كان معنى هذا القول والحالُ هذه ليس منتفياً لا بشرع ولا عقل، فإن تسميتكم ما سميتموه جهة وتجسيماً أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان. وما أحسن ما قال عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجشون، أحد أئمة المدينة الثلاثة، الذين هم مالك بن أنس وابن الماجشون وابن أبي ذئب، فقال رحمه الله في كلام له سنذكره إن شاء الله تعالى: فلم يزل يملي له الشيطان حتى جحد قول الله عز وجل: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾ [القيامة ـ ٢٣]، فقال: لا يراه أحد يوم القيامة، فجحدوا أفضل كرامة الله

التي أكرم بها أولياءه يوم القيامة من النظر إلى وجهه، ونظرتهم إياه في مقعد صدق عند مليك مقتدر، قد قضى أنهم لا يموتون، فهم بالنظر إليه ينظرون... إلى أن قال: وقد عرف أنه إذا تجلى لهم يوم القيامة رأوا منه ما كانوا قبل ذلك مؤمنين به، وكان له جاحداً. انتهى.

فصل

قال العراقي: (ثم قال - أي صاحب الدين الخالص -: (وإن أردتم بالجسم ما يشار إليه إشارة حسية، فقد أشار أعرف الخلق بالله تعالى إليه بأصبعه رافعاً لها إلى السماء... إلى آخره - قال العراقي - فأقول: إن بداهة العقل حاكمة بأن المشار إليه بالإشارة الحسية لا بد أن يكون في جهة ومكان، وأن يكون مرئياً، وكل ذلك مستحيل على الله تعالى، لأنه تعالى لو كان في مكان أو جهة لزم قدم المكان أو الجهة، وقد قام البرهان على أن لا قديم سوى الله تعالى).

والجواب أن يقال: **أولاً**: أن بداهة العقل حاكمة بصدق رسول الله ﷺ فيما أخبر به، وحاكمة بأن من رَدَّ على رسول الله ﷺ قوله أو اتهمه فيما فعله وأمر به فهو كافر حلال المال والدم، وقام البرهان من الكتاب والسنّة على أن الله يُرى في الآخرة عياناً كما ترى الشمس

والقمر، وهذا ليس بمستحيل في العقول الصحيحة الموافقة لصريح المنقول عن الرسول.

ونحن نعلم بضرورة العقل أن الرسل لا يخبرون بمحالات العقول ولا بمحارات العقول، فلا يخبرون بما يعلم العقل انتفاءه، ولا يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته، وقام البرهان من الكتاب والسنة على أن الله تعالى وتقدس فوق سماواته على عرشه، بائن من خلقه، فمن قال غير هذا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً.

ويقال ثانياً: لهؤلاء الملاحدة: ما تعنون بأن هذا إثبات للجهة، والجهة فممتنعة؟ أتعنون بالجهة أمراً وجودياً، أو أمراً عدمياً؟ فإن أردتم أمراً وجودياً وقد عُلِم أنه ما ثَمَّ موجود إلا للخالق والمخلوق، والله فوق سمواته بائن من مخلوقاته، لم يكن والحالة هذه في جهة موجودة. فقولكم: (إن المرئي لا بد أن يكون في جهة موجودة) قول باطل، فإن سطح العالم مرئي وليس هو في عالم آخر. وإن فسرتم الجهة بأمر عدمي كما تقولون: (إن الجسم في حيز، والحيز تقدير مكان، وتجعلون ما وراء العالم حيزاً). **فيقال لكم**: الجهة والحيز إذا كان أمراً عدمياً فهو لا شيء، وما كان في جهة عدمية أو حيز عدمي فليس هو في شيء، ولا فرق بين قول القائل هذا ليس في شيء، وبين

قوله هو في العدم أو أمر عدمي، فإذا كان الخالق تعالى مبايناً للمخلوقات عالياً عليها، وما ثم موجود إلا الخالق أو المخلوق، لم يكن معه غيره من الموجودات، فضلاً عن أن يكون هو سبحانه في شيء موجود يحصره أو يحيط به.

فطريقة السلف والأئمة إنما يراعون المعاني الصحيحة المعلومة بالشرع والعقل، ويراعون أيضاً الألفاظ الشرعية، فيعتدّون بها ما وجدوا إليها سبيلاً، ومن تكلم بما فيه معنى باطل يخالف الكتاب والسنّة ردوا عليه، ومن تكلم بلفظ مبتدع يحتمل حقاً وباطلاً نسبوه إلى البدعة أيضاً، وقالوا: إنه قابل بدعة ببدعة، ورد باطلاً بباطل. انتهى من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية.

وقد تبين لكل من له أدنى مسكة من عقل ومعرفة أن ما ألزم به هذا الملحد من هذه اللوازم من لفظ المكان والجهة، وقوله: (لو كان في مكان لكان محتاجاً إلى مكانه)... إلى آخر ما هذي به في كلامه أنها من أقوال الجهمية والمعتزلة والفلاسفة والمتكلمين، وقد تقدم الكلام عليها.

وأما لفظ المكان فقال شيخ الإسلام رحمه الله: وأما القائل الذي يقول: (إن الله تعالى ينحصر في مكان). إن أراد به أن الله تعالى لا ينحصر في جوف المخلوقات، وأنه

لا يحتاج إلى شيء منها فقد أصاب، وإن أراد أن الله سبحانه وتعالى ليس فوق السموات، ولا هو مستوٍ على العرش استواء لائقاً بذاته، وليس هناك إلٰه يُعْبَد، ومحمد ﷺ لم يعرج به إلى الله تعالى، فهذا جهمي فرعوني معطل.

ومنشأ هذا الضلال أن يظن الظان أن صفات الرب سبحانه كصفات خلقه، فيظن أن الله تعالى على عرشه كالمَلِكِ المخلوق على سريره، فهذا تمثيل وضلال، وذلك أن المَلِكَ مفتقر إلى سريره، ولو زال سريره لسقط، والله عزّ وجل غنيٌّ عن العرش، وعن كل شيء، وكل ما سواه محتاج إليه، وهو حامل العرش وحملة العرش، وعلوه عليه لا يوجب افتقاره إليه، فإن الله تعالى قد جعل المخلوقات عالياً وسافلاً، وجعل العالي غنياً عن السافل، كما جعل الهواء فوق الأرض وليس هو مفتقر إليها، وجعل السماء فوق الهواء وليست محتاجة إليه، فالعلي الأعلى رب السموات والأرض وما فيهما أولى أن يكون غنياً عن العرش وسائر المخلوقات وإن كان عالياً عليه سبحانه عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

والأصل في هذا الباب أن كل ما ثبت في كتاب الله أو سنّة رسوله ﷺ وجب التصديق به، مثل علو الرب، واستوائه على عرشه، ونحو ذلك.

وأما الألفاظ المبتدعة في النفي والإثبات، مثل قول القائل: (هو في جهة، أو ليس في جهة، وهو متحيز، أو ليس متحيزاً)، ونحو ذلك من الألفاظ التي تنازع فيها الناس وليس مع أحد منهم نص لا عن رسول الله ﷺ، ولا عن الصحابة رضي الله عنهم، ولا عن التابعين لهم بإحسان، ولا أئمة المسلمين، هؤلاء لم يقل أحد منهم إن الله تعالى في جهة، ولا قال ليس هو في جهة، ولا قال هو متحيز، ولا قال ليس بمتحيز، بل ولا قال هو جسم، أو جوهر، ولا قال ليس بجسم، ولا بجوهر، فهذه الألفاظ ليست منصوصة في الكتاب، ولا السنّة، ولا الإجماع... إلى آخر كلامه رحمه الله تعالى.

وأما قوله: (وأيضاً لو جاز أن يشار إليه بالإشارة الحسية لجاز أن يشار إليه من كل نقطة من سطح الأرض، وحيث إن الأرض كرية يلزم أن يكون سبحانه محيطاً بها من جميع الجهات، وإلا ما صحت الإشارة إليه، ولما كان تعالى مستوياً على عرشه ومستقراً عليه كما تزعمه الوهابية كان عرشه محيطاً بالسموات السبع، فيلزمه من نزوله إلى السماء الدنيا وصعوده منها ـ كما تقول الوهابية ـ أن يصغر جسمه تعالى عند النزول، ويكبر عند الصعود، فيكون

متغيراً من حال إلى حال، تعالى الله عنه عما يقول الجاهلون).

فالجواب أن نقول: قد أشار إليه بالإشارة الحسية أعرف الخلق به بأصبعه رافعاً بها إلى السماء، بمشهد الجمع الأعظم، مستشهداً له، وهو سيد ولد آدم عليه الصلاة والسلام، وهو أعلم الناس بربه، وأعظم تنزيهاً له وتقديساً وتعظيماً.

ولما كان هذا العراقي جهمياً معتزلياً، واعتقد أن الأرض إذا كانت كرية أنه يلزم أن يكون الله سبحانه محيطاً بها من جميع الجهات، وإلا ما صحت الإشارة إليه، وكلام العراقي يقتضى أن يكون الله تعالى تحت بعض خلقه، وإذا كان ذلك من كلامه مفهوماً فقد قال شيخ الإسلام في بعض أجوبته:

وقد يظن بعض الناس أن ما جاءت به الآثار النبوية من أن العرش سقف الجنة، وأن الله على عرشه، مع ما دلت عليه من أن الأفلاك مستديرة: متناقضٌ، أو مقتضٍ أن يكون الله تعالى تحت بعض خلقه، كما احتج بعض الجهمية على إنكار أن يكون الله تعالى فوق العرش باستدارة الأفلاك، وأن ذلك يستلزم كون الرب تعالى أسفل، وهذا من غلطهم في تصور الأمر، ومن علم أن

الأجسام المستديرة، بأن المحيط الذي هو السقف هو أعلا عليين، وأن المركز الذي هو باطن ذلك وجوفه، وهو قعر الأرض، وهـو سجين، وأسفـل سـافلين، علم بسبب مقابلة الله تعالى بين أعلى عليين، وبين سجين، مع أن المقابلة إنما تكون في الظاهر بين العلو والسفول، أو بين السعـة والضيق، وذلك أن العلو مستلزم للسعـة، والضيق مستلزم للسفول، وعلم أن السماء فوق الأرض مطلقاً، لا يتصور أن تكون تحتها قط، وإن كانت مستديرة محيطة، وكـذلك كلمـا علا كـان أرفع وأشمـل.

وعُلِم أن الجهة قسمان: قسم ذاتي، وهـو العلو والسفول فقط. وقسم إضافي، وهو ما ينسب إلى الحيوان بحسب حركته، فما أمامه يقال له أمام، ومـا خلفه يقـال له خلف، ومـا عن يمينه يقال له اليمين، وما عن يساره يقال له اليسار، وما فوق رأسه يقال له فوق، وما تحت قدميه يقال له تحت، وذاك أمر إضافي، أرأيت لو أن رجلاً علق رجـلاه إلى السماء ورأسه إلى الأرض أليست السماء فوقه وإن قابلها برجليه، وكذلك النملة وغيـرها لـو مشى تحت السقف مقابـلاً له برجليه وظهره إلى الأرض لكان العلو محاذياً لرجليه وإن كـان فوقـه، فأسفـل سـافلين ينتهي إلى جـوف الأرض، والكواكب التي في السماء وإن كان بعضها محاذياً لرؤوسنا وبعضهـا في النصف الآخر من الفلك فليس شيء منهـا

تحت شيء، بل جميعها فوقنا في السماء.

ولما كان الإنسان إذا تصور هذا يبقى إلى وهمه السفل الإضافي كما احتج به الجهمي الذي أنكر علو الله على عرشه، وخيل إلى من لا يدري أن من قال إن الله فوق العرش فقد جعله تحت نصف المخلوقات، أو جعله فلكاً آخر، تعالى الله عما يقول الجاهل: إنه لازم لأهل الإسلام من الأمور التي لا تليق بالله تعالى، ولا هي لازمة.

وقال أيضاً[1]: واعلم أن العرش إن كان هذا الفلك التاسع، أو جسماً محيطاً به، أو كان فوقه من جهةِ وجه الأرض محيطاً به، أو قيل فيه غير ذلك، فيجب أن يعلم أن العالم العلوي والسفلي بالنسبة إلى الخالق تعالى في غاية الصغر، كما قال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر - ٧].

وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «يقبض الله تبارك وتعالى الأرض يوم القيامة، ويطوي السماء بيمينه، ثم يقول: أنا الملك أين ملوك الأرض».

---

(١) في الرسالة العرشية (مجموع الفتاوي ٦/٥٥٩ - ٥٦٢).

وفي الصحيحين عن عبدالله بن عمر عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: «يطوي الله السموات يوم القيامة، ثم يأخذهن بيده اليمنى، ثم يقول: أنا الملك أين الجبارون، أين المتكبرون؟ ثم يطوي الأرضين بشماله، ثم يقول: أين الملوك، أين الجبارون، أين المتكبرون؟». وفي لفظ ويتميل برسول الله ﷺ على يمينه وعلى شماله حتى نظرت إلى المنبر يتحرك من أسفله شيء. وفي رواية أخرى قال: قرأ على المنبر: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ الآية. قال: «مطوية في كفه يرمي بها كما يرمي الغلام بالكرة»[1].

ففي هذه الأحاديث وغيرها المتفق على صحتها ما يعيِّن أن السموات والأرض وما بينهما بالنسبة إلى عظمته عزّ وجل أصغر من أن تكون مع قبضه لها إلا كالشيء الصغير في يد أحدنا حتى يدحوها كما تدحى الكرة. ثم قال في الجواب[2]:

فما وصف الله تعالى من نفسه وأسمائه على لسان رسوله ﷺ سميناه كما سماه، ولم نتكلف علم ما سواه، فلا نجحد ما وصف، ولا نتكلف معرفة ما لم يصف، وإذا كان كذلك فهو قادر على أن يقبضها ويدحوها كالكرة،

(١) سبق تخريج الحديث (ص ٢٣٥) وما بعدها.

(٢) في الرسالة العرشية (مجموع الفتاوي ٦/٥٦٤).

وفي ذلـك من الإحاطـة بها مـا لا يخفى، وإن شاء لم يفعل، وبكل حال فهو مباين لها ليس بمحايث لها.

ومن المعلوم أن الـواحد منـا ـ ولله المثل الأعلى ـ إذا كان عنده خردلة إن شاء قبضها فأحاطت بها قبضتُه، وإن شاء لم يقبضها، بل جعلها تحته فهو في الحـالين مباين لها، وسواء قدر أن العرش محيط بـالمخلوقات كـإحاطـة الكرة بما فيها، أم قيل إنه فوقها وليس محيطاً بها كوجه الأرض الذي نحن عليها بالنسبة إلى جـوفها، أو كـالقبة بالنسبة إلى ما تحتها، أو غير ذلك، فعلى التقديرين يكون العرش فوق المخلوقات، والخالق سبحانه فوقه، والعبد في توجهه إليه عزّ وجـل يقصد العلوّ دون التحت. ثم قـال رحمه الله:

وأمـا إذا قُدِّر أنـه ليس بكري[1] الشكـل، بل هـو فوق العالم من الجهة التي هي وجه الأرض، وأنه فوق الأفلاك الكرية، كما أن وجه الأرض الموضوع للأنام فوق نصف الأرض الكري، أو غير ذلك من التقادير التي يُقَدَّر فيها أن العـرش فوق مـا سواه[2]، فعلى كـل تقديـر لا يتوجـه[3] إلى الله تعالى إلاّ إلى العلوّ، مع كونه على عرشه، مبايناً لخلقه،

---

(١) في الفتاوى: (كري).

(٢) في الفتاوى زيادة: (وليس كري الشكل).

(٣) في الفتاوى: (نتوجه).

وعلى ما ذكرنا لا يلزم شيء من المحذور والتناقض، وهذا يزيل كل شبهة نشأت من اعتقاد فاسد، وهو أن يظن أن العرش إذا كان كرياً، والله تعالى فوقه، كما تقتضيه ذاته - سبحانه عن مشابهة المخلوقين - وجب فيما عند الزاعم أن يكون سبحانه كرياً، ثم يعتقد أنه إذا كان كرياً فيصح التوجه إلى ما هو كري كالفلك التاسع من جميع الجهات، وهذا خطأ، فإن القول بأن العرش كري لا يجوز أن يظن أنه مشابه للأفلاك في أشكالها، وفي أقدارها، أو في صفاتها، بل قد تبين أنه سبحانه أعظم وأكبر من أن تكون المخلوقات عنده أصغر من الحمصة مثلاً في يد أحدنا، فإذا كانت الحمصة مثلاً في يد الإنسان أو تحته أو نحو ذلك هل يتصور عاقل إذا استشعر علو[1] الإنسان على ذلك وإحاطته به بأن يكون الإنسان كالفلك، فالله تعالى - وله المثل الأعلى - أعظم من أن يُظَنَّ به ذلك، وإنما يظنه الذين لم يقدروا الله حق قدره، والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة، والسموات مطويات بيمينه، سبحانه وتعالى عما يشركون، وإن لم يكن كرياً فالأمر ظاهر مما تقدم. انتهى[2].

---

(١) في النسخ (على بدل (علو).

(٢) هو في الرسالة العرشية لابن تيمية - رحمه الله تعالى - (مجموع الفتاوي (٦/٥٨١ - ٥٨٣) بإسهاب.

فصـــل

وأما قول العراقي: (ولما كـان تعالى مستـوياً على عرشه ومستقراً عليه كما تزعمه الوهابية كان عرشه محيطاً بالسموات السبـع، فيلزم من نزولـه إلى السماء وصعـوده منها ـ كما تقوله الوهابيـة ـ أن يصغر جسمـه تعالى عنـد النزول، ويكبر عند الصعود، فيكون متغيراً من حال إلى حال، تعالى الله عما يقول الجاهلون).

فـالجواب أن يقـال: قد كـان من المعلوم أن هذا الجهمي لا يعرف من صفات الخـالق إلا ما يعـرف من صفات المخلوقين، وأنه ما عرف الله حق معرفته، ولا قدره حق قدره، ولا عَظَّمه حق عظمته، فلذلك نزّهه عما يليق بجلاله وعظمته، وألزم من أثبت ما وصف الله بـه نفسه، وما وصفه به رسوله باللوازم التي لا تليق إلا بالمخلوق ولا تليق بالخالق، مما قد علم أهل العلم بالله أنها من أوضاع الجهميـة والمعتـزلـة والفـلاسفــة والمتكلمين الـذين هم ورثتهم، وذلك أن في أصول ضلالهم ظنهم أن هذا تنزيه

عن التشبيه، وأنهم متى وصفوا بصفة إثبات أو نفي كان فيه تشبيه بذلك، ولم يعلموا أن التشبيه المنفي عن الله أبعد مما كان وصفه بشيء من خصائص المخلوقين، أو أن يُجْعَل شيء من صفاته مثل صفات المخلوقين، بحيث يجوز عليه ما يجوز عليهم، أو يجب له ما يجب لهم، أو يمتنع عليه ما يمتنع عليهم مطلقاً، فإن هذا هو التمثيل الممتنع منه المنفي بالعقل مع الشرع، فيمتنع عليه وصفه بشيء من النقائص، ويمتنع مماثلة غيره له في شيء من صفات الكمال، فهذان إجماع لما ينزه الرب تعالى عنه.

فإذا علِمتَ ذلك فالوهابية لا يقولون بشيء من هذه الأقوال ولا يعتقدونها، ولا يدينون الله بها، فإن جمهور أهل السنة يقولون: إنه ينزل ولا يخلو منه العرش، كما نُقِل ذلك عن إسحاق بن راهويه، وحماد بن زيد، وغيرهما، ونقلوه عن أحمد بن حنبل في رسالته، وهم متفقون على أن الله ليس كمثله شيء، وأنه لا يُعْلم كيف ينزل، ولا تُمَثَّلُ صفته بصفات خلقه، فلا يلزم الوهابية شيء من هذه اللوازم الباطلة، وقولهم واعتقادهم في ذلك قول أهل السنة والجماعة، كما قال الفضيل بن عياض رحمه الله:

ليس لنا أن نتوهم في الله كيف وكيف، لأن الله

وصف نفسه فأبلغ فقال: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص ـ ١ ـ ٤] فلا صفة أبلغ مما وصف به نفسه، وكل هذا النزول والضحك وهذه المباهاة وهذا الاطّلاع كما شاء أن ينزل، وكما شاء أن يباهي، وكما شاء أن يطلع، وكما شاء أن يضحك، فليس لنا أن نتوهم فيه كيف وكيف. وإذا قال لك الجهمي: أنا أكفر برب يزول عن مكانه. فقل أنت: أنا أؤمن برب يفعل ما يشاء.

وقال عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة بن الماجشون، وهو أحد أئمة المدينة الثلاثة، الذين هم: مالك بن أنس، وابن الماجشون، وابن أبي ذئب. وقد سئل عما جحدت به الجهمية:

أما بعد؛ فقد فهمتُ ما سألتَ فيما تتابعت الجهمية ومن خالفها في صفة الرب العظيم الذي فاقت عظمته الوصف والتدبير، وكَلَّت الألسن عن تفسير صفته، وانحسرت العقول دون معرفة قدرته، وردت عظمته العقول فلم تجد مساغاً فرجعت خاسئة وهي حسيرة، وإنما أُمروا بالنظر والتفكر فيما خلق بالتقدير، وإنما يقال: لمن لم يكن مرة ثم كان، فأما الذي لا يحول ولا يزول ولم يزل وليس له مثل فإنه لا يعلم كيف هو إلا هو، وكيف يعرف قدر من لم يبدىء ومن لم يمت ولا يبلي، وكيف يكون

لصفة شيء منه حداً أو منتهى يعرفه عارف، أو يحد قدره واصف، على أنه الحق المبين، لا حق أحق منه، ولا شيء أبين منه، الدليل على عجز العقول عن تحقيق صفته عجزها عن تحقيق صفة أصغر خلقه لا تكاد تراه صغراً يحول ويزول، ولا يرى له سمع ولا بصر لما يتقلب به ويحتال من عقله، أعضل بك، وأخفى عليك، فأظهر من سمعه وبصره، فتبارك الله أحسن الخالقين.

وخالقهم وسيد السادة وربهم ليس كمثله شيء وهو السميع البصير.

اعرف ـ رحمك الله ـ غناك عن تكلف صفة ما لم يصف الرب من نفسه لعجزك عن معرفة قدر ما وصف منها، إذ لم تعرف قدر ما وصف، فما تكلفك علم ما لم يصف، هل تستدل بذلك على شيء من طاعته، أو تنزجر به عن شيء من معصيته، فأما الذي جحد ما وصف الرب من نفسه تعمقاً وتكلفاً قد استهوته الشياطين في الأرض حيران، فصار يستدل بزعمه على جحد ما وصف به الرب، وسمى من نفسه، بأن قال: لا بد إن كان له كذا من أن يكون له كذا، فعَمِيَ عن البيِّن بالخفي، ويجحد ما وصف الرب من نفسه بصمت الرب عما لم نسم[1] منها، فلم يزل يملي

---

(١) كذا، ولعل الصواب: (يُسَمِّ).

لـه الشيطان حتى جحـد قول الله تعـالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامـة ـ ٢٣]. فقال: لا يـراه أحد يوم القيامة، فجحد واللَّهِ أفضل كرامة الله التي أكرم بها أولياءه يوم القيامة من النظر إلى وجهه، ونظرته إياهم في مقعـد صدق عنـد مليك مقتـدر، قـد قضى أنهم لا يموتون فهم بالنظر إليه ينظرون... إلى أن قال:

وإنما جحد رؤية الله يوم القيامة إقامة للحجة الضالة المضلة، لأنه قد عرف أنه إذا تجلى لهم يوم القيامة رأوا منه ما كانوا قبل ذلك مؤمنين به، وكان له جاحداً، وقال المسلمون: يا رسول الله، هل نرى ربنا يوم القيامة؟، فقال رسول الله ﷺ: «هل تضارون في رؤية الشمس ليس دونها سحاب؟». قالوا: لا. قال: فهل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر ليس دونه سحاب؟». قالوا: لا. قال: «فإنكم ترون ربكم يومئذ كذلك».

وقـال رسول الله ﷺ: «لا تمتلىء النـار حتى يضـع الجبار فيها قـدمه فتقـول: قط قط، وينزوي بعضهـا إلى بعض».

وقال لثابت بن قيس: «لقـد ضحك الله ممـا فعلت بضيفك البارحة».

وقال فيما بلغنا: «إن الله تعالى ليضحك من أزلكم

وقنوطكم وسرعة إجابتكم». فقال له رجل من العرب: إن ربنا ليضحك؟. قال: «نعم». قال: لن نعدم من رب يضحك خيراً. في أشباه لهذا مما لا نحصيه، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى - ١١]، وقال تعالى: ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور - ٤٨]، وقال تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ [طه - ٣٩]، وقال تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص - ٧٥]، وقال تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر - ٦٧] فوالله ما دلهم على عظم ما وصف به نفسه، وما تحيط به قبضته، إلا صغر نظرها منهم عندهم، إن ذلك الذي ألقى في روعهم، وخلق على معرفته قلوبَهم، فما وصف الله من نفسه فسماه على لسان رسوله ﷺ سميناه، ولم نتكلف منه صفة ما سواه، لهذا ولهذا لا نجحد ما وصف، ولا نتكلف معرفة ما لم يصف.

اعلم - رحمك الله - أن العصمة في الدين أن تنتهي في الدين حيث انتهى بك، ولا تجاوز ما حُدَّ لك، فإن من قوام الدين معرفةَ المعروف، وإنكارَ المنكر، فما بسطت عليه المعرفة، وسكنت إليه الأفئدة، وذكر أصله في الكتاب والسنّة، وتوارثت علمه الأمة، فلا تخافن في ذكره وصفته من ربك ما وصف عن نفسه عيباً، ولا تكلَّفَنَّ لما وصف

لك من ذلك قدراً، وما أنكرته نفسك، ولم تجد ذكره في كتاب ربك، ولا في حديث عن نبيك من ذكر صفة ربك، فلا تتكلفن علمه بعقلك، ولا تصفه بلسانك، واصمت عنه كما صمت الرب عنه من نفسه، فإن تكلفك معرفة ما لم يصف من نفسه كإنكارك ما وصف منها، فكما أعظمت ما جحده الجاحدون مما وصف من نفسه، فكذلك أُعْظِمْ تكلف ما وصف الواصفون مما لم يصف منها.

فقد والله عَزَّ المسلمون الذين يعرفون المعروف وبمعرفتهم يُعرف، وينكرون المنكر وبإنكارهم ينكر، يسمعون ما وصف الله به نفسه من هذا في كتابه، وما يبلغهم مثله عن نبيه، فما مرض من ذكر هذا وتسميته قلب مسلم، ولا يتكلف صفة قدره ولا تسمية غيره من الرب مؤمن.

وما ذكر عن النبي ﷺ أنه سماه من صفة ربه، فهو بمنزلة ما سمى ووصف الرب تعالى من نفسه، والراسخون في العلم الواقفون حيث انتهى علمهم، الواصفون لربهم ما وصف من نفسه، التاركون لما ترك من ذكرها، لا ينكرون صفة ما سمى منها جحداً، ولا يتكلفون وصفه مما لم يسم تعمقاً، لأن الحق تَرْكُ ما تَرَكَ، وتسمية ما سمى ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾[1]

(١) في ط الرياض: (ومن يتبع).

[النساء ـ ١١٥]. وهب الله لنا ولكم حكماً وألحقنا بالصالحين.

قال شيخ الإسلام: وهذا كله كلام ابن الماجشون الإمام، فتدبره وانظر كيف أثبت الصفات، ونفى علم الكيفية، موافقاً لغيره من الأئمة، وكيف أنكر على من نفى الصفات بأنه يلزمهم من إثباتها كذا وكذا، كما تقوله الجهمية: إنه يلزم أن يكون جسماً أو عرضاً فيكون محدثاً. انتهى.

فتحصل لنا مما ذكره أئمة الإسلام، وقدوة الأنام، أن هذا الملحد جهمي معتزلي، وهذا يكفي العاقل من ضلاله وعتوه، وخروجه عن الصراط المستقيم، والحمد لله ربّ العالمين.

فصـــل

قال العراقي: (وأما ما تمسكت به الوهابية من النقول التي تثبت الإشارة إليه تعالى فهي ظواهر ظنية لا تعارض اليقينيات، فتؤول إما إجمالاً، ويفوض تفصيلها إلى الله كما عليه أكثر السلف، وإما تفصيلاً كما هو رأي الأكثرين، فما ورد من الإشارة إليه في السماء محمول على أنـه تعالى خالق السماء، وأن السماء مظهر قدرته لما اشتملت عليه من العوالم العظيمة التي لم تكن أرضنا الحقيرة إلاّ ذرَّة بالنسبة إليها، وكذلك العروج إليه تعالى هو بمعنى العروج إلى موضع يتقرّب إليه بالطاعات فيه، إلى غير ذلك من التأويلات).

فالجواب أن نقول: قد كان من المعلوم أن طريقة الوهابية التمسك بكتاب الله وسنّة رسـوله، وأقـواله سلف الأمة وأئمتها، فيثبتـون ما أثبتـه الله ورسولـه، وينفون مـا نفـاه الله ورسـولـه، ولا يعتقـدون صـواب مـا ذهب إليـه المتكلمـون من تأويـل آيات الصفـات وأحاديثهـا، حيث

قالوا: إن نصوص الكتاب والسنّة ظواهر ظنيّة لا تعارض اليقينيات، وما أشبه ذلك من التمويهات. وهذا الضرب من الناس هم الذين كثر في باب الدين اضطرابهم، وغلظ عن معرفة الله حجابهم، وإذا كان أدلة الكتاب والسنّة ظواهرَ ظنّية لا تعارض العقليات اليقينية فهلا قال رسول الله ﷺ يوماً من الدهر أو أحد من سلف الأمة: إن هذه الآيات والأحاديث ظواهر ظنيّة، فلا تعتقدوا ما دلّت عليه، ولكن اعتقدوا الذي تقتضيه عقولكم ومقاييسكم، أو أوِّلوها بكذا وكذا فإنه الحق، وما خالفه ظاهره فلا تعتقدوا ظاهره، وانظروا فيما وافق قياس عقولكم فاعتقدوه، لأن العقل مقدم على النقل إذ هو أصله؟!

ثم كيف يجوز أن يقال في كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ ما يعلم زيد وعمرو بعقله أنه باطل، وأن يكون كل من اشتبه عليه شيء مما أخبر به النبي ﷺ قَدَّم رأيه على نص الرسول ﷺ في أنباء الغيب، وما أخبر به عن ربه، وما وصف به من صفات كماله ونعوت جلاله، بمجرد رأيه بدون الاستهداء بهدي الله، والاستضاءة بنور الله الذي أرسل به رسله، وأنزل به كتبه، مع علم كل أحد بقصوره، وتقصيره في هذا الباب، وبما وقع فيه الأكثرون من الاضطراب، ففي الجملة النصوصُ الثابتة في الكتاب والسنّة لا يعارضها معقول قط، ولا يعارضها إلا ما فيه

اشتباه واضطراب، وما علم أنه حق لا يعارضه ما فيه اضطراب واشتباه لم يعلم أنه حق، بل نقول قولاً عاماً كلياً: إن النصوص الثابتة عن رسول الله ﷺ لم يعارضها قط صريح معقول فضلاً عن أن يكون مقدماً عليها، وإنما الذي يعارضها شُبَهٌ وخيالات مبناها على معان متشابهة، وألفاظ مجملة، فمتى وقع الاستفسار والبيان ظهر أن ما عارضها شبه سوفسطية، لا براهين عقلية.

ثم كيف تكون أدلّة كتاب الله وسنّة رسوله ظواهر ظنّية، وقد جاء في الحديث الذي رواه الترمذي وغيره عن علي[1] رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إنها ستكون فتن». قلت: فما المخرج منها يا رسول الله؟ قال: «كتاب الله فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، هو الفصل، ليس بالهزل، من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى من غيره أضلّه الله، وهو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس[2] به الألسن، ولا يَخْلق عن كثرة الرد، ولا تنقضي عجائبه، ولا يشبع منه العلماء». وفي رواية: «ولا تختلف به الآراء، هو

---

(١) في جميع النسخ: «عن عمار» والصواب: أن الحديث من مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه،

(٢) في ط: المنار، والرياض: «تلبس».

الذي لم تنته الجن إذ سمعته أن قالوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ۝١ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ﴾، من قال به صدق، ومن عمل به أُجِر، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هدي إلى صراط مستقيم»[1].

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه - أبواب ثواب القرآن - باب ما جاء في فضل القرآن، ٨/١١٢ - ١١٣، ط استانبول. من طريق حمزة الزيات عن أبي المختار الطائي عن ابن أخي الحارث الأعور عن الحارث... عن علي.. به.

وقال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه. وإسناده مجهول. وفي الحارث مقال. اهـ.

قال الحافظ ابن كثير في «فضائل القرآن»: لم ينفرد به حمزة الزيات، فقد رواه محمد بن إسحاق عن محمد بن كعب عن الحارث. فبرىء حمزة من عهدته، على أنه وإن كان ضعيفاً الحديث فإنه إمام في القرآءة.

والحديث مشهور من رواية الحارث، وقصارى هذا الحديث أن يكون من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وقد وهم بعضهم في رفعه. وهو كلام حسن صحيح، على أنه قد روي له شاهد عن ابن مسعود - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ. اهـ.

وذكر ابن الأثير في «جامع الأصول» عن عمر بن الخطاب قال: نزل جبريل على رسول الله ﷺ فأخبره أنها ستكون فتن. قال: «فما المخرج منها يا جبريل» قال... فذكره نحوه. قال ابن الأثير: أخرجه رزين. اهـ.

قال الشيخ الإمام محدث العصر العلامة محمد ناصر الدين الألباني - حفظه الله تعالى: هذا حديث جميل المعنى، ولكن إسناده ضعيف، فيه الحارث الأعور، وهو لين، بل اتهمه بعض الأئمة بالكذب، ولعل =

وهذا الملحد يقول: إن لأدلّة الكتاب والسنّة ظواهر ظنيّة لا تعارض اليقينيات، واليقينيات عنده نحاتة أفكار الفلاسفة، وفروخ اليونان، وورثة المجوس، وزبالة أذهانهم.

فالحمد لله الذي أخذ بنواصي الوهابية فلم يسلكوا طريقة هؤلاء المغضوب عليهم والضالين، بل سلك بهم طريقة أصحاب رسول الله ﷺ، وسلف الأمة وأئمتها، فللّه الحمد لا نحصي ثناء عليه، بل هو كما أثنى على نفسه، وفوق ما يثني عليه أحد من خلقه.

قال شمس الدين ابن القيم رحمه الله تعالى في «إغاثة اللهفان»: ومن حيله ومكايده الكلام الباطل، والآراء المتهافتة، والخيالات المتناقضة، التي هي زبالة الأذهان، ونحاتة الأفكار، والزَّبَد الذي تقذف به القلوب المظلمة المتحيرة التي تعدل الحق بالباطل، والخطأ بالصواب، قد تقاذفت بها أمواج الشبهات، ورانت عليها غيوم الخيالات، فركبها القيل والقال، والشك والتشكيك، وكثرة الجدال، ليس لها حاصل من اليقين يعول عليه، ولا معتقد مطابق للحق يرجع إليه، ﴿يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾

= أصله موقوف على علي ـ رضي الله عنه ـ فأخطأ الحارث فرفعه إلى النبي ﷺ. اهـ. من تعليقه على الطحاوية.

[الأنعام ـ ١١٢] فقد اتخذوا لأجله ذلك القرآن مهجوراً، وقالوا من عند أنفسهم منكراً من القول وزوراً، فهم في شكهم يعمهون، وفي حيرتهم يترددون، نبذوا كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون، واتّبعوا ما تلته الشياطين على ألسنة أسلافهم من أهل الضلال فهم إليه محاكمون، وبه مخاصمون، فارقوا الدليل ﴿ قُلْ يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [المائدة ـ ٧٧].

ومن كيده بهم وتحيله على إخراجهم من العلم والدين: أن ألقى على ألسنتهم أن لكلام الله ورسوله ظواهر لفظية لا تفيد اليقين، وأوحى إليهم أن القواطع العقلية، والبراهين اليقينية، في المناهج الفلسفية، والطرق الكلامية، فحال بينهم وبين اقتباس الهدى واليقين من مشكاة القرآن، وأحالهم على منطق يونان، وعلى ما عندهم من الدعاوى الكاذبة العرية عن البرهان، وقال لهم: تلك علوم قديمة صقلتها العقول والأذهان، ومرت عليها القرون والأزمان، فانظر كيف تلطف بكيده ومكره حتى أخرجهم من الإيمان كما أخرج الشعرة من العجين. انتهى[1].

---

(١) (١/١٨٧ ـ ١٨٨) ط المكتب الإسلامي.

وأما قوله: (فتؤول إما إجمالاً ويفوض تفصيلها إلى الله تعالى كما عليه أكثر السلف).

فالجواب أن نقول: قد أجاب عن هذا الكلام شيخ الإسلام قدّس الله روحه، فقال:

ثم الكلام في هذا الباب عنهم أكثر من أن يمكن تسطيره في هذه الفتوى وأضعافها، يعرف ذلك من طلبه وتتبعه، ولا يجوز أيضاً أن يكون الخالفون أعلم من السابقين، كما يقوله بعض الأغبياء ممن لا يعرف قدر السلف، بل ولا عرف الله ورسوله والمؤمنين به حقيقة المعرفة المأمور بها: من أن طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم.

فإن هؤلاء المبتدعين الذين يفضلون طريقة الخلف من المتفلسفة ومن حذا حذوهم على طريقة السلف، إنما أوتوا من حيث ظنوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه لذلك، بمنزلة الأميين الذين قال الله فيهم: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ [البقرة - ٧٨].

وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المعروفة عن حقائقها بأنواع المجازات، وغرائب اللغات.

فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالات التي مضمونها نبذ الإسلام وراء الظهر، وقد كذبوا على طريقة السلف، وضلوا في تصويب طريقة الخلف، فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف في الكذب عليهم، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف.

وسبب ذلك اعتقادهم أنه ليس في نفس الأمر صفة دلّت عليها هذه النصوص بالشبهات الفاسدة التي شاركوا فيها إخوانهم من الكافرين، فلما اعتقدوا انتفاء الصفات في نفس الأمر، وكان مع ذلك لا بد للنصوص من معنى بقوا مترددين بين الإيمان باللفظ وتفويض المعنى، وهي التي يسمونها طريقة السلف، وبين صرف اللفظ إلى معان بنوع التكلف، وهي التي يسمونها طريقة الخلف، فصار هذا الباطل مركباً من فساد العقل والكفر بالسمع، فإن النفي إنما اعتمدوا فيه على أمور عقلية ظنّوها بيّنات وهي شبهات، والسمع حرّفوا فيه الكلام عن مواضعه.

فلما ابتنى أمرهم على هاتين المقدمتين الكفريتين الكاذبتين، وكانت النتيجة استجهال السابقين، واستبلاههم، واعتقاد أنهم كانوا قوماً أميين بمنزلة الصالحين العامة، لم يتجردوا في حقائق العلم بالله، ولم يتفطنوا لدقائق العلم الإلهي، وأن الخلف الفضلاء حازوا قصب السبق في هذا كله ـ إلى أن قال ـ:

ثم هؤلاء المتكلمون المخالفون للسلف إذا حقق عليهم الأمر لم يوجد عندهم من حقيقة العلم بالله وخالص المعرفة له خبر، ولم يقفوا من ذلك على عين ولا أثر، كيف يكون هؤلاء المحجوبون المنقوصون المسبوقون الحيارى المتهوكون أعلم بالله وأسمائه وصفاته، وأحكم في باب ذاته وآياته من السابقين الأولين والمهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان من ورثة الأنبياء، وخلفاء الرسل، وأعلام الهدى، ومصابيح الدجى، الذين بهم قام الكتاب وبه نطق الكتاب وبه نطقوا، الذين وهبهم الله من العلم والحكمة ما برزوا به على سائر أتباع الأنبياء، فضلاً عن سائر الأمم الذين لا كتاب لهم، وأحاطوا من حقائق المعارف، وبواطن الحقائق، بما لو جمعت حكمة غيرهم إليها لاستحيا من يطلب المقابلة؟.

ثم كيف يكون خير قرون الأمة أنقص في العلم والحكمة ـ لا سيما العلم بالله وأحكام أسمائه وآياته ـ من هؤلاء الأصاغر بالنسبة إليهم؟ أم كيف يكون أفراخ المتفلسفة وأتباع الهند واليونان، وورثة المجوس والمشركين، وضُلَّال اليهود والنصارى والصابئين، وأشكالهم وأشباههم، أعلم بالله من ورثة الأنبياء وأهل القرآن. ـ وذكر كلاماً طويلاً ـ إلى أن قال:

فإن كان الحق فيما يقوله هؤلاء السالبون النافون

للصفات الثابتة في الكتاب والسنّة من هذه العبارات ونحوها دون ما يفهم من الكتاب والسنّة إما نصاً وإما ظاهراً فكيف يجوز على الله، ثم على رسوله، ثم على خير الأمة، أنهم يتكلمون دائماً بما هو نص أو ظاهر في خلاف الحق، ثم الحق الذي يجب اعتقاده لا يبوحون به قط، ولا يدلون عليه لا نصاً ولا ظاهراً، حتى يجيء أنباط فارس والروم وفروخ اليهود والنصارى والفلاسفة يبينون للأمة العقيدة الصحيحة التي يجب على كل مكلف أو فاضل أن يعتقدها؟ لئن كان[1] ما يقوله هؤلاء المتكلمون المتكلفون هو الاعتقاد الواجب، وهم مع ذلك أحيلوا في معرفته على مجرد عقولهم، وأن يدفعوا بما اقتضى قياس عقولهم ما دلّ عليه الكتاب والسنّة نصاً أو ظاهراً، لقد كان ترك الناس بلا كتاب ولا سنّة أهدى لهم وأنفع على هذا التقدير، بل كان وجود الكتاب والسنّة ضرراً محضاً في أصل الدين، فإن حقيقة الأمر على ما يقوله هؤلاء أنكم يا معشر العباد لا تطلبوا معرفة الله عزّ وجل وما يستحقه من الصفات نفياً وإثباتاً من الكتاب، ولا من السنّة، ولا من طريق سلف الأمة، ولكن انظروا أنتم فما وجدتموه مستحقاً له من الصفات فصفوه به، سواء كان موجوداً في الكتاب والسنّة،

---

(١) في جميع النسخ: (لأن كل) والتصويب من الفتوى الحموية لابن تيمية ـ رحمه الله تعالى.

أو لم يكن موجوداً، وما لم تجدوه مستحقاً له في عقولكم فلا تصفوه به.

ثم هم ههنا فريقان أكثرهم يقولون: ما لم تثبته عقولكم فانفوه، ومنهم من يقول: بل توقفوا فيه، وما نفاه قياس عقولكم الذي أنتم فيه مختلفون ومضطربون اختلافاً أكثر من جميع اختلاف على وجه الأرض فانفوه، وإليه عند التنازع فارجعوا، فإنه الحق الذي تعبدتكم به، وما كان مذكوراً في الكتاب والسنّة مما يخالف قياسكم هذا أو يثبته ما لم تدركه عقولكم على طريقة أكثرهم فاعلموا أني امتحنتكم بتنزيله[1] لا لتأخذوا الهدى منه، لكن لتجتهدوا في تخريجه على شواذ اللغة، ووحشي الألفاظ، وغرائب الكلام، وأن تسكتوا عنه مفوضين علمه إلى الله مع نفي دلالته على شيء من الصفات. هذا حقيقة الأمر على رأي هؤلاء المتكلمين... إلى آخر كلامه رحمه الله تعالى.

وقال أيضاً في «موافقة العقل الصحيح للنقل الصريح»: وهؤلاء الذين يعارضون الكتاب والسنّة بأقوالهم بنوا أمرهم على أصل فاسد: وهو أنهم جعلوا أقوالهم التي ابتدعوها هي الأقوال المحكمة التي جعلوها أصول دينهم،

---

(١) في النسخ: أني أمتحنكم لا لتعملوا بتنزيله ولا لتأخذوا الهدي منه والمثبت من الحموية.

وجعلوا قول الله ورسوله من المجمل الذي لا يستفاد منه علم ولا هدى، فجعلوا المتشابه من كلامهم هو المحكم، والمحكم من كلام الله ورسوله هو المتشابه، كما جعل الجهمية من المتفلسفة والمعتزلة ونحوهم ما أحدثوه من الأقوال التي نفوا بها صفات الله، ونفوا بها رؤيته في الآخرة، وعلوه على خلقه، وكون القرآن كلامه، ونحو ذلك، جعلوا تلك الأقوال محكمة، وجعلوا قول الله ورسوله مؤولاً أو مردوداً، أو غير ملتفت إليه، ولا متلقى للهدى منه، فتجدهم يقولون: ليس بجسم، ولا جوهر، ولا عرض، ولا له كم ولا كيف، ولا تحله الأعراض والحوادث، ونحو ذلك، وليس بمباين للعالم، ولا خارج عنه... إلى آخر كلامه رحمه الله تعالى.

وسيأتي الكلام على مسألة التفويض وبطلان قول من زعم أن هذه طريقة السلف.

وبما ذكرناه هنا من كلام أهل العلم يتبين لكل منصف بطلان تأويل هذا الملحد بقوله: (فما ورد من الإشارة إليه في السماء محمول على أنه تعالى خالق السماء، أو أن السماء مظهر قدرته، لما اشتملت عليه من العوالم العظيمة التي لم تكن أرضنا الحقيرة إلا ذرة بالنسبة إليها، وكذلك العروج إليه تعالى هو بمعنى العروج إلى موضع يتقرب إليه بالطاعات فيه). إلى غير ذلك من

التأويلات، وأنه بهذا التأويل قد خرج عن سبيل المؤمنين، وانتحل طريقة المتكلمين، الذين ليس لهم قدم صدق في العالمين، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

ثم من العجب أنه يدّعي تعظيم رسول الله ﷺ، ويرمي الوهابية المعظمين له في الحقيقة بالتنقص للنبي ﷺ، وهو قد تنقص رسول الله ﷺ، وهضمه أعظم الهضم، وأشد التنقص: بزعمه أنه لم يعرج برسول الله ﷺ إلى[1] الله بذاته إلى أن[2] وصل فوق السماء السابعة، ورأى من آيات ربه الكبرى ما رأى، وأنه ما زاغ منه البصر وما طغى، لكماله عليه الصلاة والسلام، فللّه الحمد على ما منّ به من الإيمان بالله، وبما أخبر به على لسان رسوله ﷺ على ما يليق بالله وبنعوت جلاله وعظمته.

---

(١) في ط الرياض: «إلى أن الله».

(٢) سقطت: «أن». من ط الرياض.

فصـــل

قال العراقي: (الـوهابيـة ونبذهـا للعقل: لمـا كان صريح العقل، وصحيح النظر، مصادماً كل المصادمة لما اعتقـدته الـوهابيـة، اضطروا إلى نبـذهم العقـل جـانبـاً، وأخذهم بظواهر النقل فقط، وإن نتج منه المحال، ونجم عنه الغي والضلال، فـاعتقدوا متمسكين بـظواهر الآيـات أن الله تعالى ثبت على عرشه وعلاه علواً حقيقياً، وأن له تعالى وجهاً ويدين، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا، ويصعد نزولاً وصعوداً حقيقيين، وأنه يشار إليه في السماء إشارة حسية بالأصبـع، إلى غير ذلك مما يؤول[1] إلى التجسيم البحت تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً. فالوهابية التي تسمي زائري القبور عُبَّاد الأوثان، إنما هي قد عبدت الوثن، حيث إنها جعلت معبودها جسماً كالحيوان، جالساً على عرشه، ينزل ويصعد، نزولاً وصعوداً حقيقيين، وله وجه، ويد، ورجل، وأصابع حقيقة، مما يتنزه عنه المعبود الحق، وإذا رُدَّ عليهم بالبراهين العقليـة، وأُثبت لهـم أن

(١) في النسخ الثلاث: «يؤل».

ذلك مناف للألوهية عند العقل، قالوا في الجواب: لا مجال للعقل الحقير البشري في مثل هذه الأمور التي طورها فوق طور العقل. فأشبهوا في ذلك النصارى في دعوى التثليث، فإنك إذا سألتهم قائلاً: كيف يكون الثلاثة واحداً والواحد ثلاثة؟ قالوا: إن معرفة هذا فوق طور العقل، ولا يجوز إعمال الفكر في ذلك).

والجواب أن يقال: نعم، لما كان صريح العقل من هؤلاء الملاحدة وصحيح النظر منهم على ما زعموه مصادماً كل المصادمة لما اعتقدته الوهابية من التمسك بصريح الكتاب، وصحيح السنّة وصريحها، والسلوك على طريقة سلف الأمة وأئمتها، نبذوا ما جاءت به عقول هؤلاء الملاحدة من نحاتة الأفكار، وزبالة الأذهان، وريح المقاعد، وراءَ ظهورهم، ولم يلتفتوا إلى ما مَوَّهوا به من هذه الشبهات التي زعموا أنها عقليات ويقينيات، فاعتقدوا متمسكين بنصوص الكتاب والسنّة: أن الله تعالى على عرشه، وعلا عليه علواً حقيقياً، وأن الله تعالى له وجه ويدان، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا، ويصعد نزولاً وصعوداً حقيقيين على ما يليق بعظمته وجلاله وعظيم سلطانه، كما يشاء أن ينزل وكما يشاء أن يصعد، وأنه يشار إليه في السماء إشارة حسية بالأصبع، كما أشار إليه أعرف الخلق به، بأصبعه رافعاً إلى السماء، بمشهد الجمع الأعظم،

مستشهداً له لا للقبلة، إلى غير ذلك مما وصف الله به نفسه، ووصفه به رسوله، لأن ذلك ليس بمستحيل في العقول الصحيحة، الموافقة لصريح المنقول عن الرسول ﷺ، [ونحن نعلم بضرورة العقل أن الرسل لا يخبرون بمحالات العقول، بل بمحارات العقول، فلا يخبرون بما يعلم العقل انتقاده، بل يخبرون بمعجز العقل عن معرفته][1].

وأما قوله: (مما يؤول إلى التجسيم البحت).

فنقول: ﴿ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [ص - ٢٧]، وأما من أثبت لله ما أثبته لنفسه فذلك لا يؤول[2] إلى التجسيم، فإن القرآن قد دلّ على أنه ليس بجسم لأنه أحد، والأحد الذي لا ينقسم، وهو واحد والواحد لا ينقسم، وهو صمد والصمد الذي لا جوف له فلا يتخلّله غيره، وإنما يؤول[2] إلى التجسيم. من قال: إن له وجهاً كوجهي، ويدين كيدي، مما يماثل صفات المخلوقين، أو يشَبِّهها بصفاتهم.

بل نحن على مذهب السلف أهل السنة المحضة،

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، ولعل الصواب: (بما يعجز).

(٢) في النسخ الثلاث: «يؤل».

ونقول: إن الله تعالى فوق عرشه حقيقة، مع نفي اللوازم التي يُلْزِم بها أعداء الله ورسوله أهلَ الحق، وهي لا تلزم لا بعقل ولا بنقل، وقد تقدم الكلام على ذلك.

وأما قوله: (فأما الوهابية التي تسمي زائري القبور عباد الأوثان إنما هي عبدة الوثن، حيث إنها جعلت معبودها جسماً كالحيوان، جالساً على عرشه، ينزل ويصعد نزولاً وصعوداً حقيقيين، وله وجه، ويد، ورجل، وأصابع حقيقية، مما ينزّه عنه المعبود الحق).

فنقول: ما جعلت الوهابية زائري القبور مطلقاً عبادَ الأوثان ـ ومعاذ الله من ذلك ـ وإنما جعلت الوهابية من أشرك بالله في عبادته غيره عابداً للوثن سواء زار القبور أو قعد في بيت أمه. وذلك بأن يدعوه مع الله، أو يرجوه، أو يخافه، أو يحبه كمحبة الله، أو يستغيث به، أو يلتجىء إليه في رفع كربة أو كشف ملمة، أو يطلب منه جلب منفعة، أو يذبح له، أو ينذر له، إلى غير ذلك من أنواع العبادة التي هي مختصة بالله، فمن أشرك بالله فيها أحداً من خلقه نبياً أو ملكاً أو ولياً أو صالحاً أو شجراً أو حجراً فهو مشرك بالله في عبادته غيره.

وقوله: (إنما هي قد عبدت الوثن، حيث إنها جعلت معبودها جسماً).. إلى آخره.

فأقول: قد تقدم نفي الجسمية عن الله تعالى. والوهابية ما عبدت إلا إلٰهاً واحداً، أحداً، صمداً، لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد. ولا تعقل إلٰهاً أحداً صمداً ليس على السماء فوق العرش، بائناً من خلقه، لا وجه له، ولا يدين، ولا ينزل إلى سماء الدنيا، ولا يصعد، ولا يشار إليه في السماء، وإنما تعقل إلهاً موجوداً واحداً فوق سماواته بجميع أسمائه وصفاته ونعوت جلاله. وأنتم إنما معبودكم العدم المحض، ولا تثبتون إلا إلٰهاً مقدَّراً في الأذهان لا حقيقة له في الخارج، فتعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

وأما كونه جالساً على عرشه فقد جاء الخبر بذلك.

قال الإمام عبدالله ابن الإمام أحمد في كتاب «السنّة» في الردّ على الجهمية، قال: حدثني أبي، وعبدالأعلى ابن حماد النرسي[1]، قال: حدثنا عبدالرحمٰن بن مهدي، حدثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن خليفة،

(١) انظر التعليق ص ١٧٧.

عن عمر رضي الله عنه قال: «إذا جلس ربنا تبارك وتعالى على الكرسي سمع له أطيط كأطيط الرحل الجديد».

وقد تقدم بيان ذلك؛ فنصدق بما قاله الله ورسوله، وبما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وما كان عليه سلف الأمة وأئمتها. وإذا كان رسول الله ﷺ، وأصحابه، والتابعون لهم بإحسان، وأهل السنّة والجماعة من أهل الحديث وغيرهم من الأئمة المقتدين، والسادة المعظمين، قد وصفوا الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله، فهم عند هذا الملحد الضال قد عبدوا وثناً بهذه اللوازم التي ابتدعها قدماء الفلاسفة، وورثتهم من المتكلمين الخارجين عن سبيل المؤمنين، فلعنة الله على الظالمين.

ثم قال الملحد: (وإذا رُدَّ عليهم بالبراهين العقلية، وأثبت لهم أن ذلك مناف للألوهية عند العقل، قالوا في الجواب: لا مجال للعقل الحقير البشري في مثل هذه الأمور التي طورها فوق طور العقل. فأشبهوا في ذلك النصارى في دعوى التثليث..) إلى آخره.

والجواب أن يقال: إن هذه البراهين التي تزعمون أنها عقلية إنما هي شُبَه خيالية مبناها على معان متشابهة وألفاظ مجملة، فمتى وقع الاستفسار والبيان ظهر أنها شُبَه

سوفسطائية لا براهين يقينية عقلية، ودعواه أن من نفاها قد شابه في ذلك النصارى. والنصارى عليهم لعنة الله، إنما نزعوا إلى ما نزعوا إليه من أمر التثليث إنما هو بمجرد عقولهم ونتائج قياساتهم وتركهم ما أنزله الله في كتبه على ألسنة رسله وبغلوهم في أنبيائهم كما غلوتم أنتم في الأنبياء والأولياء والصالحين فأنتم الذين أشبهتم النصارى في دعوى التثليث فإنهم إنما أثبتوا ذلك بمجرد معقولاتهم ونتائج قياساتهم وقدموا حكم العقل على النقل الذي أنزله الله في كتبه وعلى ألسنة رسله وأنتم نفيتم ما وصف الله به نفسه ووصفه به رسوله من إثبات صفات كماله ونعوت جلاله بمجرد معقولاتكم ونتائج قياساتهم ونبذتم كتاب الله وسنّة رسوله وراء ظهوركم، وزعمتم أن نصوص الكتاب والسنّة ظواهر لا تفيد اليقين وإنما يفيد اليقين نتائج عقول الملاحدة التي هي نحاتة الأفكار وزبالة الأذهان وريح المقاعد، فَمَنْ أشباه النصارى حينئذٍ إن كنتم تعلمون؟!.

فصـــل

ثم قال العراقي: (لا ريب أنه إذا تعارض العقل والنقل أُوِّل[1] النقل بالعقل، إذ لا يمكن حينئذ الحكم بثبوت مقتضى كل منهما، لما يلزم عنه من اجتماع النقيضين، ولا بانتفاء[2] ذلك لاستلزامه ارتفاع النقيضين، لكن بقي أن يقدم النقل على العقل، أو العقل على النقل، والأول باطل؛ لأنه إبطال للأصل بالفرع وإيضاحه: أن النقل لا يمكن إثباته إلا بالعقل، وذلك لأن إثبات الصانع، ومعرفة النبوة، وسائر ما يتوقف صحة النقل عليه لا يتم إلا بطريق العقل، فهو أصل للنقل الذي تتوقف صحته عليه، فإذا قُدِّم على العقل، وحكم بثبوت مقتضاه وحده، فقد أبطل الأصل بالفرع، ويلزم منه إبطال الفرع أيضاً، إذ تكون حينئذ صحة النقل متفرعة على حكم العقل الذي يجوز فساده وبطلانه، فلا يقطع بصحة النقل، فلزم من تصحيح النقل بتقديمه على العقل

---

(١) في ط الرياض: «أو».

(٢) في ط الرياض: «بانتقاء».

عدم صحته، وإذا كان تصحيح الشيء منجراً[1] إلى إفساده كان مناقضاً لنفسه؛ فكان باطلاً، فإذا لم يمكن تقديم النقل على العقل بالدليل السابق فقد تعين[2] تقديم العقل على النقل، وهو المطلوب).

والجواب أن نقول: إذا تعارض النقل والعقل وجب تقديم النقل، لأن العقل مصدِّق للنقل في كل ما أخبر به، والنقل لم يصدق العقل في كل[3] ما أخبر به، ولا العلم بصدقه موقوف على كل ما يخبر به العقل، فالواجب ردُّ ما اشتبه[4] إلى نصوص الكتاب والسنّة، ولا يعترض عليها بالشكوك، والشبه، والتأويلات الفاسدة، أو بقول من يقول العقل يشهد بضد ما دلّ عليه النقل، والعقل أصل النقل، فإذا عارضه قدمنا العقل، وهذا لا يكون قط، لكن إذا جاء ما يوهم مثل ذلك، فإن كان النقل صحيحاً فذلك الذي يدّعي أنه معقول إنما هو مجهول، ولو حقق النظر لظهر ذلك، وإن كان النقل غير صحيح فلا يصلح للمعارضة، فلا يتصور أن يتعارض عقل صريح، ونقل صحيح أبداً، ونعارض[5] كلام من يقول ذلك بنظره[6].

فيقال: إذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم النقل،

---

(١) في ط الرياض: «منجزاً». (٢) في ط الرياض: «يعين».

(٣) في ط الهند: «كلما». (٤) في ط الرياض: «ما أثبته».

(٥) في ط الرياض: «وتعارض».

(٦) هو في (موافقة صريح المعقول ١/١١٦) بنحوه.

لأن الجمع بين المدلولين جمع بين النقيضين، ورفعهما رفع للنقيضين، وتقديم العقل ممتنع؛ لأن العقل قد دلّ على صحة السمع، ووجوب قبول ما أخبر به الرسول ﷺ، فلو أبطلنا النقل لكنا قد أبطلنا دلالة العقل، ولو أبطلنا دلالة العقل لم يصلح أن يكون معارضاً للنقل، لأن ما ليس بدليل لا يصلح لمعارضة شيء من الأشياء، فكان تقديم العقل موجباً عدم تقديمه، فلا يجوز تقديمه، وهذا بيّن واضح، فإن العقل هو الذي دلّ على صدق السمع وصحته، وأنّ خبره مطابق لمخبره، فإن جاز أن تكون الدلالة باطلة لبطلان النقل لزم أن لا يكون العقل دليلاً صحيحاً، وإذا لم يكن دليلاً صحيحاً لم يلزم أن يتَّبع بحال، فضلاً عن أن يقدم، فصار تقديم العقل على النقل قدحاً في العقل، فالواجب كمال التسليم للرسول ﷺ، والانقياد لأمره، وتلقي خبره بالقبول والتصديق، دون أن نعارضه بخيال باطل نسمِّيه معقولاً، أو نحمله بشبهة، أو شك، أو نقدم عليه آراء الرجال، وزبالة أذهانهم.

وما أحسن المثل المضروب للنقل مع العقل، وهو: أن العقل مع النقل كالعامي المقلد مع العالم المجتهد، بل هو دون ذلك بكثير، فإن العامي يمكنه أن يصير[1]

---

(١) في الأصل: «أن لا يصير».

عالماً، ولا يمكن العالم أن يصير نبياً رسولاً، فإذا عرف العاميُ المقلدُ عالماً فدلّ عليه عامياً آخر، ثم اختلف المفتي والدال، فإن المستفتي يجب عليه قبول قول المفتي دون الدال، فلو قال الدال: الصواب معي دون المفتي، لأني أنا الأصل في علمك بأنه مفت، فإذا قدمت قوله على قولي قدحت في الأصل الذي به عرفت أنه مفتٍ، فلزم القدح في فرعه. فيقول له المستفتي: أنت لَمّا شهدت له بأنه مفتٍ، ودللت عليه، شهدت له بوجوب تقليده دونك، فموافقتي لك في هذا العلم المعيَّن لا يستلزم موافقتَك في كل مسألة، وخطؤك فيما خالفت فيه المفتي الذي هو أعلم منك لا يستلزم خطأك في علمك؛ لأنه مفت. هذا مع علمه أن ذلك المفتي قد يخطىء[1]، والعقل يعلم أن الرسول معصوم في خبره عن الله تعالى لا يجوز عليه الخطأ، فيجب عليه التسليم له، والأنقياد لأمره.

وقد علمنا بالاضطرار من دين الإسلام أن الرجل لو قال للرسول: هذا القرآن الذي تلقيه علينا، والحكمة التي جئتنا بها، قد تضمنت كل منهما أشياء كثيرة تناقض ما علمناه بعقولنا، ونحن إنما علمنا صدقك بعقولنا، فلو قبلنا جميع ما تقوله مع أن عقولنا تناقض ذلك لكان ذلك قدحاً فيما علمنا به صدقك، فنحن نعتقد موجب الأقوال المناقضة لما ظهر من كلامِك، وكلامُك نعرض عنه لا

(١) في ط الرياض: «يخطأ».

نتلقى منه هدياً ولا علماً، لم يكن مثل هذا الرجل مؤمناً بما جاء به الرسول ﷺ، ولم يرض منه الرسول ﷺ بهذا، بل يعلم أن هذا لو ساغ لأمكن كل أحد أن يؤمن بشيء مما جاء به الرسول، إذ العقول متفاوتة، والشبهات كثيرة، والشياطين لا تزال تلقي الوسواس في النفوس، فيمكن كل أحد أن يقول مثل هذا في كل ما أخبر به الرسول وما أمر به.

وقد قال تعالى: ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾ [المائدة - ٩٩]. وقال: ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النحل - ٣٥]. وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [إبراهيم - ٤] - ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ﴾ [المائدة - ١٥] - ﴿حمٓ ① وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ﴾ [الزخرف - ١ - ٢] - ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ﴾ [يوسف - ١] - ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [يوسف - ١١١] - ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل - ٨٩].

ونظائر ذلك كثيرة في القرآن، فأمر الإيمان بالله واليوم الآخر إما أن يكون الرسول تكلم فيه بما يدل على

الحق أم لا. الثاني: باطل، وإن كان قد تكلم على الحق بألفاظ مجملة محتملة فبلغ البلاغ المبين، وقد شهد له خير القرون بالبلاغ، وأشهد الله عليهم بالموقف الأعظم، فمن يَدَّعِ أنه في أصول الدين لم يُبَلِّغ البلاغَ المبين فقد افترى عليه ﷺ.

[وفي المعلوم بالاضطرار أن عقل رسول الله ﷺ أكمل عقول أهل الأرض على الإطلاق، فلو وزن عقله بعقولهم لرجحها، وقد أخبر الله أنه قبل الوحي لم يكن يدري الإيمان، كما لم يكن يدري الكتاب، فقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ﴾ [الشورى - ٥٢]. وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ ﴿٦﴾ وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ﴿٧﴾ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ﴾ [الضحى - ٦ - ٨] وتفسير هذه الآية بالآية التي في آخر سورة الشورى.

فإذا كان أعقل الخلق على الإطلاق إنما حصل له الهدى بالوحي؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِى ۖ وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِىٓ إِلَىَّ رَبِّىٓ ۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾ [سبأ - ٥٠] فكيف يحصل لسفهاء العقول، وأخِفَّاء الأحلام: الاهتداء إلى حقائق الإيمان بمجرد عقولهم، دون نصوص الوحي، حتى اهتدوا بتلك الهداية

إلى المعارضة بين العقل ونصوص الأنبياء، ﴿ لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا ۝٨٩ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ﴾ [مريم ٨٩ - ٩٠][١].

وقد سئل شيخ الإسلام عن مثل ما أورده هذا الملحد فقال:

قول السائل: (إذا تعارضت الأدلة السمعية والعقلية، أو السمع والعقل، أو النقل والعقل، أو الظواهر[٢] النقلية، والقواطع العقلية، أو نحو ذلك من العبارات، فإما أن يجمع بينهما، وهو محال، لأنه جمع بين النقيضين، وإما أن يُرَدَّا[٣] جميعاً، وإما أن يقدم السمع، وهو محال، لأن العقل أصل النقل، فلو قدمناه عليه كان ذلك قدحاً في العقل الذي هو أصل النقل، والقدح في أصل الشيء قدح فيه، فكان تقديم النقل قدحاً في النقل والعقل جميعاً، فوجب تقديم العقل ثم النقل، إما أن يُتَأَوّل، وإما أن يفوَّض، وإما إذا تعارضا تعارُض الضدين امتنع الجمع بينهما ولم يمتنع ارتفاعهما).

قال رحمه الله تعالى: وهذا الكلام قد جعله الرازي وأتباعه قانوناً كلِّياً فيما يستدل به من كتب الله، وكلام أنبيائه، وما لا يستدل به، ولهذا ردوا الاستدلال بما جاءت

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من ط الهند.

(٢) في ط الهند: «الظاهر».

(٣) في ط الهند: «يردان».

به الأنبياء والمرسلون ـ صلوات الله وسلامه عليهم ـ في صفات الله تعالى، وغير ذلك من الأمور التي أنبأوا بها، وظن هؤلاء أن العقل يعارضها، وقد يضم بعضهم إلى ذلك أن الأدلة السمعية لا تفيد اليقين.. إلى أن قال:

ومثل هذا القانون الذي وضعه هؤلاء يضع[1] كل فريق لأنفسهم قانوناً فيما جاءت به الأنبياء عن الله، فيجعلون الأصل الذي يعتقدونه ويعتمدونه هو ما ظنوا أن عقولهم عرفته، ويجعلون ما جاءت به الأنبياء تبعاً، فما وافق قانونهم قبلوه، وما خالفه لم يتبعوه.

وهذا يشبه ما وضعه النصارى من أمانتهم التي جعلوها عقيدة إيمانهم، وردوا نصوص[2] التوراة والإنجيل إليها، لكن تلك الأمانة اعتمدوا فيها على ما فهموه من نصوص الأنبياء، أو ما بلغهم عنهم، وغلطوا في الفهم أو في تصديق الناقل، كسائر الغالطين ممن يحتج بالسمعيات، فإن غلطه إما في الإسناد، وإما في المتن، وأما هؤلاء فقد وضعوا قوانينهم على ما رأوه[3] بعقولهم، وقد غلطوا في الرأي[4] والعقل، فالنصارى أقرب إلى تعظيم الأنبياء والرسل من هؤلاء، لكن النصارى يشبههم

(١) في ط الهند: «يصنع».
(٢) سقطت: «نصوص» من ط الرياض.
(٣) في ط الرياض: «ما رواه». (٤) في ط الهند: «الري».

من ابتدع بدعة بفهمه الفاسد من النصوص، أو بتصديقه النقل الكاذب عن الرسول ﷺ، كالخوارج، والوعيدية، والمرجئة، والإمامية، وغيرهم، بخلاف بدعة الجهمية، والفلاسفة، فإنها مبنية على ما يُقِرُّون هم بأنه مخالف للمعروف من كلام الأنبياء.

ثم ذكر طريقة أهل التبديل، وطريقة أهل التجهيل، وطريقة أهل التحريف والتأويل، وقد تقدم منه طرفاً إلى أن قال:

وإجماع الأمر أن الأدلة نوعان: شرعية، وعقلية.

فالمدّعون لمعرفة الإلٰهيات بعقولهم، من المنتسبين إلى الحكمة والكلام والعقليات، يقول من يخالف نصوص الأنبياء منهم: إن الأنبياء لم يعرفوا الحق الذي عرفناه، أو يقولون: عرفوه ولم يبينوه للخلق كما بيّناه، بل تكلموا بما يخالفه من غير بيان منهم.

والمدَّعون للسنّة والشريعة واتِّباع السلف من[1] الجهال بمعاني النصوص[2] يقولون: إن الأنبياء ـ والسلف الذين اتبعوا الأنبياء ـ لم يعرفوا معاني هذه النصوص التي

(١) «من» وضعتها من «درء تعارض العقل والنقل» لشيخ الإسلام ١٩/١ ط الشيخ محمد رشاد سالم ـ رحمه الله تعالى ـ.
(٢) في «الدرء»: «نصوص الأنبياء».

قالوها، والتي بلّغوها عن الله، أو إن[1] الأنبياء عرفوا معانيها ولم يبينوا مرادهم للناس، فهؤلاء الطوائف قد يقولون: نحن عرفنا الحق بعقولنا، ثم اجتهدنا في حمل كلام الأنبياء على ما يوافق مدلول العقل، وفائدة إنزال هذه المتشابهات المشكلات اجتهاد الناس في أن يعرفوا الحق بعقولهم، ثم يجتهدون في تأويل كلام الأنبياء الذين لم يُبيِّنُوا به مرادهم، أو أنا عرفنا الحق بعقولنا، وهذه النصوص لم تعرف الأنبياء معناها، كما لم يعرفوا وقت الساعة، ولكن أُمرنا بتلاوتها من غير تدبر لها، ولا فهم لمعانيها، أو يقولون: هذه الأمور لا تعرف بعقل ولا نقل، بل نحن منهيون عن معرفة العقليات، وعن فهم السمعيات، وأن الأنبياء وأتباعهم لا يعرفون العقليات، ولا يفهمون السمعيات، ثم ذكر كلاماً طويلاً لا يحتمله هذا الموضع؛ ثم قال:

والمقصود هنا الكلام على قول القائل: (إذا تعارضت الأدلة السمعية والعقلية...) إلى آخره كما تقدم.

والكلام على هذه الجملة بني على ما في مقدمتها من التلبيس، فإنها مبنية على مقدمات:

أولها: ثبوت تعارضهما.

---

(١) «إن» وضعتها من «درء تعارض العقل والنقل».

والثانية: انحصار التقسيم فيما ذكره من الأقسام الأربعة.

والثالثة: بطلان الأقسام الثلاثة.

والمقدمات الثلاث باطلة. وبيان ذلك بتقديم أصل وهو أن يقال:

إذا قيل: تعارض دليلان، سواء كانا سمعيين أو عقليين، أو أحدهما سمعياً والآخر عقلياً، فالواجب أن يقال: لا يخلو إما[1] أن يكونا قطعيين، أو يكونا ظنيين، وإما أن يكون أحدهما قطعياً والآخر ظنياً.

فأما القطعيّان فلا يجوز تعارضهما: سواء كانا[2] عقليين أو سمعيين، أو أحدهما عقلياً والآخر سمعياً، وهذا متفق عليه بين العقلاء، لأن الدليل القطعي هو الذي يجب ثبوت مدلوله، ولا يمكن أن تكون دلالته باطلة.

وحينئذ فلو تعارض دليلان قطعيان، وأحدهما يناقض مدلول الآخر، للزم[3] الجمع بين النقيضين، وهو محال، بل كل ما يعتقد تعارضه من الدلائل التي يعتقد أنها قطعية فلا بد من أن يكون الدليلان أو أحدهما غير قطعي، أو أن

---

(١) سقطت: «أما» من ط الهند.

(٢) في ط الهند: «كان».

(٣) في ط الرياض: «لزم».

لا يكون مدلولاهما[1] متناقضين، فأما مع[2] تناقض المدلولين المعلومين فيمتنع تعارض الدليلين.

وإن كان أحد الدليلين المتعارضين قطعياً دون الآخر فإنه يجب تقديمه باتفاق العقلاء، سواء كان هو السمعي أو العقلي، فإن الظن لا يدفع اليقين.

وإما إن كانا جميعاً ظنيين: فإنه يصار إلى طلب ترجيح أحدهما، فأيهما ترجح كان هو المقدم، سواء كان سمعياً أو عقلياً.

ولا جواب عن هذا، إلا أن يقال: الدليل السمعي لا يكون قطعياً، وحينئذ فيقال: هذا مع كونه باطلاً فإنه لا ينفع، فإنه على هذا التقدير يجب تقديم القطعي لكونه قطعياً لا لكونه عقلياً، ولا لكونه أصلاً للسمع، وهؤلاء جعلوا عمدتهم في التقديم كون العقل هو الأصل للسمع، وهذا باطل، كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

وإذا قدر أنه لم يتعارض قطعي وظني، لم ينازع عاقل في تقديم القطعي، لكنّ كون السمعي لا يكون[3] قطعياً دونه خرط القتاد.

---

(١) في ط الرياض: «مدلولهما».

(٢) سقطت «مع» من ط الهند.

(٣) سقطت «لا يكون» من ط الهند.

وأيضاً، فإن الناس متفقون على أن كثيراً مما جاء به الرسول معلوم بالاضطرار من دينه، كإيجاب[1] العبادات، وتحريم الفواحش، والظلم، وتوحيد الصانع، وإثبات المعاد، وغير ذلك.

وحينئذ فلو قال قائل: إذا قام الدليل القطعي على مناقضة هذا فلا بد من تقديم أحدهما، فلو قدم هذا السمعي قدح في أصله، وإن قدم العقلي لزم تكذيب الرسول فيما علم بالاضطرار أنه جاء به، وهذا هو الكفر الصريح، فلا بد لهم من جواب عن هذا.

والجواب عنه: أنه يمتنع أن يقوم عقلي قطعي يناقض هذا.

فتبين أن كل ما قام عليه دليل قطعي سمعي يمتنع أن يعارضه قطعي عقلي. ومثل هذا الغلط[2] يقع فيه كثير من الناس، يقدِّرون تقديراً يلزم منه لوازم، فيثبتون تلك اللوازم ولا يهتدون لكون ذلك التقدير ممتنعاً، والتقدير[3] الممتنع قد يلزمه لوازم ممتنعة، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ

---

(١) في ط الهند «كإيجاب كإيجاب».

(٢) في النسخ: «اللفظ» والمثبت من «درء تعارض العقل والنقل» ١/ ٨٠.

(٣) في ط الرياض «والتقديم».

كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء ـ ٢٢] ثم ذكر كلاماً إلى أن قال:

وبه يتبين أن إثبات التعارض بين الدليل العقلي والسمعي، والجزم بتقديم العقلي، معلوم الفساد بالضرورة، وهو خلاف ما اتفق عليه العقلاء.

وحينئذ فنقول: الجواب من وجوه:

أحدها: أن قوله: (إذا تعارض النقل والعقل) إما أن يريد به القطعيين، فلا نسلم إمكان التعارض حينئذ.

وإما أن يريد به الظنيين، فالمقدم هو الراجح مطلقاً.

وإما أن يريد به ما أحدهما قطعي، فالقطعي هو المقدم مطلقاً، وإذا قدر أن العقلي هو القطعي كان تقديمه لكونه قطعياً، لا لكونه عقلياً.

فعلم أن تقديم العقلي مطلقاً خطأ، كما أن جعل جهة الترجيح كونه عقلياً خطأ.

الوجه الثاني: أن يقال: لا نسلم انحصار القسمة فيما ذكرته من الأقسام الأربعة، إذ من الممكن أن يقال: يقدم العقلي تارة والسمعي أخرى، فأيهما[1] كان قطعياً قُدّم،

---

(١) في ط الرياض «فأيما».

وإن كانا جميعاً قطعيين فيمتنع التعارض، وإن كانا ظنيين فالراجح هو المقدم.

فدعوى المدّعي أنه لا بد من تقديم العقلي مطلقاً، أو السمعي[1] مطلقاً، أو الجمع بين النقيضين، أو رفع النقيضين: دعوى باطلة، بل هنا قسم ليس من هذه الأقسام، كما ذكرناه، بل هو الحق الذي لا ريب فيه.

الوجه الثالث: قوله: (إن قدمنا النقل كان ذلك طعناً في أصله الذي هو العقل، فيكون طعناً[2] فيه) غير مُسَلَّم. وذلك لأن قوله: (إن العقل أصل للنقل) إما أن يريد[3] به أنه أصل في ثبوته في نفس الأمر. أو أصل في علمنا بصحته. والأول لا يقوله عاقل، فإن ما هو ثابت في نفس الأمر بالسمع أو بغيره هو ثابت، سواء علمنا بالعقل أو بغير العقل ثبوته، أو لم نعلم ثبوته لا بعقل ولا بغيره، إذ عدم العلم ليس علماً بالعدم، وعدم علمنا بالحقائق لا ينفي ثبوتها في أنفسها، فما أخبر به الصادق المصدوق ﷺ هو ثابت في نفس الأمر، سواء علمنا صدقه أو لم نعلم. ومن أرسله الله تعالى إلى الناس فهو رسوله، سواء علم الناس

(١) في ط الرياض «والسمعي».

(٢) في النسخ «طعنه فيه» والمثبت من «درء تعارض العقل والنقل» ١/٨٧ محمد رشاد سالم و١/٨٢ ط الباز.

(٣) في النسخ: «يراد» والمثبت من «الدرء».

أنه رسول أو لم يعلموا، وما أخبر به فهو حق، وإن لم يصدقه الناس، وما أمر به عن الله فالله آمر به وإن لم يطعه[1] الناس، فثبوت الرسالة في نفسها، وثبوت صدق الرسول، وثبوت ما أخبر به في نفس الأمر ليس[2] موقوفاً على وجودنا[3] [فضلاً عن أن يكون موقوفاً على عقولنا][4]، أو على الأدلة التي نعلمها بعقولنا. وهذا كما أن وجود الرب تعالى وما يستحقه من الأسماء والصفات ثابت في نفس الأمر، سواء علمناه أو لم نعلمه.

فتبين بذلك أن العقل ليس أصلاً لثبوت الشرع في نفسه، ولا معطياً له صفة لم تكن له، ولا مفيداً له صفة كمال، إذ العلم مطابق للمعلوم المستغنى عن العلم، تابع له، ليس مؤثراً فيه.

فإن العلم نوعان: أحدهما: العملي، وهو ما كان شرطاً في حصول المعلوم، كتصور أحدنا لما يريد أن يفعله، فالمعلوم هنا متوقف على العلم به، محتاج إليه.

والثاني: الخبري النظري، وهو ما كان المعلوم غير

(١) في الأصل «يطع».
(٢) في ط الرياض «فليس».
(٣) في النسخ: «عقولنا» والثبت من طبعتي «الدرء».
(٤) في ما بين الحاصرتين من طبعتي «الدرء».

مفتقر في وجوده إلى العلم به، كعلمنا بوحدانية الله تعالى، وأسمائه، وصفاته، وصدق رسوله، وملائكته، وكتبه، وغير ذلك، فإن هذه المعلومات ثابتة، سواء علمناها أو لم نعلمها، فهي مستغنية عن علمنا بها، والشرع مع العقل هو من هذا الباب، فإن الشرع المنزَّل من عند الله ثابت في نفسه، سواء علمناه بعقولنا، أو لم نعلمه، وهو مستغن في نفسه عن علمنا وعقلنا، ولكن نحن محتاجون إليه وإلى أن نعلمه بعقولنا، فإن العقل إذا علم ما هو عليه الشرع في نفسه صار عالماً به، وبما تضمنه من الأمور التي يحتاج إليها في دنياه وآخرته، وانتفع بعلمه به، وأعطاه ذلك صفة لم تكن له قبل ذلك، ولو لم يعلمه لكان جاهلاً ناقصاً.. ثم ذكر كلاماً طويلا.

ثم قال ـ رحمه الله ـ: فإن قيل: فهب أن تقديم الشرع عليها لا يكون قدحاً في أصله، لكن يكون تقديماً له على أدلة عقلية، فلا بد من بيان الموجب لتقديم الشرع.

قيل: الجواب من وجوه:

أحدها: أن المقصود هنا بيان أن تقديم الشرع على ما عارضه من مثل هذه العقليات المحدثة في الإسلام ليس

تقديماً له على أصله الذي يتوقف العلم بصحة[1] الشرع عليه، وقد حصل، فإنا إنما[2] ذكرنا في هذا المقام بيان[3] بطلان من يزعم أنه يقدم العقل على الشرع المعارض له، وذكرنا أن الواجب تقديم ما قام[4] الدليل على صحته مطلقاً.

الجواب الثاني: أن نقول: الشرع قول المعصوم الذي قام الدليل على صحته، وهذه الطرق لم يقم دليل على صحتها، فلا يعارض ما علمت صحته بما لم تعلم صحته.

الجواب الثالث: أن نقول: بل هذه الطرق المعارضة للشرع كلها باطلة في العقل، وصحة الشرع مبنية على إبطالها لا على صحتها، فهي باطلة بالعقل وبالشرع، والقائل بها مخالف للعقل والشرع من جنس أهل النار الذين قالوا: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك ـ ١٠]، وهكذا شأن جميع بدع

---

(١) في ط: الرياض: «لصحته» والمثبت من الأصل. و«الدَّرْء» ١/٣١٩ ط الشيخ رشاد سالم، ١/٢٣٩ ط الباز.

(٢) في الأصل «فإنا إذا» وفي ط الرياض: «نجانا ذكرنا» والمثبت من «الدَّرْء» ١/٢٣٩ ط الباز، و١/٣١٩ ط الشيخ رشاد سالم.

(٣) سقطت «بيان» من الأصل.

(٤) في النسخ: «ما قام به الدليل» والمثبت من طبعتي «الدَّرْء».

المخالفين لنصوص الأنبياء، فإنها مخالفة للسمع والعقل، فكيف ببدع الجهمية المعطلة التي هي في الأصل من كلام المكذبين للرسل.

والكلام على إبطال هذه الوجوه على التفصيل، وأن الشرع لا يتم إلا بإبطالها، مبسوط في غير هذا الموضع. انتهى.

والمقصود أن ما ذكره هذا العراقي الملحد في أوراقه هو كلام الرازي. وكتاب «موافقة العقل الصحيح للنقل الصريح» من أوله إلى آخره في بطلان هذه المقدمات التي ذكرها، وبيان مخالفتها للشرع، فالمصير إليها، والاعتماد عليها: اعتماد ومصير إلى مذهب الجهمية.

فإذا تبين لك ما تقدم؛ علمت أن هذا الملحد قد عزل كتاب الله، وسنّة رسوله، ونبذهما وراءه ظِهْرِيّاً، لاعتقاده أن ما عارضهما بالعقل كان واجباً وقولاً جلياً، وإذا انكشفت الحقائق علمت من هو خير مقاماً وأحسن ندياً.

فمن أراد الوقوف على التفصيل فكلام الشيخ في «العقل والنقل» في ذلك مبسوط، موضح بأدلته العقلية والنقلية، إذِ المقام لا يحتمل ما ذكره الشيخ هناك[1]، لأني إنما قصدت الاختصار والاقتصار.

---

(١) سقطت «هناك» من ط الرياض.

وأما قوله: (إما تأويلاً إجمالياً، ويفوض تفصيله إلى الله تعالى، كما هو مذهب أكثر السلف).

فأقول: قال شيخ الإسلام:

الوجه السادس [عشر][1]: أن يقال: غاية ما ينتهي إليه هؤلاء المعارضون لكلام الله ورسوله بآرائهم، من المشهورين بالإسلام هو التأويل أو التفويض، فأما الذين ينتهون إلى أن يقولوا: الأنبياء أوهموا وخيلوا ما لا حقيقة له في نفس الأمر، فهؤلاء معروفون عند المسلمين بالإلحاد والزندقة. والتأويل المقبول هو ما دلّ عليه مراد المتكلم، والتأويلات التي يذكرونها لا يعلم أن الرسول ﷺ أرادها، بل يعلم بالاضطرار في عامة النصوص: أن المراد منها نقيض ما قاله الرسول ﷺ[2]، كما يعلم مثل ذلك في تأويلات القرامطة والباطنية من غير أن يحتاج ذلك إلى دليل خاص، وحينئذ فالمتأول إن لم يكن مقصوده معرفة مراد المتكلم كان تأويله للفظ بما يحتمله من حيث الجملة في كلام من تكلم بمثله من العرب هو من باب التحريف والإلحاد، لا من باب التفسير وبيان المراد.

---

(١) ما بين المعقوفين من طبعتي «الدَّرْء» ٢٠١/١ ط الشيخ محمد رشاد سالم.

(٢) في النسخ: « در ما قالوه» والمثبت من: طبعتي «الدرء».

وأما التفويض: فمن المعلوم أن الله تعالى أمرنا أن نتدبر القرآن، وحضًنا على عقله وفهمه، فكيف يجوز مع ذلك أن يراد منا الإعراض عن فهمه، ومعرفته، وعقله؟.

وأيضاً: فالخطاب الذي أريد به هدانا، والبيان لنا، وإخراجنا من الظلمات إلى النور، إذا كان ما ذكر فيه من النصوص ظاهره باطل وكفر، ولم يرد منا أن نعرف لا ظاهره ولا باطنه، أو أريد منا أن نعرف باطنه من غير بيان في الخطاب لذلك، فعلى التقديرين لم نخاطَب[1] بما بيِّن فيه الحق، ولا عرفنا أن مدلول هذا الخطاب باطل وكفر.

وحقيقة قول هؤلاء في المخاطِب لنا: أنه لم يبين الحق، ولا أوضحه، مع أمره لنا أن نعتقده، وأن ما خطبنا به وأمرنا باتباعه والردّ إليه لم يُبَيِّن به الحق ولا كشفه، بل دلّ ظاهره على الكفر والباطل، وأراد منا أن لا نفهم منه شيئاً، أو أن نفهم منه ما لا دليل عليه فيه.

وهذا كله مما يعلم بالاضطرار تنزيه الله، ورسوله عنه، وأنه من جنس أقوال أهل التحريف والإلحاد. ثم ذكر كلاماً إلى أن قال:

فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم

---

(١) في النسخ «يخاطب» والمثبت من: طبعتي «الدرء».

متبعون للسنّة والسلف من أشر أقوال أهل البدع والإلحاد. انتهى.

فإذا تبين لك هذا فاعلم أن التأويل والتفويض ليس هو مذهب السلف، لا أكثرهم ولا أقلهم، ونسبة ذلك إلى السلف خطأ، وضلال، وتلبيس، وإنما قال بذلك من يزعم أنه متّبع للسنّة والسلف، وهم على خلاف السنّة، وأقوالِ السلف في هذه المسائل.

وهذا كلام أئمة الحديث، وأهل السنّة المحضة، ليس فيها شيء من هذا الكلام المحدث، المبتدع، الملعون.

وقوله: (وإما تفصيلياً كما هو مذهب أكثر الخلف...).

فأقول: قد تبين لك مما تقدم أن هؤلاء هم الذين كثر في باب الدين اضطرابهم، وغلظ عن معرفة الله حجابهم، وأخبر الواقف على نهاية أقدامهم بما انتهى إليه أمرهم[1]، وهو أبو المعالي الجويني:

---

(1) في النسخ «مرامهم» والمثبت من «الحموية» لشيخ الإسلام «مجموع الفتاوي ٥/١٠» وقد نقل المؤلف هذا الكلام منها.

لَعَمْـرِي لقدْ طُفْتُ المَعَـاهِـدَ كُلَّهـا
وسَيَّـرْتُ طَرْفِي بَيْـنَ تِلْكَ المَعَالِمِ

فـلم أرَ إلا واضِعـاً كَـفَّ حَـائِـرٍ
على ذَقَن أو قـارعـاً سِـنَّ نَـادِمِ

وأقرّوا على أنفسهم بما قالوا متمثلين به، أو منشئين له فيما صَنَّفُوه من كتبهم، كقول بعض رؤسائهم، وهو أبو عبدالله محمد بن عُمر[1] الرازي:

نـهـايُـة إقـدام العُـقُـولِ عِقَـالُ
وأَكْثَـرُ سَعْـي العَـالَـمِيْـنَ ضَـلاَلُ

وأَرْوَاحُنَـا في وَحْشَـةٍ مِنْ جُسُـومِنـا
وغـايـةُ دُنْـيَـانَـا أذىً وَوَبَـالُ

ولم نَسْتَفِـدْ من بَحْثِنا طُـوْلَ عُمْرِنـا
سـوى أن جَمَعْنَا فيـهِ قِيْـلَ وَقَـالُـوا

فكم قَـدْ رَأَيْنَـا مِنْ رِجَـالٍ وَدَوْلَـةٍ
فَبَـادُوا جميعـاً مُسْـرِعِينَ وزَالُـوا

وكمٍ من جبالٍ قد عَلَتْ شَـرَفَاتِها
رجـال فـزالـوا والجبـالُ جِبَـالُ

لقد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، اقرأ في الإثبات: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ

(١) في ط الرياض: (عَمْرو)

ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه ـ ٥]، ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾ [فاطر ـ ١٠]. واقرأ في النفي: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى ـ ١١]، ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴾ [طه ـ ١١٠]. ومن جَرَّب مثل تجربتي، عرف مثل معرفتي.

ويقول الآخر منهم: لقد خضت البحر الخِضَمَّ، وتركت أهل الإسلام وعلومهم، وخضت في الذي نهوني عنه، والآن إن لم يتداركني برحمته فالويل لفلان، وها أنا أموت على عقيدة أمي.

ويقول الآخر منهم: أكثر الناس شكاً عند الموت أصحاب الكلام.

فإذا كان هذا حال أئمة المتكلمين، كيف يسوغ لمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يوجب على الناس اعتقاد ما كان عليه هؤلاء المحجوبون المنقوصون المسبوقون، الحيارى المتهوكون.

وقد علم بالاضطرار أن هؤلاء هم ورثة أفراخ الفلاسفة، وأتباع الهند واليونان، وورثة المجوس والمشركين، وضلال اليهود والنصارى والصابئين. وأن يتأوَّل[١] ما تأولته الجهمية والمعتزلة، ومن نحا نحوهم من المتكلمين، كقولة هذا الملحد:

---

(١) في ط: الرياض: «أن من تأول» والصواب ما أثبته، كما هو في =

(فالاستواء على العرش في قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه - ٥] هو الاستيلاء، ويؤيده قول الشاعر:

قد استوى بشر على العراقِ من غير سيفٍ ودمٍ مهراق)

وجوابه فيما ادَّعى من أن معنى الاستواء أنه بمعنى الاستيلاء، وأنه ليس في لغة العرب ما يفيد ذلك؛ أن نقول:

قال الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري في تفسيره قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة - ٢٩] قال: الاستواء في كلام العرب منصرف على وجوه:

منها: انتهاء شباب الرجل وقوَّته، فيقال إذا صار ذلك: قد استوى الرجل.

ومنها: استقامة ما كان فيه أَوَدٌ من الأمور والأسباب، يقال منه: استوى لفلان أمره[1] إذا استقام له بعد أود. ومنه قول الطِّرِماح بن حكيم:

= «الأصل» وهو راجع إلى قوله: «فإذا كان هذا حال أئمة المتكلمين كيف يسوغ لمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يوجب على الناس... وأن يتأول ما تأولته الجهمية». الله أعلم.

(١) في ط الرياض «أمر».

طالَ على رَسْمٍ مَهْدَدٍ أَبَدُهْ وقد عفا واستوى به بَلَدُه[1]

أي استقام به.

ومنها: الإقبال على الشيء بالفعل، كما يقال: استوى فلان على فلان بما يكرهه ويسوؤه بعد الإحسان إليه.

ومنها: الاحتياز والاحتواء[2]، كقولهم: استوى فلان على المملكة، بمعنى احتوى عليها وحازها.

ومنها: العلو والارتفاع، كقول القائل: استوى فلان على سريره، يعني به علوّه عليه.

وأولى المعاني بقول الله جلّ ثناؤه: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ [البقرة - ٢٩]: علا عليهن، وارتفع، فدبَّرهُنَّ بقدرته، وخلقَهُنَّ سبع سموات.

---

(١) البيت في ط: الرياض، هكذا: «طال على رسم مهده أبده وقد عض واستوى به بلده» وفي الأصل: «طال على رسم مهده أبده وعض واستوى به بلده» والمثبت من تفسير ابن جرير ١/١٩١ ط الحلبي. و ١/٤٢٩ ط المعارف بتحقيق محمود وأحمد وشاكر.
قال في اللسان ٣/٢١٦٤ ط المعارف، في مادة «سوا»: وهذا البيت مختلف الوزن، فالمصراع الأوّل من المُنْسَرِح. والثاني من الخفيف. اهـ.

(٢) في ط الحلبي لتفسير ابن جرير ١/١٩٢: «والاستيلاء».

والعجب ممن أنكر المعنى المفهوم من كلام العرب في تأويل قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة - ٢٩] الذي هو بمعنى العلوّ والارتفاع، هرباً عند نفسه من أن يلزمه بزعمه إذا تأوله بمعناه المفهوم، كذلك أن يكون إنما علا وارتفع بعد أن كان تحتها إلى أن تأوله بالمجهول من تأويله المستنكر[1]، ثم لم ينج مما هرب منه، فيقال له[2]: زعمت أنّ تأويل قوله سبحانه (استوى): أقبل، أفكان[3] مُدْبراً عن السماء فأقبل إليها؟ فإن زعم أن ذلك ليس بإقبال فعل، ولكنه إقبال تدبير، قيل له: فكذلك فقل[4]: علا عليها علوّ ملك وسلطان، لا علو انتقال وزوال.

ثم لن يقول في شيء من ذلك قولاً إلا ألزم في الآخر مثله، ولولا أنّا كرهنا إطالة الكتاب بما ليس من جنسه لأنبأنا عن[5] فساد قول كل قائل قال[6] في ذلك قولاً لأهل الحق فيه مخالفاً، وفيما بيّنا منه ما يشرف بذي الفهم

---

(١) في النسخ: «المستكره» والمثبت من «تفسير ابن جرير».

(٢) «له» زيادة من «تفسير ابن جرير».

(٣) في النسخ: «أو كان» والمثبت من «التفسير».

(٤) في النسخ: «قيل».

(٥) في النسخ: «لأثبتنا عند» والمثبت من «التفسير».

(٦) «قال» مثبته من «تفسير ابن جرير».

على ما فيه الكفاية إن شاء الله تعالى. انتهى.

فقول الشاعر:

قد استوى بشر على العراق.

أي: مَلَكها، واحتوى عليها، وحازها.

ولو كان الله مستوياً على العرش بمعنى الاستيلاء ـ وهو عزّ وجل مستولٍ على الأشياء كلها ـ لكان مستوياً على العرش، وعلى الأرض، وعلى السماء، وعلى الحشوش، والأقذار، لأنه قادر على الأشياء، مستولٍ عليها.

وإذا كان قادراً[1] على الأشياء كلها، ولم يجز عند أحد من المسلمين أن يقول: إن الله مستوٍ على الحشوش والأخلية: لم يجز أن يكون الاستواء على العرش. الاستيلاء الذي هو عام في الأشياء كلها، ووجب أن يكون معنى الاستواء يختص بالعرش دون الأشياء كلها، فيكون استواؤه على العرش علوَّه عليه، وارتفاعه، كما هو مذهب سلف الأمة وأئمتها، وقد تقدم بيان ذلك.

ثم قال العراقي: (وقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر ـ ٢٢] أي: جاء أمره، وقوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر ـ ١٠] أي: يرتضيه،

---

(١) في ط الرياض «قادر».

فإن الكلم عرض يمتنع عليه الانتقال بنفسه. وقوله سبحانه: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ ﴾ [البقرة - ٢١٠] أي: يأتي عذابه، وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۞ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴾ [النجم - ٨ - ٩] أي: قرب رسوله إليه بالطاعة، والتقدير بقاب قوسين أو أدنى تصوير للمعقول بالمحسوس، وقوله ﷺ: (إنه تعالى ينزل إلى السماء الدنيا في كل ليلة، فيقول: هل من تائب فأتوب عليه؟ هل من مستغفر فاغفر له؟)، معناه: تنزل رحمته، وخُصّ بالليل لأنه مظنة الخلوات، وأنواع الخضوع والعبادات، إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث). انتهى كلامه.

وقد علمت مما تقدم بطلان هذه التأويلات، وأنها تأويلات الجهمية، والمعتزلة، الخارجين عن طريقة أهل السنّة والجماعة، وإنما ذكرناها هاهنا من كلامه ليعرف المسلم قدر نعمة الله عليه بالإسلام، وسلوك طريقة سلف الأمة وأئمتها، ويشكر الله عليها، ويحمده، فإن من أنعم الله عليه بالسلامة من سلوك طريقة هؤلاء الضُلَّال فقد أوتي خيراً كثيراً، فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه، فإن الرسول قد بلغ البلاغ المبين، ونصح الأمة، وأدّى الأمانة، وقامت حجة الله على خلقه، ﴿ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴾ [النور - ٤٠].

فصـــل

قال العراقي: (الوهابية ونفيها الإجماع: حيث كان ما انطوت عليه العقيدة الوهابية مبايناً لم أجمع عليه الصحابة الكرام، والمجتهدون العظام، وكافة علماء الإسلام، لم ير أصحاب تلك العقيدة بدأ من إنكار الإجماع، ونفي كونه حجة يعمل بها، فهم قد كَفَّروا كلَّ مسلم عَدَاهم، ممن قال: لا إلٰه إلاّ الله، محمد رسول الله، بسبب زياراته لقبور الأنبياء، والأولياء، والتوسل بهم إلى الله).

والجواب أن نقول: نسبة نفي الإجماع إلى الوهابية كذب وبهتان، بل هو[1] توصل منه إلى القدح فيهم بغير حجة ولا برهان، وإلا فالوهابية يعلمون أن الإجماع حجة، ويعتقدون أن الأمة لا تجتمع[2] على ضلالة، وهو الأصل الثالث عندهم.

---

(١) في ط الرياض: «هذا».

(٢) في الأصل: «تجمع».

وعقيدة الوهابية لا تخالف ما أجمع عليه الصحابة الكرام، والأئمة المجتهدون العظام، وكافة علماء الإسلام، ومن تدبر أقوالهم، ومصنفاتهم؛ علم علماً يقيناً أنهم كانوا على ما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ في المعتقد، وسائر أحكام الإسلام، وأن هذا الملحد الضال ومن نحا نحوه، وعلى[1] طريقته، هم المخالفون لما أجمع عليه الصحابة، ومن تبعهم بإحسان، ومخالفون لعقيدة[2] السلف الصالح، والصدر الأول، وما كان عليه الأئمة الأربعة المُقَلَّدُون، والأئمة المجتهدون من أهل السنّة المحضة، ومن تمسك بهديهم، وعلى طريقتهم. يُعْرَفُ ذلك من كلامه وضلالاته التي ذكرناها عنه فيما سبق، وفيما يأتي بعد.

وقوله: (فهم قد كَفَّروا كل مسلم عداهم، ممن قال: لا إله إلاّ الله، محمد رسول الله، بسبب زيارتهم لقبور الأنبياء، والأولياء، والتوسل بهم إلى الله، مع أن الأمة قد أجمعت على أن من نطق بالشهادتين أجرِيَتْ عليه أحكام الإسلام. . .) إلى آخره.

---

(١) في ط الرياض «على».

(٢) في ط الرياض «العقيدة».

فأقول: هذا كذب على الوهابية، فإنهم ما كَفَّروا كل مسلم عداهم، ولا كفَّروا بمجرد الزيارة لقبور الأنبياء والأولياء، وإنما كَفّروا من أشرك بالله في عبادته غَيْرَه، حيث نطق القرآن بتكفيره، وجاءت الأخبار الصحيحة عن رسول الله ﷺ بتكفير من فعل ذلك، سواء زار القبور، أو لم يزر.

وأما دعواه: إجماع الأمة على أن من نطق بالشهادتين أجريت عليه أحكام الإسلام. فهذه دعوى كاذبة خاطئة، فإن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ أجمعوا على قتال من منع الزكاة، وسَمَّوْهُم أهلَ الرِّدَّةِ، وقاتلوا بني حنيفة، وهم يشهدون أن لا إله إلاّ الله، وأن محمداً رسول الله، لكن لما أشركوا مسيلمة الكذاب في النبوة، وصَدّقوه أنه قد أُشْرِكَ في النبوة مع النبي ﷺ: كَفَّرُوهُم.

فإذا كان من أشرك مسيلمة الكذاب[1] في النبوة يكون كافراً، فكيف لا يكفر من أشرك مخلوقاً في عبادة الخالق سبحانه، وجعله نداً لله، يستغيث به كما يستغيث بالله، ويدعوه مع الله، ويرجوه، ويلجأ إليه في جميع مهماته، ويذبح له، وينذر له مع الله؟!

---

(١) سقطت: «الكذاب» من الأصل.

فقد كفَّر الصحابة هؤلاء[1]، وهم يشهدون أن لا إله إلّا الله، وأن محمداً رسول الله [وكَفَّر الله تعالى ورسوله المنافقين، وهم يشهدون أن لا إله إلّا الله، وأن محمداً رسول الله][2]، كما قال تعالى: ﴿ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُوا۟ وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُوا۟ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ ﴾ [التوبة ـ ٧٤]. وقال تعالى: ﴿ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ﴾ [التوبة ـ ٦٦].

وكذلك لا خلاف بين العلماء كلهم أن الإنسان إذا صدَّق رسول الله ﷺ في شيء وكَذَّبه في شيء لم يدخل في الإسلام، وكذلك إذا آمن ببعض القرآن وجحد بعضه، كمن أَقَرَّ بالتوحيد، وجحد وجوب الصلاة، أو أَقَرَّ بالصلاة وجحد الزكاة، أو أَقَرَّ بهذا كله وجحد الصوم، أو أَقَرَّ بهذا كله وجحد الحج، ولَمّا لم يَنْقَدْ أناس في زمن النبي ﷺ للحج[3] أنزل الله في حقهم: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [آل عمران ـ ٩٧]، ومن أَقَرَّ بهذا كله وجحد البعث كفر بالإجماع، وحَلَّ دمه وماله، كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ

---

(١) أي أهلَ الرِّدَّةِ وبني حنيفة.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.

(٣) في ط الرياض «إلى الحج».

وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ۝١٥٠ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا ﴾ [النساء ـ ١٥٠ ـ ١٥١].

وكذلك بنو عبيد القداح الذين ملكوا «المغرب» و«مصر» في زمن بني العباس كلهم يشهدون أن لا إله إلّا الله وأن محمداً رسول الله، ويدّعون الإسلام، ويُصلُّون الجمعة والجماعة، فلما أظهروا مخالفة الشريعة في أشياء دون ما نحن فيه أجمع العلماء على كفرهم وقتالهم، وأنَّ بلادهم بلادُ حربٍ، وغزاهم المسلمون حتى استنقذوا ما بأيديهم من بلدان المسلمين[1]؛ إلى أمثال هذا مما لا يحصى ولا يستقصى.

---

(١) قال أبو شامة: وقد أفردت كتاباً سميته: «كشف ما كان عليه بنو عبيد من الكفر والكذب والكيد». اهـ قال ابن كثير ـ رحمه الله تعالى ـ في «البداية والنهاية» ١٢/٢٦٨ ط السعادة ـ بعد أن نقل كلام أبي شامة السابق ـ: وكذا صنف العلماء في الرد عليهم كتباً كثيرة، من أجلّ ما وضع في ذلك كتاب القاضي أبو بكر الباقلاني، الذي سماه: «كشف الأسرار وهتك الأستار» وما أحسن ما قاله بعض الشعراء في بني أيوب يمدحهم على ما فعلوه بديار مصر:

أَبَدْتم من بلى دولة الكفر من ... بني عبيدٍ بمصر، إن هذا هو الفضلُ
زنادقة شيعية باطنية ... مجوسٌ، وما في الصالحين لهم أصل
يُسِرُّون كفراً، يُظْهِرون تشيعاً ... ليستروا «سابور» عَمَّهُم الجهل

انتهى المقصود من كلام ابن كثير.

ومما هو جدير بالذكر هنا ـ على سبيل التمثيل لا الحصر ـ ما ذكره ابن =

وأما قوله: (وقال ابن القيم: أجمع المسلمون على أن الكافر إذا قال: لا إله إلّا الله، وأن محمداً رسول الله؛ فقد دخل في الإسلام...) إلى آخره.

فأقول: هذا حق إذا صدر من الكافر الأصلي، ولكن إذا أتى بناقض من نواقض الإسلام كفر، ولو أَقَرَّ بالشهادتين، وكذلك من عمل بجميع الأركان ممن ولد في الإسلام لكنه مع ذلك قد جحد شيئاً مما جاء به الرسول ﷺ وابتدع في الإسلام بدعة تخرجه منه كفر.

وابن القيم الذي حَكَيْتَ عنه إجماعَ المسلمين على أن من أَقَرَّ بالشهادتين فقد دخل في الإسلام؛ قد حكى إجماع أهل الحجة من أهل الإسلام على تكفير الجهمية، كما قال في «الكافية الشافية في الإنتصار للفرقة الناجية»:

ولقد تَقَلَّدَ كُفْرَهُم خمسونَ في
عشرٍ من العلماء في البلدان

كثير في «البداية والنهاية» في حوادث سنة تسعين وأربعمائة من الهجرة، قال: وفي شوال قتل رجل باطني عند باب «النوبى» كان قد شهد عليه عدلان، أحدهما: ابن عقيل - الحنبلي - أنه دعاهما إلى مذهبه، فجعل يقول: أتقتلونني وأنا أقول: لا إله إلا الله؟ فقال ابن عقيل: قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوۡاْ بَأۡسَنَا قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحۡدَهُۥ﴾ الآية وما بعدها. اهـ.

والـلالكـائي الإمـامُ حكـاه عَنْهم
بـل قـد حكـاه قبله الـطبـراني

وذكر في كتاب «الصلاة» له: تكفير من أُمِرَ بالصلاة فامتنع حتى يخرج وقتها، وأنه يستتاب فإن تاب وإلاّ قتل.

وأما قوله: (ولذلك انعقد الإجماع على أن المرتَدَّ إذا كانت رِدَّته بالشرك فإن توبته بالشهادتين).

فأقول: هذا غير مسلّم، ودعوى انعقاد الإجماع على ذلك دعوى مجردة. بل من كانت رِدَّتُه بالشرك بالله فتوبته الإقلاع عن هذا الشرك، فإن كثيراً[1] من المشركين اليوم يشهـدون أن لا إله إلاّ الله، وأن محمـداً رسول الله، كـالرافضـة فـإنهم يشهـدون أن لا إلـه إلا الله وأن محمـداً رسـول الله وهم مع ذلك يَدْعُون الحسنَ والحسينَ مع الله، وكذلـك عُبَّادُ القبورِ يشهدون أن لا إله إلاّ الله، وأن محمداً رسول الله، ومع ذلك يَدْعُون عَبْدَالقادر، وأحمد البدوي، وغيـرهما، ويستغيثون بهم في الشدائد والمِلمَّات، ويرغبون إليهم في جميع الحاجات، وكشفِ الكربات، وإغاثة اللهفات.

وقـد انعقد الإجمـاع على أن من أشـرك بـالله في

---

(١) في ط الرياض: «كثير».

عبادته غَيْرَه كان مشركاً، وإن تلفظ بالشهادتين، كما هو مذكور في كتب «الفقه» في باب «حكم المرتد».

وقوله: (ثم إن الوهابية عَدّوا الاستشفاع إلى الله تعالى بالنبي ﷺ بعد موته كفراً[1]، مع أن الإجماع منعقد على جوازه).

فأقول: إن كان أراد بالاستشفاع بالنبي ﷺ كأن يقول القائل: اللهم إني أسألك بجاه محمد، أو بحقه، أو حرمته. فهذا القول بدعة محدثة محرمة، ولا يُكَفِّرُ[2] الوَهَّابيةُ أحداً بهذا. وإن أراد بالاستشفاع بالنبي بأن يدعوه، ويستغيث به، كأن يقول: يا رسول الله أغثني، أو أدركني، وأنا في حسبك، أو يسأله أو يطلب منه ما لا يقدر عليه إلا الله، ويتوكل عليه، ويلجأ إليه في جميع مهماته وطلباته، ويجعله واسطة في جلب منفعة، أو دفع مضرة، فإن كان أراد هذا فقد ذكر في «الإقناع» من كتب الحنابلة: أن من جعل بينه وبين الله وسائط يدعوهم، ويتوكل عليهم: كَفَرَ إجماعاً. وكذلك ذكر فيه شيخ

---

(١) في الأصل: «كفر».

(٢) في ط الهند «يكفرون».

الإسلام تقي الدين: أن من دعا عليًّ بن أبي طالب فهو كافر، ومن شَكَّ في كفره[1] فهو كافر.

والوهابية على مذهب أحمد ـ رحمه الله.

وأما دعوى انعقاد الإجماع على جوازه؛ فدعوى مجردة، اللهم إلا إجماع عباد القبور، وأولئك ليسوا من أهل الإسلام، فضلاً عن أن يُجْمِعوا على الأحكام.

وأما قوله: (وهم لم يُجَوِّزُوا لأحد أن يقلد مجتهداً من أئمة المسلمين).

فأقول: هذا كذب على الوهابية، وإن وُجِد هذا في بعض الكتب لمن هو على مذهب الوهابية في تجريد التوحيد، وإخلاص العبادة لله، ممن ينسبه هؤلاء إلى الوهابية، فنسبته إلى الشيخ محمد وأتباعه من الكذب عليهم.

وكذلك قوله: (وجوزوا لكل أحد أن يستنبط من القرآن ما استطاع أن يستنبط. . .) إلى آخره.

فهذه كلها من الأوضاع المكذوبة على الوهابية.

---

(١) أي: من شك في كفر من دعا عليًّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ فقد كفر.

ثم ذكـر الإجماع، وأنـه: اتفاق المجتهـدين. وأن الإجماع ينعقد في كل عصر، لأن الحـوادث تحدث في كل يوم بالأمور التي لم يصرح بحكمها الكتاب والسنّة.

وهذا مما يعلم كل أحد غلطه في ذلك، وتخبيطه فيه، فلا فائدة في الجواب عنه.

فصـــل[1]

ثم قـال العراقي: (الـوهـابيـة ونفيهـا للقيـاس: إن الوهابية كما أنكروا الإجماع، كذلك أنكروا القياس...) إلى آخر ما قال.

فـأقول: وهـذا أيضاً من نمط مـا قبله من الكذب والـزور. فإن الـوهابيـة لا ينكرون القيـاس مطلقـاً، وفيه تفصيل.

لكن ذكـر صاحب «الـدين الخالص» من ذلـك مـا أوجب لهؤلاء أن ينسبوا إلى الوهـابية مـا يقولـه «صِدّيق» وليس ما قاله مطلقاً يقول به الوهابية، بل لهم فيه تفصيل، ليس هذا موضـع ذكره، إذ المقصـود نفي ما يَـدَّعيه من الكذب على الوهابية.

ثم قال: (ومن العجب أن الوهـابية لأجـل تخطئة

---

(١) كلمـة «فصـل» ليست في النسـخ، وأضفتهـا زيـادةً فـي الإيضـاح، والتكميل.

المجتهدين في قبولهم القياس جعلت تعبث بكلام الله تعالى، فتصرف الآيات القرآنية عن معانيها الصحيحة، مُأَوِّلَةً إياها بما يوافق هواها، مع أنها لا تُأَوِّل من الآيات ما يلزم من ظاهره النقص على الله تعالى، والمحال، كآية الاستواء، واليدين، والوجه، وتقول: إن المجتهدين عاملون بآرائهم، مع أنها تجوِّز حتى للجهلة الرَّعَاع من ذوي نِحْلَتِها أن يفسروا كلام الله بحسب أفهامهم القاصرة).

والجواب أن نقول: هذا كذب على الوهابية، فإنهم من أعظم الناس تعظيماً لكتاب الله، وسنّة رسوله ﷺ، فبهتهم بالعبث بكتاب الله ظلم وعدوان، وإلى الله المرجع، وإليه التحاكم ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء ـ ٢٢٧].

بل الوهابية يضعون الآيات القرآنية في معانيها الصحيحة، ويسيرون على منهاج أئمة التفسير، ولا يؤولونها على ما يوافق أهواءهم، بل يستدلون بالآيات النازلة في المشركين على تكفير من فعل كما يفعله الكفار، من الإشراك بالله، والكفر به، لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

وأما قوله: (مع أنها لا تؤول من الآيات ما يلزم من ظاهره النقص على الله تعالى، والمحال، كآية الاستواء، واليد والوجه).

فأقول: نعم، لا يَتَأَوَّلون الآيات والأحاديث النبوية، فيصرفونها عن ظاهرها، وعما اقتضته من إثبات صفات الكمال، ونعوت الجلال، لأجل ما يزعمه أعداء الله من أنه يلزم من ظاهرها النقص على الله والمحال، فإن ما أثبته الله ورسوله من الاستواء والوجه واليدين وغير ذلك من الصفات: وصف كمال، ونعوت جلال، لا وصف نقص. بل من أثبت ذاتاً مجردة عن أوصاف الكمال فقد تنقّصه غاية التنقص، وشَبَّهه بالجمادات، ومَثَّله بأنقص المعقولات الذهنية، وجعله دون الموجودات الخارجية.

وإثبات الصفات لا يلزم منها مماثلة الله بخلقه، ولا تشبيههم به، لأن الله تعالى أحد صمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، فمن شَبَّه الله بخلقه فقد كفر. ومن جحد ما وصف الله به نفسه ووصفه به رسوله فقد كفر. وقد تقدم بيان ذلك مراراً عديدة.

وأما قوله: (وتقول: إن المجتهدين[1] عاملون بآرائهم).

فأقول: هذا كذب عليهم، وما علمنا أحداً قال: بهذا من الوهابية، كما أنا لا نعلم أن أحداً منهم أجاز للجهلة الرعاع ـ كما تزعمونه ـ أن يفسر كلام الله بحسب مفهومه القاصر، ونعوذ بالله من ذلك.

ثم ذكر القياس، وزعم أن الوهابية ينكرونه.

وقد قدمنا أن الوهابية لا ينكرون القياس مطلقاً، ولا يثبتونه مطلقاً، لأن القياس ينقسم إلى حق وباطل، وممدوح ومذموم، ولهذا لم يجىء في القرآن مدحه ولا ذمه، ولا الأمرِ به ولا النهي عنه، فإنه مورد تقسيم إلى صحيح، وفاسد:

فالصحيح هو الميزان الذي أنزله مع كتابه في قوله: ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ ﴾ [الحديد ـ ٢٥].

والفاسد ما يضاده، كقياس الذين قاسوا البيع على الربا بجامع ما يشتركان فيه من التراضي بالمعاوضة

---

(١) في ط الهند «المجتهدون».

المالية، ولهذا تجد في كلام السلف ذم القياس، وأنه ليس من الدين، وتجد في كلامهم استعماله، والاستدلال به، وهذا[1] حق.

والحاصل أن الناس فيه طرفان ووسط: فأحد الطرفين من ينفي العلل، والمعاني، والأوصاف المؤثرة، ويجوِّز ورود الشريعة بالفرق بين المتساويين، والجمع بين المختلفين، ولا يثبت أن الله سبحانه شرع الأحكام لعلل ومصالح، وربطها بأوصاف مؤثرة فيها، مقتضية لها طرداً وعكساً، وأنه قد يوجب الشيء ويحرم نظيره من كل[2] وجه، ويأمر به لا لمصلحة بل لمحض المشيئة المجردة عن الحكمة والمصلحة.

وبإزاء هؤلاء قوم أفرطوا فيه، وتوسعوا جداً، وجمعوا بين الشيئين اللذين فرق الله بينهما بأدنى جامع من شَبَهٍ أو طَرْدٍ أو وصفٍ يتخيلونه علة يمكن أن يكون علته وأن لا يكون، فيجعلونه هو السبب الذي علق الله ورسوله عليه الحكم بالخرص والظن.

وهذا هو الذي أجمع السلف على ذمه.

---

(١) في «إعلام الموقعين عن رب العالمين» لابن القيم ١/١٣٣: (وهذا حقٌّ، وهذا حق) وقد نقل المؤلف الكلام المتقدم من «الأعلام».

(٢) «كل»: مثبتة من «الإعلام» ١/٢٠٠ ط الكليات الأزهرية.

والنبي ﷺ يذكر في الأحكام العلل والأوصاف المؤثرة فيها طرداً وعكساً، وكل الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ يجتهدون في النوازل، ويقيسون بعض الأحكام على بعض، ويعتبرون النظير بنظيره.

والمقصود أن من زعم أن الوهابية ينفون القياس مطلقاً فقد كذب عليهم وافترى.

وأما قوله: (فقول الوهابية: إن النصوص تستوعب جميع الحوادث بدون استنباط أو قياس، غيرُ مسلَّم، فإن استيعابها جميع الحوادث لا يتم إلا بطريقهما).

فالجواب أن نقول: قد ذكر ابن القيم في «إعلام الموقعين»: أن الناس انقسموا في هذا الموضع إلى ثلاث فرق:

فرقة قالت: إن النصوص لا تحيط بأحكام الحوادث. وغلا بعض هؤلاء حتى قال: ولا بعشر معشارها ـ وذكر حجتهم وأبطلها بثلاثة وجوه أجاد فيها وأفاد، ثم قال لَمّا ذكر أقوال الطائفتين المنحرفتين عن الوسط قولَ المعتزلة المكذبين بالقدر، وقولَ الجهمية المنكرين للحِكَمِ، والأسباب، والرحمة، والتعليل. قال:

والمقصود أنهم كما انقسموا إلى ثلاث فرق في هذا الأصل، انقسموا في فروعه ـ وهو القياس ـ إلى ثلاث فرق:

فرقة أنكرته بالكلية. وفرقة قالت به، وأنكرت الحِكَم والتعليل والمناسبات. والفرقتان أَخْلتِ النصوص عن تناولها لجميع أحكام المكلفين، وأنها أحالت على القياس، ثم قالت[1] غلاتهم: أحالت عليه أكثر الأحكام. وقال متوسطوهم: بل أحالت عليه كثيراً من الأحكام لا سبيل إلى إثباتها إلا به.

والصواب وراء ما عليه الفرق الثلاث، وهو أن النصوص محيطة بأحكام الحوادث، ولم يُحِلْنا الله ولا رسوله على رأي ولا قياس، بل قد بَيّن الأحكام كلها، والنصوص كافية وافية بها، والقياس الصحيح حق مطابق للنصوص، فهما دليلان: الكتاب، والميزان، وقد تخفى دلالة النص، ولا يبلغ العالم، فيعدل إلى القياس، ثم قد يظهر موافقاً للنص فيكون قياساً صحيحاً، وقد يظهر مخالفاً له فيكون فاسداً، وفي نفس الأمر لا بد من موافقته أو مخالفته، ولكن عند المجتهد قد تخفى موافقته أو مخالفته... إلى آخر كلامه رحمه الله.

---

(١) «قالت»: مثبتة من «الأعلام» ١/٣٣٧.

وقال[1] شيخ الإسلام بعد أن ذكر هذه المسألة وقررها أحسن تقرير:

وبالجملة الأمر نوعان: كلية عامة، وجزئية خاصة.

فأما الجزئيات الخاصة، كالجزء الذي يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه من ميراث هذا الميت، وعدل هذا الشاهد ونفقة هذه الزوجة، ووقوع الطلاق بهذا الزوج، وإقامة الحد على هذا المفسد، وأمثال ذلك، فهذا مما لا يمكنه لا نبياً ولا إمام ولا أحد من الخلق أن ينص على كل فرد منه لأن أفعال بني آدم وأعيانهم يعجز من معرفة أعيانها الجزئية واحد من البشر وعبارته: لا يمكن بشر أن يعلم ذلك كله بخطاب الله له، وإنما الغاية الممكنة ذكر الأمور الكلية العامة كما قال ﷺ: «بعثت بجوامع الكلم».

---

(١) من هنا إلى نهاية الفصل سقط من الأصل.

فصـــل

قــال العــراقي: (الــوهــابيــة وتكفيــرهــا من قَلّد المجتهدين:

لما كانت أقوال المجتهدين الســالفين ـ رحمهم الله تعالى ـ وما وصلوا إليـه باجتهـادهم من الأحكام المقـررة الدينية تصادم ما ابتدعته الفئة المارقة الوهابية، لم تر هذه الفئة بداً من إنكارها صحة اجتهادهم، وتخـطئة آرائهم، وتكفير من قلدهم، حتى يخلو لها الجو، فتبيض، وتصفر، وتلعب بالدين كما شاء هواها، ويتمهّـد لها الـطريق إلى تأسيس قواعد ضلالها المبين، إذ هي لو لم تنف اجتهادهم لما تم لها أن تصرف بحسب هواهـا الآياتِ النـازلة في المشـركين إلى المسلمين الذين يتـوسلون إلى الله تعـالى بجاه رسوله، وكرامـة أوليائـه، لأن هذا الصـرف مما لم يقل[1] به مجتهد، ولم يرض به أحد من أئمة الدين).

---

(١) في الأصل: «يقيم».

والجواب أن نقول: أما دعوى تكفير المجتهدين فمن الكذب الواضح، والإفك الفاضح.

وأما ما مخرق به من أنّا مصادمون لما اجتهد الأئمة فيه[1] من الأحكام الدينية، وأنّا أنكرنا اجتهادهم ليخلو لنا الجو، كما زعمه هذا البوّ[2]، فما ذاك إلا من فيض كلب العداوة في الدين، لأنه جهمي، معتزلي، مشرك، ونحن ـ ولله الحمد ـ على طريقة السلف وأئمة الدين في باب معرفة الله وأسمائه وصفاته، وفي باب العمل والعبادة، فلا نشرك بربنا أحداً، ولا نتخذ من دون أولياء.

ومن تأمل كلامه علم أنه هو المارق المبتدع، وأنه ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا كُلُّ حِزْبِۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم ـ ٣٢]، بل هو بريء من الأئمة المجتهدين، وهم برآء منه، فإن عقيدته مخالفة لعقائدهم، فهو إلى طريقة الفلاسفة، والملاحدة، ومن نحا نحوهم من المتكلمين، أقرب منهم إلى الأئمة المجتهدين.

وهذا العراقي متبع لهواه، عابد لما يهواه، قد اتخذ الكذب ديدنه، والزور والفجور ميزانه، ودخل من الكذب في ظلمات بعضها فوق بعض، حتى آل به زوره وفجوره

---

(١) سقطت: «فيه» من الأصل.

(٢) أي الأحمق. قاله في «القاموس».

إلى أن زعم أن الشيخ محمد بن عبدالوهاب ـ رحمه الله ـ كان كثير الميل إلى الاطلاع على أخبار من ادّعى النبوة، كمسيلمة الكذاب، والأسود العنسي، وأنه كان يضمر في نفسه أن يؤسس ديناً يحذو به حذو أولئك الكذابين.. إلى غير ذلك من مفترياته، ورعونات جهالاته وخزعبلاته. فالموعد الرحمن، وإليه التحاكم، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

ثم لو استهواه الشيطان، وحكى ما يقوله[1] أهل البغي والعدوان، فكيف ساغ له أن يحكي عما في ضميره ـ لو كان ـ وحاشا لله أن يكون ذلك في الإمكان.

وأما زعمه أن الشيخ يدَّعي الاجتهاد المطلق، فمن نمط ما قبله من المفتريات، فإنه لا يدّعي ذلك، وقد نفاه في بعض رسائله، ومن طالع كتب الشيخ، وتصانيفه، ورسائله، علم محله من العلم، والفقه، والمتانة في الدين، ورسوخه فيه، وقد شهد له علماء وقته بذلك كما مضى بيانه.

وأما قوله: (وقال ابن القيم في «إعلام الموقعين»:

(١) في ط الرياض: «يقول».

لا يجوز لأحد أن يأخذ من الكتاب والسنّة ما لم تجتمع فيه شروط الاجتهاد من جميع العلوم).

فأقول: هذا لسان جاهل، وتركيب نَبَطِيّ لا يدري شيئاً من صناعة العلم، وابن القيم ينزّه عن هذا اللفظ، وهذا التركيب، ولا يقول: (ما لم تجتمع فيه شروط الاجتهاد من جميع العلوم)، فإن البحث ما هكذا إيراده ولا تقريره، والعلوم فيها ما لا دخل له هنا ولا اعتبار، كعلم الطب، والهندسة، والإنشاء، وقريض الشعر وميزانه، والعلم بالرسم وإتقانه، ومعرفة التاريخ.

وأما بالنظر للمعنى فابن القيم ـ رحمه الله ـ قد شَنّ الغارة على من لا يجوز له أن يأخذ من الكتاب والسنّة ما لم تجتمع فيه شروط الاجتهاد، وشَنّع على قائله تجهيلاً وتخطئة وقال:

هذا سدٌّ لباب أخذ العلم والهدى من كتاب الله وسنّة رسوله.

وذكر في هذا المبحث من النصوص، والآثار، والمناظرة بين المجتهد والمقلد ما لا تتسع له هذه الرسالة. وذكر هذه العبارة راداً لها، مجهلاً لقائلها. بل ذكر فيه عن الإمام أحمد أنه لا يجوز الإفتاء إلا لرجل عالم بالكتاب

والسنة. ثم ذكر بعد ذلك فصولاً في تحريم الإفتاء في دين الله بالرأي المتضمن لمخالفة النصوص، والرأي الذي لم تشهد له النصوص بالقبول. وقال أيضاً في «الإعلام» لَمّا ذكر القياس قال:

ونحن نقول قولاً ندين الله به، ونحمد الله على توفيقنا له، ونسأله الثبات عليه: إن الشريعة لم تحوجنا إلى قياس قط، فإن فيها غنية وكفاية عن كل رأي وقياس، وسياسة واستحسان، ولكن ذلك مشروط بفهم يؤتيه الله عبده فيها، وقد قال تعالى: ﴿فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ﴾ [الأنبياء ـ ٧٩]، وقال علي رضي الله عنه: (إلا فهماً يؤتيه الله عبده في كتابه). وقال النبي ﷺ لعبدالله بن عباس: (اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل). وقال أبو سعيد: (كان أبو بكر أعلمنا برسول الله ﷺ). وقال عمر لأبي موسى: (الفهم الفهم). انتهى.

والذي غَرّ هؤلاء الجهلة أنهم ظنوا أن الأخذ بكتاب الله وسنّة رسوله ﷺ هو مرتبة الاجتهاد، أو من تجوز له الفتيا في الحلال والحرام، وما علموا أن الاجتهاد هو النظر في الأدلة إذا تعارضت، وفيما يخفى دليله، وهذا لا يتهيأ إلا لمن كملت فيه شروط الاجتهاد، أو اجتمعت فيه أدوات الفتيا.

وأما اتباع كلام الله أو كلام[1] رسوله والأخذ بما فيهما فهو

(١) في ط الرياض «الله ورسوله».

فرض واجب على المجتهد، والمقلد، والعالم، والمتعلم، والآيات والأحاديث في ذلك معروفة مشهورة مبسوطة، ذكرها ابن القيم في «الإعلام».

وقال ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ لمن ناظره في متعة الحج: (يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء، أقول: قال رسول الله ﷺ، وتقولون: قال أبو بكر وعمر).

وقال الإمام أحمد: عجبت لقوم عرفوا الإسناد وصحته يذهبون إلى رأي سفيان، والله تعالى يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور ـ ٦٣] أتدري ما الفتنة؟ الفتنة الشرك، لعله إذا رد بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الزيغ فيهلك.

وقال ابن القيم ـ رحمه الله ـ في (الإعلام): قال أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا صالح بن عبدالله، حدثنا سفيان بن عامر، عن عتاب بن منصور، قال: قال عمر بن عبدالعزيز: (لا رأي لأحد مع سنّة سَنّها رسول الله ﷺ).

وقال الشافعي ـ رحمه الله ـ: أجمع الناس على أن من استبانت له سنّة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها. وقال: لا قول لأحد مع سنّة رسول الله ﷺ.

وقال شداد بن حكيم، عن زفر بن الهذيل: إنما نأخذ

بالرأي ما لم يجئ الأثر، فإذا جاء الأثر تركنا الرأي وأخذنا بالأثر.

وقال محمد بن إسحاق بن خزيمة الملقب بإمام الأئمة: لا قول لأحد مع رسول الله ﷺ، إذا صح الخبر عنه.

وقال الأصم: سمعت الربيع يقول: سمعت الشافعي يقول: إذا وجدتم في كتابي خلافَ سنّةِ رسول الله ﷺ فقولوا بسنة رسول الله ﷺ ودعوا ما قلت.

وقال أحمد بن علي بن عيسى بن ماهان الرازي، سمعت الربيع يقول: سمعت الشافعي يقول: كل مسألة تَكَلَّمْت فيها صح الخبر فيها عن رسول الله ﷺ عند أهل النقل بخلاف ما قلت فإني راجع عنها في حياتي وبعد موتي.

وقال الربيع: قال الشافعي: لم أسمع أحداً نسبه عامة أو نسب نفسه إلى علم يخالف في أن فرض الله اتباع أمر رسوله ﷺ، والتسليم لحكمه، فإن الله لم يجعل لأحد بعده إلا اتباعه، وأنه لا يلزم قول رجل قال إلا بكتاب الله أو سنّة رسوله، وأن ما سواهما تبع لهما، وأن فرض الله علينا وعلى من بعدنا وقبلنا في قبول الخبر عن رسول الله ﷺ واحد لا يختلف فيه الغرض، وواجب قبول الخبر عن رسول الله ﷺ، إلا فرقة سأصف قولها ـ إن

شاء الله ـ وذكر كلاماً طويلاً عن الشافعي ـ رحمه الله ـ وغيره تركناه طلباً للاختصار.

والمقصود أنه كَذَب على ابن القيم في دعواه أنه لا يجوز لأحد أن يأخذ من الكتاب والسنة ما لم تجتمع فيه شروطر الاجتهاد من جميع العلوم، ولا عجب من هذا فقد كذب على السلف ـ رحمهم الله ـ في أن مذهبهم في آيات الصفات وأحاديثها أنها تؤول، إما تفصيلاً، وإما إجمالاً ويفوض(١) تفصيلها إلى الله.

ثم ذكر العراقي كلاماً زعم فيه أن الوهابية اتخذته ذرائع لتأسيس بدعتها.

وقد تقدم الكلام عليه، ولكن أعاده ليكبِّر حجم كتابه، وليزداد ـ إن شاء الله ـ بذكره مقتاً من الله وغضباً وزيادة في عقابه.

ثم ذكر أن تكفير المسلم أمر غير هَيِّن، وأنه قد أجمع العلماء منهم الشيخ ابن تيمية وابن القيم: على أن الجاهل والمخطىء من هذه الأمة ـ ولو عمل ما يجعل صاحبه مشركاً أو كافراً ـ يعذر بالجهل والخطأ، حتى تُبَيَّن له الحجة بياناً واضحاً، لا يلتبس على مثله.

---

(١) في ط الرياض «أو يفوض».

فيقال في جوابه: أما تكفير المسلم فقد قدمنا أن الوهابية لا يكفرون المسلمين. والشيخ محمد بن عبدالوهاب ـ رحمه الله ـ من أعظم الناس توقفاً وإحجاماً عن إطلاق الكفر، حتى أنه لم يجزم بتكفير الجاهل الذي يدعو غير الله من أهل القبور أو غيرهم إذا لم يتيسر له من ينصحه، ويبلِّغه الحجة التي يكفر تاركها. قال في بعض رسائله:

وإن كُنّا لا نكفر من عَبَدَ قُبّة الكواز، لجهلهم، وعدم من ينبههم، فكيف من لم يهاجر إلينا؟ وقال ـ وقد سئل عن مثل هؤلاء الجهال ـ فقرر أن من قامت عليه الحجة، وتأهل لمعرفتها، يكفر بعبادة القبور، وأما من أخلد إلى الأرض، واتبع هواه، فلا أدري ما حاله.

وأما نقله عن شيخ الإسلام وابن القيم على أن الجاهل والمخطىء... إلى آخره.

فالجواب أن يقال: كلام الشيخين إنما هو في المسائل النظرية والاجتهادية، التي قد يخفى الدليل فيها. وأما عباد القبور فهم عند السلف وأهل العلم يسمون الغالية، لأن فعلهم غُلُوٌّ يشبه غلو النصارى في الأنبياء والصالحين، وعبادتهم.

وأيضاً: فإن هذا النقل فيه تكفير من قامت عليه الحجة ولو في المسائل الخفية، فبطلت الشبهة العراقية، ومسألة توحيد الله وإخلاص العبادة له لم ينازع في وجوبها أحد من أهل الإسلام، لا أهل الأهواء، ولا غيرهم، وهي معلومة من الدين بالضرورة، كل من بلغته الرسالة وتصورها على ما هي عليه، عرف أن هذا زبدتها وحاصلها، وسائر الأحكام تدور عليه.

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الرد على المتكلمين» لما ذكر أن بعض أئمتهم توجد منهم الردة عن الإسلام كثيراً، قال:

وهذا إن كان في المقالات الخفية، فقد يقال فيها: إنه مخطىء ضال، لم تقم عليه الحجة التي يكفر تاركها، لكن هذا يصدر منهم في أمور يعلمها الخاصة والعامة من المسلمين أن رسول الله ﷺ بُعث بها، وكَفّر من خالفها، مثل عبادة الله وحده لا شريك له، ونهيه عن عبادة أحد سواه من الملائكة والنبيين وغيرهم، فإن هذه أظهر شعائر الإسلام، ومثل إيجابه للصلوات الخمس، وتعظيم شأنها، ومثل تحريم الفواحش، والزنا، والخمر، والميسر، ثم تجد كثيراً من رؤوسهم وقعوا فيها فكانوا مرتدين، وأبلغ من ذلك أن منهم من صَنّف في دين المشركين، كما فعل أبو عبدالله الرازي، قال: وهذه ردة صريحة. انتهى.

فإذا علمت هذا، فمن بلغته رسالة محمد ﷺ، وبلغه القرآن، فقد قامت عليه الحجة، فلا يعذر في عدم الإيمان بالله، وملائكته، ورسله، واليوم الآخر، فلا عذر له بعد ذلك بالجهل.

وقد أخبر الله سبحانه بجهل كثير من الكفار، مع تصريحه بكفرهم، ونقطع أن اليهود والنصارى اليوم جهال مقلدون، ونعتقد كفرهم، وكفر من شك في كفرهم.

وقد دلّ القرآن على أن الشك في أصول الدين كفر، والشك هو التردد بين شيئين، كالذي لا يجزم بصدق الرسول ﷺ ولا كذبه، ولا يجزم بوقوع البعث ولا عدم وقوعه، ونحو ذلك، كالذي لا يعتقد وجوب الصلاة ولا عدم وجوبها، أو لا يعتقد تحريم الزنا ولا عدم تحريمه، وهذا كفر بإجماع العلماء، ولا عذر لمن حاله هكذا بكونه لم يفهم حجج الله وبيِّناته، لأنه لا عذر له بعد بلوغها، وإن لم يفهمها، وقد أخبر الله عن الكفار أنهم لم يفهموا فقال: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِيٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ [الإسرا ـ ٤٦] والآيات في هذا المعنى كثيرة. والله أعلم.

وأما قول هذا العراقي: (حتى تتبين له الحجة بياناً واضحاً لا يلتبس على مثله).

فأقول: هذا تحريف لكلام الشيخ، فإن الشيخ لم يقل حتى تتبين له الحجة... إلى آخره. وإنما هي زيادة عراقية، وإنما قال الشيخ: (ولكن لغلبة الجهل وقِلّة العلم بآثار الرسالة من المتأخرين لم يمكن تكفيرهم حتى يبين لهم ما جاء به الرسول ﷺ).

فقوله: (حتى تتبين له الحجة بياناً واضحاً لا يلتبس على مثله) إنما هو فهم الحجة، وفرق بعيد بين قيام الحجة، وفهم الحجة، فإن من بلغته دعوة الرسل فقد قامت عليه الحجة، إذا كان على وجهٍ يمكن معه العلم.

ولا يشترط في قيام الحجة أن يفهم عن الله ورسوله ما يفهمه أهل الإيمان والقبول والانقياد لما جاء به الرسول، قال تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان ـ ٤٤]، وقال: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [البقرة ـ ٧]، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ﴾ [الإسراء ـ ٤٦] إلى غير ذلك من الآيات في هذا المعنى.

ويقال أيضاً: فَرْضُ كلامِ شيخ الإسلام وتقديرُهُ في الأمور التي قد يخفى دليلها، مما ليس هو من ضروريات الدين، ولا هو من الأمور الجليَة، بل هو في الأمور النظرية والاجتهادية. والله أعلم.

وأما قوله: (والمسلم قد يجتمع فيه الكفر والإسلام، والشرك والإيمان، ولا يكفر كفراً ينقله عن الملة).

فأقول: نعم، هذا فيما دون الشرك والكفر الذي يُخرج من الملة، فأما ما لا يخرج عن الملة، كالشرك الأصغر، كيسير الرياء، والتصنع للخلق، والحلف بغير الله، وقول الرجل: ما شاء الله وشئت، وهذا من الله ومنك، وما أشبه ذلك، والكفر كقوله ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»، وقوله ﷺ: «من حلف بغير الله فقد أشرك»، وفي لفظ: «فقد كفر»[1]، وغير

---

(١) أخرجه أبو داود ـ كتاب الأيمان والنذور ـ من سننه ٣/٥٧٠، والترمذي ـ كتاب الأيمان والنذور ـ من سننه ٤/١١٠ والإمام أحمد في مسنده، وابن حبان في صحيحه ـ كما في الموارد ص ٢٨٦، والحاكم في مستدركه ٤/٢٩٧، والبيهقي في سننه ١٠/٢٩ كلهم عن سعد بن عبيدة قال: سمع ابن عمر رجلاً يحلف: لا والكعبة، فقال له ابن عمر: إني سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «من حلف بغير الله فقد أشرك».
ولفظ ابن حبان: «قال: كنت عند ابن عمر، فحلف رجل بالكعبة، فقال ابن عمر: ويحك لا تفعل... الخ».
وفي لفظ لأحمد ٢/٥٨ ـ ٦٠: «قال: كنت مع ابن عمر في حلقة. قال: فسمع رجلاً في حلقة أخرى وهو يقول: لا وأبي، فرماه ابن عمر بالحصى. فقال: إنها كانت يمين عمر، فنهاه النبي ﷺ وقال: «إنها شرك».
=

ذلك مما جاء في الحديث بلفظ: «الكفر» مما لا ينقل عن الملة من الكفر الأصغر.

وأما ما ذكره في الخوارج، فإنما هو لأجل ما قام بهم من الشبهة المانعة من تكفيرهم. والشيخ محمد بن

وقد أعلَّ البيهقي هذا الحديث بقوله بعد إخراجه: «وهذا مما لم يسمعه سعد بن عبيدة من ابن عمر». ثم احتج البيهقي على هذه الدعوى بما أخرجه من طريق الإمام أحمد ـ وهو في المسند ٢/١٢٥ ـ ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن منصور عن سعد بن عبيدة قال: كنت عند عبدالله بن عمر فقمت وتركت رجلاً عنده من كندة، فأتيت سعيد بن المسيب. قال: فجاء الكندي فزعاً. فقال: جاء ابن عمر رجل فقال: أحلف بالكعبة؟ قال: لا ولكن احلف برب الكعبة. فإن عمر كان يحلف بأبيه. فقال رسول الله ﷺ: «لا تحلف بأبيك فإنه من حلف بغير الله فقد أشرك». اهـ.

والكندي المذكور اسمه محمد كما جاء في بعض أسانيد أحمد ٢/٦٩. وهو مجهول كما نص عليه أبو حاتم انظر الجرح والتعديل ٨/١٣٢.

قلت: وهذا الإعلال ليس بجيد، فإن الألفاظ التي تقدم ذكرها تردّه، وتصرح بحضور سعد بن عبيدة هذه الحادثة، وقد اجتمع على لفظها ثقتان إمامان: الأعمش عند أحمد، والحسن بن عبيدالله النخعي عند ابن حبان.

ويجمع بين الروايتين: بتكرر الحادثة، فمرّة سمعها سعد من ابن عمر، ومرّة سمعها من الكندي. ومن تأمل اللفظين ظهر له ذلك. والله تعالى أعلم.

عبدالوهاب لا يكفر الخوارج، كما أن أكثر أهل العلم لا يكفرونهم.

وقد سئل علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ عن الخوارج: أكفّارٌ هم؟ فقال: من الكفر فروا، فقال: منافقون؟ فقال: المنافقون لا يذكرون الله إلا قليلاً، وهؤلاء يذكرون الله كثيراً ـ أو كلاماً نحو هذا[1].

فقول العراقي: (ومع كفرهم لم يُكفّرهم الصحابة ولا التابعون)، جهل عريض، وتناقض بَيّن، وعدم معرفة بمقادير الصحابة وأهل العلم، فإنهم لو كانوا عند الصحابة كفاراً كفراً يُخرج من الملة لكفَّرهم الصحابة والتابعون، فلما قام المانع من تكفيرهم أمسكوا عنه، وهم أعلم الأمة، وأعرفهم بالله، وبدينه، وأخشاهم له. فهذا الكلام ونحوه إنما هو في أهل الأهواء والبدع، كالخوارج، وأشباههم من أهل البدع التي لم تخرجهم بدعتهم من الإسلام.

وأما مسألة عبادةِ القبور، ودعائها مع الله، فهي مسألة وفاقِيَّةُ التحريمِ، إجماعيّة المنع والتأثيم، فلم يدخل عباد القبور في كلام الشيخين لظهور برهانها، ووضوح أدلتها، وعدم اعتبار الشبهة فيها، هذا وجه الإخراج والاستدراج، ومراد هذا الملحد أن عباد القبور لا يكفرون، لأن الصحابة

---

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١/١٧٤ و١٧٥) من وجهين: الأول في أهل الجمل والثاني في أهل النهروان، والأول ضعيف والثاني كذلك.

والتابعين لم يكفروا الخوارج، فبعداً للقوم الظالمين.

وأما ما ذكره من قتال أهل الرِّدة، فليس الأمر كما زعم من التفريق، وإن كان قد قال به بعض العلماء، فالحق والصواب ما أجمع عليه الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ فإنهم لم يفرقوا بين مَنِ ارتَدَّ، وصدَّق مسيلمة الكذاب، والأسودَ العنسي، وطليحةَ الأسدي، وسجاحَ؛ وبين من منع الزكاة، بل قاتلوهم كلهم واستحلوا دماءهم وأموالهم، وسبيهم، وسموهم كلهم أهلَ الردة، ولم يقولوا لمانع الزكاة: أنت مقرٌ بوجوبها، أو جاحد لها، هذا لم يعهد عن الخلفاء والصحابة، بل قال الصديق ـ رضي الله عنه ـ لعمر ـ رضي الله عنه ـ: والله لو منعوني عقالاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعه. فجعل المبيح للقتال مجرد المنع، لا جحد الوجوب.

وقد روي أن طوائف منهم كانوا يقرون بالوجوب، لكن بخلوا بها، ومع هذا فسيرة الخلفاء فيهم جميعاً سيرة واحدة، وهي قتل مقاتلتهم، وسبي ذراريهم، وغنيمة أموالهم، والشهادة على قتلاهم بالنار، وسموهم جميعهم أهلَ الردة، وكان من أعظم فضائل الصديق ـ رضي الله عنه ـ أن ثَبَّته الله عند قتالهم، ولم يتوقف كما توقف غيره، فناظرهم حتى رجعوا إلى قوله، كما بَيّنه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

فإذا علمت ذلك؛ فمن المحال أن يكون الحق. والصواب مع من قال بخلاف ما قاله أصحاب رسول الله ﷺ الذين هم أفضل الأمة، وأن يكون الحق والصواب مع من بعدهم ممن لا يساويهم ولا يقاربهم في العلم والفضل والمعرفة.

وقد ذكر ابن القيم ـ رحمه الله ـ في «أعلام الموقعين» نحواً من خمسة وأربعين وجهاً، تدل على أن ما قاله الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ هو الحق والصواب الذي لا شك فيه[1].

---

(١) (٤/١١٨ ـ ١٥٦).

فصـــل

ثم ذكر العراقي فرق أهل الضلال، من أهل الأهواء والبدع، الذين فارقوا الجماعة، كالقدرية، والمعتزلة، والمرجئة، والجهمية، والرافضة، ولم يذكر من فرق أهل الأهواء إلا هؤلاء، ثم قال:

(ومذهب السلف الذي تتستّر به الوهابية هو: عدم القول بتكفير طوائف المارقين الذين[1] ذكرناهم).

والعجب كل العجب أن هذا العراقي يُقِرّ أن هؤلاء الطوائف هم المارقون، المفارقون للجماعة، وهو يقول بأقوالهم في نفي الصفات.

والجواب أن نقول: هذا كذب على السلف ـ رضوان الله عليهم ـ فإنهم كَفَّروا غلاة الرافضة، كالذين حَرَّقهم عليّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ وكذلك كَفّروا غلاة القدرية، وغلاة المرجئة، والمعتزلة، وغلاة الجهمية.

(١) في الأصل «الذي».

وقد حكى شيخ الإسلام تكفير من قام به الكفر من أهل الأهواء، قال:

واضطرب الناس في ذلك: فمنهم من يحكي عن مالك فيه قولين، وعن الشافعي كذلك، وعن أحمد روايتين، وأبو الحسن الأشعري وأصحابه لهم فيه قولان، قال:

وحقيقة الأمر: أن القول قد يكون كفراً، فيطلق القول بتكفير قائله، ويقال لمن قال هذا فهو كافر، لكن الشخص المعين الذي قال: لا يكفر حتى تقوم عليه الحجة التي يكفّر تاركها، انتهى.

وحيث كان الحال هكذا في الخوارج، قد اختلف الناس في تكفيرهم. والغلاة في عليٍّ لم يختلف أحد في تكفيرهم، وكذلك من سجد لغير الله، أو ذبح لغير الله، أو دعاه مع الله رغباً أو رهباً، كل هؤلاء اتفق السلف والخلف على كفرهم، كما ذكره أهل المذاهب الأربعة، ولا يمكن أحد أن ينقل عنهم قولاً ثانياً.

وبهذا تعلم أن النزاع، وكلام شيخ الإسلام ابن تيمية، وأمثاله، في غير عُبّاد القبور والمشركين، فَرْضُه وموضوعه في أهل البدع المخالفين للسنّة والجماعة، وهذا يعرف من كلام الشيخ.

فـإذا عرفت أن كـلام الشيـخ ابن تيميـة في أهـل الأهواء، كالقدرية، والخوارج، والمرجئـة، ونحوهم، مـا خـلا غـلاتهم، تبين لـك أن عبـاد القبـور، والجهميـة، خارجون من هذه الأصناف.

وأما كلامه في عدم تكفير المعين فالمقصود به في مسائل[1] مخصوصة قد يخفى دليلها على بعض الناس، كما في مسائل القدر، والإرجاء، ونحـو ذلك ممـا قالـه أهل الأهواء، فإن بعض أقوالهم تتضمن أموراً كفرية من رد أدلة الكتاب والسنّة المتواترة، فيكون القول المتضمن لرد بعض النصوص كفراً، ولا يحكم على قـائله بالكفـر، لاحتمال وجـود مـانـع كـالجهـل، وعـدم العلم بنفس النص، أو بدلالته، فإن الشرائع لا تلزم إلا بعد بلوغها، ولذلك ذكر هذا في الكلام على بدع أهل الأهواء، وقد نص على هذا فقال في تكفير أناس من أعيان المتكلمين بعد أن قرر هذه المسألة، قال:

وهذا إذا كان في المسائل الخفيـة فقد يقـال بعدم التكفير، وأما ما يقع منهم في المسائل الظاهرة الجلية، أو ما يعلم من الدين بـالضرورة فهـذا لا يتوقف في كفـر[2] قائله.

(١) في الأصل «المسائل».
(٢) في ط الرياض «تكفير».

وبهذا تعلم غلط هذا العراقي، وكذبه على شيخ الإسلام، وعلى الصحابة والتابعين في عدم تكفير غلاة القدرية، وغلاة المعتزلة، وغلاة المرجئة، وغلاة الجهمية، والرافضة. فإن الصادر من هؤلاء كان في مسائل ظاهرة جلية، وفيما يعلم بالضرورة من الدين، وأما من دخل عليه من أهل السنة بعض أقوال هؤلاء، وخاض فيما خاضوا فيه من المسائل التي قد يخفى دليلها على بعض الناس، أو من كان من أهل الأهواء من غير غلاتهم، بل من قلّدهم وحسَّن الظن بأقوالهم من غير نظر ولا بحث فهؤلاء هم الذين توقف السلف والأئمة في تكفيرهم، لاحتمال وجود مانع بالجهل، وعدم العلم بفس التص، أو بدلالته قبل قيام الحجة عليهم، وأما إذا قامت الحجة عليهم، فهذا لا يتوقف في كفر قائله.

وأما قوله: (قال الشيخ[١] تقي الدين ابن تيمية: لم يكفّر الإمام أحمد الخوارج، ولا المرجئة، ولا أعيان الجهمية، بل صلى خلف الجهمية الذين دعوا الناس إلى قولهم، وعاقبوا من لم يوافقهم بالعقوبات الشديدة).

---

(١) في ط الرياض «شيخ الإسلام».

فالجواب أن يقال: قد تقدم عدم تكفير الخوارج والمرجئة غير الغالية منهم.

وأما الجهمية فيقال: لو سلم هذا فجوابه من أوضح الواضحات عند أهل العلم والأثر: وذلك أن الإمام أحمد وأمثاله ـ من أهل العلم والحديث ـ لا يختلفون في تكفير الجهمية وأنهم ضُلَّال زنادقة، وقد ذكر من صنف في السنة تكفيرهم عن عامة أهل العلم والأثر وعد اللالكائي الإمام ـ رحمه الله تعالى ـ منهم عدداً يتعذر ذكرهم في هذا الجواب، وكذلك ابن الإمام أحمد في كتاب السنّة، والخلال في كتاب السنّة، وابن أبي مليكة[1] في كتاب السنّة، وإمام الأئمة ابن خزيمة قرر كفرهم ونقله عن أساطين الأئمة.

وقد حكى كفرهم شمس الدين ابن القيم في «كافيته» عن خمسمائة من أئمة المسلمين وعلمائهم. والصلاة خلفهم لا تنافي القول بتكفيرهم، لكن تجب الإعادة حيث لا تمكن الصلاة خلف غيرهم، والرواية المشهورة عن الإمام أحمد هي المنع من الصلاة خلفهم، وقد يفرق بين من قامت عليه الحجة التي يكفر تاركها،

(١) لم أقف على من نسب لابن أبي مليكة كتاب «السنة» وابن أبي مليكة من التابعين، ولم يكن ثَمَّ تدوينٌ في عهده والعلم عند الله، وكذلك تأخر ظهور الجهمية عن عهده، ولا شك أنه تصحيف.

وبين من لا شعور له بذلك، وهذا القول يميل إليه شيخ الإسلام في المسائل التي قد يخفى دليلها على بعض الناس، كما تقدم ذكره.

وعلى هذا القول: فالجهمية في هذه الأزمنة قد بلغتهم الحجة وظهر الدليل وعرفوا ما عليه أهل السنة، واشتهرت الأحاديث النبوية، وظهرت ظهوراً ليس بعده إلا المكابرة والعناد، وهذا حقيقة الكفر والإلحاد، كيف لا وقولهم يقتضي من تعطيل الذات والصفات، والكفر بما اتفقت عليه الرسالة والنبوات، وشهدت به الفطر السليمات، ما لا يبقى معه من حقيقة الربوبية والإلهية ولا وجود للذات المقدسة المتصفة بجميل الصفات، وهم إنما يعبدون عدماً لا حقيقة لوجوده، ويعتمدون من الخيالات والشبه ما يعلم فساده بضرورة العقل، وبالضرورة من دين الإسلام عند من عرفه وعرف ما جاءت به الرسل من الإثبات.

ولبشر المريسي وأمثاله من الشبه والكلام في نفي الصفات ما هو من جنس هذا المذكور عند الجهمية المتأخرين، بل كلامه أخف إلحاداً من بعض هؤلاء الضلال، ومع ذلك فأهل العلم متفقون على تكفيره، وعلى أن الصلاة لا تصح خلف كافر جهمي أو غيره، وقد صرح الإمام أحمد فيما نقل عنه ابنه عبدالله وغيره أنه كان

يعيد صلاة الجمعة وغيرها، وقد يفعله المؤمن مع غيرهم من المرتدين إذا كانت لهم شوكة ودولة، والنصوص في ذلك معروفة مشهورة من طلبها وجدها. انتهى.

وقد تقدم كلام أبي حنيفة، وتصريحه بكفر من قال: لا أدري العرش في السماء أم في الأرض؟ قال: لأنه أنكر أنه في السماء، لأن الله في أعلى عليين، وأنه يدعى من أعلى لا من أسفل.

وقال الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ: لله أسماء وصفات لا يسع أحداً ردها، ومن خالف بعد ثبوت الحجة عليه كفر، وأما قبل قيام الحجة فإنه يعذر بالجهل، ونثبت هذه الصفات، وننفي عنه التشبيه كما نفى عن نفسه فقال: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى ـ ١١]. انتهى.

وقال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ بعد كلام سبق: والبدعة التي يُعد بها الرجل من أهل الأهواء ما اشتهر عند أهل العلم بالسنّة مخالفتها للكتاب والسنّة، كبدعة الخوارج، والروافض، والقدرية، والمرجئة، فإن عبد الله بن المبارك، ويوسف بن أسباط، وغيرهما، قالوا: أصول الاثنتين وسبعين فرقة هي أربع: الخوارج،

والـروافض، والمرجئـة، والقدريـة. قيـل لابن المبـارك: فالجهمية؟ قال: ليست من أمة محمد ﷺ.

والجهميـة نفاة الصفـات، الذين يقـولـون: القـرآن مخلوق، وإن الله لا يرى في الآخرة، وإن محمداً لم يعرج به إلى الله، وإن الله لا علم له، ولا قدرة، ولا حياة، ونحو ذلك، كما يقوله المعتزلة، والمتفلسفة، ومن اتبعهم.

وقـد قال عبدالـرحمن بن مهـدي: همـا صنفـان، فأحدهما الجهمية، والرافضة، فهذان الصنفان شرار أهل البـدع، ومنهم دخلت القرامطـة الباطنيـة، كـالنصيـريـة، والإسماعيلية، ومنهم اتصلت الاتحادية، فإنهم من جنس الطائفة الفرعونية. والرافضة في هذه الأزمان مع الـرفض جهمية قدرية، فإنهم ضموا إلى الرفض مذهب المعتزلة، ثم يخرجون إلى مـذهب الإسماعيليـة ونحوهم من أهـل الزندقة والاتحاد. انتهى كلامه رحمه الله.

وهـذا العراقي الملحـد ضم إلى معتقده في عبـادة القبـور مذهب الجهميـة، والمعتزلـة، وقول الـرافضة في الرؤية والقدرية.

وأمـا قولـه عن شيـخ الإسـلام: (وقـال أيضـاً مـا محصله: إن من البدع المنكرة تكفير طائفة من المسلمين،

واستحلال دمائهم، وأموالهم، إذ لعل تلك الطائفة ليس فيها من البدعة ما في الطائفة المنكرة لها، ولو فرض أن تلك الطائفة قد ابتدعت لم يجز للطائفة التي على السنّة أن تكفرها لما عسى أن تكون بدعتها ناشئة عن خطأ...) إلى آخره.

فالجواب أن نقول: ليس هذا مما نحن فيه في شيء، فإن من أهل البدع من لم تخرجه بدعته من الإسلام، وليس الكلام في هؤلاء، وفرض كلام الشيخ فيمن لم تكن بدعته تخرجه من الإسلام، وإنما الكلام في غلاة هؤلاء الطوائف، وبهذا يعلم كل من له أدنى مسكة من عقل، وأقل معرفة من علم: أن عباد القبور والجهمية لا يدخلون في أهل البدع والأهواء الذين تقدم كلام الشيخ فيهم، والشيخ محمد ـ رحمه الله ـ لا يكفر أحداً من هذا الجنس، ولا من هذا[1] النوع، وإنما يكفر من نطق بتكفيره الكتابُ العزيز، وجاءت به السنّة الصحيحة، واجتمعت على تكفيره الأمَّة، كمن بدل دينه، وفعل فعل الجاهلية، الذين يعبدون الملائكة، والأنبياء، والصالحين، ويدعونهم مع الله، فإن الله كفرهم، وأباح دماءهم وأموالهم، كما دلّ عليه الكتاب العزيز، والسنّة المستفيضة.

---

(١) في ط الرياض: «هؤلاء».

فصـــل

إذا تبين لك هذا، فمن عجيب أمـر هذا العـراقي وشدة غباوته، وأنه إنما دهي من عجمته، وعدم معرفته، وَعدم تلقيه[1] العلوم الشرعية من مظانها: تناقُضُه، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء ـ ٨٢].

فمن ذلك أنه ذكـر فيما تقـدم في غير مـوضع أن الوهابية قد خبطت كل الخبط في تنزيهه تعالى، حيث أبت إلا جعل استوائه سبحانه ثبوتاً على عرشه، واستقراراً وعلواً فوقه، وأثبتت له الوجه واليدين، وبَعَّضته سبحانه فجعلته ماسكاً بـالسمـوات على أصبـع، والأرض على أصبـع، والشجر على أصبع، والملك على أصبـع، ثم أثبتت له تعـالى الجهة فقـالت: هو فـوق السمـوات، ثـابت على العرش، يشار إليه بالأصابع إلى فوق إشارة حسية، وينزل إلى السماء، ويصعد.

(١) في ط الرياض «وتلقي».

ثم نفى الرؤية في مواضع أخر، وأوّلها بنوع من الانكشاف والتجلي من غير حاجة للباصرة، ولا محاذاة لها.

وفي موضع آخر قال: (فاعتقدوا متمسكين بظواهر الآيات أن الله تعالى على عرشه، وعلاه علواً حقيقياً، وأن له تعالى وجهاً ويدين، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا ويصعد نزولاً وصعوداً حقيقين، وأنه يشار إليه في السماء بالأصبع).

ثم نكس على رأسه، فقال لما أتى على فرق أهل الأهواء، قال:

(ثم فارقت الجهميةُ الجماعةَ فقالوا: ليس على العرش إلٰه يعبد، ولا لله في الأرض من كلام، وأنكروا صفات الله التي أثبتها لنفسه في كتابه المبين، وأثبتها رسوله الصادق الأمين، وأجمع على القول بها الصحابة، وكذلك أنكروا رؤية الله تعالى في الدار الآخرة، إلى غير ذلك من أقوالهم ومعتقداتهم الكفرية).

هذا لفظه بحروفه، فنقض ما تقدم من قوله في الوهابية بما قاله هاهنا من أن الجهمية فارقوا الجماعة، وقالوا: إنه ليس على العرش إلٰه يعبد، وأنهم أنكروا الصفات التي أثبتها لنفسه، وأثبتها له رسوله، وأجمع على

القول بها الصحابة، وكذلك قال في رؤية الله تعالى، وصرح أن هذا وغيره من معتقداتهم الكفرية، وكذلك قال في سائر الفرق أنهم فارقوا الجماعة، وأن أهل السنة لم يكفروهم بهذه الكفريات.

وهكذا يكون كلام من اتبع هواه، ﴿وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ﴾ [الجاثية - ٢٣] وإلا فكيف يعتقد أن الله ينزه عن إثبات صفات كماله، ونعوت جلاله، ثم يحكم على أن القائل بها مفارق للجماعة، مخالف لما أجمع عليه الصحابة، وأن اعتقاد هذا من العقائد الكفرية، ثم يقول: (ومع تماديهم في ضلالهم، واستمرارهم على عنادهم، بعد أن بَيَّن أهل الحق لهم خطأ مذهبهم، لم يكفروهم، بل جعلوا الأخوّة الإيمانية ثابتة لهم، ولمن قبلهم من أهل البدع)، هذا قوله في المرجئة والمعتزلة والقدرية.

وأما الجهمية فقال: (ومع ذلك فقد ردّ عليهم الأئمة، وبيّنوا ضلالهم، حتى أنهم قتلوا بعض دعاتهم، كجهم بن صفوان، والجعد بن درهم، وبعد أن قتلوهم غسّلوهم، وصلوا عليهم، ودفنوهم في مقابر المسلمين، ولم يُجْرُوا عليهم أحكام أهل الردة).

وقال في الرافضة: (ومع ذلك فلم يكفرهم أحد من

العلماء، ولا منعوهم عن التوارث، ولا التناكح، وأجروا عليهم أحكام المسلمين).

ويكفي مجرد حكايةِ ضلالِه عن التكلف في رده، إذ من المعلوم بالضرورة أن هذا الكلام بكلام المجاذيب الذين ينطقون بما لا يعقلون أشبه به من نسبته إلى أحد من أهل العلم. والله المستعان.

ثم ذكر انعقاد الإجماع على أن من أقر بما جاء به الرسول ـ وإن كانت فيه خصلة من الكفر أو الشرك ـ لا يكفر حتى تقام عليه الحجة... إلى آخر ما ذكره، مما قد بيّناه فيما تقدم جوابه، وكلام العلماء فيه.

ثم قال في آخر: (فقد تَبَيَّنَ ما للوهابية في تكفيرها المسلمين من البدعة، والمخالفة لما جاء به[1] كتاب الله، وسنّة رسوله، وأقوال أئمة الدين، والعلماء المجتهدين).

والجواب أن يقال: قد بيّنا فيما تقدم أن الوهابية لا يكفرون المسلمين، ولا يكفرون ـ أيضاً ـ أهل الأهواء مطلقاً، إلا بعد بلوغ الحجة على من قام به مُكَفِّر من المكفرات، وناقض[2] من النواقض، ولم نُكَفِّر إلا من نطق

---

(١) سقطت: «به» من ط الرياض.

(٢) في ط الهند «وناقضاً».

كتاب الله وسنّة رسوله بتكفيره، وخالف أئمة الدين والعلماء المجتهدين، وأجمعت الأمة على تكفيره، كمن بدل دينه، وفعل فعل الجاهلية، الذين يعبدون الملائكة، والأنبياء، والصالحين، ويدعونهم مع الله، فإن الله كفرهم، وأباح دماءهم وأموالهم، فلا يهولنّك سفسطة هذا العراقي، وتمويهه بهذه العبارة، فإنه أول من خالفها، كيف وقد قال فيما مضى من كلامه: (إن لأدلة نصوص الكتاب والسنّة ظواهر ظنيّة لا تعارض اليقينيات) يعني باليقينيات: معقولات الفلاسفة، واليونان، وأنباط فارس، وفروخ الجهمية، وورثة المجوس، والصابئين من المتكلمين الخارجين عن سبيل المؤمنين.

فصـــل

قال العراقي: (الوهابية ونفيها التوسل: ذكرنا فيما سبق تكفير الوهابية لمن خالف بدعتها من جميع المسلمين، ونسبتها إياهم إلى الشرك الأكبر، وقد آن لنا أن نذكر هٰهنا ما اتخذته ذريعة لتكفيرهم من الأمور: فمنها: الاستغاثة بالأنبياء، والأولياء، والتوسل بهم إلى الله تعالى، وزيارة قبورهم، فهي قد نفت ذلك وحَرَّمته، وشدَّدت النكير على المستغيثين، والمتوسلين، والزائرين، فكَفَّرتهم، وعَدَّتهم مشركين، كعباد الأوثان، بل جعلتهم أسوأ حالاً منهم، حيث قالت: إن المشركين السابقين كانوا مشركين في الألوهية فقط، وأما مشركوا المسلمين ـ تعني بهم من خالفها منهم ـ فقد أشركوا في الألوهية والربوبية، وقالت أيضاً: إن الكفّار في زمن رسول الله ﷺ لا يشركون دائماً، بل تارة يشركون، وتارة يوَحِّدون الله، ويتركون دعاء الأنبياء والصالحين، وذلك أنهم إذا كانوا في السراء دعوهم، واعتقدوا بهم، وإذا أصابهم الضر والشدائد

تركوهم، وأخلصوا لله الدين، وعرفوا أن الأنبياء والصالحين لا يملكون ضراً ولا نفعاً).

والجواب على سبيل النقض ـ وسيأتي الجواب على ما يجيب به عَمّا قالت الوهابية ـ أن نقول:

أما الاستغاثة بالأنبياء والأولياء فهي من الشرك الأكبر، لأن الاستغاثة طلب الغوث، ومن طلب من ميت أو غائب ما لا يقدر عليه إلّا الله كان مشركاً، لأن الاستغاثة من أنواع العبادة، فصرفها لغيره شرك.

قال شيخ الإسلام: ومن أعظم الشرك أن يستغيث الرجل بميت أو غائب ـ كما ذكره السائل ـ ويستغيث به عند المصائب: يا سيدي فلان، كأنه يطلب منه إزالة ضره، أو جلب نفعه، وهذا حال النصارى في المسيح وأمه، وأحبارهم ورهبانهم.

ومعلوم أن خير الخلق وأكرمهم على الله نبينا محمد ﷺ، وأعلم الناس بقدره وحقه أصحابه، ولم يكونوا يفعلون شيئاً من ذلك لا[1] في مغيبه، ولا بعد مماته... إلى آخر كلامه رحمه الله تعالى.

وأما التوسل بهم إلى الله، كأن يسأل الله تعالى

---

(١) سقطت «لها» من ط الهند.

بجاههم، أو بحرمتهم، فهذا ليس بشرك، بل هو من البدع المحرمة، والذرائع المفضية إلى ما هو أكبر من ذلك.

وأما زيارة قبورهم على الوجه الشرعي فلا مانع منه. ونسبته إلى الوهابية كذب عليهم. وأما مع شَدّ الرحل فبدعة محرمة، فإن تضمّنت زيارتهم دعاءهم، والاستغاثة بهم، والالتجاء إليهم، فهو الشرك الأكبر المخرج عن الملة، وأدلة ذلك الآيات التي ذكرها فيما يأتي.

وأما كون مشركي أهل هذه الأزمان أسوأ حالاً من مشركي الجاهلية: فنعم، لأن الكفار الأولين كانوا مقرين بتوحيد الربوبية، فيقرون أن الله هو الخالق، الرازق، المحيي المميت، المدبر، النافع الضار، إلى غير ذلك مما ذكره الله عنهم، ولم يدخلهم ذلك في الإسلام، وإنما كان شركهم في الألوهية، فإن الإلٰه هو الذي تألّهه القلوب محبة، وإجلالاً، وتعظيماً، ومن أنواع ذلك: الدعاء، والخوف والرجاء، والحب، والتعظيم، والاستغاثة، والاستعاذة، والذبح، والنذر، والتوكل، والالتجاء، والرغبة، والرهبة، والخضوع، والخشوع، والإنابة، إلى غير ذلك من أنواع العبادة. وهذه حال عباد القبور في هذه الأزمان.

وأما كون الكفار في زمن رسول الله ﷺ لا يشركون

دائماً، بل تارة يشركون، وتارة يوحِّدون، ويتركون دعاء الأنبياء والصالحين، وذلك أنهم إذا كانوا في السراء دعوهم، واعتقدوا بهم، وإذا أصابهم الضر والشدائد تركوهم، وأخلصوا لله الدين، وعرفوا أن الأنبياء والصالحين لا يملكون ضراً ولا نفعاً: فهذا ليس هو قول الوهابية، بل هو نص كتاب الله تعالى، قال تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ۝٦٥ لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَـٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا۟ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت ـ ٦٥ ـ ٦٦] إلى غير ذلك من الآيات.

وأما مشركوا أهل هذه الأزمان فإنه لا يشتد شركهم إلا إذا وقعت بهم الشدائد، فإنهم ينسون الله، ولا يدعون إلا معبودهم، فشركهم دائم في الرخاء والشدة، وهذا أمر معلوم مشاهد، لا ينكره إلا مكابر في الحسيات، مباهت في الضروريات.

قال العراقي: (حَملَتِ الوهابيةُ جميع الآيات القرآنية التي نزلت في المشركين على الموحدين من أمة محمد ﷺ، وتمسكت بها في تكفيرهم، منها قوله تعالى: ﴿فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن ـ ١٨]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ

غَٰفِلُونَ ۝٥ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُوا۟ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ ﴾ [الأحقاف - ٥ - ٦]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ۖ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [يونس - ١٠٦]، وقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ۝١٣ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴾ [فاطر - ١٣ - ١٤]، وقوله تعالى: ﴿ فَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْمُعَذَّبِينَ ﴾ [الشعراء - ٢١٣]، وقوله تعالى: ﴿ لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ ۖ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَىْءٍ إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦ ۚ وَمَا دُعَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ ﴾ [الرعد - ١٤]، وقوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ۝٥٦ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴾ [الإسراء - ٥٦ - ٥٧] إلى غير ذلك من الآيات النازلة في المشركين. فزعم ابن عبدالوهاب أن كل من استغاث بالنبي ﷺ، وتوسل به، أو بغيره من الأنبياء، والأولياء، والصالحين، أو ناداهم، أو سأله الشفاعة، أو زار قبره: يكون في عداد هؤلاء المشركين، داخلاً في عموم هذه الآيات. وشُبْهَتُه في ذلك: أن هذه الآيات - وإن كانت نازلة في المشركين - إلا أن العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب). انتهى.

فكل ما ذكره عن الوهابية حق، وبه نقول، إلا ما

كـان من لفظ التوسـل، أو زيارة القبـور، فقد تقـدم في الفصل الأول الجواب عن ذلك، وأنّا لا نكفّر بهما.

ثم انظر ماذا يجيب به من المخرقة السامجة المارجة الساذجة:

قال: (والجواب: أنّا لا ننكر أن العبرة هي لعموم اللفظ لا لخصوص السبب، ولكن نقول: إن هذه الآيات لا تشمل من زَعَمَتِ الوهابية أنها شاملة لهم، لما أنه ليس من أحوال الكفار الذين نزلت هذه الآيات فيهم شيء عند المتوسلين والمستغيثين، فإن الدعاء يأتي لمعان شتى ـ كما سنذكره قريباً ـ وهو في هذه الآيات كلها بمعنى العبادة[1]، والمسلمون لا يعبدون إلا الله تعالى، وليس فيهم من اتخذ الأنبيـاء والأولياء آلهـة، وجعلهم شـركـاء لله تعـالى حتى تعمهم هذه الآيات، ولا اعتقدوا أنهم يستحقون العبادة، ولا أنهم يخلقون شيئاً، ولا أنهم يملكون ضراً ولا نفعاً، بل إنما اعتقدوا أنهم عبيد الله مخلوقون له، ومـا قصدوا

(١) في هذا الموضع وقع تقديم وتأخير لبعض الصفحات في «الأصـل» الطبعة الهندية وكان ترتيبها هكذا: ص٥٥٣، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٤. ٥٥٥، ٥٦٠، ٥٦١.
وهذا موجود في كلِّ نسخةٍ هندية وقفت عليها.

بزيارة قبورهم، والتوسل بهم إلى الله تعالى إلا التبرك بهم، لكونهم أحباء الله المقربين، الذين اصطفاهم واجتباهم، فببركتهم يرحم عباده.

قالت الوهابية: إن اعتذاركم هو عين اعتذار المشركين عن عبادة الأصنام، فقد قال تعالى حكاية عن المشركين في اعتذارهم عن عبادة الأصنام: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر ـ ٣]. فالمشركون ما اعتقدوا في الأصنام أنها تخلق شيئاً، بل اعتقدوا أن الخالق هو الله تعالى، بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف ـ ٨٧]. وقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان ـ ٢٥]، فإنما حكم الله تعالى عليهم بالكفر لقولهم: ﴿لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الزمر ـ ٣]. قالت: وهكذا المتوسلون بالأنبياء والصالحين يقولون ما هو بمعنى قول المشركين: ليقربونا إلى الله زلفى.

قال العراقي: (والجواب من وجوه: الأول أن المشركين جعلوا الأصنام آلهة، والمسلمون ما اعتقدوا إلا إلهاً واحداً، فعندهم أن الأنبياء أنبياء، والأولياء أولياء، ليس إلا، فلم يتخذوهم آلهة مثل المشركين).

والجواب عن أجوبة هذا الملحد أن نقول:

ما ذكره العراقي ليس هو حاصل ما تجيب به الوهابية مَنْ أشرك بالله غيرَه، واتخذ معه آلهة من دونه، فإن عندهم من الأدلة والأجوبة ما لم تحط به علماً، ولا تقدر على نقضه وإبطاله، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان - ٣٣].

فإنهم هم أتباع رسول الله ﷺ على الحقيقة لا على الدعوى والانتساب، ولكنا في هذا المقام إنما نجيب على أجوبته بما يبين بطلانها، ويهدم أركانها، ويهدّ بنيانها، وإن كان ما أجابهم به أوهن من خيط العنكبوت، فنقول:

قد كان من المعلوم عند من له معرفة بالعلوم الشرعية أن المشركين الذين قاتلهم رسول الله ﷺ: منهم من يعبد الأصنام المصوَّرَةَ على صور الصالحين: وُدٍّ، وسواع، ويغوث، ويعوق، ونسر. ومنهم من يعبد الملائكة، والأنبياء، والصالحين، ويجعلونهم وسائط بينهم وبين الله، ويقولون: نريد منهم التقرب إلى الله، ونريد شفاعتهم. ومنهم من يعتقد في الأشجار والأحجار، يرجون بركتها، وغير ذلك، ومع ذلك كانوا يعلمون أن الأنبياء أنبياء، وأن الأولياء أولياء، وأن الأشجار ـ كالعُزَّى ـ شجرة، وأن مناة أكمة يذبحون لآلهتهم عندها يرجون بركتها، وكذلك اللات

يعلمون أنها صخرة كان يُلَتُّ عليها السويق للحاج.

فبعث الله[1] محمداً ﷺ يجدد لهم دين أبيهم إبراهيم، ويخبرهم أن هذا التقرب والاعتقاد محض حق الله، ولا يصلح[2] منه شيء لا لملك مقرب، ولا نبيٍّ مرسل، فضلاً عن غيرهما.

وهؤلاء المشركون لم يعتقدوا في آلهتهم التي يدعونها من دون الله من الأصنام، والملائكة، والأنبياء، والأولياء، والصالحين، أنهم يستحقون العبادة، ولا أنهم يخلقون شيئاً، ولا أنهم يملكون ضراً ولا نفعاً، ويعلمون أن الله هو الخالق الرازق، المحيي المميت، المدبر لجميع الأمور، ولكن لم يدخلهم ذلك في التوحيد الذي دعاهم إليه رسول الله ﷺ من إخلاص العبادة لله وحده لا شريك له، وأن يكون الدين كله لله، والنذر كله لله[3]، والذبح كله لله، والاستغاثة كلها بالله، والالتجاء إليه وحده، والتوكل عليه، والخوف والرجاء منه، والدعاء كله لله، وجميع أنواع العبادة كلها لله.

فإذا عرفت أن إقرارهم بتوحيد الربوبية لم يدخلهم

---

(١) سقطت «الله» من ط: الرياض.

(٢) في ط الرياض «لا يصلح».

(٣) سقطت «والنذر كله لله» من ط الهند.

في الإسلام، وأن قصدهم الملائكة والأنبياء والأولياء يريدون شفاعتهم، والتقرب إلى الله بهم، ويتبركون بهم، لكونهم أحباء الله المقربين الذين اصطفاهم[1] واجتباهم: هو الذي أحلّ دماءهم وأموالهم. عرفت حينئذ التوحيد التي دَعَت إليه الرسل، وأبى عن الإقرار به المشركون، وهذا التوحيد هو معنى قولك: لا إله إلاّ الله؛ فإن الإله هو الذي تألهه القلوب، ويقصد لأجل هذه الأمور، سواء كان ملكاً، أو نبياً، أو ولياً، أو شجرة، أو قبراً، أو جنياً. لم يريدوا أن الإله هو الخالق الرازق المدبر.

فمن صرف من هذه العبادة ـ المتقدم ذكرها ـ شيئاً لغير الله فقد اتخذه إلهاً، لأنه صرف خالص حق الله لغيره، وأشركه معه في عبادته، ومن أشرك بالله أحداً في عبادته كان مشركاً، سواء كان المدعو المستغاث به ملكاً، أو نبياً، أو ولياً، أو صنماً.

فقول هذا العراقي: (إن المشركين جعلوا الأصنام آلهة، والمسلمون ما اعتقدوا إلاّ إلهاً واحداً). جهل عظيم، وغباوة مفرطة، فإن المشركين عبدوا الملائكة، وعيسى، واللات ـ وهو قبر رجل صالح ـ مع الأصنام المصورة، وصرفوا لهم خالص حق الله، كما تقدم ذكره.

---

(١) في ط الرياض «اصطفاهم الله واجتباهم».

وأيضاً فإن رسول الله ﷺ لما قال لهم: (قولوا لا إله إلّا الله)، قالوا: ﴿ أَجَعَلَ ٱلْأَلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴾ [ص - ٥] فالكفار الجهال يعلمون أن مراد النبي ﷺ بهذه الكلمة هو إفراد الله تعالى بالتعلق، والكفر بما يعبد من دون الله، والبراءة منه، وأن يكون الدين كله لله، فإذا صرف المشركون لمن يعتقدون فيه شيئاً من هذه العبادة كانوا بذلك مشركين، فكذلك من يزعم أنه مسلم، ويتلفظ بالشهادتين، ويُقِرُّ بسائر الأركان إذا صرف من هذه العبادة شيئاً لغير الله كان مشركاً، ولا ينفعه اعتقاده أن الله إله واحد، وهو يعبد معه غيرَه، ولا تنفعه معرفته أن الأنبياء أنبياء، والأولياء أولياء وهو يشركهم في عبادة الله.

فصــل

قال العراقي: (الثاني: أن المشركين اعتقدوا أن تلك الآلهة تستحق العبادة، بخلاف المسلمين فإنهم لم يعتقدوا أن أحداً من المتوسلين بهم مستحق لأقل عبادة، وليس عندهم المستحق للعبادة إلّا الله وحده).

والجواب أن نقول: هذه العبادة التي صرفها المشركون الأولون لآلهتهم هي ما يفعله المشركون من عباد القبور في هذه الأزمان سواء بسواء، وإن زعموا أن هذا توسل، فالعبرة بالحقائق لا بالأسماء.

فإن المشركين الأولين ما زعموا أن آلهتهم التي عبدوها من دون الله من الأنبياء والأولياء والصالحين والملائكة شاركوا الله في خلق السموات والأرض، أو استقلوا بشيء من التدبير والتأثير والإيجاد، ولو في خلق ذرة من الذرات، ولا أنهم مستحقون للعبادة، وإنما كانوا يدعونهم، ويلتجئون إليهم، ويسألونهم على وجه التوسل بجاههم، وشفاعتهم، ليقربوهم إلى الله زلفى.

ويقال لهذا الملحد أيضاً:

لا يخلو معتقد هذه الأفعال عن أحد ثلاثة أمور: إما أن يعتقد أنهم مستحقون للعبادة من دون الله، أو مع الله. وإما أن لا يعتقد ذلك، لكن ليقربوهم إلى الله زلفى. وإما أن لا تكون هذه الأفعال عبادة.

فإن كان أراد أن هذه الأفعال[1] ليست بعبادة؛ فقد كابر العقل والشرع؛ وباهت في الضروريات.

وإن كان أراد بها ليقربوهم إلى الله زلفى، مع اعتقادهم أن الله هو النافع الضار، المدبر لجميع الأمور، وأنه لا خالق إلّا الله، فهذا هو شرك الجاهلية.

وإن أراد أنهم مستحقون للعبادة من دون الله، أو مع الله، كان هذا أعظم من شرك الجاهلية، فإن هذا شرك في الربوبية والألوهية معاً.

فإذا عرفت أن هذا الشرك الذي يسميه هؤلاء توسلاً وتشفعاً بجاه النبي ﷺ أو بحقه، وغير ذلك من الألفاظ، أو بجاه غير النبي ﷺ كالملائكة، والأولياء، والصالحين، وهو أن يعتقد أحدهم في غير الله أنه بذاته يقدر على جلب منفعة لمن دعاه، أو استغاث به، أو دفع مضرة، أو أن

---

(١) سقطت «الأفعال» من ط الرياض.

هذا[1] يحصل ببركته وشفاعته كان هذا هو العبادة التي لا يستحقها إلا الله، فإن العبادة التي لا يستحقها إلَّا الله مع الإقرار بتوحيد الربوبية هي أفعال العبد الصادرة منه، كالدعاء، والحب، والخوف، والرجاء، والخضوع، والخشوع، والإنابة، والتوكل، والمحبة، والتعظيم، والاستغاثة، والدعاء، والالتجاء، والاستعانة، والاستعاذة، والذبح، والنذر، وغير ذلك من أنواع العبادة التي اختص الله[2] بها دون من سواه، وهو المستحق لها دون من عداه، فمن صرف منها شيئاً لغير الله كان مشركاً، سواء اعتقد التأثير فيمن[3] يدعوه، ويستغيث به، أو أنه مستحق لذلك، أو غير مستحق، أو لم يعتقد ذلك، وإن فَرَّ من تسمية فعله ذلك[4] شركاً، وتألهاً، وعبادة، فإنه من المعلوم عند كل عاقل أن حقائق الأشياء لا تتغير بتغير أسمائها، فلا تزول هذه المفاسد بتَغَيُّرِ أسمائها، كتسميةِ عِبَادة غير الله توسلاً، وتشفعاً، أو تبركاً، وتعظيماً للصالحين، وتوقيراً، فإن الاعتبار بحقائق الأمور لا بالأسماء

(١) سقطت «هذا» من ط الرياض.

(٢) سقطت «الله» من ط الرياض.

(٣) في ط الرياض «فيما».

(٤) سقطت «ذلك» من ط الرياض.

والاصطلاحات، والحكم يدور مع الحقيقة وجوداً وعدماً، لا مع الأسماء.

فقوله عن مشركي هذا الزمان: (إنهم لا يعتقدون أن أحداً منهم بتوسله يزعم أنهم مستحقون لأقل عبادة) تمويه وسفسطة من هذا العراقي، لأن المستحق للعبادة هو الذي تألهه القلوب محبة، وإجلالاً، وتعظيماً فمن تألّه غير الله فقد اعتقد أنه مستحق للعبادة بتألهه إياه بأنواع هذه العبادة، شاء أم أبى، ولا ينفعه إقراره أن المستحق للعبادة هو الله وحده، وهو يشرك به غيرَه.

وأما قوله: (الثالث أن المشركين عبدوا تلك الآلهة بالفعل، كما قال تعالى حكاية عنهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر- ٣]. والمسلمون ما عبدوا الأنبياء والصالحين في توسلهم إلى الله تعالى).

فالجواب أن يقال: إن المشركين عبدوا تلك الآلهة بالفعل الصادر منهم، كالدعاء، والحب، والخوف، والتعظيم، والرجاء، والاستغاثة، والاستعاذة، والذبح لهم، والنذر، والالتجاء إليهم، فصرفوا لهم هذه العبادة، ليشفعوا لهم عند الله، وليقربوهم إلى الله زلفى، وهكذا حال

مشركي هذه الأزمان، إنما عبدوهم بالفعل والاعتقاد فيهم، وتوسلوا بهم، وقصدوهم لأجل التبرك بهم، والاستشفاع بجاههم، لا لأجل أنهم مستحقون للعبادة، ولا أنهم مستقلون بالخلق والإيجاد، والنفع والضر ـ وأيضاً ـ فإن مجرد ارتكاب فعل، أو قول، أو اعتقاد لغير الله، مما يعد من العبادة، من الدعاء، والذبح ـ وما تقدم ذكره ـ مُوْقِعٌ في الإشراك، سواء وجد معه اعتقاد ألوهية غير الله، أم لا.

وأما قوله: (الرابع: إن المشركين قصدوا بعبادة أصنامهم التقرب إلى الله تعالى، كما حكى الله، وأما المسلمون فلم يقصدوا بتوسلهم بالأنبياء وغيرهم التقرب إلى الله تعالى لما أن التقرب إليه لا يكون إلا بالعبادة، ولذلك قال الله حكاية عن المشركين: ﴿ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ ﴾ [الزمر ـ ٣] بل المسلمون قصدوا التبرك، والاستشفاع بهم، والتبرك بالشيء غير التقرب به، كما لا يخفى).

فالجواب أن نقول: وهكذا حال مشركي العرب مع أوثانهم، إنما كانوا يعتقدون حصول البركة منها، بتعظيمها، ودعائها، والاستغاثة بها، والاعتماد عليها في حصول ما يرجونه منها، ويؤملونه ببركتها وشفاعتها، وغير ذلك،

فالتبرك بالصالحين أو بقبورهم، كالتبرك باللات، وبالأشجار والأحجار، كالعزى ومناة، من جملة فعل أولئك المشركين، مع تلك الأوثان، فمن فعل مثل ذلك، واعتقد في قبر أو صاحبه، أو حجر أو شجر، فقد ضاهى عباد هذه الأوثان فيما كانوا يفعلونه معها من هذا الشرك، على أن الواقع من هؤلاء المشركين في هذه الأزمان مع معبوديهم أعظم مما وقع من أولئك، فمن دعا غير الله، واستغاث به، ولجأ إليه، وصرف له شيئاً من خالص حق الله، كان هذا الفعل منه بهذا القصد شركاً، بدليل ما رواه الترمذي، وصححه عن أبي واقد الليثي قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى حنين، ونحن حدثاء عهد بكفر، وللمشركين سدرة يعكفون عندها، وينوطون بها أسلحتهم، يقال لها: ذات أنواط. فمررنا بسدرة، فقلنا: يا رسول الله: اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط. فقال رسول الله ﷺ: «الله أكبر إنها السنن، قلتم - والذي نفسي بيده - كما قالت بنو إسرائيل لموسى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف - ١٣٨] لتتبعنّ سنن من كان قبلكم»[1].

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» ٢١٨/٥، والترمذي في كتاب الفتن من «جامعه» ٤٧٥/٤، والنسائي في «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» ١١٢/١١، والاقتضاء لشيخ الإسلام ١٤٦/١، والشافعي كما في «بدائع =

فقوله: «وينوطون بها أسلحتهم» أي يعلقونها للبركة، ففي هذا بيان أن عبادتهم لها بالتعظيم والعكوف والتبرك، وبهذه الأمور الثلاثة عبدت الأشجار ونحوها، فظنوا أن هذا الأمر محبوب عند الله، فقصدوا التقرب به، فأقسم ﷺ أن طلبتهم كطلبة بني إسرائيل، بجامع أن كلاً طلبه أن يجعل له ما يألهه ويعبده من دون الله، وإن اختلف اللفظان، فالمعنى واحد، فتغيير الاسم لا يغير الحقيقة.

ففي هذا الحديث دلالة واضحة على أن طلبتهم من النبي ﷺ أن يجعل لهم ذات أنواط، يتبركون بها، كطلبة بني إسرائيل من موسى أن يجعل لهم إلٰهاً، فأقسم ﷺ أن مقالة هؤلاء كمقالة أولئك سواء بسواء، وإذا كان القصد من الشرك بالشيء ـ كالتبرك مثلاً ـ هو القصد من التألّه به كان الكل عبادة يتقرب بها إلى الله، فالفرق بين العبادتين

المنن» ٢٣، والطيالسي في «مسنده» ص ١٩١، وعبدالرزاق في «المصنف» ١١/٣٦٩، وابن أبي شيبة في «المصنف» ١٥/١٠١، والحميدي في «المسند» ٢/٣٧٥، وابن أبي عاصم في «السنة» ١/٣٧، والمروزي في «السنة» ص ١١ ـ ١٢، والطبراني في «الكبير» ٣/٢٧٥ ـ ٢٧٦، وابن حبان في «صحيحه» ـ الإحسان ـ ٨/٢٤٨، والبيهقي في «دلائل النبوة» ٥/١٢٤ ـ ١٢٥، وفي «المعرفة» ١/١٠٨، وابن إسحاق ـ كما في سيرة ابن هشام ـ ٤/٧٠ ـ ٧١، والبغوي في «تفسيره» ٣/٥٤٤ ـ حاشية ابن كثير ـ جميعهم عن سنان بن أبي سنان عن أبي واقد الليثي... به.

لاختلاف اللفظين تحكّم بغير دليل، فقد اتضح عدم الفرق في هذه القضية، فانجلت الشبهة العراقية.

وأما قوله: (الخامس: أن المشركين لما كانوا يقصدون أن الله تعالى جسم في السماء، أرادوا بقولهم: ليقربونا إلى الله زلفى. التقرّب الحقيقي، ويدل عليه تأكيده بقولهم: (زلفى) إذ تأكيد الشيء بما ظاهره معناه يدل في الأكثر على أن المقصود به هو المعنى الحقيقي دون المجازي، فإذا قلنا: قتله قتلاً. تبادر القتل الحقيقي إلى الفهم، لا الضرب الشديد، بخلاف ما لو قلنا: قتله، فقط. فإنه قد يراد به الضرب الشديد، وأما المسلمون فحيث لم يقصدوا أن الله جسم في السماء، بَعُدَ منهم أن يطلبوا التقرب الحقيقي إليه بالتوسل، فلا ينطبق عليهم حكم الآية).

نعم. إن الوهابية لما اعتقدت أن الله تعالى جسم استوى على عرشه في السماء، لم تجد للتبرك الذي قصده المسلمون بتوسلهم معنى غير التقرب الذي يكون إلى الأجسام، ولذلك جعلت هذه الآية منطبقة عليهم).

فالجواب أن يقال: قد كان من المعلوم أن مشركي

الجاهلية لا يعرفون من لفظ الجسم ما أحدثه هؤلاء المتأخرون مِنْ أنه مركب إما مِنْ المادة والصورة، أو من الجواهر المنفردة، أو ما تركب من أجزاء متفرقة، ولا كانوا يعرفون ما أحدثه هؤلاء من لفظ «الأعراض» و «الأغراض» و «الأبعاض» و «الحيّز» و «الجهة». وإنما يُعْرف هذا عن[1] ورثة المجوس، والمشركين، وضلال اليهود، والنصارى، والصابئين، وأفراخ المتفلسفة، وأتباع الهند، واليونان، وأما العرب الذين نزل القرآن بلغتهم، فإن الجسم معناه في لغتهم البدن الكثيف، الذي لا يُسَمّى في اللغة جسم سواه، فلا يقال للهواء جسم لغةً، ولا للنار ولا للماء.

وإذا كان ذلك كذلك، كان هذا المعنى مَنْفِيّاً عن الله تعالى عقلاً وسمعاً.

وكذلك ما يعني هؤلاء الملاحدة بالجسم أنه مركب إما[2] من المادة والصورة والهُيُولي، أو من الجواهر المنفردة[3]، أو من الأجزاء المتفرقة: مَنْفِيٌّ عن الله تعالى باتفاق من أثبته ومن نفاه من العقلاء، حتى في الممكنات.

فإذا تمهد هذا فالكفار الجهال كانوا أصحَّ عقولاً،

---

(١) في ط الهند «من».

(٢) سقطت «إما» من ط الرياض.

(٣) في النسختين: (الفردة).

وأسلم فطراً من ورثة المتفلسفة، والصابئين، وأنباط فارس، والروم، فإنهم كانوا يعلمون بفِطَرهم التي فُطِرُوا عليها أن الله الذي خلقهم، وأوجدهم: فوق السماء، كما قال ﷺ لحصين الخزاعي: «كم كنت تعبد؟». قال: سبعة، ستة في الأرض وواحد في السماء. قال: «من كنت تعد لرغبتك ورهبتك؟». قال: الذي في السماء[1].

وكانوا إذا لجئوا إلى الله ودعوه رفعوا أبصارهم وأيديهم إلى السماء. ومن أشعارهم قول أمية بن أبي الصلت الثقفي، الذي أنشد للنبي ﷺ فاستحسنه، وقال: «آمن شعره، وكفر [2] قلبه» قال[3]:

---

(١) أخرجه الترمذي في «سننه» كتاب الدعوات، ٥/٥١٩ من طريق أبي معاوية عن شبيب بن شيبة عن الحسن البصري عن عمران بن حصين. . . الحديث.
وقال عقبة: هذا حديث غريب.
وقد روى هذا الحديث عن عمران بن حصين من غير هذا الوجه. اهـ.
وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير من هذا الطريق أيضاً، واختصر المتن ٣/٣.
وأخرجه أحمد في «المسند» ٤/٤٤٤ من طريق منصور عن ربعي بن حراش عن عمران بن حصين أو غيره. . . الحديث، وليس فيه سؤال النبي ﷺ، وفيه زيادة في الدعاء الذي قاله النبي ﷺ له.
وأخرجه الحاكم من هذا الطريق أيضاً، وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين وأقره الذهبي. (المستدرك ١/٥١٠).

(٢) في ط الرياض «وكفن».

(٣) ذكره الذهبي في العلو (ص ٤٢ - ٤٣) وقال: (إسناده منقطع) ورواه =

مَجِّدُوا اللَّهَ فهو للمجدِ أهلٌ
رَبُّنَا في السماء أمسى كبيراً
بالبناءِ الأَعْلى الذي سَبَقَ النا
سَ وسَوّى فوقَ السماءِ سريرا
شَرْجَعاً ما يناله بصرُ العـ
ـينِ ترى دونَه الملائكَ صورا

وقول عبدالله بن رواحة ـ رضي الله عنه ـ حين قال:

شهدت بأنّ وعدَ اللَّهِ حقٌ
وأن النارَ مثوى الكافرينا
وأن العرشَ فوقَ الماء طاف
وفوقَ العرشِ ربُّ العالمينا[1]

وإذا كان العرب يعرفون بفطرهم أن الله فوق السماء، ولا كانوا يعرفون ما أحدثه هؤلاء من لفظ الجسم على اصطلاحهم الحادث الملعون، واختلافهم في ذلك، كان تفريعاً باطلاً على تأصيل باطل مخترع، فكان[2] من المعلوم

= ابن عبدالبر في التمهيد (٤/٧) وابن عساكر (الكنز ١/١٥٢٤ وتهذيب تاريخ دمشق ٣/١٢٤).
وروى البخاري ومسلم (كاد أمية أن يسلم).

(١) ذكره ابن عبدالبر في الاستيعاب (٣/٩٠٠ ـ ٩٠١/ط البجاوي) وقال: (قصته مشهورة رويناها من وجوه صحاح)، وأسنده الذهبي في السير (١/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨) وقال في العلو (ص ٤٢): وجوهه مرسلة.

(٢) في ط الرياض «وكان».

أن المشركين إنما اتخذوا من دونه أولياء يعبدونهم إنما هو بطلب القربة والمنزلة عند الله، بشفاعة من يعبدونه، والقربى هي المنزلة، فكان من المعلوم أنهم ما طلبوا منزلة مجازية لا حقيقة لها في الخارج.

قال البغوي - رحمه الله - في تفسير هذه الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ [الزمر - ٣] يعني: الأصنام ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ﴾ [الزمر - ٣] أي قالوا ما نعبدهم: ﴿إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر - ٣]، وكذلك قرأ ابن مسعود، وابن عباس. قال قتادة: وذلك أنهم كانوا إذا قيل لهم: مَنْ ربكم، ومَنْ خلقكم، ومن خلق السموات والأرض؟ قالوا: الله. فيقال لهم: فما معنى عبادتكم الأوثان؟ قالوا: ليقربونا إلى الله زلفى. أي قربى، وهو اسمٌ أقيم مقامَ المصدرِ، كأنه قال: إلا ليقربونا إلى الله تقريباً، ويشفعوا لنا عند الله.

وبهذا يندفع توهم هذا العراقي أن التقرب بالمعنى المجازي، لا على المعنى الحقيقي، لأنه لا يعتقد أن الله على عرشه، بائنٌ من خلقه، فلذلك ظنّ أن[1] المشركين كانوا يعتقدون أن الله في السماء على عرشه فوق خلقه، وإذا كان على عرشه فوق خلقه كان جسماً، وقد بيّنا فيما

(١) سقطت «أن» من ط الرياض.

تقدم بطلان ما توهمه من اللوازم التي أحدثوها، ما أنزل الله بها من سلطان ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ﴾ [النجم - ٢٣].

وإذا تبين لك ما قدمناه، كان حكم الآية منطبقاً على هؤلاء المشركين، الذي يزعم هذا الملحد أنهم مسلمون.

وأيضاً فإن هذا الملحد، ومن نحا نحوه من المشركين، حيث أنكروا التقرب الحقيقي، فمرادهم أنه ليس فوق السموات رب، ولا على العرش إله، ولا يشار إليه بالأصابع إلى فوق إشارة حسية، كما أشار إليه أعلم الخلق به، ولا ينزل منه شيء، ولا يصعد إليه شيء، ولا تعرج الملائكة والروح إليه، ولا رفع المسيح إليه، ولا عرج برسول الله ﷺ إليه حقيقة، ولا يتقرب إليه بشيء، ولا يقرب منه أحد، لأنه يلزم على هذا عندهم أن يكون جسماً، وقد علم بالاضطرار أن الله لا سَمِيّ له، ولا كفو له، ولا مثل له، فإنه أحد صمد، لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، فلا ننفي عن الله ما أثبته لنفسه لتسمية الملاحدة أعداء الله ورسوله للموصوف بها جسماً، وهؤلاء الضلال قد جمعوا بين الشرك في الإلهية، وبين تعطيل الرب عن صفات كماله، ونعوت جلاله، فكان المشركون

---

(١) في ط الهند «منطبق».

الأولون أخفَّ شركاً منهم، لأنهم ما أنكروا علوّ الله على عرشه، ولا عطّلوه من صفات كماله.

فصـــل

قال الملحد: (ويجدر بنا أن نُبَيِّنَ هنا أنواع الشرك، فنقول: منها ما يقال لـه: شرك الاستقـلال، وهو إثبـات إلهين مستقلين، كشرك المجوس. ومنها: شرك التبعيض، وهو تركيب الإله من عِدَّةِ آلهة، كشرك النصارى. ومنها: شرك التقريب، وهو عبادة غيـر الله تعالى ليقـرب إلى الله زلفى، كشرك الجاهليـة. والشركُ الـذي جعلته الـوهابيـة أصلاً لشرك المستغيث والمتوسل، وَبَنَتْ عليه قاعدتها، هو شرك التقريب الذي دانت به الجاهلية).

والجـواب أن نقول: هـذا التقسيم بهذا اللفظ لم أجده في شيء من كتب أهل الإسلام، الذين هم الأسوة، وبهم القدوة، ولم ينسبه إلى عـالم من علماء الإسـلام، وإنما هو تنويع عراقي، وفيه من التقصير والقصور مـا لا يخفى.

وإذا كان هذا مبلغ علمه، ومحصول ما لديه، تعين أن نذكر من أقوال أهل العلم ما يبيّن تخليط هذا العراقي

وتخبيطه، حيث اعتقد أن ما يفعله المشركون في هذه الأزمان ليس من الشرك، فنقول: اعلم أن ضد التوحيد الشرك، وهو ثلاثة أنواع: شرك أكبر، وشرك أصغر، وشرك خفي.

والدليل على الشرك الأكبر قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء ـ ١١٦]. ﴿وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۖ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [المائدة ـ ٧٢].

وهو أربعة أنواع: شرك الدعوة. والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت ـ ٦٥].

النوع الثاني: شرك النية والإرادة والقصد. والدليل قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ ۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا۟ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [هود ـ ١٥ ـ ١٦].

النوع الثالث: شرك الطاعة. والدليل قوله تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ

مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًاۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة ـ ٣١] وتفسيرها الذي لا إشكال فيه طاعة العلماء والعُبَّاد في المعصية، لادعاؤهم إياهم، كما فسّرها النبي ﷺ لعدي بن حاتم لما سأله قال: لسنا نعبدهم. فذكر أن عبادتهم طاعتهم في المعصية[1].

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه ـ كتاب التفسير ـ ٢٧٨/٥، وابن جرير الطبري في تفسيره ١١٤/١٠، والطبراني في الكبير ٩٢/١٧، والبيهقي في سننه ـ كتاب آداب القاضي ـ ١١٦/١٠ كلهم من طريق عبدالسلام بن حرب عن غطيف بن أعين عن مصعب بن سعد عن عدي بن حاتم قال أتيتُ النبي ﷺ وفي عنقي صليب من ذهب فقال: «يا عدي اطرح عنك هذا الوثن» وسمعته يقرأ في سورة براءة: ﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله﴾ قال: «أما إنهم لم يكونوا يعبدونهم ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه وإذا حرموا عليهم شيئاً حرموه». هذا لفظ الترمذي. وهذا إسناد ضعيف علته غطيف بن أعين وقيل غضيف ضعفه الدارقطني وغيره ـ وبه أعل الترمذي هذا الحديث فقال عقبه: (هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عبدالسلام بن حرب، وغطيف بن أعين ليس بمعروف في الحديث). اهـ. وعبدالسلام بن حرب ثقة إمام حافظ إلا أن له مناكير. والحديث عزاه السيوطي في الدّر المنثور ١٧٤/٤ لابن سعد، وعبد بن حميد، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وأبي الشيخ، وابن مردويه. وعزاه ابن كثير في تفسيره ٣٤٨/٢ للإمام أحمد ولم أجده في مسند عدي. والله أعلم.

=

النوع الرابع: شرك المحبة. والدليل قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة - ١٦٥].

وأما النوع الثاني: فهو الشرك الأصغر، وهو الرياء. والدليل قوله تعالى: ﴿ فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴾ [الكهف - ١١٠]، وهو أنواع.

= وللحديث شاهد من حديث حذيفة موقوفاً أخرجه - كما في الدر المنثور ٤/١٧٤ - عبدالرزاق، والفريابي، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وأبو الشيخ، والبيهقي في سننه كلهم من طريق أبي البَخْتَري سعيد بن فيروز قال: سأل رجل حذيفة - رضي الله عنه - فقال: أرأيت قوله تعالى: ﴿اتخذوا أحبارهم...﴾ الآية. أكانوا يعبدونهم قال: لا، ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه، وإذا حرموا عليهم شيئاً حرموه.

وأخرجه من هذا الطريق ابن جرير في تفسيره ١٠/١١٤ - ١١٥ وإسناده ضعيف للانقطاع بين أبي البَختري وحذيفة. فإن أبا البختري لم يسمع من حذيفة إنما أرسل عنه، كما في تهذيب الكمال للمزي، وجامع التحصيل.

ثم عزا السيوطي في «الدّر» أثر حذيفة هذا إلى أبي الشيخ والبيهقي في شعب الإيمان - والذي يظهر من صنيع السيوطي أنه من طريق آخر غير طريق أبي البختري فلينظر.

وقد حسن شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية هذا الحديث كما في كتابه (الإيمان) ص ٦٤ وعلى معنى هذا الحديث جمهور المفسرين. والله أعلم.

والنوع الثالث: الشرك الخفي. والدليل عليه قوله ﷺ: «الشرك في هذه الأمة أخفى من دبيب النملة السوداء، على صفاة[1] سوداء، في ظلمة الليل». وكفارته قوله ﷺ: «اللهم إني أعوذ بك أن أشرك بك شيئاً وأنا أعلم، وأستغفرك من الذنب الذي لا أعلم».

وقال ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ: الشرك شركان: شرك يتعلق بذات المعبود وأسمائه وصفاته وأفعاله. وشرك في عبادته ومعاملته، وإن كان صاحبه يعتقد أنه سبحانه لا شريك له في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله.

والشرك الأول نوعان: أحدهما: شرك التعطيل، وهو أقبح أنواع الشرك، كشرك فرعون إذ قال وما رب العالمين؟ وقال تعالى مخبراً عنه إنه قال: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر ـ ٣٦ ـ ٣٧].

فالشرك والتعطيل متلازمان، فكل مشرك معطل، وكل معطل مشرك، لكن الشرك لا يستلزم أصل التعطيل، بل قد يكون المشرك مقراً بالخالق سبحانه، وصفاته، ولكن عطل حق التوحيد.

---

(١) في ط الهند «صفات».

وأصل الشرك وقاعدته التي يرجع إليها هو: التعطيل، وهو ثلاثة أقسام: تعطيل المصنوع عن صانعه وخالقه. وتعطيل الصانع سبحانه عن كماله المقدس بتعطيل أسمائه، وصفاته، وأفعاله. وتعطيل معاملته عما يجب على العبد من حقيقة التوحيد.

ومن هذا الشرك شرك طائفة أهل وحدة الوجود الذين يقولون ما ثَمَّ خالق ومخلوق ولا هُهنا شيئان بل الحق المنزّه هو عين الخلق المشبه.

ومنه شرك الملاحدة القائلين بقدم العالم وأبديته، وأنه لم يكن معدوماً أصلاً، بل لم يزل ولا يزال، والحوادث بأسرها مستندة عندهم إلى أسباب ووسائط اقتضت إيجادها، يسمونها العقول والنفوس.

ومن هذا شرك من عطل أسماء الرب تعالى، وأوصافه، وأفعاله، من غلاة الجهمية والقرامطة، فلم يثبتوا له اسماً، ولا صفة، بل جعلوا المخلوق أكمل منه، إذ كمال الذات بأسمائها وصفاتها.

فصـــل[1]

النوع الثاني: شرك من جعل معه آلهاً آخـر، ولم يعطل أسماءه، وربوبيته، وصفاته، كشرك النصارى الذين جعلوه ثالث ثلاثة، فجعلوا المسيح إلهاً، والله إلهاً، وأمه إلهاً، ومن هذا شـرك المجوس القـائلين بإسنـاد حوادث الخير إلى النور، وحوادث الشر إلى الظلمة.

قلت: فانظر إلى كلام شمس الدين ابن القيم، وإلى كلام هذا الملحد، حيث قال: (منها شرك الاستقلال، وهو إثبـات إلهين مستقلين، كشـرك المجـوس. ومنهـا شـرك التبعيض، وهـو تـركيب الإلــه من عِـدّة آلهـــة، كشـرك النصارى) وبهذا تعرف أنه ما عرف أنواع الشرك ولا أقسامه.

ثم قال ابن القيم: ومن هذا شرك القدرية القائلين بأن الحيوان هو الذي يخلق أفعـال نفسه، وأنهـا تحدث بدون مشيئة الله وتقديره وإرادتـه، ولهذا كـانوا مِن أشبـاه المجوس. ومن هذا شرك الذي حـاج إبراهيم في ربـه: ﴿إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّيَ ٱلَّذِى يُحْيِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْيِۦ

(١) كذا في النسخ، وحذفها أوْلى لأن الكلام متصل غير منقطع.

وَأُمِيتُ﴾ [البقرة ـ ٢٥٨] فهذا جعل نفسه ـ مثلاً لله، يحيي ويميت ـ بزعمه ـ كما يحيي الله ويميت، فألزمه إبراهيم ـ عليه السلام ورحمة الله وبركاته ـ أَنَّ طَرْدَ قولك أَنْ تقدر على الإتيان بالشمس من غير الجهة التي يأتي الله بها، وليس هذا انتقالاً ـ كما زعمه بعض أهل الجدل ـ بل إلزاماً على طرد الدليل ـ إن كان حقاً ـ ومن هذا شرك كثير ممن يشرك بالكواكب العلويات، ويجعلها أرباباً مدبرة لأمر هذا العالم، كما هو مذهب مشركي الصابئة، وغيرهم. ومن هذا شرك عُبَّاد الشمس وعباد النار وغيرهم، ومن هؤلاء من يزعم أن معبوده هو الإله على الحقيقة، ومنهم من يزعم أنه أكبر الآلهة، ومنهم من يزعم أنه إله من جملة الآلهة، وأنه إذا خصّه بعبادته والتبتل إليه والانقطاع إليه، أقبل عليه واعتنى به، ومنهم من يزعم أن معبوده الأدنى يُقَرِّبه إلى المعبود الذي فوقه، والفوقاني يُقَرِّبه إلى من فوقه، حتى تقربه تلك الآلهة إلى الله سبحانه، فتارة تكثر الوسائط، وتارة تقل.

ثم ذكر الشرك في العبادة وأنواعه، وهو الشرك الخفي، وذكر أن منه ما ينقسم إلى كبير وأكبر، وليس منه شيء مغفور، كالشرك بالله في المحبة.

ثم ذكر الشرك بالله سبحانه في الأقوال، والأفعال، والإرادات، والنيّات، وأن منه ما هو أكبر، وأصغر، تركنا

ذكر ذلك طلباً للاختصار، فمن أراد الوقوف عليه فهو في «الجواب الكافي والدواء الشافي» وبما ذكرناه يتبين لكل منصف أن هذا العراقي مزجي البضاعة من العلوم النبوية، والعقائد السلفية، وأنه لا دراية له ولا رواية[1].

وحيث أنه ما عرف من الشرك إلا ما ذكره من هذه الأنواع التي خبط فيها خبط عشواء، صار ما عداه عنده ليس من الشرك، وأن ما عداها من الأمور الشركية ـ المخرجة من الملة التي هي أعظم وأدهى ـ لا تخرج من الملة، لكونه قد تلبس بها، وتضمخ بوضرها، فلذلك[2] كان يسمي أهلها هم المسلمون عنده.

فمن تلك الأمور التي ما ذكرها، ولا عرف أنها من الكفر المخرج من الملة: الشرك الذي يتعلق بذات المعبود، وأسمائه، وصفاته، وأفعاله، كتعطيله سبحانه عن كماله المقدس؛ بتعطيل أسمائه، وصفاته، وأفعاله، وتعطيل معاملته عما يجب على العبد من حقيقة التوحيد.

ومنها: الشرك بالله في المحبة والتعظيم، بأن يحب مخلوقاً كما يحب الله، فهذا من الشرك الأكبر الذي لا يغفره الله، وغير ذلك من الأمور الشركية التي تقدم ذكرها.

---

(١) في ط الرياض «لا درية ولا روية».

(٢) في ط الرياض «فذلك».

فإذا عرفت ذلك تَبَيَّن لك ضلال هؤلاء الملاحدة الذين أُشْرِبت قلوبهم عداوة أهل التوحيد، ولَقَّبُوهم بالألقاب الشنيعة، ورموهم بالعظائم التي لا ترام ولا تطاق، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

فصــل

قال العراقي: (والأمـر الذي حمـل الجاهليـة على شركها هذا هو تسويل الشيطان لها: أن عبادة غير الله تعالى على ما هي عليه من غاية الضعف والعجز، وتركها التقرب إليه بعبادة من هو أعلى منها عنده وأشرف وأقوى، كنحو الملائكة إنما هو سوء أدب، ولكن لما رأت غيبة من عبدته عنها دائماً أو بعض الأوقات صنعت الأصنام أمثلة لما غاب عنها من معبوداتها فعبدتها). اهـ.

والجواب أن نقول: ليس الأمر كما زعمت، ولا ما إليه ذهبت، وإنما الأمر الذي حمل الجاهلية على شركها هو الغلو في الصالحين، كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾ [النساء ـ ١٧١] الآيـة. والغلو هـو الإفـراط في التعظيم بـالقـول والاعتقـاد، أي لا تـرفعـوا المخلوق عن منزلته التي أنزله الله، فتنزلوه المنزلة التي لا تنبغي إلا لله.

والخطاب وإن كان لأهل الكتاب فـإنه عـام يتناول

جميع الأمة، تحذيراً لهم أن يفعلوا بنبيهم ﷺ فعل النصارى في عيسى، واليهود في العُزَيْر، كما قال تعالى: ﴿ ۞ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ وَلَا يَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ ﴾ [الحديد ـ ١٦].

وفي الصحيح عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ [نوح ـ ٢٣] ـ صارت الأوثان التي في قوم نوح في العرب بعد، أما «ود» فكانت لكلب بدومة الجندل. وأما «سواع» فكانت لهذيل. وأما «يغوث» فكانت لمراد، ثم لبني غطيف بالجرف عند سبا. وأما «يعوق» فكانت لهمدان. وأما «نسر» فكانت لحمير لآل ذي الكلاع:

هذه أسماء رجال صالحين في قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون فيها أنصاباً، وسموها بأسمائهم، ففعلوا، ولم تعبد، حتى إذا هلك أولئك ونسي العلم عُبِدَت.

قال ابن جرير ـ رحمه الله: حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا مهران، عن سفيان، عن موسى بن محمد بن قيس: أن يغوث ويعوق ونسراً كانوا قوماً صالحين من بني آدم،

وكان لهم أتباع يقتدون بهم، فلما ماتوا قال أصحابهم: لو صَوَّرنا صورهم كان أشوقَ لنا إلى العبادة، فصوَّرُوهم، فلما ماتوا، وجاء آخرون دَبَّ إليهم إبليس، فقال: إنما كانوا يعبدونهم، وبهم يُسْقَوْن المطر، فعبدوهم. انتهى.

فالشيطان هو الذي زَيَّن لهم عبادة الأصنام، وأمرهم بها، فصار هو معبودهم في الحقيقة، كما قال تعالى: ﴿۞ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ۝٦٠ وَأَنِ ٱعْبُدُونِى ۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ۝٦١ وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا ۖ أَفَلَمْ تَكُونُوا۟ تَعْقِلُونَ﴾ [يس ـ ٦٠ ـ ٦١ ـ ٦٢]. وهذا يفيد الحذر من الغلو، ووسائل الشرك، وإن كان القصد بها حسناً، فإن الشيطان أدخل أولئك في الشرك من باب الغلو في الصالحين، والإفراط في محبتهم ـ كما قد وقع مثل ذلك في هذه الأمة ـ أظهر لهم الغلو والبدع في قالب تعظيم الصالحين، ومحبتهم، ليوقعهم فيما هو أعظم من ذلك من عبادتهم لهم من دون الله.

وفي رواية أنهم قالوا: ما عَظَّم أوَّلونا هؤلاءِ إلا وهم يرجون شفاعتهم عند الله. أي يرجون شفاعة أولئك الصالحين الذين صوروا تلك الأصنام على صورهم، وسموها بأسمائهم، ومن هنا يُعْلَم أن اتخاذ الشفعاء ورجاء شفاعتهم بطلبها منهم شرك بالله.

قال ابن القيم ـ رحمه الله : وما زال الشيطان يوحي إلى عُبَّاد القبور، ويلقي أن البناء والعكوف عليها من محبة أهل القبور، من الأنبياء، والصالحين، وأن الدعاء عندها مستجاب، ثم ينقلهم من هذه المرتبة إلى الدعاء بها، والإقسام على الله بها، فإن شأن الله أعظم من أن يقسم عليه، أو يسأل بأحد من خلقه.

فإذا تقرر ذلك عندهم نقلهم منه إلى دعائه، وعبادته، وسؤاله الشفاعة من دون الله، واتخاذ قبره وثناً تعلق عليه القناديل والستور، ويطاف به، ويُسْتَلَم ويُقَبَّلُ، ويحج إليه، ويذبح عنده.

فإذا تقرر هذا عندهم، نقلهم منه إلى دعاء الناس إلى عبادته، واتخاذه عيداً ومنسكاً، ورأوا أن ذلك أنفع لهم في دنياهم وأخراهم، وكل هذا مما قد علم بالاضطرار من دين الإسلام أنه مضاد لما بعث الله به رسوله ﷺ من تجريد التوحيد، وأن لا يعبد إلّا الله.

فإذا تقرر ذلك عندهم، نقلهم منه إلى أن من نهى عن ذلك فقد تنقّص أهل الرُّتب العالية، وحطهم عن منزلتهم، وزعم أنه لا حرمة لهم، ولا قدر، وغضب المشركون، واشمأزّت قلوبهم، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ٱشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ

﴿ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ [الزمر ـ ٤٥] وسرى ذلك في نفوس كثير من الجهال والطغام، وكثير ممن ينتسب إلى العلم والدين، حتى عَادَوْا أهل التوحيد، ورموهم بالعظائم، ونفّروا الناس عنهم، ووالوا أهل الشرك، وعظموهم، وزعموا أنهم أولياء الله، وأنصار دينه ورسلون، ويأبى الله ذلك: ﴿ وَمَا كَانُوٓاْ أَوْلِيَآءَهُۥٓۚ إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ [الأنفال ـ ٣٤]، انتهى كلام ابن القيم رحمه الله تعالى.

ثم قال العراقي: (إذا تحققت هذا؛ اتضح لك أن حال مشركي الجاهلية لا ينطبق بوجه من الوجوه على المسلمين المتوسلين إلى الله بالأنبياء والصالحين).

فأقول: قد تقدم جواب هذا.

وقوله: (فأولئك اتخذوا الأصنام آلهة. والإله معناه: المستحق للعبادة، فهم اعتقدوا استحقاق الأصنام للعبادة، واعتقدوا أولاً أنها تضر وتنفع، فعبدوها).

فأقول: إن أولئك اتخذوا الأصنام والملائكة والأنبياء والأولياء والصالحين آلهة يعبدونها من دون الله، والإله

معناه: الذي تألّهه القلوب بالمحبة، والخضوع، والخوف، والرجاء، وتوابع ذلك من الرغبة، والرهبة، والتوكل، والاستغاثة، والدعاء، والذبح، والنذر، والسجود، وجميع أنواع العبادة الباطنة والظاهرة، فهو إله بمعنى: مألوه. أي: معبود، وأجمع أهل اللغة أن هذا معنى الإله.

قال الجوهري: أَلَه بالفتح، إلاهة، أي: عَبَدَ عِبَادَة، قال: ومنه قولنا: الله. وأصله: إلاه، على فِعَال، بمعنى: مفعول، لأنه مألوه. بمعنى: معبود، كقولنا إمام: فِعَال، بمعنى: مفعول، لأنه مؤتم به. قال: والتّأليه: التعبيد، والتأله: التنسك والتعبد. قال رؤبة:

سَبَّحْنَ واسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأَلُّه.

انتهى.

وقال في القاموس: أَلَه، إِلَهةً، وأُلوهةً: عَبَدَ عِبَادَة، ومنه لفظ «الجلالة» واختلف فيه على عشرين قولاً ـ يعني في لفظ الجلالة ـ قال: وأصله: إله بمعنى: مألوه، وكل ما اتُّخِذَ معبوداً إلهٌ عند متخذه. قال: والتألّه: التنسك والتعبد. انتهى.

وجميع العلماء من المفسرين، وشرّاح الحديث والفقه، وغيرهم، يفسرون «الإله» بأنه المعبود.

فإذا كان هذا هو معنى «الإله» في اللغة، والشرع، فهو

المستحق للعبادة ـ المتقدم ذكرها ـ دون من سـواه، فمن صـرف منها شيئاً لغيـر الله فقـد أشـرك ذلـك الغيـر في عبادة الله.

وأما كون المشركين اعتقدوا أن آلهتهم تنفع وتضر، فغير مسلَّم، فإنهم قد اعترفوا أن الله هو النافع الضار، وأنه المستحق للعبادة، ولكنهم ما أرادوا ممن عبدوه إلا الجاه والشفـاعـة، وليقـربـوهم إلى الله زلفى، كمـا هـو قـول المشركين في هذه الأزمان سواء بسواء.

وقـد قال ﷺ: «لتـركبنّ سنن من كان قبلكم حـذو القذة بالقذة، حتى لو كان فيهم من أتى أُمَّه علانية لكان في هذه الأمة من يفعله». وفي لفظ: «حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه». قالوا يا رسول الله: اليهـود والنصارى؟ قال: «فمن».

وقوله: (فاعتقادهم هـذا، وعبادتهم إيـاها؛ أوقعهم في الشرك، فلما أقيمت عليهم الحجة بأنها لا تملك نفعاً ولا ضراً، قالوا: ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زُلفى).

فأقول: لما أقام الله عليهم الحجة بإقـرارهم أن الله هو المحيي المميت، المدبر لجميع الأمـور، وأن الله هو النافع الضار، وأن آلهتهم لا تملك لهم نفعاً ولا ضراً، ولا

حياة، ولا نشوراً، واعترفوا بذلك، قال الله تعالى: ﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ أي: تتقون الشرك في العبادة، فإن الفاعل لهذه الأشياء هو الذي يستحق العبادة دون من سواه، فقول الكفار: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر - ٣]، كقول مشركي هذه الأزمان: لسنا نعبد إلاّ الله، ولكن ما قصدنا بزيارة قبورهم إلا التوسل بهم إلى الله تعالى، والتبرك بهم، لكونهم أحباء الله المقربين، الذين اصطفاهم واجتباهم.

وقوله: (فكيف يجوز للوهابية أن تجعل المؤمنين الموحدين مثل أولئك المشركين).

فأقول: ما جعلت الوهابية المؤمنين الموحدين مثل المشركين، وإنما جعلت مَنْ فَعَلَ فِعْل المشركين مشركاً، لكونه حَذَا حذو أولئك في صرف خالص حق الله تعالى، ويزعم أنه ما أراد إلا الجاه والشفاعة منهم، لأنهم مقربون عند الله.

وقوله: (إذْ لا شك أن المشركين إنما كَفَروا بسبب عبادتهم تماثيل الأنبياء والملائكة والأولياء، التي صوروها

على صورهم، وسجدوا لها، وذبحوا، وبسبب[1] اعتقادهم في الملائكة والأنبياء[2] والأولياء أنهم آلهة مع الله، يضرون، وينفعون[3] بذواتهم).

فأقول: وهؤلاء المشركون في هذه الأزمان إنما كَفَروا بسبب غلوهم في الأنبياء والأولياء والصالحين، والعكوف على قبورهم، واستغاثتهم[4] بهم، والالتجاء إليهم، ودعائهم، والذبح لهم، والنذر لهم، إلى غير ذلك من أنواع العبادة التي كانوا يفعلونها في هذه الأزمان عند ضرائح الأولياء والصالحين.

فإن من صرف من هذه العبادة شيئاً لغير الله كان مشركاً، وإن اعتقد أن من يدعوه، ويستغيث به، ويرجوه، ويذبح له، ويلجأ إليه، ويعلق آماله به، لا يضر ولا ينفع، وأنه ليس إلهاً، ولا يستحق العبادة.

وقوله: (ولذلك احتج الله تعالى على إبطال قولهم، وضرب الأمثال للرد على معتقدهم في كثير من الآيات،

---

(١) في ط الرياض «وسبب».
(٢) في الأصل «في الأنبياء والملائكة».
(٣) في الأصل «وينفون».
(٤) في الأصل «واستعانتهم».

بأن الإله المستحق للعبادة يجب أن يكون قادراً على كشف الضر، وإيصال النفع لمن عبده، وبأن ما عبدوه من جملة المحدثات المنافية للربوبية).

فأقول: وهذا هو الحق، ولكنه مع كونه منافياً للربوبية، فهو مناف للألوهية، فكيف إذا عرفت أن هذا منافٍ للربوبية لأي شيء صرفك عن كونه منافياً لتوحيد الإلهية، لأن توحيد الربوبية هو الإقرار، والاعتراف، بأن الله هو الخالق الرازق، المحيي المميت، المدبر لجميع الأمور، وأنه النافع الضار، وأنه رب كل شيء ومليكه، وأنه المتفرد بالإيجاد والإعدام، إلى غير ذلك من أفعال الرب.

وأما توحيد الإلهية فهو أن يوحد العبد ربَّه بأفعاله الصادرة منه، كالدعاء، والخوف، والرجاء، والحب، والتعظيم، والاستغاثة، والاستعاذة، والاستعانة، والتوكل، والذبح، والنذر، والرغبة، والرهبة، والخضوع، والخشوع، والالتجاء، وغير ذلك من أنواع العبادة التي صرفها المشركون الأولون والآخرون لغير الله.

وأما قوله: (وأما المستغيث والمتوسل فهو[1] براء من هذه العبادة وهذا الاعتقاد).

---

(١) في الأصل «منهم».

فأقول: المستغيث والمتوسل - على لغة هؤلاء المشركين - ليس هو بريئاً من هذه العبادة وهذا الاعتقاد، لأن الاستغاثة هي طلب الغوث، وهو[1] إزالة الشدة، كالاستنصار طلب النصر، والاستعانة طلب العون، قاله شيخ الإسلام ابن تيمية.

ومن المعلوم بالضرورة أن الله تعالى هو الذي يزيل الشِّدَّات، ويغيث اللهفات، ويفرج الكربات، فمن زعم أن الاستغاثة ليست من العبادات فهو مكابر للحسيات، مباهت في الضروريات. وفي الدعاء المشهور عن النبي ﷺ أنه قال في دعائه: «اللهم أنت المستعان، وبك المستغاث، وإليك المشتكى» الحديث. ودعاء المسلمين: يا غياث المستغيثين، وقد قال تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ﴾ [الأنفال - ٩] فعدم إدخالها في جملة العبادة هو التحكم والمكابرة، من غير دليل عقلي، ولا نص شرعي.

وقوله: (إذْ الآيات التي استدلت بها الوهابية إنما نزلت جميعاً في الكفار الذين عبدوا غير الله، وإن قصدوا بعبادتهم ذلك الغير التقرب إليه تعالى، وفي الذين اعتقدوا

---

(١) سقطت «هو» من الأصل.

أن مع الله إلهاً آخر، وأن له ولداً وزوجة، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً).

فأقول: قد تقدم الجواب عن هذا، وأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

وقوله: (وليس في الآيات النازلة في الكفار دلالة على كون الاستغاثة بنبي أو وليّ مع الإيمان بالله تعالى هي عبادة لغير الله).

فأقول: بل فيها الدلالة الواضحة على أن من صرف لغير الله شيئاً من العبادة التي لا يستحقها إلا الله فهو مشرك، فإن صَرْفَها لغير الله منافٍ للإيمان بالله تعالى.

فصـــل

ثم قال العراقي: (قالت الوهابية: إن الاستغاثة من نـوع الدعـاء، وقد ورد في الحـديث: «أن الـدعـاء هـو العبادة»[1] فالذي يستغيث بنبي أو ولي فهو إنما يعبده بتلك

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٤/٢٦٧ ـ ٢٧١ ـ ٢٧٦ ـ ٢٧٧)، وأبو داوود في سننه ـ كتاب الصلاة ـ (٢/١٦١)، والترمذي في سننه ـ كتاب التفسير ـ (٥/٢١١) وفي ـ كتاب الدعاء ـ (٥/٤٥٦)، وابن ماجه في سننـه ـ كتـاب الـدعـاء ـ (٢/١٢٥٨)، وابن المبـارك في الـزهـد (ص ٤٥٩)، والطيالسي في مسنـده (ص ١٠٨)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٠/٢٠٠)، والبخاري في الأدب المفرد (٢/١٧٨)، وابن جرير الطبري في تفسيره (٢٤/٧٨ ـ ٧٩)، وابن حبان في صحيحه ـ الموارد ـ (ص ٥٩٥)، والطبراني في الصغير (٢/٩٧)، والحاكم في مستدركه (١/٤٩٠ ـ ٤٩١)، والبغوي في شرح السنة (٥/١٨٤)، وفي تفسيره ـ حاشية ابن كثير ـ (٧/٣٠٩)، والقضاعي في مسند الشهاب (١/٥١)، وأبو نعيم في الحلية (٨/١٢٠) جميعهم من طريق يُسَيْع بن معدان عن النعمان بن بشير مرفوعاً. . . به وسنده صحيح.
وصححه الحاكم وأقره الذهبي، وقال الترمذي حسن صحيح، وصححه النـووي، كمـا في الأذكـار، وقـال الحـافظ في الفتح: إسنـاده جيـد (١/٤٩)، وحسنـه السخاوي ـ كمـا في شـرح الأذكـار ـ لابن عـلّان (٧/١٩١).

=

الاستغاثة، وحيث إن العبادة لا تصلح إلا لله وحده، وإن عبادة غيره شرك كان المستغيث بغيره[1] مشركاً.

ثم قال: فالجواب على هذا: أن ضمير الفصل إنما يفيد قصر المُسْنَد على المُسْنَدِ إليه، وكذا تعريف الخبر، كما ذكره صاحب «المفتاح» وعليه الجمهور، فقولنا: الله هو الرزاق مثلاً، معناه لا رازق سواه، وعلى هذا: فقوله عليه الصلاة والسلام: «الدعاء هو العبادة» دالّ على أن العبادة مقصورة على الدعاء، فيكون المراد من الحديث أن العبادة ليست غير الدعاء، ويؤيده قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَعْبَؤُاْ[2] بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ﴾ [الفرقان - ٧٧] أي ما يصنع بكم لولا عبادتكم، فإن شرف الإنسان بعبادته، وكرامته بمعرفته وطاعته، وإلا فلا فضل له على البهائم. والحج، والصلاة، والزكاة، والصيام، والشهادة،

= والحديث عزاه السيوطي في الدر المنثور (٣٠١/٧)، لسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه وأبي نعيم في الحلية (١٢٠/٨)، والبيهقي في شعب الإيمان كلهم عن النعمان بن بشير... به.

وأخرجه الخطيب في التاريخ (٢٧٩/١٢)، وابن مردوية - كما في الدر - (٣٠١/٧) وأبو يعلى - كما في شرح الأذكار - (١٩١/٧) عن البراء بن عازب رضي الله عنه

(١) في ط الرياض «به».

(٢) في الأصل «يعبأ».

كلها دعاء، وكذلك التلاوة، والأذكار، والطاعة، فانحصرت[1] العبادة في الدعاء. إذا تقرر هذا فلا حجة في الحديث، إذ على تقدير كون الاستغاثة من نوع الدعاء كما قالته الوهابية، لا يلزم أن تكون عبادة، لما أن الدعاء قد لا يكون عبادة كما هو ظاهر..) إلى آخر كلامه.

والجواب أن نقول: الاستغاثة هي طلب الغوث، وهو إزالة الشدة، كالاستنصار: طلب النصر. والاستعانة: طلب العون. كما تقدم ذكره عن شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ.

وقال غيره: الفرق بين الاستغاثة والدعاء: أن الاستغاثة لا تكون إلا من المكروب، والدعاء أعم من الاستغاثة، لأنه يكون من المكروب وغير المكروب، فعطف الدعاء على الاستغاثة من عطف العام على الخاص، فبينهما عموم وخصوص مطلق، يجتمعان في مادة، وينفرد الدعاء عنها في مادة، فكل استغاثة دعاء، وليس كل دعاء استغاثة.

فإن تبين لك أن بينهما عموماً وخصوصاً مطلقاً[2]، وأن كل استغاثة دعاءٌ، وقد علمت أن الدعاء هو العبادة بنص

(١) في الأصل «فانحصرة».

(٢) في الأصل «مطلق».

رسول الله ﷺ؛ فاعلم أن الدعاء نوعان: دعاء عبادة. ودعاء مسألة. ويراد به في القرآن هذا تارة وهذا تارة، ويراد به مجموعهما، فدعاء المسألة هو طلب ما ينفع الداعي من جلب نفع أو كشف ضر، ولهذا أنكر الله على من يدعو[1] أحداً من دونه، ممن لا يملك ضراً ولا نفعاً، كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ۚ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [المائدة ـ ٧٦]، وقوله: ﴿قُلْ أَنَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ [الأنعام ـ ٧١] الآيات. وقال: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ۖ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [يونس ـ ١٠٦].

قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله: فكل دعاءِ عبادةٍ مستلزمٌ لدعاءِ المسألة، وكلُّ دعاءِ مسألةٍ متضمن لدعاء العبادة.

قال الله تعالى: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف ـ ٥٥]. وقال تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ۝٤٠ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام ـ ٤٠ ـ ٤١]. وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَـٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾

---

(١) في الأصل «يدعوا».

[الجن ـ ١٨]. وقال تعالى: ﴿لَهُۥ دَعۡوَةُ ٱلۡحَقِّۖ﴾ الآية [الرعد ـ ١٤].

وأمثال هذا في القرآن في دعاء المسألة أكثر من أن يحصر، وهو يتضمن دعاء العبادة، لأن السائل أخلص سؤاله لله، وذلك من أفضل العبادات، وكذلك الذاكر لله، والتالي لكتابه، ونحوه، طالبٌ من الله في المعنى، فيكون داعياً عابداً.

فتبين بهذا من قول شيخ الإسلام: أن دعاء العبادة مستلزم لدعاء المسألة، كما أن دعاء المسألة متضمن لدعاء العبادة.

وقد قال تعالى عن خليله: ﴿وَأَعۡتَزِلُكُمۡ وَمَا تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَأَدۡعُواْ رَبِّي عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّي شَقِيّٗا ۝٤٨ فَلَمَّا ٱعۡتَزَلَهُمۡ وَمَا يَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [مريم ـ ٤٨ ـ ٤٩] الآية. فصار الدعاء من أنواع العبادة، فإن قوله: ﴿وَأَدۡعُواْ رَبِّي عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّي شَقِيّٗا﴾ [مريم ـ ٤٨]، كقول زكريا: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا وَلَمۡ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيّٗا﴾ [مريم ـ ٤]، وقد أمر الله تعالى في مواضع من كتابه، كقوله: ﴿ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةًۚ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱدۡعُوهُ خَوۡفٗا وَطَمَعًاۚ إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [الأعراف ـ ٥٥ ـ ٥٦]، وهذا هو

دعاء المسألة المتضمن للعبادة، فإن الداعي يرغب إلى المدعو، ويخضع له، ويتذلل.

وضابط هذا: أن كل أمر شرعه الله لعباده، وأمرهم به، ففعله لله عبادة، فإذا صرف من تلك العبادة شيئاً لغير الله فهو مشرك، مصادم لما بعث الله به رسوله من قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهَ أَعۡبُدُ مُخۡلِصٗا لَّهُۥ دِينِي﴾ [الزمر - ١٤].

فإذا ثبت أن الاستغاثة من أنواع الدعاء، وأن كل استغاثة دعاء، وليس كل دعاء استغاثة، وتقرر أن الدعاء نوعان: دعاء مسألة، ودعاء عبادة، وأن كلَّ دعاءِ عبادةٍ مستلزم لدعاءِ المسألة، وكل دعاء مسألة متضمن لدعاء العبادة تبين لك أن الاستغاثة من أنواع العبادة، وكيف لا تكون من أنواع العبادة وقد قال تعالى: ﴿إِذۡ تَسۡتَغِيثُونَ رَبَّكُمۡ فَٱسۡتَجَابَ لَكُمۡ﴾ [الأنفال - ٩]، وقوله ﷺ في الدعاء المشهور: «اللهم أنت المستعان وبك المستغاث وإليك المشتكى» الحديث. وقول المسلمين: يا غياث المستغيثين، فإن لم يكن هذا من العبادة، فلا ندري ما العبادة، ولا ما دعاء المسألة المتضمن لدعاء العبادة.

وقد قال شيخ الإسلام رحمه الله: العبادة اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه، من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة.

فإذا تمهد هذا واتضح، فقول هذا الملحد: (إنَّ

ضمير الفصل إنما يفيد قصر المسند على المسند عليه وكذا تعريف الخبر كما ذكره صاحب «المفتاح» وعليه الجمهور، فقولنا: الله هو الرزاق مثلاً معناه لا رازق سواه. . .) إلخ.

فيقال لهذا الملحد: نعم. إذا كان الحصر أو القصر حقيقياً، فإنه من المعلوم إذا قلنا: الله هو الرزاق، فمعناه حقيقةً لا رازق سواه، وعلى هذا فقوله عليه السلام: «الدعاء هو العبادة» دال على أن العبادة مقصورة على الدعاء، فيكون المراد من الحديث: «أن العبادة ليست غير الدعاء. . .» إلخ.

فنقول: ليس الأمر كما توهمت، وإنما الحصر والقصر في هذا الحديث ادّعائي، كما يستفاد من ضمير الفصل المقحم بين المبتدأ والخبر، والحصر ـ وإن كان ادّعائياً ـ فهو يدل على أن الدعاء هو معظم العبادة، ومخها، وخالصها، وأجلها، وأشرفها.

ومثل هذا الحديثِ: الحديثُ الذي رواه أبو داود في «سننه» والإمام أحمد في «المسند» من حديث أبي بكرة أن رسول الله ﷺ قال: «ينزل ناس من أمتي بغائط يسمونه البصرة، عند نهر يقال له: دجلة، يكون عليه جسر، يكثر أهلها، وتكون من أمصار المهاجرين ـ وفي رواية المسلمين: فإذا كان في آخر الزمان، جاء بنو قنطوراء،

عراض الوجوه، صغار الأعين، حتى ينزلوا على شَطِّ النهر، فيفترق أهلها ثلاث فرق، فرقة يأخذون أذناب البقر والبرية، وهلكوا، وفرقة يأخذون لأنفسهم، وكفروا، وفرقة يجعلون ذراريهم خلف ظهورهم ويقاتلون وأولئك هم الشهداء»[1].

فأخبر في هذا الحديث أن أولئك هم الشهداء، وأنهم مخصوصون بالشهادة دون سائر الشهداء، كما يستفاد من الجملة الاسمية المعرَّفة الطرفين، ومن ضمير الفصل المقحم بين المبتدأ والخبر، والحصرُ ـ وإن كان ادّعائياً ـ فهو يدل على شرف الصنف وفضيلته. انتهى.

وكذلك قوله تعالى في المنافقين: ﴿هُمُ ٱلْعَدُوُّ فَٱحْذَرْهُمْ﴾ [المنافقون ـ ٤] فهذا يدل على شدة عداوتهم من بين سائر الكفار، لا على أنه لا عدو سواهم، وكذلك قوله: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾ [النحل ـ ١٠٥]، ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة ـ ٤٥] وهذا بَيِّنٌ بحمد الله لا خفاء به، مع أنه ورد في حديث آخر: «الدعاء مخ العبادة» من حديث أنس[2]، مع أن الحصر أو القصر في قوله ﷺ:

---

(١) رواه أحمد (٥/٤٠ و٤٤ ـ ٤٥) وأبو داود (٤٣٠٦) وحسَّنه الألباني ـ حفظه الله ـ في المشكاة (٥٤٣٢).

(٢) رواه الترمذي (٥/٤٥٦) والطبراني في الأوسط وفي الدعاء (٨) واستغربه الترمذي وقال هو والطبراني: (تفرد به ابن لهيعة) وفيه مقال مشهور وانظر هاهنا (ص ٤٧٦).

«الدعاء هو العبادة» كما قال بعض شراح الحديث: إن حصر أحد الجزئين في الآخر يفيد أن الدعاء لبها، وخالصها، وركنها الأعظم. وبحديث أنس: «الدعاء مخ العبادة» يظهر معنى القصر في حديث النعمان المتقدم، فاندفع الإشكال عَمّا ذكره العراقي.

وأما قوله: (إذا تقرر هذا فلا حجة في الحديث، إذ على تقدير كون الاستغاثة من نوع الدعاء، كما قالته الوهابية، لا يلزم أن تكون عبادة، لما أن الدعاء قد لا يكون عبادة، كما هو ظاهر).

فالجواب: أنّا قد بَيّنا فيما تقدم ما يبطل دعواه الكاذبة الخاطئة، وبَيّنا أن العبادة ليست منحصرة في الدعاء، بل الدعاء من أنواع العبادة. والعبادة: اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه، من الأقوال والأفعال الظاهرة والباطنة، فالدعاء هو مخ العبادة، بنص رسول الله ﷺ، والاستغاثة من أخصّ أنواع العبادة وأشرفها، إذ هي دعاء مسألة متضمنة لدعاء العبادة.

فإذا تبين لك ما ذكرناه، فالدعاء الذي جاء في قوله: ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الإسراء ـ ٥٢]. وفي قوله: ﴿لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًاۚ﴾

[النور ـ ٦٣] وما أشبه ذلك، مما هو بمعنى النداء المجرد عن معنى العبادة، إذ الدعاء كونه في الأصل بمعنى النداء والطلب مما لا مِرْيَةَ فيه، كما قال الراغب: الدعاء والنداء واحد، لكن قد يتجرد النداء عن الاسم، والدعاء لا يكاد يتجرد. فلا يدخل في دعاء العبادة المستلزم لدعاء المسألة، كما أنه لا يدخل في دعاء المسألة المتضمنة للعبادة. وهذا لا يروج إلا على طغام العراق الذين هم كالأنباط، أو البربر، أو الزنج، الذين لا معرفة لهم بلغات العرب. فالوهابية لا يقولون: إن كل مطلقِ دعاءٍ يكون عبادة، فإدخال هذا في معنى العبادة ترويج، وتلبيس، وسفسطة، وهذه البضاعة لا تروج علينا، ولا تنفق لدينا.

وأما قوله: (ولا يقال للطلب[1] من غيره تعالى دعاء).
فهذا ممنوع، فإن مَنْ طلب مِنْ غير الله جَلْبَ منفعة، أو دفع مضرة، يكون داعياً، طالباً[2]، سائلاً منه.

وقد ذكر الرازي تحت قوله تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [يونس ـ ١٠٦] ما يقتضي أن المراد بالدعاء في هذه الآية طلب المنفعة

(١) في الأصل «لطلب».
(٢) سقطت «طالباً» من الأصل.

والمضرة[1]، ونَصُّه هكذا: يعني لو اشتغلت بطلب المنفعة والمضرة[1] من غير الله فأنت من الظالمين. . . إلى آخر كلامه.

وقال الشيخ صنع الله الحلبي، وأما الاستغاثة بالقوة والتأثير، أو في الأمور المعنوية، من الشدائد، كالمرض، وخوف الغرق، والضيق، والفقر، وطلب الزرق، ونحوه، فمن خصائص الله، ألّا[2] يُطلب فيها غيره، انتهى.

فالطلب سؤال، والسؤال في معنى الدعاء.

---

(١) كذا في النسخ والصواب بإضافة قبل المضرة: (ودفع المضرة).
(٢) في الأصل «لا».

فصـــل

قال العراقي: (التوسل وأدلة جوازه.

قبل الخوض في المطلب نبين لك أن المـراد من الاستغاثة بالأنبياء والصالحين، والتوسـل بهم، هو: أنهم أسباب ووسائل لنيل المقصود، وأن الله تعالى هو الفاعل، كرامةً لهم، لا أنهم هم الفاعلون، كما هو المعتقد الحق في سائر الأفعال، فإن السكين لا يقطع بنفسه، بل القاطع هو الله تعالى، والسكين سبب عادي خلق الله تعالى القطع عنده).

والجواب[1] أن نقول: وقبل الكلام على مـا يبطل دعواه، لا بد من مقدمة ينبني[2] عليها الجواب، فنقول:

قال شيخ الإسـلام ابن تيمية ـ رحمـه الله تعالى ـ: لفظ التـوسل بـالشخص، والتوجـه به، والسؤال بـه، فيه

(١) في ط الرياض «فالجواب».

(٢) في الأصل «يبني».

إجمـــال واشتـــراك، غلط بسببـــه من لم يفهم مقصـــود الصحابة: يراد به التسبب به، لكونه داعياً، وشافعاً مثلاً، أو لكون الداعي محباً له، مطيعاً لأمره، مقتدياً به، فيكون التسبب إمـا بمحبة السائل له، واتباعه له، وإمـا بدعـاء الوسيلة وشفاعته.

ويراد به الإقسـام به، والتـوسل بـذاته، فـلا يكون التوسل لا بشيء منه، ولا بشيء من السائل، بل بذاته، أو بمجرد الإقسام به على الله. فهذا الثاني هو الذي كرهوه، ونهوا عنه.

وكـذلك لفظ السؤال بـالشيء قد يـراد بـه المعنى الأول، وهو التسبب به لكونه سبباً في حصول المطلوب، وقد يراد به الإقسام.

وإذا تبين لك هذا فاعلم أن معنى التوسل في لغة الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ وَعُرْفِهم أن يطلب منه الدعاء والشفاعة، فيكون التوسل والتوجه به في الحقيقة بدعـائه وشفاعته، وهذا لا محذور فيه، بل هذا هو المشروع، كما في حديث: «الثلاثة الذين أووا إلى الغـار» وهو حـديث مشهـور في «الصحيحين» فإنهم تـوسلوا إلى الله بصـالـح الأعمال، لأن الأعمال الصالحة هي أعظم ما يتوسل بـه العبد إلى الله تعالى، ويتوجه به إليه، ويسأله به، لأنه وعد

أن يستجيب للذين آمنوا وعملوا الصالحات ويزيدهم من فضله: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر- ٦٠].
وهؤلاء دعوه بعبادته، وفِعْل ما أُمَرَ به، من العمل الصالح، وسؤاله، والتضرع إليه.

فمن جعل دعاء الأولياء والصالحين سبباً لنيل المقصود، كأن يطلب من الوليّ أو الصالح يدعو الله له، لكونه مطيعاً لله، محباً له، فيشفع له عند الله، بدعاء الله له، فهذا حق، فقد كان الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ يتوسلون إلى الله سبحانه برسوله، فيدعو الله لهم، كما قال عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه: «اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل إليك بنبينا، فتسقينا، وإنّا نتوسل إليك بعم نبينا، فاسقنا» فاستسقوا به، كما كانوا يستسقون بالنبي ﷺ في حياته، وهو أنهم يتوسلون بدعائه، وشفاعته لهم، فيدعو لهم، ويدعون معه، كالإمام والمأمومين، من غير أن يكونوا يقسمون على الله بمخلوق، كما ليس لهم أن يقسم بعضهم على بعض بمخلوق.

فإذا تحققت ذلك؛ فاعلم أن التوسل في عرف أهل هذا الزمان واصطلاحهم هو دعاء الأنبياء والأولياء والصالحين، وصرف خالص حق الله تعالى لهم بجميع أنواع العبادات، من الدعاء، والخوف، والرجاء، والذبح، والنذر، والالتجاء إليهم، والاستغاثة بهم، والاستعانة

والاستشفاع بهم، وطلب الحوائج من الولائج في المهمات والملمات، لكشف الكربات، وإغاثة اللهفات، ومعافاة أولي العاهات والبليّات، إلى غير ذلك من الأمور التي صَرَفَها المشركون لغير فاطر الأرض والسموات، فمن صرف من هذه الأنواع شيئاً لغير الله كان مشركاً، وسيأتي الكلام على مسألة الاستغاثة.

وأما قوله: (إنهم أسباب ووسائل لنيل المقصود، وإن الله تعالى هو الفاعل...) إلى آخره.

فأقول: وهذا هو قول الجاهلية الكفار، فإنهم ما عبدوا الأنبياء، والأولياء والصالحين، إلا لكونهم أسباباً ووسائل لنيل المقصود، وإلا فهم يعتقدون أن الله هو النافع الضار، وأنه المتفرد بالإيجاد والإعدام، وأن الله هو الخالق للأشياء، وأن الله هو رب كل شيء ومليكه، ولا يعتقدون أن آلهتهم التي يدعونها من دون الله من الأنبياء، والأولياء، والصالحين، والملائكة، شاركوا الله في خلق السموات والأرض، أو استقلوا بشيء من التدبير والتأثير والإيجاد، فمن أثبت الوسائط بين الله وبين خلقه كالوسائط التي تكون بين الملوك والرعية فهو مشرك، بل هذا دين عباد الأوثان.

وقال شيخ الإسلام: الخامس: أن يقال: نحن لا ننازع في إثبات ما أثبته الله من الأسباب والحِكم؛ لكن من

هو الذي جعل الاستغاثة بالمخلوق، ودعاءه، سبباً في الأمور التي لا يقدر عليها إلا الله؟ ومن الذي قال: إنك إذا استغثت بميت، أو غائب، من البشر كان، أو غيره، كان ذلك سبباً في حصول الرزق، والنصر، والهدى، وغير ذلك، مما لا يقدر عليه إلا الله؟، ومن الذين شرع ذلك وأمر به؟، ومن الذي فعل ذلك من الأنبياء والصحابة والتابعين لهم بإحسان؟. فإن هذا المقام يحتاج إلى مقدمتين:

أحدهما: أن هذه الأسباب مشروعة لا يحرم فعلها، فإنه ليس كل ما كان سبباً كونياً يجوز تعاطيه، فإن المسافر قد يكون سفره سبباً لأخذ ماله، وكلاهما محرم، والدخول في دين النصارى قد يكون سبباً لمالٍ يعطونه، وهو محرم، وشهادة الزور قد تكون سبباً لنيل المال يؤخذ من المشهود له، وهو حرام، وكثير من الفواحش والظلم قد يكون سبباً لنيل مطلب، وهو محرم، والسحر والكهانة سبب في بعض المطالب، وهو محرم، وكذلك الشرك كدعوة الكواكب والشياطين، بل وعبادة البشر قد يكون سبباً لبعض المطالب، وهو محرم.

فإن الله تعالى حَرّم من الأسباب ما كان مفسدته راجحة على مصلحته، كالخمر، وإن كان يحصل به بعض الأغراض أحياناً، وهذا المقام ما يَظْهَرُ به ضلال هؤلاء

المشركين خلقاً وأمراً، فإنهم مطالبون بالأدلة الشرعية. انتهى.

وأما قوله: (وإن الله تعالى هو الفاعل، كرامةً لهم، لا أنهم هم الفاعلون).

فالجواب أن نقول: أولاً: ليس دعاء الأنبياء والأولياء والصالحين والاستغاثة بهم في نيل المقصود سبباً شرعياً، فإن هذه من الأسباب المحرمة، كما تقدم في كلام الشيخ.

وثانياً: لو سلمنا أن الكرامات سبب؛ فمن أين يؤخذ أنها سبب يقتضى دعاء من قامت به، أو فعلت له؟، ومن أيِّ وجه دلت الكرامة على هذا؟، وأفضل الناس الرسل. والملائكة من أفضل خلق الله، ولهم من المعجزات والكرامات والمقامات ما ليس لغيرهم، فقد جاء عيسى بن مريم بما هو من أفضل المعجزات والكرامات: يخلق من الطين كهيئة الطير فينفخ فيها فيكون طيراً بإذن الله، ويبرىء الأكمه والأبرص، ويحيي الموتى بإذن الله، وينبئهم من الغيب ما يأكلون وما يدخرون. وقد أنكر الله تعالى على من قصده ودعاه في حاجاته وملماته، وأخبر أن فاعل ذلك كافر به، ضال بعبادة غيره، قال تعالى: ﴿ وَلَا يَأۡمُرَكُمۡ أَن

﴿تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران ـ ٨٠] والأرباب هم المعبودون المَدْعُوُّون. وقال تعالى فيمن عبدوا المسيح: ﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ۚ وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [المائدة ـ ٧٦]. فأخبر تعالى عن المسيح أنه لا يملك لمن دعاه نفعاً ولا ضراً ـ وإن قَلَّ ـ كما يفيده التنكير، وأبطل عبادته، وأنكرها أشد الإنكار، ومعجزاته أوضح من الشمس في وسط النهار.

وأما قوله: (فإن السِّكِّين لا يقطع بنفسه، بل القاطع هو الله تعالى، والسكين سبب عادي، خلق الله تعالى القطع عنده).

فالجواب أن يقال: هذا القول من أقوال أهل البدع والأهواء، وليس هو من كلام أهل السنة والجماعة. قال شيخ الإسلام:

وهؤلاء هم الاقترانية الذين يقولون: إن الله يخلق عند السبب لا بالسبب، ومن نحا نحوهم من المتصوفة القائلين بإسقاط الأسباب الظاهرة، وذلك لأن عندهم ليس في الوجود شيء يكون سبباً لشيء أصلاً، ولا شيء جعل لشيء، ولا يكون شيء لشيء، فالشبع عندهم لا يكون

بالأكل، ولا العِلم الحاصل في القلب بالدليل، ولا ما يحصل للمتوكل من الرزق والنصر له سبب أصلاً لا في نفسه، ولا في نفس الأمر، ولا الطاعات عندهم سبب للثواب، ولا المعاصي سبب للعقاب، فليس للنجاة وسيلة، بل محض الإرادة الواحدة، يصدر عنها كل حادث، ويصدر مع الآخر مقترناً به اقتراناً عادياً لا أنَّ[1] أحدهما متعلق بالآخر، أو سبب له، أو حكمة له، ولكن لأجل ما جرت به العادة من اقتران أحدهما بالآخر يجعل أحدهما أمارة وعَلَماً، ودليلاً على الآخر، بمعنى إذا وجد أحد المقترنين عادة كان الآخر موجوداً معه، وليس العلم الحاصل في القلب حاصلاً بهذا الدليل، بل هذا أيضاً من جملة الاقترانات العادية.

وقال أيضاً بعد كلام سبق:

وكذلك ـ أيضاً ـ لزمت من لا يثبت في المخلوقات أسباباً وقوى وطبائع، ويقولون: إن الله يفعل عندها لا بها، فيلزم أن لا يكون فرق بين القادر والعاجز. وإن أثبت قدرة وقال: إنها مقترنة بالكسب، قيل له: لم[2] تثبت فرقاً معقولاً بين ما تثبته من الكسب وتنفيه من الفعل، ولا بين

---

(١) في ط الرياض «لأن».

(٢) سقطت «لم» من ط الرياض.

القادر والعاجز، إذ كان مجرد الاقتران لا اختصاص له بالقدرة، فإن فِعْلَ العبد يقارن حياته، وعلمه، وإرادته، وغير ذلك من صفاته، فإن لم يكن للقدرة تأثير إلا مجرد الاقتران فلا فرق بين القدرة وغيرها، وكذلك قول من قال: القدرة مؤثرة في صفة الفعل، لا في أصله، كما يقوله القاضي أبو بكر، ومن وافقه، فإنه أثبت تأثيراً بدون خلق الرب، فلزم أن يكون بعض الحوادث لم يخلقه الله تعالى، وإن جعل ذلك معلقاً بخلق الرب فلا فرق بين الأصل والصفة.

وأما أئمة السنة وجمهورهم فيقولون ما دلّ عليه الشرع والعقل، قال تعالى: ﴿سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [الأعراف - ٥٧]، وقال: ﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة - ١٦٤]، وقال تعالى: ﴿يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [المائدة - ١٦]، وقال تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾(١) [البقرة - ٢٦] ومثل هذا كثير في الكتاب والسنة، يخبر الله تعالى أنه يحدث الحوادث بالأسباب. انتهى المقصود منه.

---

(١) من هنا إلى ص ٥٠٠ بياض بالأصل (الطبعة الهندية) وقد رجعت إلى أكثر من نسخة فتتفق في هذا البياض، وهو من ص ٥٨٦ إلى ص ٥٩٣.

وقال ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ: وقالت طائفة أخرى أكيس من هؤلاء؛ بل الدعاء علامة مجردة نصبها الله تعالى سبحانه أمَارة على قضاء الحاجة، فمتى وقف العبد للدعاء كان ذلك علامة له، وأمارة على أن حاجته قد قضيت. وهكذا، كما إذا رأيت غيماً أسوداً بارقاً في زمن الشتاء، فإن ذلك دليل وعلامة على أنه يمطر. قالوا: وهكذا حكم الطاعات مع الثواب، والكفر والمعاصي مع العقاب، هي أمارات محضة لوقوع الثواب، لا أنها أسباب له، وهكذا عندهم الكسر مع الانكسار، والحرق مع الإحراق، والإزهاق مع القتل، ليس شيء من ذلك سبباً ألبتة، ولا ارتباط بينه وبين ما يترتب عليه إلا بمجرد الاقتران العادي، لا التأثير السببي، وخالفوا بذلك الحس، والعقل، والشرع، والفطرة، وسائر طوائف العقلاء، بل أضحكوا عليهم العقلاء.

والصواب: أن هنا قسماً ثالثاً غير ما ذكره السائل، وهو أن هذا المقدور قُدِّر بأسباب، ومن أسبابه الدعاء فلم يقدر مجرداً عن سببه، ولكن قدر بسببه، فمتى أتى العبدُ بالسبب وقع المقدور، ومتى ما لم يأت بالسبب انتفى المقدور، وهذا كما قُدِّر الشِّبَعُ والرِّيُّ بالأكل والشرب، وقُدِّرَ الولد بالوطء، وقُدِّر حصول الزرع بالبذر، وقُدِّر خروج نفس الحيوان بذبحه. إلى أن قال:

وقد رَتّب الله سبحانه حصول الخيرات في الدنيا والآخرة، وحصول الشر في الدنيا والآخرة في كتابه على الأعمال ترتيب الجزاء على الشرط، والمعلول على العلة، والمسبب على السبب، وهذا في القرآن يزيد على ألف موضع... إلى آخر ما قال ـ رحمه الله تعالى ـ.

والمقصود بيان ضلال هذا الملحد في قوله: (والسكين سبب عادي خلق الله القطع عنده). فاجتمع في هذا الملحد أنواع من الشر والضلال، فأضاف إلى كونه مشركاً في عبادة الله غيره مذهب الجهمية النافين لعلو الله على خلقه، ونفي صفات كماله، ونعوت جلاله، ومذهب المعتزلة والرافضة مع مذهب الجهمية في جحد رؤية الله تعالى في الآخرة. ومذهب الاقترانية في إسقاط الأسباب القائلين إن الله يخلق عند السبب لا بالسبب.

ومراد هذا الملحد: أن دعاء الأنبياء والأولياء والصالحين سبب عادي لنيل المقصود، وقد تقدم من الأدلة ما يبين أن تعاطي هذا السبب محرم، وأن دعاء الأموات والغائبين من الأولياء والصالحين والاستغاثة بهم فيما لا يقدر عليه إلا الله شرك وأنه ليس بسبب شرعي.

فصل

وأما قوله: (قال السبكي، والقسطلاني في «المواهب اللدنية» والسمهودي في «تاريخ المدينة» وابن حجر في «الجوهر المنظم»: إن الاستغاثة به ـ عليه الصلاة والسلام ـ وبغيره من الأنبياء والصالحين إنما هي بمعنى التوسل بجاههم، والمستغيث يطلب من المستغاث به أن يجعل له الغوث ممن هو أعلى منه، فالمستغاث به في الحقيقة هو الله تعالى، والنبي ﷺ واسطة بين المستغيث وبين المستغاث به الحقيقي، فالغوث منه تعالى إنما يكون خلقاً وإيجاداً، والغوث من النبي تسبباً وكسباً).

فالجواب أن يقال: وهكذا كان المشركون السابقون الذين بعث الله الرسول إليهم فإنهم كانوا يعلمون أن الله تعالى هو الخالق الموجد، وأما الأصنام فيقولون إنها أسباب ووسائل عادية، فمن أجل ذلك كانوا يدعونهم، ويستغيثون، بهم ويعبدونهم، وهذا هو دأب عبدة الصالحين والقبور في هذا الزمان، يدعونهم، ويستغيثون بهم، وينحرون لهم،

وينذرون لهم، والدعاء، والاستغاثة، والنحر، والنذر كلها من أقسام العبادة.

وإذا جعلتم لفظ الدعاء، والاستغاثة، والنحر، والنذر، التي هي من أقسام العبادة على معناه المجازي فكذلك فليحمل لفظ العبادة الواقع في كلام المشركين الأولين الذين حكاه الله تعالى عنهم حيث قال سبحانه وتعالى: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر ـ ٣] فما وجه الفرق؟!.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في «رده على ابن البكري، في مسألة الاستغاثة: وأنه حرف الكلم عن مواضعه، وتمسك بمتشابهه، وترك المحكم، كما يفعله النصارى، وكما فعل هذا الضال ـ يعني ابن البكري ـ أخذ لفظ الاستغاثة وهي تنقسم إلى الاستغاثة بالحي والميت، والاستغاثة بالحي تكون فيما يقدر عليه، فجعل حكم ذلك كله واحداً، ولم يكفه حتى جعل السؤال بالشخص من مسمى الاستغاثة، ولم يكفه ذلك حتى جعل الطالب منه إنما طلب من الله لا منه، فالمستغيث به مستغيث بالله، ثم جعل الاستغاثة بكل ميت من نبي وصالح جائزة، فدخل عليه الخطأ من وجوه:

منها: أنه جعل المتوسل به بعد موته في دعاء الله مستغاثاً به، وهذا لا يُعْرف في لغة أحد من الأمم، لا حقيقة ولا

مجازاً، مع دعواه الإجماع على ذلك، فإن المستغاث هو المسئول المطلوب منه لا المسئول به.

الثاني: ظَنُّه أن توسل الصحابة في حياته، فإن توسلا بذاته ﷺ لا بدعائه وشفاعته، فيكون التوسل به بعد موته كذلك؛ وهذا غلط.

الثالث أنه أدرج السؤال أيضاً في الاستغاثة به، وهذا صحيح جائز في حياته، وهو قد سوى في ذلك بين محياه ومماته، وهذا أصاب في لفظ الاستغاثة، لكن أخطأ في التسوية بين المحيا والممات.

وهذا ما علمته ينقل عن أحد من العلماء، لكنه موجود في بعض كلام الناس، مثل الشيخ يحيى الصرصري، ففي شعره قطعة منه، والشيخ محمد بن النعمان له كتاب «المستغيثين بالنبي ﷺ في اليقظة والمنام» وهؤلاء ليسوا من العلماء العالمين بمدارك الأحكام، الذين يؤخذ بقولهم في شرائع الإسلام، ومعرفة الحلال والحرام، وليس لهم دليل شرعي ولا نقل عن عالم مرضي، بل عادة جروا عليها، وكان بعض الشيوخ الذين أعرفهم ولهم فضل وعلم وزهد. إذا نزل به أمر خطا إلى الشيخ عبدالقادر خطوات معدودة، واستغاث به، وهذا يفعله كثير من الناس، ولهذا لما نَبَّه من نبه من فضلائهم تنبهوا، وعلموا أن ما كانوا عليه ليس من دين الإسلام، بل مشابهة لعباد الأصنام، انتهى.

وقال في الرسالة «السنية»: فإذا كان على عهد رسول الله ﷺ ممن انتسب إلى الإسلام من مرق منه مع عبادته العظيمة، فليعلم أن المنتسب إلى الإسلام والسنة في هذه الأزمان قد يمرق أيضاً من الإسلام لأسباب منها:

الغلو في بعض المشايخ، بل الغلو في علي بن أبي طالب، بل الغلو في المسيح عليه السلام، فكل من غلا في نبي، أو رجل صالح، وجعل فيه نوعاً من الإلهية، مثل أن يقول: يا سيدي فلان انصرني، أو أغثني، أو ارزقني، أو أنا في حسبك، ونحو هذه الأقوال، فكل هذا شرك وضلال، يستتاب صاحبه، فإن تاب وإلا قتل، فإن الله سبحانه وتعالى إنما أرسل الرسل، وأنزل الكتب، ليعبدوه وحده لا شريك له، ولا يدعى معه إله، والذين يدعون مع الله آلهة أخرى مثل المسيح، والملائكة، والأصنام، لم يكونوا يعتقدون أنها تخلق الخلائق، أو تنزل المطر، أو تنبت النبات، وإنما كانوا يعبدونهم، أو يعبدون قبورهم، أو يعبدون صورهم، يقولون: إنما نعبدهم ليقربونا إلى الله زلفى. ويقولون: هؤلاء شفعاؤنا عند الله. فبعث الله سبحانه رسله تنهى عن أن يدعى أحد من دونه، لا دعاء عبادة، ولا دعاء استغاثة. انتهى. وقال أيضاً: من جعل بينه وبين الله وسائط، يتوكل عليهم، ويدعوهم، ويسألهم: كفر إجماعاً. نقله عنه صاحب «الفروع» وصاحب «الأنصاف» وصاحب «الإقناع» وغيرهم.

والمقصود أن شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ جعل الاستغاثة بغير الله من الشرك الأكبر المخرج من الملة.

وقال الحافظ محمد بن عبدالهادي ـ رحمه الله ـ في رده على السبكي في قوله: (إن المبالغة في تعظيمه ـ أي الرسول ﷺ ـ واجبة): إن أُريد به المبالغة بحسب ما يراه كل أحد تعظيماً حتى الحج إلى قبره، والسجود له، والطواف به، واعتقاد أنه يعلم الغيب، وأنه يعطى ويمنع، ويملك لمن استغاث به من دون الله الضر والنفع، وأنه يقضي حوائج السائلين، ويفرج كربات المكروبين، وأنه يشفع فيمن يشاء، ويدخل الجنة من يشاء، فدعوى المبالغة في هذا التعظيم مبالغة في الشرك، وانسلاخ من جملة الدين. اهـ.

وأما قوله: (فالغوث منه تعالى إنما يكون خلقاً وإيجاداً، والغوث من النبي ﷺ إنما يكون تسبباً وكسباً).

فأقول: هكذا كانت مشركوا الجاهلية حذو النعل بالنعل، كانوا يدعون الصالحين، والأنبياء، والمرسلين، طالبين منهم الشفاعة عند رب العالمين، كما قال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس ـ ١٨]، وقال تعالى: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر ـ ٣].

على أن القول بأن إسناد الغوث إلى الله تعالى إسناد حقيقي باعتبار الخلق والإيجاد، وإلى الأنبياء والصالحين إسناد مجازي باعتبار التسبب والكسب: بديهيٌّ البطلان، بيانه من وجوه:

الأول: أنه لو كان مناط الإسناد الحقيقي اعتبار الخلق والإيجاد ـ كما توهمه صاحب الرسالة ـ لزم أن يكون إسناد أفعال العباد كلها إلى الله تعالى حقيقياً، فإن اعتقاد أهل السنة والجماعة أن الخالق لأفعال العباد هو الله تعالى، وهذا يقتضي أن يتصف الله تعالى حقيقة بالإيمان، والصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والجهاد، وصلة الرحم، وغير ذلك من الأعمال الحسنة، وكذلك يتصف حقيقة بالأعمال السيئة، من الكفر، والشرك، والفسق، والفجور، والزنا، والكذب، والسرقة، والعقوق، وقتل النفس، وأكل الربا، وغيرها، فإنه تعالى هو الخالق لجميع الأفعال حسنها وسيئها، والتزام هذا فعل من لا عقل له ولا دين، فإنه يستلزم اتصاف الله تعالى بالنقائص وصفات الحدوث، واجتماع الأوصاف المتضادة، بل المتناقضة.

وقد قال شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية قدس الله روحه ونور ضريحه، في كتاب «الاستغاثة» في الرد على ابن البكري لما استدل بقوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال ـ ١٧] على ما لفَّقه من أضاليله، وما

موّه به من أباطيله وأساجيله، قال في أثناء جوابه على ما شَبَّه به ابن البكري، وعَمّا يُبَيِّن ذلك:

إن أفعال العباد لا يجوز أن تُنْفَى عنهم باتفاق المسلمين، من قال: إن الله خالقها، ومن قال: إنه لم يخلقها، لا يجوز أن يقال: هذا ما أكل، ولا شرب، ولا قعد، ولا ركب، ولا طاف، ولا ركع، ولا سجد، ولا صام، ولا سعى، ولكن الله هو الذي أكل، وشرب، وقعد، وركب، وطاف، وركع، وسجد، وصام، وسعى. وسواء كانت أفعالاً محمودة، أو مذمومة، وسواء كانت سبباً لخرق العادة، أم لا، فلا يقال: إن موسى ما ضرب بعصاه البحر، ولا الحجر، ولكن الله ضرب، ولا يقال: إن نوحاً ما ركب في السفينة، ولكن الله ركب، ولا يقال: إن المسيح ما ارتفع بل الله ارتفع، ولا يقال: إن محمداً ﷺ ما ركب البراق، بل الله ركب، وأمثال هذا.

والفعل المختص بالمخلوق لا يضاف إلى الله إلا على بيان أن الله خلقه، وجعل صاحبه فاعلاً، كقوله الخليل عليه السلام: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْنِى مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِى﴾ [إبراهيم ـ ٤٠] وكما قال: ﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾ [البقرة ـ ١٢٨] وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ [القصص ـ ٤١] ولا يقال: إن الله يقيم الصلاة، ويدعو إلى النار، ولا أنه قد أسلم، وقال تعالى:

﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ۝١٩ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ۝٢٠ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ [المعارج - ١٩ - ٢٠ - ٢١] ولا يوصف الله بالهلع والجزع.

وجَماع الأمر أن الله لا يوصف بمخلوقاته، وهذه هي أدلة السلف وأهل السنة على أن كلام الله ليس مخلوقاً، قالوا: لأنه سبحانه لا يوصف بما خلقه في غيره، فإذا خلق في غيره حركة، أو طعماً، أو ريحاً، أو لوناً، كالسواد والبياض، لم يوصف بأنه هو المتحرك بها، ولا بأنه متروح، أو أبيض، أو أسود، وإذا خلق في غيره سمعاً، أو بصراً، أو حياة، أو قدرة، لم يوصف بذلك، وإذا خلق في غيره كلاماً، لم يوصف بأنه هو المتكلم به، يعبِّرون عن ذلك بأن الصفة إذا قامت بمحلٍ عاد حكمها على ذلك المحل، ولم يَعْدُ على غيره، واشتُقّ لذلك المحل منه اسم، ولم يشتق لغيره، فإذا خلق في محلٍ حركةً، أو علماً، أو قدرة، كان ذلك المحل هو المتحرك، العالم، القادر، لا الخالق لتلك الصفة فيه. انتهى.

والثاني: أنه لو كان مناط الإسناد المجازي اعتبار التسبب والكسب ـ كما زعم هذا الزاعم ـ لزمه أن لا يكون الإنسان حقيقة مؤمناً ولا كافراً، ولا براً ولا فاجراً، ولا كاذباً، فيبطل الجزاء والحساب، وتلغى الشرائع، والجنة والنار، وهذا لا يقول به أحد من المسلمين.

والثالث: أن دعوى كون الأنبياء والصالحين سبباً للغوث، وكسباً له، محتاج إلى إقامة الدليل، ودونه لا تسمع، وبالجملة فهذه شبهة داحضة، ووسوسة زاهقة، تنادي بأعلى نداء على صاحبها بالجهل والسفه.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: وقد علم بصريح المعقول أن الله تعالى إذا خلق صفة في محل كانت صفة لذلك المحل، فإذا خلق حركة في محل كان ذلك المحل هو المتحرك بها، وإذا خلق لوناً أو ريحاً في جسم كان هو المتلون المتروح بذلك، وإذا خلق علماً، أو قدرة، أو حياة في محل كان ذلك المحل هو العالم، القادر، الحي، فكذلك إذا خلق إرادة، وحبا، وبغضاً في محلٍّ، كان هو المريد، المحب، المبغض، فإذا خلق فعل العبد كان العبد هو الفاعل، فإذا خلق له كذباً، وظلماً، وكفراً، كان هو الكاذب، الظالم، الكافر، وإن خلق له صلاة، وصوماً، وحجاً، كان العبد هو المصلي، الصائم، الحاج، والله تعالى لا يوصف بشيء من مخلوقه، بل صفاته قائمة بذاته، وهذا مطَّرد على أصول السلف، وجمهور المسلمين من أهل السنة، وغيرهم. . . إلى آخر كلامه رحمه الله.

فعلى زعم هذا الملحد أن الله تعالى هو الكاذب، الظالم، الكافر حقيقةً لأن الله هو الخالق لذلك، والموجد له حقيقة وإسناده إلى العبد مجاز، سبحانك هذا بهتان عظيم.

وقال صنع الله الحلبي ـ رحمه الله ـ: والاستغاثة تجوز في الأسباب الظاهرة العادية من الأمور الحسية في قتال، أو إدراك عدو، أو سبع، ونحوه، كقولهم: يا لزيد، يا للمسلمين، بحسب الأفعال الظاهرة.

وأما الاستغاثة بالقوة والتأثير، أو في الأمور المعنوية من الشدائد، كالمرض، وخوف الغرق، والضيق، والفقر، وطلب الرزق، ونحوه، فمن خصائص الله، لا يطلب فيها غيرُه ـ إلى أن قال:

وأما كونهم مستدلين على أن ذلك منهم كرامات، فحاشا لله أن تكون أولياء الله بهذه المثابة، فهذا ظن أهل الأوثان، كذا أخبر الرحمٰن ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس ـ ١٨] ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر ـ ٣] ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدۡنِ ٱلرَّحۡمَٰنُ بِضُرّٖ لَّا تُغۡنِ عَنِّي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَا يُنقِذُونِ﴾ [يٓس ـ ٢٣] فإن ذِكْرَ ما ليس من شأنه النفع ولا دفع الضر ـ من نبي ووليّ وغيره ـ على وجه الإمداد منه، إشراكٌ مع الله، إذ لا قادر على الدفع غيره، ولا خير إلا خيره، اهـ.

فصـــل

قال العراقي: (وقد جوز أجلة العلماء الاستغاثة، والتوسل بالنبي ﷺ، ولا يعارض جوازها بخبر أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ: قوموا بنا نستغيث برسول الله ﷺ من هذا المنافق، فقال النبي ﷺ: «إنه لا يستغاث بي إنما يستغاث بالله» لأن من رواته ابنَ لهيعة، والكلام فيه مشهور، ولو فرضنا أن الحديث صحيح فهو من قبيل قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال ـ ١٧] وقوله عليه الصلاة والسلام: «ما أنا حملتكم ولكن الله حملكم» فيكون معنى الحديث السابق: أني وإن يُسْتَغَاثُ بي فالمستغاث به في الحقيقة هو الله تعالى وبالجملة فإطلاق لفظ الاستغاثة على من يحصل منه غوث، ولو تسبباً، وكسباً، أمرٌ نطقت به اللغة، وجَوَّزَه الشرع، فتعين تأويل الحديث المذكور، ويؤيد ما بَيَّناه في تأويله حديث البخاري في الشفاعة يوم القيامة: «فبينما هم كذلك استغاثوا بآدم، ثم بموسى، ثم بمحمد ﷺ»).

والجواب أن نقول: قد تقدم في كلام شيخ الإسلام

ابن تيمية ما يبين كذبه على أجلة العلماء، وأنه لم يجزه إلا أناس ليسوا من العلماء العالمين بمدارك الأحكام، الذين يؤخذ بقولهم في شرائع الإسلام، ومعرفة الحلال والحرام، وليس لهم دليل شرعي، ولا نَقَلٌ عن عالم مرضي بل عادة جروا عليها.

وقال أيضاً في أثناء كلام له: ونحن نعلم بالضرورة أن الرسول ﷺ لم يشرع لأمته أن يدعوا أحداً من الأموات، لا الأنبياء، ولا الصالحين، ولا غيرهم، لا بلفظ الاستغاثة، ولا بغيرها، كما أنه لم يشرع لأمته السجود لميت، ولا إلى ميت، ونحو ذلك. بل نعلم أنه نهى عن كل هذه الأمور، وأن ذلك من الشرك الذي حرمه الله ورسوله، ولكن لغلبة الجهل، وقلة العلم بآثار الرسالة في كثير من المتأخرين، لم يمكن تكفيرهم بذلك، حتى يُبَيَّنَ لهم ما جاء به الرسول، ولهذا ما بُيِّنَتْ هذه المسألة قط لمن يعرف أصل الإسلام إلا تفطن لها، وقال: هذا أصل دين الإسلام. انتهى.

وأما قوله: (ولا يعارض جوازها بخبر أبي بكر - رضي الله عنه - قوموا بنا نستغيث برسول الله ﷺ) إلى آخره.

فالجواب أن يقال: الكلام على هذا من وجوه:

أحدها: أن ابن لهيعة خرج له البخاري ومسلم فجاوز القنطرة، ولا يقدح فيما رواه ابن لهيعة إلا جاهل بالصناعة والاصطلاح، وهو قاضي مصر، وعالمها، ومسندها، روى عن عطاء بن أبي رباح، والأعرج، وعكرمة، وخلف، وعنه شعبة بن الحجاج أمير المؤمنين في الحديث، وعمرو بن الحارث، والليث بن سعد، وابن وهب، وخلق.

ومن طعن في ابن لهيعة بقول بعض الناس لزمه الطعن في كثير من الأكابر المحدثين، كسعيد المقبري، وسعيد بن إياس الجريري، وسعيد بن [أبي] عروبة، وإسماعيل بن أبان، وأزهر بن سعد السمان البصري، وأحمد بن صالح المصري، وأبي اليمان، وأمثالهم ممن خرج لهم البخاري وغيره من الأئمة.

وعلى كل حال فهو خير من هؤلاء الذين أجازوا الاستغاثة برسول الله ﷺ، وأعلم بكتاب الله، وسنة رسوله منهم، وبأقوال أهل العلم(1).

---

(1) هذا ما جنح إليه الشيخ المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ هنا في حديث ابن لهيعة، وقد ذكر مستنده على ذلك. أما قوله: (إنه جاوز القنطرة لرواية الشيخين عنه) فغير مسلَّم، لأن مسلماً إنما أخرج له مقروناً بغيره، وهو «عَمْرو بن الحارث». وقد تقرر أن المخرّج لهم في الشواهد والمتابعات ـ دون الأصول ـ لا يكون ذلك توثيقاً لهم، بل لنكتة خفية =

الثاني: أنهم معارضون بأَجَلَّ منهم، وأفضل، وأعلم بحدود ما أنـزل الله على رسولـه، كما سنـذكره عنهم إن شاء الله تعالى.

= أو ظاهرة أُخْرج لهم في الصحيح. هذا فيما يتعلق بإخراج مسلم لابن لهيعة في «الصحيح» أما البخاري فقد أخرج في كتاب الفتن من صحيحه: عن المقري عن حيوة و«غيره» عن أبي الأسود قال: «قطع على أهل المدينة بعث...» الحديث، عن عكرمة عن ابن عباس. وروى هذا الحديث بصورة هذا السند في «الاعتصام» و«تفسير سورة النساء» وفي آخر «الطلاق» ولا يسمى قرين حيوة. قال ابن حجر: وهو ابن لهيعة لا شك فيه. اهـ. ومثل هذا لا يُعتبر تقوية للرجل، بل توثيقه ومجاوزته القنطرة، ولعل البخاري وقع في سماعه هـذا السند بهـذه الصورة، فأثبتها، ولم يجرأ على تسميته تنزيهاً لصحيحه، فقال: عن حيوة وغيره. والعلم عند الله.

وأما قول الشيخ المؤلف ـ رحمه الله ـ: «ولا يقدح فيما رواه ابن لهيعة إلا جاهل بالصناعة والاصطلاح» لا يعني بـه القـدح في العلمـاء المتقدمين ـ كما توهمه بعضهم! ـ بدليل أنه أشار إلى اختلاف الناس فيه، كما في آخر هذا الوجه، وفي أول الوجه الثالث. وإنما يعني به ـ في نظره ـ من لم يحسن تنزيل قواعد الجرح والتعـديل على أقـوال العلماء المتقدمين، ولا شك أن كلام الشيخ هنا خلاف الصواب في هذه المسألة، بيد أنه ليس أولَ قائلٍ بتوثيق ابن لهيعة مطلقاً، فقد سبقه من المتقدمين، والمتأخرين جماعة، وكلام الشيخ المؤلف على حديث ابن لهيعة في «الوجه الثالث» أَقْرَبُ للصواب، من رأيه هنا.

والذي يترجح في حال حـديث ابن لهيعة أنـه حسنٌ في الشـواهـد والمتابعات.

الثالث: أن ابن لهيعة كان إماماً محدثاً، من أفاضل العلماء، ولم ينقمه أحد بالغلو في الأنبياء ولا الصالحين، ولا بشيء من العقائد المبتدعة المحدثة في الإسلام، ولكنه كان يدلس عن الضعفاء، ثم احترقت كتبه، وليس هذا الحديث من الأحاديث التي دَلَّس فيها، فمن هنا قال فيه من قال.

قال عمرو بن علي: من كتب عنه قبل احتراق كتبه مثل ابن المبارك وابن المقري أصح ممن كتب عنه بعد احتراقها[1].

وقال ابن وهب: كان ابن لهيعة صادقاً. وقال ابن وهب أيضاً: حدثني الصادق البار ـ والله ـ عبدالله بن لهيعة.

---

(١) في حاشية «النفح الشذي» ٢/٨٣١ ـ عندما نقل ابن سيد الناس عبارة عمرو بن علي الفلاس المتقدمة في ابن لهيعة:
كذا جاءت تلك الرواية عن الفلاس في الميزان «٢/٤٧٧» وشرح العلل لابن رجب «١/٣٧» ولكن جاء في رواية ابن أبي حاتم/ الجرح والتعديل «٥/١٤٧» وابن عدي (الكامل) «(٤/٤٦٣)»، وكذا في السير «٨/٢١» قول الفلاس في آخر تلك الرواية ما نصّه: «وهو ضعيف الحديث» فهذا تضعيف مطلق لابن لهيعة، ومتصِلُ السياقِ بالتفصيل السابق، فيشمل ما قبل الاحتراق، وما بعده، وإن تفاوتا في درجة الضعف، وبذلك لا يكون مقصود الفلاس بقوله: «أصح» هو الصحة الاصطلاحية... اهـ.

وقال أبو داود: سمعت أحمد يقول: ما كان محدث مصر إلا ابن لهيعة[1].

وقال أحمد بن صالح الحافظ: كان ابن لهيعة صحيح الكتاب، طالباً للعلم.

الوجه الرابع: أنه قد ثبت أن الاستغاثة من أقسام العبادة فصرفها لغير الله شرك، فإن لم يكن حديث أبي بكر شاهداً لهذا لم يكن مخالفاً له.

الوجه الخامس: أن النبي ﷺ نفى الاستغاثة عن نفسه حمايةً للتوحيد، وصيانةً لجانبه، وأدباً مع ربه، لا لأن الإغاثة لا تنسب إلى المغيث بالسبب العادي حقيقة،

---

(١) جاء عن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ أنه قال: «ما حديث ابن لهيعة بحجة، وإني لأكتب كثيراً مما أكتب أعتبر به، وهو يقوى بعضُهُ ببعض» ذكر ذلك عنه ابن رجب في «شرح العلل» ١/١٣٨. وأشار إليه شيخ الإسلام في «الرد على البكريّ» ص ١٥٣ ـ ص ١٥٤.
[ويلاحظ أن قول أحمد هذا في ابن لهيعة، قد بناه على نحو ما تقدم عن ابن حبان، من السبْر والاعتبار لمرويات ابن لهيعة، حيث كتب الكثير منها، ثم قارنه بروايات من شاركه من الثقات، فتبين له أنه لا يحتج بما انفرد به، ولكنه يتقوى بغيره، وعليه يكون هذا هو القول المعتبر للإمام أحمد بشأن ابن لهيعة... [و] يرد به على من يأخذ بتوثيقه السابق لابن لهيعة...] اهـ. من التعليق على «النفح الشذي» ٢/٨٥١ ـ ٨٥٢.

وأنها تنسب مجازاً ـ كما توهمه الغبي الأكبر ـ ولم يرد تعليم أمته أن الاستغاثة إنما تنسب للمخلوق مجازاً، فإن ما جاء به الكتاب والسنة دال على إضافة الفعل لمكتسبه، ومن قام به، ولذلك رتب الثواب والعقاب والجزاء والحساب.

ولم يقل قول هذا العراقي إلا القدرية المجبرة، ومن نحا نحوهم من الجهمية، ورَدَّ عليهم أهل السنة ـ بما يطول ذكره ـ نقلاً وعقلاً.

وقالوا: لو كان مجازاً لصح نفي أفعال المكلفين عنهم، وكانوا بمنزلة الجمادات التي يحركها الغير، ويفعل بها من غير قصد لها ولا اختيار، ويكون التعذيب والعقاب يرجع إلى مجرد المشيئة والإرادة، من غير فعل للعبد يستحق به الثواب والعقاب.

ويقال أيضاً: الأفعال العادية القائمة بفاعلها تنسب إليه، وتضاف إليه حقيقة من إضافة الفعل إلى فاعله، فيقال: أكل وشرب، وقام وقعد، وحكى، ودعا واستغاث، حقيقةً لا مجازاً، بإجماع العقلاء، ولم يخالف في إضافة الأفعال إلى فاعلها حقيقة إلا من هو من أجهل الناس، وأضلهم عن سواء السبيل.

وأما قوله: ولو فرضنا أن الحديث صحيح فهو من قبيل قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾.

فأقول: ليس هذا من هذا الباب، وهذا من نوادر جهل هؤلاء الضُلَّال، فإن لفظ الاستغاثة طلب الغوث ممن هو بيده، لمن أصابته شدة، ووقع في كرب، وإلا الأنجح والأولى لمن أصابه ذلك أن يستغيث بمن يجيب المضطر إذا دعاه، الموصوف بأنه غياث المستغيثين، مجيب المضطرين، أرحم الراحمين، فلفظ الاستغاثة يستعمل في مخ العبادة، وما لا يقدر عليه إلا الله عالم الغيب والشهادة، فكره ﷺ إطلاقه عليه فيما يستطيعه، ويقدر عليه، حمايةً لجناب التوحيد، وسداً لذريعة الشرك، وإن كان يجوز إطلاقه فيما يقدر عليه المخلوق، فحماية جناب التوحيد من مقاصد الرسول ﷺ، ومن قواعد هذه الشريعة المطهرة، فأين هذا من قوله: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال - ١٧] فإن الرمي المنفي عن الرسول ﷺ إيصال التراب إلى أعينهم كلهم، لأن هذا لا يقدر عليه إلى الله، وأما نفس الرمي المثبت من رميه ﷺ فقد قبض رسول الله ﷺ قبضة من التراب والحصا ورمى به قبلهم حقيقة لا مجازاً.

وهذا من خصائص الرسول ﷺ لا يكون لأحد بعده،

ولو كان هذا لأحد بعده لم يكن فيه معجزة لرسول الله ﷺ، فإنه لم يبق أحد منهم إلا وقع في عينيه من ذلك التراب شيء وهم نحو أربعة آلاف رجل، فهزمهم الله بسبب هذه الرمية حقيقةً، لا عندها، ولا معها، بل بها.

وكذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «ما أنا حملتكم ولكن الله حملكم»[1] على حقيقته، فإن الله هو الذي حملهم، بأن يَسَّرَ لرسول الله ﷺ بعد ذلك حمولة، فحملهم بأمر الله، لأنه ﷺ عبد مأمور منهي لا يفعل شيئاً إلا بأمر الله له، فنسبة الحمل إلى الله حقيقة قضاءً وقدراً، وإلى من حملهم بإذن الله السببي الشرعي حقيقة لا مجازاً، وحمله إياهم أمر مقدور عليه غير ممتنع، فكان من المعلوم أن رسول الله ﷺ كان متصرفاً بأمر الله، منفذاً له، فالله سبحانه أمره بحملهم، فنفَّذَ أوامره، فكان الله هو الذي حملهم. وهذا معنى قوله: «إني لا أعطي أحداً شيئاً ولا أمنعه»[2]

---

(١) قاله النبي ﷺ في حديث الأشعريين. أخرجه البخاري في صحيحه ـ كفّارات الأيمان ـ باب الاستثناء في الأيمان. ومسلم في صحيحه ـ كتاب الأيمان ـ (٣/١٢٦٩).

(٢) أخرج البخاري في صحيحه ـ كتاب الخمس ـ باب قول الله تعالى: ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ﴾ عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أن =

ولهذا قال: «وإنما أنا قاسم»[1] فالله سبحانه هو المعطي على لسانه، وهو يقسم ما قسمه بأمره.

قوله: (فيكون معنى الحديث السابق: إني وإن يستغاث بي فالمستغاث به في الحقيقة هو الله تعالى).

أقول: هذا التأويل مخالف للفظ الحديث، ولمعناه، وقد تقدم الكلام عليه، فلا معنى لصرفه عما يقتضيه إلى ما لا يدل عليه لغة ولا شرعاً.

وقوله: (وبالجملة فإطلاق لفظ الاستغاثة على من يحصل منه غوث ولو تسبباً وكسباً، أمرٌ نطقت به اللغة، وجوَّزه الشرع).

= رسول الله ﷺ قال: «ما أعطيكم ولا أمنعكم، أنا قاسم أضع حيث أمرتُ».

(١) أخرج البخاري في صحيحه ـ كتاب فرض الخمس ـ باب قول الله تعالى: ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ﴾ يعني للرسول قسم ذلك. قال رسول الله ﷺ: «إنما أنا قاسم وخازن والله يعطي». ثم ساق بسنده عن جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنهما ـ مرفوعاً: «فإني إنما جعلت قاسماً أقسم بينكم» وفي لفظ له «فإنما أنا قاسم».

فأقول: هذا كذب على اللغة، وعلى الشرع.

أما اللغة فإن الأفعال العادية القائمة بفاعلها تنسب إليـه، وتضاف إليه حقيقةً، من إضافة الفعل إلى فاعله، فيقال: أكل وشرب، وقام وقعد، وحكى، ودعا واستغاث حقيقةً لا مجـازاً، بإجمـاع العقلاء.

وأما شرعـاً فإن الله قـد رَتّب حصول الخيـرات في الـدنيا والآخـرة، وحصول الشـرور في الـدنيـا والآخـرة، والعقاب والثواب في كتابه على الأعمال ترتيب الجزاء على الشـرط، والمعلول على العلة، والمسبب على السبب، وهذا في القرآن يزيد على ألف موضع، كما تقدم بيانه في كلام ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ.

وأما قوله: (ويؤيد ما بيَّناه في تأويل حديث البخاري في الشفاعة يوم القيامة «فبينما هم كذلك استغاثوا بآدم، ثم بموسى، ثم بمحمد ﷺ»).

فالجواب أن نقول: هذا ليس مما نحن فيه، فـإن الاستغاثة بالمخلوق على نوعين:

أحدهما: أن يستغيث بـالمخلوق الحي فيما يقـدر على الغـوث فيه، مثـل أن يستغيث المخلوق بـالمخلوق ليعينه على حمل حَجَرٍ، ويحول بينه وبين عدوه الكافر،

ويدفع عنه سَبُعاً صائلاً، أو لصاً، أو نحو ذلك، ومن ذلك طلب الدعاء لله من بعض عباده لبعض، وهذا لا خلاف في جوازه، والاستغاثة الواردة في حديث المحشر من هذا القبيل، فإن الأنبياء الذين يستغيث العباد بهم يوم القيامة يكونون أحياء، وهذه الاستغاثة إنما تكون بأن يأتي أهل المحشر هؤلاء الأنبياء يطلبون منهم أن يشفعوا لهم إلى الله سبحانه، ويدعوا لهم بفصل الحساب، والإراحة من ذلك الموقف، ولا ريب أن الأنبياء قادرون على الدعاء، فهذه الاستغاثة تكون بالمخلوق الحي فيما يقدر على الغوث فيه.

والثاني: أن يستغاث بمخلوق ميت أو حي فيما لا يقدر عليه إلا الله تعالى، وهذا هو الذي يقول فيه أهل التحقيق: إنه غير جائز.

فإن قلت: هؤلاء المستغيثون بالأموات أو الغائبين ـ أيضاً ـ يطلبون منهم أن يشفعوا لهم إلى الله تعالى، ويدعوا لهم، بقضاء حاجاتهم، وهم قادرون على ذلك فتكون استغاثتهم هذه من قبيل النوع الأول.

قيل: هذا فيه خلل من وجوه:

الأول: أن فيه ذهول عن قَيْد الحي، والمراد بالحياة الدنيوية، لا البرزخية.

والثاني: أن ظاهر ألفاظهم مثل قولهم: يا رسول الله

اشفِ مـريضي، واكشفْ عني، وهب لي ولـداً، ورزقـاً واسعـاً، ونحـو ذلـك، دال على أنهم لا يـطلبـون منهم الشفاعة، بـل يطلبـون شفاء المـريض، وكشف الكربـة، وإعطاء الولد، والرزق، وهم غير قادرين على تلك الأمور.

الثـالث: أن هؤلاء المستغيثين بالأمـوات والغـائبين يدعونهم، ويستغيثون بهم، من أماكن مختلفة، ومواضـع بعيدة، معتقدين أن الأموات والغائبين يعلمون استغاثتهم، ويسمعون دعاءهم، من كل مكان، وفي كـل زمان، ولا ريب أن هـذا إثبـات لعلم الغيب لهم، الـذي هـو من الصفات المختصة بالله تعالى، فيكون شركاً وبهذا وبمـا تقدم يندفع تأويل الحديث على ما تأوله عليه من المحال الباطل، والله أعلم.

فصـــل

قـال العراقي: (لنـا على جواز التـوسل والاستغـاثة دلائل: منها: قوله تعالى ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ﴾ [المائدة ـ ٣٥] قال ابن عباس: إن الوسيلة كلُّ ما يتقرب به إلى الله تعالى. والوهابية جعلت الـوسيلة خاصـة بالأفعـال، وهو تَحَكُّم. بـل ظاهـر الآية تخصيصهـا بالـذوات، فـإنـه تعـالى قـال في هـذه الآيـة ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ [المائدة ـ ٣٥] والتقوى عبارة عن فعل المأمور به، وترك المنهي عنه، فإذا فسرنا الوسيلة بالأعمـال كان الأمر بابتغاء الوسيلة إليه تأكيداً للأمر بالتقوى بخلاف ما إذا أريد بها الذوات، فإن الأمر حينئذ يكون تأسيساً، وهو خير من التأكيد).

والجواب أن نقول: قد استدل بهـذه الآية طـاغية العراق داود بن جرجيس على نحوٍ مما ذكره هذا، إلا أن هذا أسقط من جواب داود نسبة الكلام إلى البغوي، وهذا

لم يذكره عنه. وأجابه على ذلك شيخنا الشيخ عبداللطيف فقال:

والجواب أن يقال: الله أكبر على هؤلاء الضلال الكاذبين على الله وعلى رسله، المبدلين لدينه، المحرفين للكلم عن مواضعه، وهذا الكلام الذي ذكره العراقي جمع فيه من التحريف، والإلحاد، والكذب، والقول في كتاب الله برأيه، ما سيمر بك بيانه مفصلاً، وفي الحديث «من قال في القرآن برأيه ـ وفي رواية بما لا يعلم ـ فليتبوأ مقعده من النار»[1] وقد تكلم الحافظ ابن كثير على قوله

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده»: (١/٢٣٣، ٢٦٩) وأبو داود فيما نسب إليه المزي في «تحفة الأشراف»: (٤/٤٢٣) ـ ولعله في غير رواية اللؤلؤي فإني لم أجده فيها، وهي المتداولة بين الناس ـ والترمذي: (٥/١٩٩) وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي في «السنن الكبرى» كما في «تحفة الأشراف»: (٤/٤٢٣)، والطبري في «تفسيره»: (١/٣٤)، والبغوي في «شرح السنة»: (١/٢٥٧ ـ ٢٥٨)، جميعهم من طريق عبدالأعلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس... به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» على هذا الحديث (١/١٤٧): رواه الطبراني في «الكبير» وفيه عبدالأعلى بن عامر والأكثر على تضعيفه. اهـ. وقد ضعفه أحمد وأبو زرعة وابن سعد وقال النسائي: ليس بالقوي يكتب حديثه وقال ابن معين: ليس بذاك القوي. قال الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (٦/٩٥) بعد أن ساق هذه الأقوال وغيرها: وصحح الطبري حديثه في الكسوف وحسن له الترمذي وصحح له الحاكم وهو من تساهله. اهـ. =

تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ﴾ [المائدة ـ ٣٥] بما يَرُدّ قول هذا العراقي ويبطله، قال ـ رحمه الله تعالى:

أمر عباده المؤمنين بتقواه، وهي إذا قورنت بالطاعة كان المراد بها الانكفاف عن المحارم، وترك المنهي عنه،

= ورواه ابن عدي في «الكامل»: (٦/ ٢١٣٠) من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «من قال في القرآن برأيه فإن أصاب لم يؤجر».

وهذا إسناد تالف. الكلبي اسمه «محمد بن السائب بن بشر» لخص الحافظ ابن حجر قول أئمة الجرح والتعديل فيه فقال: متهم بالكذب ورمي بالرفض. اهـ.

وروى ابن عدي بسنده عن سفيان الثوري قال: قال لي الكلبي: قال لي أبو صالح: كل ما حدثتك فهو كذب. وأبو صالح هو باذام مولى أم هانيء بنت أبي طالب قال ابن معين: ليس به بأس وإذا روى عنه الكلبي فليس بشيء. وقال ابن حبان يحدث عن ابن عباس ولم يسمع منه. «تهذيب التهذيب»: (١/ ٤١٦ ـ ٤١٧) ولخص الحافظ ابن حجر القول فيه فقال: ضعيف مدلّس. اهـ.

وروى ابن أبي شيبة هذا الحديث في «مصنفه»: (١/ ٥١٢) موقوفاً على ابن عباس وفي إسناده عبدالأعلى بن عامر. ورواه الطبري في «تفسيره»: (١/ ٤٣) موقوفاً على ابن عباس.

وفي الباب عن جندب بن عبدالله بلفظ «من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ» أخرجه الترمذي: (٥/ ٢٠٠)، وأبو داود: (٤/ ٦٣ ـ ٦٤)، والنسائي في «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف»: (٢/ ٤٤٤) وإسناده ضعيف علته سهيل بن أبي حزم وهو ضعيف عندهم «تهذيب التهذيب»: (٤/ ٢٦١).

وقد قال بعدها ﴿وَٱبْتَغُوٓا۟ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة ـ ٣٥] قال سفيان الثوري، عن طلحة، عن عطاء، عن ابن عباس (أي القربة) وكذا قال مجاهد، وعطاء، وأبو وائل، والحسن، وقتادة، وعبدالله بن كثير، والسدي، وأبو زيد.

قال قتادة: أي تقرَّبوا إليه بطاعته، والعمل بما يرضيه، وقرأ ابن زيد ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء ـ ٥٧] وهذا الذي قاله هؤلاء الأئمة لا خلاف بين المفسرين فيه. وأنشد ابن جرير قول الشاعر:

إذا غَفَلَ الوَاشُونَ عُدْنَا لِوَصْلِنَا
وَعَادَ التَّصَافِي بَيْنَنَا والوَسَائِلُ

والوسيلة: هي ما يتوصل به إلى تحصيل المقصود. انتهى.

وقال البغوي: أي اطلبوا إليه الوسيلة، أي القربة.

فعليه من توسل إلى فلان بكذا أي تقرب إليه. وجمعها: وسائل.

وقال البيضاوي على قوله: ﴿وَٱبْتَغُوٓا۟ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة ـ ٣٥] أي: ما يتوسلون به إلى ثوابه، والزلفى منه، من فعل الطاعات، وترك المعاصي، من وَسَلَ إلى كذا: إذا تَقَرَّب إليه.

وقال في الكلام على آية الإسراء: ﴿ أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ ﴾ [الإسراء ـ ٥٧] هؤلاء الآلهة يبتغون إلى الله القربة بالطاعة (أيهم أقرب) بدل من واو (يبتغون) أي: يبتغي من هو أقرب منهم إلى الله الوسيلة، فكيف بغير الأقرب.

وقال ابن كثير: وقوله ﴿أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ [الإسراء ـ ٥٧] روى البخاري من حديث سليمان بن مهران الأعمش، عن إبراهيم، عن أبي معمر، عن عبدالله في قوله تعالى: ﴿أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء ـ ٥٧] قال: ناس من الجن، كانوا يُعْبدون فأسلموا. وذكر روايةً عن ابن مسعود: كانوا يَعْبُدون صنفاً من الملائكة يقال لهم الجن. وذكر عن ابن عباس قال: عيسى، وأمه، وعزير. وعنه: والشمس والقمر. قال مجاهد: عيسى، وعزير، والملائكة. واختار ابن جرير قول ابن مسعود، لقوله: (يبتغون) وهذا لا يعرب به عن الماضي، فلا يدخل فيه عيسى، والعزير.

وقال الوسيلة: هي القربة، كما قال تعالى، ولهذا قال: (أيهم أقرب). انتهى.

واختار شيخ الإسلام أن الآية تعم من ذُكِرَ وغيرهم ممن عبده المشركون من أولياء الله وعباده الصالحين.

فتبين بهذا رَدّ ما ذكره البغوي، فإن المفسرين ذكروا ابتغاء الوسيلة، وهو طلب القربة، فتقدم قول البيضاوي في قوله: (أيهم أقرب) أنه بدل من الواو في (يبتغون) وقال أبو حفص العكبري: (أيّهم) مبتدأ، و(أقرب) خبره، وهو استفهام، والجملة في موضع نصب بيدعون. وعلى كلا القولين لا يصح ما ذكره البغوي من توسل بعضهم ببعض. وفي «الجلالين» (أولئك الذين) يدعونهم آلهة (يبتغون) يطلبون (إلى ربهم الوسيلة) القربة بالطاعة (أيهم) بدل من واو (يبتغون) أي يبتغيها الذي هو أقرب إليه، فكيف بغيره.

إذا عرف هذا، تبين فساد قول البغوي[1] في آية «الإسراء» فإن التوسل في العرف الشرعي فعل ما يتوسل به إلى الله من الإيمان به، والعمل الصالح، الذي شرعه ويرضاه، كما في حديث الثلاثة الذين آووا إلى الغار، فانطبقت عليهم الصخرة. هذا هو التوسل المعروف، كما عليه أهل الإسلام من المفسرين وغيرهم، ومن قول قتادة؛ أي تقربوا إليه بطاعته، والعمل بما يرضيه. وتقدم قول ابن كثير بعد حكاية هذا: وهذا لا خلاف فيه بين المفسرين. فَذَكَر الإجماع على أن المراد القربة بالعمل الصالح، وما يرضاه تعالى.

ثم لو سُلّم صحة ما ذكره البغوي، فليس المراد أن

---

(١) انظر (ص ٤٩٨) هاهنا.

بعضهم يدعو من هو أقرب منه، ويسأله الشفاعة والتقرب، بل التوسل يطلق عنده على سؤال الله بجاه المقربين، وبحق الصالحين، لا كما يظنه عباد القبور من أن التوسل هو دعاء الصالح نفسه، وقصده بالمسألة والطلب من دون الله، والتقرب إليه بالذبح، والنذر، وغيرهما من العبادات، فإن هذا عين الشرك الذي نزلت الآية بإبطاله، والرد على أهله، فإن الجاهلية من الأميين والكتابيين يدعون الملائكة وعيسى وأمه والعزير، ويتوجهون إليهم في حاجاتهم وملماتهم، ويتقربون إليهم بصرف الأموال ذبحاً ونذراً، فرد الله عليهم هذا الفعل من صنيعهم، وأخبرهم أن هؤلاء المدعوين لا يملكون كشف الضر، ولا تحويله من حال إلى حال، لأن من عبد الأنبياء والصالحين يَدَّعِي أنه يَكْشَف الضر بواسطتهم، وعلى أيديهم، كما يقوله عباد القبور، فأخبرهم تعالى أن هؤلاء المدعوين عبيده، كما أن الداعين عبيده، وأنهم يرجون رحمته، ويخافون عذابه، والخائف الراجي لا يصلح أن يكون مدعواً ومعبوداً، فانظر هذه الآية الكريمة، وما دلت عليه، وما سيقت له، وانظر حقيقة دعوى العراقي، وما يفعله الغلاة في الأولياء والصالحين، ومسألتهم، وتعظيمهم بشيء من العبادات، كالذبح، والنذر لهم، وعلى إبطال دعواه أيضاً في التوسل الشركي بالصالحين، ودعائهم، ومسألتهم، وبهذا تعرف أنه

مشاق لله ورسوله، يستدل بالآية الكريمة على نقيض ما دلت عليه، ويفهم منها عكس ما دعت إليه، وهكذا حال القلوب المنكوسة، تتصور الأشياء على خلاف ما هي عليه، وأهل العلم كافة استدلوا بهذه الآية على إبطال التوسل الشركي، الذي هو دعاء الصالحين، والعراقي استدل بها على جوازه واستحبابه، فَبُعْداً للقوم الظالمين.

وأما قول العراقي: (فظاهر الآية عام في الأفعال والذوات) هذا قول داود.

وقال صاحب هذه الرسالة[1]: (والوهابية جعلت الوسيلة خاصة بالأفعال، وهو تَحَكُّم، بل ظاهر الآية تخصيصها بالذوات).

قال شيخنا: فهذا يُكَذِّبه ويبطله مَا مَرَّ من إجماع المفسرين على أن الوسيلة هي التقرب إلى الله بطاعته، وبما يرضيه، مما شرعه، وأذن فيه.

والتوسل الذي يريده العراقي بذات الصالحين هو دعاؤهم ومسألتهم وتعظيمهم بالعبادة، وتقدم كلام ابن القيم في أنه يستحيل أن تأتي شريعة من الشرائع بإباحة ذلك.

وقوله: (ومن ادعى التخصيص بأحدهما فقد تَحَكَّم) ففي هذا القول من سوء الأدب مع الشارع، والجرأة

---

(١) يعني العراقي.

على الله وعلى رسوله، ما يعلمه أهل العلم بدينه، الذين عقلوا عنه مراده، وعرفوا أنه أخص القرب التي يحبها ويرضاها، ونهى عن مجاوزتها إلى البدع والضلالات، فالمخصص للقرب والوسائل هو الله ورسوله، قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى - ٢١].

ثم اقتحم العراقي وأتى بقولة يضحك منها صبيان المكاتب، فقال: (على أن ظاهر سياق الآيات تخصيصه بالذوات) فأتى على ما قاله المفسرون قاطبة فهدمه، واجتثّ أصله، ورده من لا يؤمن بالكتاب، ولا يخاف سواء الحساب، واستدلاله على تلك الدعوى الضالة بأنَّ (التقوى فعل المأمور وترك المنهي عنه، وإذا فسر ابتغاء الوسيلة بالأعمال يكون تأكيداً، فيكون مكرراً، وإذا أريد التوسل بالذوات يكون ناشئاً، وهو خير من التأكيد) هذا كلامه بحروفه، وكفى بهذا خزياً وفضيحة، وتسجيلاً على جهالة، وأنه ما عرف شرعاً، ولا لغة، ولا ديناً، وهذا مردود بوجوه:

الأول: إن ابن كثير قرر أن التقوى إذا قرنت بالطاعة أو الوسيلة كان المراد بها الانكفاف عن المحارم وترك المنهي، كما في هذه الآية. والوسيلة هي التقرب إلى الله بأنواع الطاعات، وأصناف العبادات، ومراده أنها

إذا أُطْلِقَتْ ولم تقترن بغيرها دخل فيها فعل المأمور وترك المحظور، وهكذ اسم العبادة، والطاعة، تعم عند الإطلاق، وتخص مع الاقتران والتقييد.

فالعراقي لم يعرف مسمى التقوى في هذا المحل، وخبط خبط عشواء.

الوجه الثاني: إن الوسيلة ما يقرب إلى الله تعالى، والتقوى تطلق على ما يتقى به عذابه، ويرجى به ثوابه، فلو قيل بهذا الإطلاق هنا، فالقرب إلى الله وطلبه أخص مما قبله.

الوجه الثالث: إن التأكيد يكون خيراً من التأسيس إذا اقتضاه الحال، وقصد رفع المجاز، وإبطال توهمه، أو قصد بيان خصوصية الفرد المعطوف، والاهتمام به، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الأعراف ـ ١٧٠].

الوجه الرابع: إن التأسيس لا يجري هنا، ولا يصح قصده.

فصـــل

قال العراقي: (ومنها قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ﴾ [الإسراء - ٥٧] قال ابن عباس: هم عيسى، وأمه، وعزير، والملائكة. وتفسير الآية: أن الكفار يعبدون الأنبياء والملائكة على أنهم أرباب، فيقول الله لهم: أولئك الذين تعبدونهم هم يتوسلون إلى الله بمن هو أقرب، فكيف تجعلونهم أرباباً، وهم عبيده، مفتقرون إلى ربهم متوسلون إليه بمن هو أعلى مقاماً منهم).

والجواب أن يقال: وهكذا قال داود بن جرجيس. وقد أجابه الشيخ فقال:

والجواب أولاً: لولا ما يقصده المؤمن من رَدِّ هذه الأقوال الضالة الكاذبة التي تتضمن الكذب على الله، وتحريف كتابه، وتغيير دينه، والقول عليه بغير علم، لما جازت حكاية هذا الإفك ونقله، والله سبحانه ذكر أقوال أعدائه وأعداء رسله في معرض الرَّد لها، وإبطالها، والتسجيل على ضلالة أهلها.

فأما ما نقله عن البغوي، فقد حَرّفه، وكذب فيه، وهذه عبارة البغوي نسوقها بحروفها، قال في قوله تعالى: ﴿ أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ ﴾ [الإسراء - ٥٧].

يعني الذين يدعونهم المشركون آلهة ويعبدونهم. قال ابن عباس ومجاهد: هم عيسى، وأمه، وعزير، والملائكة، والشمس، والقمر، والنجوم. يبتغون: أي يطلبون إلى ربهم الوسيلة، أي القربة، وقيل الوسيلة: الدرجة العليا، أي يتضرعون إلى الله في طلب الدرجة العليا، وقيل الوسيلة: كلُّ ما يَتَقَّرب به إلى الله عز وجل، وقوله: (أيهم أقرب) معناه: ينظرون أيُّهم أقرب إلى الله فيتوسلون به. وقال الزجاج (أيهم أقرب): يبتغي الوسيلة إلى الله، ويتقرب إليه بالعمل الصالح.

هذه عبارة البغوي بحروفها[1].

وقد تصرَّف فيها هذا الضال، فحذف منها قول ابن عباس: (والشمس والقمر والنجوم) وحَرَّف قوله: (يطلبون إلى ربهم الوسيلة، أي القربة) فقال العراقي: كل ما يتقرب به إلى الله. وعبارة البغوي (القربة) وحذف قول البغوي: (وقيل الوسيلة الدرجة العليا، أي يتضرعون

---

(١) (٣/١٢٠/ط دار المعرفة).

إلى الله في طلب الدرجة العليا) وزاد في قوله: (ينظرون أيهم أقرب إلى الله) فقال العراقي: (وأعلى جاهاً) وزاد: (ويتشفعون به إلى ربهم) هذا تحريفه لكلام البغوي[1].

قلت: وأما صاحب الرسالة فإنه ألطف في التحريف، وأجرأ على الله بالكذب من داود، فإن داود نسب الكلام إلى البغوي، وحَرّفه، وتصرَّف فيه، وزاد، وهذا جَزَم أن تفسير الآية: أن الكفار يعبدون الأنبياء والملائكة على أنهم أربابهم، كما ذكر داود، وذكر هذا كما ذكر داود إلى آخره.

والمقصود أنهم يغترفون من عين واحد.

قال الشيخ في جوابه: والرجل يشتهي يأخذ ما يهوى، ويدع ما هو الأولى والأقوى، فَأَوَّلُ عبارةِ البغويِّ تَرُدُّ قولَه: (ينظرون أيهم أقرب إلى الله فيتوسلون به) لأن الشمس والقمر والنجوم لا يتأتى منهم ذلك، والملائكة، وعزير، وعيسى، لم يرد نقل ولا حجة ولا برهان على أن بعضهم يسأل الله ببعض، ويتوسل به، ويقصده في حاجاته وملماته. فما قاله البغوي هنا غير مُسَلَّم. وقد تقدم كلام المفسرين، وأنهم لم يرتضوا هذا، ولم يقله أحد منهم. وتقدم قول ابن كثير في تفسير قتادة أنه لا خلاف بين المفسرين في ذلك. وتقدم قول أبي

---

(١) انتهى كلام الشيخ عبداللطيف.

حفص، والبيضاوي، والجلالين. فعدل العراقي عن هذا كلِّه، وتمسك بالمتشابه، كما قال ابن القيم: وأعرض النصارى عن الأصول المحكمة، وتمسكوا بالمتشابه. على أن عبارة البغوي ليس فيها شاهد ودليل لعُبَّاد القبور، بل هي تدل على خلافه[1] فإن التوسل الذي يشير إليه، وينصرف الاسم عليه عند الإطلاق، هو التوسل الشرعي، ومنه دعاء المؤمنين بعضهم لبعض، كالأسباب العادية، وقد يراد بالتوسل في عرف بعض الناس: سؤال الله تعالى بحق أوليائه. وعلى كلٍّ فليس فيه دليل لدعاء الموتى والغائبين، كما يفعله عُبَّاد القبور من الضالين والمشركين، ويحتمل أنه أراد بقوله: (أن ينظرون أيهم أقرب فيتوسلون به) معنى صحيحاً شرعياً، وهو الاقتداء بهم، وسلوك سبيلهم، واقتفاء آثارهم، قال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْۗ﴾ [الأنعام - ٩٠] وقد يتعين هذا الاحتمال لوجوب إحسان الظن بالعلماء.

وقول العراقي في معنى الآية: (إن الكفار يعبدون الأنبياء والملائكة على أنهم أربابهم) يريد به أن المشركين يعتقدون أن آلهتهم تخلق وترزق وتدبر، وهذا قد ردّه القرآن، وأبطله في غير موضع - كما تقدم تقريره - والعراقي يلجأ إلى

---

(١) إلى هنا انتهى البياض الموجود في الأصل (الطبعة الهندية).

هذا لئلا يَدْخُلَ ما فعله عُبّاد القبور فيما نهى عنه القرآن من اتخاذ الآلهة من دون الله، وعبادتها معه، وهذا لازم لعباد القبور لا محيص عنه، والحكم يدور مع علته، والقرآن كفَّر المشركين، وأنكر عليهم: دعاء غير الله، ومحبة سواه، وتعظيم ما يدعى معه، بالذبح، والنذر، وسائر العبادات، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة ـ ١٦٥]، وقال: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء ـ ٥٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَـٰنَ لَهُۥ بِهِۦ﴾ [المؤمنون ـ ١١٧]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [يونس ـ ١٠٦]. وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَـٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن ـ ١٨] والآيات في المعنى كثيرة، يُبيِّن تعالى أنه كفّرهم، وأنكر عليهم، وتوعدهم بالنار على عبادة غيره، ودعاء سواه. والعبادة فعل العبد الذي هو الحب مع الله، والخضوع، والتعظيم، والدعاء، رغباً ورهباً.

وإطلاق الأرباب على الآلهة كقوله تعالى: ﴿ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [يوسف ـ ٣٩] وقوله ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا﴾ [آل عمران ـ ٨٠] ونحو ذلك إنما يراد به ما ذكرنا، لأن المعبود يسمى رباً، وهذا مما لا خلاف فيه بين المفسرين، بل السيد يسمى ربا،

فتنبه لهذا، فقد زل بهذه الشبهة كثير من المنتسبين إلى العلم والدين - ثم ذكر الشيخ كلاماً طويلاً عن شيخ الإسلام قال في آخره:

ولهذا كان من أتباع هؤلاء من يسجد للشمس، والقمر، والكواكب، ويدعوها، ويصوم، وينسك لها، ويتقرب إليها، ثم يقول: إن هذا ليس بشرك، وإنما الشرك إذا اعتقدت أنها المدبرة لي، فإذا جعلتها سبباً وواسطة لم أكن مشركاً، ومن المعلوم بالاضطرار من دين المسلمين أن هذا شرك. انتهى.

فتأمّله فإن فيه حكايةَ قولِ سلفِ هذا العراقي. وفيه أن ما قاله العراقي شرك يُعْلم بالاضطرار من دين الإسلام، والله المستعان.

وأما قول العراقي: (فيقول الله تعالى: أولئك الذين تعبدونهم يتوسلون إليّ بمن هو أقرب، يعني: فهم محتاجون) فقد كذب على الله، ما عنى سبحانه وتعالى بهذا المعنى، ولا أراده تبارك وتقدس، عما يقول الظالمون علواً كبيراً، ما أجرأ هذا المتكلم على الله، وعلى كتابه، وعلى دينه ﴿فَذَرْهُمْ يَخُوضُواْ وَيَلْعَبُواْ حَتَّىٰ يُلَٰقُواْ يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ﴾ [الزخرف - ٨٣ والمعارج - ٤٢] وتقدم قول المفسرين، وقول شيخ الإسلام: إن هؤلاء المدعوين عبيده، كما أن الداعين عبيده، وأنهم يرجون رحمته، ويخافون عذابه. نعوذ بالله من اقتحام هذه المهالك، والتوثب على تلك

الدركات التي تهوى بصاحبها إلى أسفل سافلين، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف - ٢٣] وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ ۗ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ۖ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصلت - ٤٠].

فصـــل

قال العراقي: (ومنها: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء - ٦٤] فقد علق الله تعالى قبول استغفارهم باستغفاره عليه الصلاة والسلام، وفي ذلك صريح دلالة على جواز التوسل به ﷺ، وقبول المتوسل به، كما يفهم من قوله تعالى: ﴿لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء - ٦] وأنت تعلم أن استغفاره ﷺ لأمته لا يتقيد بحال حياته، كما دلت عليه الأحاديث الواردة، مما سننقله، لا يقال: إن الآية وردت في قوم معينين، فلا عموم لها، لأنا نقول: إنها وإن وردت في قوم معينين في حال حياته ﷺ، تعم بعموم العلة كل من وجد فيه ذلك الوصف، سواء كان في حال حياته، أو بعد موته ﷺ).

والجواب أن نقول: قد سبق هؤلاء إلى الاستدلال بهذه الآية السبكيُّ بنحوٍ مما قال هذا، وأجابه الحافظ أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالهادي - رحمه الله تعالى - فقال[1]:

---

(١) في كتابه (الصارم المنكي في الرد على السبكي) ط الإفتاء (ص ٤٢٤) وما بعدها.

أما استدلاله بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ﴾ [النساء - ٦٤] الآية، فالكلام فيها في مقامين:

أحدهما: عدم دلالتها على مطلوبه.

الثانية: بيان دلالتها على نقيضه. وإنما يتبيّن الأمران بفهم الآية، وما أريد بها، وسيقت به، وما فهمه منها أعلم الأمة بالقرآن ومعانيه، وهم سلف الأمة، ومن سلك سبيلهم.

ولم يفهم منها أحد من السلف والخلف إلا المجيء إليه في حياته ليستغفر لهم، وقد ذم تعالى من تخلّف عن هذا المجيء، إذ ظلم نفسه، وأخبر أنه من المنافقين، فقال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ لَوَّوْاْ رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ﴾ [المنافقون - ٥].

وكذلك هذه الآية إنما هي في المنافق الذي رضي بحكم كعب بن الأشرف وغيره من الطواغيت، دون حكم رسول الله ﷺ، فظلم نفسه بهذا أعظم ظلم، حيث لم يجيء إلى رسول الله ﷺ يستغفر له، فإن المجيء إليه يستغفر له توبة وتنصّل من الذنوب، وهذه كانت عادة الصحابة معه ﷺ أن أحدهم متى صدر منه ما يقتضي التوبة جاء إليه فقال: يا رسول إني فعلت كذا وكذا فاستغفر لي، وهذا كان فرقاً بينهم وبين المنافقين.

فلما استأثر الله عز وجل بنبيه ﷺ، ونقله من بين أظهرهم إلى دار كرامته، لم يكن أحد منهم قط يأتي إلى قبره ويقول: يا رسول الله فعلت كذا وكذا فاستغفر لي، ومن نقل هذا عن أحد منهم فقد جاهر بالكذب والبهت، أفترى: عَطَّل[1] الصحابةُ والتابعون ـ وهم خير القرون على الإطلاق ـ هذا الواجب الذي ذم الله سبحانه من تخلف عنه، وجعل التخلف عنه من أمارات النفاق، ووفق[2] له من لا يؤبه له من الناس، ولا يعد في أهل العلم. فكيف أغفل هذا أئمة الإسلام وهداة الأنام من أهل الحديث، والفقه، والتفسير، ومن لهم لسان صدق في الأمة، فلم يدعوا إليه، ولم يحضوا عليه، ولم يرشدوا إليه، ولم يفعله أحد منهم البتة؟ بل المنقول الثابت عنهم ما قد عرف مما يسوء الغلاة فيما يكرهه وينهى عنه من الغلو والشرك الجفاة عما يحبه ويأمر به من التوحيد والعبودية.

ولما كان هذا المنقول شجى في حلوق الغلاة، وقذى في عيونهم، وريبة في قلوبهم، قابلوه بالتكذيب والطعن في الناقل، ومن استحيا منهم من أهل العلم بالآثار قابله بالتحريف والتبديل. ويأبى الله إلا أن يعلي منار الحق، ويظهر أدلته ليهتدي المسترشد، وتقوم الحجة

---

(١) في الأصل «وافترى على».

(٢) في ط الرياض «ووقف».

على المعاند، فيعلي الله بالحق من يشاء، ويضع برده وبطره وغمص أهله من يشاء.

ويالله العجب أكان ظلم الأمة لأنفسها ونبيها بين أظهرها موجود، وقد دعيت فيه إلى المجيء إليه ليستغفر[1] لها، وذم من تخلف عن المجيء[2]، فلما توفي ﷺ ارتفع ظلمها لأنفسها بحيث لا يحتاج أحد منهم إلى المجيء إليه[3] ليستغفر له.

وهذا يبين أن هذا التأويل الذي تأوله عليه المعترض هذه الآية تأويل باطل قطعاً، ولو كان حقاً لسبقونا إليه علماً وعملاً، وإرشاداً ونصيحة.

ولا يجوز إحداث تأويل في آية، أو سنة، لم يكن على عهد السلف، ولا عرفوه، ولا بينوه للأمة، فإنه يتضمن أنهم جهلوا الحق في هذا، وضلوا عنه، واهتدى إليه هذا المعترض المستأخر، فكيف إذا كان التأويل يخالف تأويلهم ويناقضه.

وبطلان هذا التأويل أظهر من أن يطنب في رده، وإنما ننبه عليه بعض التنبيه.

---

(١) في الأصل «إلى المجيء إليه ليستغفر».
(٢) في الأصل «عن هذا المجيء».
(٣) سقطت «إليه» من ط الرياض.

ومما يدل على بطلانه قطعاً: أنه لا يشك مسلم أن من دُعي إلى رسول الله ﷺ في حياته، وقد ظلم نفسه ليستغفر له، فأعرض عن المجيء وأباه، مع قدرته عليه، كان مذموماً غاية الذم، مغموصاً بالنفاق. ولا كذلك من دعي إلى قبره ليستغفر له، ومن سوى بين الأمرين، وبين المدعوين، وبين الدعوتين، فقد جاهر بالباطل، وقال على الله وكلامه ورسوله وأمناء[1] دينه غيرَ الحق.

وأما دلالة الآية على خلاف تأويله فهو أنه سبحانه صدَّرها بقوله: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ وَلَوۡ أَنَّهُمۡ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ جَآءُوكَ فَٱسۡتَغۡفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسۡتَغۡفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ﴾ [النساء ـ ٦٤] وهذا يدل على أن مجيئهم إليه ليستغفر لهم إذ ظلموا أنفسهم طاعة له. ولهذا ذم من تخلف عن هذه الطاعة، ولم يقل مسلم قط إن على من ظلم نفسه بعد موته أن يذهب إلى قبره، ويسأله أن يستغفر له، ولو كان هذا طاعة له لكان خير القرون قد عصوا هذه الطاعة، وعطلوها، ووفِّق لها هؤلاء الغلاة العصاة، وهذا بخلاف قوله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ﴾ [النساء ـ ٦٥] فإنه نفى الإيمان عمن لم يحكمه، وتحكيمه هو تحكيم ما جاء به حياً وميتاً، ففي

(١) سقطت «وأمناء» من الأصل.

حياته كان هو الحكم بينهم بالوحي، وبعد وفاته نوّابه وخلفاؤه، يوضح ذلك أنه قال: «لا تجعلوا قبري عيداً»[1] ولو كان يشرع لكل مذنب أن يأتي إلى قبره ليستغفر له لكان القبر أعظم أعياد المذنبين، وهذا مضادة صريحة لدينه، وما جاء به، ولو كان مشروعاً لأمر به أمته، وحضهم عليه، ورغّبهم فيه، ولكان الصحابة وتابعوهم بإحسان أرغب شيء فيه، وأسبق إليه.

ولم ينقل عن أحد منهم قط وهم القدوة بنوع من أنواع الأسانيد أنه جاء إلى قبره ليستغفر له، ولا شكا إليه، ولا سأله.

والذي صح عنه مجيء القبر للتسليم فقط، هو ابن عمر، وكان يفعل ذلك عند قدومه من السفر، ولم يكن يزيد على التسليم شيئاً البتة، ومع هذا فقد قال عبيد الله بن عمر العمري الذي هو أجل أصحاب نافع، أو من أجلهم: ما نعلم أحداً من أصحاب النبي ﷺ فعل ذلك إلا ابن عمر.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» ٢/٣٦٧، وأبو داود في كتاب المناسك في «سننه» ٢/٥٣٤ من طريق عبدالله بن نافع أخبرني ابن ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تتخذوا قبري عيداً، ولا تجعلوا بيوتكم قبوراً، وحيثما كنتم فصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني» هذا لفظ أحمد. =

=

ولفظ أبي داود: «لا تجعلوا بيوتكم قبوراً، ولا تجعلوا قبري عيداً، وصلوا عليَّ فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم».

قال شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية بعد أن ساق سند الحديث في «الاقتضاء» ٢/٦٥٤:

وهذا إسناد حسن، فإن رواته كلهم ثقات مشاهير. لكن عبدالله بن نافع الصائغ الفقيه المدني صاحب مالك فيه لين لا يقدح في حديثه. قال يحيى بن معين: هو ثقة. وحسبك بابن معين موثقاً. وقال أبو زرعة: لا بأس به.

وقال أبو حاتم الرازي: ليس بالحافظ وهو لين تعرف حفظه وتنكر. فإن هذه العبارات منهم تنزل حديثه من مرتبة الصحيح إلى مرتبة الحسن، إذ لا خلاف في عدالته وفقهه، وأن الغالب عليه الضبط، لكن قد يغلط أحياناً ثم هذا الحديث مما يعرف من حفظه، ليس مما ينكر، لأنه سنة مدنية، وهو محتاج إليه في فقهه، ومثل هذا يضبطه الفقيه.

وللحديث شواهد من غير طريقه، فإن الحديث روي من جهات أخرى، فما بقي منكراً.

وكل جملة من هذا الحديث رويت عن النبي ﷺ بأسانيد معروفة، وإنما الغرض هنا النهي عن اتخاذه عيداً.

فمن ذلك ما رواه أبو يعلى في مسنده: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا زيد بن الحباب حدثنا جعفر بن إبراهيم من ولد ذي الجناحين حدثنا علي بن عمر عن أبيه عن علي بن الحسين أنه رأى رجلاً يجيء إلى فرجة كانت عند قبر النبي ﷺ فيدخل فيها فيدعو. فنهاه، فقال: ألا أحدثكم حديثاً سمعته عن أبي عن جدي عن رسول الله ﷺ قال: «لا تتخذوا قبري عيداً، ولا بيوتكم قبوراً، فإن تسليمكم يبلغني أينما كنتم».

=

= رواه أبو عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي الحافظ فيما اختاره من الأحاديث الجياد الزائدة على الصحيحين، وشرطه فيه أحسن من شرط الحاكم في صحيحه. اهـ كلام شيخ الإسلام.

قال الهيثمي في المجمع ٤/٣ على هذا الحديث: «رواه أبو يعلي وفيه حفص بن إبراهيم الجعفري ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً وبقية رجاله ثقات» اهـ.

قلت: كذا في الأصل «حفص» والصواب «جعفر» كما ساقه شيخ الإسلام، وكما في المصنف لابن أبي شيبة ٢/٣٧٥ - وفضل الصلاة على النبي ﷺ للجهضمي ص ٣٣.

وفي سنده أيضاً علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: يعتبر حديثه من غير رواية أولاده عنه. اهـ من التهذيب. وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: «مستور» اهـ.

ثم ذكر شيخ الإسلام لهذا الحديث شاهدين فقال في المصدر السابق: وروى سعيد بن منصور في سننه حدثنا حبان بن علي حدثني محمد بن عجلان عن أبي سعيد مولى المهري قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تتخذوا بيتي عيداً ولا بيوتكم قبوراً وصلوا علي حيثما كنتم فإن صلاتك تبلغني» اهـ كلام شيخ الإسلام.

وحبان بن علي هذا ضعفه الأئمة كما في التهذيب ٢/١٧٣. وأبو سعيد مولى المَهْري قال عنه الحافظ ابن حجر في التقريب: مقبول. اهـ. يعني حيث يتابع وإلا فلين كما نص على هذا في المقدمة.

قال شيخ الإسلام في المصدر السابق: وقال سعيد: حدثنا عبدالعزيز بن محمد أخبرني سهيل بن أبي سهيل قال: رآني الحسن بن علي بن أبي طالب عند القبر فناداني وهو في بيت فاطمة يتعشى. فقال: هلم إلى العشاء. فقلت: لا أريده. فقال: ما لي رأيتك عند =

ومعلوم أنه لا هدي أكمل من هدي الصحابة، ولا تعظيم لرسول الله فوق تعظيمهم، ولا معرفة لقدرة فوق معرفتهم، فمن خالفهم إما أن يكون أهدى منهم، أو يكون مرتكباً لنوع من البدع، كما قال عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ لقوم رآهم اجتمعوا على ذكر يقولونه: لأنتم أهدى من أصحاب محمد ﷺ... أو أنتم على شعبة الضلال.

فتبين أنه لو كان استغفاره لمن جاءه مستغفراً بعد موته ممكناً أو مشروعاً، لكان كمال شفقته ورحمته بالأمة تقتضي ترغيبهم في ذلك، وحضهم عليه. انتهى.

وأما قوله: (فقد عَلّق تعالى قبول استغفارهم باستغفاره) وهذا حق، ولكنه في حال حياته لا بعد وفاته.

وقوله: (وفي ذلك صريح دلالة على جواز التوسل به ﷺ، وقبول المتوسل به).

= القبر؟ فقلت: سلمت على النبي ﷺ. فقال: إذا دخلت المسجد فسلم. ثم قال: إن رسول الله ﷺ قال: «لا تتخذوا بيوتكم مقابر، لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، وصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني حيثما كنتم» وما أنت ومن بالأندلس إلا سواء.
فهذا المرسلان من هذين الوجهين المختلفين يدلان على ثبوت الحديث، لا سيما وقد احتج من أرسله به، وذلك يقتضي ثبوته عنده، ولو لم يكن من وجوه مسندة غير هذين. فكيف وقد تقدم مسنداً. اهـ.

فأقول: نعم، هذا حق، فقد كان الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ يتوسلون به في حال حياته، كما قال عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل إليك بنبينا، فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا، فأسقنا.

فلو كان التوسل به بعد وفاته جائزاً لما عدل الفاروق إلى عمه العباس، مع إمكان التوسل به عند قبره ـ لو كان جائزاً ـ ومن المعلوم أن التوسل المشروع إنما هو بدعائه، كما تقدم بيانه، وكما سيأتي إن شاء الله.

بل في ذلك أصرح دلالة على المنع من التوسل به الشرعي بعد وفاته، بدليل أنه لا أكمل من هدي الصحابة، ولا تعظيم للرسول ﷺ فوق تعظيمهم، ولا معرفة لقدره فوق معرفتهم، ومع ذلك لم يكن أحد منهم قط يأتي إلى قبره ويقول: يا رسول الله فعلت كذا وكذا، فاستغفر لي، ومن نقل هذا عن أحد منهم فقد جاهر بالكذب والبهت.

وأما قوله: (وأنت تعلم أن استغفاره ﷺ لأمته لا يتقيد بحال حياته، كما دلت عليه الأحاديث الواردة مما سننقله).

---

(١) في الأصل «أنه».

فأقول: لو كان طلب الاستغفار منه ﷺ جائزاً بعد وفاته عند قبره، أو من مكان بعيد منه، أو كان مشروعاً، لأَمَـرَ به أمَّتَـه، وحضَّهم عليـه، ورغبهم فيـه، ولكان الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ وتابعوهم بإحسان أرغب شيء فيـه، وأسبق إليه، ولم ينقـل عن أحـد منهم قط ـ وهم القدوة ـ بنوع من أنواع[1] الأسانيد أنه جاء إلى قبره ليستغفـر له، ولا شكا إليه، ولا سأله، وقد تقدم بيان هذا.

وأما قوله: (لا يقال إن الآية وردت في قوم معينين، فلا عموم لها...) الخ.

فأقول: نعم؛ الأمر كما أَقَرَّ به الخصم في هـذا[2] المقام، من أن الآيـة وردت في قـوم معينين من أهـل النفاق، يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ [النساء ـ ٦١] فهي تعم ما وردت فيه، وما كان مثله، فهي عامة في حق كل من ظلم نفسه من كل منافق قيل له: تعال إلى ما أنـزل الله، وإلى الرسـول، فصدَّ عن الـرسـول صـدوداً، وتحـاكم إلى الطاغـوت، ثم جاء الـرسـول في حيـاتـه،

---

(١) في الأصل «نوع».

(٢) في الأصل «هذه».

فاستغفر الله واستغفر له الرسول في حياته، وأما المؤمن الذي عصى وظلم نفسه، فجاء قبر الرسول ﷺ فاستغفر الله، فليس مثله، لما تقدم بيانه.

فصــل

قال العراقي: (ومنها قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ [القصص - ١٥] فنسب الله تعالى الاستغاثة إلى غيره من المخلوق، وكفى به دليلاً على جوازها، فإن قيل: إن المستغاث في هذه الآية حي وله قدرة، وإنما كلامنا في الميت. أجيب: بأن نسبة القدرة إليه إن كان استقلالاً فهي كفر، وإن كانت بقدرته تعالى على أن يكون هو السبب والوسيلة ليس إلا فلا فرق بين الحي والميت، فإن الميت له كرامة، وإذا لم تنسب إلى الله حقيقة وإلى غيره مجازاً كانت الاستغاثة ممنوعة، ومن هنا تعلم سَرَّ نفي النبي ﷺ الاستغاثة عن نفسه عندما قال أبو بكر الصديق - رضي الله عنه: قوموا بنا نستغيث برسول الله ﷺ من هذا المنافق. فقال عليه السلام: «لا يستغاث بي إنما يستغاث بالله»[1] مع أن النبي ﷺ كان

---

(١) تقدم الكلام عليه في «الرد على القبوريين» لابن معمّر. وأن في سنده ابن لهيعة لكن تكلم عليه شيخ الإسلام بكلام حسن عندما تعقبه البكري في إيراد هذا الحديث فقال في ردّه على البكري ص ١٥٣: =

حينئذ حياً، وله قدرة، فإنما قصد ﷺ نفي الاستغاثة الحقيقية، فأراد تعليم أمته أنها لا تكون إلا بالله).

والجواب أن يقال: هذه شبهة داود. وإنما تصرّف فيها هذا، ولم يخرج عن مقصوده بشيء. فقال شيخنا رحمه الله:

وقوف أهل البصائر على هذا الكلام يكفي في ردِّه وإبطاله، وبيان ما فيه من الجهل الغليظ. وهذا الصنف من

= هذا الخبر لم يذكر للاعتماد عليه، بل ذكر في ضمن غيره ليتبين أن معناه موافق للمعاني المعلومة بالكتاب، والسنة، كما أنه إذا ذكر حكم بدليل معلوم، ذكر ما يوافقه من الآثار والمراسيل وأقوال العلماء وغير ذلك لما في ذلك من الاعتضاد والمعاونة، لا لأن الواحد من ذلك يعتمد عليه في حكم شرعي.

ولهذا كان العلماء متفقين على جواز الاعتضاد والترجيح بما لا يصلح أن يكون هو العمدة من الأخبار التي تُكلم في بعض رواتها لسوء حفظ أو نحو ذلك، وبآثار الصحابة والتابعين، بل بأقوال المشايخ والإسرائيليات للاعتماد نوع.

وهذا الخبر من النوع الأول فإنه رواه الطبراني في معجمه من حديث ابن لهيعة، وقد قال أحمد: قد كتبت حديث الرجل لأعتبر وأستشهد به مثل حديث ابن لهيعة.

فإن عبد الله بن لهيعة قاضي مصر كان من أهل العلم والدين باتفاق العلماء، ولم يكن ممن يكذب باتفاقهم. ولكن قيل: إن كتبه احترقت فوقع في بعض حديثه غلط، ولهذا فرّقوا بين من حدّث عنه قديماً، وبين من حدث عنه حديثاً. وأهل السنن يروون له.

إلى أن قال: وقد روي الناس هذا الحديث من أكثر من خمسمائة سنة إن كان ضعيفاً، وإلا فهو مروي في زمان النبي ﷺ، وما زال العلماء يقرؤون ذلك، ويسمعون في المجالس الكبار والصغار، ولم يقل أحد من المسلمين إن إطلاق القول: إنه لا يستغاث بالنبي ﷺ كفر ولا حرام . . . إلخ كلامه رحمه الله تعالى.

الناس إنما أُتـوا[1] مِنْ بُعْدِهم عَمّا جاءت به الرسل، وكونهم أَجَانِب عنه، ليسـوا من أهل الـوراثة النبـوية، فهم في ظلمات بعضها فوق بعض.

وهذه الآية الكريمة فيها الخبر[2] عن الإسرائيلي، لأنه استغاث موسى على القبطي الذي هو من عدوه، والأفعال العادية القائمة بفاعلها تنسب إليه، وتضاف إليه حقيقةً، من إضافة الفعل إلى فاعله، فيقال: أكل وشرب، وقام وقعد، وقال وحكى، ودعا واستغاث، حقيقةً لا مجازاً، بإجماع العقلاء، ولم يخالف في إضافة الأفعال إلى فاعلها حقيقة إلا من هو أجهل الناس، وأضلهم عن سواء السبيل، وهذا لم نقل بمنعه حتى يستدل علينا بالنسبة التي في الآية. مع أن الاستدلال بها يترجم عن جهل المعترض، وعدم فهمه عن الله، وقد نسب الرب تبارك وتعالى إلى أعدائه ما نسبوه إليه من اتخاذ الصحابة والولد، وجعلِ الشركاء معه، والنسبة لا يَسْتَدِلّ بها من يعقل ما يقول، بل الدليل في حكايته على وجه التقرير، وعدم الإنكار، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۗ سُبْحَـٰنَهُۥ ۖ بَل لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ كُلٌّ لَّهُۥ قَـٰنِتُونَ﴾ [البقرة ـ ١١٦]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ۖ﴾ [التوبة ـ ٣٠]،

(١) في ط الرياض «أوتوا».

(٢) في الأصل: «من الخبر».

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة - ٧٢]، وقال تعالى ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة - ٧٣]، وقال تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لَّعَلَّهُمْ يُنصَرُونَ﴾ [يس - ٧٤] فهذا كله منسوب إلى فاعله حقيقة، أفيقال بجوازه؟ وأنه لو كان ممنوعاً لما جازت النسبة، ويقال: هذا مجاز أيصح نفيه عنهم؟ تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

والعراقي جاهل[1] الدين والمذهب واللسان، بل الجاهلية لا تقول إن النسبة إلى الفاعل مجاز، ولا تقول إنها تدل على عدم المنع مما نسب[2] إلى الفاعلة.

والغرض بيان ما في كلام هذا من الفساد المتناهي، والآية ليست مما نحن فيه، فإن الإغاثة المثبتة ليس الدليل على إثباتها النسبة، وإنما هو ما جاءت به الشريعة الكاملة من جواز معاطاة الأسباب العادية، واستعانة الخلق بعضهم بعضاً في الجملة، والدليل من الآية ترك إنكاره وسياقه على وجه التقرير، ومسألة المخلوق محرمة في الأصل، وإنما أبيحت[3] في الأسباب العادية للضرورة والحاجة، ولهذا بايع النبي ﷺ بعض أصحابه على أن لا يسألوا

(١) في الأصل: «جاهلي».
(٢) في ط الرياض «نسبه».
(٣) في ط الرياض «البحث».

الناس، فكان أحدهم يسقط السوط من يده فلا يقول لأحد ناولنيه[1].

وقول العراقي: (وأما ما قيل: إن هذا حي، وله قدرة، فإن كان نسبة القدرة إليه استقلالاً فهو كفر، وإن كان بقدرة الله، وهو سبب ووسيلة، فلا فرق بين الحي والميت).

يقال: هذا تخليط وهذيان، فإن المسلمين متفقون على قول: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، يؤمنون بقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات ـ ٩٦] خلق في الحي اختياراً ومشيئة، بها يثاب، وبها يعاقب، وبها يكلف، والميت ليس له قدرة الحيِّ ولا يكلف، بل

---

(١) في ط الرياض «ناولينه».

وأخرج الإمام مسلم في «صحيحه» كتاب الزكاة، (٢/٧٢١) عن عوف بن مالك الأشجعي قال: كنّا عند رسول الله ﷺ. تسعةً أو ثمانية أو سبعة. فقال: «ألا تبايعون رسول الله؟» وكنا حديث عهد ببيعة فقلنا: قد بايعناك يا رسول الله. ثم قال: «ألا تبايعون رسول الله؟ فقلنا: قد بايعناك يا رسول الله. ثم قال: «ألا تبايعون رسول الله؟» فبسطنا أيدينا وقلنا: قد بايعناك يا رسول الله، فعلام نبايعك؟ قال: «على أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً. والصلوات الخمس. وتطيعوا ـ وأسرّ كلمة خفيفة ـ ولا تسألوا الناس شيئاً» فلقد رأيت بعض أولئك النفر يسقط سوط أحدهم، فما يسأل أحداً يناوله إيّاه».

ينقطع عمله بموته، وتطوى صحيفته، ولا يُسأل، ولا يُستفتى، ولا يُرجع إليه في شيء مما للعباد عليه قدرة، وسائر الحيوان يفرقون بين الحي والميت.

والعراقي يقول: (لا فرق عنده بين الحي والميت) قال تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ﴾ [فاطر ـ ٢٢] واستغاثة الميت ليست سبباً كاستغاثة المخلوق فيما يقدر عليه، ولم يجعل هذا سبباً إلا عباد الأصنام الذين هم[1] أضل خلق الله، يجعلون الأموات سبباً ووسيلة، والميت ليس في شرع الله وما جاءت به رسله أن يدعو[2] لمن دعاه، والكرامة ليست فعله، بل هي فعل الله، والمكرم لا يُدْعَى، ولا يستغاث به، ولا يرجى لشيء من الشدائد، بل هذا فعل المشركين ـ كما تقدم ـ والقول بأن الله يقدره[3] ظن وخرص لا يرجع إليه في دينه إلا ضال يتمسك بالأوهام الوثنية.

وقوله: (والجميع راجع إلى قدرة الله) لا ينقذه من المحذور، فإن المشركين يعترفون بربوبية الله لآلهتهم، ويعلمون أنها لا تستقل بشيء دونه، ولا تجوز نسبة الإغاثة

---

(١) في الأصل «الذينهم».
(٢) في الأصل «يدعوا».
(٣) في الأصل «يقدر».

إلى الموتى، والغائبين، ولو مجازاً، لاختصاصه تعالى بالعلم، والقدرة، والغوث الباطني، والنبي ﷺ نفى الاستغاثة عن نفسه حمايةً للتوحيد، وصيانة لجانبه، وأدباً مع ربه، لا لأن الإغاثة لا تنسب إلى المغيث بالتسبب العادي حقيقة، وأنها تنسب مجازاً ـ كما توهمه الغبي الأكبر ـ ولم يرد تعليم أمته: أن الاستغاثة إنما تنسب للمخلوق مجازاً، فإن ما جاء به من الكتاب والسنة دال على إضافة الفعل لمكتسبه، ومن قام به، ولذلك رتّب الثواب والعقاب والجزاء والحساب.

ولم يقل قول العراقي إلا القدرية المجبرة، ومن نحا نحوهم، من الجهمية، وردّ عليهم أهل السنة، بما يطول ذكره نقلاً وعقلاً، وقالوا: لو كان مجازاً لصح نفي أفعال المكلفين عنهم، ولكانوا بمنزلة الجمادات التي يحركها الغير، ويفعل بها من غير قصد لها ولا اختيار[1]، ويكون التعذيب والثواب يرجع إلى مجرد المشيئة والإرادة، من غير فعل للعبد يستحق به الثواب والعقاب، وأما إضافة الإغاثة والإنبات إلى الغيث والريح، كما في الحديث، وكما في قولهم: «أنبت الربيع البقل» فلم يجعل الغيث فاعلاً، كما زعمه هذا الأعجمي الذي لا يعقل شيئاً من

(١) في الأصل «ولا اختبار».

اللغة، غاية ما قالوا: إنه مجاز عقلي، كما يعلم من رسالة السكاكي، والإضافة قد تقع ولو إلى أدنى ملابسة.

وقول العراقي: (فجعل الغيث هو فاعل الإغاثـة مع أنه عرض) هذا مما يـدل على أنه لا يفـرق بين العرض والجوهر، ومن بلغ جهله إلى هذا الحَدِّ سقط الكلام معه. والقصد إعلام الطالب أن أعداء شيخنا من أجهل الورى، وأضلهم... إلى آخر كلامه، رحمه الله.

فصـــل

قال العراقي: (ومنها: قوله تعالى: ﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾ [مريم - ٨٧] قال بعض المفسرين: إن العهد قول: «لا إله إلا الله، محمد رسول الله» وعليه: فمعنى الآية لا يشفع الشافعون إلا لمن قال: لا إله إلا الله وهم المؤمنون، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء - ٢٨] وهو معنى بعيد أن يكون حينئذ تقدير الآية: لا يملكون الشفاعة لأحد إلا من اتخذ إلى آخره.

وفيه من التكلف ما فيه، والأحسن أن يكون تفسير قوله: ﴿لَّا يَمْلِكُونَ﴾ بمعنى: لا ينالون، فحينئذ يصح الاستثناء بدون تقدير شيء، وقيل معناه: لا يملك الشفاعة إلا من قال: «لا إله إلا الله» أي: لا يشفع المؤمنون، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الزخرف - ٨٦] والشهادة بالحق هي قول: «لا إله إلا الله» وحيث كان المراد من التوسل بالأنبياء والأولياء والصالحين والطلب منهم هو استشفاعهم، وقد

أخبر أنهم يملكون الشفاعة، فأي مانع من طلب شيء مما ملكوه بإذنه تعالى، فيجوز أن تَطْلُبَ منهم أنْ يعطوك مما أعطاهم الله تعالى، وإنما الممنوع هو طلب الشفاعة من الأصنام التي لا تملك شيئاً منها).

والجواب أن يقال: ما أعظم جراءة هذا الملحد على كلام الله بوضعه على غير موضعه، وعلى توهين ما قرره أئمة التفسير من السلف رضوان الله عليهم فَنَذْكُر كلامَ أئمةِ التفسير ليتبين ضلال هذا الملحد، وعدم إدراكه فنقول:

قال الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: يقول تعالى ذكره: لا يملك هؤلاء الكافرون بربهم - يا محمد - يوم يحشر الله المتقين إليه وفداً: الشفاعة حين يشفع أهل الإيمان بعضهم لبعض عند الله، فيشفع بعضهم إلا من اتخذ منهم، عند الرحمٰن في الدنيا عهداً بالإيمان به، وتصديق رسوله، والإقرار به، والعمل بما أمر به. ثم ساق بسنده إلى ابن عباس قوله: ﴿إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾ [مريم - ٨٧] قال: العهد شهادة أن لا إله إلا الله، ويتبرأ إلى الله من الحول والقوة، ولا يرجون إلا الله، وبسنده عن ابن جرير قال: المؤمنون يومئذ بعضهم لبعض شفعاء ﴿إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾ قال: عملاً صالحاً، وبسنده إلى

قتادة قال: أي بطاعته، وبسنده إلى عوف بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «إن شفاعتي لمن مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً» ومن في قوله (إلا من) في موضع نصب على الاستثناء، ولا يكون خفضاً بضمير اللام، ولكن قد يكون نصباً في الكلام في غير هذا الموضع، وذلك كقول القائل[1]: أردت المرور اليوم، إلا العدو، فإني لا أمر به، فيستثنى العدو من المعنى، وليس ذلك كذلك في قوله: ﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾ [مريم - ٨٧] لأن معنى الكلام لا يملك هؤلاء الكفار إلا من آمن بالله، فالمؤمنون ليسوا من أعداد الكافرين، ومن نَصَبَه على أن معناه إلا لمن اتخذ عند الرحمٰن عهداً، فإنه ينبغي أن يجعل قوله: ﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ﴾ للمتقين، فيكون معنى الكلام حينئذ: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَٰنِ وَفْدًا﴾ ﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾ فيكون معناه عند ذلك: ﴿إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾ [مريم - ٨٧] فإذا جعل ﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ﴾ خبراً عن المجرمين، فإن (من) تكون حينئذ نصباً على أنه استثناء منقطع، فيكون معنى الكلام: لا يملكون الشفاعة، لكن من اتخذ عند الرحمٰن عهداً يملكه. انتهى.

وقال الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله تعالى ـ: ﴿لَّا

(١) في ط الرياض: (القاتل).

يَمۡلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ﴾ [مريم - ٨٧] أي ليس لهم من يشفع لهم، كما يشفع المؤمنون بعضهم لبعض، كما قال تعالى مخبراً عنهم ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ ۝١٠٠ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾ [الشعراء - ١٠٠ - ١٠١] وقوله ﴿إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحۡمَٰنِ عَهۡدًا﴾ [مريم - ٨٧] هذا استثناء منقطع بمعنى: لكن من اتخذ عند الرحمٰن عهداً، وهو شهادة أن لا إله إلا الله، والقيام بحقها.

قال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ﴿إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحۡمَٰنِ عَهۡدًا﴾ قال: العهد الشهادة أن لا إله إلا الله، ويبرأ الله من الحول والقوة، ولا يرجو إلا الله عز وجل.

وقال ابن أبي حاتم: حدثنا عثمان بن خالد الواسطي، حدثنا محمد بن الحسن الواسطي، عن المسعودي، عن عون بن عبدالله، عن ابن أبي فاختة، عن الأسود بن يزيد، قال: اتَّخِذُوا عند الله عهداً، فإن الله يقول يوم القيامة: «من كان له عند الله عهد فليقم» قالوا يا أبا عبدالرحمٰن: فعلمنا. قال: قولوا: «اللهم فاطر السمٰوات والأرض، عالم الغيب والشهادة، فإني أعهد إليك في هذه الحياة الدنيا، أنك إن تكلني إلى عملي يقرِّبني من الشَرِّ، ويباعدني من الخير، وإني لا أثق إلا برحمتك، فاجعل لي عندك عهداً تؤديه إليَّ يوم القيامة، إنك لا تخلف الميعاد» قال المسعودي: فحدثني زكريا، عن القاسم بن

عبدالرحمن، أن ابن مسعود كان يلحق بهن «خائفاً، مستجيراً، مستغفراً، راهباً، راغباً إليك» ثم رواه من وجه آخر عن المسعودي بنحوه. انتهى.

فإذا تَبَيَّن لك كلام أئمة التفسير، وأن الاستثناء في آية «مريم» لا يفيد إثبات المُلْكِ، والأكثر على أنه منقطع، وعلى القول بأنه متصل، فلا حجة فيه، بل هو كقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا﴾ [طه - ١٠٩] فالاستثناء دليل على حصولها ووقوعها، لا على أنها تملك كسائر الأملاك العادية، كما يظنه أهل الجاهلية، وكما يقول هذا الملحد: (إن الله مَلَّكهم الشفاعة فأي مانع من طلب شيء مما ملكوه بإذنه تعالى؟) إلى آخر كلامه.

ومراده أنهم يملكونها كما يملك المُلّاك أموالَهم، فيتصرفون فيها بما يشاءون، وهذا خلاف ما دل عليه القرآن والسنة، وأجمع عليه علماء الأمة، فإنه قد دل القرآن والسنة وإجماع علماء الأمة على أن الشفاعة بيده سبحانه، ملكاً له خاصة، لا يتقدم أحد فيها إلا بإذنه، ولا تنال إلا من رضي قوله وعمله، من أهل الإيمان والتوحيد، والأحاديث صريحة في أنه ﷺ - وهوسيد الشفعاء - لا يشفع ابتداء، وأنه يُحَدُّ له حداً، ويعين له من أراد الله رحمته، وإكرام نَبِيِّه بالشفاعة فيه، فهو عبدٌ مأمور مدبَّر، لا مالك

متصرف، قال تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ﴾ [الزخرف ـ ٨٦] وقوله ﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾ [مريم ـ ٨٧] وقد تقدم الكلام فيها، وأن بعض المفسرين قرر أن الاستثناء منقطع، ليس فيه إثباتٌ للملك، فهو بمعنى الاستدراك من مضمون الجملة، ويدل على هذا نصوص الكتاب والسنّة.

قال شيخ الإسلام: وقوله تعالى ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف ـ ١٨٨] فيه قولان: قيل: هو استثناء متصل، وأنه يملك من ذلك ما ملّكه الله، وقيل: هو منقطع، والمخلوق لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضراً بحال، فقوله ﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ استثناء منقطع، أي: لكن يكون من ذلك ما شاء الله، كقول الخليل ﴿وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔا﴾ [الأنعام ـ ٨٠]، أي: لا أخاف أن تفعلوا شيئاً، لكن إن شاء ربي شيئاً كان، وإلا لم يكن، وإلا فهم لا يفعلون شيئاً، وكذلك قوله ﴿لَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ﴾ ثم قال ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الزخرف ـ ٨٦] فتنفعه الشهادة، كقوله ﴿لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [طه ـ ١٠٩]. وقال تعالى: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر ـ ٤٤] وبسط هذا له موضع آخر. انتهى.

إذا عرفت هذا، فقول هذا الملحد: (فأي مانع من

طلب شيء مما ملكوه بإذن الله تعالى، فيجوز أن تطلب منهم أن يعطوك ما أعطاهم الله تعالى).

فيقال المانع من ذلك أنك قد أتيت بسبب يمنع حصولها، والله سبحانه وتعالى لم يجعل الاستغاثة بغيره، ودعاءه، والالتجاء إليه، سبباً لحصول إذن الله للشافع أن يشفع، وإنما السبب كمال التوحيد بإخلاص الدعاء لله، والاستغاثة به لا بغيره، والطلب من الله تعالى أن يشفع فيه عبده، لا طلبُها من العبد.

قال ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ: ومن أنواعه ـ أي الشرك ـ طلب الحوائج من الموتى، والاستغاثة بهم، وهذا أصل شرك العالم، فإن الميت قد انقطع عمله، وهو لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضراً، فضلاً لمن استغاث به أو سأله أن يشفع له إلى الله، وهذا من جهله بالشافع والمشفوع عنده، فإنه لا يقدر أن يشفع له عند الله إلا بإذنه، والله لم يجعل استغاثته وسؤاله سبباً لإذنه، وإنما السبب كمال التوحيد، فجاء هذا المشرك بسبب يمنع الإذن، وهو بمنزلة من استعان في حاجته بما يمنع حصولها، وهذه حال كل مشرك، فجمعوا بين الشرك بالمعبود، وتغيير دينه، ومعاداة أهل التوحيد، ونسبة أهله إلى التنقص بالأموات، وهم قد تَنَقّصوا الخالق بالشرك، وأولياءه الموحدين بذمهم وعيبهم، ومعاداتهم، وتنقّصوا من أشركوا به غاية

التنقص، إذ ظنوا أنهم راضون منهم بهذا، وأنهم أمروهم به، وأنهم يوالونهم عليه، وهؤلاء هم أعداء الرسل في كل زمان ومكان، وما أكثر المستجيبين لهم، وما نجا من شَركِ هذا الشرك الأكبر إلا من جَرَّد توحيد الله، وعادى المشركين في الله، وتقرّب بمقتهم إلى الله، واتخذ الله وحده وليه وإلهه ومعبوده، فجرّد حُبَّه لله، وخَوْفَه لله، ورجاءَه لله، وذُلَّه لله، وتوكله على الله، واستغاثته بالله، والتجاءه إلى الله، واستعانته بالله، وقصده لله، متبعاً لأمره، متطلباً لمرضاته، إذا سأل سأل الله، وإذا استعان استعان بالله، وإذا عمل عمل لله، فهو لله، و بالله، ومع الله. انتهى.

وأما قوله: (وإنما الممنوع هو طلب الشفاعة من الأصنام، التي لا تملك شيئاً منها).

فأقول: هذا لم يقله أحد من أهل العلم، وإنما هي شُبْهَةٌ عراقية، وتعلقات خيالية، لا تليق إلا بعقول هؤلاء الوثنية، الذين ليس لهم معرفة بالأحكام الشرعية، فبعداً للقوم الظالمين.

فصـــل

قال العراقي: (ومنها ما رواه ابن ماجه بإسناد صحيح عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «من خرج من بيته إلى الصلاة، فقال: اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك، وبحق ممشاي هذا إليك، فإني لم أخرج أشراً، ولا بطراً، ولا رياء، ولا سمعة، خرجت اتقاء سخطك، وابتغاء مرضاتك، فأسألك أن تنقذني من النار، وأن تغفر لي ذنوبي، فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت. أقبل الله عليه بوجهه، واستغفر له سبعون ألف ملك» فقد توسل النبي عليه الصلاة والسلام، في قوله: «إني أسألكَ بحق السائلين عليك» بكل عبد مؤمن، وأمر أصحابه أن يدعوا بهذا الدعاء، فيتوسلوا مثل توسله، ولم يزل السلف من التابعين ومن تبعهم يستعملون هذا الدعاء عند خروجهم إلى الصلاة، ولم ينكر عليهم أحد).

الجواب أن يقال: هذا الحديث رواه عطية العوفي، وفيه ضعف.

قال شيخ الإسلام: لكن بتقدير ثبوته، هو من هذا الباب، فإن حق السائلين عليه سبحانه أن يجيبهم، وحق المطيعين له أن يثيبهم، فالسؤال له، والطاعة له سبب لحصول إجابته وإثابته، فهو من التوسل به، والتوجه به، والتسبب به، ولو قدر أنه قَسَمٌ لكان قسماً بما هو من صفاته، فإن إجابته وإثابته من أفعاله وأقواله، فصار هذا كقوله ﷺ في الحديث الصحيح: «أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك، لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك» والاستعاذة لا تصح بمخلوق، كما نص عليه الإمام أحمد، وغيره من الأئمة... إلى آخر كلامه.

فتبين من كلام الشيخ أن السؤال بحق السائلين هو إجابتهم، وسؤاله بحق الطائعين إثابتهم، فيكون السائل بهاتين الصفتين سائلاً بصفات الله، فإن الإجابة والإثابة من أفعاله وأقواله سبحانه وتعالى، وسؤاله بأسمائه وصفاته والتوسل بها ثابت بالكتاب والسنة، قال تعالى ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف - ١٨٠] وفي الحديث عن عبدالله بن بريدة عن أبيه أن رسول الله ﷺ سمع رجلاً يقول: «اللهم إني أسألك بأنك أنت الله لا إله إلا أنت، الأحد الصمد، الذي لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد». فقال: «دعا الله باسمه الأعظم، الذي

إذا سئل به أعطى، وإذا دعي به أجاب» رواه الترمذي وأبو داود. إلى غير ذلك من الأحاديث.

وكذلك التوسل بالأعمال الصالحة، كما ثبت ذلك بالكتاب والسنة، كما روي عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «بينما ثلاث نفر يتماشون أخذهم المطر، فمالوا إلى غار في الجبل، فانحطت على فم غارهم صخرة من الجبل، فأطبقت عليهم، فقال بعضهم لبعض: انظروا أعمالاً عملتموها لله صالحة، فادعوا الله بها، لعله يفرجها» الحديث متفق عليه وهو في «الصحيحين».

فليس في حديث أبي سعيد الخدري ما يدل على ما ادعاه هذا الملحد، من التوسل بذوات الأنبياء والأولياء والصالحين، فضلاً عن دعائهم، والاستغاثة بهم، والالتجاء إليهم، وبهذا يتبين عدم معرفتهم بمعاني ما أنزل الله على رسوله ومعاني كلام رسوله، وأن هذا المعترض وأشباهه أجانب من ذلك لا عهد لهم به، ولا تمييز عندهم، فالله المستعان.

فصـــل

قال العراقي: (ومنها: قوله ﷺ: «اغفر لأمي فاطمة بنت أسد، ووسع عليها مدخلها، بحق نبيك، والأنبياء الذين من قبلي»[1] إلى آخر الحديث رواه الطبراني في «الكبير» وصححه ابن حبان، والحاكم، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ وفاطمة هذه أم عليّ ـ كرم الله وجهه ـ التي رَبَّت النبي ﷺ. . . إلى آخر كلامه).

والجواب أن يقال: في سنده «روح بن صلاح المصري» ضعفه ابن عدي. وتصحيح الحاكم له لا يجدي شيئاً، فإنه جمع في «مستدركه» من الأحاديث الضعيفة والمنكرة والموضوعة جملة كثيرة، وقد روى فيه لجماعة من المجروحين في كتابه في «الضعفاء».

وأما رواية الطبراني له فيقال لهذا الملحد: كم في الطبراني من حديث يخالف هذا، ويدل على وجوب التوسل بأسماء الله، وصفاته، وإنابة الوجوه إليه[1] فما

(١) على أن الطبراني لما أخرجه في «المعجم الكبير» ٢٤/٣٥١ - ٣٥٢ =

أعمى عينك عنها؟ هل هناك شيء أعماها سوى الجهل والهوى؟ وقد تكلم في هذا الحديث غير واحد.

وقال شيخ الإسلام: قد بالغت في البحث والاستقصاء فما وجدت أحداً قال بجوازه إلا ابن عبدالسلام، في حق نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام، أترى هذا الحديث خفي على علماء الأمة لم يعلموا ما دل عليه؟ ثم لو سلمنا صحته أو حسنه ففيه ما سيأتي في حديث الأعمى أن المراد بدعاء نبيك إلى آخره، وأي وسيلة بذوات الأنبياء لمن عصى أمرهم، وخرج عما جاءوا به من التوحيد والشرع.

قال شيخ الإسلام: فإذا قال الداعي: أسألك بحق فلان وفلان لم يدع له ـ وهو لم يسأله باتباعه لذلك الشخص أو محبته وطاعته، بل بنفس ذاته، وما جعله له ربه من الكرامة، لم يكن قد سأله بسبب يوجد المطلوب. انتهى.

= و «الأوسط» قال: لم يروه عن عاصم إلا الثوري، تفرد به روح بن صلاح. اهـ.

فهذه إشارة منه ـ رحمه الله ـ إلى ضعف الحديث.

فصــــل

قال العراقي: (ومنها: ما رواه الترمذي، والنسائي، والبيهقي، والطبراني، بإسناد صحيح، عن عثمان بن حنيف ـ رضي الله عنه ـ أن رجلاً ضريراً أتى النبي ﷺ فقال: ادع الله أن يعافيني. فقال: «إن شئتَ دعوتُ، وإن شئتَ صبرتَ وهو خير لك». قال: فادعه. فأمره أن يتوضأ، ويحسن وضوءه، ويدعو بهذا الدعاء: «اللهم إني أسألك، وأتوجه إليك بنبيك محمد، نبيِّ الرحمة، يا محمد أتوجه بك إلى ربي في حاجتي لتقضي، اللهم فشفعه فيّ» فعاد وقد أبصر.

وخرج هذا الحديث البخاري أيضاً في «تاريخه» وابن ماجه، والحاكم في «المستدرك» بإسناد صحيح. وذكره الجلال السيوطي في «الجامع الكبير والصغير».

فقد أمر النبي ﷺ الرجل الضرير أن يناديه، ويتوسل به إلى الله في قضاء حاجته.

قد تقول الوهابية: إن هذا إنما كان في حياة

النبي ﷺ، فليس يدل على جواز التوسل به بعد موته.
فنجيب: أن الدعاء هذا قد استعمله الصحابة والتابعون ـ أيضاً ـ بعد وفاته ﷺ، لقضاء حوائجهم، يدل عليه ما رواه الطبراني، والبيهقي، أن رجلاً كان يختلف إلى عثمان ـ رضي الله عنه ـ زمن خلافته في حاجة ـ ولم يكن ينظر في حاجته ـ فشكى الرجل ذلك لعثمان بن حنيف، فقال له: ائت الميضأة، فتوضأ، ثم ائت المسجد، فصلِّ، ثم قُلْ: اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبينا محمد نبيِّ الرحمة، يا محمد إني أتوجه بك إلى ربك لتقضي حاجتي، وَتَذْكُرُ حَاجَتَكَ، فانطلق الرجل، فصنع ذلك، ثم أتى باب عثمان ـ رضي الله عنه ـ فجاءه البواب، فأخذ بيده، وأدخله على عثمان، فأجلسه معه، وقال: اذكر حاجتك. فذكر حاجته، فقضاها، ثم قال له: ما كان لك من حاجة فاذكرها، فلما خرج الرجل من عنده لقي ابن حنيف، فقال له: جزاك الله خيراً، ما كان ينظر في حاجتي حتى كلّمته لي، فقال ابن حنيف: والله ما كلمته، ولكن شهدت رسول الله ﷺ وقد أتاه ضرير فشكى إليه ذهابَ بصره... الحديث. فهذا توسل ونداء بعد وفاته ﷺ، على أن النبي ﷺ حيّ في قبره، فليست درجته دون درجة الشهداء، الذي صرح الله تعالى بأنهم ﴿ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾ [آل عمران ـ ١٦٩].

والجـواب أن يقال: هـذا الحديث ـ أعني حـديث الأعمى ـ غير محفوظ، وفيه مقال مشهور، وفي سنده أبو جعفر عيسى بن أبي عيسى بن ماهان الرازي التميمي، قال الحافظ ابن حجر في التقـريب: الأكثرون على ضعفـه، وقـال أحمد والنسـائي: ليس بالقـوي. وقال أبـو حاتم: صدوق. وقال ابن المديني: ثقة كان يخلِّط. وقال مرة: يكتب حـديثه، إلا أنـه يخطيء. وقـال الفـلاس: سيء الحفظ، وقال ابن حبان: ينفرد بالمناكير عن المشـاهير، وقال أبو زرعة: يهم كثيراً، وقال الحافظ في «التقـريب» أيضـاً في ترجمـة الـرازي التميمي: أبـو جعفـر الـرازي التميمي مولاهم مشهور بكنيته، واسمه عيسى بن أبي عيسى عبدالله بن ماهان، وأصله من مرو، وكان يتّجر إلى الريِّ، صدوق سيء الحفظ خصوصاً عن مغيرة، من كبار السابعة مات في حدود الستين. انتهى[1].

---

(١) تابع الشيخُ بعـض الحفاظ ـ كالترمـذي ـ في أن أبا جعفـرٍ هذا هـو الخطمي. وليس الأمر كذلك ـ كمـا حققه شيـخ الإسلام في «قاعدة التوسل» ـ فإن أبا جعفر هذا هو المدني الثقة.

فالحديث صحيـح، ولكن لا دلالة فيـه للمشركين القبـوريين ـ عليهم لعائن الله ـ كما قرر ذلك الشيخ المؤلف ـ رحمه الله ـ.

وأما القصة التي ذكرها ـ المردود عليه ـ ونسبها إلى الطبراني والبيهقي فهي ضعيفة منكرة، لا تصح سنداً ولا متناً. وقد تقدم بسط ذلك في التعليق على الـرسالـة السابعـة من هذه السلسلة «الصـواعق المرسلة الشهابية» ص ١٧١ ـ ١٧٢ ـ ١٧٣ ـ ١٧٤.

وعلى تقدير صحته وثبوته، فلا يدل على ما توهمه هذا الملحد، وبيان معنى الحديث يعلم أن ما توهمه هؤلاء الغلاة غير صحيح.

فقوله: «اللهم إني أسألك» أي أطلب منك، وأتوجه إليك، بنبيك محمد، صرّح باسمه مع ورود النهي عن ذلك تواضعاً منه، لكون التعليم من قبله، وفي ذلك قصر السؤال الذي هو أصل الدعاء إلى الله تعالى الملك المتعال؛ ولكنه توسل بالنبي ﷺ بدعائه، ولذا قال في آخره: «اللهم فشفعه فيّ» إذ شفاعته لا تكون إلا بالدعاء لربه قطعاً، ولو كان المراد التوسل بذاته فقط لم يكن لذلك التعقيب معنى، إذ التوسل بقوله: «بنبيك» كافٍ في إفادة هذا المعنى، فقوله: «يا محمد إني توجهت بك إلى ربي».

قال الطيبي: الباء في «بك» للاستعانة. وقوله: «إني توجهت بك» بعد قوله: «أتوجه إليك» فيه معنى قوله ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ﴾ [البقرة - ٢٥٥] فيكون خطاباً لحاضر معاين في قلبه، مرتبط بما توجه به عند ربه من سؤال نبيه بدعائه، الذي هو عين شفاعته، ولذلك أتى بالصيغة الماضوية بعد الصغية المضارعية، المفيد كل ذلك: أن هذا الداعي قد توسل بشفاعة نبيه في دعائه، فكأنّه استحضره وقت ندائه. انتهى.

وقال شيخ الإسلام في «اقتضاء الصراط المستقيم»: والميت لا يُطلب منه شيء لا دعاء ولا غيره.

وكذلك حديث «الأعمى» فإنه طلب من النبي ﷺ أن يدعو له ليرد الله عليه بصره، فعلّمه النبي ﷺ دعاء، أمره فيه أن يسأل الله قبول شفاعته بنَبِيِّه فيه، فهذا يدل على أن النبي شفع فيه، وأمره أن يسأل الله قبول شفاعته، وأن قوله: «أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة» أي بدعائه وبشفاعته، كما قال عمر رضي الله عنه: كنا نتوسل إليك بنبينا، فلفظ التوسل والتوجه في الحديثين بمعنى واحد، ثم قال: «يا محمد يا رسول الله إني أتوجه بك إلى ربي في حاجتي ليقضيها، اللهم فشفعه فيّ» فطلب من الله أن يشفع فيه نبيَّه. وقوله: «يا محمد يا نبي الله» هذا وأمثاله نداء يطلب به استحضار المنادي في القلب، فيخاطب المشهود في القلب، كما يقول المصلي: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته. والإنسان يفعل مثل هذا كثيراً، يخاطب من يتصوره في نفسه، وإن لم يكن الخارج من يسمع الخطاب.

فلفظ التوسل بالشخص، والتوجه به، والسؤال به، فيه إجمال واشتراك، غلط بسببه من لم يفهم مقصود الصحابة: يراد به التسبب به، لكونه داعياً وشافعاً مثلاً، أو لكون الداعي محباً له، مطيعاً لأمره، مقتدياً به، فيكون

التسبب إما بمحبة السائل له، واتباعه له، وإما بدعاء الوسيلة وشفاعته.

ويراد به الإقسام به، والتوسل بذاته، فلا يكون التوسل لا منه، ولا من السائل، بل بذاته، أو بمجرد الإقسام به على الله فهذا الثاني هو الذي كرهوه، ونهوا عنه، وكذلك السؤال بالشيء، قد يراد به المعنى الأول، وهو التسبب، لكونه سبباً في حصول المطلوب، وقد يراد به الإقسام... إلى آخر ما قال ـ رحمه الله ـ.

إذا عرفتَ هذا فليس في حديث «الأعمى» ما يدل على التوسل به ودعائه، والالتجاء إليه بعد وفاته، وإنما فيه توسل بدعائه، كما كان الصحابة يتوسلون بذلك، ويسألونه الاستغفار والدعاء.

وأما قوله: (وقد تقول الوهابية إن هذا إنما كان في حياة النبي ﷺ) الخ.

فنقول: نعم.

وقوله: (فنجيب: أن الدعاء هذا قد استعمله الصحابة والتابعون ـ أيضاً ـ بعد وفاته ﷺ لقضاء حوائجهم).

فنقول: قد علمنا أنك أجبت كما أجاب من قبلك، ولكن «بجهام[1] قد أهريق ماؤه، فهو يرعد ويبرق ولا ماء فيه».

وأما قوله: (يدل عليه ما رواه الطبراني، والبيهقي، أن رجلاً كان يختلف إلى عثمان...) وساق الحديث كما تقدم.

والجواب: عما أجاب به: أن هذا الحديث لا يصح، وفي سنده «روح بن صلاح» وقد ضعفه ابن عدي، بل قد قال بعضهم: إن أمارات الوضع لائحة عليه. فكيف يُعَارَضُ به جميع كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، وعمل أصحابه رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، وهل سمعت أحداً منهم جاء إليه بعد وفاته إلى قبره الشريف، فطلب منه ما لا يقدر عليه إلا الله؟ وهم حريصون على مثل هذه المثوبات، لا سيما والنفوس مولعة بقضاء حوائجها، تتشبث بكل ما تقدر عليه، فلو صح عند أحد منهم أدنى شيء من ذلك لرأيت أصحابه ينتابون قبره الشريف في حوائجهم زمراً زمراً، ومثل ذلك تتوفر الدواعي على نقله. ولا وَسَّع الله طريقاً لم يتسع للصحابة، والتابعين، وصلحاء علماء الدين، نعم كان ابن عمر رضي الله عنهما يأتي إلى

---

(١) يعني السحاب المتجهم.

القبر المكرم ويقول: السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا أبا بكر، السلام عليك يا أبتِ، ثم ينصرف. وكذلك أنس، وغيره، فإذا أرادوا الدعاء استقبلوا القبلة[1].

ثم اعلم أن هذا الحديث مخالف لعلم الصحابة رضي الله عنهم.

وقد قال ﷺ: [«كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد».

وأما دعوى هؤلاء الغلاة أن الصحابة استعملوا هذا الدعاء بعد وفاته، فإن هذا ما يعلم بالضرورة أنه من الكذب على الصحابة رضي الله عنهم]. ولو كان هذا الاستعمال صحيحاً لتوفرت الهمم والدواعي على نقله، ولما عدل الفاروق إلى التوسل بدعاء العباس. ومعاويةُ بيزيد بن الأسود الجرشي، ولكان يمكنهم لو كان هذا الحديث صحيحاً معروفاً عندهم أن يتوسلوا بالنبي ﷺ، ولا يطلبون من العباس أن يدعو لهم.

ومما يوضح لك الأمر وأن هذا الحديث غير صحيح: أن رواته مختلفون في متنه وسنده، مع أنه لم

---

(١) وليس ذلك مرتبطاً بمكان القبر ولا بزيارته كما هو معلوم عند أهل السنة، وإنما هو أنهم لا يتوجهون عند الدعاء إلى القبر، بل ولا يدعون عنده أيضاً وهذا متواتر معروف عن السلف الصالح أنهم لا يفعلونه.

يُذْكر في شيء من الكتب المعتمدة، وإنما ذكره مثل «البيهقي» و«الطبراني» و«الترمذي» و«أبي نعيم»، وهؤلاء يذكرون مثل هذه الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة على وجه التنبيه، وقد رأى علماء الإسلام الجهابذة النقاد ظلمات الوضع لائحة عليه، فأعرضوا عنه، ولم يلتفتوا إليه. والله أعلم.

وأما قوله: (فليست درجته دون درجة الشهداء الذين صرح الله تعالى أنهم ﴿أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران - ١٦٩].

فأقول: بل درجته فوق درجة الشهداء، وأكمل حالاً، وما نال الشهداء تلك المنزلة إلا بالإيمان به، وتصديقه، والجهاد معه وفي سبيله، فله أجره وأجورهم وأجر من آمن به إلى يوم القيامة، ولكنهم كما قال الله تعالى: ﴿عِندَ رَبِّهِمْ﴾ فهو أعلى منهم درجة ووسيلة، وأقربهم إليه منزلة، وإذا كان لا يدعى، ولا يتوسل به بعد وفاته، فهم من باب الأولى والأحرى.

فصـــل

قال العراقي: (ومنها ما رواه البيهقي وابن أبي شيبة بإسناد صحيح: أن الناس أصابهم قحط في خلافة عمر ـ رضي الله عنه ـ فجاء بلال بن الحارث ـ رضي الله عنه ـ إلى قبر النبي ﷺ، وقال: يا رسول الله استسق لأمتك، فإنهم هلكوا. فأتاه رسول الله ﷺ في المنام، وأخبره أنهم يسقون. واستدلالنا هذا ليس بالرؤيا للنبي ﷺ، فإن رؤياه ـ وإن كانت حقاً ـ لا تثبت بها الأحكام، لإمكان اشتباه الكلام على الرائي، وإنما الاستدلال بفعل أحد أصحابه ﷺ في اليقظة، وهو بلال بن الحارث، فإنه أتى قبر النبي ﷺ، وناداه، وطلب منه أن يستسقي لأمته).

والجواب أن نقول: قد كفانا مؤنة إيضاح عدم الاعتبار بالمنامات وأنه لا يثبت بها حكم شرعي لكن نقول هذا الحديث فيه مقال مشهور.

قال الحافظ في «الفتح»: وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح من رواية أبي صالح السمان، عن مالك الدار ـ

وكان خازن عمر رضي الله عنه ـ قال: أصاب الناس قحط في زمن عمر ـ رضي الله عنه ـ فجاء رجل إلى قبر النبي ﷺ في المنام، فقيل له: ائت عمر... الحديث.

وقد روى سيف في «الفتوح» أن الذي رأى في المنام المذكور هو: بلال بن الحارث المزني أحد الصحابة[1].

فعلم أن ما روي بإسناد صحيح ليس فيه أن الجائي أحدُ الصحابة، وما فيه أن الجائي أحد الصحابة ضعيف غاية الضعف[2].

قال الذهبي في «الميزان»: سيف بن عمر الضبعي الأسدي، ويقال التميمي البرجمي، ويقال السعدي الكوفي مصنف «الفتوح والرِّدة»، وغير ذلك، هو كالواقدي، يروي عن: هشام بن عروة، وعبيدالله بن عمر، وجابر الجعفي، وخلق كثير من المجهولين. كان إخبارياً عارفاً. روى عنه

---

(١) انتهى كلام ابن حجر من الفتح ٤٩٦/٢.

(٢) وذلك لأنه من رواية سيف بن عُمر. وسيسوق المؤلف كلام الأئمة في حاله.

وهذا العراقي ـ المردود عليه ـ نسب حديث بلال بن الحارث إلى البيهقي وابن أبي شيبة: فهذا خطأ، فإن رواية البيهقي ـ كما في البداية والنهاية لابن كثير ١٠١/٧ ـ وابن أبي شيبة ـ في المصنف ٣١/١٢، ٣٢ ـ ليس فيها ذكر بلال بن الحارث. فتنبه.

جبارة[1] بن المغلس، وأبو معمر القطيعي، والنضر بن حماد العتكي وجماعة.

قال عباس عن يحيى: ضعيف، وروى مطيَّن، عن يحيى: فُلْيس خير منه. وقال أبو داود ليس بشيء، وقال أبو حاتم: متروك. وقال ابن حبان: اتهم بالزندقة. وقال ابن عدي: عامة حديثه منكر... مكحول البيروتي، سمعت جعفر بن أبان، سمعت ابن نمير يقول: سيف الضبي: تميمي، كان جُمَيْع يقول: حدثني رجل من بني تميم. وكان سيف يضع الحديث. وقد اتهم بالزندقة، انتهى ملخصاً[2].

قال الحافظ في «التقريب»: سيف بن عمر التميمي صاحب «الردة» ويقال له: الضبي. ويقال غير ذلك، الكوفي، ضعيف في الحديث، عمدة في الأخبار. أفحش ابن حبان القول فيه. انتهى.

وقال الذهبي في «الكشاف»: قال ابن معين وغيره: ضعيف. وقال في «الخلاصة»: سيف بن تميم الأسدي الكوفي صاحب «الردة» عن جابر الجعفي، وأبي الزبير. وعنه محمد بن عيسى الطباع، وأبو معمر الهذلي: ضعفوه. انتهى.

---

(١) في النسخ: (عبادة).

(٢) ٢/ ٢٥٥.

فهذا ما قيل في حديث بلال بن الحارث الذي رواه البيهقي وابن أبي شيبة[1]. وإن كان غير حديث بلال فغاية ما فيه أنه رأى رسول الله ﷺ في المنام وهو يأمره أن يأتي عمر، فيأمره أن يخرج يستسقي بالناس. وهـذا ليس من هذا الباب الذي نحن بصدد الكلام فيه، فإن هذا قد يقع كثيراً من هو دون النبي ﷺ.

قال شيخ الإسلام: وأيضاً ما يروى أن رجلاً جاء إلى قبر النبي ﷺ فشكا إليه الجدب عام الرمادة، فرآه وهو يأمره أن يأتي عمر، فيأمره أن يخرج يستسقي بالناس، فإن هذا ليس من هذا الباب. ومثل هذا يقع كثيراً لمن هو دون النبي ﷺ، وأَعْرِفُ من هذا وقائعَ. وكذلك سؤال بعضهم للنبي ﷺ أو لغيره من أمته حاجةً فتقضى له، فإن هذا قد وقع كثيراً، وليس مما نحن فيه.

وعليك أن تعلم أن إجابة النبي ﷺ أو غيره لهؤلاء السائلين ليس هو مما يدل على استحباب السؤال، فإنه هو القائل ﷺ: «إن أحدهم ليسألني المسألة فأعطيه إياها، فيخرج يتأبَّطها ناراً» فقالوا: يا رسول الله فلم تعطيهم؟

---

(١) تقدم أن حديث بلال إنما أخرجه «سيف بن عمر» وأن رواية ابن أبي شيبة والبيهقي ليس فيها تسمية الرجل.
وانظر ما كتبته تخريجاً لهذا الحديث في حاشية: «الصواعق المرسلة الشهابية» ص ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٣ - ١٧٤.

قال: «يأبون إلا أن يسألوني، ويأبى الله لي البخل». وأكثر هؤلاء السائلين الملحِّين ـ لما هم فيه من ضيق الحال ـ لو لم يجابوا لاضطرب إيمانهم، كما أن السائلين في الحياة كانوا كذلك، وفيهم من أجيب وأُمِر بالخروج من المدينة، فهذا القدر إذا وقع يكون كرامة لصاحب القبر، أما أنه يدل على حسن حال السائل فلا، وفرق بين هذا وهذا. انتهى.

فتبين من كلام العلماء أن الجائي، إلى قبر النبي ﷺ ليس هو بلال بن الحارث، كما زعمه المعترض، لأنه اعتمد على أن هذا فعل صحابي، وحاشا لله من ذلك، فإنهم كانوا أعلم بالله، وبدينه، ورسوله، وهم أبعد الناس عن سلوك ما يتوهمه الغلاة، فبطلت الشبهة العراقية، ولله الحمد والمنة.

فصـــل

قال العراقي: (ومنها: ما ذكر في «صحيح البخاري» من رواية أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ من استسقاء عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ في زمن خلافته بالعباس عم النبي ﷺ، لما اشتد القحط عام الرمادة، فسُقوا، وفي «المواهب اللدنية» للعلامة القسطلاني: أن عمر ـ رضي الله عنه ـ لما استسقى بالعباس ـ رضي الله عنه قال: يا أيها الناس، إن رسول الله ﷺ كان يرى للعباس ما يرى الولد للوالد، فاقتدوا به في عمه العباس، واتخذوه وسيلة إلى الله تعالى).

والجواب أن نقول: قد ثبت في «صحيح البخاري» عن أنس: أن عمر استسقى بالعباس بن عبدالمطلب، وقال: اللهم إنا كَنّا إذا أجدبنا نتوسل إليك بنبيِّنا فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقينا، فيسقون.

قال شيخ الإسلام: فاستسقوا به، كماكانوا يستسقون بالنبي ﷺ في حياته، وهو أنهم يتوسلون بدعائه وشفاعته،

فيدعو لهم، ويدعون معه، كالإمام والمأمومين، من غير أن يكونوا يقسمون على الله بمخلوق، كما ليس لهم أن يقسم بعضهم على بعض بمخلوق، ولما مات النبي ﷺ توسلوا بدعاء العباس، واستسقوا به، ولهذا قال الفقهاء: يستحب الاستسقاء بأهل الخير والدين، والأفضل أن يكونوا من أهل بيت النبي ﷺ.

وقد استسقى معاوية بيزيد بن الأسود الجرشي، وقال: اللهم إنا نستسقي بيزيد بن الأسود، يا يزيد: ارفع يديك، فرفع يديه، ودعا، ودعا الناس، حتى أُمطروا، وذهب الناس.

ولم يذهب أحد من الصحابة إلى قبر نبي ولا غيره يستسقي عنده، ولا به. انتهى.

فهذا هو التوسل المشروع، وهذا هو المنقول عن الصحابة، لا كما يُلَفِّقُه هؤلاء الغلاة من الأحاديث الموضوعة، التي لا تثبت بها الأحكام الشرعية.

وأما ما ذكره عن القسطلاني في «المواهب اللدنية» فلا شك أنه من الموضوعات، لأنه لم يذكره بسند يعتمد على مثله وفي «المواهب اللدنية» من الموضوعات، والأحاديث المعلولة، والأقوال المردودة، ما لا يحصى، فلا يعتمد على مثل هذا النقل، والله أعلم.

فصــــل

ثم قال العراقي: (لا فرق في التوسـل بين الأنبياء وغيرهم من الصلحاء بين كونهم أحياء أو أمواتاً، لأنهم في كـلا الحالتين لا يخلقـون شيئاً، وليس لهم تـأثيـر في شيء، وإنما الخَلْقُ والإيجاد والتأثير لله وحده لا شريك له في كل ذلك).

والجواب أن نقول: فيه كلام من وجوه:

الأول: أنه يعتقد كثير من العوام، وبعض الخواص، في أهل القبور، وفي المعروفين بالصلاح من الأحياء أنهم يقدرون على مالا يقدر عليه إلا الله جل جلاله، ويفعلون مـا لا يفعله إلا الله عز وجـل، حتى نطقت ألسنتهم بمـا انطوت عليه قلوبهم، فصاروا يدعونهم تارة مع الله، وتارة استقلالاً، ويصرحون بأسمـائهم، ويعظمـونهم تعظيمَ من يملك الضُّرّ والنفع، ويخضعون لهم خضوعـاً زائداً على خضوعهم عند وقوفهم بين يدي ربهم في الصلاة والدعاء.

والثـانـي: أن مجرَّد عـدم اعتقاد التـأثير، والخلق، والإيجاد، والإعدام، والنفع، والضر: إلا لله لا يُبَرِّئُ من الشرك، فإن المشـركين الذين بعث الله الـرسول إليهم ـ أيضاً ـ كانوا مقرين بأن الله هو الخالق الـرازق، بل لا بد فيه من إخلاص توحيده وإفراده، وإخلاص التوحيد لا يتم إلا بـأن يكـون الـدعـاء كله لله، والنـداء، والاستغـاثـة، والرجاء، واستجلاب الخير، واستدفاع الشر له، ومنه، لا بغيـره، ولا من غيره، وكـذلـك النـذر، والـذبـح، كلهـا تكون لله.

والثالث: أن مجرَّد كون الأحياء والأموات شركاء في أنهم لا يخلقون شيئاً وليس لهم تأثير في شيء، لا يقتضي أن يكون الأحياء والأموات متساويـن في جميع الأحكام، حتى يلزم من جـواز التـوسـل بـالأحيـاء جـواز التـوسـل بالأموات، كيف وليس معنى التوسل بالأحيـاء إلا التوسل بدعائهم، وهو ثابت بالأحاديث الصحيحـة، وأما التـوسل بالأموات فلم يثبت بحديث صحيح ولا حسن، انتهى من كلام بعض المحققين.

إذا عرفت ما تقدم، فمن المعلوم أن الكفار الذين كانوا على عهد رسول الله ﷺ، وقاتلهم، واستحل دماءهم، وأموالهم، كانوا مقرين أن الله هو الخالق الرازق، المحيي المميت، النـافـع الضـار، الـذي يـدبِّـر جميـع الأمـور،

ويعتقدون أن الله هو الفاعل لهـذه الأشياء كلهـا، وأنه لا مشـارك له في إيجـاد شيء وإعدامـه، وأنهم لا يخلقون شيئاً، وأنه ليس لهم تأثير في شيء، وإنما الخلق والإيجاد والتأثير لله وحده لا شريك له، وإنما كانوا يدعون الأنبياء والملائكة والأولياء والصالحين ويلتجئون إليهم، ويستغيثون بهم، ويسألونهم على وجه التوسـل بجاههم وشفـاعتهم، ليقربوهم إلى الله زلفى، وليشفعوا لهم عنده، لأنهم أقرب إلى الله وأرفـع درجـة ومنـزلـة، ولم يـدخلهم ذلـك في الإسـلام، وقاتلهم رسـول الله ﷺ ليكـون الـدين كله لله، والـدعـاء كله لله، والـذبـح والنـذر لله، والاستغـاثـة والاستعانة بالله، والالتجاء إليه، لا لغيره، ولا من غيره، فالإقرار بتوحيد الربوبية وحده لا يُدْخِل في الإسلام، بل لا بُدّ معه من توحيد الله بأفعال العبد الصادرة منه من أنواع العبـادة المتقدم ذكـرهـا، وهـذا هـو الـذي قـاتـل عليـه رسول الله ﷺ كفَّارَ العرب.

وأمـا قولـه: (وأما من يعتقـد التأثيـر للأحيـاء دون الأمـوات، فلهم أن يفـرقـوا بين التـوسـل بهم والتـوسـل بالأموات).

فأقول: لا يجوز لأحد أن يعتقد أن الأحياء يقدرون على ما لا يقدر عليه إلا الله، فإن اعتقاد ذلك شرك، وإذا

كان الأحياء لا يقدرون على شيء من ذلك، فالأموات بطريق الأَوْلى، وإنما يجوز من الحي طلب الدعاء منه، والاستغفار، والتوسل بدعائه وشفاعته، إذ هو قادر على ذلك، وأما الميت فقد انقطع عمله، وهو لا يملك لنفسه ضراً ولا نفعاً، فضلاً لمن استغاث به، أو دعاه، أو سأله أن يشفع له، كما قال ﷺ: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث» الحديث[1] وهذا يدل على انقطاع الحس والحركة من الميت، وأن أعمالهم منقطعة عن زيادة ونقصان، فدل ذلك على أنه ليس للميت تصرف في ذاته، فضلاً عن غيره، فإنما عجز عن حركة نفسه، فكيف يتصرف في غيره؟.

وأما الأحياء القادرون على الأسباب الظاهرة العادية من الأمور الحسية، في قتال، أو إدراك عدو، أو دفع سَبُع صائل، وغيره، فهذا لا مانع منه، وهذا ليس في قدرة الأموات ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾ [فاطر ـ ٢٢] ومن سَوّى بينهما فقد جمع بين ما فرق الله بينه، وكفى بذلك عتواً وعناداً.

وأما قوله: (أما نحن فنقول إن الله هو الخالق لكل شيء ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات ـ ٩٦]).

---

(١) رواه مسلم في كتاب الوصية من صحيحه (١٦٣١) من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ بلفظ: (إذا مات الإنسان).

فأقول: كون الله تعالى هو الخالق لكل شيء، وأن الله خلق العبد وعمله، كما قال الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات - ٩٦] مما لا مِرْية فيه، وهذا معروف من عقائد أهل السنة والجماعة، وإنما ينفي الفعل حقيقة عن فاعله ومن قام به القدريةُ المجبرة، الذين يزعمون أن العبد مجبور، وأنه لا اختيار له ولا مشيئة، كما هو مبسوط في موضعه.

فإذا زعمتم أن دعاء الأموات، والاستغاثة بهم، والالتجاء إليهم، والتعلق عليهم إنما هو باعتبار التسبب والكسب العادي، وإنما المستغاث به في الحقيقة هو الله، فإسناد الغوث إلى الله تعالى إسناد حقيقي باعتبار الخلق والإيجاد، وإلى الأنبياء والصالحين إسناد مجازي.

فإذا كان ذلك كذلك لزم أن يكون إسناد أفعال العباد كلها إلى الله تعالى حقيقياً، فإن اعتقاد أهل السنة والجماعة أن الخالق لأفعال العبد هو الله تعالى، وهذا يقتضي أن يتصف الله تعالى حقيقةً بالإيمان، والصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والجهاد، وصلة الرحم، وغير ذلك من الأعمال الحسنة، وكذلك يتصف حقيقة بالأعمال السيئة، من الكفر، والفسوق، والفجور، والزنا، والكذب، والسرقة، والعقوق، وقتل النفس، وأكل الربا، وغيرها، فإنه تعالى هو الخالق لجميع الأفعال حسنها وسيئها.

والتزام هذا فِعْلُ مَنْ لا عقل له ولا دين، فإنه يستلزم اتصاف الله بالنقائص، وصفات الحدوث، واجتماع الأوصاف المتضادة، بل المتناقضة.

وأيضاً فإنه لو كان مناط الإسناد المجازي اعتبار التسبب والكسب كما زعمتم، لزم أن لا يكون الإنسان حقيقة مؤمناً ولا كافراً، ولا باراً ولا فاجراً، ولا كاذباً، فيبطل الجزاء والحساب، وتُلغى الشرائع، والجنة والنار، وهذا لا يقول به أحد من المسلمين، وإسناد أفعال العبد إليه حقيقة من إضافة الفعل إلى فاعله لا مجازاً لا ينازع فيه من عرف شيئاً من اللغة، فالعبد يفعل حقيقة، ويأكل حقيقة، ويشرب حقيقة، ويهب حقيقة، وينصر أخاه ظالماً أو مظلوماً حقيقة، والله سبحانه خلق العبد وما يعلم.

وأما قوله: (فالوهابية التي تتظاهر بالذب عن التوحيد، وتجوز التوسل بالأحياء، قد دخل الشرك في توحيدها من حيث لا تدري، لكونها اعتقدت تأثير الأحياء، مع أنه لا تأثير في الحقيقة إلا لله تعالى).

فأقول: هذا قول من لا يعقل ما يقول، فإن الوهابية ما أجازت من التوسل بالأحياء إلا ما فعله أصحاب رسول الله ﷺ، كما قال عمر بن الخطاب ـ رضي الله

عنه ـ: اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل إليك بنبينا، فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا، فاسقنا فتوسلوا بدعاء العباس، كما كانوا يتوسلون بدعاء النبي ﷺ، فإن كان هذا شركاً دخل عليهم، فقد دخل على أصحاب رسول الله ﷺ وإن لم يكن شركاً فالشرك هو العدول إلى من قد انقطع عمله، ولا يملك لنفسه نفعاً ولا ضراً، فكيف بمن دعاه أو استغاث به.

وأما التوسل بالأحياء فيما يقدرون عليه من الأسباب العادية، فهذا مما لا خلاف في جوازه بين العلماء، والله أعلم.

وأما قوله: (والتوسل والتشفع والاستغاثة بمآل واحد، فإنما المقصود منها التبرك بذكر أحبّاء الله، الذين قد يرحم الله العباد بسببهم، سواء كانوا أحياء أو أمواتاً، فالموجد الحقيقي هو الله تعالى، وإنما هؤلاء أسباب عادية لا تأثير لهم في ذلك).

فأقول: التوسل والتشفع الشرعي هو: التوسل والتشفع بدعائهم في حال حياتهم، وطلبهم من الله تعالى، كما تقدم بيانه، وأما بالمعنى الاصطلاحي المحْدَث وهو: دعاؤهم، والتبرك، والالتجاء إليهم، وتعليق الآمال بفيض

نوالهم، فيما لا يقدر عليه إلا الله تعالى، فلا فرق بينه وبين الاستغاثة بهم، بهذا الاعتبار فهو من الشرك سواء كان المدعو حياً أو ميتاً، وسواء اعتقد التأثير أو لم يعتقد كما تقدم بيانه بأدلته فيما مضى.

فصـــل

قـال العـراقي الملحـد: (وأمـا قـول العـامي من المسلمين: يا عبدالقادر أدركني، ويا بدوي المدَدَ مثلاً، فيحمل على المجاز العقلي، كما يحمل عليه قول القائل: هـذا الطعـام أشبعني، وهذا المـاء أرواني، وهذا الـدواء شفاني، فإن الطعام لا يُشْبع والماء لا يروي. والدواء لا يشفي، حقيقةً، بل المشْبعُ، والمُرْوي، والشافي الحقيقي هو الله تعالى وحده، وإنما تلك أسباب عادية ينسب لها الفعل، لما يرى من حصوله بعدها في الظاهر).

والجواب أن يقال: قد تقدم في كلام شيخ الإسلام قوله: فكل من غلا في نبي، أو رجل صالح، وجعل فيه نوعاً من الإلهية، مثل أن يقول: يا سيدي فلان انصرني، أو أغثني، أو ارزقني، أو أنـا في حسبـك، ونحـو هـذه الأقوال أن هذا شرك وضلال، يستتاب صاحبه، فإن تاب وإلا قتل، إلى آخر كلامه.

وتقدم قولـه: «وأيضاً فـإن من جعل بينـه وبين الله

وسائط، يتوكل عليهم، ويدعوهم، ويسألهم: كفر إجماعاً».

وقال صنع الله الحلبي: فمن اعتقد أن لغير الله من نبي أو وليّ، أو روح، أو غير ذلك، في كشف كربة، وقضاء حاجة، تأثيراً، فقد وقع في وادي جهل خطير، فهو على شفا حفرة من السعير، وأما كونهم مستدلين على أن ذلك منهم كرامات، فحاشا لله أن تكون أولياء الله بهذه المثابة، فهذا ظن أهل الأوثان، كذا أخبر الرحمٰن: ﴿هَٰؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الزمر - ٣] ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا يُنقِذُونِ﴾ [يس - ٢٣] فإن ذكرَ من ليس من شأنه النفع، ولا دفع الضر، من نبي، ووليّ، وغيره على وجه الأمداد منه: إشراكٌ مع الله، إذ لا قادر على الدفع غيره، ولا خير إلا خيره، انتهى.

وقال الإمام ابن عقيل في «فنونه»: لما صعبت التكاليف على الجهال والطَّغامَ عدلوا عن أوضاع الشرع إلى تعظيم أوضاع وضعوها لأنفسهم، فسهلت عليهم، إذ لم يدخلوا بها تحت أمر غيرهم، وهم عندي كفار بهذه الأوضاع، مثل تعظيم القبور، وتخْلِيقِها، وطلب الحوائج، وطلب الحوائج من الموتى، ودَسِّ الرقاع في القبور فيها: يا مولاي افعل بي كذا وكذا. انتهى.

وقوله: (فيحمل على المجاز العقلي).

فيقال لهذا الملحد: الجواب من وجوه:

الأول: أن هذه الألفاظ دالة دلالة مطابقة على اعتقاد التأثير من غير الله تعالى.

والثاني: لو سُلّم هذا المَحْمَل لاستحال الارتداد، وانسد باب الردة، الذي يعقده الفقهاء في كل مصنف وكتاب من كتب أهل المذاهب الأربعة، وغيرها، فإن المسلم الموحِّد متى صدر منه قول، أو فعل، موجب للكفر، يجب حمله على المجاز، والإسلامُ والتوحيد قرينة على ذلك المجاز.

والثالث: أنه يلزم على هذا أن لا يكون المشركون الذين نطق كتاب الله بشركهم مشركين، فإنهم كانوا يعتقدون أن الله هو الخالق الرازق، الضار النافع، وأن الخير والشر بيده، لكن كانوا يعبدون الأصنام، لتقربهم إلى الله زلفى، فالاعتقاد المذكور قرينة على أن المراد بالعبادة ليس معناه الحقيقي، بل المراد هو المعنى المجازي، أي: التكريم مثلاً، فما هو جوابكم، فهو جوابنا.

والرابع: أن هؤلاء الذين أوَّلتم عنهم في تلك

الألفاظ الدالة على تأثير غير الله، فما تفعلون في أعمالهم الشركية من دعاء غير الله، والاستغاثة، والنذر، والذبح، فإن الشرك لا يتوقف على اعتقاد تأثير غير الله، بل إذا صدر من أحد عبادة من العبادات لغير الله صار مشركاً، سواء اعتقد ذلك الغير مؤثراً، أم لا.

وقد تقدم الكلام على الأسباب العادية، وما يقال فيها، فيما مضى.

وأما قوله: (ومعظم الأمة أجمعوا على جواز التوسل به ﷺ، وبغيره من الصحابة، والصالحين، فقد صدر من كثير من الصحابة، والعلماء من السلف والخلف).

فأقول: أما إجماعهم على جواز التوسل بهم التَّوَسُّل الشرعيَّ بدعائهم وشفاعتهم في حال حياتهم، فهذا حق، وأما بعد وفاتهم، فمعاذ الله، وقد تقدم بيانه.

وأما التوسل الشركي فهمِ مجمعون على كفر فاعله، بعد قيام الحجة عليه، لا ينكره إلا مكابر.

وقوله: (واجتماع أكثرهم على الحرام والإشراك لا يجوز لقوله ﷺ في الحديث الصحيح، وقيل المتواتر: «لا

تجمع أمتي على ضلالة» ولقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران ـ ١١٠] فكيف تجتمع كلها أو أكثرها على ضلالة).

فأقول: المقصود بالأمة في الحديث[1] هم أهل السنة والجماعة، وهم الفرقة الناجية المنصورون إلى قيام الساعة وهم المعنيون بقوله في الحديث[2] الصحيح: «وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة»، قيل: يا رسول الله من هم؟ قال: «من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي»[2] فمن كان على مثل ما كان عليه أصحاب

---

(١) أخرج ابن ماجه من حديث أنس: «إن أمتي لا تجتمع على ضلالة فإذا رأيتم اختلافاً فعليكم بالسواد الأعظم» قال البوصيري في «الزوائد» ٢/١٣٠٣: «وفي إسناده أبو خلف الأعمى، واسمه حازم بن عطاء، وهو ضعيف. وقد جاء الحديث بطرق في كلها نظر. قاله شيخنا العراقي في تخريج أحاديث البيضاوي. اهـ.
وأخرج الحاكم (١/١١٦) عن ابن عباس ـ مرفوعا ـ «لا يجمع الله أمتي ـ أو قال ـ هذه الأمة على ضلالة، ويد الله على الجماعة».
وهذا الحديث جيِّدٌ بطرقه. وانظر لجمعها تعليق الشيخ الفاضل محمد بن ناصر العجمي ـ حفظه الله تعالى ـ على «تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في منهاج البيضاوي» للحافظ العراقي. ص ٦٩ ـ إلى ـ ص ٧٤.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٢/٣٣٢، وأبو داود في سننه ـ كتاب السنة ـ ٥/٤، والترمذي في سننه ـ كتاب الإيمان ـ ٥/٢٥، وابن ماجه =

=

في سننه ـ كتاب الفتن ـ ١٣٢١/٢، وابن حبان في صحيحه ـ كما في الموارد ـ ص ٤٥٤، والآجري في الشريعة ص ١٥، ومحمد بن نصر في السنة ص ١٧ ـ ١٨، والحاكم في المستدرك ٦/١ و١٢٨، والإسفرائيني في الفَرْق بين الفِرَق ص ٤ و٥. جميعهم من طريق محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي عن أبي سلمة بن عبدالرحمٰن عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ... الحديث بدون قوله: (كلها في النار إلا واحدة و... من كان على مثل ما أنا عليه وأصحابي...)

وإسناده حسن رجاله ثقات سوى محمد بن عمرو بن علقمة قال الذهبي في الميزان ٦٧٣/٣: شيخ مشهور، حسن الحديث، مكثر عن أبي سلمة بن عبدالرحمٰن، وقد أخرج له الشيخان متابعة. اهـ.

والحديث قال عنه الترمذي: «حسن صحيح» وصححه الحاكم وابن حبان وقد روى هذا الحديث عن جماعة من الصحابة انظر المقاصد الحسنة للسخاوي (ص ١٥٨) ونظم المتناثر من الحديث المتواتر للكتاني (ص ٣٢ ـ ٣٣ ـ ٣٤).

وأما زيادة: (كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة) فقد ثبتت من حديث معاوية رضي الله عنه عند الإمام أحمد في مسنده ١٠٢/٤، وأبي داود ـ في سننه كتاب السنة ـ ٥/٥ والآجري في الشريعة ص ١٨، والحاكم في مستدركه ١٢٨/١ وغيرهم وقال الحاكم عقب هذا الحديث: هذه أسانيد تقام بها الحجة في تصحيح هذا الحديث وأقره الذهبي. وصححه الشاطبي في الاعتصام.

ووردت هذه الزيادة من حديث أنس عند الإمام أحمد ١٢٠/٣ والآجري في الشريعة ص ١٦ و١٧.

ووردت أيضاً عن سعد بن أبي وقاص عند الآجري في الشريعة ١٧ ـ ١٨.

=

رسول الله ﷺ فهو من الأمة الذين إجماعهم حجة، وهم الفرقة الناجية، قليلاً كانوا أو كثيراً، بخلاف عباد القبور المتخذين الأنبياءَ والأولياء والصالحين ولائج يدعونهم مع الله، ويشركونهم في عبادته، ويستغيثون بهم في المهمات والملمات، ويطلبون منهم الحاجات، وتفريج الكربات، وإغاثة اللهفات، فهؤلاء ليسوا من أمة الإجابة الذين استجابوا لله وللرسول، بل هؤلاء مجتمعون على خلاف الكتاب والسنة، مخالفون لما عليه الأمة من أهل السنة والجماعة، مجمعون على الضلالة.

وقد قال الفضيل بن عياض ما معناه: الزم طرق الهدى، ولا يغرَّك قِلَّة السالكين، وإياك وطرق الضلالة، ولا تَغْتَرَّ بكثرة الهالكين.

وقال بعض السلف: إذا وافقت الشريعة، ولا حظت الحقيقة، فلا تبالِ وإن خالف رأيك جميع الخليقة.

قال الحافظ ابن القيم - رحمه الله تعالى - في «إغاثة اللهفان»:

فالبصير الصادق لا يستوحش من قِلَّة الرفيق، ولا من

= وأما زيادة (من كان على مثل ما أنا عليه وأصحابي اليوم) أخرجها الآجري في الشريعة ص ١٥ - ١٦. عن عبدالله بن عمرو، والطبراني في الصغير ١/٢٥٦ عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

فقده، إذا استشعر قلبه مرافقة الرعيل الأول ﴿ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا﴾ [النساء ـ ٦٩] فتفرّد العبد في طريقِ طلبه دليلٌ على صدق طلبه إلى أن قال:

وما أحسن ما قال أبو شامة عبدالرحمٰن بن إسماعيل في كتاب «الحوادث والبدع»: حيث جاء الأمر بلزوم الجماعة، فالمراد به لزوم الحق واتباعه، وإن كان المتمسك به قليلاً، والمخالف له كثيراً، لأن الحق هو الذي كانت عليه الجماعة الأولى من عهد النبي ﷺ، وأصحابه، ولا تنظر إلى كثرة أهل الباطل بعدهم.

قال عمرو بن ميمون الأودي: صحبت معاذاً باليمن، فما فارقته حتى واريته في التراب بالشام، ثم صحبت بعده أفقه الناس عبدالله بن مسعود فسمعته يقول: عليكم بالجماعة، فإن يد الله على الجماعة، ثم سمعته يوماً من الأيام وهو يقول: سَيَلِي عليكم ولاة يؤخرون الصلاة عن مواقيتها، فصلوا الصلاة لميقاتها، فهي الفريضة، وصلوا معهم فإنها لكم نافلة، فقلت: يا أصحاب محمد ما أدري ما تحدثونا؟ قال: وما ذاك؟ قلت: تأمرني بالجماعة، وتحضني عليها، ثم تقول: صَلِّ الصلاة وحدك، وهي الفريضة، وصَلِّ مع الجماعة وهي النافلة. قال: يا عمرو بن ميمون، قد كنت أظنك من أفقه أهل هذه القرية. تدري ما

الجماعة؟ قلت: لا. قال: إن جمهور الناس الذين فارقوا الجماعة، الجماعة ما وافق الحق، وإن كنت وحدك.

وقال نعيم بن حماد: إذا فسدت الجماعة فعليك بما كانت عليه الجماعة قبل أن تفسد، وإن كنت وحدك، فإنك أنت الجماعة حينئذ.

وعن الحسن قال: السنة ـ والذي لا إله إلا هو ـ بين الغالي والجافي، فاصبروا عليها، رحمكم الله، فإن أهل السنة كانوا أَقَلَّ الناس فيما بقي، الذين لم يذهبوا مع أهل الإتراف في أترافهم، ولا مع أهل البدع، وصبروا على سنتهم حتى لقوا ربهم، فكذلك إن شاء الله فكونوا.

وكان محمد بن أسلم الطوسي ـ الإمام المتفق على إمامته ـ من أتبع الناس للسنة في زمانه، حتى قال: ما بلغني سنة عن رسول الله ﷺ إلا عملت بها، ولقد حرصت أن أطوف بالبيت راكباً فما مُكِّنت من ذلك.

وسئل بعض أهل العلم في زمانه عن السواد الأعظم الذي جاء فيهم الحديث: «إذا اختلف الناس فعليكم بالسواد الأعظم» من السواد الأعظم؟ قال: محمد بن أسلم الطوسي هو السواد الأعظم. انتهى.

وكلام العلماء في الجماعة الذين هم السواد الأعظم كثير جداً، وذكروا أنهم هم الذين كانوا على ما كان عليه

أصحاب رسول الله ﷺ، ولو ذهبنا نذكر أقوالهم لخرجنا عن المقصود بالاختصار.

والمقصود أن الأمة التي لا تجمع على ضلالة هم أهل السنة والجماعة وإن قلّوا وأن الأكثرين هم الذين قال الله فيهم: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الأنعام - ١١٦]، ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف - ١٠٣].

فصـــل

قال العراقي: (ومن أدلة جواز الاستغاثة: ما رواه البخـاري في «صحيحه» من حـديث ابن عباس، أن النبي ﷺ ذكر في قصة هاجر أن إسماعيل ـ عليه السلام ـ «أنها لما أدركها ولدها العطش جعلت تسعى في طلب الماء، فسمعت صوتاً، ولا ترى شخصاً، فقالت: أغث إن كان عندك غوث» فلو كانت الاستغاثة بغير الله شركاً لما طلبت الغوث، ولما ذكر النبي ﷺ ذلك لأصحابه، ولم ينكره، ولَمَا نقله الصحابة من بعده، وذكر المحدثون).

والجواب أن نقول: الكلام فيمن يستغاث به عند الأمور التي لا يقدر عليها إلا الله، أو سؤال ما لا يعطيه إلا الله، ولا يمنعه إلا الله، وأما ما عدا ذلك مما يجري فيه التعاون، والتعاضد بين الناس، واستغاثة بعضهم ببعض، في الأمور العادية، فهذا لا نمنع منه، ونقول به، وليس الكلام فيه.

ولفظ الاستغاثة لفظ مشترك بين ما يجوز، وبين ما لا

يجوز، فأما ما يجوز فما قدمنا ذكره مما هو في مقدور العبد. والذي لا يجوز، وفاعله يكون مشركاً، هو طلبها من الأموات والغائبين، من الأمور التي لا يقدر عليها إلا الله، كما نطقت بذلك الآيات والأحاديث النبوية.

وقصة هاجر قد أوردها البخاري في باب قوله تعالى ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء - ١٢٥] من كتاب - أحاديث الأنبياء عليهم الصلاة والسلام[1] - والمقصود من

---

(١) الحديث في صحيح البخاري عن ابن عباس - رضي الله عنهما - مطولاً، في كتاب أحاديث الأنبياء. باب (يَزِفُّون): النَّسَلانُ في المشي. (٦/٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨) وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى أن بعض الروايات للصحيح لم تذْكُر فيها هذه الترجمة وإنما أُدْرِجت ما تحتها من أحاديث في الترجمة السابقة، وهي: باب قول الله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾.

قال الحافظ: تنبيه: وقع في رواية الحموي والكشميهني قبل حديث أبي هريرة هذا - يعني أوّل حديث تحت باب «يزفون» أي النَّسلان في المشي - ما صورته: «يزفون النسلان في المشي» وفي رواية المستملي والباقين: «بابٌ» بغير ترجمة، وسقط ذلك من رواية النسفي. وَوَهِمَ من وقع عنده: «باب يزفون: النَّسلان في المشي» فإنه كلام لا معنى له. والذي يظهر ترجيح ما وقع عند المستملي. قوله «باب» بغير ترجمة يقع عندهم كالفصل من الباب، وتعلّقه بما قبله واضح، فإن الكل من ترجمة إبراهيم. وأما تفسير هذه الكلمة من القرآن فإنها من جملة قصة إبراهيم مع قومه حين كسّر أصنامهم، قال الله تعالى: ﴿فَأَقْبَلُوٓاْ إِلَيْهِ يَزِفُّونَ﴾... الخ. اهـ.

القصة أن هاجر ـ عليها السلام ـ لم تطلب إلا من حاضِرٍ محسوس، وليس ما طلبته مما اختص طلبه بالله سبحانه، فإنها طلبت من المصوِّت ما يسد جوعتها، ويروي غَلّتها، كما يقول المنقطع في الطريق العادم الزاد والماء إذا مَرَّ عليه أحد وأحس به: أغثني بما عندك من ماء وطعام، وأعطني مما تفضَّل الله به عليك من الأنعام. أفيقال لهذا إنه طلب ما لا يقدر عليه إلا الله، والتجأ في شدته إلى من سواه؟ فقاتل الله أهل الكفر والضلال، كيف لعب الشيطان بعقولهم، حتى أوردهم المهالك، انتهى باختصار من قول بعض أهل التحقيق من أهل العلم.

فصـــل

قال العراقي: (ومنهـا ما رواه البخـاري في حديث الشفاعة: إن الخلق بينما هم في هول القيـامة استغـاثوا بآدم، ثم بنوح، ثم بإبراهيم، ثم بمـوسى، ثم بعيسى، وكلهم يعتذرون، ويقول عيسى: اذهبوا إلى محمد، فيأتون إليه ﷺ فيقول أنـا لها.. الحـديث. فلو كانت الاستغـاثة بالمخلوق ممنوعة لما ذكرها النبي ﷺ لأصحابه ـ رضي الله عنهم ـ وأجاب المانعون أن هذا يكون يوم القيامة، حيث يكون للنبي ﷺ قدرة، ورُدَّ عليهم أنهم في حياتهم الدنيوية لا قدرة لهم إلا بنوع التسبب، فكذلك بعد الموت، على أنهم أحياء في قبورهم يتسببون).

والجواب أن نقول: قال بعض المحققين من أهل العلم في جوابه:

إن استغاثة الناس بالنبي ﷺ وقبله بآدم ثم بنوح... إلى آخر حديث الشفاعة، فهذه شفاعة بالدعاء.

والاستغاثة بما يقدر عليه المستغاث مستحسنة عقلاً وشرعاً، ومن ذلك الرفقة يستغيث بعضهم بعضاً أي في مهماتهم التي يقدرون عليها، وكذلك ما طلب الناس منه وهي الشفاعة التي هي الدعاء، ولذلك يقول سيد الشفعاء ﷺ في آخر الحديث: «فأجيء فأسجد» وأنه يلهمه الله من الثناء والدعاء شيئاً لم يلهمه لغيره ﷺ، فعند ذلك يأذن الله بالشفاعة، ويقول له كما ورد في الحديث: «يا محمد ارفع رأسك، وَقُلْ يسمع، واشفع تشفع» وهذا ظاهر جداً.

وأما ما أورده على الجواب من أن للمستغاث بهم قدرة كسبية وتسبباً فتنسب الإغاثة إليهم بهذا المعنى، سواء كانوا أحياء أو أمواتاً، وسواء كانت الاستغاثة بما يقدر عليه المستغاث، أم لا، مدفوعٌ بأن كون العبد له قدرة كسبية لا يخرج بها عن مشيئة رب البرية، لا يستغاث به فيما لا يقدر عليه إلا الله، ولا يستعان به، ولا يتوكل عليه، ولا يلجأ في ذلك إليه، فلا يقال لأحد حي أو ميت، قريب أو بعيد: ارزقني، أو أمتني، أو أحي ميتي، أو اشفِ مريضي، إلى غير ذلك مما هو من الأفعال الخاصة بالواحدِ الأحد، الفرد الصمد، بل يقال لمن له قدرة كسبية قد جرت العادة بحصولها ممن أَهَّلَه الله لها: أعني في حمل متاعي، أو غير ذلك.

والقرآن ناطق بحصر الدعاء عن كل أحد، لا من الأحياء، ولا من الأموات، سواء كانوا أنبياء، أو صالحين، أو غيرهم، وسواء كان الدعاء بلفظ الاستغاثة، أو بغيرها، فإن الأمور غيرُ المَقْدُوْرَةِ للعباد لا تُطلب إلا من خالق القدر، ومنشيء البشر، كيف والدعاء عبادة، وهي مختصة به سبحانه.

بقي ما أدلى به العراقي وأضرابه علينا من حياة الأنبياء، ليتوصلوا به إلى ترويج مدّعاهم، من استحسان دعائهم، وطلب إغاثتهم، وأوَّلوه بأن مرادهم من ذلك الاستشفاع: طلب أن يدعوا لهم.

فنقول: هذا حق ثابت، فنعتقد حياتهم ـ صلى الله تعالى عليهم وسلم ـ حياة برزخية، فوق حياة الشهداء، وأن نبينا ﷺ قد جُعِل عند قبره الشريف مَلَكٌ يبلغه سلام المسلمين الذين عند ضريحه المكرم والنائبين عنه. وأن الأنبياء جميعهم طريُّون، لا تأكل الأرض أجسامهم الشريفة. ولكنا نمنع أن يطلب منهم شيء، فلا يسألوا شيئاً بعد وفاتهم، سواء كان بلفظ الاستغاثة، أو توجه، أو استشفاع، أو غير ذلك، فجميع ذلك من وظائف الألوهية، فلا يليق جعلها لمن يتصف بالعبودية من البرية.

فإن ادعى أحد أن حياتهم ـ صلى الله تعالى عليهم وسلم ـ إذا ثبتت الرواية بها حقيقة ـ كما هو الأصل في

حمل الألفاظ على حقائقها ـ ولم تثبت قرينة على التجوز بها فتبقى على حقيقتها. أجبناه قائلين:

لا شك أنه لا يراد بهذه الحياة الحقيقية، ولو أريدت لاقتضت جميع لوازمها، من أعمال، وتكليف، وعبادة، ونطق، وغير ذلك من وظائق الحياة، وحيث انتفت حقيقة هذه الحياة الدنيوية بانتفاء لوازمها، وبحصول الانتقال بالموت الحَالّ به ﷺ ـ وأرواحنا له الفداء ـ كما قال تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر ـ ٣٠] وقال عز من قائل: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ﴾ [آل عمران ـ ١٤٤] الآية، وحلول الموت به ﷺ أمر لا يمكن إنكاره ـ إلى أن قال ـ نثبت الحياة الأخرى البرزخية، وهي متفاوتة، فحياة الشهداء فوق حياة المؤمنين، وحياة الأنبياء أعلى من حياة الشهداء، فنقتصر على ما يثبت لها في النصوص القطعية من الأحوال المستحسنة المرضية... إلى آخر كلامه.

وقد تقدم الكلام على قوله: (فكذلك بعد الموت على أنهم أحياء في قبورهم يتسببون) وأن الميت قد انقطع عمله فلا يملك لنفسه ضراً ولا نفعاً، فكيف بمن استغاث به، وهذا ظاهر ولله الحمد والمنة.

فصـــل

قال العراقي: (ومنها ما رواه الطبراني، عن زيدعن عتبة بن غزوان، عن النبي ﷺ قال: «إذا أضل أحدكم شيئاً، أو أراد عوناً، وهو بأرض ليس فيها أنيس، فليقل: يا عباد الله أعينوني، فإن لله عباداً لا يراهم» لا يقال: إن المقصود بعِبَادِ الله هم الملائكة، أو مسلمو الجن، أو رجال الغيب، وهؤلاء كلهم أحياء، فلا يستدل بالحديث على الاستغاثة بالأموات والكلام فيهم، لأنا نقول: لا صراحة في الحديث بأن المقصود بعباد الله هم من ذكر، لا غير، ولو سلمنا، فالحديث حجة على الوهابية من جهة أخرى، وهي: نداء الغائب الذي لم يجوزوه، كنداء الميت، ولا يفيد الوهابية طعنها ببعض رواة هذا الحديث، فإنه قد روى بطرق شتى يعضد بعضها بعضاً، فقد رواه الحاكم في «صحيحه» وأبو عوانة، والبزار بسند صحيح عن النبي ﷺ بهذا اللفظ أنه قال: «إذا انفلتت دابة أحدكم بأرض فلاة فليناد: يا عباد الله احبسوا» وقد ذكر هذا الحديث شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه «الكلم الطيب»

عن أبي عوانة في صحيحه. وابنُ القيم في «الكلم الطيب» له، والنووي في «الأذكار» والجزري في «الحصن الحصين» وغيرهم ممن لا يحصى من المحدثين. وهذا لفظ رواية ابن مسعود مرفوعاً، ورواية ابن مسعود مَوقوفاً عليه: «ليناد أعينوني يا عباد الله»).

والجواب أن نقول: كل أسانيد هذه الروايات لا تخلو من مقال[1]، وعلى تقدير صحتها فليس فيه إلا نداء

---

(١) لأنه روي من حديث ابن مسعود وفي سنده: معروف بن حسان. قال ابن عدي في «الكامل» ٦/٢٣٢٦»: منكر الحديث. اهـ. وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل، ٨/٣٢٣» عن أبيه: مجهول. اهـ. وذكره الذهبي في كتاب «الضعفاء».
وأعلّه ابن حجر بالانقطاع بين عبدالله بن بريدة وابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ نقل ذلك ابن عِلّان في «شرح الأذكار» ٥/١٥٠.
ولفظ حديث ابن مسعود عند الطبراني في «المعجم الكبير» ١٠/٢٦٧: «إذا انفلتت دابة أحدكم بأرض فلاة، فلينادِ: يا عباد الله احبسوا عليّ، فإن لله حاضراً سيحبسه عليكم».
وقد أخرج الحديث الطبراني ـ أيضاً ـ في «المعجم الكبير» ١١٧/١٧ عن عتبة بن غزوان ـ مرفوعاً ـ قال: «إذا أضل أحدكم شيئاً أو أراد أحدكم عوناً، وهو بأرض ليس بها أنيس، فليقل: يا عباد الله أغيثوني. يا عباد الله أغيثوني، فإن لله عباداً لا نراهم».
قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ١٠/١٣٢: رواه الطبراني. ورجاله وثقوا على ضعفٍ في بعضهم، إلا أن زيد بن علي لم يدرك عتبة. اهـ.

=

الأحياء، والطلب منهم، ما يقدر هؤلاء الأحياء عليه، وذلك مما لا يجحده أحد، وأين هذا من الاستغاثة بأصحاب القبور الأولياء والصالحين، وكون المراد بعباد الله رجال الغيب كما يزعم بعض المتصوفة فهو مردود، بل هو من الخرافات، ومثله زعم وجود الأوتاد، والأقطاب، والأربعين، وما أشبه ذلك.

وأما قوله: (ولو سلمنا فالحديث حجة على الوهابية من جهة أخرى. وهي: نداء الغائب الذي لم يجوزوه، كنداء الميت).

فأقول: هذا مردود أيضاً بما سبق، بأن هؤلاء العباد ليسوا بغائبين، وعدم رؤيتهم لا يستلزم غيبتهم، فإنا لا نرى الحفظة، ومع ذلك فهم حاضرون، ولا نرى الجن، ومع ذلك فهم حاضرون، وكذلك الشياطين، والهواء، ونحو ذلك، فإن علّة الرؤية ليس هو الوجود فقط.

= قلت: وفي سنده عبدالرحمٰن بن شريك. قال أبو حاتم: واهي الحديث. وقال ابن حبان: ربما أخطأ. وفي السند أيضاً والده شريك بن عبدالله. قال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: صدوق يخطىء كثيراً، تغيّر حفظه منذ وليَ القضاء.

وفي السند انقطاع بين زيد بن علي وعتبة بن غزوان. كما تقدم في كلام الهيثمي. وكما ذكره ابن حجر. نقله عنه ابن علان في «شرح الأذكار» ٥/١٥٠.

قال العراقي: (ونقل عن عبدالله بن أحمد بن حنبل، أنه قال: سمعت أبي يقول: حججت خمس حجج، فضللت في إحداهن عن الطريق، وكنت ماشياً، فجعلت أقول: يا عباد الله دلونا على الطريق، فلم أزل أقول ذلك حتى وقعت على الطريق. فقل للوهابية التي تدعي نسبتها إلى الإمام أحمد: كيف جاز له أن يطلب الدلالة على الطريق من غير الله وهو غائب من غير أن يراه؟).

والجواب أن نقول: هكذا ذكره هذا العراقي، ولم يعزه إلى كتاب، وقد رأيته في «الآداب الكبرى» لابن مفلح عن الإمام أحمد[1].

وجوابه ما تقدم، وهو: أن هؤلاء العباد ليسوا بغائبين، وعدم رؤيتهم لا يستلزم غيبتهم، كما تقدم، وهذا لا يفيده شيئاً غير ما تقدم إيضاحه.

ثم قال العراقي: (ومن شُبَه الوهابية في تكفير من استغاث ونادى غائباً من نبي أو ولي قد مات. أن الذين

---

(١) هذه الرواية في مسائل عبدالله عن أبيه. وقد ذكرها الشيخ الإمام الألباني ـ حفظه الله تعالى ـ في «السلسلة الضعيفة» ٢/١١١: ونسبها ـ أيضاً ـ إلى البيهقي في الشعب «٢/٤٥٥/٢» وابن عساكر «٣/٧٢/١» ثم قال: بسند صحيح.

ينادون نبياً أو ولياً، مستغيثين به، قد يكون نداؤهم في أماكن متعددة، في زمان واحد، ويكون عددهم كثيراً جداً، مما يبلغ مئات ألوف، وهم يعتقدون أن المستغاث به يحضر حين ندائه في ذلك الآن، وهذا ـ بصرف النظر عن كونه كفراً وشركاً لما فيه من جعل ذلك المنادى موصوفاً بما هو من صفات الرب عز وجل ـ ممتنع عقلاً، فمن البديهي أن الجسم الواحد لا يكون في زمان واحد موجوداً في أماكن متعددة.

قال: والجواب: أنه ليس من معتقد المسلمين حضور المنادَى بشخصه حين ندائه في الأماكن المتعددة، فإن ذلك المعتقد كفر، وذلك الحضور محال، وإنما المعتقد حضور البركة، بخلق الله تعالى إياها في تلك الأماكن المتعددة، لطفاً منه ورحمة بالمستغيث، لكرامة المستغاث به، وليس في ذلك محال، فإن رحمة الله تعالى واسعة ليس لها حَدٌّ).

والجواب أن يقال: أولاً: نعم، ليس هذا من معتقد المسلمين، وحاشا لله، بل هو من معتقد من أشرك بالله غيره في عبادته.

ويقال: ثانياً دعوى حضور البركة بخلق الله تعالى إياها في تلك الأماكن المتعددة دعوى مجردة عن الدليل،

وكيف يكون ذلك وقد قال تعالى: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ﴾ [فاطر - ١٤]، وقال تعالى: ﴿فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَاؤُهُم مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ ﴿٢٨﴾ فَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ﴾ [يونس - ٢٨ - ٢٩] وهذا كما هو بَيِّن في القرآن فهو بعيد في العقل، فإذا كان المدعو في حال حياته، واجتماع حواسه وحركاته، لا يسمع من دعاه على البعد، ولو مسيرة فرسخ، فكيف يجوز في عقلِ من له أدنى مسكة من عقل أنه إذا مات، وفارقت روحه جسده، وذهبت حواسه وحركته بالكلية، وصار رهيناً في الثرى، جسداً بلا روح: أنه والحالة هذه يسمع من البعيد، ولو مسيرة شهر أو أكثر، ويجيب، فكل عقل صحيح يحيل ذلك، ويعلم أنه من أمحل المحال، لكن هؤلاء المشركون فسدت عقولهم وفطرهم، وزين لهم الشيطان ما يعتقدون من الكذب والمحال، والشرك والضلال، حتى آل الأمر بهم إلى أن زعموا في معتقدهم حضور البركة بخلق الله تعالى إياها في تلك الأماكن المتعددة، لطفاً منه ورحمة بالمستغيث به، لكونه أشرك في عبادة الله غيره ﴿ذَٰلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾.

فإن قيل: إن هذا الذي أردناه من هؤلاء الأموات يحصل لنا من أرواحهم، قيل: وهذا منتفٍ في العقل،

كما نفاه القرآن، وذلك أن أرواح الأنبياء والصالحين في أعلى عليين، فيمتنع عقلاً وشرعاً وفطرةً وقدراً أن الأرواح التي فوق السمٰوات السبع، وفي أعلى عليين، أنها تسمع دعاء أهل الأرض، وتنفعهم، وتتصرف فيهم، هذا محال قطعاً وضلال مبين فإن الله تعالى قال: ﴿وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ﴾ [الأحقاف ـ ٥] فكل من دُعي من الأموات والغائبين والأنبياء والصالحين فمن دونهم غافل عن دعاء داعية، بنصوص القرآن العزيز ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت ـ ٤٢] فسبحان من أنزل كتابه روحاً وهدى ونوراً وبرهاناً يهتدي به من هداه الله إلى صراطه المستقيم.

فصـــل

ثم قال العراقي: (ثم إن الوهابية لما رمت المسلمين بهذا المعتقد، الذين هم براء منه، ساقت على بطلانه ما ذكره الفقهاء في شرائط النكاح، وذلك أنهم قالوا: لو تزوج رجل امرأة بشهادة الله ورسوله لا ينعقد النكاح. وقالت: لو كان النبي يعلم نداء المستغيث به إذا ناداه من بعيد لكان علام الغيوب، ولصح انعقاد النكاح الذي قال الفقهاء ببطلانه) ثم لم يأت بجواب ينقض على الوهابية إلا عدم حضور المستغاث عند ندائه، وأنه لا يعتقد هو، والمشركون الداعون غيرَ الله: عِلْمَ الغيب لأحدٍ. ثم اعتذر عن عدم انعقاد النكاح أنه صيانة لحقوق الزوجة. وبما ذكر بعده مما لا ينقض على الوهابية مدعاهم [بالأدلة الصحيحة المتقدم بيانها فيما مضى][1] لكن تجارى به كفره وعناده إلى أن قال: (وحينئذ لا يمكن لأحد الخصمين أن يثبت دعواه بشهادة الله ورسوله، إذ نحن لو فرضنا أن الله ـ تعالى عما يقول الظالمون ـ جسم ينزل إلى السماء الدنيا كما

(١) سقط ما بين المعقوفين من ط الرياض.

زعمت الوهابية نقول: ما جرت عادته تعالى أن ينزل إلى غرفة الحاكم، فيؤدي شهادته أمامه، حسماً لنزاع المخاصمين).

فتعالى الله وتقدس عن كفر هذا العراقي وإلحاده، وجرأته على الله، وعلى شرعه، كيف تجارى به كفره إلى هذه المقالة.

والوهابية لا يقولون: إن الله تعالى جسم ـ كما تقدم بيانه ـ بل يثبتون لله تعالى ما أثبته لنفسه، وأثبته له رسوله، ولا يشبهون الله بخلقه، فمن شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله، فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ووصفه به رسوله كفراً.

ثم قال العراقي الملحد: (قد علمت أن الوهابية كفّرت من نادى غيرَ الله تعالى، كقوله: يا رسول الله، ونحو ذلك، ونحن إذا أمعنا النظر رأينا أن كفر هذا الذي يقول: يا رسول الله مثلاً، لا يخلو إما أن يكون لأنه يعتقد أن من ناداه يحضر بنفسه حين ندائه، ويسمع نداءه، ويقضي بنفسه له حاجته، وينجيه من الورطة التي ناداه من أجلها، أو يكون لأنه يعتقد أن الذي يناديه يسمع نداءه بإسماع الله إياه بمحض قدرته، وأن الله تعالى لا غيره يقضي حاجته ببركة ذلك المنادى، وأن الله تعالى ينجيه من الورطة التي هو فيها بجاه ذلك النبي. وعلى كلا التقديرين ففيه من

السقط ما فيه. أما الأول: فلأن من اعتقد أن أحداً غير الله تعالى يقضي الحاجة، وينجي من الورطة: فقد كفر، سواء نادى ذلك الأحد، أو لم يناده، فلا وجه لتخصيص كفره بحالة النداء، وأنت تعلم أن لا أحد من المسلمين يعتقد هذا المعتقد. وأما الثاني: فلأن من كان قلبه عريقاً بالإيمان، معتقداً أن الذي يقضي الحوائج، وينجي من المهالك، إنما هو الله تعالى لا غيره، لا يجوز أن يكون كافراً بمجرد نداء غائب، معتقداً أن الله سبحانه يخلق فيه السماع).

والجوابُ أن نقول: إذا نادى المشرك من يدعوه من دون الله في قضاء حاجة من حوائجه، ولينجِّيه من الورطة التي ناداه من أجلها، فقد أشركه مع الله في عبادته التي هو مختص بها، سواء اعتقد حضوره حين نِداه وسماعه له، أو لم يعتقد، أو اعتقد أنه يقضي حاجته بنفسه، أو لم يعتقد، فمن فعل هذا فهو كافر مشرك، لأن الله تعالى قد نفى سماع من يدعونه، ونفى استجابته لهم، وأخبر أن من يدعونه غافلاً عن دعائهم، قال تعالى: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر ـ ١٤] وقال تعالى: ﴿وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَـٰفِلُونَ ۝٥ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُوا۟ بِعِبَادَتِهِمْ كَـٰفِرِينَ﴾ [الأحقاف ـ ٥ ـ ٦].

والكفار الجهال يعلمون أن الله هو الخالق، وأن الأمور كلها بيده، وأنه النافع الضار، وأنه هو الذي يجيب المضطر إذا دعاه، ولكنهم ما أرادوا إلا الجاه والشفاعة ممن يدعونه. فما يقوله هؤلاء هو كما يقوله من قبلهم من الكافرين، سواء بسواء.

وأما الجواب عن الثاني: فلأن من كان قلبه عريقاً بالإيمان لا يدعو مع الله أحداً، بل يخلص الدعاء لله وحده، ولا يشرك معه أحداً سواه ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف ـ ١١٠] فإن من دعا مع الله أحداً من خلقه، وأشركه معه في عبادته، لا ينفعه اعتقاده أن الله هو القادر على خلق الأشياء، وهو يشرك معه غيره فـ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء ـ ٤٨] ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ﴾ [المائدة ـ ٧٢].

فصـــل

قال الملحد: (من الجهل ما قالته الوهابية هنا: من أن الشرع يحكم بالظاهر، والظاهر من نداء أحد لغير الله أنه يعتقد في ذلك الغير علماً محيطاً بالغيب، وقدرة بالغة على قضاء الحوائج، وتصرفاً تاماً في الكون، مما هو مختص بالباري عز وجل، ويكون اعتقاده في كفره كفراً وشركاً.

قال: والجواب أن الظاهر من حال من نادى غير الله تعالى يدل على أنه نادى غير الله فقط، لا أنه اعتقد في ذلك الغيـر قدرةً، وقضـاءً للحوائـج، وغير ذلـك ممـا ذكـرتـه الوهابية، والاعتقاد أمر باطني قد يدل بعض الظاهر عليه، لكن النداء ليس من قبيلها، فقل للوهابية التي تجعل ظاهر النداء دالاً على الشرك والكفر: ما لكم لا تنظرون إلى ما للمسلم الـذي تكفـرونـه من ظـاهـر الصـلاة، والصـوم، والزكاة، وغير ذلك من أركان الدين، فتعـدونه دالاً على إيمـانه، وحسن اعتقـاده. ومن العجيب أن ذلك المسلم الذي ينادي يصرِّح بعدم اعتقاده القدرةَ، وما شاكلها، لمن ناداه، وأنتم مع ذلك تجعلون ظاهر ندائه دالاً على ذلك

الاعتقاد الذي نفاه عن نفسه، فليت شعري أي حكم لاستدلالكم بظاهر نداء الرجل على سوء اعتقاده، في مقابلة تصريحه لكم بحسن ما يعتقده).

والجواب أن نقول: سبحان من طبع على قلوب أعدائه حتى رأوا حسناً ما ليس بالحسن، فإن من نادى غير الله، ودعاه، والتجأ إليه، واستغاث به، لا يدعوه، ولا يلجأ إليه، ويستغيث به: إلا لما يعتقد أنه ينفعه، ويسمع دعاءه، ويغيثه لأن الاستغاثة طلب الغوث، وهو إزالة الشدة، وإذا طلب العبد هذا من غير الله فقد أشرك بالله في عبادته غيره، لأن الله هو المختص بهذه الأشياء، سواء اعتقد التأثير منه، أو لم يعتقد، فلا[٤] ينفعه ذلك مع وجود الشرك، والنداء المجرد من غير اعتقاد لا يتصور وقوعه إلا من مجذوب العقل الذي ينطق بما لا يعقل.

وأما قوله: (ما لكم لا تنظرون إلى ما للمسلم الذي تكفرونه من ظاهر الصلاة والصوم والزكاة...) إلى آخره.

فنقول: إذا أشرك بالله في عبادته غيره، لا ينفعه الصلاة، والصوم، والزكاة، وغيرها من الأعمال الظاهرة، ولا تَدُلّ على حسن باطنه، وهو عري من التقوى وإخلاص

الدين لله وحده، قال الله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان - ٢٣].

يوضحه أن المنافقين الذين كانوا على عهد رسول الله ﷺ يشهدون ألا لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويصلون ويصومون، ويزكون، ويجاهدون مع النبي ﷺ ولم يكن ظاهر الشهادتين، والصلاة، والصوم، والزكاة، والجهاد، دالاً على حسن اعتقادهم، بل كانوا في الدرك الأسفل من النار، تحت عبدة الأوثان والصلبان.

وأما جعلنا ظاهر ندائه دالاً على ذلك الاعتقاد، وإن نفاه عن نفسه، فلأنه لا يكون في العقل أن من دعا غير الله لا يعتقد أنه لا يرجو بدعائه طلب نفع، أو دفع ضر، أو قضاء حاجة ممن يدعوه، فإذا اعتقد ذلك فيمن يدعوه فلا ينفعه أن ذلك إنما يكون ببركة من يدعوه لجاهه عند الله، وأن الله هو الفاعل لذلك خلقاً وإيجاداً، مع وجود السبب الداعي إلى الشرك، المنافي للتوحيد، لأنه لا فرق بين الدعاء والنداء، فمن دعا أو نادى غير الله فقد أشرك ذلك المنادى المدعو مع الله في عبادته، لأن المشركين الأولين لم يريدوا إلا الشفاعة بجاه من يدعونه وببركته.

فصـــل

قال العراقي الملحد: (الوهـابية وتكفيـرها من زار القبور: لو سأل سائل عَمّا تمذهبت به الوهابية، ما هو؟ وعن غايته ما هي؟ فقلنا في جـواب كلا السؤالين: هـو تكفير كافة المسلمين. لكان جواباً على اختصاره تعريفـاً كافياً لمذهبها، فإن من أنعم النظر فيمـا جاءت بـه رآها تتحـرى في كل مسـألـة تكفيـر كـافـة المسلمين، الـذين رضي الله لهم الإسـلام ديناً، فقـد كفـرتهم لتنـزيههم الله تعالى عن الجسمية، وكفرتهم لأخذهم بالإجماع، وكفرتهم لتقليـدهم الأئمـة المجتهـدين في الـدين، وكفـرتهم لاستشفـاعهم بنبيهم ﷺ بعد مـوتـه وتـوسلهم به إلى الله تعالى، وكفرتهم لزيارتهم القبور).

والجواب أن نقول: الله أكبر على هؤلاء الملاحدة، الذين يصدون عن سبيل الله ويبغونها عوجاً ويفسدون في الأرض والله لا يحب المفسـدين، فلو سأل سـائـل عمـا تمذهبت به هؤلاء الغلاة، النافـون لعلو الله على عرشه،

المعطلون لأسمائه وصفاته، الجاحدون لصفات كماله، ونعوت جلاله، المشركون بالله في عبادتهم غيرَه من مخلوقاته، وعن غاية ما تريد بذلك؟ قلنا: هو الكفر الذي أجمع المسلمون على كفر من قام به ذلك، ونطق القرآن والسنة بكفر من فعل ذلك واعتقده، كما قدمناه بأدلته من الكتاب، والسنة، وإجماع العلماء.

وأما الوهابية: فيعتقدون أن الدين الذين رضيه الله للمسلمين هو دين الإسلام، ومنه أن الله تعالى على عرشه، بائن من خلقه، ويعتقدون أن الله تعالى له وجه ويدان، وأن الله تعالى يُرى في الآخرة، كما يُرى القمر ليلة البدر، وكما تُرى الشمس صحواً ليس من دونها سحاب، وأن الله ينزل إلى السماء الدنيا كل آخر ليلة، فينادي: هل من سائل فأعطيه؟ هل من مستغفر فأغفر له؟ هل من داع فأجيبه؟ حتى ينفجر الفجر، وأن الله يشار إليه بالإصبع إشارة حسية، كما أشار إليه أعرف الخلق به من أعظم مجمع وجد على ظهر الأرض، وأن الله تعالى يوم القيامة يجعل السموات على إصبع، والأرضين على إصبع، والشجر على إصبع، والماء على إصبع، والثرى على إصبع، وسائر الخلق على إصبع، فيقول: أنا الملك. كما صحّت بذلك الأحاديث عن رسول الله ﷺ، إلى غيره مما جاء في الكتاب والسنة، مما وصف الله به

نفسه، ووصفه به رسوله، من غير تشبيه ولا تمثيل، ومن غيرِ تكييف ولا تعطيل.

وأما الجسمية فلا يقولون بها نفياً ولا إثباتاً، لأنه يراد بها معنى صحيح، ومعنى باطل، ولأنه لم يرد بذلك قرآن ولا سنة، ولا نطق بذلك الصحابة، ولا التابعون، ولا الأئمة المهتدون.

وأما زعمه أنهم كفّروا مَنْ أخذ بالأجماع، وكفّروا من قَلَّد الأئمة بالمجتهدين، فَمِنَ الكذبِ الواضحِ، والإفك الفاضح.

وأما تكفيرهم من دعا الأنبياء والأولياء والصالحين، والتجأ إليهم، واستغاث بهم، في مهماته وملماته، وسمى ذلك تشفعاً وتوسلاً، فلكون ذلك هو الشرك الصريح المخرج من الملة، بدلائل الكتاب، والسنة، وإجماع علماء الأمة، من أئمة السلف، ومن تبعهم بإحسان، بعد قيام الحجة على من فعل ذلك.

فصـــل

قال الملحد: (لا يخفى على البصير أن زائر القبور يقصد بزيارتها، إما الاستشفاع والتوسل إلى الله بأصحابها، والتبرك بهم، كما في زيارة قبور الأنبيـاء والأولياء، وإمـا الاعتبار بالقوم الماضين، تمكيناً للخضوع من قلبه، ونيلاً للأجر بقراءة الفاتحة، والدعاء لهم بالمغفرة، كما في زيارة قبـور المسلمين، أو يقصـد تـذكـر من مـات من ذويـه الأقـربين، وأحبائـه الراحلين، وأعـزته الـذين غالتهم يـد المنون، فأسكنتهم القبور بعد القصور، فذهبوا عنه ذهاباً ليس وراءه إياب، وغادروه كئيباً يندب الأسى، ولسان حاله يقول:

ألا يـا راحـلاً عَـنّـا مُـجِـدّا
على مهـلٍ فـديتـك من مُـجِـدِّ
فـلا تعجـل وسِـرْ سَيْرَ الهُـوَيْنَـا
لأنّـك راحـلٌ مـن غـيـر عَـوْدِ

وتدفعه إحساساتـه إلى زيارة قبـورهم، فيقف على

دوارس أجداثهم، حزيناً، يسكب على ترابها عبرات الأسف، ولسان حاله ينشد:

ذَهَبَ الذينَ أُحِبُّهُمْ
وبقيتُ مثلَ السَّيْفِ فَرْدا

كم من أخٍ لي صالحٍ
بَوّءته بيدَيَّ لحدا

وليس في كل هذا ما يستلزم تكفير المسلم، الذي شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمد رسول الله، ولا أظن أن الجاهل الغِرّ من الناس، فضلاً عن العالم المتشرع، تدفعه جهالته أن يقصد بزيارة القبر عبادته، وأن يعتقد كونه يقضي حاجته، فيخلق له ما يريد).

والجواب أن يقال: لا يخفى على البصير أن زائر القبور الذي يقصد بزيارتها الاستشفاع والتوسل إلى الله بأصحابها، والتبرك بهم، كما في زيارة قبور الأنبياء والأولياء، أنها هي الزيارة الشركية، التي ذكرها العلماء، كما قال ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ في «إغاثة اللهفان».

وأما الزيارة الشركية فأصلها مأخوذ من عباد الأصنام، قالوا: الميت المعظَّم الذي لروحه قرب، ومنزلة، ومزية عند الله تعالى، لا يزال تأتيه الألطاف من الله تعالى، ويفيض على روحه الخيرات، فإذا علق الزائر روحه به،

وأدناه منه، فاض من روح المزور على روح الزائر من تلك الألطاف بواسطتها، كما ينعكس الشعاع من المرآة الصافية، والماء، ونحوه على الجسم المقابل له.

قالوا: فتمام الزيارة أن يتوجه الزائر بروحه وقلبه إلى الميت، ويعكف بهمته عليه، ويوجِّه قصده كله وإقباله عليه، بحيث لا يبقى فيه التفات إلى غيره، وكلما كان جَمْع الهِمّةِ والقلبِ عليه أعظم كان أقرب إلى انتفاعه، وقد ذكر هذه الزيارة على هذا الوجه ابن سينا والفارابي وغيرهما، وصرح بها عبّاد الكواكب في عبادتها، وقالوا: إذا تعلّقت النفس الناطقة بالأرواح العلوية، فاض عليها منها النور، وبهذا السِّرِّ عُبِدَتِ الكواكب، واتخذت لها الهياكل، وصُنِّفَت لها الدعوات، واتخذت الأصنام المجسدة لها، وهذا بعينه هو الذي أوجب لعباد القبور اتخاذها أعياداً، وتعليق الستور عليها، وإيقاد السرج عليها، وبناء المساجد عليها، وهو الذي قصد رسول الله ﷺ إبطاله، ومحوه بالكلية، وسد الذرائع المفضية إليه، فوقف المشركون في طريقه، وناقضوه في قصده، وكان ﷺ في شق وهؤلاء في شق، وهذا الذي ذكره هؤلاء المشركون في زيارة القبور هو الشفاعة التي ظنوا أن آلهتهم تنفعهم بها، وتشفع لهم عند الله تعالى.

قالوا: فإن العبد إذا تعلقت روحه بروح الوجيه

المقرَّب عند الله، وتوجَّه بهمته إليه، وعكف بقلبه، صار بينه وبينه اتصال، يَفِيضُ به عليه منه نصيب، مما يحصل له من الله، وشبهوا ذلك بمن يخدم ذا جاهٍ وحظوةٍ، وقربٍ من السلطان، فهو شديد التعقل به، فما يحصل لذلك السلطان من الإنعام والإفضال ينال ذلك المتعلق به بحسب تعلقه به، فهذا سر عبادة الأصنام، وهو الذين بعث الله رسله، وأنزل كتبه، بإبطاله، وتكفير أصحابه، ولعنهم، وأباح دماءهم، وأموالهم، وسَبْي ذراريهم، وأوجب لهم النار.

والقرآن من أوّله إلى آخره مملوء من الرد على أهله، وإبطال مذهبهم، قال تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَۚ قُلْ أَوَلَوْ كَانُواْ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٣﴾ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًاۖ لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۖ﴾ [الزمر - ٤٣ - ٤٤] فأخبر أن الشفاعة لمن له ملك السمٰوات والأرض وهو الله وحده، فهو الذي يشفع بنفسه إلى نفسه ليرحم عبده، فيأذن هو لمن يشاء أن يشفع فيه، فصارت الشفاعة في الحقيقة إنما هي له، والذي يشفع عنده إنما يشفع بإذنه له وأمره، بعد شفاعته سبحانه، وهي إرادته من نفسه أن يرحم عبده، وهذا ضد الشفاعة الشركية التي أثبتها هؤلاء المشركون ومن وافقهم، وهي التي أبطلها سبحانه في كتابه بقوله: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا

شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة ـ ١٢٣] وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة ـ ٢٥٤] وقال تعالى: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأنعام ـ ٥١] وقال: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾ [السجدة ـ ٤].

فأخبر سبحانه أنه ليس لِلعبَاد شفيع من دونه، بل إذا أراد الله سبحانه رحمة عبده أذن هو لمن يشفع فيه، كما قال تعالى: ﴿مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ﴾ [يونس ـ ٣] وقال تعالى ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة ـ ٢٥٥].

فالشفاعة بإذنه ليست شفاعة من دونه، ولا الشافع شفيعاً من دونه، بل شفيع بإذنه، والفرق بين الشفيعين كالفرق بين الشريك والعبد المأمور، فالشفاعة التي أبطلها شفاعة الشريك، فإنه لا شريك له، والتي أثبتها شفاعة العبد المأمور الذي لا يشفع، ولا يتقدم بين يدي مالكه حتى يأذن له، ويقول: اشفع في فلان، ولهذا كان أسعد الناس بشفاعة سَيِّدِ الشفعاء يوم القيامة: أهلُ التوحيد، الذي جرّدوا التوحيد، وأخلصوه من تعلقات الشرك وشوائبه، وهم الذين ارتضى الله سبحانه، قال تعالى:

﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء ـ ٨] وقال: ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِيَ لَهُۥ قَوْلًا﴾ [طه ـ ١٠٩] فأخبر أنه لا يحصل يومئذ شفاعة تنفع إلا بعد رضاه قول المشفوع له، وإذنه للشافع فيه، فأما المشرك فإنه لا يرتضيه، ولا يرضى قوله: (فلا يأذن للشفعاء أن يشفعوا فيه) فإنه سبحانه علقها بأمرين: رضاه عن المشفوع له وإذنه للشافع، فما لم يوجد مجموع الأمرين لم توجد الشفاعة.

وسِرُّ ذلك أن الأمر كله لله وحده، فليس لأحد معه من الأمر شيء، وأعلى الخلق وأفضلهم وأكرمهم عنده هم الرسل، والملائكة المقربون، وهم عبيدٌ مَحْضٌ، لا يسبقونه بالقول، ولا يتقدمون بين يديه، ولا يفعلون شيئاً إلا بعد إذنه لهم، وأمرهم، ولا سيما ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [الانفطار ـ ١٩] فهم مملوكون مربوبون، أفعالهم مقيدة بأمره وإذنه، فإذا أشرك بهم المشرك، واتخذهم شفعاء من دونه، ظناً منه أنه إذا فعل ذلك تقدموا وشفعوا له عند الله، فهو من أجهل الناس بحق الرب سبحانه، وما يجب له، ويمتنع عليه، فإن هذا ممتنع، شبيهُ قياسِ الرَّب تعالى على الملوك والكبراء، حيث يتخذ الرجل من خواصهم وأوليائهم من يشفع له عندهم في الحوائج.

وبهذا القياس الفاسد عبدت الأصنام، واتخذ المشركون من دون الله الشفيع والوليَّ.

والفرق بينهما هو الفرق بين المخلوق والخالق، والرب [والمربوب، والسيد][1] والعبد، والمالك والمملوك، والغني والفقير، والذي لا حاجة به إلى أحد قط والمحتاج من كل وجه إلى غيره.

فالشفعاء عند المخلوقين: هم شركاؤهم. فإن قيام مصالحهم بهم، وهم أعوانهم، وأنصارهم، [الذين قيام أمر الملوك والكبراء بهم][2]، ولولاهم لما انبسطت أيديهم وألسنتهم في الناس، فلحاجتهم إليهم يحتاجون إلى قبول شفاعتهم، وإن لم يأذنوا فيها، ولم يرضوا عن الشافع، لأنهم يخافون أن يردوا شفاعتهم فتنقص طاعتهم لهم، ويذهبون إلى غيرهم، فلا يجدون بداً من قبول شفاعتهم على الكره والرضا.

فأما الغني الذي غناه من لوازم ذاته، وكل ما سواه فقير إليه بذاته، وكل من في السمٰوات والأرض عبيد له، مقهورون بقهره، مُصرَّفون بمشيئته، لو أهلكهم جميعاً لم

---

(١) ما بين المعقوفين من «إغاثة اللهفان» لابن القيم (١/٢٢١).

(٢) ما بين المعقوفين من «إغاثة اللهفان» وفي النسخ: «الذي قيام الملك والكبراء بهم».

ينقص من عزه وسلطانه وملكه وربوبيته وآلهيته مثقال ذرة ـ وذكر آيات في المعنى ـ ثم قال:

فتبيَّن أن الشفاعة التي نفاها الله سبحانه في القرآن هي هذه الشفاعة الشركية، التي يعرفها الناس، ويفعلها بعضهم مع بعض، ولهذا يطلق نفيها تارة بناء على أنه هى المعروفة المتعاهدة عند الناس، ويقيدها تارة بأنه لا تنفع إلا بعد إذنه... إلى أن قال:

فمتخذ الشفيع مشرك، لا تنفعه شفاعته، ولا يشفع فيه، ومتخذ الرب وحده إلهه، ومعبوده، ومحبوبه، ومرجوه، ومخوفه الذي يتقرب إليه، ويطلب رضاه، ويتباعد من سخطه: هو الذي يأذن الله سبحانه للشفيع أن يشفع فيه. وذكر الآيات في ذلك، وذكر كلاماً حسناً، تركناه لطلب الاختصار.

وأماقوله: (وأما الاعتبار بالقوم الماضين...) إلى آخره.

فأقول: قد ذكر ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ الزيارة الشرعية ـ وليس لنا أن نتقدم بين يديه، لأنه قد جاء بما يكفي ويشفي، وهو من أئمة المسلمين والعلماء

المجتهدين ـ قال رحمه الله تعالى بعد ذكر المفاسد العظيمة باتخاذ القبور أعياداً:

ومنها أن الذي شرعه الرسول ﷺ عند زيارة القبور إنما هو تذكر الآخرة، والإحسان إلى المزور بالدعاء له[1]، والترحم عليه، والاستغفار له، وسؤال العافية له، فيكون الزائر محسناً إلى نفسه، وإلى الميت. فَقَلَبَ المشركون هذا الأمر، وعكسوا الدين، وجعلوا المقصود بالزيارة الشرك بالميت، ودعاءه، والدعاء به، وسؤالهم حوائجهم، واستنزال البركات منه، ونصره لهم على الأعداء، ونحو ذلك، فصاروا مسيئين إلى نفوسهم، وإلى الميت، ولو لم يكن إلا [بحرمانه بركة][2] ما شرعه الله من الدعاء له، والترحم عليه، والاستغفار له.

فاسمع الآن زيارة أهل الإيمان، التي شرعها الله تعالى على لسان رسوله ﷺ، ثم وازِنْ بينها وبين زيارة أهل الإشراك، التي شرعها لهم الشيطان، واختر لنفسك.

قالت عائشة ـ رضي الله عنها ـ كان رسول الله ﷺ إذا كان ليلتي منه يخرج من آخر الليل إلى البقيع، فيقول:

---

(١) «له» زيادة من «إغاثة اللهفان» ١/١٩٨.

(٢) ما بين المعقوفين من «إغاثة اللهفان» ١/١٩٩. وفي ط الرياض: «إلا مجرد ما به تركه» وفي الأصل «إلا مجرد ما به ترك».

«السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وأتاكم ما توعدون غداً مؤجلون، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون. اللهم اغفر لأهل بقيع الغرقد» رواه مسلم[1].

وفي صحيحه عنها ـ أيضاً ـ أن جبريل أتاه فقال: إن ربك يأمرك أن تأتي أهل البقيع، فتستغفر لهم، قالت: قلت: كيف أقول يا رسول الله؟ قال: قولي: «السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، ويرحم الله المستقدمين منا والمستأخرين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»[2].

وفي صحيحه أيضاً عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر أن يقولوا: «السلام على أهل الديار» وفي لفظ: «السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون. نسأل الله لنا ولكم العافية»[3].

وعن بريدة قال: قال رسول الله ﷺ: «كنت نهيتكم

---

(١) صحيح مسلم ـ كتاب الجنائز ـ ٧/٤٠ ـ ٤١ «نووي».

(٢) صحيح مسلم ـ كتاب الجنائز ـ ٧/٤٤ «نووي».

(٣) صحيح مسلم ـ كتاب الجنائز ـ ٧/٤٥ «نووي». ولفظه: «وإنا إن شاء الله للاحقون. أسأل الله لنا ولكم العافية».

عن زيارة القبور، فمن أراد أن يزور فليزر، ولا تقولوا هجراً»[1] رواه أحمد والنسائي.

وكان رسول الله ﷺ قد نهى الرجال عن زيارة القبور سداً للذريعة، فلما تمكن التوحيد في قلوبهم أذن لهم في زيارتها على الوجه الذي شرعه، ونهاهم أن يقولوا هُجْراً، فمن زارها على غير الوجه المشروع الذي يحبه الله ورسوله فإن زيارته غير مأذون فيها، ومن أعظم الهجر الشرك عندها قولاً وفعلاً.

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «زوروا القبور فإنها تذكركم الموت»[2]، ثم ذكر أحاديث نحواً مما تقدم، ثم قال:

فهذه الزيارة التي شرعها رسول الله ﷺ لأمته، وعلمهم إياها، هل تجد فيها شيئاً مما يعتمده أهل الشرك والبدع؟ أم تجدها مضادة لما هم عليه من كل وجه؟.

وما أحسن ما قال مالك بن أنس - رحمه الله -: «لن يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها» ولكن كلما

---

(١) أخرجه النسائي في سننه (٤/٨٩) عن بريدة. وأحمد في «المسند» (٥/٣٥٠ و٣٥٥ و٣٥٦ و٣٥٩ و٣٦١).
وأخرجه مسلم في صحيحه - كتاب الجنائز - عن بريدة بلفظ: أن النبي ﷺ قال: «نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها» ٢/٦٧٢.

(٢) صحيح مسلم - كتاب الجنائز - ٧/٤٦ «نووي».

ضعف تمسك الأمم بعهود أنبيائهم، عُوِّضُوا عن ذلك بما أحدثوه من البدع والشرك.

ولقد جرد السلف الصالح التوحيد، وحموا جانبه، حتى كان أحدهم إذا سَلَّم على النبي ﷺ، ثم أراد الدعاء[1]، استقبل القبلة، وجعل ظهره إلى جدار القبر، ثم دعا.

فقال سلمة بن وردان: رأيت أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ يُسَلِّم على النبي ﷺ، ثم يسند ظهره إلى جدار القبر، ثم يدعو.

ونص على ذلك الأئمة الأربعة: أنه يستقبل القبلة وقت الدعاء، حتى لا يدعو عند القبر، فإن الدعاء عبادة.

وفي الترمذي وغيره مرفوعاً (الدعاء هو العبادة). [فجرد السلف العبادة لله].

ولم يفعلوا عند القبور منها إلا ما أذن فيه رسول الله ﷺ [من][2] السلام على أصحابها، والاستغفار لهم، والترحم عليهم.

وبالجملة: فالميت قد انقطع عمله، فهو محتاج إلى من يدعو له، ويشفع له، ولهذا شُرع في الصلاة عليه من

(١) الميت لا يُدْعى به ولا عنده، ولا يتحرى قبره ليدعو عنده، وانظر هاهنا (٦٠٨).

(٢) ما بين المعقوفين من: «إغاثة اللهفان» ١/ ٢٠١.

الدعاء له، وجوباً أو استحباباً، ما لم يشرع مثله من الدعاء للحي.

قال عوف بن مالك صلى رسول الله ﷺ على جنازة فحفظت من دعائه وهو يقول: «اللهم اغفر له وارحمه، وعافه واعف عنه، وأكرم نزله، ووسع مدخله، واغسله بالماء والثلج والبَرَد، ونَقّه من الخطايا كما نقيت الثوب الأبيض من الدنس، وأبدله داراً خيراً من داره، وأهلا خيراً من أهله، وزوجاً خيراً من زوجه، وأدخله الجنة، وأعذه من عذاب القبر» ـ أو من عذاب النار ـ حتى تمنيت أن أكون أنا الميت، لدعاء رسول الله ﷺ على ذلك الميت[1] رواه مسلم. وذكر أحاديث نحو هذا، ثم قال:

فهذا مقصود الصلاة على الميت، وهو الدعاء له، والاستغفار له، والشفاعة فيه.

ومعلوم أنه في قبره أَشَدُّ حاجة منه على نعشه، فإنه حينئذ معرض للسؤال وغيره.

وقد كان عليه الصلاة والسلام يقف على القبر بعد الدفن، فيقول: «سلوا له التثبيت فإنه الآن يسأل»[2].

---

(١) صحيح مسلم ـ كتاب الجنائز ـ ٣١/٧ «نووي» وفي لفظٍ له: «... وقه فتنة القبر وعذاب النار».

(٢) أخرجه أبو داود (٣/٥٥٠) عن عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ.

فَعُلِمَ أنه أحوج إلى الدعاء له بعد الدفن، فإذا كنا على جنازته ندعو له، لا ندعو به، ونشفع له، لا نستشفع به فبعد الدفن أولى وأحرى.

فَبَدَّل أهل البدع والشرك قولاً غير الذي قيل لهم، بَدَّلوا الدعاء له بدعائه نفسه، والشفاعة له بالاستشفاع به. وقصدوا بالزيارة التي شرعها رسول الله ﷺ إحساناً إلى الميت، وإحساناً إلى الزائر، وتذكيراً بالآخرة: سؤالَ الميِّتِ، والإقسامَ به على الله وتخصيص تلك البقعة بالدعاء الذي هو مُخُ العُبادة وحضور القلب عندها، وخشوعه أعظم منه في المساجد، وأوقات الأسحار.

ومن المحال أن يكون دعاء الموتى، أو الدعاء بهم، أو الدعاء عندهم، مشروعاً، وعملاً صالحاً، ويُصْرَفُ عنه القرون الثلاثة المفضلة بنص رسول الله ﷺ، ثم يُرْزَقْه الخُلُوف الذي يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون.

فهذه سنة رسول الله ﷺ في أهل القبور بضعاً وعشرين سنة، حتى توفاه الله تعالى، وهذه سنة خلفائه الراشدين، وهذه طريقة جميع الصحابة والتابعين لهم بإحسان، هل يمكن بشراً على وجه الأرض أن يأتي عنهم بنقل صحيح، أو حسن، أو ضعيف، أو منقطع: أنهم كانوا إذا كان لهم حاجة قصدوا القبور فدعوا عندها،

وتمسحوا بها، فضلاً أن يصلوا عندها، أو يسألوا الله بأصحابها، أو يسألوهم حوائجهم. فليُوْقِفُونا على أثر واحد، أو حرف واحد في ذلك، [بلى](٧) يمكنهم أن يأتوا على الخلوف التي خلفت بعدهم بكثير من ذلك، وكلما تأخر الزمان وطال العهد كان ذلك أكثر، حتى لقد وجد في ذلك مصنفات ليس فيها عن رسول الله ﷺ، ولا عن خلفائه الراشدين، ولا عن أصحابه حرف واحد من ذلك. [بلى](١) فيها من خلاف ذلك كثير، كما قدمناه من الأحاديث. وأما آثار الصحابة فأكثر من أن يحاط بها ـ ثم ذكر رحمه الله قصة الرجل الذي وجد في بيت مال الهرمزان، ثم قال:

ففي هذه القصة ما فعله المهاجرون والأنصار من تعمية قبره، لئلا يفتتن به الناس، ولم يبرزوه للدعاء عنده، والتبرك به، ولو ظفر به المتأخرون لجالدوا عليه بالسيوف، ولعبدوه من دون الله، فهم قد اتخذوا من القبور أوثاناً من لا يداني هذا ولا يقاربه، وأقاموا له سدنة، وجعلوا معابد أعظم من المساجد، فلوا كان الدعاء عند القبور، والصلاة عندها، والتبرك بها، فضيلةً أو سنة، أو مباحاً: لنصب المهاجرون والأنصار هذا القبر عَلَماً لذلك، ودعوا عنده،

---

(١) «بلى» من «إغاثة اللهفان» وفي النسخ: «بل».

وسَنّوا ذلك لمن بعدهم، ولكن كانوا أعلمَ بالله، ورسوله، ودينه، من الخلُوفِ التي خلفت بعدهم.

وكذلك التابعون لهم بإحسان راحوا على هذا السبيل، وقد كان عندهم من قبور أصحاب رسول الله ﷺ بالأمصار عدد كثير، وهم متوافرون، فما منهم من استغاث عند قبر صاحب، ولا دعاه، ولا دعا به، ولا عنده، ولا استسقى به، ولا استنصر به. ومعلوم أن مثل هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله، بل على نقل ما هو دونه، وحينئذ فلا يخلو: إما أن يكون الدعاء عندها والدعاء بأربابها أفضلَ منه في غير ذلك البقعة، أو لا يكون، فإن كان أفضلَ فكيف خفي علماً وعملاً عن الصحابة والتابعين وتابعيهم؟ فتكون القرون الثلاثة الفاضلة جاهلةً بهذا الفضل العظيم، وتظفر به الخلوف علماً وعملاً. ولا يجوز أن يعلموه ويزهدوا فيه مع حرصهم على كل خير، لا سيما الدعاء، فإن المضطر يتشبث بكل سبب، وإن كان فيه كراهة ما، فكيف يكونون مضطرين في كثير من الدعاء، وهم يعلمون فضل الدعاء عند القبور، ثم لا يقصدونه، هذا محال طبعاً وشرعاً، فتعين القسم الثاني، وهو أنه لا فضل للدعاء عندها، ولا مشروع، ولا مأذون فيه بقصد الخصوص، بل تخصيصها بالدعاء عندها ذريعة إلى ما تقدم من المفاسد، ومثل هذا مما لا يشرعه الله ورسوله

البتة، بل استحباب الدعاء عندها شَرْعُ عبادةٍ لم يشرعها الله، ولم ينزل بها سلطاناً. . . إلى آخر الفصل.

فهذا كلامه ـ رحمه الله ـ في الدعاء عندها، والدعاء بأربابها، فكيف بدعائهم، وطلب الحوائج منهم، والاستغاثة بهم؟ كما تقدم في أول كلامه.

فصــل

ونذكر نموذجاً من معتقـد عُبَّاد القبـورِ والصالحين، وحقيقة ما هم عليه من الدين، ليعلم الـواقف عليه أي الفريقين أحق بالأمن، إن كـان الواقف ممن اختصـه الله بـالفضـل والمن، ولئـلا يلتبس الأمـر بتسميتهم لكفـرهم ومحالهم: تشفعاً وتوسلاً.

قـال ابن القيم ـ رحمه الله ـ في «إغـاثة اللهفـان»: فمن مفاسدِ اتِخَاذِها أعياداً: الصلاة إليها. والطواف بها. وتقبيلها. واستلامها. وتعفير الخدود على ترباتها. وعبادة أصحـابها. والاستغـاثة بهم. وسؤالهم النصـر، والـرزق، والعـافية، وقضـاء الديـون، وتفريـج الكربـات، وإغـاثـة اللهفات، وغير ذلك من أنواع الطلبات، التي كـان عباد الأوثان يسألونها أوثانهم.

فلو رأيت غلاة المتخذين لها عيداً وقـد نزلـوا عن الأكوار والدواب إذا رأوها من مكان بعيـد، فوضعـوا لها الجبـاه، وقبَّلوا الأرض، وكشفـوا الـرؤوس، وارتفعت أصواتهم بالضجيـج، وتباركـوا حتى تسمع لهـم النشيـج،

ورأوا أنهم قد أربوا في الربح على الحجيج، فاستغاثوا بمن لا يبدي ولا يعيد، ونادوا ولكن من مكان بعيد، حتى إذا دنوا منها صَلّوا عند القبر ركعتين، ورأوا أنهم قد أحرزوا من الأجرِ وَلَا أَجْرَ مَنْ صَلَّى إلى القبلتين، فتراهم حول القبر رُكَّعاً سُجَّداً يبتغون فضلاً من الميت ورضواناً، وقد ملأوا أَكُفَّهُم خيبةً وخسراناً، فَلِغَيْرِ الله بل للشيطان ما يراق هناك من العبرات، ويرتفع من الأصوات، ويطلب من الميت من الحاجات، ويسأل من تفريج الكربات، وإغناء ذوي الفاقات، ومعافاة أولي العاهات والبليات، ثم انبثّوا بعد ذلك حول القبر طائفين، تشبيهاً له بالبيت الحرام الذي جعله الله مباركاً وهدى للعالمين، ثم أخذوا في التقبيل والاستلام، أَرَأَيْتَ الحَجَرَ الأَسْوَدَ وما يفعل به وفد البيت الحرام، ثم عَفّروا لديه تلك الجباه والخدود، التي يعلم الله أنها لم تعفَّر كذلك بين يديه في السجود، ثم كَمّلوا مناسك حج القبر بالتقصير هناك والحلاق، واستمتعوا بخلاقهم من ذلك الوثن إذ لم يكن لهم عند الله من خَلاق، وقرّبوا لذلك الوثن القرابين، وكانت صلاتهم ونسكهم وقربانهم لغير الله ربّ العالمين.

فلو رأيتهم يُهَنِّيء بعضُهم بعضاً، ويقول: أجزل الله لنا ولكم أجراً وافراً وحظاً، فإذا رجعوا سألهم غلاة المتخلفين أن يبيع أحدهم ثَوَابَ حَجّة القبر بحج المتخلف

إلى البيت الحرام، فيقول: لا، ولو بحجك كل عام.

هذا ولم نتجاوز فيما حكيناه عنهم، ولا استقصينا جميع بدعتهم وضلالهم، إذ هي فوق ما يخطر بالبال، أو يدور في الخيال. وهذا كان مبدأ عبادة الأصنام في قوم نوح ـ كما تقدم ـ وكل من شَمّ أدنى رائحة من العلم والفقه يعلم أن من أهم الأمور سدَّ الذريعة إلى هذا المحذور، وأن صاحب الشرع أعلم بعاقبة ما نهى عنه، وما يؤول إليه، وأحكم في نهيه عنه، وتوعده عليه، وأن الخير والهدى في اتباعه، وطاعته. والشر والضلال في معصيته ومخالفته، ثم ذكر ـ رحمه الله ـ كلاماً طويلاً.

وقال شيخنا الشيخ عبداللطيف ـ قدس الله روحه ـ: ومما بلغنا عن بعض علماء زَبِيْد أن رجلين قَصَدا الطائف، فقال أحدهما لصاحبه ـ والمسئول ممن يترشّح للعلم ـ: أهل الطائف لا يعرفون الله إنما يعرفون ابن عباس. فأجابه: بأن معرفتهم لابن عباس كافية، لأنه يعرف الله. فأي ملة ـ صان الله ملة الإسلام ـ لا تمانع هذه الكفريات، ولا تدافعها.

وذكر الزَّبيدي أيضاً: أن رجلاً كان بمكة عند بعض المشاهد، قال لمن عنده: أريد الذهاب إلى الطواف. فقال بعض غلاتهم: مقامك ها هنا أكرم.

ومن وقف على كتاب «مناقب الأربعة المعبودين بمصر» وهم: البدوي، والرفاعي، والدسوقي، ورابعهم فيما أظن أبو العلاء: فَقَدْ وَقَفَ على ساحل كفرهم، وعرف صفة إفكهم.

قال: وقد اجتمع من الموحدين من أهل الإسلام في بيت رجل من أهل مصر، وبقربه رجل يدّعي العلم، فأرسل إليه صاحب البيت فسأله بِجَمْعٍ من الحاضرين، فقال له: كم يتصرف في الكون؟ قال: يا سيدي سبعة، قال: من هم؟ قال: فلان، وفلان، وعدّ أربعة من المعبودين بمصر، فقال صاحب الدار لمن بحضرته من الموحدين: إنما بعثت لهذا الرجل، وسألته، لأعرفكم قدر ما أنتم فيه من نعمة الإسلام، أو كلاماً نحو هذا.

قال: وقد ذكر هذا شيخ الإسلام في «منهاجه» عن غلاة الرافضة، في عليٍّ، فعاد الأمر إلى الشرك في توحيد الربوبية، والتدبير والتأثير، ولم يبلغ شرك الجاهلية الأولى إلى هذه الغاية، بل ذكر الله جل ذكره أنهم يعترفون له بتوحيد الربوبية، ويقرون به، ولذلك احتج عليهم في غير موضع من كتابه بما أقروابه من الربوبية والتدبير، على ما أنكروه من الإلهية.

ومن ذلك وهو من عجيب أمرهم ما ذكره «حسين بن محمد النعمي» في بعض رسائله: أن امرأة كُفَّ بصرها،

فنادت وليها: أما الله فقد صنع ما ترى، ولم يبق إلا حسبك. انتهى.

قال الشيخ: وحدثني سعد بن عبدالله بن سرور الهاشمي ـ رحمه الله ـ أن بعض المغاربة قدموا مصر يريدون الحج، فذهبوا إلى الضريح المنسوب إلى الحسين ـ رضي الله عنه ـ بالقاهرة، فاستقبلوا القبر، وأحرموا، ووقفوا، وركعوا، وسجدوا لصاحب القبر، حتّى أنكر عليهم سدنة المشهد، وبعض الحاضرين، فقالوا: هذا محبة في سيدِّنا الحسين.

وذكر بعض المؤلفين من أهل اليمن: أن مثل هذا وقع عندهم.

وحدثني الشيخ خليل الرشيدي ـ بالجامع الأزهر ـ أن بعض أعيان المدرسين هناك قال: لا يُدَقُّ وَتَدٌ في القاهر إلا بإذن أحمد البدوي، قال: فقلت له: هذا لا يكون إلا لله، أو كلاماً نحو هذا، فقال: حبي في سيدي أحمد البدوي اقتضى هذا.

وحكى أن رجلاً سأل: كيف رأيت الجمع عند زيارة الشيخ الفلاني؟ فقال: لمَ أر أكثر منه إلا في جبال عرفات، إلا أني لم أراهم سجدوا لله سجدة قط، ولا صلوا مدة ثلاثة أيام. فقال السائل: قد تحملها الشيخ.

قال بعض الأفاضل: وباب تَحَمُّل الشيخ مصراعاه ما بين بصري وعدن، قد اتسع خرقه، وتابع فتقه، ونال رشاش زقّومه الزائر والمعتقِد، وساكن البلد. انتهى.

قلت: وحدثني الشيخ إسحاق: أنه رأى أيام رحلته إلى مصر ـ للطّلب ـ هذا المجمع العظيم الذي يسمونه: مولد أحمد البدوي. فذكر أعظم مما رآه في جبال عرفات. قال: ورأيت فيه سوقاً طويلاً للبغايا اللواتي أوقَفْنَ أنفسهم[1] للزنا في هذا المجمع صدقةً لسيِّدهن أحمد البدوي.

وليس هذا بعجيب ولا غريب من فعلهم فإنه يجري منهم في ذلك الجمع من الكفر بالله، والإشراك به، ما لم يصل إلى ساحله كفر أبي جهل، وأشياعه، فالله المستعان.

وأما قوله العراقي: (وأما الإعتبار بالقوم الماضين، تمكيناً للخضوع من قبله، ونيلاً للأجر بقراءة الفاتحة).

فأقول: أما قراءة الفاتحة، فمن البدع المحدثة، ولو كان في قراءتها نيل للأجر في ذلك المكان لأمر بها رسول الله ﷺ أصحابه.

---

(١) كذا، والصواب: (أنفسهن).

وأما قولـه: (وليس في كل هـذا ما يستلزم تكفيـر المسلم. . .) إلى آخره.

فيقال لهذا الجاهل: إن طلب الحوائج من الموتى، والاستشفاع بهم، والاستغاثة بهم، ناقضٌ لشهادة: أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ولا تنفعه الشهادتان مع الإشراك بالله شيئاً، وقد تقدم بيان ذلك.

فصــل

ثم ذكر العراقي اختلاف العلماء في شَدِّ الرِّحال إلى المشاهد.

وهذه المسألة قد فُرِغَ منها، فمن أراد الوقوف على الصحيح من كلام العلماء فهو مبسوط في رد شيخ الإسلام على «ابن الأخنائي» ورد الحافظ ابن عبدالهادي على «السبكي». والحق في ذلك واضح، فلا حاجة بنا إلى التطويل بذكره، مع وضوحه في كلام العلماء المحققين.

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: وأما السفر إلى مجرد زيارة قبر الخليل، أو غيره من مقابر الأنبياء، والصالحين، ومشاهدهم، وآثارهم، فلم يستحبه أحد من أئمة المسلمين، لا الأربعة، ولا غيرهم، بل لو نذر ذلك ناذر لم يَجِبْ عليه الوفاء بهذا النذر عند الأئمة الأربعة، وغيرهم، بخلاف المساجد الثلاثة، فإنه إذا نذر الحج أو العمرة لزمه بإتفاق المسلمين، وإذا نذر السفر إلى المسجدين الآخرين لزمه عند أكثرهم، كمالك، وأحمد، والشافعي في أظهر قوليه، لقول النبي ﷺ: «من نذر أن

يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه» رواه البخاري[1].

وإنما يجب الوفاء بنذر كل ما كان طاعة، مثل من نذر صلاة، أو صوماً، أو اعتكافاً، أو صدقةً لله، أو حجاً، ولهذا لا يجب بالنذر السفر إلى غير المساجد الثلاثة، لأنه ليس بطاعة، لقول النبي ﷺ: «لا تشد الرحال إلا لثلاثة مساجد»[2] فغير المساجد أولى بالمنع، مع أن قوله: «لا تشد الرحال إلا لثلاثة مساجد» يتناول السفر إلى كل بقعة مقصودة، بخلاف السفر للتجارة، وطلب العلم، ونحو ذلك، فإن السفر لطلب تلك الحاجة حيث كان، وكذلك لزيارة الأخ في الله، فإنه هو المقصود حيث كان.

---

(١) في صحيحه (١١/٥٨٥) عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ـ كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة ـ ٣/٦٣ ومسلم في ـ كتاب الحج ـ من صحيحه ٢/١٠١٤ ـ ١٠١٥، كلاهما من طريق الزهري عن سعيد عن أبي هريرة مرفوعاً. . به وفي لفظٍ لمسلم: «تشد الرحال إلى ثلاثة مساجد».
وأخرجه مسلم ـ أيضاً ـ من طريق عبدالحميد بن جعفر أن عمران بن أبي أنس حدّثه أن سلمان الأغرّ حدثه أنه سمع أبا هريرة يخبر أن رسول الله ﷺ قال: «إنما يسافر إلى ثلاثة مساجد».
وأخرجه البخاري ٣/٧٠، ومسلم في ـ كتاب الحج ـ ٣/٩٧٦ من طريق عبدالملك عن قزعة عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تشدوا الرحال. . .» هذا لفظ مسلم. وفي لفظ البخاري: «ولا تشد. .».

وقد ذكر بعض المتأخرين من العلماء أنه لا بأس بالسفر إلى المشاهد، واحتجوا بأن النبي ﷺ كان يأتي قباء كلَّ سبتٍ راكباً وماشياً. أخرجاه في «الصحيحين»[1]. ولا حجة لهم فيه، لأن قباء ليس مشهداً، بل مسجد، وهو منهي عن السفر إليها باتفاق الأئمة، لأن ذلك ليس بسفر مشروع، بل لو سافر إلى قباء من دويرة أهله لم يجز، ولكن لو سافر إلى المسجد النبوي ثم ذهب منه إلى قباء فهذا يستحب، كما يستحب زيارة قبور أهل البقيع، وشهداء أحد. انتهى.

ثم قال العراقي: (ويدل على جواز شَدِّ الرِّحال لزيارة القبور، ما قاله عمر - رضي الله عنه - بعد فتح الشام لكعب الأحبار: يا كعب ألا تريد أن تأتي معنا إلى المدينة، فتزور سيد المرسلين؟ قال: نعم يا أمير المؤمنين أنا أفعل ذلك. وكذا يدل عليه مجيء بلال - رضي الله عنه - من الشام إلى المدينة لزيارة قبره - عليه الصلاة والسلام - وذلك في خلافة عمر - رضي الله عنه -).

والجواب أن نقول: هؤلاء الغلاة يتعلقون بأذيال

---

(١) رواه البخاري في صحيحه (١٣/٣٠٣) ومسلم (٢/١١٠٦) عن ابن عمر - رضي الله عنهما.

الموضوعات، ويعتمدون الأقوال المكذوبات ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ [المجادلة - ١٨].

قال الحافظ ابن عبدالهادي في جوابه للسبكي: وهو مُطَالَبٌ أولاً: ببيان صِحَّته. وثانياً: ببيان دلالته على مطلوبه. ولا سبيل له إلى واحد من الأمرين.

ومن المعلوم أن هذا من الأكاذيب والموضوعات على عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وفتوح الشام فيه كذب كثير، وهذا لا يخفى على آحاد طلبة العلم، ولكن شأن هذا المعترض الاحتجاج دائماً بما يظنه موافقاً لهواه، ولو كان من المنخنقة، والموقوذة، والمتردية، وليس هذا شأن العلماء، بل على المستدل بحديث أو أثر أن يبين صحته، ودلالته على مطلوبه. وهذا المنقول عن عمر - رضي الله عنه - لو كان ثابتاً عنه لم يكن فيه دليل على محل النزاع، وقد عرف أن شيخ الإسلام لا ينكر الزيارة على الوجه المشروع ولا يكرهها، بل يحضها ويندب إلى فعلها. انتهى.[1].

---

(١) انظر الإجابة المفصلة عن قصة مجيء بلال - رضي الله عنه - إلى المدينة: «الصارم المنكى» لابن عبدالهادي. و«شفاء الصدور في الرد على الجواب المشكور» الذي أصدرته دار الإفتاء العامة في عهد الملك: سعود بن عبدالعزيز - رحمه الله تعالى -.

أقول: وكذلك الوهابية لا ينكرون الزيارة على الوجه المشروع، بل هي عندهم من أفضل الأعمال، والله المستعان.

ثم ذكر العراقي أن من القائلين بالجواز الإمام النووي، والقسطلاني، والإمام الغزالي.

وهؤلاء مقابلون بأفضل منهم، وأعلم، وأتبع لرسول الله ﷺ، ولأصحابه، والتابعين لهم ومن العلماء المانعين من شد الرِّحال الإمام مالك ـ رحمه الله ـ ولم يخالفه أحد من الأئمة الثلاثة. ومنهم الإمام أبو عبد الله بن بطة، وأبو الوفاء بن عقيل، وغيرهم من العلماء الراسخين.

ثم ذكر العراقي مسئلة سماع أهل القبور، وذكر من التخليط مالا مزيد عليه وقد أجاب على ذلك كله محمود شكري بن عبدالله بن محمود الألوسي في «تتمته»[1] وبه الكفاية، فلا نطيل بذكره، إلا أنا نقول:

إن سماع أهل القليب قليب بَدْرٍ لكلام رسول الله ﷺ سماع حقيقي، وكذلك سماع أهل القبور سلامَ المسلِّم عليهم، ورَدِّهم عليه، وأن إعادة الأرواح لتلك الأشباح بعد مفارقتها إياها إنما هي إعادة عارضة، لا إعادة مستقرة

---

(١) أي تتمته لكتاب الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمٰن الذين ردّ به على داود بن جرجيس. واسمه: «فتح المنان على صلح الإخوان».

مستمرة، بل لسماع الكلام، ورد السلام، والسؤال فقط، وأما دعوى إجابة الدعوات، وإغاثة اللهفات، وتفريج الكربات، وقضاء الحاجات من الأموات، فمن الممتنعات عقلاً، وشرعاً، وفطرة، وقدراً، كما هو صريح نصوص الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية.

ولكن قد ذكر هذا الملحد في قصة «المعراج» رؤيةَ النبي ﷺ لعيسى، وموسى، وإبراهيم، فقال: (وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ أنه قال: «رأيت عيسى، وموسى، وإبراهيم، عليهم الصلاة والسلام» رواه الشيخان، ومالك في «الموطأ»).

والمقصود أن هذا الملحد لما أتى إلى هذا المقام لم يذكر فيه أنه رآهم في السمٰوات على قدر منازلهم، فأخرس عن ذلك - أخرس الله لسانه - لأنه قد ذكر فيما تقدم من إلحاده أن عروج النبي ﷺ إلى الله تعالى هو بمعنى العروج إلى موضع يتقرب إليه بالطاعات فيه، لأنه ينكر أن يكون الله فوق السمٰوات على عرشه، فلذلك جَحَدَ عروج النبي ﷺ إلى الله بذاته الشريفة.

فتقول الوهابية لهذا الملحد المعطِّل: كيف جاز لك أن تحتج علينا بسماع الشهداء والأنبياء نداءَ من ينادي وهم عند الله، وبأن النبي ﷺ رأى عيسى وموسى وإبرهيم وهم أرفع منزلة عند الله من الشهداء، وقد صحت الأحاديث بأنه

رأى عيسى في السماء الثانية، ورأى موسى في السماء السادسة، ورأى إبراهيم في السماء السابعة، وكل هذا عندك لا حقيقة له، فإن كانوا في السماء كما رآهم النبي ﷺ لما عرج به إلى الله بطل ما تذهب إليه من أن العروج هو إلى موضع يتقرب إليه بالطاعات لا إلى السماء، وإن لم يكن رآهم في السمٰوات ففي أي مكان رآهم؟ ولا بد من تعيين ذلك الموضع(١).

وقد كان من المعلوم أن أرواح الشهداء بعضها في حواصل طير خضر تسرح في الجنة، وتأكل من ثمارها، وتأوي إلى قناديل تحت العرش. وبعضها على بارق بباب الجنة، ويخرج إليهم رزقهم من الجنة. وبعضهم في قباب في رياض بفناء الجنة. وفي بعض الأحاديث أن أرواح المؤمنين في عليين.

ومن المعلوم أن أرواح الأنبياء في أعلى عليين، وأنهم أرفع منزلة من الشهداء، فيمتنع عقلاً، وشرعاً وفطرة، وقدراً، أن الأرواح التي فوق السمٰوات السبع، وفي أعلى عليين، أنها تسمع دعاء أهل الأرض، وتنفعهم، وتتصرف فيهم، هذا محال قطعاً، وضلال مبين، فإن الله قال: ﴿وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ﴾ [الأحقاف ـ ٥] فكل من دُعِيَ من الأموات والغائبين والأنبياء والصالحين ـ فمن

---

(١) يعني ما دام أن الشرع قد عَيَّنه.

دونهم ـ غافلٌ عن دعاء داعيه، بنصوص القرآن العزيز الذي ﴿لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾. [فصلت ـ ٤٢].

بقي من هذه المسألة مسألة؛ وهي: أن المُسَلِّم إذا سَلَّم على أهل القبور رَدَّ الله على المسلِّم عليه روحه حتى يَرُدَّ السلام، قال ابن عبدالبر: ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: (ما من مسلم يمر على قبر أخيه كان يعرفه في الدنيا فيسَلِّم عليه إلا رَدّ الله عليه روحه حتى يَرُدّ عليه السلام)(١).

(١) أخرجه أبو داود في سننه ـ كتاب المناسك ـ باب زيارة القبور: حدثنا محمد بن عوف، حدثنا المقريء، حدثنا حيوة، عن أبي صخر حميد بن زياد، عن يزيد بن عبدالله بن قسيط، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «ما من أحد يسلم علي إلا ردّ الله عليَّ روحي حتى أردَّ عليه السلام».
قال الإمام ابن عبدالهادي في «الصارم المنكي في الرد على السبكي» ص ٢٤٩: واعلم أن هذا الحديث هو الذي اعتمد عليه الإمام أحمد وأبو داود وغيرهما من الأئمة في مسألة الزيارة، وهو أجود ما استدل به في هذا الباب. ومع هذا فإنه لا يسلم من مقال في إسناده ونزاع في دلالته. أما المقال في إسناده: فمن جهة تفرد أبي صخر به عن ابن قسيط عن أبي هريرة. ولم يتابع ابن قسيط أحدٌ في روايته عن أبي هريرة. ولا تابع أبا صخر أحد في روايته عن ابن قسيط. وأبو صخر هو حميد بن زياد، وهو ابن أبي المخارق المدني الخراط صاحب العباء ساكن مصر، ويقال: حميد بن صخر... وقد اختلف الأئمة في عدالته، فوثقه بعضهم، وتكلم فيه آخرون. واختلفت الرواية عن يحيى بن معين فيه. وقال عبدالله بن أحمد: سئل أبي عن أبي صخر؟ =

وعن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: قال رسول الله ﷺ: «ما من رجل يزور قبر أخيه، ويجلس عنده، إلا استأنس به، ورَدَّ عليه، حتى يقوم».

وعن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: (إذا مَرَّ الرجل بقبر أخيه يعرفه، فسلم عليه، ردَّ عليه السلام،

= فقال: ليس به بأس. وروى عن الإمام أحمد رواية أخرى أنه: ضعيف... وقال النسائي ضعيف... إلى أن قال الإمام ابن عبدالهادي: وأما ابن قسيط شيخ أبي صخر فهو يزيد بن عبدالله بن قسيط... وقد روى له البخاري ومسلم في صحيحيهما حديثه عن عطاء بن يسار. وروى له مسلم أيضاً من روايته عن عروة بن الزبير وعبيد بن جريج وداود بن عامر بن سعد بن أبي وقاص. ولم يخرج له في الصحيح شيء من روايته عن أبي هريرة. بل هو قليل الحديث عن أبي هريرة... ثم ساق أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه وقال:
فقد تبين أن هذا الحديث الذي تفرد به أبو صخر عن ابن قسيط عن أبي هريرة لا يخلو من مقال في إسناده، وأنه لا ينتهي به إلى درجة الصحيح. وقد ذكر بعض الأئمة أنه على شرط مسلم. وفي ذلك نظر، فإن ابن قسيط وإن كان مسلم قد روى في صحيحه من رواية أبي صخر عنه لكنه لم يخرج من روايته عن أبي هريرة شيئاً، فلو كان قد أخرج في الأصول حديثاً من رواية أبي صخر عن ابن قسيط عن أبي هريرة أمكن أن يقال في هذا الحديث إنه على شرطه... إلى أن قال: فعلم أن هذا الحديث الذي تفرد به أبو صخر عن ابن قسيط عن أبي هريرة لا ينبغي أن يقال هو على شرط مسلم، وإنما هو حديث إسناده مقارب، وهو صالح أن يكون متابعاً لغيره عاضداً له والله أعلم. اهـ كلام الإمام ابن عبدالهادي رحمه الله تعالى.

وعرفه، وإذا مَرَّ بقبر لا يعرفه فسلم عليه، رد عليه السلام) ذكره ابن أبي الدنيا في كتاب القبور.

وفي سنن أبي داود من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من أحد يسلم عليّ إلا رد الله عليَّ روحي حتى أرد عليه السلام» وهذه الأحاديث تدل على أنهم ليسوا بأحياء في قبورهم بدليل قوله ﷺ: «ما من أحد يسلم عليّ إلا رد الله علي روحي حتى أرد عليه السلام» ففي هذا دليل على أن الأرواح قد فارقت الأشباح، وإنما ترد الأرواح لردِّ السلام.

قال ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ بعد كلام سبق: على أن قوله: «ثم تعاد روحه في جسده» لا يدل على حياة مستقرة، وإنما يدل على إعادة لها إلى البدن، وتعلق به الروح لم تزل متعلقة ببدنها وإن بلى وتمزق. وسِرّ ذلك أن الروح لها بالبدن خمسة أنواع من التعلق، متغايرة الأحكام: أحدهما: تعلقها به في بطن الأم جنيناً، الثاني: تعلقها به بعد خروجه إلى وجه الأرض، الثالث: تعلقها به في حال النوم، فلها به تعلق من وجه، ومفارقة من وجه. الرابع تعلقها به في البرزخ، فإنها وإن فارقته، وتجرَّدَتْ عنه، فإنها لم تفارقه فراقاً كلياً، بحيث لا يبقى لها التفات إليه البتة ـ وقد ذكرنا في أول الجواب من الأحاديث والآثار ما يدل على ردها إليه وقت سلام

المسلم ـ وهذا الرد إعاده خاصة لا يوجب حياة البدن قبل يوم القيامة، الخامس: تعلقها به يوم بعث الأجسام . . . إلى آخر كلامه رحمه الله.

وأما قوله: (ومن الأدلة على أن الله تعالى يحيي الموتى في قبورهم فيسمعون: قوله تعالى ـ حكاية على سبيل التصديق ـ: ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غافر ـ ١١] فالمراد بإحدى الإماتتين الإماتة قبل مزار القبور، وبالأخرى الإماتة بعد مزار القبور، فإنهم لو لم يحيوا في القبور ثانية ما صحت إماتتهم ثانية.

وأما جواب الوهابية أن الإماتة الأولى هي حال العدم قبل الخلق. والثانية الإماتة بعد الخلق، فمما يضحك الصبيان، لأن الإماتة لا تكون إلا بعد الحياة، ولا حياة قبل أن يخلق الله الحياة. وأما جوابها أن الأماتة الأولى هي إماتة الناس بعد حياتهم في عالم الذَّر، فهو أوهن من جوابها الأول، لأن الناس في عالم الذَّر لم يكونوا غير أرواح خلقها الله تعالى، فسألهم: (ألست بربكم)؟ فأجابوا قائلين: بلى، وأنت تعلم أن الموت عبارة عن مفارقة الروح للجسد، وحيث لا جسد فلا موت، نعم يجوز أن يفني الله الأرواح بعد خلقها في عالم الذَّر، ولكن ذلك ليس من الموت في شيء لما تقدم).

فالجواب أن يقال: ليس هذا جواب الوهابية فقط، بل قد ذكره ابن القيم ـ رحمه الله ـ في كتاب «الروح» فقال:

وأما قول أهل النار ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غافر ـ ١١] فتفسير هذه الآيةِ، الآيةُ التي في البقرة، وهي قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [البقرة ـ ٢٨] فكانوا أمواتاً وهم نطف في أصلاب آبائهم، وفي أرحام أمهاتهم، ثم أحياهم بعد ذلك ثم أماتهم، ثم يحييهم يوم النشور.

فصار جوابك هو الذي يضحك منه الصبيان، لأنه مكابرة للقرآن، لأن الله وحده قد أخبر أنهم كانوا أمواتاً وهم نطف في أصلاب آبائهم، وفي أرحام أمهاتهم ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر ـ] ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء ـ ١٢٢] ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء ـ ٨٧] ثم أحياهم سبحانه بإخراجهم إلى دار الدنيا، ثم أماتهم سبحانه، ثم يحييهم يوم النشور.

وبما ذكره ابن القيم ـ رحمه الله ـ قال أهلُ التفسير:

قال الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ على هذه الآية: يقول الله تعالى مخبراً عن الكفار أنهم ينادون يوم القيامة، وهم في غمرات النيران يتلظون، وذلك عندما باشروا من

عذاب الله تعالى ما لا قِبَلَ لأحد به ـ إلى أن قال:

أما قوله: ﴿قَالُواْ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غافر ـ ١١] قال الثوري، عن أبي إسحٰق، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: هذه الآية كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة ـ ٢٨] وكذا قال ابن عباس. والضحاك، وقتادة. وأبو مالك.

وهذا هو الصواب الذي لا شك فيه ولا مرية.

وقال السدي: أميتوا في الدنيا، ثم أحيوا في قبورهم، فخوطبوا، ثم أميتوا، ثم أحيوا يوم القيامة.

وهذان القولان من السدي وابن زيد ضعيفان، لأنه يلزمهما على ما قالا ثلاث إحياءات وإماتات.

والصحيح قول ابن مسعود، وابن عباس، ومن تابعهما... إلى آخر كلامه رحمه الله.

فإن كان ما قال أصحاب رسول الله ﷺ يضحك الصبيان، فليس على وجه الأرض كلام صحيح إلا ما صححه هذا الملحد بمعقوله الذي هو بكلام المجاذيب أشبه به من كلام المجانين، وحيث نسب تفسير أصحاب رسول الله ﷺ إلى الوهابية، فأهلاً به أهلاً، فإنا به قائلون، وعلى ما أثبتوه معتمدون، ولما سواه نافون.

وأما قولة العراقي: (وأما جوابها أن الإماتة الأولى هي إماتة الناس بعد حياتهم في عالم الذَّر، فهو أوهن من جوابها الأول، لأن الناس في عالم الذَّر لم يكونوا غير أرواح. . .) الخ.

فأقول: هذا الجواب ليس هو للوهابية، بل هو كلام ابن زيد، وقد ضَعّفه ابن كثير كما تقدم، وهو مبني على خلاف العلماء في خلق الأرواح، هل هو مقدم على أبدانها أم متأخر، والصحيح الذي تشهد له النصوص من الكتاب والسنة أن خلقها بعد خلق الأبوين، وذلك بعد إرسال الله ملك الأرواح إلى النطف في بطون الأمهات ينفخ فيها الروح، والذي ثبت إنما هو إثبات القدر السابق، وتقسيمهم إلى شقي وسعيد.

وأما الأحاديث التي وردت في تقدم خلقها على أبدانها، فلا يصح منها شيء، والصحيح الثابت هو ما ذكره ابن القيم من الوجوه التي ذكرها في الفصل الذي ذكر فيه الأدلة على أن خلق الأوراح متأخر عن خلق الأبدان، وبه الكفاية، فمن أراد تحقيق المسألة فهي مبسوطة في كتاب «الروح» في هذا الفصل.

وإذا تقرر هذا فليس للوهابية كلام على هذه المسألة منسوب إليها، فيكون هذا الجواب جواباً له، بل هو جواب

باطل فاسد على أصل لا يصح بدليل شرعي ثابت، فإن كان تكلم في هذه المسألة أحد ممن تنسبونه إلى الوهابية فربما.

وأما الشيخ محمد بن عبدالوهاب وأتباعه فليس لهم فيها كلام معروف غير ما ذكره ابن القيم - رحمه الله تعالى - والقول الذي نعتمده في هذه المسائل كلها هو ما ذكره ابن القيم - رحمه الله تعالى - في «الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية» قال رحمه الله تعالى:

فصــــل

في الكلام في حياة الأنبياء في قبورهم

ولأجــل هــذا رام نــاصـر قــولكم
تــرقـيـعــه يــا كـثــرة الـخـلقــان
قــال الــرســول بقبــره حي كمــا
قــد كــان فــوق الأرض والـرجمـان
من فـوقـه أطبـاق ذاك الـتـرب والـلـ
ـبنات قد عـرضت على الجـدران
لـو كان حيـاً في الضـريـح حيـاتـه
قبــل الممـات بغيــر مـا فــرقــان
ما كان تحت الأرض بل من فوقها
والله هــذي ســنــة الــرحــمٰــن
أتــراه تـحت الأرض حيــاً ثم لا
يـفـتـيـهـمــوا بـشــرائــع الإيـمــان
ويــريــح أمــتــه مــن الآراء والـ
ـخلف العـظيم وسـائـر البُهتـان

أم كـان حيـاً عـاجـزاً عن نـطقـه
وعن الجـواب لـسـائـل لهـفـان
وعن الحـراك فما الحيـاة اللاء قـد
أثـبـتّـمـوهـا أوضـحـوا بـبـيـان
هـذا ولِـم لا جـاءه أصـحـابـه
يشكـون بـأس الفـاجـر الفتـان
إذْ كـان ذلـك دأبـهـم ونـبيهـم
حي يشـاهـدهـم شهـود عـيـان
هـل جـاءكم أثـر بـأن صحـابـه
سـألـوه فتيـاً وهـو في الأكفـان
فـأجـابهم بـجـواب حي نـاطـق
فـأتـوا إذاً بـالـحق والـبـرهـان
هـلا أجـابهـموا جـوابـاً شـافيـاً
إن كـان حيـاً نـاطقـاً بـلسـان
هـذا وما شـدت ركـائبـه عن الحـ
ـجـرات لـلقـاصي من الـبلدان
مع شدة الحـرص العظيم لـه على
إرشـادهـم بـطرائق الـتـبـيـان
أتـراه يـشهـد رأيـهم وخـلافـهم
ويـكـون لـلتبـيـان ذا كـتـمـان

إن قلتمــوا سبق البيان صــدقتمـو
قــد كــان بــالـتكــرار ذا تـبيــان

هــذا وكم من أمرٍ أشكــل بعـده
أعني عـلى العـلمـاء كــل زمــان

أو مــا نــرى الفــاروق ودَّ بــأنــه
قــد كــان منــه العهــد ذا تبيــان

بــالـجــد فـي ميــراثه وكــلالـة
وبـبعض أبــواب الــربـا الـفتــان

قـد قصـر الفـاروق عنـد فــريقكم
إذ لـم يسـله وهــو فـي الأكـفــان

أتـراهمـو يـأتـون حــول ضـريحـه
لـسؤال أم هــمــوا أعــز حـصــان

ونـبيـهـم حـي يشــاهــدهـم ويـسـ
ـمعهـم ولا يــأتي لــهـم ببيــان

أفكــان يعجــز أن يجيب بقــولــه
إن كــان حيــاً داخــل البـنـيــان

يا قومنا استحيوا من العقــلاء والمـ
ـبعـوث بــالـقـرآن والــرحــمٰـن

والله لا قــدر الرســول عـرفتمـوا
كــلا ولا لــلنـفس والإنــســان

من كـان هـذا القـدر مبلغ علمـه
فـليستتـر بـالـصمـت والكـتمـان
ولـقـد أبـان الله أن رسـولـه
ميت كمـا قـد جـاء في القـرآن
أفـجـاء أن الله بـاعـثـه لـنـا
في القبـر قبـل قيـامـة الأبـدان
أثـلاث مـوتـات تكـون لـرسله
ولـغيـرهـم مـن خـلقـه مـوتـان
إذ عنـد نفخ الصـور لا يبقى امـرؤٌ
في الأرض حيـاً قط بـالبـرهـان
أفهـل يموت الـرسـل أم يبقـوا إذا
مـات الـورى أم هـل لكم قـولان
فتكلمـوا بـالعلم لا الـدعـوى وجيـ
ـئـوا بـالـدليـل فنحن ذو أذهـان
أو لم يقـل من قبلكم للرافـع الأ
صـوات حـول القبـر بـالنكـران
لا تـرفعـوا الأصـوات رحمـة عبـده
ميتـاً كحـرمتـه لـدى الـحيـوان
قـد كـان يمكنهـم يقـولـوا أنـه
حي فغضـوا الصـوت بـالإحسـان

لكنهم بالله أعلم منكموا
ورسوله وحقائق الإيمان
ولقد أتوا يوماً إلى العباس يسـ
ـتسقون من قحط وجدب زمان
هذا وبينهوا وبين نبيهم
عرض الجدار وحجرة النسوان
فنبيهم حي ويستسقون غيـ
ـر نبيهم حاشا أولي الإيمان

فصـــل

فيما احتجوا به على حياة الرسل في القبور

فــإن احتججتم بــالشهيــد بــأنــه
حيّ كمــا قــد جــاء في القــرآن
والـرسـل أكمـل حـالــة منه بــلا
شــك وهــذا ظــاهــر التبـيــان
فلذاك كــانــوا بــالحيــاة أحق من
شــهــدائنــا بــالـعقــل والإيـمــان
وبــأن عقــد نســائــه لم ينفســخ
فـنســاؤه في عـصـمــة وصيــان
ولأجــل هــذا لــم يحــل لـغـيــره
مـــنـهــن واحــدة مــدى الأزمــان
أفــليس فــي هــذا دلــيــل أنــه
حــيّ لـمــن كــانــت لــه أذنــان
أوَ يــرى المختــار مــوسى قــائمــاً
في قبــره لـصــلاة ذي القــربــان

أفـمـيـت يـأتـي الـصـلاة وإن ذا
عين المحـال وواضـح الـبـطلان
أوَ لم يقـل إنـي أرد على الـذي
يـأتـي بتسليـم مـع الإحسـان[1]
أيـرد ميت الـسـلام على الـذي
يـأتـي بـه هـذا من الـبهتـان[2]
هـذا وقـد جـاء الحـديث بـأنهم
أحيـاء في الأجـداث ذا تـبـيـان
وبـأن أعمـال العبـاد عليـه تـعـ
ـرض دائمـاً في جمعـة يـومـان
يـوم الخميس ويـوم الاثنين الـذي
قـد خُصَّ بالفضـل العـظيم الشـان

(١) في ط الرياض «يلْتي به هذا من البهتان».
(٢) تقدم البيت على الذي قبله وشطره الثاني «يأتي بتسليم مع الإحسان» والمثبت من الأصل والنونية.

فصـــل

في الجواب عما احتجوا به في هذه المسألة

فيقال أصل دليلكم في ذاك حجـ
ـتنا عليكم وهي ذات بيان

إن الشهيد حياته منصوصة
لا بالقياس القائم الأركان

هذا مع النهي المؤكد أننا
ندعوه ميتاً ذاك في القرآن

ونساؤه حل لنا من بعده
والمال مقسوم على السهمان

هذا وإن الأرض تأكل لحمه
وسباعها مع أمة الديدان

لكنه مع ذاك حي فارح
مستبشر بكرامة الرحمٰن

فالرسل أولى بالحياة لديه مع
موت الجسوم وهذه الأبدان

وهي الطرية في التراب وأكلها
فهو الحرام عليه بالبرهان
ولبعض أتباع الرسول يكون ذا
أيضاً وقد وجدوه رأي عيان
فانظر إلى قلب الدليل عليهموا
حرفاً بحرف ظاهر التبيان
لكنْ رسول الله خُص نساؤه
بخصيصة عن سائر النسوان
خيرن بين رسوله وسواه فاخـ
ـترن الرسول لصحة الإيمان
شكر الإله لهن ذاك وربنا
سبحانه للعبد ذو شكران
قصر الرسول على أولئك رحمة
منه بهن وشكر ذي الإحسان
وكذاك أيضاً قصرهن عليه معـ
ـلوم بلا شك ولا حسبان
زوجاته في هذه الدنيا وفي الأ
خرى يقيناً واضح البرهان
فلذا حرمن على سواه بعده
إذ ذاك صَون عن فراش ثان

لــكــن أتـــيــن بـــعـــدة شـــرعـــيـــة
فـيـهـا الـحـدود ومـلـزم الأوطـان
هــذا ورؤيــتــه الكــلـيـم مـصـليـاً
فـي قـبـره أثـر عـظـيـم الـشـان
في القلب منه حُسَيكة هل قاله
فـالحق مـا قـد قـال ذو الـبـرهـان
ولذاك أعرض في الصحيح محمد
عـنـه عـلى عـمـد بـلا نـسـيـان
والـدارقـطـنـي الإمـام أعـلـه
بـروايـة مـعـلومـة الـتـبـيـان
أنسٌ يقول رأى الكليم مصلياً
في قـبـره فـأعجب لـذا الفـرقـان
فـرواه مـوقـوفـاً عليـه وليس بالمرْ
فـوع واشـوقـاً إلى العـرفـان[1]
بين السياق إلى السياق تفاوتاً
لا تـطـرحـه فـمـا هـمـا سـيـان
لكـن تـقـلد مـسـلم وسـواه مـمـ
ـن صـح هـذا عـنـده بـبـيـان
فـرواتـه الأثبـات أعـلام الهـدى
حفـاظ هـذا الـديـن في الأزمـان

(١) سقط البيت من جميع النسخ.

لـكنّ هــذا لـيس مـخـتـصـاً بــه
والله ذو فــضــل وذو إحـــســان
فـروى ابن حبـان الصـدوق وغيـره
خبـراً صحيحـاً عـنـده ذا شــان
فيـه صـلاة العصـر في قبـر الـذي
قــد مــات وهــو محقق الإيمــان
فتمثـل الشمس الذي قـد كـان يـر
عـاهـا لأجـل صـلاة ذي القــربـان
عنـد الغروب يخـاف فوت صـلاته
فيقــول لـلملكـين هــل تــدعــان
حتى أصـل العصـر قبــل فـواتهــا
قــالا سـنـفــعــل ذاك بـعــد الآن
هـذا مع المـوت المحقق لا الذي
حـكيـت لنــا بـثـبــوتــه الـقــولان
هـذا وثـابت البنـاني قـد دعــا الـ
ـرحمــان دعــوة صــادق الإيقــان
أن لا يــزال مـصـليــاً فـي قـبــره
إن كـــان أعـــطى ذاك من إنســـان
لـكنّ رؤيـتــه لـمــوسى لـيلة الـ
ـمعـراج فـوق جميـع ذي الأكــوان

يـرويه أصحـاب الصحـاح جميعهم
والـقــطع مــوجبـه بــلا نـكــران
ولــذاك ظُن معــارضـاً لصــلاتــه
فـي قبــره إذ لـيس يـجـتـمـعــان
وأُجيب عنــه بـأنــه أســرى بــه
لـيــراه ثـم مــشــاهــداً بـعــيــان
فــرآه ثم وفي الضـريـح وليس ذا
بتـنــاقض إذ أمــكـن الــوقـتــان
هــذا ورد نـبينــا التسليم[1] مـن
يــأتـي بـتسـليـم مــع الإحـســان
مــا ذاك مختصـاً بــه أيضـاً كمــا
قــد قــالـه المبعــوث بــالقــرآن
من زار قبــر أخ لــه فــأتى بتســ
ـليـم عــليــه وهــو ذو إيــمــان
رد الإلــه عــليــه حــقــاً روحــه
حــتــى يـرد عــليــه رد بـيــان
وحــديث ذكـر حيــاتهم بقبــورهم
لمــا يصــح وظــاهــر الـنـكــران
فــانـظر إلى الإسنـاد تعرف حـالـه
إن كـنـت ذا عـلـم بـهــذا الـشــان

(١) في الأصل «السلام» وفي ط الرياض «السلام» والمثبت من النونية.

هــذا ونحن نقــول هم أحيــاء لا
كن عنــدنــا كحيــاة ذي الأبــدان
والتــرب تحتهمــوا وفــوق رؤوسهم
وعــن الشمــائــل ثم عــن أيمــان
مثــل الــذي قــد قلتموه معــاذنــاً
بــالله مــن إفــك ومــن بــهتــان
بــل عنــد ربهمــوا تعــالى مثلمــا
قــد قــال في الشهــداء في القــرآن
لكن حيــاتهمــوا أجــل وحــالهــم
أعلى وأكمــل عنــد ذي الإحســان
هــذا وأمــا عــرض أعمــال العبــا
د عــليــه فهــو الــحق ذو إمكــان
وأتى بــه أثــر فــإن صــح الحــديــ
ــث بــه فــحق لــيس ذا نــكــران
لــكن هــذا لــيس مــختــصــاً بــه
أيــضــاً بــآثــار رويــن حــســان
فعلى أبي الإنســان يعــرض سعيــه
وعــلى أقــاربــه مــع الإخــوان
إن كــان سعيــاً صــالحــاً فــرحــوا بــه
واستبــشــروا يــا لــذة الفــرحــان

أو كـان سعياً سيئـاً حـزنـوا وقـا
لـوا رب راجعـه إلى الإحـسـان
ولذا استعان من الصحابة من روى
هـذا الـحـديث عـقيبـه بلسـان
يـا رب إني عـائـذ من خـزيـة
أخـزى بهـا عنـد القـريب الـدان
ذاك الشهيـد المـرتضى ابن رواحـة
المحبـو بـالغـفـران والـرضـوان
لكن هـذا ذو اختصـاص والـذي
للمصـطفى مـا يعمـل النـقـلان
هـذي نهـايـات لأقـدام الـورى
في ذا المقام الضنك صعب الشان
والـحق فيـه ليس تـحمـله عـقـو
ل بـني الـزمـان لـغلظة الأذهـان
ولجهلهم بـالـروح مـع أحكـامهـا
وصـفـاتـهـا لـلإلـف بـالأبـدان
فـارض الذي رضي الإلـه لهم بـه
أتـريـد تنقض حـكمـة الـديـان
هـل في عقولهـمـوا بأن الـروح في
أعـلى الـرفيـق مقيمـة بـجنـان

وتـــرد أوقـــات الســـلام عليـــه من

أتـــبـــاعـــه فـــي ســـائـــر الأزمـــان

وكـــذاك إن زرت القبـــور مسلمـــاً

ردت لـــهـــم أرواحـــهـــم لـــلآن

فهمـــوا يـــردون الســـلام عليك لا

كن لست تسمعـــه بـــذي الأذنـــان

هـــذا وأجواف الـطيور الخضـر مســ

ـكنهـا لـدى الجنـــات والـرضـــوان

من ليس يحمـــل عقله هـــذا فـــلا

تـــظلمـــه واعـــذره على النكـــران

للروح شأن غيـر ذي الأجسام لا

تهمله شـــأن الـــروح أعجب شـــان

وهـــو الـــذي حـــار الـــورى فيـــه فلم

يعـــرفـه غيـــر الفـــرد في الأزمـــان

هـــذا وأمـــر فـــوق ذا لـــو قـــلتـــه

بـــادرت بـــالإنـــكـــار والـــعـــدوان

فلذاك أمسكت الـعنـــان ولـــو أرى

ذاك الـــرفيق جـريت في الميـــدان

هـــذا وقـــولـــي إنـــهـــا مـــخـلوقـــة

وحـــدوثـهـــا المـعلوم بـــالـبـــرهـــان

هـذا وقـولي إنهـا لـيسـت كمـا
قـد قـال أهـل الإفـك والبهتـان
لا داخـل فـينـا ولا هـي خـارج
عنـا كمـا قـالـوه في الـديـان
والله لا الـرحـمـن أثـبـتـم ولا
أرواحـكـم يـا مـدعـي العـرفـان
عـطلتمـوا الأبـدان من أرواحهـا
والعـرش عـطلتم من الـرحمـان

فصــل

قال العراقي: (الوهابية وتكفيرهـا الحالف بغيـر الله والناذر، والذابح: قاتل الله الوهابية إنها تتحرى في كل أمر أسباب تكفير المسلمين، ممـا يثبت أن همها الأكبـر هو تكفيرهم لا غير، فتراها تكفِّـر من يتوسـل إلى الله تعالى بنبيـه ﷺ ويستعين باستشفـاعه إلى الله تعـالى على قضاء حوائجه، وهي لا تخجل إذ تستعين بدولة الكفر على قضاء حـاجـاتهـا، التي هي قهـر المسلمين وحـربهم، وشق عصاهم، والمروق عن طاعة أمير المؤمنين، الذي أمر الله تعـالى في كتابـه المبين بلزوم طاعتـه، كما بسـطناه في مقدمات الرسالة، وتتخذ أعداء الدين أوليـاء تستمد منهم في إحضار القوى التي تسعى بها إلى الفساد، وتلِجُّ بها في الغواية والعناد، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَ﴾ [المـائدة ـ ٥١] سحقـاً للوهابية إنها لا تـدري أن أولئـك الأوليـاء الـذين تتخـذهم ذريعـة لقهـر المسلمين إذا ثبت قدمهم فإنهم يقهرونها، ويهتضمـونها ـ أيضاً ـ مع من تعده خصماً مخالفاً لمذهبها.

فأقول: إيه يابن اللخنا لقد ـ والله ـ علمتم أنكم لأنتم أخدان إخوان القردة والخنازير، وإخوان عبدة الصليب أصحاب السعير، وأنا لم ننزع إليهم ولم نستعن بهم في شيء من الأمور التي تزعمونها، وأنّا لم نتخذهم أولياء، وقد علمتم أنه ليس في ديارنا لهم علماً، ولا جعلنا في أوطاننا قناصل، ولم نلتزم في ملّتنا قوانينهم، ونقدمها على شرع الله ورسوله، ونحن نبرأ إلى الله منهم ومنكم، ﴿ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ ﴾ [الممتحنة ـ ٤] ولكن قد غلبت عليكم القحة، والتظاهر بالكذب والعدوان، لكي تطفئوا نور الله بأفواهكم، ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴾ [التوبة ـ ٣٢].

فانظر ـ قاتلك الله يا عدو الله ـ من قناصل أعداء الله ورسوله عنده؟ ومن أعلامهم منصوبة في ديارهم؟ ومن اليهود والنصارى والرافضة في جملة عساكرهم؟ حتى يتبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين، وتدري من سعى في الأرض بالفساد، ولجَّ في الغواية والعناد، وعام في بحر الضلالة، وتدرع برداء الشرك والجهالة.

وأما قوله: (من غير مرة إن ديدن الوهابية تكفير كافة المسلمين بكلِّ أمر، فهي تكفرهم لتوسلهم بجاه الأنبياء والأولياء وندائهم).

فأقول: أما تكفير عامة المسلمين فمن الكذب الواضح، وقد بيّناه غير مرة، وأما التوسل تجاه الأنبياء والأولياء فالوهابية لا يكفرون بمجرد التوسل بجاههم.

وأما دعاؤهم، والاستغاثة بهم، والاستشفاع بهم، والالتجاء إليهم، فهو كفر مخرج عن الملة، وقد قدمنا أدلة ذلك، وكلام أهل العلم في ذلك.

وأما قوله: (وتكفرهم بالحلف بغير الله).

فأقول: وهذا أيضاً من الكذب على الوهابية، والأوهام الوبية.

وأما قوله: (والنذر لذلك الغير والذبح له) فسيأتي الكلام عليه قريباً.

وقوله: (ولو سلمنا أن في بعض الأقوال التي تنسبها الوهابية إلى المسلمين كفراً يصح أن يقال فيه: إن قائل هذا القول يكفر، لَمَا صح أن تكفر جميع الأمة، أو تكفر شخصاً معيناً، قال ذلك القول، فقد يكون القائل لم تبلغه النصوص الموجبة لمعرفة الحق، أو لم تثبت عنده، أو لم يتمكن من معرفتها وفهمها، أو يكون قد عرضت له شبهات يعذره الله تعالى فيها).

فأقول: الوهابية لا يكفرون إلا من كفّره الله ورسوله، وقامت عليه الحجة التي يكفر تاركها، ولا يلزم من تكفير من قام به الكفر وقامت عليه الحجة تكفير جميع المسلمين، فإن هذا من اللوازم الباطلة، والأقوال الداحضة.

وأما تكفير الشخص المعين، فلا مانع من تكفيره إذا صَدَرَ منه ما يوجب تكفيره فإن عبادة الله وحده لا شريك له من الأمور الضرورية المعلومة من دين الإسلام، فمن بلغته دعوة الرسول، وبلغه القرآن، فقد قامت عليه الحجة.

(وأما) الأمور التي لا يكفر فاعلها [مما ليس معلوماً بالضرورة من دين الإسلام، بل في الأمور الخفية فهذا لا يكفر][1] حتى تقوم عليه[2] الحجة، لأن هذا[3] إنما هو في المسائل النظرية والاجتهادية التي قد يخفى دليلها.

وأما عباد القبور، فهم عند السلف وأهل العلم يُسَمَّوْن الغالية، لأن فعلهم غلو، يشبه غلو النصارى في الأنبياء والصالحين، وعبادتهم.

فمسألة توحيد الله، وإخلاص العبادة له، لم ينازع

(١) سقط ما بين المعقوفين من ط الرياض.

(٢) سقطت «عليه» من ط الرياض.

(٣) سقطت «لأن هنا» من ط الرياض.

في وجوبها أحد من أهل الإسلام، لا أهل الأهواء، ولا غيرهم، وهي معلومة من الدين بالضرورة، كل من بلغته الرسالة وتصورها على ما هي عليه عرف أن هذا زبدتها وحاصلها، وسائر الأحكام تدور عليه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الرد على المتكلمين» لما ذكر أن بعض أئمتهم توجد منهم الردة عن الإسلام كثيراً، قال:

وهذا وإن كان في المقالات الخفية، فقد يقال فيها إنه مخطيء ضال، لم تقم عليه الحجة التي يكفر تاركها، لكن هذا يصدر منهم في أمور يَعْلَمُ الخاصة والعامة من المسلمين أن رسول الله ﷺ بعث بها، وكَفَّر من خالفها، مثل عبادة الله وحده لا شريك له، ونهيه عن عبادة أحد سواه، من الملائكة، والنبيين، وغيرهم، فإن هذا أظهر شرائع الإسلام، ومثل إيجابه للصلوات الخمس، وتعظيم شأنها، ومثل تحريم الفواحش، والزنا، والخمر، والميسر، ثم تجد كثيراً من رؤوسهم وقعوا فيها، فكانوا مرتدين، وأبلغ من ذلك أن منهم من صنف في دين المشركين، كما فعل أبو عبدالله الرازي ـ قال: وهذه رِدَّة صريحة، انتهى.

فالشخص المعين إذا صدر منه ما يوجب كفره من الأمور التي هي من ضروريات دين الإسلام مثل عبادة غير الله سبحانه وتعالى، فإن الله قد أقام الحجة بإنزال

كتبه، وبعث رسله، لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل، وهذا مما لا إشكال فيه.

وأما قوله: (فقد يكون القائل لم تبلغه النصوص الموجبة لمعرفة الحق...) إلى آخره.

فأقول: أما ما عدا الأمور الضرورية المعلومة من دين الإسلام، فإنا لا نكفر من قال قولاً لم يبلغه النص في ذلك بتكفير من فعله، لأن الشرائع لا تلزم إلا بعد البلوغ، وكذلك من لم يثبت عنده النص، أو قام لديه معارض من نص آخر، أو وقعت له شبهة يعذره الله بها، هذا مما لا إشكال فيه عند أهل العلم.

وأما قول هذا الجاهل المركب: (أو لم يتمكن من معرفتها وفهمها) فإنما دُهي[1] من عدم معرفته بالفرق بين قيام الحجة، وفهم الحجة [فإن من بلغته دعوة الرسل فقد قامت عليه الحجة] إن كان على وجه يمكن معه العلم، ولا يشترط في قيام الحجة أن يفهم عن الله ورسوله ما يفهمه أهل الإيمان والقبول والانقياد لما جاء به الرسول،

---

(١) في ط الرياض «هي».

فإن فهم الحجة نوع آخر غير قيامها، قال الله تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [سورة الفرقان - ٤٤].

وقال تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [سورة البقرة - ٧]. وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴿١٠٣﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ﴾ **الآية** [سورة الكهف - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥].

وأما قوله: (فالذي يؤمن بالله ورسوله، فإن الله قد يغفر له برحمته بعض الذنوب القولية والعملية).

فأقول: هذا حق، وذلك فيمن أتى ذنباً لا يخرجه من الملة، أو كان ذلك القول أو الفعل مما ليس بضروري في الدين، كما تقدم بيانه، وأما من أشرك بالله في عبادته، فقد قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [سورة النساء - ٤٨ - و١١٦] فأما من أتى بالشرك الأكبر، فالله قد حرم عليه الجنة، ومأواه النار، وإن زعم أنه مؤمن بالله ورسوله، وتلفظ بالشهادتين، فإن هذا لا ينفعه مع فعل الشرك المخرج من الملة، كدعائه غير الله، واستغاثته بمن سواه، والالتجاء إليه، وطلب الحوائج من

الولائجٍ، فإن هذا منـاف لشهادة أن لا إلـه إلا الله، وأن محمداً رسول الله. وما نزل من الآيات في الوعيد على من اقترف ذنباً لا يخرجه من الإسلام، فهو تحت مشيئة الله، إن شاء عذّبه، وإن شاء عفا عنه. ولا يكفِّر بهذه الذنوب إلا الخوارج.

وأما قولـه: (قال ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ في «مدارج السالكين» ما ملخصه: إن أهل السنة متفقون على أن الشخص الواحد قد يكون فيه ولاية لله تعالى وعداوة من وجهين مختلفين، وقـد يكون فيـه إيمان ونفـاق، وإيمان وكفر، ويكون أحدهما إليه أقرب من الآخـر، فيكون من أهله، قـال الله تعالى: ﴿هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ [سورة آل عمران: ١٦٧]).

فأقول: هذا حق، فقد يكون الشخص فيه ولاية لله تعالى وعداوة، وذلك كمثل الصحابي الذي كان يكثر من شرب الخمر، فقال رجل: لعنه الله ما أكثر ما يؤتى به. فقـال رسول الله ﷺ: «لا تلعنه، فإنـه يحب الله ورسولـه» وكذلك من كان فيه خصلة من النفاق كمن إذا خاصم فجـر، وإذا ائتمن خـان، وإذا حدث كـذب، وإذا عاهـد غدر، وكذلك الكفر مع الإيمان كقولـه ﷺ: «لا ترجعـوا بعدي

كفاراً، يضرب بعضكم رقاب بعض» «من حلف بغير الله فقد كفر» إلى غير ذلك من الأمور التي لا تُخْرِج من الملة، من الأقوال والأعمال.

وبالجملة؛ فالقلب الذي لم يتمكن منه الإيمان، ولم يُزْهِر فيه سراجه، حيث لم يتجرّد للحق المحض الذي بعث الله به رسوله، بل فيه مادتان؛ مادة منه، ومادة من خلافه، فتارة يكون للكفر أقرب منه للإيمان، وتارة يكون للإيمان أقرب منه للكفر، والحكم للغالب، وإليه يرجع، فهذا وأمثاله لا يدخل في مسألة من صرف لغير الله نوعاً من العبادة، فإنا قد بَيّنا فيما تقدم الأدلةَ على كفرِه من الكتاب والسنة، وأقوال العلماء، فالمغالطة بإدخال هذه الأمور في مسألة عبادة غير الله سفسطة، وتمويه، ومزج للحق بالباطل، فسحقاً وبعداً للقوم الظالمين.

وأما قول العراقي: (أما الحلف بغير الله فلا يخرج مرتكبه عن الإسلام. . . إلى آخر كلامه)

فأقول: قد كان من المعلوم أن مجرد الحلف بغير الله لا يخرج من الملة، ومن زعم أنّا نكفر بهذه الأشياء كفراً مخرجاً عن الملة فهو من أكذب خلق الله، وأجرأهم على الفرية، وقول الزور. وقد ذكر ابن القيم ـ رحمه الله ـ أن من

عظّم مخلوقاً بالحلف تعظيماً كتعظيم الله؛ فقد أشرك شركاً أكبر. وقال لما عدّ من هذه الألفاظ ونحوها في شرح «المدارج»: وقد يكون ذلك شركاً أكبر بحسب ما قام بقلب فاعله. وحديث ابن عمر صريح في إطلاق الكفر والشرك بالحلف بغير الله. فمن منع الإطلاق فهو مشاق لله ولرسوله، ولكن ساق البخاري في «صحيحه» قول ابنِ عباس: كفر دون كفر، وشرك دون شرك،وظلم دون ظلم.

وأما قوله: (من حلف بغير الله فقد كفر. فقد حمله أئمة الحديث من شافعية وحنفية وحنابلة ومالكية على أن المقصود به: كفر النعمة).

فأقول: هذا الحمل ضعيف جداً، إذ ما من معصية وذنب يفعله المكلف المختار إلا وفيه من كفر النعمة بحسبه. والشكر هو استعمال النعمة في طاعة معطيها ومسديها، مع محبته، والرضا عنه، والثناء بها عليه، والشكر ضِدُّ الكفر، فمن أخل بشيء من الشكر ففيه من كفر النعمة بحسب ذلك، فتحصل أن كفر النعمة لا يختص بما أطلق عليه الشارع الكفر من الأفعال، فلا بد للنص من معنى يخصه، وحكمة في تخصيص بعض الأفراد، وهذا معلوم بالشرع والفطرة، إذ تخصيص بعض أفراد الجنس من غير مخصص يقتضي ذلك تَحَكُّم محض، وترجيح بلا مرجح.

وأما قوله: (حتى إن أصحاب الشافعي قالوا بأنه مكروه تنزيهاً لا تحريماً. فالحلف الذي قد اختلف فيه العلماء أنه مكروه أو حرام لا يجوز أن يقال في مرتكبه: إنه كافر خارج عن الملة).

فأقول: أما كونه مكروهاً كراهة تنزيه لا كراهة تحريم فهذا مما لا دليل عليه من الكتاب والسنة، بل هو عرف حادث. والكراهة في عرف الكتاب والسنة، وقدماء العلماء، تطلق على التحريم، قال الله تعالى بعد ذكر المحرمات ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [سورة الإسراء - ٣٨] وكما في الحديث (ويكره لكم قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال)[1] فلا عبرة بخلاف من خالف ما يقتضيه الكتاب والسنة بالإصطلاح الحادث، وأما دعوى أن ذلك يخرج عن الملة؛ فقد بَيَّنَّا أنه من الكذب والبهتان.

---

(١) أخرجاه في الصحيحين. وقد تقدم في الرسالة السادسة.

فصـــل

ثم قال العراقي: (وأما النذر لغير الله فقد صرح الشيخ تقي الدين ابن تيمية وابن القيم ـ وهما من أعظم مَنْ شَدَّد فيه ـ بعدم جوازه، وكونه معصية، لا أنه كفر وشرك مخرج عن الإسلام، فلا يجوز الوفاء به، ولو تصدق بما نذر من ذلك على من يستحقه من الفقراء كان خيراً له عند الله، فلو كان الناذر لغير الله كافراً لما أمراه بالصدقة، لأن الصدقة لا تقبل من الكافر، بل أمراه بتجديد إسلامه).

والجواب أن نقول: قد أجاب على هذه الشبهة شيخنا الشيخ عبداللطيف ـ رحمه الله ـ في رده شبهات داود بن جرجيس، فقال ـ رحمه الله:

ليس في كلام الشيخ وكلام ابن القيم ما يدل على أن النذر ـ الواقع من عبَّادِ القبور ـ لمن يدعونه ويقصدونه لحوائجهم وإغاثتهم في الشدائد ـ ليس بشرك، بل كلام الشيخ وابن القيم صريح في أنه نذر معصية، وإشراك بالله تعالى، فكيف يسوقه وقد عَدّه ابن القيم من أنواع الشرك

الأكبر، وقرنه بالتوكل على غير الله، والعمل لغيره، والإنابة، والخضوع، والذل لغير الله، وابتغاء الرزق من عند غيره، وقد تقدم ذلك فراجع كلامه في موضعه تعرف كذب هذا العراقي على الله وعلى رسوله ﷺ وعلى أولي العلم من خلقه، فرحم الله امرأ نظر لنفسه قبل أن تزل قدمه، ويحال بينه وبين العمل.

وكذلك الشيخ صرح بأنه معصية، والمعصية تصدق بالشرك وغيره من الكبائر إذا أطلقت. واستدلال المعترض بأنه لم يقل: هذا النذر كفر مخرج عن الملة. فإطلاق المعصية كاف في المقصود. وأيضاً فالكفر إنما يطلق بعد قيام الحجة. وقول العراقي: (فكيف يكفر من نذر لأحد الأنبياء وقَصْدُه لوجه الله). ففي هذه العبارة شيئان:

الأول: استبعاده تكفير من نذر للأنبياء، وجعله ذلك دون النذر للشجرة والبقعة، مع أن الفتنة بقبور المعظمين أشد محنة من الشجر والبقاع، وقد قال النبي ﷺ: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»[1] فالشرك بالأنبياء والصالحين أخوف وأعظم فتنة، كما هو معروف.

---

(١) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» ـ كتاب قصر الصلاة في السفر ـ باب جامع الصلاة، ١/١٧٢ عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ قال: فذكره. =

والثاني: إضافة النذر لأحد الأنبياء، وقوله بعده: (وقَصْدُهُ لوجه الله). فإذا كان النذر نفسه للأنبياء والصالحين بطل قوله: (وقصده لوجه الله) وإنما يكون ذلك نذراً لله وحده، وجعل الثواب لمن شاء من عباده. ومسألة إهداء ثواب القرب إلى الأنبياء لا يخفى ما فيها من القول بالمنع على من له أدنى ممارسة.

والقصد هنا بيان تناقض العراقي، وأن كلامه يدفع بعضه بعضاً، وقوله: (فإن ذلك لا يضر بالاتفاق) كذبٌ ظاهر، فإن قول الشيخين إنه يصرف إلى الفقراء دليل على أنه يضر إذا صدر منه لغير الله، وأنه مأمور بالتوبة، وصرف ذلك إلى الجهة المشروعة. وقد صرف النبي ﷺ مالَ اللاّت في الجهاد، والمصارف الشرعية التي يستعان بها على عبادة الله وحده لا شريك له، والاستدلال بصرفها في ذلك المصرف الشرعي على أنها شرك وضلال؛ أوجه من الاستدلال بذلك على أن النذر للأصنام ونحوها ليس بشرك.

= قال ابن عبدالبر ـ رحمه الله تعالى ـ: لا خلاف عن مالك في إرسال هذا الحديث. اهـ.

وقد ورد موصولاً من غير طريق مالك. فأخرجه أحمد في «المسند» ٢/٢٤٦ ثنا سفيان عن حمزة بن المغيرة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «اللهم لا تجعل قبري وثناً. لعن الله قوماً اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد».

وأما قوله: (فلو كان الناذر كافراً عندهما لم يأمراه بالصدقة، فإن الصدقة لا تقبل من الكافر).

فالجواب من وجوه:

الأول: أنه إذا أقلع عن الذنب وصرف المال في مصرفه الشرعي، فهذا رجوع عما كان عليه، وتوبة منه.

الثاني: أنه لا يقال بالكفر مطلقاً لكل ناذر لغير الله حتى تقوم الحجة الرسالية، وأما ما نقله عن ابن القيم فقد صرح فيه بأنه نذر معصية وإشراك.

وشُبْهَةُ هذا العراقي أنه لو كان شركاً مخرجاً عن الملة لما جاز صرفه للفقراء.

فالعراقي لم يفرق بين النذر والمنذور، فكون النذر شركاً لا يمنع الانتفاع بالمنذور في الجهة الشرعية، كما تقدم من فعله ﷺ بمال اللات.

الوجه الثالث: أن الذي يصرفه في المصارف الشرعية ولاةُ الأمر، وأهل العلم، وليس المقصود أن يصرفه الناذر نفسه، فإن هذا لا يعتبر، بل يُرَدُّ إلى المشروع قسراً، ويعامل بنقيض قصده. وكلام الشيخ وأمثاله من أهل العلم ليس حجة مستقلة، بل الحجة فيما يساق من الأدلة. وقد تقدم أن القصد هنا بيان جهله بكلام الشيخ، والكشف عن تحريف هذا العراقي لما نقله عن الشيخين، وإلا فالمرجع إلى أدلة الكتاب

والسنة، قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ﴾ [البقرة - ٢٧٠] وقال تعالى: ﴿يُوفُونَ بِٱلنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُۥ مُسْتَطِيرًا﴾ [الإنسان - ٧] فوصف خواص عباده بالوفاء والنذر، وأثنى عليهم بذلك، وفي الآية الأخرى الوعد بالإثابة والجزاء، فثبت أنه عبادة يحبها الرب ويرضاها - أي الوفاء به - وما كان كذلك فيجب إخلاصه لله، لأن صرف العبادة لغير الله شرك.

وفي حديث عليّ (لعن الله من ذبح لغير الله)[1] وهذا العراقي وأمثاله من القبوريين دفعوا في صدر النصوص بشبهات وهذيان لا يصدر عمن يعقل ما يقول.

وفي آخر العبارة التي نقلها العراقي عن شيخ الإسلام ابن تيمية: وهذا الحكم عام في قبر نفيسة، ومن هو أكبر من نفيسة، من الصحابة، مثل قبر طلحة والزبير، وغيرهما بالبصرة، وفي سلمان وغيره بالعراق.

قلت: وفيها بيان تدليس العراقي، وأنه أسقطها ليروج قوله: (فكيف يكفر من نذر لأحد الأنبياء والصالحين) إلى أن قال الشيخ:

(فيعتقدون أنها باب الحوائج إلى الله، وأنها تكشف الضر، أو تفتح الرزق، أو تحفظ مصر، فإن هذا كافر مشرك،

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه عن علي بن أبي طالب (١٥٦٧/٣).

يجب قتله، وكذلك من اعتقد ذلك في غيرها كائناً من كان ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء - ٥٦] ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ - ٢٢ - ٢٣] والقرآن من أوله إلى آخره، بل وجميع الكتب والرسل إنما بُعثوا بـأن يعبد الله وحده لا شريك له، وأن لا يجعل مع الله إلٰهاً آخر. والإله من يَأْلَهُهُ القلبَ عبادةَ، واستعانة، وإجلالاً، وإكراماً، وخوفاً، ورجاء، كما هو حال المشركين في آلهتهم. وإن اعتقد المشرك أن ما يألهه مخلوق ومصنوع، كما كان المشركون يقولون في تلبيتهم: «لبيك لا شريك لك، إلا شريكاً هو لك، تملكه وما ملك»[1] وقـال النبي ﷺ لحصين الخزاعي: «يا حصين كم تعبد؟» قال: أعبد سبعة آلهة، ستة في الأرض، وواحد في السماء، قال: «فمن الذي تعد لرغبتك ورهبتك؟» قال: الذي في السماء، قال: يا حصين فأسلم حتى أعلمك كلمات ينفعك الله بهن، فلما أسلم قال: «قل: اللهم ألهمني رشدي وقني شر نفسي»[2] والله أعلم انتهى.

---

(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه.

(٢) أخرجه الترمذي في «سننه» كتاب الدعوات، ٥١٩/٥ من طريق أبي =

قلت: فانظر إلى تصريح الشيخ أن من اعتقد في مخلوق أنه باب الحوائج إلى الله - يعني واسطة في الحوائج - أو أنه يكشف الضر، أو يفتح الرزق، أو يحفظ مصر: أنه كافر مشرك، يجب قتله، وهذا بعينه هو معتقد عباد القبور والناذرين للموتى، المستغيثين بهم، وهو طريقة العراقي، ومذهبه الذي نصره، وقرره واستظهره، وزعم أنه لا يضر إلا إذا اعتقد الاستقلال لغير الله، كما مَرّ عنه في غير موضع، وسيأتيك هذا القيد فيما يأتي من كلامه في مواضع متعددة.

والشيخ قد رد عليه في هذا، وأبطل هذا الشرط بقوله: وإن اعتقد المشرك أن ما يألهه مخلوق مصنوع - وساق ما يقوله المشركون في تلبيتهم، وساق حديث حصين - وهذا لأن الآيات القرآنية دالة على تكفير هذا النوع - أعني من اتخذ

= معاوية عن شبيب بن شيبة عن الحسن البصري عن عمران بن حصين... الحديث.

وقال عقبة: هذا حديث غريب.

وقد روى هذا الحديث عن عمران بن حصين من غير هذا الوجه. اهـ.

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير من هذا الطريق أيضاً، واختصر المتن ٣/٣.

وأخرجه أحمد في «المسند» ٤/٤٤٤ من طريق منصور عن ربعي بن حراش عن عمران بن حصين أو غيره... الحديث، وليس فيه سؤال النبي ﷺ، وفيه زيادة في الدعاء الذي قاله النبي ﷺ له.

وأخرجه الحاكم في هذا الطريق أيضاً، وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين وأقره الذهبي. (المستدرك ١/٥١٠).

الشفعاء والوسائط وقصدهم في حاجاته وملماته كما كان يفعله المشركون مع آلهتهم ـ فكل هذا أعمى الله بصيرة العراقي عنه ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء ـ ٢٢٧].

قال الشيخ صنع الله الحلبي نزيل مكة: وأما كونهم جوّزوا الذبائح والنذور، وأثبتوا لهم فيهما الأجور، فيقال: هذا الذبح والنذر إن كان على اسم فلان وفلان فهو لغير الله، فيكون باطلاً، وفي التنزيل ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام ـ ١٢١] والحديث (لا نذر إلا فيما يبتغى به وجه الله) متفق عليه[١]. وورد: أن من حلف بغير الله فقد أشرك[٢]. رواه الحاكم وغيره. ونحو النذر لغير الله الذبح، وفي التنزيل ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام ـ ١٦٢] أي إن صلاتي وذبحي لله كما به نظير قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ الآية [الكوثر ـ ٢] وفي الحديث: «لا نذر في معصية الله»[٣] رواه أبو داود وغيره.

---

(١) هكذا نسبه الشيخ صنع الله ـ رحمه الله ـ إلى الصحيحين. وقد أورده ابن الأثير في جامع الأصول (١١/٥٥٠) ونسبه إلى أبي داود (٢/٦٤٢) من رواية عبدالله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنهما ـ ونسبه أيضاً صاحب «المعجم المفهرس» ٦/٤٠٤ إلى أحمد (٢/١٨٥) وأبي داود. والله تعالى أعلم.

(٢) تقدم الكلام عليها في الرسالة السادسة.

(٣) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٣/١٢٦٣) عن عمران بن حصين، بلفظ «لا نذر في معصية الله» وفي لفظ «لا وفاء لنذرٍ في معصيته». =

والنذر لغير الله إشراك مع الله فلا أكبر من معصيته وفي التنزيل ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾ [المائدة ـ ٣] فالنذر لغير الله كالذبح لغيره.

وقال الفقهاء: خمسة لغير الله شرك: الركوع، والسجود، والذبح، والنذر، واليمين. ومن ذكر غير اسم الله على ذبيحته فهي ميتة يحرم أكلها. ولو أشرك مع اسمه أحداً، كقوله: باسم الله ومحمد ﷺ ـ بواو العطف ـ فكذا تحرم ذبيحته. وكذا لو ترك اسم الله عمداً على الذبيحة، لا تؤكل عندنا، فهي ميتة بصريح قوله جل ذكره: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام ـ ١٢١] فترْكُ المؤمن ذكر الله عمداً كذكر غيره. نعم لو قال: هذا النذر لله يذبح في مكان كذا، ويصرف على جماعة فلان، أو على رباط فلان، فلا بأس به، كما في الوقف على فلان وفلان، فإن قوله: لله. ملك له، وتصرف غَلَّته على من عَيَّنه الواقف، وكذا هنا.

والحاصل أن النذر لغير الله فجور، فمن أين لهم الأجور؟ وكذا الذبائح، ومن قال: إن هذا النذر لفلان، وهذه الذبيحة لفلان، فهو من العصيان، ومن نذر لله ذبحاً أو غيره، وقال: يذبح بمكان كذا، ويأكله قوم جاز، والله الهادي.

= وأخرجه أبو داود، والترمذي، والنسائي، عن عائشة ـ مرفوعاً ـ «لا نذر في معصية، وكفّارته كفّارة يمين».

قلت: وإذا نذر لله وجعل مصرفه على السدنة والمجاورين عند القبور فهو نذر معصية لا يجوز ويجب صرفه في القرب الشرعية كالحجاج والمعتكفين في المساجد وقد ذكر هذا غير واحد، والمنع منه لما فيه من الإعانة على العكوف عند القبور الذي هو من أكبر الوسائل والذرائع إلى عبادتها أو دعائها قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ﴾ [المائدة - ٢] وفي الحديث: أن رجلاً نذر أن ينحر إبلاً ببوانة قبل إسلامه، فلما أسلم سأل رسول الله ﷺ عن نذره، فقال: «هل كان بها وثن من أوثان الجاهلية؟» قال: لا، قال: «هل كان بها عيد من أعياد الجاهلية؟» قال: لا، قال: «فأوف بنذرك»[1] ففيه المنع من عبادة الله في أماكن الشرك وعبادة غيره للمشابهة الصورية، وإن لم تقصد فكيف بالذرائع والوسائل القريبة المفضية إلى

---

(١) رواه أبو داود في سننه - كتاب الأيمان والنذور - ٣/٦٠٧ من جهة يحيى بن أبي كثير، قال: حدثني أبو قلابة، قال: حدثني ثابت بن الضحاك، قال: نذر رجل على عهد رسول الله ﷺ أن ينحر إبلاً ببُوانة، فأتى النبي ﷺ فقال: إني نذرت أن أنحر إبلاً ببوانة، فقال النبي ﷺ: «هل كان فيها وثن من أوثان الجاهلية يعبد؟» قالوا: لا. قال: «هل كان فيها عيد من أعيادهم؟» قالوا: لا. قال رسول الله ﷺ: «أوفِ بنذرك، فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم».
قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» ٤/١٩٨: «بسند صحيح».

عين الشركَ، ونفس المحذور الأكبر فقف وتأمل إن كان لك بصيرة تدرك بها أسرار الشريعة، انتهى.

وأما قوله: (وأما الذبح فقد ذكره ابن القيم في المحرمات لا في المكفرات إلا إذا ذبح لما عبد من دون الله وكذلك أهل العلم ذكروا أنه مما أهل به لغير الله ولم يكفروا صاحبه).

فالجواب أن نقول: أما ذكره في كتاب الكبائر من الذبح لغير الله وجعله من المحرم فنعم هو محرم قال تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ـ إلى قوله ـ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام ـ ١٥١ ـ ١٥٣] فجعل هذا محرماً. هذا عرف القرآن والسنة والشرع، والعراقي لجهله وسوء قصده يحمل كلام أهل العلم على العرف النبطي الحادث واصطلاح العامة فقاتل الله الجهل والهوى، فما أغلظهما حجاباً بين العبد والهدى.

قال شيخ الإسلام في اقتضاء الصراط المستقيم «وأيضاً فإن قوله تعالى (وما أهل به لغير الله) ظاهره ما ذبح لغير الله سواء لفظ فيه به أو لم يلفظ، وتحريم هذا أظهر من تحريم ما ذبح للحم، وقال فيه باسم المسيح ونحوه كما أن ما ذبحناه متقربين به إلى الله أزكى مما ذبحناه للحم وقلنا عليه

باسم الله، فإن عبادة الله بالصلاة له والنسك له أعظم من الاستعانة باسمه في فواتح الأمور، والعبادة لغير الله أعظم كفراً من الاستعانة بغير الله، فلو ذبح لغير الله متقرباً إليه لحرم، ولو قال فيه: بسم الله، كما يفعله طائفة من منافقي هذه الأمة، وإن كان هؤلاء مرتدين لا تباح ذبيحتهم بحال، لكن يجتمع في الذبيحة مانعان، ومن هذا ما يفعل بمكة وغيرها من الذبح للجن» انتهى كلام الشيخ.

فأخذ هؤلاء المعترضون السطر الأخير من كلامه، أو بعض السطر، وأخذ المَشبَّه وترك المشَّبَه به، لأن في الأول التصريحَ بِـردَّةِ من ذبح لغير الله، وأن الذبح للجن مانع آخر، لأنه مما أهل به لغير الله، وقوله في العبارة فإن: (عبادة الله بالصلاة له والنسك له أعظم من الاستعانة بغير الله) فتركوا هذا، وسرقوا بعض العبارة، واختلسوا منها كاختلاس الشيطان من صلاة العبد واختطافه بعضها.

وفي العبارة التصريح بكفر من استعان بغير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله، خلافاً للعراقي وشيعته من عباد القبور، الصادين عن سبيل الله، المحرفين للكلم عن مواضعه، الوارثين لليهود في تحريف كلمات الله، وتبديل دينه.

وقال صاحب «الروض» من كتب الشافعية: (إذا ذبح المسلم للنبي ﷺ كفر) نقله شيخنا ـ رحمه الله ـ وذكره غير

واحد من المفسرين في الكلام على قوله: (وما أهل لغير الله به).

ونقل بعضهم عن فقهاء بخارى أنهم أفتوا بتحريم ما عقر بين يدي الملوك، تعظيماً لهم، لأنه مما أهل لغير الله به.

قال العلامة الشوكاني: قال بعض أهل العلم: إن إراقة دماء الأنعام عبادة، لأنها إما هدي، أو أضحية، أو نسك، وكذلك ما يذبح للبيع، لأنه مكسب حلال، فإنه عبادة، ويتحصل من ذلك شكل وضعي هو إراقة دم الأنعام عبادة، وكل عبادة لا تكون إلا لله، فإراقة دم الأنعام لا تكون إلا لله، ودليل الكبرى قوله تعالى: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾. [الأعراف - ٥٩]. ﴿فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت - ٥٦]. ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾. [الفاتحة - ٥] ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء - ٢٣] ﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البينة - ٥] انتهى.

ويكفي المؤمن في هذا الباب قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام - ١٦٢ - ١٦٣] وقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴿١﴾ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر - ١ - ٢] وقال تعالى: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقْوَىٰ مِنكُمْ ۚ كَذَٰلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الحج -

٣٧] فإن الإحسان أعلى مراتب الإيمان، ودخول هذه العبادة فيه لأن السياق لها ظاهر لا يخفى.

وفي المسند عن طارق بن شهاب أن رسول الله ﷺ قال: «دخل الجنةَ رجل في ذباب، ودخل النار رجل في ذباب» قالوا: كيف ذلك يا رسول الله؟ قال: «مَرّ رجلانِ على قوم لهم صنم لا يجوزه أحد حتى يقرب إليه شيئاً، فقالوا لأحدهما: قَرِّب، قال: ما عندي شيء أقرِّبُه، قالوا: قَرِّب ولو ذباباً، فقرَّبَ ذباباً، فَخَلَّوا سبيله، فدخل النار. فقالوا للآخر: قَرِّب، قال: ما كنت لأقرب لأحد دون الله عز وجل، فضربوا عنقه، فدخل الجنة»[1].

---

(١) كذا نسب الإمام العلامة الشوكاني ـ رحمه الله تعالى ـ هذا الحديث إلى «المسند». وقد عزا هذا الحديث الشيخ محمد بن عبدالوهاب ـ رحمه الله تعالى ـ إلى الإمام أحمد، ولم ينسبه إلى «المسند» أو غيره.
قال الشيخ سليمان بن عبدالله ـ رحمهم الله ـ في «التيسير» ص ١٩٤: هذا الحديث ذكره المصنف معزواً لأحمد، وأظنه تبع ابن القيم في عزوه لأحمد.
قال ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ: قال الإمام أحمد: حدثنا أبو معاوية، حدثنا الأعمش، عن سليمان بن ميسرة، عن طارق بن شهاب يرفعه، قال: «دخل رجل الجنة في ذباب» الحديث.
وقد طالعت «المسند» فما رأيته فيه. فلعل الإمام رواه في «كتاب الزهد» أو غيره. اهـ.
قلت: هو في «الزهد» للإمام أحمد ص ١٥ ـ ١٦ عن طارق بن شهاب عن سلمان الفارسي ـ موقوفاً ـ. =

وقِفْ عند هذا، وتأمل حكمة الشريعة وسِرَّها في إخلاص العبادة والتعظيم الذي لا ينبغي إلا لله، ولو بأحقر شيء، كالذباب، فكيف بكرائم الأموال. والله المستعان. انتهى.

ثم إن من العجب استدلال هذا الملحد بكلام ابن القيم - رحمه الله تعالى - في هذا الموضع وفي غيره مما تقدم.

وهذا الملحد قد ذكر فيما تقدم من قوله: (والوهابية قد خبطت كل الخبط في تنزيهه تعالى، حيث أَبَتْ إلا جعل استوائه سبحانه ثبوتاً على عرشه، واستقراراً وعلواً فوقه، وأَثْبَتَتْ له الوجه واليدين، وَبَعَّضَتْه سبحانه، فجعلته ماسكاً بالسمٰوات على أصبع، والأرض على أصبع، والشجر على أصبع، والملك على أصبع، ثم أثبتت له الجهة، فقالت: هو فوق السمٰوات، ثابت على العرش، يشار إليه بالأصابع إلى فوق إشارة حسية، وينزل إلى السماء الدنيا ويصعد).

وقد عَلِمْتَ أن نفي هذا وجحده هو مذهب الجهمية.

وقد قال ابن القيم - رحمه الله تعالى -:

= وكذا رواه أبو نعيم في «الحلية» ١/٢٠٣ من هذا الطريق. ثم قال: رواه جرير عن منصور عن المنهال بن عمرو عن حيان بن مرثد عن سلمان... نحوه.

ولقد تَقَلَّدَ كفرهم خمسون في
عشرٍ من العلماءِ في البلدان
واللالكائي الإمام حكاهُ عَنْهُمْ
بل قد حكاه قبله الطبراني

فذكر ـ رحمه الله ـ كفرهم عن خمسمائة عالم.

وقال شيخ الإسلام لما ذكر أهل الأهواء: قيل لابن المبارك: فالجهمية؟ قال: ليست من أمة محمد ﷺ.

فطائفة هذا الملحد عند شيخ الإسلام وابن القيم، هم من أكفر خلق الله، وأبعدهم عن سواء السبيل.

قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ في «الجواب الشافي»:

الشرك شركان، شرك يتعلق بذات المعبود، وأسمائه، وصفاته، وأفعاله. وشرك في عبادته، ومعاملته، وإن كان صاحبه يعتقد أنه سبحانه لا شريك له في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله. والشرك الأول نوعان:

أحدهما: شرك التعطيل، وهو أقبح أنواع الشرك، كشرك فرعون إذ قال: (وما رَبُّ العالمين) وقال تعالى مخبراً عنه (يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبٗا) [غافر ـ ٣٦ ـ ٣٧] فالشرك والتعطيل متلازمان، فكل مشرك معطل، وكل

معطل مشرك، لكن الشرك لا يستلزم أصل التعطيل، بل قد يكون المشرك مُقِرّاً بالخالق سبحانه، وصفاته، ولكن عَطّل حق التوحيد.

وأصل الشرك وقاعدته التي يرجع إليها: هو التعطيل. وهو ثلاثة أقسام:

تعطيل المصنوع عن صانعه وخالقه. وتعطيل الصانع سبحانه عن كماله المقدس بتعطيل أسمائه وصفاته وأفعاله. وتعطيل معاملته عما يجب على العبد من حقيقة التوحيد.

والمقصود أن هذا العراقي اجتمع فيه من الكفر تعطيل الصانع سبحانه عن كماله المقدس، بتعطيل أسمائه وصفاته، فزعم أن الله تعالى ليس على السمٰوات على عرشه، ولا هو فوقه، ولا يشار إليه إلى فوق، بل زعم أن ما ورد من الإشارة إليه في السماء محمول على أنه تعالى خالق السماء، وأن السماء مَظْهَر قدرته، وأنكر عروج النبي ﷺ إلى السماء حين أسري به، فقال: (وكذلك العروج إليه تعالى هو بمعنى العروج إلى موضع يتقرب إليه بالطاعات) وأنكر رؤية الله تعالى في الآخرة، وأنكر أحاديث النزول، وذكر أن من قال إن الله ينزل إلى السماء الدنيا كل آخر ليلة، فقد زعم أن الله جسم، وأن الله منزه عن ذلك، فَعَطَّل الله من أوصافه، وأفعاله المقدسة، وأضاف إلى هذا الكفرِ الشِّركَ في معاملته سبحانه

بإجازته الاستغاثة بغير الله، والاستشفاع به، والإلتجاء إليه، وأن النذر والذبح لغير الله ليس بشرك إذا اعْتُقِدَ أن الله هو الخالق المنفرد بالإيجاد، وأنه هو المؤثر لا غيره، ومع هذا كله يستدل بكلام شيخ الإسلام وابن القيم، وهما يكفرانه، وهو يعلم ذلك، ولكنه أراد التلبيس على خفافيش الأبصار أن شيخ الإسلام وابن القيم لا يكفران من نذر لغير الله، أو ذبح لغير الله.

والمقصود بيان ضلاله، وخروجه عن الصراط المستقيم، واتباعه غير سبيل المؤمنين، وأنه ممن نكب عن الصراط المستقيم، ودخل في جملة أصحاب الجحيم.

فصــل

ثم اعلم أيها الواقف على هذا الكتاب، والناظر في هذا الجواب، أنا قد جررنا فيما مضى شيئاً يسيراً على ما افتراه هذا العراقي على الوهابية، من الكذب والزور، والإفك والفجور، بزعمه أنهم نزعوا إلى الدولة الأجنبية ـ يعني الإنكليز النصارى ـ وأنهم استعانوا بهم، كما ذكره في مقدمة رسالته. وفي آخرها قال:

(فتراها تكفر من يتوسل إلى الله تعالى بنبيه ﷺ، ويستعين باستشفاعه إلى الله تعالى على قضاء حوائجه، وهي لا تخجل إذ تستعين بدولة الكفر على قضاء حاجتها التي هي قهر المسلمين وحربهم؛ وشق عصاهم، والمروق عن طاعة أمير المؤمنين الذي أمر الله تعالى في كتابه المبين بلزوم طاعته ـ كما بسطناه في مقدمات الرسالة ـ وتتخذ أعداء الدين أولياء، تستمد منهم في إحضار القوى التي تسعى بها إلى الفساد، وتلج بها في الغواية والعناد، قال الله تعالى: ﴿۞يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَ﴾ [المائدة ـ

٥١] سحقاً للوهابية، إنها لا تدري أن أولئك الأولياء الذين تتخذهم ذريعة لقهر المسلمين ـ إذا ثبت قدمهم ـ فإنهم يقهرونها، ويهتضمونها أيضاً مع من تَعُدُّه خصماً مخالفاً لمذهبها).

هذا قول الملحد بحروفه.

وجميع ما ذكره من الكذب الفاضح، والإفك الواضح على الوهابية، بل هؤلاء الذين يزعم أنهم المسلمون قد ظهر مكنون ما لديهم، ومحصول ما انطوت عليه ضمائرهم، من الميل إلى أعداء الله، وأعداء رسوله ودينه، وهذا الملحد المفتري من جملتهم، ومن أنصارهم وأعوانهم، فإنه قد كذب على الوهابية، ورماهم بما هو وحزبه أهله لا أهل الإسلام، فقد أكذبه الله، ونكسه على رأسه، وعاد فجوره عليه، وعلى من قام في نصرته، بما أظهروه، واجتمعوا عليه من الدستور، وما أعلنوه من الكفر والفجور «سنة ١٣٢٦» لست وعشرين بعد الثلاثمائة والألف من الهجرة النبوية، فصرحوا فيه أنها عيسوية، موسوية، عثمانية، عربية، وأن كل هذه الطوائف المتباينة في أديانها تكون إخواناً، وأنها تجتمع على حرب من خرج عن حكم هذا الدستور، ونصبوا في كل الأماكن من ديارهم مدارس يعلمون الناس دين النصرانية، وجعلوا قاضياً عاماً من الإنكليز الكفار يحكم بين الناس، لأنه

بزعمهم أعلم بالسياسات، يكون ذلك القاضي بمصر، فتبين بهذا أنهم هم الذين نزعوا إليهم، واتخذوا أعداء الدين، أولياء وإخواناً، وأنهم هم الذين سعوا بهذا إلى الفساد، وولجوا به في الغواية والعناد.

قال الله تعالى: ﴿تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِى ٱلْعَذَابِ هُمْ خَٰلِدُونَ ﴿٨٠﴾ وَلَوْ كَانُوا۟ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ﴾، الآية [المائدة - ٨٠ - ٨١].

وأنهم هم الذين مرقوا عن طاعة أميرهم وسلطانهم، حتى عزلوه، وجعلوا الأمر شورى بين من نزع إلى أعداء الله ورسوله، واتخذوهم أولياء، وجعلوهم إخواناً وأخداناً، فما حكم به هذا الملحد في مقدمات رسالته من مروق الوهابية بزعمه، عاد عليه وعلى إخوانه.

فهلا نصح هذا العراقي نفسه، ورجع إليها باللوم والعتاب، وترك أهلَ الإسلام المتمسكين بحكم السنة والكتاب، الذين باينوا أعداء الله ورسوله من جميع الطوائف، ولم يدخلوا تحت أوامرهم، ولا أخذوا بقوانينهم، ولم ينبذوا كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وراء ظهورهم، كما فعله أعداء الله ورسوله.

وقد كان من المعلوم والمتقرر المفهوم أن ما حكاه عن

الوهابية من نزوعهم إلى الدولة الأجنبية أنه من الكذب الظاهر، وأنه هو وأشياعه هم الذين نزعوا إليهم، وحكّموا قوانينهم، فبعداً للقوم الظالمين.

وهذا كتاب الله ينادي بكفر من اتخذهم أولياء، قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ﴾، الآية [المائدة ـ ٥١].

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٥٧﴾ وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ﴾ [المائدة ـ ٥٧ ـ ٥٨] إلى غير ذلك من الآيات، وهذا لا يخفى على من له أدنى مسكة من عقل ودين، وقد وضح الحق واستبان، وما بعد الحق إلا الضلال.

والحمد لله الذي هدانا لدين الإسلام، وجنبنا طريق هؤلاء الجهلة الطغام، الذين نبذوا كتاب الله وراء ظهورهم، واتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله سيد المرسلين، وإمام المتقين،

وقائد الغر المحجلين، محمد، وعلى آله، وصحبه، أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وقد قرظ على جواب «جميل» رجلٌ يقال له «عبدالصمد بن أحمد النسّاك» وهذا جواب على تقريظه، ومن الله أستمد الصواب:

ألا قل لأهل الجهل من كل مازقِ
وكلِّ كفورٍ من ذوي الغيِّ مارقِ

كلام جميل لا جميلٌ فينتقى
ولا بسديدٍ يرتضى في الحقائق

على أنه هَمْطٌ وخَرْطٌ مُلَفقٌ
أكاذيبُ لا تُعْزَى إلى نَقْلِ صادقِ

أتى فيه بالكفرِ الصريحِ مجاهراً
ومرتضياً ما قد أتى من شَقَائقِ

لعمري لقد أوهى به مَهْيَعَ الهدى
وأعلى به سُبْلَ الرَّدَى بالمخارق

وَهَدَّ به ركناً من الدينِ شامخاً
وشَادَ من الكفرانِ أخنعَ زاهقِ

كتابٌ حوى إفكاً وزوراً ومنكراً
وكفراً وتعطيلاً لرب الخلائق

فعــطَّل أوصـاف الكمــال لــربنــا
وعن كونِه من فـوقِ سَبْعِ الـطَّرائقِ
وأنكــرَ معـراجَ الــرَّسـولِ حقيقــةً
بــذاتِ رسـولِ الله سحقــاً لمـارق
وَأَوَّلَــه تــأويــلَ مَـنْ لَيْسَ مـؤمنــاً
بمن جـاء بالـوحيين أصدق صـادق
وأنــكــر رؤيــا المـؤمنين لــربِّـهم
فتبّــاً لــه تَـبّــاً وسحـقــاً لمــازِق

وسـمى كـتــاب الله والسـنن الـتـي
أتت عن رسـول الله أزكى الخلائق
ظــواهــر لا تبــدي يقينــاً لأنــهــا
على زعمــه ظَنّيــةٌ في الحـقــائق
فـلا يستفيد المؤمنـون بهـا الهـدى
ولكن بمعقــولات أهــل الشقاشق
فإن خَالَفَتْ معقولَ من أسسوا لهم
قـواعـد كفـر شـامخــات الشـواهق
فحق على كل امريء بـل وواجب
تُأَوِّلُ عن مـدلـولهـا بــالمخَــارق
وتُصَرَفُ للمرجوح عن حكم راجح
لأجــل مقـالاتِ الغــواةِ المــوارق

وإلا فبالتفويض حتماً لديهموا
إذا لم تُأَوَّلْ في خلافِ الحقائق
وتفويضُهم إبطالها عن حقائقٍ
تَدُلّ عليها بالمعاني الشقاشق
فلا عالماً بالعلم فيما لديهموا
ولا راحماً ذو رحمة بالخلائق
ولا قادراً ذو قدرةٍ فصفاته
تأول عن وصفٍ لها بالحقائق
فليست معانيها بأسماءِ رَبِّنا
بمشتقةٍ ذا قولَ كلِّ مشاقَق
وقدَّم حُكْم العقل حتماً بزعمه
على النقل فيما قد رأى كل مارق
لأن لديهم إنما العقل أصلُه
وهذا افتراء من جهول ممازق
فتباً لمن يبدي ثناءً ومِدْحَةً
لتأليفه أو ما حوى من شقاشق
فما كان فجراً صادقاً[1] في ظهوره
ولكنه فجران يبدو لرامق

---

(١) يعني رسالة جميل المردود عليها بهذا الكتاب المسماة: (الفجر الصادق).

ووالله مـا أبـدى صـوابـاً ولم يكن
على المنهـج الأسنى وليس بـرائق
وليس يَـرُوقُ الكـفـر إلا لـزائـغ
عن الحق أو مستغـرق بـالعـوائقِ
وجَوَّزَ أن يُدْعى سـوى اللَّهِ بالـرجا
وبـالخوف والتعـظيم فعل المشـاقق
وأن يستغيث المشـركـون بغيـره
وأن يلجئوا في كل خـطبِ مضايق
فتبـاً لعبـاد الـقبـور الـذيـن هم
حمـاة ذوي الأهواء من كـل مـارق
فقـد نبذوا الـوحيين خلف ظهورهم
وقـد حَكّموا القـانون بين الخـلائق
وقـد أَحْكَمُـوا عَقْـدَ الأُخـوَّة بَيْنَهُم
وبين النصـارى واليهـود المـوارق
وقـد أحكم الله الـعـداوةَ بَيـننـا
وبين ذوي الكفـران أهلُ الشقـاشق
وآراؤهـم لـم تـقـض إلا أخـوة
وصلحـاً وتـوفيقـاً بمحض التـطابق
وعـابـوا علينـا بـاتـبـاع نـبـينـا
وقـد تبعـوا أحكـام كـلِّ منـافق
وقـد زعمـوا أنـا وهم أهـل خُلةٍ
لأهـل الكتـاب المـارقين السـوابق

ونحن بــراء من ذوي الكفـر جملة
فلسنـا وإيـاهـم بحـكم الـتـوافق
ونـحن عـلى دين الـنبـي محـمــد
ونكفـر بـالـطاغـوت دينِ المشــاقِ
ونـرمي عِداء الـدين من كل مـارق
وكــل جهـول مـاذق بـالجـلاهق
ودونـك من هـذا الضيـاء شـوارقـا
تـوضـح منهـاجاً لأهــدى الـطرائق
وتنشــر أعـلام الهـدى مستنيـرة
وتمحق أهـل الكفر من كـل مـارِقِ
وتصعقهم صعقـاً فَيَنْثَـلُّ عَـرشُهم
وتهــدم من أركـانهم كــل شــاهق
وذاك بــقــال الله قــال رسـولــه
ومـا قالـه الأصحاب أهـل السوابقِ
وأتبــاعهم والتــابـعـون ومن عـلى
طــريقتهم من كــل حبــر مــوافق
وصــل على المعصـوم ربي وآلــه
وأصحــابـه أهــل النهى والحقـائق
وتــابـعهـم والتــابـعين لنـهجـهـم
على السنن المحمود من كل لاحق

تم بحمد الله

قال محققه ـ عفا الله عنه:

تم تصحيح هذا الكتاب، والتعليق عليه، قدر الجهد والطاقة في يوم الأربعاء الموافق ٢٤/ ٤/ ١٤١٠ هـ والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

عبدالسلام بن برجس بن ناصر آل عبدالكريم

تقريظ الشيخ محمد بن حسين الأنصاري

طائر السعد بالتهاني أتاني
بسرور مبشراً بالأماني
أن بدا طالع الزمان بحبر
ثابت الجأش ماله من ثاني
بعلوم بها لقد أفحم الخصـ
ـم وفيها قد قام بالبرهان
أعني حبر الأنام قدوة نجد
ذا سليمان عالي البنيان
فسليمان جل قدراً وفضلاً
وعلوماً تسمو مدى الملوان
سالم العرض والشمائل والأخـ
ـلاق مما يشين في كل آن
قامع الملحدين منه بوعظ
وبكتب تخال مثل السنان
بلسان كوابل الغيث في السـ
ـلم وسيف في حلبة الميدان
يفحم الخصم بالدليل وإلا
فبعضب يرى كسيف يماني
يطلب الحق والرشاد إلى الحـ
ـق له ديدن على كل شاني

دام في العز والسعادة والمجـ
ـد بنصر وخصمه في الهوان
في أمان الإلٰه يرعى ويحظى
بالذي يرتجى ونيل الأماني
مع عبدالعزيز آل سعود
نجل عبدالرحمٰن فخر الزمان
جاهداً في الإلٰه حق جهاد
بسنان وساعد وجنان
شاهر السيف والسنان على من
قد غدا ملحداً وذا عدوان
ناصر الدين تابع الحق أضحى
ثابت الجأش كامل الإيمان
دام يرقى إلى المعالي بسعد
وبنصر علا على رغم شاني
قامع الابتداع من كل قطر
مفحم القرن قائم البرهان
ما تغنت بلابل الأيك تشدو
وتلتها حمائم الأغصان
أو حدا بالقريض نجل حسين
بو خليل في الهند سيف يماني

الفهـرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة المحقق	٣
مقدمة المؤلف	٧
فصل في منشأ دعوة الشيخ ـ رحمه الله ـ	١٠
لا يُقبل في نقل الأقوال والأحكام قول كل قائل	١٢
فصل في طلب الشيخ ـ رحمه الله ـ للعلم ومبدأ دعوته	١٣
المسلسل بالأولية، وتخريجه	١٥
المسلسل بالحنابلة، وتخريجه	١٧
محبة الصالحين: كيف تكون؟	١٩
فصل في حال الناس في نجد وغيرها قبل دعوة الشيخ ـ رحمه الله ـ	٢١
عبادة القبور والأشجار والمغارات	٢٢
حال أهل مكة والطائف وجدة	٢٤
حال أهل مصر	٢٨
حال أهل اليمن ونجران	٢٩
حال أهل الشام والعراق	٣٠
دعوة الشيخ ـ رحمه الله ـ	٣٣
فصل في حقيقة دعوة الشيخ ـ رحمه الله ـ، وأنها سلفية	٣٥
أرجوزة الحفظي في مدح الدعوة	٣٨
فصل في نقض تعيير الملحد بسكنى بلاد مسيلمة	٤٤

الموضوع	الصفحة
كذب دعواه بأن أهل الدرعية كانوا مُجْبَرين	٤٧
كيد أهل نجد وغيرهم لهم، ورد الله هذا الكيد	٤٧
تصحيح سنة مولد الشيخ ـ رحمه الله ـ	٥٤
كذب دعوى الملحد في ذم والد الشيخ وبعض شيوخه له	٥٤
رجوع أخي الشيخ إلى الحق، ورسالته في ذلك	٥٦
فصل في فرية الملحد على الشيخ بأنه يطمح للنبوة!	٦٢
مطاعن من الإفك والزور	٦٤
النهي عن جهر المؤذن بالصلاة عليه ﷺ	٦٥
كتاب دلائل الخيرات	٦٦و ٧٤ ـ ٧٥
قصيدة في ذكر مفترياتهم على الشيخ، وردها	٦٧
كتاب روض الرياحين	٧٥
فصل في رد فرية الملحد بأنهم خوارج	٧٨
عدم تأول القرآن في غير موضعه	٨٠
التكفير بالشرك الأكبر	٨٢
زعم الملحد بجهله وضلاله أنه دين جديد!	٨٢
من قصيدة الصنعاني في رد هذا الزعم	٨٣
من قصيدة ابن غنّام	٨٥
زعم الملحد أن الشيخ لا يعمل إلا بالقرآن	٨٦
رد عبدالله ابن الشيخ على هذه المفتريات	٨٧
فصل في رد فرية الملحد في تنقص الأنبياء والصالحين	٩٠
فصل في رد فرية الملحد على كتاب (كشف الشبهات)	٩٢
فصل في كيد الدولة التركية المصرية، ورد الله له	٩٦
فصل في مسألة زيارة قبر النبي ﷺ	١٠٩
زعم الملحد أنهم خوارج المشرق، وردّه ببيان من هم الخوارج	١١٠

الموضوع	الصفحة
فصل في بيان أن دعوة الشيخ ليس فيها من مقالات الخوارج شيء	١٢٣
فصل في ذكر بعض مفتريات الملحد	١٢٥
فريته في نبش قبور الأولياء	١٢٦
قراءة مولد النبي ﷺ	١٢٧
الدعاء بعد الصلاة	١٢٧
فصل في الدولة السعودية القائمة الآن	١٣١
فصل في كيد الدولة العثمانية	١٤١
معنى اتخاذ الكفار من النصارى أولياء	١٤٥
قصيدة في مدح بلاء عبدالعزيز بن عبدالرحمن	١٤٧
فصل في فرية الملحد أن الشيخ ـ رحمه الله ـ يريد النبوة	١٥٢
فساد عقول الملاحدة	١٥٩
الشيخ ـ رحمه الله ـ مجدِّد للدين، ولم ينفرد بشيء	١٦٠
الإجماع على التكفير بالشرك الأكبر	١٦٢
بيان الإجماع الصحيح والإجماع الباطل	١٦٦
الشيخ ـ رحمه الله ـ لا يرد السنة ولا الإجماع	١٦٦
قول الشيخ في مسائل الاجتهاد والتقليد	١٧٢
هدف الشيخ ـ رحمه الله ـ من دعوته	١٧٤
فصل في بيان جهمية الملحد وسُنِّيَّة الشيخ ـ رحمه الله ـ	١٧٦
استواء الله ـ عز وجل ـ على العرش	١٧٧ و ٢٠١
إثبات صفات الله ـ عز وجل ـ	١٨٠
اليد والوجه	١٨٢
الجهة	١٨٧
صحة الإشارة إلى الله في السماء	١٩١
احتجاج الملحد بابن تيمية وابن القيم ـ رحمهما الله ـ	١٩٣

الموضوع	الصفحة
النزول	١٩٣
احتجاج الملحد بالجسم	٢٠٠
فرق المجسمة	٢٠٢
أهل السنة لا يطلقون لفظ التجسيم	٢٠٥
فصل في مدح الملحد للعقل، وذمه لأهل السنة	٢٠٦
فصل في مفتريات الملحد، وردها	٢٠٨
إثبات الصفات لله تعالى	٢٠٩
تقديم النقل على العقل	٢١٠
بيان حقيقة الإجماع والتقليد	٢١٠
بيان القياس الصحيح والباطل	٢١١
قول أهل الدعوة في التقليد	٢١١
التكفير إنما يكون للغلاة وبعد الحجة	٢١١
بيان التوسل الممنوع والمشروع	٢١٢
بيان حكم زيارة القبور	٢١٢
بيان حكم الحلف بغير الله	٢١٣
بيان حكم النذر والذبح لغير الله	٢١٣
فصل في زعم الملحد أن إثبات الصفات تجسيم	٢١٤
إثبات الاستواء	٢١٤
من ألفاظ الملاحدة: التبعيض	٢٢٩
تفسير آية ﴿وما قدروا الله حق قدره﴾	٢٣٠
قصيدة المؤلف في إثبات الصفات	٢٣٨
فصل في بيان كلام الملحد في الجسم، وزيغه	٢٤٢
فصل في إثبات الصفات وأنه لا يقتضي التجسيم	٢٦١
إنكار الملحد للرؤية	٢٦٥

الموضوع	الصفحة
إثبات الرؤية عقلاً	٢٦٥
إثبات الرؤية نقلاً	٢٦٩
فصل في الإشارة إلى السماء، وإنكار الملحد ذلك	٢٧٨
فصل في إنكار الملحد للنزول	٢٨٩
رسالة ابن الماجشون ـ رحمه الله ـ في إثبات الصفات	٢٩١
فصل في تأويل الملحد للإشارة والمعراج	٢٩٧
فرية الملحد بأن النصوص (ظواهر ظنية)	٢٩٧
فرية الملحد بأن الحلف أعلم وأحكم	٣٠٣
إنكار المعراج فيه تنقص لرسول الله ﷺ	٣٠٩
فصل في تأليه الملحد للعقل، وزعمه أن النقل يؤدي للضلال	٣١٠
ظنه أن إثبات الصفات تؤدي إلى التجسيم	٣١٢
فريته أن أهل السنة يكفّرون زوار القبور	٣١٣
الاستواء على العرش	٣١٤
تضليل الملحد للسلف الصالح بغباته	٣١٥
مشابهة الملحدين للنصارى	٣١٦
فصل في زعم الملحد تقديم العقل لأنه الأصل	٣١٧
مشابهة هؤلاء للنصارى	٣٢٤
بيان أقسام تعارض العقل والنقل	٣٢٦
افتراء الملحد على السلف بأنهم مفوضة أو مؤوّلة	٣٣٦
ندم أئمة الكلام على ما كانوا فيه	٣٣٨
الاستواء، ورد تأويله	٣٤١
المجيء ورد تأويلهم له وللصفات	٣٤٤
فصل في فرية الملحد عليهم بنفيهم الإجماع	٣٤٦
فريته عليهم بتكفير المسلمين وزوار القبور	٣٤٧

الموضوع	الصفحة
الشهادة لا تمنع تكفير قائلها إذا نقضها	٣٤٧
حكم التوسل بالنبي ﷺ بعد موته	٣٥٣
حكم تقليد المجتهدين واجتهاد كل أحد	٣٥٤
عدم معرفة الملحد معنى الإجماع	٣٥٥
فصل في فرية الملحد عليهم بإنكارهم القياس	٣٥٦
ما يذكره صدّيق حسن خان فيه تفصيل	٣٥٦
كيف ينبغي تفسير القرآن؟	٣٥٧
عدم جواز التأويل	٣٥٨
بيان حقيقة القياس	٣٥٩
فصل في فرية الملحد عليهم بتكفير المقلِّدين	٣٦٤
كذب الملحد وافتراؤه	٣٦٥
فريته بأن الشيخ ـ رحمه الله ـ يدّعي الاجتهاد المطلق	٣٦٦
كذبه على ابن القيم ـ رحمه الله ـ في شروط الاجتهاد	٣٦٧
حكم تكفير الجاهل والمخطىء	٣٧١
الشرك الأكبر والأصغر	٣٧٦
حكم الخوارج	٣٧٧
عبادة القبور كفر ظاهر	٣٧٨
هل يسمَّى مانع الزكاة مرتداً؟	٣٧٩
فصل في حكم أهل الأهواء	٣٨١
مسألة تكفير المعيَّن	٣٨٣
حكم الجهمية	٣٨٥
فصل في تناقض العراقي وكلامه في الجهمية	٣٩٠
فصل في حكم التوسل والاستغاثة والزيارة والشرك	٣٩٥
فصل في بيان جهل الملحد بمعنى العبادة	٤٠٦

الموضوع	الصفحة
حديث: (ذات أنواط)، وتخريجه	٤١١
الكلام في الجسم، والعلو	٤١٣
فصل في أنواع الشرك، وجهل الملحد بها	٤٢٠
تفسير آية: ﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً﴾	٤٢٢
تخريج الحديث الوارد في تفسيرها	٤٢٢
فصل في سبب شرك الجاهلية	٤٣٠
فصل في بيان أن الاستغاثة من الدعاء	٤٤٢
تخريج حديثه ﷺ: «الدعاء هو العبادة»	٤٤٢
فائدة لغوية مهمة في شرح الحديث	٤٤٨
الدعاء في الأصل بمعنى النداء والطلب	٤٥٠
فصل في التوسل	٤٥٣
ضلالة قول: إن الله يخلق عند السبب لا به	٤٥٩
فصل في الاستغاثة الشركية	٤٦٤
فصل في الاستغاثة بالأنبياء	٤٧٤
فائدة في بيان حال ابن لهيعة ـ رحمه الله ـ	٤٧٦
فصل في آية: ﴿وابتغوا إليه الوسيلة﴾	٤٨٧
تخريج حديث: (من قال في القرآن برأيه)	٤٨٨
تفسير هذه الآية	٤٨٩
فصل في آية: ﴿أيهم أقرب﴾	٤٩٧
فصل في آية: ﴿ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك﴾	٥٠٤
تخريج حديثه ﷺ: «لا تجعلوا قبري عيداً»	٥٠٩
فصل في آية: ﴿فاستغاثه الذي من شيعته﴾	٥١٦
تخريج حديثه ﷺ: «لا يُستغاث بي»	٥١٦
تسوية الملحد بين الحي والميت	٥٢٠

الموضوع	الصفحة
فصل في آية: ﴿لا يملكون الشفاعة﴾	٥٢٤
فصل في حديث: (أسألك بحق السائلين)	٥٣٢
فصل في حديث: (اغفر لأمي فاطمة بحق نبيك)	٥٣٥
فصل في حديث الضرير	٥٣٧
فصل في المنام والاستسقاء	٥٤٦
فصل في استسقاء عُمر بالعباس ـ رضي الله عنهما ـ	٥٥١
فصل في الفرق بين الحي والميت في التوسل	٥٥٣
فصل في حقيقة غلو الناس في الصالحين وغيرهم	٥٦١
فرية الملحد في دعوى الإجماع على جواز التوسل	٥٦٤
بيان حقيقة الإجماع	٥٦٥
تخريج حديثه ﷺ: «تفترق أمتي»	٥٦٥
فصل في الاستغاثة وقصة هاجر	٥٧١
فصل في الاستغاثة وشفاعة القيامة	٥٧٤
مسألة حياة الأنبياء في قبورهم	٥٧٦
فصل في حديث: (يا عباد الله احبسوا)	٥٧٨
تخريجه	٥٧٩
زعم الملحد أن فيه حجة على دعاء الغائب	٥٨٠
فصل في بيان شرك من يدعو غائباً في حاجاته	٥٨٥
فصل في دلالة ظاهر نداء المشرك غير الله	٥٨٩
فصل في عقيدة أهل السنة في الصفات	٥٩٢
فصل في زيارة القبور الشركية، والشفاعة	٥٩٥
زيارة القبور الشرعية	٦٠٢
فصل في عبادة القبور	٦١٢
فصل في شد الرحال للقبور	٦١٩

الموضوع	الصفحة
مسألة سماع أهل القبور	٦٢٣
مسألة حياة أهل القبور	٦٢٦
فصول من نونية ابن القيم ـ رحمه الله ـ في ذلك	٦٣٤
فصل في مزاعم للملحد، وردّها	٦٥٠
ليس للنصارى أعلام وقناصل وقوانين عندنا	٦٥١
متى يكفر المسلم؟	٦٥٣
الحلف بغير الله، وحكمه	٦٥٨
فصل في النذر لغير الله	٦٦١
تخريج حديث إسلام عمران أبي حصين ـ رضي الله عنهما ـ	٦٦٦
الذبح لغير الله	٦٧١
حديث: (من قرّب ذباباً)	٦٧٤
تجهم العراقي، وإجماع أهل العلم على تكفير الجهمي	٦٧٥
فصل في بيان الركوب إلى النصارى واتخاذهم أولياء	٦٧٩
خاتمة الكتاب	
قصيدة للمؤلف في ذم كتاب الملحد المسمى زوراً بجميل	٦٨٣

استدراك

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٤٤	الأخير	عبدالرحمن ابن	عبدالرحمن بن
٢٣٢	٧	والأضين	والأرضين
٢٥٤	١٧	المسين	المسيب
٢٧٤	١٨	مردوية	مردويه

ص . ب : ٦٤٦٣ الرياض ١١٤٤٢ ت : ٤٧٣٠٩٠١ فاكس: ٤٧٨٠٠٩٧